



كتاب الطهارات ٢٠	كتاب الصوم ٢١	كتاب الزكوة ٢٢	كتاب النكاح ٢٣
كتاب الحج ٥٢	كتاب الرضا ٧٤	كتاب الطلاق ٧٥	كتاب النكاح ٦٥
كتاب العتق ١٠١	كتاب الحدود ١٢٣	كتاب الرقة ١٣٣	كتاب الامان ١١٠
كتاب الجهاد ١٣٨	كتاب اللقطة ١٤٧	كتاب الآبق ١٤٧	كتاب اللقطة ١٤٧
كتاب المفقود ١٤٨	كتاب الشريعة ١٤٨	كتاب الوصف ١٥٠	كتاب البيع ١٥٢
كتاب الصرف ١٧١	كتاب الكفالة ١٧٢	كتاب المهر ١٧٨	كتاب القفلة ١٧٩
كتاب الشهاد ١٨٧	كتاب الوكالة ١٩٣	كتاب الدعوى ٢٠٠	كتاب الاضرار ٢٠٧
كتاب السلم ٢١٠	كتاب المضار ٢١٣	كتاب الودعة ٢١٧	كتاب الحارة ٢١٩
كتاب الجوار ٢٢٠	كتاب الجوار ٢٢٢	كتاب الحائض ٢٢٣	كتاب الولاء ٢٢٣
كتاب الزكوة ٢٣١	كتاب الجوار ٢٣٩	كتاب المأذون ٢٣١	كتاب القريب ٢٣٣
كتاب النفقة ٢٣٨	كتاب النفقة ٢٥٥	كتاب المهر ٢٥٥	كتاب الساقط ٢٥٥
كتاب البراءة ٢٥٥	كتاب النفقة ٢٥٥	كتاب الكراهية ٢٥٥	كتاب اجابة التوبة ٢٥٥
كتاب الماشية ٢٥٥	كتاب الصيد ٢٥٥	كتاب الرمن ٢٥٥	كتاب البنية ٢٥٥
كتاب الماشية ٢٥٥	كتاب الماشية ٢٥٥	كتاب الوصايا ٢٥٥	كتاب الماشية ٢٥٥

396

396

396

الحمد لله في البداية والنهاية على الهداية والوفاء وانكره على ما انهم على من التوفيق
 والمنايا وأصل على من بلغ الآية محمد فاطم ابراهيم الضلالة وقالع اصل الجلالة
 والقوابة وعلى آله وحجبه والتابعين بعده الذين فجوا منهاج الرواية وعرجوا
 في معارج الداراية **الحمد لله** في خاف على ذوي البصائر ان الخوض الموسوم بالوفاء
 مع صفر حجة ووجازة نيل كتاب حاشي كرسيد ومفيد وسنقى كل مؤيد و
 بسيط جامع نافع خلاصة كل جيز وسيد بحر محيط بغير درر طابق وكنتهض اودع
 فيه نفود الدقائق الا ان فيه بذائس مواضع سهو وغل وسواقع غلط وتغل ولا غرو
 فان لخوا قد يكره والصارم قد ينفذ فادرت تقيي وتقيي نوع تعبير في اصل التعبير وفي
 فصل النظم ووصله ونسق التركيب وقصدت تكبير وتقريب وتعديل ببعض حذف والبناء
 وتبديل في التصوير والتجريد والترتيب ثم ان شرحه المنسوب الى التحرير الشيخ **الشيخ**
 بقده العرف بارجحة والفران الذي سار بذكره الركبان وصارته مولا عند افاضل
 الانام مع احتوائه على تصرفات فاسدة واعتراضات غير واردة لا يخلو عن القصور
 في تقرير الدلائل بل عن غلطاء في تحرير المسائل لعدم العثور على ما خذ الكلام فلا
 جرم كان مضلة للفهام ومذلة للاقدام ولما وقعت على من الطامة وشامدة

بلغ الغاية و



ما فيه من المنة العاتية سميت في ابضاح ما يحتويه من الجلط وظطاء وتبين وجه
 الحق بكشف الجباب والغطاء وقبعت الرشد ذلك الفاضل الا فيما ذل فيه قدرته وسميت
 اثره فحوت ما طغى فيه فله وسميت المتن بالاصلاح لقصد اصلاح ما في الوفاية
 من الدليل والشئ بالاصلاح لاشتماله على ابضاح ما في الشرح المذكور من الظلل و
 كان شروعي في ذلك الامر لطيفه في شهر ربيع ثمان وعشرين وشعبان من تاريخ بحجة
 ثبني عله وعلى سائر الاشياء الصادرة والسلام ووقع الاختتام لشيخ شوال لئلا يكمل العام
 وكنت اقدر الانام في اكثر من ثلث سنين وتسيرة اقل من ثلث السنة بعون الملك العلام
 وذلك بين دوة السلطان الاعظم ولطافان الاكرم الاعلى الذي جع العدة في طبعة
 الملكى نقايس العلوم ولكم ما كثر رقاب الامم خليفة العدة العالم حاشى بلاد اهل
 الايمان ما حى آثار الكفر والظلمان اصبح الرعايا في عهد خلافة فارغ البان وظل البلاء
 في مهد رافة رافع لئلا في فكر كعبه عن نار سائل وكلف قلبه عن من سائل ولقد احسن
 في حسن وصفه النائل لراحته منها الولاية براحة لشوك منها العدة بكسوة وموسطان
 سلاطين العرب والجم خاقان خواقين الترك والديلم خالع عباس باس الافرنج والاكبر
 خالع اساس الكثر والنفاد عن قلاع بفراد ورد وسوا وهو السلطان ابن السلطان
 آل عثمان السلطان سليمان ابن السلطان السيد شهيد صاحب الآيات الظاهرة ناصب
 الآيات الباهرة فاتح الشام والقاهرة قاهر الملوك وقصر من القصور سلطان
 العرب والجم والروم سليمان خان ابن السلطان بايزيد خان ابن السلطان محمد خان

ما جاء في الخبر في قوله تعالى ولكن قيل يا ويل ما روي عن ابي يوسف انه
 سأل عن العضو وقطره او قطران ولم يذكر يعني ان المروي المذكور لا يصلح
 بنى لما قاله في الآية لانه ليس على ظاهره بل هو لا يصلح له ذلك وايضا هو
 عام فلا وجه تخصيصه بما ينسب عليه واسفل الذق اعلم ان يجب غسل ما بين هذه
 الخدود قبل نبات الشعر لانه عند ما كان واذا نبت الشعر سقط غسل
 ما تحته عند نبت الشعر وقال ابو عبد الله البجلي لا يسقط وقال الثوري ان كان
 الشعر كثيفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط وعلى هذا الخلاف غسل ما تحت الشارب
 والماحيين واما الشعر الذي يلا في الخدين وظاهر الذق فقد روي عن جماعة عن
 الحسن عن ابي حنيفة ربح وزفراته اذا مسح من حيث نلت منها او ربحا زوايا مسح
 اقل من ذلك لم يجر وقال ابو يوسف ان لم يمسح شيئا منها جاز قال في البدايع
 الروايات مرجوع عنها والعصم انه يجب غسله لان البشرة خرجت من ان يكون وجهها
 لعدم الحاجة لاستئصالها بالشعر وما ظهر الشعر الملاق في اياها ظاهر الوجه لان
 الحاجة تقع به والى هذا ابي حنيفة ربح فقال وانما موضع الوضوء ما ظهر منها
 والظاهر هو الشعر لا البشرة فيجب غسله واذا وقعت على هذا فقد انكشف لديك
 وجه الدقة في اعتبار ما جاز له ان يمسح به واذا وقع على هذا فقد انكشف لديك
 وطيفة مستقلة بل هي قايمة مقامها فلهذا حكم الحكم آخر وانفع ما في قوله من قال
 مسح ربح الرأس والوجه وقول من قال مسح ربح الوجه وقول من قال مسح ربح
 والرجلين

هذا ما قاله صاحب البداية
 وهو في عدة من هذه ما ذكره في
 من الرقعة في الوجه

هذا ما قاله صاحب البداية
 وهو في عدة من هذه ما ذكره في
 من الرقعة في الوجه

والرجلين مع المرقين والكعبين المرفق بكليم وفيه القاء وعكس مجتمعا ان عبد العبد
 والمراد من الكعب من يمسح به العظم النابت المتصل بعظم الساق وفي دخولها في الغسل خلاف
 لم يثبت في الاصل في الغاية عدم الدخول تحت الحفا كالدليل في القدم ولما ان قرب
 الغاية لا بد من قايمة وهي اتمام الحكم اليها او اسقاطها واما الاول فيحصل بها بدونه
 لان اليد اسم لذلك العضو لا لابطه فحينئذ الكعب موصوفه بدخول الغاية تحت الحفا و
 ربح المرفق في اللغة امرار اليد على الشيء السائل او المتلخ لا ذبا ذكره صاحب القايمة
 وفي الشعر اصابت اليد سواء كان الممسح عضوا او غيره كالخف والسيف وغيره سواء
 كان الامانة باليد او غيره ما يشك الى هذا ان لو اصابت راسه او خفه من ماء المطر قدر
 الغرض اجزاه مسح باليد او لم يمسح وشروط في مسح المسح ان لا يكون البطل مستوعلا كما
 شرط في مسح الغسل ان لا يكون الماء مستوعلا فلا يعجز ببلل ياخذ من عضو نحو حكاها او
 مغسولا وكذا ببلل بقية يده بعد المسح واما الذي بقي فيها بعد الغسل فقال الحكم الشهيد
 لا يجوز المسح به ايضا وخلافه ما في المسح لما ذكره في مسح الخف ان اذا نبتا ثم
 مسح على الخف ببلل بقيت على كفه بعد الغسل جاز والمسيح ما قال الحكم فقد نقض الحكم في
 في جامع الكلب على الرواية عن ابي حنيفة وان يوسف ربح مفترا محلا ان اذا مسح راسه
 بفصل غسل ذراعيه لم يجر الا بما جدد لانه لم يمسح به مرة واعلم ان العلماء قد اختلفوا
 في مقدار الموضع من الرأس فمن اصحابنا فيه ثلاث روايات في ظاهر الرواية مقدرة بثلاث
 اصابع اليد مطلقا وفي اخلافه زفر ويغيب مقدار ربح الرأس وهو قول زفر

هذا ما قاله صاحب البداية
 وهو في عدة من هذه ما ذكره في
 من الرقعة في الوجه

هذا ما قاله صاحب البداية
 وهو في عدة من هذه ما ذكره في
 من الرقعة في الوجه

هذا ما قاله صاحب البداية
 وهو في عدة من هذه ما ذكره في
 من الرقعة في الوجه

وذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ ابو جعفر الطوسي مقدار النامية وقال ما كل
 ما لم يمسح جميع الرأس واكثره لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله اذا مسح مقدار ما يستحي
 جاز والصحيح جواب فاه الرواية كذا في التحفة فالباء عند ما كل مكان في قوله فاحوا
 بوجودهم وعند الشافعي للتعويض وعندنا لا لالصاق ومن رام تفصيل الكلام وتحقيق
 المقام فعليه مطالعة شرحنا للهداية فتم ما أخذناه ووضع بيان وسنة انما هي
 احدى عاصفة المود تسمى بالهداية على استقلال كل واحد ليلدا وحكما اما الاول فظاهر عندنا
 في الهداية وسائر الكتب المطولة واما الثاني فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من
 الثواب والعقاب يترتب على فعل كل ما وتركه من ذمة كانت او جمعة في احوالها
 وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء يوجب غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
 الرأس لان كل ما فرض مستقل بترتيب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك ذكرنا في صيغة
 المود ومن لم يتبين هذه الحقيقة الاينة سلك في الموضعين مسلك الافراد السنة
 ما والكتب التي دعي على وجه العبادة مع الشركة في جملة هذا هو المشهور في هذا المسطور في الكتب
 وفيه قصور لان ما واطب عليه اخلفاء الراشدون ايضا من السنة الايري الى ما قال
 صاحب الهداية في التراويح والافراح انها سنة لانه والطلب عليه اخلفاء الراشدون
 وقال في النهاية والذليل على انها سنة قوله عم عليكم بسنتي وسنة اخلفاء الراشدين
 من بعدني البداية بالتحية قولاً وبغير يديه فعلاً وللتبني على ان البداية قولاً بكل
 منها حقيقة لا اضافة اعادة فاجز في المعطوف واما ترك قولهم المستيقظ انفساً
 على ما هو

نسخة من نسخة
 مكتبة
 مكتبة
 مكتبة

على ما هو المختار وهو عدم اخفاص من سنة البداية بفعل اليد بالتحية واما ترك قولهم قبل
 ادخالها الاثني فليقل يتوهم اخفاص من سنة بوقت الحاجة الى ادخالها الاثني بناء على ان الغنم
 معتبرة في الروايات اتفاقاً والسنة تقديم غسل اليد واما فعل الغنم ففرض والاشارة الى
 هذا المعنى قال البداية بفعل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره الى رغبة الرخ
 موصل الى عد بالكف ثلثا والتوكل والمضغعة بغيره لم يقل ثلثا مع انه اخبر في الدلالة
 على العدد للسنة المهدى في عبارة المية من الاشارة الى ان السنة التثنية بتجديد الماء
 لا مطلق التثنية والتثنية هما مكن بدون التثنية بخلاف ما تقدم كون الماء مستغلاً
 بالانفصال عن العضو المغلول ولذلك ذكرنا في هذا العدد والاستشاق بغيره تركوه
 بغيره لان السنة عندنا تجديد الماء لكل منهما خلافاً لما في ربح اعلم ان المضغعة ليست
 غسل الغنم وكذا الاستشاق ليس غسل اللانف بل هو عبارة عن ادارة الماء في الغنم وهو عبارة
 عن جذب الماء بالنفس فترى على ذلك في فصل اجنا يزين غاية البيان فمن بذلها بغسل
 الغنم والانف لم يصب وتخليل اللحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلاً الى خلل الاصابع
 بدون التخليل واما اذا لم يصل يدونه فهو فرض وتثنية الغنم مسح كل الرأس مرة خلافاً
 لما في فانه يري التثنية في المسح ايضا سنة واخلاف في التثنية بغيره والاذنين بغيره
 اي بغيره اتم خلافاً فان تجديد الماء لمسحها سنة عند النبي وفي فرض عند الشافعي
 لقوله عم اتوا الامم بالنيات وجه الاستدلال ان المقصود الاتم من بعثة الرسول عم
 بيان اكل واحدة والعتمة والف ذكاة الطاهر بقرينة حال المتبادر الى انهم من ذكاة الغنم

نسخة من نسخة

نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين
والعين هي نور الوجه والوجه هو نور الجسم
والجسم هو نور النفس والنفس هي نور الروح
والروح هي نور الله والله هو نور كل شيء

حكم الأعمال بالقياس وأما في القدر ما فيه
لا يفي ذلك على القصة فليس ولكن لا يفي
ألا في حيث بعد له مادة القدر ما فيه
القدر ما فيه كونه في القدر ما فيه
من القدر ما فيه كونه في القدر ما فيه

البراني كتاب التوفيق في معرفة احوال الناس
البراني كتاب التوفيق في معرفة احوال الناس

قالوا من الغنائم يا زكريا في التلويح وهو الجمل
لاصل التلويح من دلاله الغنائم يا زكريا
تفتتت تحتها زكريا في التلويح وهو الجمل
تقطع بانه لا يملكه الا هو اذا نزل من قبة
يوم الجمعة الا انه غار في البحر والعلو
بلاذرا من الغنائم

استغفار عن الجنابة

فلما دمن النكاح هو الاستناد لما قيل انه وضع الرأس على الكتفين او على اليدين لان النوم على هذا الوجه
 ايضا لا ينقض الوضوء الا اذا وجد الاستناد الى شيء لو ازيل سقطت عن كثره شرع الطلوع والاعاء
 وهو من معروف وايجوز على اي هيئة كانا والوقوف بينهما ان العقل بالاعاء يميز بين ما يجوز وما
 مسلوبا والتكبر وهو ليس بدخل في هذا الاعاء لما هو في ذاته مرض والتكبر ليس مرضا وما احتار
 القدر الشريهان لا يفرق الرجل من المرأة وحقه بالاعاء كما كانا او سواهما كما او يقطعا به اخذت
 عامة المتأخرين احتياطا وحدها ان يسمها بنفسه وحيرانه ولكل في حله في استحقاق الوضوء بالحققة
 في صلوة مطلقا اي ذات ركوع وسجدة في امكانها سواء ركع او سجد او وحي لحدوثه ثم انه بالعلم
 ان يكون حال الركوع والتسجود واللبسة التي حلت حدها ان يقاس الزوجان والا لا يستشرون
 زاد على هذا قيد قاس البدنين بحدوث ركعة واحدة في كل ركعة خلافا لما في
 وفوق الغسل هو في اللغة اسم الماء الذي يغسل به وفي عرف الشرع اسم للطهارة الكبرى على ما تفرق في قول
 الكتاب المخفضة والاستنشاق خضرها بالذكر اهتما لما هو في خلافه فانه استنشاها عند الان في ربه
 هذا الوجه بحسب النظر الجلي وانما هو بحسب النظر الذي هو عنوان في حد ما يتبدل من زاوية على مطلق
 غسل النعم والانتعاش على ما تروى به فلا يقع عن ذكرها قوله وغسل البدن ركن الغسل اسماء الماء
 على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لم تعلم يغسلها الماء لم يتم
 الغسل وان كانت بسيطة لان الماء موزع نظير اليد واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب
 نظيره ما يمكن نظيره عند بل حرج وانما وجبت المخفضة والاستنشاق في الغسل فانه لا حرج في اتصال صدره
 الماء الى داخل النعم والانتعاش وعدم وجوبه في الوضوء لانه الواجب هناك غسل الوجه وادخل القدمين
 باخذ الماء من تحت يديه

منه من غير حرج

منه من غير حرج

منه من غير حرج

معدود عند النكاح

خارجا من حدة ويجب ايصال الماء الى داخل الستة وثقب الوضوء على المرأة غسل الفرج كما هو لعدم حرج
 وكذا الاقلف يجب عليه ايصال الماء الى القلفة وقال بعضهم لا يجب وليس يجب اذ لا حرج فيه يخرج بهذا
 كذا في البداية لا ذلك خلافا لما ذكره في سنة ان يغسل يديه يغسل يديه كما قال غسل البدن عند بيان
 فوضع ان اخذ لانه الوضوء يتم غطى الغسل ولو بدون صنفه خلاف السنة اسقط قولهم وخرج لان
 قوله وبزيلة تحت بالفتح ان كان يقع على يد يرفع عنه لانه الفرج اغا يغسل ليعمل النجاسة ذكره
 في التبيين ثم يوصى اي يستعمل الماء في أعضاء الوضوء في الاستنشاها بقوله الا رجله يغسل ان
 كان في المستنقع انما يقبله لانه اذا لم يكن فيه لا يؤخر غسل الرجلين لانه يؤخره الا انه لا يغسلهما
 هناك ثم يغتسل الماء على كل يد من الاضافة التوسعة قال انا من عليه نون ثلثا ثم يغسل رجله
 وليس على المرأة نقص من غير تها فيه اشارة الى ان عدم الوجوب ههنا لا في النقص ثم الغسل
 حرجا فاذا كانت منقوصة يجب ايصال الماء الى اثني عشر كفا في النجاسة لعدم الحرج وانما يغسل المرأة بالذكر
 لان الاصول في الرجل اذا كان مظهر الشعر العمل بالوجوب ولا يلها اذا ابتل اصلها هذا هو الاصح
 وموجب انزال السبي انزال المسن ناقص لطهارة كبريا وموجب لا فري بحله واكدت الاصغر
 فانه ناقص لطهارة منغوي لا موجب لا فري ولكن قال نعم وناقضه دون وموجب واعلم ان موجب
 الغسل الحائض والائتال موجب او هو انما هو موجب الغسل بواسطتها وسبب نية هذا الكلام وثقب
 عند ذلك ما غمره هذا التوسط باذن الله تعالى في دفع وتسميع نقصه السابق وايضا بالاعاء مشروط
 بهذا القيد عند اخذ فالت في عند الانفصال فقط في قول ابي حنيفة ومحمد وعندهما وجوب الغسل
 في غسل اليدين يوسف فاذا انفصل عن مكانه بغيره واخذ رأسه المضمومة شككت شموه في حرج

معدود عند النكاح

منه من غير حرج

منه من غير حرج

بلاشدة يجب الغسل ثانيا عند هذا لا عند ذلك والواحد قبل ان يبول او يشام او يخرج
بقية التي يجب الغسل عند هذا لا عند ذلك وعينه حشفة او قدرها اذا كان مقطوع الرأس في قبل
او دب بترط ان يكون المفعول به حيا وان لم يذكره لانها منه قوله على الفاعل والمفعول به
فان الغسل انما يجب على الحي ولا بد منه قبل البلوغ وانما ذكره اعتمادا على انه كونه شرط في التكليف
كلها معلوم في اصول هذا الفن ورؤية المستيقظ الحق او الذي وان لم يتذكر الاحتلام فان
ما ظهر في صورة المذني يحتمل ان يكون نسيان رقة بجملة البدن او بامانة الهوى في وجب من وجب
فالا احتياط في الاجاب وفي خلافه لا يي يوسف رحم وانقطع الحيض والتفاس القصور
ولا تقر بوجوبه حتى يطرأ من عاقر آفة التدبير والتحقيق ان سبب الوجوب ههنا هو كذا
الحكمي الثابت بوجوب الدم الا ان اجاب الغسل مشروطا بانقطاعه فلذلك نسب الوجوب اليه وهذا
احد الحكمي بمنزلة اجابة التامة بسبب الانزال او الادخال يفسح عن ذكر ما في الذخيرة من ان
المسافة اذا ظهرت من الحيض فتمت ثم وجدت الماء جاز للزوجه ان يوترها لكن لا لقول القرآن
لانها لم تمت فقد خرجت من الحيض فلم يوجبت الماء وجب عليها الغسل وضارت بمنزلة اجنب
وهذا ظهر في الفرق الذي ذكره من قال لما كان الانقطاع سببا فاذا انقطع ثم سلمت لا يلزمها
الاغتسال الا وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير مأثورة بالشرايع عندنا ومن سلمت لم يجد
التسبب وهو الانقطاع بخلاف ما اذا اجنب الكافرة ثم سلمت حيث يجب عليها غسل اجنبية
لانها اجنبية احرمت فيكون جنب بعد الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترقا فان بناء على ان لا يثبت
لها باحيض والتفاس حدث حكمي مستمر مثل اجنبية وقد عرفت حال ذلك المبنى فوجهه ومن سلمت
لم يوجد

نحوه
نحوه
نحوه

لم يوجد التسبب برؤية ان حال ذلك فيما اذا انقضت تيمها فان قيل بعينه احدثت ثم قلنا لا بد
من القول به ههنا ايضا والتفرقة بينهما حكم ولا شبهة في انها لا ينبغي ظاهرة بعد انقضت تيمها
فلا حرج بتكون محدثة اذا لا واسطة بينهما فثبت ان ههنا حكم بالحكمي وراء الانقطاع فوجد هذا
انقض المرام وانقطع الكلام وانقضت المكالمة لعلهم لا وطى بهيمة بل انهم انهم وكذلك المني ذكره
في الفتاوى والظهور وسن عطف على ما قبله من حيث المعنى كانه قال فرض الغسل كذا او سن للمنفقة
اي لصلواتها على ما هو ظاهر الرواية والعديد والاحرام وعرفة ههنا غسل اخر لا فرض
ولا سنة بل واجب وهو غسل الميت ويجوز الوضوء بقاء السماء والارض كالطهر والعين
واما الشك فاذا كانا ذابا يجوز الوضوء لانه من جملة ماء السماء وفي قوله كالطهر اشار الى
فصل وان تغتسل بالماء لم يقل بطول المثل لان المياه متفاوتة بعضها يتغير في دينه وقد
القول يودن تغتسل بكم عند تغتسل بيسرعة واعلم انه اذا انقضت الماء فان علم ان نية التيمم
لا يجوز الوضوء ولا يجوز جلاعا ان نية بطول المثل او غير احد او صافه اي الطيم او
او الرأية والتغير على الحقيقة في الاولين دون الاخير فلا بد من المصير الى عموم المجاز وانما
قال احد او صافه احتمل اذ اعين محل الخلاف شي طاهر كالتراب الزعفران فاذا التفتيل
ان الحكم لا يختلف بكون المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا اخر كالزعفران وما جاز اختلعا
في حد اجاري والذي في ليس في ذلك حرج ما يذهب بنية اورد فيه بحسب ما يراه في الطهارة
لونه او رجه فان قلت هذا بطلان لا يثبت في المرفق وغيره في الحكم المذكور مخصوص بالكم
قلت التمسك بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم ان الارض كلها طاهرة فانما التمسك اذا كان من ثياب يترتب الحكم على

ان قيل التيمم هو التيمم بغير ماء
او صافه على ما دفعه عن صاحب الفتاوى
عن هذا التيمم مع الغيرة الطاهرة
ان قيل التيمم هو التيمم بغير ماء
او صافه على ما دفعه عن صاحب الفتاوى
عن هذا التيمم مع الغيرة الطاهرة

انما الاستحباب في غير الارض
فانما الاستحباب في غير الارض
فانما الاستحباب في غير الارض

نفسه لا علم انه قال صاحب الحنفية اما اذا وقع في الماء اما ان يكون جاريا او ركنا فان كان جاريا ان
كانت النجاسة غير مرئية فانه لا يجزئ ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وان كانت مرئية مثل الخبيث
ونحوها فان كان النهر كبيراً فانه لا يتوضأ من اسفل الجانب الذي وقعت فيه النجاسة ولكن يتوضأ
من الجانب الآخر لا متيقن بوصول النجاسة الى الموضع الذي يتوضأ منه وان كان النهر صغيراً
بحيث لا يجري باحيفة بل يجري الماء عليها ان كان يجري عليها جميع الماء فانه لا يجوز التوضؤ
من اسفل الخبيث لا تجزئ جميع الماء والنجاسة لا تظهر باجران وان كان يجري عليها بعض
الماء فان كان يجري عليها اكثر الماء فهو نجس وان كان يجري عليها اقل الماء فهو طاهر لان العبرة
بالغالب وان كان يجري عليها النصف يجوز التوضؤ في اكله كمن الاصول ان لا يتوضأ الى جها
كلام وفي البدائع ايضا على هذا التفصيل وتبيننا في قول من قال واذا استدرك بعض
النهر وجري الماء فوقيه ان كان ما يلا في الكلب اقل مما يلا فيه يجوز الوضوء في الاسفل
والافلا وجامعات في حيوان ما في المولد احترز به من مائي المعاش دون المولد كالبط
فان موته فيه نجس كالشجر والفخ في بكر الدال وما ليس له دم سائل كالبق والذباب
لان عدم النفس وهو الدم المسفوح وفيه خلافة في ربح وحديث وقع في الذباب في
الطعام نجس عليه لا بما اعتقه الرواية بالنظر كما تم ابواب اطلاق اسم الماء على الماء الذي يصب
عن حد الماء المطلق وكذلك يجوز التوضؤ به من شجر او ثمر لما يقطر من الشجر فيجوز
به الوضوء كالاشربة واحل نظير ما اعتقه من الشجر والتمر فان شرب الرطب من معتق
الشجر وشرب التفاح مثلاً معتق من التمر ولا يمان له طبع وهو الرقة والسبلان عذبة
غيره

من صحت جواز التوضؤ بالماء او غيره
انما هو في النجاسة المرئية او المذمومة
كالركن او النهر او غيره من الجاهات
فان كان النهر كبيراً فانه لا يتوضأ من
اسفل الجانب الذي وقعت فيه النجاسة
ولكن يتوضأ من الجانب الآخر لا متيقن
بوصول النجاسة الى الموضع الذي يتوضأ
منه وان كان النهر صغيراً فانه لا يجوز
التوضؤ من اسفل الخبيث لا تجزئ جميع
الماء والنجاسة لا تظهر باجران وان كان
يجري عليها بعض الماء فان كان يجري
عليها اكثر الماء فهو نجس وان كان يجري
عليها اقل الماء فهو طاهر لان العبرة
بالغالب وان كان يجري عليها النصف
جوز التوضؤ في اكله كمن الاصول ان لا
يتوضأ الى جها كالبط فانه ماله في
الطعام نجس عليه لا بما اعتقه الرواية
بالنظر كما تم ابواب اطلاق اسم الماء
على الماء الذي يصب عن حد الماء
المطلق وكذلك يجوز التوضؤ به من
شجر او ثمر لما يقطر من الشجر فيجوز
به الوضوء كالاشربة واحل نظير ما
اعتقه من الشجر والتمر فان شرب الرطب
من معتق الشجر وشرب التفاح مثلاً
معتق من التمر ولا يمان له طبع وهو
الرقة والسبلان عذبة غير

غيره واخره كماء الباقلاء او تغير الطبخ معه اي مع العبر وهو لا يقصد به النجاسة كالرق انما شرط
ان لا يكون ذلك العنبر يقصد بخلطه النجاسة لا ان كان من جنس ما يقصد بخلطه النجاسة كالاشنان والقباب
يجوز ان يتوضأ به ولا يمان ركنه وقع فيه نجس الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا تجزئ
ارض بالرق في حكم الماء اجماري فان كانت النجاسة مرئية لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من
الجانب الآخر وان كانت غير مرئية يتوضأ من جميع الجوانب وكذا من موضع غسله قال يحيى السنة
التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل شرعي يعقد عليه وكما لما قال لا يرجع الى اصل شرعي استشر
ان يتخلف ويقال بل يرجع الى اصل شرعي وقد ذكرنا التقدير بناء على ان قوله من جوف ثقل
فله حوله اربعون ذراعاً اذا زادت زيادة فقه يعقد عليه تعقيداً لا اصل للمنفق وبذلك الزيادة اذ
ما قيل علم من حديث المذكور ان الشئ اعتبر العشر في العشر في عدم سريته النجاسة انما عاظم
لان فيه قياس السرية في الماء على السرية في الارض ولا وجه ولقد احسن صاحب الهداية حيث قال ان ذلك
التقدير يوسع على الناس ولا يمان كما استعمل القوم فالتسبيل فانه القوم لا يتبرأ الا بما قد وجد ولا يمان
القوة فلا يتحقق الاستعمال او قد حدثت اعلم ان هذا اختلاف الاول في ان ياتي بشئ يعبر
الماء مستحلاً فعند الشيخين باحد الامرين المذكورين وعند محمد الاول فقط وعند زفر والشافعي
بالثاني فقط قال في البدائع هذا الاختلاف لم يقل عنهم نقلاً لكن سألهم بذلك عليه ثم قال لو شغل
المحدث او توضع للبردة ماء الماء مستحلاً عند الشيخين وزفر والشافعي الوجه ازالة الحدث
بخلطه فالجواب لعدم اقامة القربة وهذا القول مرجح في ان الذي لا يقول بكثرة الطهارة في ازالة
الحدث نعم قال في مقابلة الوضوء الذي هو شرط الطهارة ومن لم يوفق بين المقامين قال ازالة الحدث

الحد الزهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لا يتحقق الآتية القديمة عند بناء على صحة النظرية في الوضوء والاختلاف الكافي انتهى بغير خلاف
وذكر كثير من المتأخرين وهو قول سفيان الثوري أنه لا يكون مستوعبا حتى يتقرب في مكانا
كان أو ناء أو كف المستعمل لأن موقن الثياب عنه متعة وفحشفت الزورة وفي الهداية القويح
أنها زابل لغرضها مستوعبا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للزورة ولا فزورة بعدا
لا يذهب عليك أن هذا التعليل إنما ينشأ من أصل من قال أنه ظاهر غير طاهر كان التعليل الأول
لأنه ينشأ من أصل من قال أنه نجس والاختلاف الثالث في حكمه فعدنا في حقيقته هو نجس في حقيقته
وعندنا يوسف ربح نجس نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير طاهر هكذا ذكره ما يجرى ما وراء
النهر واشتوا فيه اختلاف بين الثلاثة وقال شيخ العراق أنه طاهر غير طاهر عند أصحابنا ذكره
في التحفة وغيره وقال في الغاية وهو اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر وقال الأسدي
وعلى الاحتوى وفي البداية أن الله اجتمع على أن من كان في السدر ومعه ماء يكفي لوضوئه وهو
يخاف على نفسه العطش يابى له التيمم ولو بقي طاهر أبدا لاستعمال ما أباح لأنه يمكن أن يتوقأ أو
الغسل في ناء نظيف وبمسكه للشرب وتلك لأن يقول المظاهرة لا تستلزم جواز الشرب كما
أنها لا تستلزم جواز الأكل على ما سبأ في من قريب فيقول أن يكون الماء المستعمل طاهرا ولو مع ذلك لا يجوز
شربه فلا يتم الملازمة القائلة ولو بقي طاهر المجرى وسبأية وجه آخر في رفع ما ذكرنا بل أن الله تعالى وكل
أما ب د ر ع فقد طهر الأما ب اسم لجله غير مدبوغ والذبابة أكلة النتن والرطوبة النجسة
من كبد الأجلد أكثر بر قد حله أكثر بغيره لأنه في مقام الأمانة وفي ظاهر الرواية أنه طاهر أكثر
لا يندفع ذكره في البسوط لأنه يندفع ولا يظهر فاة قلت فعلى هذا استثناء المذكور لاف
المفرد

والاستثناء من مقتضى كونه
مقتضى كونه

مقتضى كونه
مقتضى كونه

مقتضى كونه
مقتضى كونه

المفرد من أنه يندفع لكنه لا يظهر قلت الاستثناء من جهة المعنى فكان قال كل ما ياب يظهر بالذات
الأجلد أكثر بر والأدنى استثناء مع أكثر يد يدل على أنه لا يظهر وليس كذلك فاة إذا دبر يظهر
ذكره في الغاية ولكن لا يجوز الاستفاد به كما يرجأه قال شيخ الإسلام في بسوطه وأما كبد الكلب
فحق المصنف رواية في رواية يظهر بالذات وفي رواية لا يظهر وهو الظاهر من المصنف فحكم
المذكور على خلاف الظاهر وما ظهر جلد بالذات يظهر بالذات من جارة عن الشيخ الشريفي ونسب
فيه إله محمد وذكر التسمية تحقيقا أو تقدير أو كماله وإن لم يؤكل والأفلا أي لا يظهر جلد بالذات
لا يظهر بالذات لجلده ولا لحمه وشعره الميتة أراد بها غير أكثر بر لا يجمع أي يجمع بين لحمه وشعره
وعقبها الكتب بذكرها عن ذكر اللون والى فوشعر الإنسان وعظم طاهر غير مملو من عاده
التي فيه وأن جاز وقد رآه من أفرد هذه المسئلة بالذكر مع أنها ما من قومه وعظم طاهر خلاف محمد
فيه فاة لا يجوز الصلوة به إذا أكله أكثر من قد لا درهم **فصل** في جملتها غسل وحيوان
لم يقل أو مات فيها حيوان إذا لا يندفع طهرها من شئ أو شئ من كل من الاستفاد والتفخي قد
عن الآخر فذكر ذكرها مع أو كلبا وشاة أو آدمي ميت قيد الموت للثلاثة وتأخير الأدمي لثلاثة
بهمت عليها ينزح كل ما بها الذي كان فيها وقت الوقوع ولا يعتبر التزح قبل إخراجها ولا بد
وأما لم يندفع به أحالة له على الذلالة إن أمكن والأفقد رماها في كل الوقت ويؤخذ في التقدير
بقول رجلين لم يما بصارة في أمر الماء وهذا هو الصحيح وعليه الفتوى وفي نحو حمامة أو دجاجة وجد
ميتا فيها أربعون إلى ستين نزع الأربعين بطريق الإيجاب والستين بطريق الإيجاب
وفي نحو فارة أو عصفورة عشرون إلى ثلثين والمعتبر الذل والوسط وهو الذي يسع في صاع

في الشريعة

وهو ثمانية ابطال وغير البركان او اصغر احتسب به لان العبرة للمعادون القود
 مرجع في اجماع الصغير ونحوه في وقت الوقوع ان علم كلك والافند يوم وليلة ان لم
 يتبع ومنذ ثلثة ايام ولياليها ان اتبع وقال منذ وجد والصور للادنى الاحال شرب الحمر
 والفرس وكل ما كول طاهر وكل ما كمل حمره خلافا لكان وسباع البراهم بحس والهمزة والفتحة
 الخلة وهي التي يعمل مقدارها الى ما تحت رجليها وسباع الطير وسواكن البيوت مكره
 ولحماء والنمل مكره كمثل الشكر في طهارة وقيل في طهارة وقيل فيهما جميعا يتوارى
 ويتم ان عدم غيره والوق كالتور لم يقل معتبه بالتور لان موجب تعليل القابل لان التور
 مخلوط باللقاب وحكم اللقاب والوق واحد لان لم يقل معتبه بالتور اعتبار التور بالوق كالماء
 وان عدم الانبياء التور قال بوجوه رجح بالوضوء فقط وابو يوسف بالنيتم فحب وتحدث بها روي
 فوج رجح رجوع الى حنيفة الى قوله ان يوسف ذكر في المسوط ان المسكونه لا يجوز الوضوء
 على فقد محسوسه لا تحرام **باب التيمم** هو لغة القصد وشروط طهارة جامعة باستعمال
 التيمم الطاهر في عضو من عضو من الماء او من الارض ما يقع عليه التيمم في التيمم بالبحر
 الامس بعد بدءه من مائه مع ما عطف عليه حدث وجنب وجانبين وقفاً وعرجاً وعن الماء
 اي من ماء يكتف طهارة فلو كان للجنب ماء يكتف للوضوء لا للفعل يتيمم ولا يجب عليه الوضوء
 حله فالتيمم بعد ميله لم يكره البعد في ظاهر الروايات وروي عن محمد انه قد روي
 بالميل والميل ثلث الفرسجي وقال الحسن بن زياد من الملاء نفسه ان كان الماء اما يعتبر
 بميلين وان كان غيرة او بيسرة يعتبر بميل واحد كذا في البدائع او لم يرض سواه خاف او زيادة
 او طول

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

او طوله باستعمال الماء او بالبحر كروا لا يتيمم طهارة خلفه فالتيمم اوله بقدره المستقر
 بنفسه ولم يجز من يوضئه فان وجد من يوضئه طاهر المذهب لا يتيمم لانه قد روي عن ابي حنيفة
 انه يتيمم وعندنا لا يتيمم او برهان استعمل بكرة وقال لا يجوز في المرفوف البرد ثم ان رعدة
 التيمم بسبب البرد ثابتة لم يرد ايضا عند ابي حنيفة عما ذكره الامام السرخسي واما عما ذكره
 اكلوا في فلا رعدة له بذلك السبب بالاجماع وفيه كذا في الصحيح ما قلنا اكلوا في او عدوا في
 ان يعلم ان المانع منه الوضوء ان كان من جهة العباد كاسير غنم الكفار من الوضوء وكسور في النجس
 والذي قيل ان توفاته قتلته يجوز له التيمم لكن اذا زال المانع بعد القلق او عطش
 رقيقه كعطش وكذا دوابه وكلبه والكل لا يلقى العطش فان قلت اليس يمكن ان يتوضأ ويؤذي
 الفناء في ثناء لدوابه وكلبه قلت في لا يتحقق خوف عطشه واداءه وكلامه والكلام على ذلك
 التقدير فقد يكره في المذكور مستغنى عنه حفظ الفناء بعد الاناء ومن هنا خرج الجواب عما
 نقلناه عن صاحب البدائع في المسبق فتكره او عدمه ان اوقف وقت قلعه العبد في الابتداء
 هذا بالاتفاق وبعد الشروع متوقفا واكثره في شرحه متوقفا ثم سبقه احدث وخاف ان يات
 نوصيه بغيره القلق جاز ان يتيمم للبناء خلفه قالها وانما قال متوقفا ليعلم الحكم فيها اذا كان الشروع
 متوقفا بطريق الدلالة او صلوة الجنازة لغرض الوضوء هذا ما رواه الحسن قال في الهداية وهو الصحيح
 وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا قال مسوالا في هو الصحيح لا لغرض الجمعة والوقت لانه لا يفتقر
 الى بدل وانما قال على وفق ما في الهداية والوقت دون الوقفة لانه لا يفتقر من يتيمم وجه
 يتيمم بها وجهه بحيث لا يبقى من شئ من شئ فيخرج الوتره التي بين المنيين ولا يجوز المسح باقل

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

من ثلث اصابع كسح الرأس من الخفين ومرة ليد مع مرقية ولا يشترط الترتيب عندنا وانما اشارة عبارة
 القرب على عبارة الوضوء ككونها مأثورة والافني ليست بمرتبة لازمة فان تحذف فتنه في بعض روايات
 الاموال على ان الوضوء كاف والاراد بيان كفاية الفريتين لانه لا بد في التيمم من كفاية وقد ذكر في
 كتاب الصلوة لو كسر اذا وهدم حايطا او كان حفلة فامسح وجهه ورجليه وادعى لم يجزه ذكر من التيمم
 حتى يبرئ عليه ويجب تحليل الاصابع ان لم يدع لها اعتبارا فخرج الى غير ثالثة لتحليلها ذكره
 في الاخرية وفيه نظر لان العبرة للصح لا لامتانة الغبار ويجب ذكر ان يحسب ما بين الاصابع
 على كل واحد من جنس الارض فلا يجوز على كفاية فيه نجاسة وقد زللنا انما سمع انه يجوز الصلوة
 فيه في هذه الرواية لانه لا يخرج عن اجزاء النجاسة وهي وان قلت تنافي وصف الطيب ولا
 يمنع جواز الصلوة وفي رواية ابي كاس يجوز لاستحالة الارض ذكره في البدايع كانه آثر الرمل
 والجر خلافا لابي يوسف في الحجر وقلت في الرمل ايضا ولو بلا نفع خلافا لغيره وعليه على
 النفع مع قدرته على التعبد خلافا لابي يوسف والقانون الفارق بين جنس الارض وغيره ان
 كل ما يخرق بالنار فيصير رماذا كاشجر والحشيش او ينطبع ويلين كالحديد والقصير والذهب
 والرجاء ونحوها فليس من جنس الارض ذكره في التمهيد خلافا لغيره في الطهارة او في
 عبادة مقصود لا يمنع بدون الطهارة طغى بغيره كالماء وضوءه وقال في يجوز تيمم ايضا لان
 النية ليست بفرض عنه فيعتبر تيمم وهو فرض عنهم ولان الكافر فيلغو تيمم وعن ابي يوسف
 انه اذا نوى بالاسلام صح ويصير به اذا اسلم لانه من اهل الاسلام فيصح تيممه بخلافه ما اذا
 نوى الصلوة لانه ليس من اهلها ولا يشترط نية التيمم للحديث او لاجابة هو الفتح من المذهب
 ثم المعبر

اجتصاص ما لا بد من التيمم
 وليس به وجه

ثم المعبر في التيمم في حق الصلوة نية الطهارة او نية عبادة مقصودة لا تقع بدون الطهارة خلافا لابي
 فان شرط صحة التيمم في حق جواز الصلوة عند ابي يوسف فنية مقصودة سواء تحت بدون الطهارة
 كالاسلام او لم تقع كالصلوة فان تيمم لصلوة لاجازة او سجدة الله او يجوز اداء المكتوبات
 بذلك التيمم بالاتفاق وان تيمم المصحف او دخول المسجد لا يقع بالصلاة لكن يحل للمصلي
 ودخول المسجد بالاتفاق ويصير به ما شاء ومن فعله وفرضه خلافا لابي ويصح اي التيمم للوقت
 قبل الوقت خلافا لابي في الخلاف في صحة التيمم قبل دخول وقت الصلوة من يقع التيمم لصلوة فصح
 الزمان بالاتفاق انما الخلاف في ان يقع اداء الوقتية بذلك التيمم او لا ومدار هذا الخلاف وما قبله
 على ان التيمم مطلقا حال عدم الماء عندنا فيجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها عند علم الماء
 وعند خلف ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت فلا يجوز ولا تأخير في ذلك الخلاف الواقع بين اهلنا
 في ان البدلية بين التراب والماء كما قال ابو بن التيمم والوضوء عند علم الماء كما قال احمد راجع
 انما تأثيره في صحة امامة المنتمين للتموضي وقبل طلبه من رفيق لماء لانه لا يلزم الطلب من ملوك
 الغير خلافا لهما فانما لا يقع قبل لانه مبدول عادة فكان الغالب الاعطاء هذا على وفق ما في
 الهداية والايضاح والتقرير وغيرهما وفي التجريد ذكر محمد امع ابي حنيفة راجع وفي الاخرية عن
 اجصاص انه لا خلاف فان فهم فيها اذا غلب على طمعه منعها ياه وقولها عند غلبة الطمعه بعد
 المنع وقال في المسوط يحل للطلب الاعطاء قول الحسن بن زياد وفي البدايع الماء في السفر من اهل الاشياء
 فلم يكن بدولا عادة ومع بعد الطلب والمنع بلا خلاف حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه يستقضى تيممه
 الآن فلا يعيدها قد صلى به ويقضه ناقصا وضوءه وقدرته على ما رواه التيمم عند القدرة على

يوسف
 في حق جواز الصلوة

الصلوة

في حق جواز الصلوة

الماء ليس من قبل الانتفاخ حقيقة بل من قبل الانتهاء قالوا المراد به ظهور الكثرة التي بقى عند
 القدرة على الماء لانه القدرة في الحقيقة غير ناقصة اذ ليست بخروج بحس حقيقة ولا كمالا ولكن انتهت
 ظهورية التبرع عندها لانه لم يجعل ظهورا الا الى وجود الماء فاذا وجد بقي محدثا بحيث التاب
 كاف لظهوره لانه اذا لم يكن كافيا يكون وجوده فلا ينفق في غير خلافا لثاني راجع فانه يقول
 بفعل بقدرة كذا ثم يتيم والقدرة المعبرة ههنا انما ثبت اذا لم يجب مرف الى جهة اتم ظهوره كان على
 بدنه او غيره فحاجت يرف الى التمام وتتم لارادة خلافا لزمه ويظهر اختلافه في جواز الفصل
 بعد الاسلام فانه قلت هذا القول من رفر يفتي ان التيم في التيم واجب عند قلت يجوز ان
 تكلم في عاقله في يرفه وجوب التيم كما تكلم ابو حنيفة في المزارع على قولها وان كان هو
 لا يبرج جوارها ونذب لرا حية تاحير الوقت الى اخره ليوذنها باكمل الظهارتين ولا يجزئها كل
 لانه العدم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه بالنكاح ويجب طلبه قد رعلق وهي رمية التيم وقد ر
 بتلقاها ذراع الى اربعة مائة لوظة قريبا والافلا قال الثاني في حجة عند توفيق ولا يجوز التيم حتى
 يطلب ولو سب في رجله الرجل في الغالب يكون الى فراكنتي به عن تمام التيم عدم كونه في العدم ان
 مسافة اكان او غير مسافة ولذلك اتى في الجامع الصغير بلفظ الرجل بدل المسافة في ذلك
 فخر الاسلام في شرحه وانما شرط النسيان دون عدم العلم لانه اذا لم يعلم بالبعد عند ابي يوسف
 ابي حنيفة الامح وصلي تيمما لم يذكره بعد الا عند ابي يوسف المذكور في الوقت وجعل سواء
 ذكره في الهداية **باب المسح على الخفين** جاز بالنية انما قال جاز لان ثبوت على
 وجه التخيير لا على وجه الايجاب وقد ورد في حكاية فعلة على السلام ورواية فقهه ولذلك قال
 بالسنة

بالسنة واشتد الى ان نقل الكتاب ساكت عن ردة اعلم من زعم ان قراءة الجهر في ارجلكم كذلك
 لان فقهه الى الكعبين يدفعه ضرورة ان مسح الخفين غير مقبولا واشتهرت السنة الواردة
 في هذا الباب جازية الزيادة على نقل الكتاب للحديث **دوه** من عليه العمل جنبا كاه او حافيا او نساء
 فمن ليس خفيه وهو على وضوء ثم احبب في مدة المسح يتبع خفيه ويعمل رجله اذا قرأه ليس
 لان مسح عليها وورقه قدر ثلث اصابع اليد يعني من كل رجل على حدة في مسح على احدتي
 مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يجوز له وانما اعتبر اصابع اليد لانه لا يمسح على
 كفي ثلثها لان الاكثر يقع مقام الكف وانما قلنا ان المسح على الزيادة وما قيل ان ما زاد على مقدار
 ثلث اصابع انما هو باء مستعمل فلا اعتبار له لان الزيادة اذا كانت باصبع اخر لا يلزم المحذور
 المذكور وقال الكوفي يعتبر اصابع الرجل كما في الحرق والاقول لا مسح وزيادة لفظ قدر ثلاث ردة الى انة
 لمسح باصبع واحدة ثلث مرة واخذ كل مرة ماء جاز وكذا المسح بالابهام واليمين من جبين يمينها
 مع ما بينهما من الكف على الخف جاز لانه ما بينهما مقدار اصبع اخر في ذكره في الخاتمة وكذا الذي في
 مثل بالظرا واصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلث اصابع جاز لمول المقصود فان النية ليست
 بوض في ظاهر خفيه سواء كان طولا او عرضا وقد الظاهر للاخترا من الباطن والعقب واجزا
 واما الساق فيخرج من تحت الخف الشرقي او حرمه في الجوف موب غرموك وهو يرفق
 الخف وقاية لمن الوحل والنجاسة فان كان من اديم او نحو جاز عليها المسح سواء لبسها
 او فوق الخفين ولا في خلافه في اذ البسها فوق الخفين وان كانا من كرايس ونحو فان
 لبسها من فدين لا يجوز وكذا ان لبسها على الخفين الا ان يكون بحيث يعمل بلل المسح الى الخفين ثم

مسح على الخفين
 من غير ان يمسح
 على الخفين

مسح على الخفين

مسح على الخفين

مسح على الخفين

مسح على الخفين

مسح على الخفين

مسح على الخفين

مسند
 ج ١ ص ١٢١
 ج ٢ ص ١٢١
 ج ٣ ص ١٢١
 ج ٤ ص ١٢١
 ج ٥ ص ١٢١
 ج ٦ ص ١٢١
 ج ٧ ص ١٢١
 ج ٨ ص ١٢١
 ج ٩ ص ١٢١
 ج ١٠ ص ١٢١

مسند
 ج ١ ص ١٢١
 ج ٢ ص ١٢١
 ج ٣ ص ١٢١
 ج ٤ ص ١٢١
 ج ٥ ص ١٢١
 ج ٦ ص ١٢١
 ج ٧ ص ١٢١
 ج ٨ ص ١٢١
 ج ٩ ص ١٢١
 ج ١٠ ص ١٢١

ان ليس بانفسه بل بسند اليه التقصير فقد تجاوز وفيه توحيد كتحقق اشارة الى ان نزع احداهما
 كاف في بطلان المسح وذكر انه اذا نزع احداهما يجب غسل احدى الرجلين فيجب غسل الاخرى ايضا
 لعدم صحة الجمع بين الغسل والمسح فيها هو كعمود واحد وهذا هو النزع الذي يبطل
 عنه المسح خروج اكثر القدم الى الساق فان الساق عليها ما انتهت عليه فيمسح خارج عن حد
 الحنف المعبر به هذا الباب فخرج القدم الى خارج عن الحنف ثم ان اكثرها حكم الكل قال في
 التبيين ثبت حكم النزع بخروج اكثر القدم الى الساق الحنف في الصحيح وهو المروي عن النبي
 لان اكثرهم حكم الكل وعن ابي حنيفة انه ان خرج العقب فاكثرها يبطل المسح وعن محمد انه ان
 بقي الحنف في القدم قد تجاوز المسح عليه لا ينتقض ولا ينتقض وقال بعض الشافعي ان
 لمكن المشي لا ينتقض ولا ينتقض ومضى المدعي للمعاد بين التي دلت على التوثيق
 فبعدا عما على المتوفى اي على من كان على وضوء غسل عليه فقط تغريغ على كونه الترتع
 والمغني المذكورين مما يبطل عند المسح يعني لما يبطل المسح عند ما حل الحدث السابق قد
 وقد غسل سائر اعضاء الوضوء عن ذلك الحدث فلا يجب عليه الاغسلها لان الغاية
 هو الموالاة وهي ليست بشروط عندنا ويمنع حرق يبدو منه في عبارة يبدو وشارة
 الى صفة الحركة المانع وهي ان يكون منفعا يظهر ما تحته او يكون منفعا لكن ينفذ عند
 المشي ويظهر ما تحته وموجب تلك الاشارة ان هذا كما هو منفعا لا ينفذ لصلاته فلا يظهر
 ما تحته عند المشي لا يمنع وان كان اكثر من ثلث اصابع وهو المروي عن ابي حنيفة
 قد رتلت اصابع الرجل خلافا لما ذكره فان اخرج قليلا وكثيرا لا يمنع عنه بعد ان ينطلق
 عليه

عليه اسم الحنف اصوب هذا اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع واما اذا انكشف الاصابع فباعتبار
 ان يكشف الثلث منها كانت ولا يعتبر الاصفى لان كل اصبع اصل نفسها فلا يعتبر غير واحد لا انكشف
 الا باهم مع جارتها ومما قد رتلت اصابع من المصنفات يجوز المسح كذا في التبيين لاماد وهذا اجاب
 الاستحسان والقياس ان يكون اليسير ما نفا كما كثيرا وموزن والشافعي وجمع خروج حنف
 لا خفيين اخرج الذي يجمع اقدم ما يدخل فيه المسحة ومادونه لا يعتبر الحاقه بموضع اخر ثم المعبر
 ما في الكعب وما تحتها مترا من مافوقه خارج عن هذا الحنف المعبر به المسح ويجوز على حيزه الحنف
 واجب واجبة من العبداء التي يجبر بها العظام والاراد من اجواز المشروعية في الجملة فلا ينافي
 الوجوب قال في تحقيق ترك المسح على الجوارح والمسح لا يفرضه عند ما وقيل هو لا يجامع
 والتعجيل انه قولها واختلف في الجرح في الكثرة يجب بالانفاق وذكر في العروة ان الفتوى
 على قولها احتياطية شرح الطحاوي والزوائد ان المسح على الجوارح ليس بفرض عندنا في مشقة
 وفي تجريد القدر في الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان المسح على الجارية ليس بفرض وقال
 في القاية والتعجيل ان واجب عند وليس بفرض حتى يجوز ملوثة بدونه قل صاحب الهداية
 في مختارات النوازل وانما يجوز المسح عليها اذا كان الآء يفر بجوارحه اذا غسلها واذا اقر به مسح
 على الجارية وان اضرب مسح على الجارية سواء شذها على وضوء او على غير وضوء وان اقر للم
 على الجارية ايضا سقط المسح وكذا الحكم في موضع القدر والزيادة على موضع الجراحة تنه لها وفي
 الذخيرة كان القاضي الامام ابو علي النسبي لا يجبر المسح على عصابة المختص ويحذر المسح على خرقه المختص
 وذكر الامام القاضي علاء الدين ان كان الفصد في موضع يمكن ان يشد بنفسه من غير عادة لا يجوز

مسند
 ج ١ ص ١٢١
 ج ٢ ص ١٢١
 ج ٣ ص ١٢١
 ج ٤ ص ١٢١
 ج ٥ ص ١٢١
 ج ٦ ص ١٢١
 ج ٧ ص ١٢١
 ج ٨ ص ١٢١
 ج ٩ ص ١٢١
 ج ١٠ ص ١٢١

المسح على العصابة وان كان في موضع لا يمكن جوار المسح على العصابة وعادة الشايع على جوار المسح
 على عصابة المتعمد وفي هداية الناطقي اذا كان حل اجبارا يفر بجراحة وتحت العصابة موضع
 لا يخرج فيه لم يكن عليه ان يحل اجبارا وليس عليه ان يغسل ما تحت العصابة في غير موضع اجراء
 وان كان حل العصابة لا يفر بجراحة ولكن نزع العصابة عن موضع اجراحة يفر بجراحة فان
 عليه ان يغسل ما تحتها الى ان يبلغ موضعها يفر بجراحة ثم يشد العصابة ويصحح على
 موضع اجراحة وذكر في الاسرار ان استيعاب المسح على اجبار شرط وفي الذخيرة ان يحذر ذكر
 استيعاب العصابة في المسح وفيه اختلاف الشايع وفي التخصيص نقلا عن مسوط شيخ الاسلام
 اذا مسح على اجبار هل يحل بجزء ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه ان
 مسح على اكثر اجزائه وان مسح على النصف وما دونه لا يجزيه وبغني ولا يبطل سقوط الاغن
 برء اذا سقطت الجبيرة لاغن برء لا يلزم الفعل اصلا وان كان من برء يلزم غسل ذلك الموضع
 ذكر في الذخيرة واما لمعاد المسح على الجبيرة اذا بدلها فلا يجب الاتان احسن ذلك في غمارات
 النوار ان اعلم ان المسح على الجبيرة يخالف المسح على الخف من وجوه احدها ان الجبيرة لا تسقط
 شذوها ومنه غللة الخف وثانيها ان مسح الجبيرة غير موقت بخلاف الخف وثالثها ان
 ان الجبيرة اذا سقطت عن غير برء لا ينقض المسح غللة الخف ورابعها انها اذا سقطت
 عن برء لا يجب عليه الا غسل ذلك الموضع اذا كان على ومنه خلاف الخف حيث يجب عليه غسل الا
 وخامسها ان الجبيرة يستوفى بها الحدث واجب بخلاف الخف ومن هذا التفرع وجب اصالة
 حيث سقطت فند محدث عند ذكر جوار المسح على الجبيرة **باب** كيف التماس
 المحقق

انما يفر بجراحة

لان التماس من جوار المسح على الجبيرة
 لانه اذا كان على الجبيرة لم يفر بجراحة
 وانما يفر بجراحة اذا كان على العصابة

المحقق انما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة
 المحقق انما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة
 الباب هو دم ينفض رجا بالغة ولا يلوح قبل تسع سنين لاغن داء اخر زبيد الرحم على الخاف
 والدماء رجا من اجراجات ودم الاستحاضة فانما دم عرق لادم رجا وبقيد البلوغ عن دم تارة
 القضية فان عدم كون من الرحم غير معلوم وبقيد لاغن داء غايضة الرحم على وجه التماس
 فان التماس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبره قسرات النفا من النكاح وانما قال لاغن داء
 لم يقل لا داء بها لان العبرة بعدم كون نفعي الدم من داء لا يسلمها عنه لان كونها برء
 سواء كان الداء في ذمها او موضع اخر لا ينافي كون الدم خارج من رحمها ايضا اذا لم يكن
 اياه بسبب الداء ثم الاصح ان الجنب موقت الى سن الاياس واكثر الشايع قد روي بسنتين
 سنة وشارح جارا وخوارزمي محسن وخمين فارأت بعدها لا يكون حيفا في ظاهر المذهب
 والتمتار انها ان رأت دما قويا كالاسود والاحمر الثاني كان حيفا ويبطل الاعتداد
 بالاشهر قبل التمام وبعد وان رأت معة او حفرة او ثريبة في استحاضة واقلة ثلث ايام
 وثلاث ليال هذا نص في ظاهر الرواية واما قولهم ولياليها فيمكن تطبيقه على ما روي الحسن بن
 ابي جيفة ايضا وهو ان ثلثة ايام وما يتخللها من الليالي وهو ليلتان قال الناطقي في الاجناس
 اقل الجنب ثلثة ايام ولياليها وهو مذكور في الاصل ولكن معناه بليال يقع في معنى هذه
 الايام ولا يريد بثلث ليال مقدرة بالالايام حتى لو رأت عند طلوع الفجر يوم السبت
 وانقطع عند غروب الشمس يوم الاثنين فلهذا ثلثة ايام ولياليها ويكوه حيفا وفي التحصيل
 رواية عن ابي يوسف اما على ظاهر الرواية اقل الجنب ثلثة ايام وثلث ليال وفي الهداية

المحقق انما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة

انما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة وانما يفر بجراحة

عن أبي يوسف انه يومان واكثره الثالث وعندنا في يوم وليلة واكثره عشرة وعندنا في
 خمسة عشر ومبدأ الحيض من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج اعلم ان المرأة لها فوجان داخل
 وهو غيرة الدم وخارج وهو غيرة الاثمين فاذا وضعت الكرسف في الفرج الخارج فابتل الجانب
 الداخل من كان حدثا وحيضا ونفاسا وان لم ينفذ الى الخارج لوجوه الظهور وان وضعت في الفرج
 الداخل فابتل من الجانب الداخل ان كان عاليا عاخر الفرج او محاذيا له فحدثت وحيض
 ونفاس وان كان مستظلا فلا تنفذ البتة الى الخارج لعدم الظهور وان سقط الكرسف من
 حدث وحيض ونفاس لوجوه الخرج والظهور بين دمين في مدة ينع ان الظاهر المختل
 بين دمين والدمان في مدة الحيض يكون حيضا ولو خرج احد الدمين عن مدة الحيض بان
 رأت يوما ما ونسعت طهر او يوما ما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في
 الحيض ووجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس شرط اجماعا فيعتبر اول وآخره كالنساء
 في باب الزكوة ولا يتبدل في الحيض بالطهر ولا يحتم به على هذه الرواية وهي رواية محمد بن ابي
 حنيفة وكذا النفاس على هذا الاعتبار وما رأت من لون فيها اي في المدة سوى البياض من
 اعلم ان اللون ابيض في الحيض والسواد في ما حيض اجماعا وكذا الصفرة المشبعة في الاربع
 والخضرة والصفرة الضعيفة والكدرية والترتبية عندنا والعرق بينهما ان الكدرية تقرب الى البياض
 والترتبية الى السواد وانما قدم مسئلة الظاهر المختل على اللون ابيض لانها متعلقة بمدة الحيض
 فالحيض ابيض ثم ذكر اللون ثم بعد ذلك شرع في احكام الحيض فقال عني الصلوة والصوم
 هو لا يبيها ان الحيض عني وجوبها ومقتضى ادايتها وعني حتى ادايتها وجوبها
 فضاؤه

هذا هو الذي
 في كتابه
 في الحيض
 والنفاس

فضاؤه اذا طهرت دون قضاها ثم المعينة عندنا آخر الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت سقطت وان
 طهرت فيه وجبت فاذا كانت طهرتها عشرة وجبت الصلوة وان كان الباقي من الوقت ليسع الايام
 قد التحية وان كانت لاقل منها ودكل عاداتها وان كان الباقي من الوقت مقدارا ليسع الفصل
 والتحية وجبت والا فلا لان مدة الاعتزال من الحيض وادعوا في النفاس غيرة العرق في
 الحيض ودخول المسجد يقلل الطواف لان الحيض لا يمنع الطواف على ما يأتي في كتاب الحج نعم
 يجب عليها التحرز عن الطواف في الحيض ومن سألني عن الحيض في موضع ما واستمتع ما تحت
 الارض وعن محمد بن يحيى شاعر الدم اي موضع الفرج فقط ولا تقرأ اي القرآن سواء كان آية او
 دونها في رواية الكرسفي وهو المختار وفي رواية الطي وتي يحملها دون الآية هذا اذا قرأت على
 فقد التلاوة واما اذا قرأت على قصد الذكر والتقاء فلا بأس به بالاتفاق كحيض ونفاس بخلاف الحديث
 متعلق بقوله ولا تقرأ ولا يمس هؤلاء الاربعة معصفا ولا جلده المتصل من زرع من المنفصل ولم يقل
 الا بخلاف تخاف لعدم صحة حكمه المستثنى في ذكره وكذا بالكم ولاد من مائة آية الا بقوله وحل وطى
 من قطع دمها لاكثره الحيض او النفاس قبل الفصل فان قلت حل الوطى لا يتوقف على انقطاع الدم
 قلت نعم انقطاعه لان الكلام بعد في احكام الحيض وحل وطئها على تقدير عدم انقطاعه في القوة
 المذكورة من احكام الاستحامة دون من قطع لاقولها في اكثر الا اذا اغتسل او تيمم لان الدم
 يدريارة وينقطع اخري فلا بد من الاعتزال او التيمم ليزيح جانب الانقطاع او معني قد رما يسع
 الفصل والتحريم من آخر وقت الصلوة لان الصلوة ما رت دينا في زمتها فطهرت كالحائض
 واما الكناية فيحل وطئها بنصف الفصل قبل العشرة لانه لا ينتظر في حتمها اماره زائدا وانما قال

هذا هو الذي
 في كتابه
 في الحيض
 والنفاس

هذا هو

من آخر وقت القلوة اذ لا عبرة للوقت الماحل ولا الاول وقت القلوة على ما عرف في موضعه ثم ما ذكر
 اذا لم يكن الانقباض دون عاداتها لانه اذا كان دونهما لا يقربها وان اغتسلت حتى تم عاداتها لان
 العفة في العادة غالب اقل الطهر خمسة عشر يوما ولا اكثر لانه قد عتد الى ستة وخمسين و
 قد لا يعتد وقد لا يتربى الحيض اصلا فلا يمكن تقديره الا عند نصب العادة في وقت الاعمار ارا لا حد
 لاكثر الطهر الا اذا استمر بها الدم فاجتمع الى نصب العادة فيقدر طهرها عند عاتة المتنجس ثم اختلفوا
 في تقديره فقال محمد بن ابي سعيد المديني فيقدر ستة اشهر الساعة لانه الطهر بين الدمين اقل
 من اذ في مثل الحمل عادة فنقصنا من ذلك ساعة فاذا اطلقت ينقضي عدتها بستمعة عشر شهرا
 الاثنتي عشرة ساعات لجواز ان يكون طهرها في اول الشهر فاجتمع الى ثلث حيض بشهر والثلث
 اطهر من ثمانية عشر شهرا الاثنتي عشرة ساعات انما اعتبروا جواز طهرها في اول الطهر ولم يعتبروا
 جواز طهرها في اول حيضها حتى يجتمع الى ازيد مما ذكر لان الطلاق في الحيض بدعة فلا يلحق ان
 يعتبر به وما نقص عن اقل الحيض او زاد على اكثره اي على العشرة هذا على اطلاقه فيناول المبتدأة التي
 فيحيض من كل شهر عشرة ايام وما زاد على السخامة وقيل على ما قدمه او اكثر النفاس وعلى عادة من
 الحيض وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين اي اذا كانت لها عادة في الحيض وفرضنا سبعة
 فوات الدم التي هي يومان فحسب ايام بعد السبعة استخفافه واذا كانت لها عادة في النفاس ومنه ثلثون
 يوما مثلا فوات الدم خمسين يوما فالعشرة التي بعد الثلثين استخفافه والعادة لا يثبت الا بثلثين
 وقال ابو يوسف ثبت مرة واحدة او مرات حامل فلو استخفافه اي الدم الذي تراه لحامل ليس
 بحيض بل استخفافه خلافا لما افقوه وما نقص مبتدأ وقوله فيكون خافه خبره ثم بين حكم الاستخفاف
 فقال

فصل في الحيض
 في وقت القلوة
 في وقت النفاس
 في وقت الطهر
 في وقت الحيض
 في وقت النفاس
 في وقت الطهر
 في وقت الحيض

هذا هو الحيض
 وهو الذي يخرج
 من الرحم
 وهو الذي يخرج
 من الرحم
 وهو الذي يخرج
 من الرحم

فقال لا غنى صلوة وموما وطها ومن لم يفيض عليه وقت فرض الا بحدته اي الحدث الذي يتلوه
 من استخفافه بورعاف ونحوها هذا حد السخامة وما يجب العذر في البقاء واما في حق الاستخفاف
 بدم الاستخفاف بان يستمر العذر وقت صلوة كاملة فخرج به ما يجب الهداية في التحسين بتوفيق الوقت
 كل فرض ويصير فيه ما شاء من فرض ونقل خلافا للشافعي فان حذره بتوفيقه لكل فرض ويعمل الزوا
 بشعبة الزوا وبطل عند خروجه اي خروجه وقت الزوا لو توفيقه لصلوة العبد قبل ان يركب
 به الطهر لانه يبطل بخرجه وقت صلوة العبد والقيح لانه يجوز له ذكر لانه ليست بفرض ومنها تبين
 وجه رجحان قوله بخرجه على قدر من قال بخرجه الوقت لفظا ومن وانما قال يبطل عند اركوبه ولم يقبل
 بنقصه اركوبه لان القاض هو الحدث السابق لكن الشرع اسقط اعتباره في الوقت للحاجة وعند
 اركوبه تنعدم الحاجة فيعمل في كل حدث فيكون اركوبه شرط اعمال الحدث اذ الشرط ما يوجد الحكم عنده
 لابد وبطل هذا في عدم جواز المسح على الخوف بعد خروجه الوقت لا عند دخوله هذا عند ما وجد في يوسف
 يبطل عند اركوبه كان وعند زفر يبطل دخوله فقط فيصير من توفيقه قبل الزوال الى آخر وقت الطهر
 لعدم خروجه وقت الزوا وفيه خلاف لابي يوسف وزفر الوقت ان دخوله الوقت معتبر عند ما لا بعد
 طلوع الشمس من توفيقه قبله انما قال قبله دون قبله لانه المراد ان يكون بعد طلوع الشمس كيلا يتحقق دخول
 الوقت بعد التوفيق فيستعين بخرجه شرط البطلان وفيه خلاف لفرع ما عرفنا ان المعتبر عند
 الدخول فقط ولم يوجد والنفاس دم يعقب الولد قال المطرزي النفاس بركب الزوا ولادة المرأة
 مصدر سمي به الدم كما سمي بحيض ولا حد لاقله واكثره اربعون يوما خلافا للشافعي فان اكثره ستون
 يوما عنده وهو الامتوا من من الاول خلافا لمحمد وهو قول زفر المتو امان ولدان من بطن

فصل في الحيض
 في وقت القلوة
 في وقت النفاس
 في وقت الطهر
 في وقت الحيض
 في وقت النفاس
 في وقت الطهر
 في وقت الحيض

بالاول ليس صحيح لان مع يخرج اختلاف مع ان سلة العفو وهو كونه مما يرفع من الهوى مما لم
لا يكون كل عفو وان زاد لاختفاء التماسه وغلظها لا يظهر فيما يقع في الماء وانما يظهر فيما يصيب الثوب
ذكره الاسرار ويعتبر وزنه الذي هم بقدر شغل في الكسيف وساحته بعد عرض كلف في الترتيب
المراد من الكلف ما وراء الفاصل ودم التمسك ليس بجس فلهذا لم يذكر كلف في حكم العفو
كافله محال لانه ظاهر في ظاهر الرواية والعفو يقتضيه التماسه ولعل البطلان لا يحسن لانه
مشكوك والظاهر لا يرد لظاهره بالشك ويؤيد انفسه من رؤس الابليس شي وماء ورد على الجس
كذلك لا يرد في خلاف الشافعي ومما صار لها ويعمل على قوب بطلانه بحجة هذا الم
يكن التوب مغربا ومخارط بساط طرف اخر من جسد وانه يحرك احد ما يحرك الاخر اذ قال
هناك الى شرط ان لا يتحرك احد ما يحرك الاخر وفي توب ظهر فيه ندوة توب رطب جسد وفيه
لا بحث لو علم فطرت اي ليس ظهورا لندوة فيه بحيث لو علم فطرت تلك البتة او وضع وطبا
على ما طين طين خيمه من قين وبسر لو تحس طرف من فنيه وعمل طرف اخر لا تحري لا
التحري في غسل طرف من الثوب كحطه بال عليها حرقها بال اكثر للاتفاق في غلط نجاسة بولها
فيعلم الحكم في غيرها بالادلة تدوسها ففعل او وهب بغيرها ففعل الكحل ولا يشترط التحري في غيرها
قبل الطهارة من سلكها الفورة وفيه نظرا لافورة في التحري الاستنجاء التيمم يخرج من
البطن والاستنجاء طلب الغناغ عنه وعن انه ماء او ثواب ذكره في المجلد من جسد يخرج من
البطن لم يقبل من كل حدث غير النوم والرجح لا يثبت عن اختيار مذهب من قال ان التمسك
حدث العين لما احدث ما لا يحلوا التماسه من غلبا فافهم التمسك الظاهر مقامه وهو مذهب جوع
بجوهر

بجوهر حتى ينفقه من الانقاء وهو جعل الشيء تقاطعها بلا عدد سنة وعند الشافعي فوس حتى
لو تركه للجور ملاقاة والتعبد في اقامة هذه السنة عندنا هو الانقاء لا العدد فان حصل بجور واحد كفاه
وان لم يحصل بالثلاث فلا عليه وعند الشافعي العدد مع الانقاء شرط في حصول الانقاء بدونه الثلث
كل الثلث ولو ترك لم يحزه ذكره في البدائع فالتمسك بتمسك بعد لزوم العدد في اقامة السنة
وللتبني على ذلك قال يدبر بالجور الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث يعني اذا احتاج في اقامة السنة الى
العدد يفعل كذلك صيغا انما يدبر بالجور الاول في الضيق لان اكسبه فيه دلة فلا يقبل احراز اذن
تلوثيرا لم يقبل ثم يدبر بمالقة في تنظيف والادبار الذهاب الى جانب التدبر والاقبال منه ويقبل
الرجل انما قيد به لان المرأة تدبر بالاول في كل حال لثلاث يتلوذ فرجها بالاول والثالث شاة
لان اكسبه في الشاة غير مدلة فيقبل بالاول لانه الاقبال ابلغ في الانقاء ثم يدبر ثم يقبل بالثاني
وغسل بعد الجور ادب فيقبل يديه ثم يرحي الحرج بمالقة ويعلم بيطن اصبع او اصبعين
او ثلثه بالتفصيل على انه ينبغي ان يغسل باصبع واحد ان كفي والافهم الى الاخر لم يحصل الكفاية
بهما الكفاية التلوذ بقدر الفورة لا برؤسها كيلا يترك النجاسة في شقوق الاظفار ثم يغسل يديه
ثانيا ويجب في جسد جاوز الحرج اكثر من درهم هذا عندنا وعند محمد يعبر بها بخارج ما في سنة التمسك
الحرج ولا يستنجي بعظم وروث ويمن قال في الغاية يكره الاستنجاء بعشرة اشياء العظم والرجيع
والروث والطعام والحم والزجاج والورق والخرف وورق الشجر والشعر ولا يقبل
القبل ولا يتدبر بالمقبل وكرو استقبال القبلة لانه يشهد بان لا يكونه المنقى سابقا مكرها
انما قال في الخلا ليعلم الكراهة في القواء بطريق الدلالة ولما اطلق لتوهم اختصارها باذا اذ في

والماء لا يغسل به
والماء لا يغسل به
والماء لا يغسل به

والماء لا يغسل به
والماء لا يغسل به
والماء لا يغسل به

القوماء وذكر في الاحسان ان هذا اذا كان الاستقبال والاستند باراجل النقوط ولو كان لا زالة يحدث
 فلا كراهة في لا تعلق له للاستقبال فكذا في آخر باب ما بعد القلق كما فعل صاحب الهداية
كتاب الصلوة الوقت للجموع المصطفين في المشرق في الافق
 وهو القادة اخر زمن المستطيل وهو الكاذب الى طلوع ذكاء بالقلم فيرمي من موضع
 لا يدعها الا في الكلام والظلمين رواها طريق موفقة على ما مر في البسوط بانه اصح الاقاويل في
 اتمية بانه المختار من ان يراخنة في مكان مستوي ويوضع على سطح الظل علامة فادام الظل في الانقاس
 فالتس في الانقاس والوقت قبل الزوال وان اخذ الظل في الازدياد فالشمس قد زالت والوقت
 بعد الزوال وان امسك الظل عن الازدياد والانقاس فهو وقت الزوال ومن موضع العلامة
 الى الخشبة في الزوال الى طلوع ظل الشيء مثله سوي في الزوال هذا قول أبي حنيفة ورواه ابو يوسف
 عنه وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي وهو رواية محمد او الحسن عنه اذا صار ظل الشيء مثله
 سوي في الزوال في رواية اسد بن عمرو واكسن عنه اذا صار ظل كل مثله يخرج وقت الظلمة
 ولا بدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله فاعلم هذا الرواية بين الوقتين وقت مهيول في
 للعصر الى غيبتها وقت العصر من آخر الظلمة على القولين الى ان يغيب الشمس والمغرب الى
 حبيب الشفق وهو اخر عندنا وهو رواية عنه وهو قول الشافعي وبه بقي وعنده الشفق السيل
 والعتاء وللوتر من ان يكون عدم حجة تقديم الوتر على العتاء عند التذكر لوجوب الترتيب
 للعتاء من وللوتر ما بعد العتاء الى العتاء كان المتبادر قياسا على سائر الاوقات المتعاقبة ان
 يكون الغاية المذكورة للوتر فقط تذكر بقومها يعني ان الغاية المذكورة لها لا للوتر خاصة
 بان يكون

في قوله وقت العصر من آخر الظلمة على القولين الى ان يغيب الشمس والمغرب الى حبيب الشفق وهو اخر عندنا وهو رواية عنه وهو قول الشافعي وبه بقي وعنده الشفق السيل والعتاء وللوتر من ان يكون عدم حجة تقديم الوتر على العتاء عند التذكر لوجوب الترتيب للعتاء من وللوتر ما بعد العتاء الى العتاء كان المتبادر قياسا على سائر الاوقات المتعاقبة ان يكون الغاية المذكورة للوتر فقط تذكر بقومها يعني ان الغاية المذكورة لها لا للوتر خاصة بان يكون

في قوله وقت العصر من آخر الظلمة على القولين الى ان يغيب الشمس والمغرب الى حبيب الشفق وهو اخر عندنا وهو رواية عنه وهو قول الشافعي وبه بقي وعنده الشفق السيل والعتاء وللوتر من ان يكون عدم حجة تقديم الوتر على العتاء عند التذكر لوجوب الترتيب للعتاء من وللوتر ما بعد العتاء الى العتاء كان المتبادر قياسا على سائر الاوقات المتعاقبة ان يكون الغاية المذكورة للوتر فقط تذكر بقومها يعني ان الغاية المذكورة لها لا للوتر خاصة بان يكون

بان يكون وقت العتاء شتمها بدخول وقت الوتر ويستحب للجموع البدائية مسفوحا حين يمكن تركها الى العتاء
 آية ثم اعادته ان ظهر في دونه قال عليه السلام اسفروا بالجموع فانه اعظم الاجور والتأخير لظلمة الشفق
 للامر بالتبريد وحذ ان يفتش الماشية الى الجماع عن الشيء في الظل ذكره في احتيايق والعصر المتغير
 المختبر بغير القوس وهو ان يصير حال الاحتياط في الاعين هو الصحيح والتأخير اليسيرة والعتاء التي
 الليل وللوتر في غيره لمن وثق بالانبياء لاجابة الى ان يقال فيجب طاعة الله ان المفهوم حجة في الروايات
 والتجمل لظلمة الشفاء والمغرب وبعدم عيم يحل العمل والعتاء ويؤخر غيره عما ولا يجوز عند طلوعها
 وقيامها وعروبها حد الاول والثالث ان الاحتياط في عين الشمس هو الصحيح وعلامة الثاني
 ان يتبع الظل عن القوس ولم يأخذ في الطول من احتيايق صلوة فرض كانت او فلا تعلق عليه في احتيايق
 وسجدة تلاوة وجبت قبلها لا تأخرت كماله فلا تداوي بالتأخير فاما اذا تأخرها اجازاد او تأخرها
 من غير كراهة لكن الافضل تأخيرها في وقت السجدة لانه لا تقوت بالتأخير وعلوة حجازة حذرت
 قبلها انما قال قبلها لانه ان حذرت فيها اجازت من غير كراهة لانه اذيت كما وجبت اذ الحروب بالحدود
 وهو افضل والتأخير مكره لعقد حلية السلام ثلث لا يتخرون وذكرها اجازة الاعتراف لانه اذا
 كما وجبت لانه سبب الوجوب آخر الوقت ان لم يذوق قبله والا فالحج المتصل بالاداء فاذا اذا كان كما وجبت
 لا يكره فعلها فيه انما يكره تأخيرها اليه وهذا كالتضاد لا يكره فعله بعد ما خرج الوقت وانما يحرم
 وتكره الفعل اذا خرج الاما لم يطلب الحجة ذكره في العلامة اذا قصد الاما لم يشرع في الصلاة او فرغ
 من الخطبة قال ابو حنيفة لا يكره الكلام في هذين الوقتين ايضا وعندنا لا بأس به وانما هو انما ان طلوع
 النجوم مكره في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين طاهرا وهذا بين ان اصاب في تركه قول صاحب الهداية

في قوله وقت العصر من آخر الظلمة على القولين الى ان يغيب الشمس والمغرب الى حبيب الشفق وهو اخر عندنا وهو رواية عنه وهو قول الشافعي وبه بقي وعنده الشفق السيل والعتاء وللوتر من ان يكون عدم حجة تقديم الوتر على العتاء عند التذكر لوجوب الترتيب للعتاء من وللوتر ما بعد العتاء الى العتاء كان المتبادر قياسا على سائر الاوقات المتعاقبة ان يكون الغاية المذكورة للوتر فقط تذكر بقومها يعني ان الغاية المذكورة لها لا للوتر خاصة بان يكون

في باب الجمعة فان عليه الهداية بين ذلك
 كانه الكلام ونسب اليه الخلاف في الصلوة
 المذكور

الى ان يفرغ وبعد الصبح الالسته وبعد اداء الصلوة الى غير ذلك مما يقدر اليه من المصروف مكانه وفتح
 الغداية وعلو الجماعة وسجدة السلاوة في هذين اي بعد الصبح وبعد اداء الصلوة ما وقت انما
 وجب كاملا لا يؤذي ناقصا قال في حان يجوز قضاء الغاية بعد صلوة الصبح قبل التفتيح
 لا يجزى فرضان في وقت بل لا يجزى خلافا للشافعي فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
 والعشاء بعد المطر والشفقة ومن صار اهلا لها لم يقبل من طهرت لعدم اختصاص الحكم بها فذلك
 اذا بلغ القسي او اسلم الكافر او افاق المجنون في وقت عصر او عشاء فقط خلافا للشافعي لانه من الزيادة
 يقول ان وقت الظهر والعصر كوقت واحد وكذا وقت المغرب والعشاء والا لكان في كل وقت وجوب
 احدث في حال الوقتين من الظهر والعصر وكذا من المغرب والعشاء في حق من اجب العذر بل لانه
 يقول ان وقت العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب في حق من صار اهلا للصلوة
 ومن هو اهل فرض في آخر وقت يفتي خلافا لفر لا في العكس خلافا للشافعي لم يقبل لمن جازت
 فيه لعدم اختصاص الحكم بها فلا يقبل خصوصاً في مقابل التعميم السابق ذكره في الفتاوى والظنية
 وانما ملأنا زوال المانع في آخر الوقت موجب وجوبه في سقط **باب الاذان**
 هو سنة الغداية اداء وقتها فقط قبلها لا قبل وقتها وعند ابي يوسف وهو قول الشافعي
 يجوز للجمعة النصف الاخير من الليل وانما لم يقبل وقتها لانه اذا كان ما يقضيها لا يلزم ان يكون
 في وقتها فان قضي عليه السلام فليصل اذا ذكرها فان ذكر وقتها في حق الناس فلا يدل على ان
 القضاء مطلقا يكون في وقتها فيما عدا ابي يوفى مرة اخرى في وقتها الواذان قبل ويؤخذ على
 بالاول وقت ليل الشرا المردود للاذان مستقبل القبلة واصبعه في اذنه يترسل في الجبل
 بل الحن

من لم يسمع الاذان
 في صلاة الجمعة
 لم يسمع الاذان

بل الحن المراد به التقريب والترجم والمراد به ان يذكر الشهادتين مع خفض الصوت
 مرتين ثم يرفع الصوت بهما مرتين وفي خلاف الشافعي ويجوز وجهه في الجهتين عينه وبسرة
 ويستدبر في صوته ان لم يكن الاعلام مع الشهادتين في مكانة كونه الصلوة متسعة ويعول
 بعد فله الحجر الصلوة خير من التعميم مرتين والاقامة مثله خلافا للشافعي فانه الاقامة عند
 فرادى الا قد علمت الصلوة لكن يحذر فيها ويقول بعد فله قد قامت الصلوة مرتين
 ولا يتكلم فيها اي لا يتكلم في اثنائها والاذان والاقامة واستحسن المتأخرون التوسيع
 هو الاقامة بعد الاعلام في الصلوة كلها ويجلس بينهما الا في المغرب وقالا يجلس في المغرب ايضا
 جلت خفيفة ويؤدون للآية ويعيم وعند تعدد ما يأتي بها لكل منها او بها للغير الاول فان
 لها ما يأتي بها وكره اقامة المحدث لا اذانه ولم يعاد او كره اذانه ان اجنب واقامة ولا تعاد في بل
 هو لان تكرار الاذان مفيد بل لانه مشروع في الجملة كما في حجة دوة الاقامة وان لم يعاد اذانه
 الا في الصلاة ذكره في التبيين كاذان المرأة والمجنون والسكران وصبي لا يعقل فان اذانه
 هؤلاء الخمسة يعاد ذكره في الجملة وما ياتي بها المسافر والمصلي في المسجد جماعة انما قال جماعة
 المصلي في المسجد منفرد حكمه حكم المصلي في بيته في غير من عدم كراهة تركها معا وفي بيته في
 معروا انما قال في غير لان في الغرض قد لا يكون مسجد فالمصلي في بيته فيها حكم المسافر وانما اذا
 كاه فيها مسجد فحكمه في المرو كره تركها للاولين اي كره تركها مع الاولين والمصلي في
 المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان والاقامة بالاقامة الى اخر خلاف المصلي
 في المسجد جماعة لا لثالث فانه لا يكره تركها معا هذا اذا اذن واقيم في مسجدية ويعوم

من لم يسمع الاذان

من لم يسمع الاذان

من لم يسمع الاذان

من لم يسمع الاذان

من لم يسمع الاذان

من لم يسمع الاذان

في قوله تعالى **وَالْقَوْمُ غَدَجِي عَلَى الْفَلَاحِ** قال في الذخيرة يعنى الامام والقوم اذا قال المؤمن في على
 الفلاح عند علمائنا الثلاثة وقال الحسن بن زياد ورفقا اذا قال المؤمن قد قامت القلوة
 قاموا في الصف واذا قال مرة ثانية كبروا والتمحيص قول علمائنا الثلاثة ويشرع قبل قد
 قامت القلوة قال في الذخيرة قال ابو حنيفة يكبر قبل قوله قد قامت القلوة هكذا في
 في النوادر وانه يدل على القيام عند قوله في على الفلاح وظاهرا كما ذكر في الكتاب بوجوب
 ان يكبر بعد فراغ المؤمن عن قوله قد قامت القلوة قال شمس الائمة اكلوا في التجميع
 ما ذكر في النوادر **باب** **منه الصلوة التي تنفذ** لا بد من هذا القيد
 احرازها عن الشرط التي لا تنفذها بل تقارنها او تتفرع عنها وهي التي تذكر في باب صفة
 الصلوة كالتمجيد والترتيب واخراج بغيره والمراد شرط العمدة لا شرط الوجوه
 لذلك تنوعت في التوسيع المذكورين في طهر ثوب المصلي ومكان من خشية وحسنه من
 حدث فذكر ما في الحديث والحديث وسفر عورة عن غيره واستقبال القبلة والنية والعورة
 لا تجزئ من تحت سترته التي تحت ركبته فذكر عورة دون السرة خلافا للشافعي فيها وللثقة
 مع طهرها وبطنها والوجه جردا في جميع اعضائها الا الوجه والكف والقدم وكشف رجب
 ساقها وبطنها وفخذها ودمها وشعرها من راسها وزرع ذكره منفردا والاشنين بستر
 بقية منفردة اعان كلام الذكر والاشنين عن غير متقل وعندنا في ذلك قليل
 العورة يمنع من الجوارح ما يمنع اذا استمر زمانا كثيرا وقد ذكرنا كثيرا في ركن
 وعادته من ركن التحسين لم يعم ولم يعد وان صلي عاريا ورجم ثوبه لم يجز وفي
 اقل من

في قوله تعالى
 وقوله تعالى
 في قوله تعالى

لم يرد
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

اقل من رجب الا فضل صلواته وعند محمد ذلك حكم وانما قال دون فيه تنبيه على ان الفضيلة
 في كونها مع الصلوات اعم من ان يكون في وقوع الصلوة فيه وعادته سائر الشرائع ما يستمر له
 عدم التوجه بوجهه حتى لو وجد رقا او حشيشا او غيره مما يمكن الاستنار به لا يجوز صلوة
 عريانا فاما كان او قاعدا فلذلك قال عادم سائر ولم يقل عادم ثوب يجوز صلوة فاما وينبغي
 قاعد لمومياء وقبله ثمانية الاستقبال جهته قدرته وان جهلها وعدم من يعلم انما لم يقل
 من يسأل اذا عبرة بوجه من يسأل عنه اذا لم يكن عالما بالمسؤول عنه تحري ولم يعد ان
 احتذاء وقال الثالث في تعيدها اذا استبد وان علم به اي باخطاء ووقف على جهتها القلوة
 مصليا او تحول رأيه الى اخرى اشد الى ايها اي تلك الجهة وان شرع بلائح والاصاب لم يجز
 فانه علم ذلك قبل الفراغ عليه ان يستأنف لان التحري افرقة عليه في غير ذلك وانما اذا علم
 بعد الفراغ فلا استئناف لمصولة المقصود هكذا ينبغي ان يفهم هذه المسئلة وبه في
 الشيين وانما ما فهم من قوله من قال ولم يعد مخطئ تحري بل مصيب لم يتحر لم يثبت رواية
 بل اخذ من عبارة القدر في حيث قال فانه استبهرت عليه القبلة اجتهدا وقال
 شيخ الاسلام واوردناه الى ان تلوم على من غير تحرير ثم طهراته اصاب القبلة لا يجوز صلوة
 لالة القبلة حاله الاستباه جهته التحري وعلى هذا التعليل اعتمد شرح الكتاب في شرح تلك العبارة
 وجوب هذا التعليل ما اشير اليه في الشيين وهو ان جهته التحري وان كانت في القبلة حاله الاستباه
 الا ان التحري لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة فلا حصلت اغتصب علمه من القواعد ان
 ما فرقنا غيره بشرط حصوله له لا غير كالتسلي الى الجهة بل الروايات متوافرة على خلافه وما ذكر

في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في قوله تعالى
 في قوله تعالى

فأول ما فعلت من أول ما فعلت
ولا أقول لك شيئا من أول ما فعلت
هذه الآية المعجزة في المصطفى
قولها وقد عرفت الآية
ما يوافق سنة

[illegible]

الملك والنجي سنة ١٢٠٠

تجمع
مقدار
والعجب من صاحب المبدأ على غلطه
بأنه لم يفرق بين التكرار والتكرار

لكن لا تشاء ولا تعود ولا دفع يدعيها وقال الكافي في رفع الركوع والرفع منه واذا انما
 امرش رجل اليسرى وجلس عليها ناصبا يمينه موقفا امامه نحو القبلة باسطا يديه على فخذي
 موقفا امامه نحو القبلة كما ابو يوسف في الامالي انه يعقد الحنك والشم ويعلق الوسطى
 والابهام ويشير بالسبابة وذكر محمد بن عيسى بن نضر بن نضر بن نضر بن نضر بن نضر
 قول الخليفة وكثير من التابعين لا يرون الاشارة وكثيرها في منية المفتي وقال في الفتاوي
 لا اشارة في الصلوة الا عند الشهادة في التيمم وهو حسن ويشهد كتاب مسعود رضي الله
 وقال الكافي الاخذ بشهادة ابن عباس رضي الله عنه اولى ولا يزيد عليه في القعدة الاولى
 ويقراء فيها بعد الاوليين الفاتحة فقط وهي افضل وانما سمع اوسك جاز وروى الحسن
 عن ابن خزيمة انها واجبة والصحيح الاول ويعقد كالا وفي خلافه في ومالك وليجد فان
 السنة الموزونة في كل تشهد يتعقبه التسليم عند الاول وفي جميع عند الكوفي في كل تشهد فان
 عند النخعي ذكر في التبيين والنووي وقوهية جلوس المرأة في الصلوة المذكورة في
 والمرأة تجلس على اليسرى اليسرى مخرجة رجليها من اجابة الامين فيهما في القعدة الاولى
 ويشهد ويصل على النبي ثم هو سنة عندنا وعند الكافي فرفق قال الكوفي في الصلوة الاولى
 على النبي ثم واجبة على الانسان مرة ان شاء جعلها في الصلوة او في غيرها وعن الطحاوي في
 ان يجب عليه الصلوة كلما ذكر قال محمد بن ابي حمزة الشافعي وما ذكره الطحاوي في مخالف للاجماع
 فقامت العلماء على ان الصلوة على النبي ثم كلما ذكر مستحبة وليست بواجبة كذا في الفقه
 والمحيط ويدعو بما يشبه القرآن او ما تور من الدعاء لا كلام الناس خلافا للشافعي
 فانه عند

قال محمد بن ابي حمزة
 في كل تشهد يتعقبه التسليم
 عند الاول وفي جميع عند الكوفي

فانه عند يجوز ان يدعو في الصلوة بكل ما جاء فيها والاصل فيه عندنا ان كل ما لا
 يستحيل سؤل من العباد من كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم ثم يعلم عن عبيد الله
 من ثم من الذي يشاركه في صلوة والملك ثم عن يار كذا والمؤمن بنوي امامه
 في جانيه وفيه ما نأذاه هذا قول محمد وهو رواية عن ابن خزيمة وقال ابو يوسف
 نواه في الاولى فقط والامام بها وقيل لا ينعيم لانه يشبه اليهم بالكلام وقيل بنوي
 بالاولى لا غير خلافا لما ذكره اذ كان يعرف والصحيح الاول والمنفردة الملك فقط

في كل تشهد يتعقبه التسليم
 عند الاول وفي جميع عند الكوفي

فصل في سجدة الامام في الجمعة والعيد والجمعة والاعياد واليومي العائدين
 اداء وقضا لا غير والمنفردة خير ان ادى كمن الاول افضل وخاف ان يفتي
 وهو الصحيح كذا في الهداية وفيه نظر وفي التطوع بالنهار يخاف وفي الليل يحبر
 اعتبارا بالغايبين في حق المنفردة لانه تنبع لها وادي في الجوامع غيره وادي في الخافضة
 اسماع نفسه وهو الصحيح رد لما قيل ان ادنى اجرد اسماع نفسه وادي في الخافضة تفصح
 الحروف وكذا في كل ما تعلق بالطلاق والعتاق والاستثناء وغيره من البيع
 والتمتع والايلاء واليمين اي ادى في الخافضة في هذه الاشياء اسماع نفسه حتى لو طلق
 بحيث صح الحروف ولكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهدا وصل به ان شاء الله
 بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولا يقع الاستثناء وان لم يسم سورة او العشاء
 وراها بعد فاتحة اريد وجهها ان ام ولو تذكر فاتحة لم يعد هذا عندنا
 وقال ابو يوسف لا يفتي واحدة من عاتم المذكور في الجوامع الصغيرة يدل على الوجب

وهو قوله قراءتها وفي الاصل ذكر بلفظ الاستحباب فقال احب الي ان يقرأها وفضل القراءة
 آية واكتفى بها عما لم يتركه الواجب هذا عندنا وقالنا آيات قصار واية طويلة وشرها
 في التفرقة الفاتحة واية سورة شاء وامنته نحو البروج وانشقت وفي الحكم استحسنوا
 طول الفاتحة في الفجر والظهر والوسط في العصر والعشاء وقصار في المغرب ومن الجواز
 الى البروج طولها الى ما يمكن او ساطع منها الى الاخر قصار وفي التفرقة بقدر ما كان كونه
 ترقى سورة اي تعيينها الصلوة قال الطحاوي والاسيما في هذا اذ اياه حقا واجبا بحيث
 لا يجوز غيرها اذ اياه غير ما سكرها لما لوقا لاجل التيسر عليه او تتركها بقرآن فلا
 كراهية في ذلك كل ما يشتهر ان يقرأ غير ما احيا فالا يظن اهلها ان غيرها لا يجوز ولا
 يقرأ الموتر بل يسمع وينصت خلافا لما في ما يقول يجب على الموتر قراءة الفاتحة
 ولنا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابو هريرة رضي الله عنه كان ابو ثور
 خلف الامام فزلت وقال اجمع الناس على ان هذه الآيات في الصلوة وان قراءتها من آيات
 ترغيب او ترهيب او خطب عطف على قراءتها ان الخطبة فاية مقام ركعتي الظهر والظهر
 من حضرة هاترك الموتر فلا دلالة عليه ولا في قوله او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون الخطبة
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واقعتين في نفس الصلوة ولا اتجاه لا قبله لا يفتي ان يكون الا
 واجبا قبل الخطبة لا بعد التبر بل المذكور فتدبر الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه فليكن
 واختلفوا في الثاني من المنبر والاحوط التكوت واجماع سنة مؤكدة اي قوتية تشبه الواجب صلوا عليه
 في التفرقة وترتبط بالاعتذار منها المطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة والاولى
 بالامانة

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 الموتر من آيات
 التبر بل المذكور

ان قوله
 واذا قرأ القرآن
 فاستمعوا له
 وانصتوا

في الصلاة
 على النبي

بالامانة الا علم بالسنن ثم الاقرآن ثم الاقرآن فان ام عبد او امرأتين هو الذي يتكفل في المباد
 عربية كان او عجمي لان العارطيه اهل او فاسق او اعلى هذا اذا كان اسودا فاما اذا كان الاعلى افضل
 فتقدمه اولى كذا في السوط طواه زاده او متبع او ولد ذكره كذا في التارة وحدهم وتنف
 الامام وسطره لو فعل قال الميرزا الامام من يؤتم به اي يعتدي به ذكره كان او انى وكصور
 ان تارة كراهية والحجوز الطهر والعمر واجبة لا الباقية وقيل المغرب كالظهر لا تارة الفسق
 فيه واجبة كالعدين للكان الاعتزال وقالوا ان الذي يترجمون في الصلوات كلها لانه لا فائدة له
 الرغبة فيس وهذا في عزم اياه زمانا جماعات النساء مكرومة لفسادهن كذا في الحقايق ويعتدي
 للموت في ما يتبعه خلافا لما في الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء عنده والاولى معرفة
 علة فالتأني فيكون بناء القوي على الضعيف وعندما التراب خلف عن الماء فيجعل على علة
 والفساد بالماء والقيام بالقاعدة خلافا لما في الموتى بالموتى الا ان يؤم الموتر قاعدا والامام
 مضطجعا والمستقبل بالمفترق من الارض بالبركة او صير خلافا لما في في العبيد وظاهره معذور
 وقار في باجي ولا يلبس بجار وغيره يوم يوم خلافا لما في مفترق من مستقبل لان بناء القوي
 على الضعيف للجوز ومفترق من فرما آخر لان الاقدار مشتركة فيجب الاتحاد والامام لا يطيلها
 ولا قراءه الا في الفجر وقال محمد احب الي تطويل الاولي في الصلوة كلها ويقوم مؤتمرا
 ثوبه عن يمينه ويتقدم ان زاد اي اذا كاه الموتر واحدا يامره الامام ان يقدم عن يمينه
 واذ كان متعذرا فالاولى ان يتقدم الامام لان يامره بالخير عنه لانه ايسر وان ظهر عذره
 بعبد الموتر لان صلوة الامام تتعفن صلوة المقدي ففائدة يوجب فسادا ويهبط الرجال

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 الموتر من آيات
 التبر بل المذكور

ان قوله
 واذا قرأ القرآن
 فاستمعوا له
 وانصتوا

في الصلاة
 على النبي

100

تبرکات و تحفہ

اوله یبقی دو کون منسب

2.

ان لم يفرغ امامه عادة واتم خلفه فليفتة الا اذا لم يكن بينها حائل وكذا المقدي ولو
 جازع صيغة المبني للمفعول كان القياس بناء الفاعل الا انه يجوز كانه قد انشأ
 كانه مسلوب الاختيار او اعني عليه او اضلم بانام في الصلوة وثم لا ينقض وضوءه لانه
 يندرج وجهه من العوارض فلم يكن في معنى ما ورد بالنقض وهو حدث او مائة او
 احدث هذا او اصابه بحجر كغيره ان يكون فوق الذرع او شح فالجاء او
 ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاز الصلوة خارج اي حال كونه خارج المسجد
 فان كان الصلوة في القنطرة لم يحكم المسجد انما قيد باحد هذين القيدين اذ بدو منها
 لا تبطل الصلوة ان لم يستدبر القبلة فيصلي ما بقي او اختلف هذا المخصوص بالامام وما ذكر
 او لا يترك بينه وبين المقيم او جاز موضع سجود من اي جانب كان منفردة اي
 حال كونه منفردة في الصلوة ثم ظهر طهره بطلت ولو احدث عمدا بعد التشهد من هنا
 طهره ان الكلام السابق فيما يكون قبل او تكلم او عمل ما ينافيها تحت لا اوجب الخروج
 بصنعها لانه تم الاركان عند القائل بالانتماء الصلوة بل لانه تعدد البناء لوجه
 القاطع لكن لا اعاده عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان ذكره في الهداية ويبطلها
 بعد اي بعد التشهد عنده خلافا لما قيل من هذا الخلاف ان الخروج يصنع
 فرض عند الاعتدال وكان الكرخي يقول لا خلاف بين اصحابنا في ان الخروج
 يصنع ليس بعرض وليس فيه نقض عن ابي حنيفة وانما استنبط ابو سعيد البرقي
 طارأي جواب ابي حنيفة في هذه المسئلة انها تبطل فقال من ذات نفسه لا تبطل
 الا بتركه فرض

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 الخروج من المسجد
 لا يبطل الصلوة
 الا بتركه فرض

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

الا بتركه فرض ولم يبق عليه الا الخروج منها بفعله فان اخرج من الصلوة بفعله المولى
 فرض عنده وهذا علقه لانه لو كان فرضا كما زعم لا يتحقق به هوقرة وهو السلام
 ولما لم يحق به علمنا انه ليس بفرض وانما قال تبطل للصلاة المائل لانه ما يعينه
 في انما يغير في اخرها كنية الاقامة واقدماء المسافر بالمقيم قدرة المقيم على الماء و
 نزع المسح حقه بعلمه سيدنا قال بعلمه سيدنا لو كان بعلمه كثير لا تبطل الصلوة
 عنده ايضا ونفي مدة السجدة اعلم ان نفي مدة السجدة في هذه الحالة لا ينفذ
 الصلوة مطلقا بل اذا وجد الماء والا فيصنع على صلوة على الامح ذكره في احكامه
 وروايل عذر المذخور وسقوط الحجرة عن بره وتعلم الاتي حرة وبطل العاري
 ثوبا وقدرة المولى على الاركان وتذكر فائته وهو صاحب ترتيب وتقديم القارة
 امتيا وطلوع دكان في الحجر ودخول وقت العصر في الجمعة وكذا في هذه الامام وحده
 عمدا يبطل بعد التشهد مسروق المسروق لوقوعه في خلال صلوة وفيها ايضا خلاف لهما
 لا كلام لانه في معنى السلام وخروج من المسجد امام حرم نزع الحاء والغتم خطأ نقص عليه
 المصوب عن القراءة فاستخلف مع هذا عند خلافا لهما واختلف فيما اذا المبراء ما يجوز
 الصلوة اما اذا اقرء عليه ان يركع ولا يجوز الاستخلاف اجماعا كالتقديم اي تقديم الامام واه
 احدث او حرم مسوقا الا ان الاول ان يقدم مدر كافيتم صلوة الامام او لا ويقدم مدركا
 ليس بهم وجب انما اي اتم المسوق صلوة الامام بغيره المنا في كالتقديم والكلام والخروج
 من المسجد لوجهه والاول اي صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوة الامام

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 الخروج من المسجد
 لا يبطل الصلوة
 الا بتركه فرض

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 الخروج من المسجد
 لا يبطل الصلوة
 الا بتركه فرض

فراغ اي فراغ الامام الاول بان توفد وادرك خليفة بحيث لم يسبق بشي وان صلوة
 خلف خليفة لا تقوم اي لا تصح صلواتهم لانها قد تمت من ركع او سجدة فاحدث اي في
 ركوعه او في سجده او في سجدة تركها في الركعة الاولى فسجد بها بعد ما احلته في ان
 توفد وبنى حتما وما ذكره في هذا اي لا يجب عليه اعادة الركوع او السجدة الذي تركه
 فيه لكن ان اعادة يكون مندوبا ان اتم واحدا فاحدث اي الامام وخرج من المسجد ذكره
 في الهداية ولا بد منه لانه لم يخرج منه من غير ان يعلو على اتمه في سجدة الا قد اتمه ذكره في التبيين
 فالماثور امام بلانية اي من غير حاجة الي ان ينوي الامام امامته لان النية للتعيين وهو
 في القوة المذكورة ان صلح لها والا اي وان لم يصلح للامامة بان كان مرة او شيئا اخر
 او اميا او اخر من وشفلا خلف المفترض او مقي خلف المسافر في الفضا قيل
 يعني انه يختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة ثم تبطل صلوة الامام في رواية كالمختلف
 فصد او لا تبطل في اخرى لان الامامة انتقلت منه من غير منعه وقال بعضهم لا يتعين للامامة
 ثم تبطل صلوة الامام والمقتدي في رواية وتبطل صلوة المقتدي دون صلوة الامام في اخرى
 وفي الكافي الامح هذه الرواية هذا اذا لم يتخلف ولما اذا استخلف فبالاجماع تبطل صلوة الامام
 المختلف **باب ما يفيد الصلوة وما يكره فيه** يفيد هذا الكلام مطلقا اي
 عند كفاة او ساهيا بقطنا كان او نايامكرها كان او غير مكره خلافا لما في في الخطا والبيان
 والسلام عند الاحتراز عن السلام سموا فانه غير مفيد قال في الهداية لانه اذا كان في غير
 ذكره في حالة النسيان وكلاما في حالة التعمد لما فيه من كراهة ورواه اطلقه لا يفيد
 عند كفاة

باب النية

عند كان او سموا لانه كلام محض فان قلت ذكره صاحب الهداية في فصل ما يكره للمصلي قلت نعم
 الا انه افصح حيث علل بقوله لانه كلام عن الله تعالى والالتفات والتأنيف والالتفات
بمعنى سواه من وجع او مصيبة الامن ذكره ائمة او التار فانه لا يفيد وتحتاج بلا عذر
 خلافا لابي يوسف ذكره صاحب الخلاصة وتسمية عايطي وجواب خبره بالاحتجاج
 وسائر بالحكمة وعجب بالجملة والرهيلة وفتح على غير امامه هذا يشمل فتح المقتدي على
 غيره المصلي وعلى المنفرد وفتح الامام والمنفرد معا اي يتخفف كان وكل ذكره مفدا اذا قصد
 به التلاوة دون الفتح ولذلك قال بقصده اي بقصد الفتح وان فتح على امامه لا يفيد احتسابا
 وقيل ان قراءته ما يجوز به القلوة يفيد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقال المصلي الى اخرى ففتح
 عليه يفيد صلوة الفتح وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وقراءته من محض
 وقال لا يفيد الا انما يكره والشا في تكرارها ايضا وسجدة على محس فلا دعاء باسئال
 من الناس نحو التمس رزقي فلانة او اعطني الف دينار واكثر وشبهة وعمل آخر الا اليسير
 فانه لا يفيد بخلاف الكثير واختلف في جده قبل هو ما يحتاج الى الميدين وقبل ما يقتل الناظر
 ان علمه في القلوة او لا وهو احتيا والعامة وقبل ما يستكره المصلي قال التوسعي هذا كذا في الذخيرة
 اقرب الى المذهب ابي حنيفة فان رأيه التفويض الى رأي المبطلين من صلي ركعة ثم شرع
 اي صلي ركعة من القلوة ثم نوي بقلبه لابل لانه لا يفيد ذكره في الخلاصة وجمدة التوسعية
 من غير رفع اليد صلي خلافاه شرع في اخرى اي يتم ما شرع ثانيا ان كان صلوة اخرى و
 لا يحتب منها الركعة التي صلاها قبلها والا اتم الاولي اي ان كان ما شرع فيه ثانيا هو الاولي

ما حشره

صدر الشرح

ما حشره

صدر الشرح يعلم

في موضع الذي يكون المروءة ولا يصح ان يكون ملوثة وهو من قدس الى موضع سجدة ذكره في الشيعين
بلا حائل فاذا امر شخصان معا بآية احد هما وان الاخر قد تبرأ وان كان على مكان شرط الحائز اي
شرط في كون المارغا ان يحاذي اعضائه ويغير رأيا في التجرأة ستره بقدر
ذراع وغلظ الصبح بغير على احد حاجبه ولا موضع ولا يحفظ ويد راء بالصبح والاشارة
للهما ان عدم ستره اقرب منه وبينها وكفي ستره الامام وجان تركها ان امن المروءة
لم يواجبه الطريق لم يقل عند عدم المروءة او الطريق لان عدم الطريق ليس شرط انما شرط
عدم واجبه وكثيره سدل الثوب هو ان يجعل الثوب على رأسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه
من جوانبه كذا في الهداية ويوافق ما في الحاشية وفي المبسوط واخلاه هو ان يضع الرداء
او القبا على كتفيه ولم يدخل يديه في كفيه وقيل ما ذكره في اللقي الطليسان وكفه وهو رفعه
من بين يديه او من خلفه عند السجود لانه نوع تحجب من الكراهة وعنه بوجده وعقن
ستره قال في المبسوط هو ان ينشد صغيرة حول الرأس كأنه يقول انتاء ورفعة اصابعه
هو ان يفرها او يمتدحها حتى تقوى والتفاتة هو ان ينظر يمنة ويسرة مع ان عطف
اما النظر بوجهه عن يمينه بل اني العنق فلا بأس فيه ونظرة الى السماء ومسح جبهته من التراب
وقيل يحسب لسجد الأتمة سال ابو ذر خيرة البشر عن نوبة السجدة فقال يا ابا ذر مرة
او ذرة وعد الأبي والتسبيح وتخفة قبل هو التوكؤ على العما وقبل وضع اليد على
الائمة وفيه ان عقد اليد ستره فيكون كسواء وضع اليد على الائمة او على عضو آخر
وعطية

في موضع الذي يكون المروءة ولا يصح ان يكون ملوثة وهو من قدس الى موضع سجدة ذكره في الشيعين
بلا حائل فاذا امر شخصان معا بآية احد هما وان الاخر قد تبرأ وان كان على مكان شرط الحائز اي
شرط في كون المارغا ان يحاذي اعضائه ويغير رأيا في التجرأة ستره بقدر
ذراع وغلظ الصبح بغير على احد حاجبه ولا موضع ولا يحفظ ويد راء بالصبح والاشارة
للهما ان عدم ستره اقرب منه وبينها وكفي ستره الامام وجان تركها ان امن المروءة
لم يواجبه الطريق لم يقل عند عدم المروءة او الطريق لان عدم الطريق ليس شرط انما شرط
عدم واجبه وكثيره سدل الثوب هو ان يجعل الثوب على رأسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه
من جوانبه كذا في الهداية ويوافق ما في الحاشية وفي المبسوط واخلاه هو ان يضع الرداء
او القبا على كتفيه ولم يدخل يديه في كفيه وقيل ما ذكره في اللقي الطليسان وكفه وهو رفعه
من بين يديه او من خلفه عند السجود لانه نوع تحجب من الكراهة وعنه بوجده وعقن
ستره قال في المبسوط هو ان ينشد صغيرة حول الرأس كأنه يقول انتاء ورفعة اصابعه
هو ان يفرها او يمتدحها حتى تقوى والتفاتة هو ان ينظر يمنة ويسرة مع ان عطف
اما النظر بوجهه عن يمينه بل اني العنق فلا بأس فيه ونظرة الى السماء ومسح جبهته من التراب
وقيل يحسب لسجد الأتمة سال ابو ذر خيرة البشر عن نوبة السجدة فقال يا ابا ذر مرة
او ذرة وعد الأبي والتسبيح وتخفة قبل هو التوكؤ على العما وقبل وضع اليد على
الائمة وفيه ان عقد اليد ستره فيكون كسواء وضع اليد على الائمة او على عضو آخر
وعطية

وقطية اي تده واقفاً وهو القعود على البيت امام اركبته واقل شذرا جبهه اي بسطها
وترفع بلا عذر وقيام الامام يعني بلا عذر ورفع عليه في الحاشية في طاق السجدة اراد به الجواب وانما
قال قيامه اذ لا كراهة في سجدة فيه اذ كان قائما خارجا او على مكان او الارض وحده الي افراد
الامام على المكان وعكس والقيام خلفه في سجدة فيه اذ كان اذ كان هو في صف آخر
ان كاهن سجد اليكرو وان لم يجد امامه في ينبغي ان يجذب احد من الصف او لا ثم يكره وصورة ان
في ثوبا وامامه او يجذ اي على احد جنبه او في السقف او معلقة تارة كانت خلفه او تحت
قدمه لا يكره القلوة ولكن يكره كراهه جعل الصورة في البيت ذكره الامام العباسي في شجرة
الاجماع الصغيرة الا اذا صغر جدا بحيث لا يند والنظر او محي رأسه من هنا فله ان تنال
غيره في روع لا يكره وملوثة حاسر رأسه للكمال والتمها ون بها اراد بالتمها ون بها فله
وعايتها وما حفظه ودها الا الهات بها لانها كفر للند لل وفي ثياب اليد بكرا الباء ما يمتن
من الثياب والمراد ما يلبس المراه في بيته ولا يذهب معه الى الكبرياء من هنا يكره ان الكراهة انما
تكونه اذا كان في ثوب آخر والوطي والتجلي فوق المسجد والبول فوقه وفوق بيت فيه
مسجداً مكانا عذ للقلوة وجعل له محراب و اشار الى هذا بتويع الاول وتكبيره وعلق
بابه لانقش بالحسن والساج وماء الذهب وملوثة الى طهر فاعيد سجدة وقيل سجدته اقرب
فيها **باب الوتر والنوازل** وتزلزلت ركعات خلافا لما في فاعنده
في قوله ركعة وجب قال ابو حنيفة الوتر فرض وبه اخذ زفر ثم رجع وقال سجدته وبه اخذ ابو
وعنده وهو قوله ان في ثم رجع وقال واجب كذا في التحفة بسلام اي بسلام واحد وهذا

ما في الشريعة

في موضع الذي يكون المروءة ولا يصح ان يكون ملوثة وهو من قدس الى موضع سجدة ذكره في الشيعين
بلا حائل فاذا امر شخصان معا بآية احد هما وان الاخر قد تبرأ وان كان على مكان شرط الحائز اي
شرط في كون المارغا ان يحاذي اعضائه ويغير رأيا في التجرأة ستره بقدر
ذراع وغلظ الصبح بغير على احد حاجبه ولا موضع ولا يحفظ ويد راء بالصبح والاشارة
للهما ان عدم ستره اقرب منه وبينها وكفي ستره الامام وجان تركها ان امن المروءة
لم يواجبه الطريق لم يقل عند عدم المروءة او الطريق لان عدم الطريق ليس شرط انما شرط
عدم واجبه وكثيره سدل الثوب هو ان يجعل الثوب على رأسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه
من جوانبه كذا في الهداية ويوافق ما في الحاشية وفي المبسوط واخلاه هو ان يضع الرداء
او القبا على كتفيه ولم يدخل يديه في كفيه وقيل ما ذكره في اللقي الطليسان وكفه وهو رفعه
من بين يديه او من خلفه عند السجود لانه نوع تحجب من الكراهة وعنه بوجده وعقن
ستره قال في المبسوط هو ان ينشد صغيرة حول الرأس كأنه يقول انتاء ورفعة اصابعه
هو ان يفرها او يمتدحها حتى تقوى والتفاتة هو ان ينظر يمنة ويسرة مع ان عطف
اما النظر بوجهه عن يمينه بل اني العنق فلا بأس فيه ونظرة الى السماء ومسح جبهته من التراب
وقيل يحسب لسجد الأتمة سال ابو ذر خيرة البشر عن نوبة السجدة فقال يا ابا ذر مرة
او ذرة وعد الأبي والتسبيح وتخفة قبل هو التوكؤ على العما وقبل وضع اليد على
الائمة وفيه ان عقد اليد ستره فيكون كسواء وضع اليد على الائمة او على عضو آخر
وعطية

احد قول النافعي وفي قول يونس تسليمين وهو قول مالك وقت قبل ركوع الثالثة خلافا
 لان فتي فان القنوت عند بعد رفع الرأس من الركوع بغير رافعا يديه ثم بقيت في ايدي
 خلافا لثاني فتي فان القنوت عنده في النصف الاخير من ركعة فقط دون غيره خلافا لثاني
 فان القنوت في صلوة الفجر مسنون عنده في جميع الركعات ويقراء في كل ركعة من الفاتحة وسورة ويصلي
 القانت اي يتبع الامام ان قراء الامام القنوت بعد ركوع الوتر لا القنوت في الفجر خلافا لابي يوسف
 بل يركعت سكت عن قنوت القيام والقعود لانه مختلف في وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء ركعتان وقبل الظهر واجبة وبعد الاربع تسليم وحيت الاربع قبل العشاء
 ويصلي ركعة ثم يركع النفل على اربع تسليم نازا وعلى ثمانية ليلا والاربع افضل فيها وروى
 القراءة في ركعتي الفرض وكل الوتر والنفل ولزم ان قام نفل شرع فيه فعد له اخرجه
 عن الشروع فيه فعد الغير كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صلاه
 فانه يصير شرع فيه نفلا ولا يجزئ ما سجد لو نكض لا يجزئ العشاء ولو عند الطلوع والورود فتي
 ركعتا ولو نكض في الشفع الاول او الثاني في شرع في نفل ذات اربع وافسد حاق في الشفع الاول
 بقية الركعة لانه لم يشرع فيه وان قعد على ركعتين وقام الى الثالثة ثم افسدها بقية الشفع الاخير
 فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلى على واحدة كما لو ترك قراءة شفعين
 وظل ابو يوسف عليه قضاء الاربع او الاول او احده او الثاني او الاول واحدا كما
 وعند ابو يوسف في الاخير قضاء الاربع لا غير ان قضاء الركعتين ليس في غير هذه القعود
 وانما لو ترك في احد ي كل شفع او في الثاني واحد او الاول وعند محمد في الاخير قضاء ركعتين وهذا
 للسبيل

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

شفع
 حقة

المبيلة حاقا ثمانية اوجه واعلم عند محمد خلافا لاولين او احدهما عن القراءة بقطع التسمية فلا يصح
 الشروع في الشفع الثاني عند ابي حنيفة خلافا لاولين بقطع التسمية وعند ابو يوسف كلاهما لا يقطع
 التسمية فيصلي بقاء الشفع كما عليه وانما يجب فساد الاداء حتى لو قرأ في الشفع الثاني مع هذا الشفع
 وعليه فقط الشفع الاول ولا قضاء لوانه الثاني ثم نكض تشهد اولاي نوي نقلا ذات اربع
 وانما الركعة الثانية ثم نكض لا قضاء عليه لانه لم يشرع في الشفع الثاني فلم يجب عليه وقد اتم
 الشفع الاول اما اذا شهد فظاهرا اما اذا لم يشهد فكان موكفا كل شفع من النفل
 صلوة واحدة ان يعد الشفع الاول الا ان لم يفسد قياسا على الفرض وينقل قاعدا مع
 قنوت قيامه ابتداء اي وقت الشروع وكذا بقا يفي بعد الشروع لا بعد الركعة والقيام
 خارج المص هذا القيد لئلا يجوز في المصروع عن ابي يوسف ان يجوز فيه ايضا وما في غيره
 من الاطلاق عن قيد النفل لئلا يشترط ان لا يحرمة توجه لا في النفل او في غير محقة
 بوقت فلو الزمانه النزول والاستقبال ينقطع عنه النافلة اذ ينقطع هو عن
 القافلة كذا قال صاحب الهداية وقد شجعت السج حيث اني بما يفسد عن اشتراط
 وقد عرفت ان ليس بشرط فلو افتقر ركبا ثم نزل بني لانه يؤديه اكل مما وجب عليه
 وبذلك فسد لان التسمية انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز ادا في بالاياء
 من التراويح في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصح لانه واجب عليها اكلها والرا
 والبنين عم بين العود في تركه الواطية وهو خشية ان يكتب عليها عثرون ركعة
 الى اخر الليل بعد العشاء قبل الوتر وبعد في الاصح ذكره في الهداية وبهذا حسن

ما في الشرح

ما في الشرح

وما ذكره هذا الشرح لا يخلو عن هذا
 القصور كما لا يخفى عليه

ما في الشرح

باب النية

تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة الا بنية واحدة ووجهها الجماعة و
 المسجد قال في البدائع من صلا في بيته وحده او جماعة لا يكون له ثواب سنة التراويح
 لكنه سنة الجماعة والمجدي عليه وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل مسجد عن اقامتها كانوا مسلمين
 واغني ذكر في البدائع ولو اقامها البعض فالمختلف عن الجماعة تارك الفضيلة وانجم
 مرة ولا يترك للكل القدم وفي البدائع والامة زمانا فلا فضل ان يقرأ الامام على
 الجماعة من الرغبة والكل ولا يوتر جماعة خارج ريمانة **فصل**
 عند الكون يصلي امام الجماعة بالناس ركعتين كالنفل في عاهيته بلا اذان واقامة
 خلاف لان نفي فانه عند في كل ركعة ركوعان فلا يكون عاهيته النفل تحفيا وقالا
 يقرأ بالجمعة مطولا قرأته فيها وبعد ما يدعو حتى يتخلى ولا يحطب وان لم يقرأ امام
 الجماعة صلوا اراي كاحسوف والجماعة في الاستسقاء ولا حطبة وان صلوا وحدها
 جاز وهو دعاء واستغفار يستقبل بها القبلة بلا قلب ردا خلافا لمحمد وجمهور
 كافر لما عرفت انه دعاء ولا دعاء الكافرين الا في ضلال **باب**

ادراك الغيب من الوضوء في منفردا فاقبيل له المعبر فاع الموقن عن الاقلية لا شرع
 فيها انه لم يسجد للركعة الاولى او سجدة وهو في غير رباعي شائيا كان او ثلاثيا قطع
 واقته لا ان لم يقطع وصلي اخرى يتم صلوة في الثاني ويوجد اكثر في الثلاثي
 ولما اكثر حكم الكل فيغوث الاقدا اوله يصير مستغلا بركعتين بعد الغروب في المغرب
 والقطع لغرض الاكال فلا يكون ابطالا وكذا في اي يقطع في الرباعي ايضا بعد ضم
 حتى يصير

تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة الا بنية واحدة

باب النية

شرح في

أراد بان لا يشترط في الصلاة الا بنية واحدة

باب النية

حتى يصير ركعتان نافلت ثم يقطع ويقته وان صلى ثلاثا من الرباعي نية ثم يقته
 مستغلا لانه ادى الاكثر ولما اكثر حكم الكل الا في العزم لان النفل بعد العزم مكروه كن الخروج
 من مسجد اذن فيصلي لم يصله اي الفرض الذي اذن له للقيام جماعة اخرى اي ان ينظم
 به امر جماعة اخرى كما اذا كان اماما او مؤذنا لهم او قدوة يكون غيبته سببا لتفرق
 القوم او قلته وحين صلى الظهر والعشا مرة الا عند الافاق لما فيه مخالفة الجماعة
 عيانا بلا عذر بخلاف المقيم فان له عذرا وفي غير ما يخرج وان اقيمت لانه ان يصلي يكون
 نفلا والنفل بعد الفجر والعصر مكروه مطلقا وانما في المغرب فليس لان النفل مكروه بعد
 بل لانه لا يشترط ثلث ركعات ويترك سنة الفجر ويقته من لم يدرك الفرض جمع ان اذنا
 ومن ادرك ركعتيه صلا ولا يقضيها الا بقضاء الفرض اي فاته سنة الفجر بدون الفرض
 لا يقضيها اصلا عند ما وعند محمد يقضيها الى الزوال لا بعد وان فاته مع الفرض يقضيها
 تبعاله الى وقت الزوال بالاتفاق وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ خلافا لبعض اخر وانما
 سائر السنن فلا يقف بعد خروج الوقت بالاتفاق فاته مع الفرض او وحده في ظاهر الزوا
 ويترك سنة الظهر اجمالين اي سواء كان يدرك الفرض ان اذنا او لا ويقته في يقضيها
 شفعه اي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض وغيرهما لا يقف اصلا ويدرك ركعة من الظهر
 غير معمل جماعة فيبحث ان حلف ليصليين الظهر جماعة فلم يدرك الا ركعة بل يدرك فضلها
 واني **باب** يصلي فيه يتطوع قبل الفرض ان اراد ان يصلي فرضه منفردا او قبل بيمينه السن
 الترواتب قطع ولا يتخير فيها مع الاكلان وقبل يتخير وانما زاد عليها من التطوع يتخير فيه

باب النية

رد لصاحب السند

باب النية

باب النية

بلا خلاف الا عند منق الوقت حذرا عن نفويت الفرض اقله في تمام ركع فوقف في ركع
 وانتهى لم يذكر ركعة خلا فالزفوان في ركع فليحتمل احله في ركع قال زفر لا يفتح ان لم يعد
 الركوع لان ما في به قبل التمام لا يعتد به فكذا ما بني عليه ولهم ان الشوط الثاني في ركع من
 الركبن وقد وجد **باب** **فناء الفوائت** فرض الترتيب خلا فالتا في
 بين الفائت فرضا كانت او واجبا يرشدك الى هذا التعميم التفريع الآتي بعين هذا والمرتبة
 وبين الفوائت لا بد من هذا التفصيل ومن اجل فائلا بين الفروض الخمسة والوتر فقد
 اهل حيث لم يأت عاقل في فرضية الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فلم يخرج
 من ذكره لم يوتره عند خلا فالرها وبني اختلاف على ان الوتر واجب عند سنة عند
 الا ان يكون في آخر الوقت خرج بصدر الشريد في شرح الجامع الصغير وهو موجب الاستثناء
 الذي ذكره بقوله الا اذا مضى الوقت يعني عن الفضا والاداء وان كان يسع فيه بعض
 الفوائت مع الوقتية يعني ما يسع مع الوقتية او نسيت فوتره في جارة النسيان
 مما حيث ارادوا به ما يقع اجملا المستمر فلا يعيد الوتر ويعيد العشاء والسنة من
 علم به في العشاء ببلد ومنه والآخرين به اغا يعيد السنة مع انه ملة ما بوضوء لا تأتيا
 منع الفرض فلم يفتح اداءا مستقلة بخلاف الوتر فانه ملة مستقلة عند فقه اذوا
 لان الترتيب وان كان فرضا بينه وبين العشاء لكنه اذا اه بزم انه ملة العشاء بالوضوء فكان
 خافلا عن ان العشاء في ذمة فسقط الترتيب بعذر الغفلة وعند ما يعيد الوتر ايضا
 على انه سنة عند ما اوفات ست خروج وقت القلوة السادسة حذرا كان او
 لو اجتمعت

في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر

في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر

في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر

في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر

لو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل تجوز الوقت مع تذكر احديته لكثرة الفوائت وقبل التجوز
 وتجعل القد يكافئ لئلا يكون ربحا لمن التهاون قال صدر الشريد القحيح هو الاول وفي شرح الجامع الصغير
 للتماضي الاول اصح والكا حوط وقال صاحب الهداية في التخييس الاول افسر والفتوي على الكا
 قلت بعد الكثرة او لا هذا اعتماد الامام الخوئي وقال صاحب المحيط وعليه الفتوي في التخييس
 اذا قل ما بقي عليه بعد الترتيب عند البعض وهو الصحيح فيصح وقفي من ترك صلوة شهر فدم
 واخذ يؤدي الوقتيات ثم ترك فرضا تفريع عاقبه حديثه كانت او قدعية او قفي صلوة
 شهر الا فرضا او فرضين تفريع عاقبه قلت بعد الكثرة او لا صلح عاذا كرافائته وفي الوقت
 سعة ذكره في الخواقي من ذكر الشوط الاول وترك الكا فكانه نسي انما شيئا في توقف وجوب
 الترتيب عليها فدل على موافقا لا في خوف وعتمد وهو القياس وان قفي الفائت قبل
 اداء السادسة بطل فرضية التخييس لا اصلها لانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل القلوة عند
 خلا فالحمد والايان لم يقضها قبل اداء السادسة وهذا اعم من قضائها بعد اداء السادسة ومن
 عدم قضائها خرج وقت السادسة صح الكل لهما ان الكثرة على سقوط الترتيب فيثبت الحكم بوجود
 العلة في حق ما بعد وانه ان الترتيب سقط بالكثرة ومع فائت بالكل فوجب ان يؤثر في سقوطه ولهذا لو
 اعادها غير مرتبة جازت عندهما ايضا وهذا لان المانع من اجواز قلتها وقد الت فلا يبقى المانع
 ولا يمنع ان يتوقف حكم امر حتى يستبين حاله كتحجيل الزكوة الى الفقير يتوقف فان بقي النقص
 الى تمام احوالها فرضا وان نقص وتم احوالها النقصا ما رقت **باب السهو**
 يجب له ان يقول هذا بعد سلام واحد لعدم كونه قيدا للوجوب سجدا نانا وتشهد وسلاما ان هو الصحيح
 اذا قدم ركنا او اخره او ترك واجبا او عتق ساهيا كركوع قبل القراءة وتأخير القيام
 الى الثالثة بربا دعا التشهد لوزاد حوا واحدا وجب عند ابي حنيفة وقال ابو جعفر انما يجزأ اقال

في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر

في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر

في ركعة من ركعتي الفجر
 في ركعة من ركعتي الفجر

إذا قال اللهم صل على محمد وقال الماتريد ي انما يجب اذا قال معه وعلي التمجيد وعن ظهير الدين المغربي
 المعتزلة ما يؤدى به ركن عند محمد وعن ابي يوسف ومحمد لاسهوا عليه اصلا كما في شرح مختصر القدوري
 للزاهد ي وركوعين وترك القعدة الاولى واجهر فيما يجافت وعكس وقيل كل هن يؤل الي
 ترك الواجب قال في التبيين والمصحيح انه يجب بترك الواجب لا غير وهو المراد بقوله في المختصر
 بترك واجب يأتي به بعد سلام واحد وقال الثالث فحق قبله وقال ما كل قبله في الزيادة ويعود
 في النقصان واختلف في الاولوية والواجب هو المؤتم بل بسره وامانه ان سجدة والسجود
 يسجد مع امام ثم يقف سرها عن القعدة الاولى وهو اليها اقرب قدم مفعول افعلى التفضيل
 كما صح بان فرض التخط واثان اياه الخواتم عاد والسهو والاقام وسجد للسهو وان سرها عن
 الاخير علام يقيد بالسجدة وسجد للسهو وان قيد بحول فرضه فلا وضتم سادته ان
 شأ خفيته لانه لم يشترع فيه قصد افعلى يجب عليه امام وان قصد الاخير ثم قام سهوا عاد
 مالم يسجد الخامسة وسلم وان سجد لها ثم فرضه وضتم سادته هذا الضم اكبر من الاول ولذلك لم يقل
 ان شأ والتفاوت مع انه لو قطع لا قضاء فيها من حيث اذ فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بتأخير السلام
 يجب سجود السهو في هاتين الركعتين فهو لندرك نقصان الفرض واجبه فيها فلو قطعها بان
 لا يسجد للسهو يلزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يكن عا الواجب المسنون فلا بد
 ان يضم سادته وجلس عا الركعتين وسجد للسهو بخلاف تلك المسئلة فان الفرض قد بطلت فليس
 هناك تدارك نقصان الفرض عا ان اصل الصلوة باطل عند محمد فعلى ان ضم سادته صيانة عن
 البطالة أكد في هذه المسئلة والركعتان تغل ولا قضاء لو قطع ولا تنوبان عن سنة الظهر لان النبي
 عليه السلام واظب عليها بتجرع بمسألة ومن اقتدى ي فيها صلاها ولو اوفى قضاءها الا ان شرع
 قصد او عند محمد بمسألة ولو افسد لا يقع كالامام تنفل ركعتين وسها في سجدة لا يسي كالاخ
 سجدة السهو

صدر الافاضل
ع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

سجود السهو في خلال الصلوة وان ينقطع اي ان يخطئ بعد الحرة فاقلة من عنوان سجدة ما يجوز سلام من
عليه السهو يخرج عنها موقوفه عند مخالفا لمحمد يصح الاقتداء به ان سجد بعد لوجود الاقتداء في خلال
الصلوة والا اي وان لم يسجد الا اي لا يصح الاقتداء لعدم وقوعه في خلال الصلوة ولا يبطل وضوءه
بالقصر ولا يصير فرضه اربعاً بنية الاقامة لعدم وقوعه سبيل الوضوء ونية الاقامة في خلال الصلوة
سها ولم بنية القطع بطل بنية من يكون حرة بنية كما مر شكك في مرة انك صلى استأنف وان كثر
اخذ ما غلب على ظنه لانه اذا كثر يكون في الاستئناف حرج واختلفوا في معنى قولهم اول مرة فقيل اول
ما عرض له في تلك الصلوة وقيل معناه ان السهو لم يكن عادة له لان البنية قط وقيل اول ما سبى وقوع
له في عموم لم يكن سها في صلوة قط بعد بلوغه وان لم يغلب اخذ الاقل وقعد في كل موضع غلبه آخر
صلوة لم يقل وقعد كما قال بعضهم لانه لو لم يكن الامر مجعوا فلا يستعمل في موضع التكرار بخلاف الظن
فانه قد يستعمل فيه ولذلك يقيده بالغالب **باب** **صلوة المريض** ان تعذر القيام
لمرض حدث قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا يركع وسجد وان تعذر اي الركوع والسجود او في راسه
قاعد او جعل سجوداً خفص من ركوعه ولا يرفع اليه شيء للتحجود وان تعذر القعود او في مستلقيا
ورجلاه الى القبلة او مضطجحا ووجهه اليها والاول اولى وان تعذر الائمة اخرت ولا يومي بعينه وحاجته
وقبله وقال زفر بن يحيى من الاشياء واذا قدر على الائمة بالراس بعيد ذكره في الحافق وفي لفظ الناجد
اشارة الى انه لا يقط الصلوة وان كاه البحر اكثر من يوم وليلة اذا كان مضيقا اي عالما وقت كل صلوة
هو المصلي من جامع فافض خان والهداية تعذر الركوع والسجود لا القيام قعد او يومي وهو افضل من الائمة
قائما لانه اشبه بالسجود ومومح في الصلوة استأنف وقاعد يركع وسجد ففتح فيها بني فاما خلافا
لمحمد صلى قاعد في فكل جاد بلا عذر مع خلافا لها وفي الربط لا الا بعد من واغنى عليه يوما وليلة
ففيها فافض خلافا لافض وان زاد ساعة اي زمانا قليلا لا هذا عندهما وعند محمد يعتبر الزمان من

وذكر محمد بن ابي قزوين في كتابه
مجالس في الملوك عليه السلام

وقال بعضهم يسقط عن العلوية اذا كان الحق
الكثير نوع وليده وواختياره حق الا انه لا يثبت
وضوح السلام خواهر زاده وان كان الجوده
بمعنى وليه لا يسقط بالانفاق غاية البيان

الوقوف

كذا في الهداية عا وفوق ما في سوط خواهر زاده واصغر فخر الاسلام والفتية ابو الليث جعل اعتبار الشك
رواية عن ابي حنيفة وقال خمس الاية في شرح الكافي القاصح ان العبارة بعد القول **باب**
سجود التلاوة هو سجدة بين تكبيرين بشرط الصلوة بلا رفع يده وتهدؤا وسلام وفيها تسعة السجود
وتحجب خلافا لما في عا من تلاية من اربع عشرة التي في اخر الاعراف والرفع والتخل وبني اسرائيل
ومريم واولي الحج احرار عن الثانية وفيها سجدة عند الشافعي والفرقان والفيل والسجدة وهن
خلافا لما في وجه السجدة واختلف في موضع السجدة فيه فنفذ عا رده هو قوله ان كنتم اياه
تصدون وبه اخذ الشافعي وعند عمر وابن مسعود رده هو قوله لا يسأئون فاخذناه باحتياط
فان ما خبر السجدة جائز لا تقبض والنجم وانقث واقراء او معها وان لم يقبض اي السجدة فلا الا
سجدة التلاوة مع وان لم يجمع وان تلا التلاوة لم يسجد اصلها في الصلوة ولا بعد هذا عند عا وقال
محمد بن سجاد ونا اذا فرغوا وسجد السامع اخرج حتى سمع المصلي ثم يسجد بعد عا ولا يسجد فيها
لعادها لا الصلوة سمعها من امام ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخرى يسجد لا فيها وان دخل في تلك الركعة
ان كان في الدخول قبل سجود امامه يسجد معه والا لا يسجد والسجدة الصلوة لا تقبض خارجها اي
سجدة التلاوة التي تحلها الصلوة لا تقبض خارجها واذا قلنا ان محلها الصلوة احرار عا وجبت فيها وحمل
ادانها خارج الصلوة كما اذا سمع المصلي من غير امامه او سمع من امامه واقترن به في ركعة اخرى تلاها
ثم شرع في صلوة ولعاد ركعة سجدة وان تلاها وسجد ثم شرع فيها واعاد سجدة اخرى لان في الصورة الاولى
غير الصلوة تنصارت تبع للصلوة وان لم يسجد المجلس وفي الصورة الثانية لما يسجد قبل الصلوة لا يسجد
عما وجبت فيها كترها في مجلس ركعة سجدة سواء قرأ مترين ثم سجدة او قرأ وسجد ثم قرأها في
ذكر المجلس قال في حقايق فراء آية السجدة في ركعة ثم قرأها في الركعة الثانية يكفيه سجدة واحدة
عند ابي يوسف فاسا وعليه سجدة عند محمد استحسانا والمال خففه عن ان يكون وهذا اذا
سجد لاوي

من هذا الخبر ما في سوط خواهر زاده واصغر فخر الاسلام والفتية ابو الليث جعل اعتبار الشك

سجد لاوي ثم قرأ اول سجدة لاوي فاعاد ما في الثانية يجب سجدة واحدة بالاتفاق وانما وضع في ركعتين
اذا تكرار في ركعة واحدة لا يكثر الوجوب بسجد لاوي او لم يسجد وان بدله اي آية السجدة او
المجلس لا اي لا يكفي سجدة واحدة واسدء التوب هو ان يفرز احكاما في الارض خشبات ويسوي
فيها سدء التوب في ذلك وبه وبجميعه ففيه يتبدل المجلس بالانتقال من مكان الى مكان والانتقال من
عصن الى عصن آخر يتبدل ويجب اي عاالت مع اخري لو تبدل المجلس التبع دون التلاوة
لا في عا اعلم ان المجلس هنا يتبدل بالشروع في امر آخر وبالانتقال من مكان الى مكان لم يتجد احكاما
اتار او البيت والسجدة في حكم مكان واحد بدل لا لمتعة الاقراء واعضاء الشجرة الواحدة مختلفة
في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر مكان واحد ومجدة القيام لا يتبدل المجلس وان كان مطلقا في الحجرة
لانه دليل الاعراض ومن وهم انه يتبدل ثم دون ههنا فقد وهم وكثر ترك سجدة يعني آيةها وقراءه
بآية التوبة لانه يشبه الاستسكان في العكس ونذب فتم آية او آيتين قبلها او بعدا اليها دفعا
لتوهم التفضيل لا بد من زيادة قوة او بعدا لتطبيق التعليل الذي ذكره بقوله لم دفعا لتوهم التفضل
على العلل فتأمل واستحسن اخفاؤها عن التامع شفقة عليه **باب** **المسافر**
هو من فارق بيوت وطنه من اكناب الذي خرج منه وان كان بحذاء بيوت ارض من جانب آخر قاصدا
مسيرة ثلاثة ايام ولياليها الايام للشيء والليل لا يسره لكون قدر السير من طلوع الفجر الى غروب الشمس
من جامع قاصد خان وقدر ابو يوسف يومين واكثر اليوم الثالث والثاني في يوم وليلة في قول
سير وسطا متعلق بمسيرة لا بقاصدا لان العبرة في المسافر قصد مسيرة ثلاثة ايام ولياليها بالسير
المعتدل سواء كان السير المعتدل مقصودا ايضا ولا واعتبر في الوسط للسير سيرا بالليل والراجل
والسجدة عند الراجح والرجل ما يليق به وله احكام تدوم وان كان عاصيا في سفره خلافا لما في عا
وطنه متعلق بقصد تدوم هذا اذا اتم مدة السفر ثم رجع واماد ارجع قبله فيجوز فيه الاقامة ولو في المكان

من هذا الخبر ما في سوط خواهر زاده واصغر فخر الاسلام والفتية ابو الليث جعل اعتبار الشك

اعلم

تأم الشرح

من هذا الخبر ما في سوط خواهر زاده واصغر فخر الاسلام والفتية ابو الليث جعل اعتبار الشك

لم يقل رخص لانه في سفره خلافا لما في عا

من المصنفين الذين اقاموا في بلادهم

يصير مقاما او يفي اقامة نصف شهر ببلد او قرية واحدة انما يقيد بالوحدة لانه اذا نوي اقامة مدة
مكثورة في بلدتين او قريتين لا يصير مقاما الا ان يفي ان يقيم ليلها في احديهما فيصير مقاما بوجهه فيه لان
اقامة الموضع في المصيبة هذا اذا كان كل واحد من الموضعين اصلا لنفسه وان كان احدهما تبعا للآخر
بان كان احدهما اميرا والآخر قرية منه بحيث يجب الجمعة على سكانها فانه يصير مقاما بوجهه احدهما ايها
كان لا يفي في حكم كوطن واحد كذا في التبيين منها اي من الاحكام المذكورة فمر الغرض الرابعي لم يقبل منه
الرابعي لان المتبادر من اقامة الغرض الى السفر ان يكون الغرض في حقه الاربع ويكون القدر خمسة وهو
مذهب الشافعي لانه يفتي في الهداية وفرض السفر في الرابعة وكذا في لا يزيد عليها وقال الشافعي
فرضه الاربع والقدر خمسة فيقصر ان نوي اقل من نصف شهر او نوي مدها اي مدة الاقامة وهي نصف
شهر بموضعين او دخل بلدا عارضا خرج عند او بعد عند فقال مكث وكذا عكس ذلك في فرض حرب او
خاف حصارا فيها او اهل البقيع دارا في غير ذلك فاقامته لانهم لم يصيروا حقيقين بنية الاقامة وعند
من يفتي في الوجوب اذا كانت الشكوك لهم للفتن من القرائن او عند اي يوسف يفتي اذا كانوا في بيوت
الديرة لانه موضع اقامة لاهل احيه جمع خباء وهو بيت من وبر او موصوف نوه في الاصح اختلف
للمأخرون في الذين يسكنون في احياءهم والفساطيط كالارباب والراكن في نهاتاتهم من يفتي لا يكونون
مقيمين لانهم ليسوا بموضع الاقامة قال غفر الله له والجميع انهم يقيمون لانه الاقامة لا اصل
والسفر عارض ومن لا يفي به السفر فاقامته يفتي من ماء الى ماء ومن مر على امرئ فكانوا مقيمين
باعتبار الاصل من الذخيرة فلو انهم سافروا فعد الا ولهم فرضه واسا لما جاز السلام وسهية علم فبطل
صدقة الله به وهذا اذا كانا عارضا او ما زاد نقل خلا فالشافعي هو هنا وفي الاساءة ان بن ذكرها
بناء على ان الغرض في حق الما فزعت الاربع وان لم يقعد بطل فرضه لترك القدر وفي فرض عليه مسافر
اخذ مقيم يتم في الوقت اي يصير فرضه اربع بالنعبة وبعد لا يفي به الا بفتح الاقضاء بعد الوقت لانه
يؤدي

في كل موضع اقامة لاهل احيه جمع خباء وهو بيت من وبر او موصوف نوه في الاصح اختلف

في كل موضع اقامة لاهل احيه جمع خباء وهو بيت من وبر او موصوف نوه في الاصح اختلف

سور الشريعة

يؤدي الى اقتداء المفترض بالمتنقل في حق النعمة او القراءة نظر الى اقتداء في الشفع الاول او الثاني قال
بعد الوقت لا يفتي فرضه مكانه فتم انه يفتح الاقتداء ولكن لا يفتي فرضه وفي عكس فمر السافر والمقيم
ويقتل في انما اصله في مسافر ويقتل الوطن الاصل هو وطن القرار الذي تولد فيه او ما قبل
بمن بلدا او قرية مثله فاذا انتقل من البلد الذي هو وطنه الاصل وتوطن ببلد اخر لا يفي الاول وطن
للافتد وكذا لا يفتل وطن الاقامة لان الشفع ينكر بغيره لا يبادون ووطن الاقامة هو الموضع الذي نوي
الاقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر مثله والسفر والاصل انما لم يفتل لوطن السكن وهو الموضع الذي
نوي الاقامة فيه اقل خمسة عشر يوما لانه لم يفتل المحققون من شايخنا والسفر وعند لا يفتل ان
الغاية سفره كانت او حفرية لانه المعتبر في الاقامة ما ثبت في الاداء والمغترة انما يفتل قبل الشروع
بها

جمعة

شرط وجوب الاقامة لم يقبل عمر او فناء لانه الشوط هو الذي
مسافر الا ان يكون مقيما بغيره او فناء ولذلك يجب عاقرة في دخل الميعوم الجمعة ونوي ان يفتل في
يوم الجمعة قال في اعيان يجب الجمعة على اهل قرية يخرجها مع حجاج اهل البلد عندا في حنيفة
وعند اي يوسف يجب عام من هو داخل الريف لا غير وعند محمد كل قرية سمع اهلها اذان الجمعة
يجب عليهم والافلا وقبل يجب على من بين وبين المرفس وعليه الفتوى والصحة وسلامة العين
والرجل والحرة والذكورة انما اقتصر عما ذكره لان المراد بيان الشرايط المحصورة ومن رام ذكر
مطلوعها فاعلم بان ينكر العقل والبلوغ والاسلام ايضا لا لادائها يفتل محضتها وانما عثر عليها بالاداء
بناء على انه لا يقتضيه الجمعة فصحتها لا تكون الا على وجه الاداء ويجب ترك التسريح واصاب اذا حضر
الجمعة والحداد العزيمة فاذا خرج بذلك في البداع ثم ان صحت هذا الحكم انما هي على تقدير عدم ذكر
البلوغ في جملة الشرايط بشرطه اي لادائها المراجع لا بد من ذكره لان التفسير المذكور لا
لطلاق المرحوم فمير لم يقبل موضع له كما قالوا لما فيه من اخل فتأمل امير وقاض يفتل الاحكام

في كل موضع اقامة لاهل احيه جمع خباء وهو بيت من وبر او موصوف نوه في الاصح اختلف

في كل موضع اقامة لاهل احيه جمع خباء وهو بيت من وبر او موصوف نوه في الاصح اختلف

في كل موضع اقامة لاهل احيه جمع خباء وهو بيت من وبر او موصوف نوه في الاصح اختلف

في كل موضع اقامة لاهل احيه جمع خباء وهو بيت من وبر او موصوف نوه في الاصح اختلف

ويقيم احد ودمدا عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب علما نقى عليه العالم حسنة وهو اختيار
 ابي الحسن الكرخي وابي الحسين القنبري وروي عن ابي يوسف انما لا يصح كبر صاحب اهل البيت
 اختيارا للشيء ومن روي ظهور التواني في اجراء الاحكام لاسيما اقامة الحروف في المصارف فقد نقل
 عن انه لا يصلح الاعتبار في المصارف التي فختت ولم يبين فيها مسجد بعد او فناء بكن الفناء يقال
 فناء الدار لما اعتد من جوانبها وهو ما حرمه اعتبر بعضهم ان لا يكون بينه وبين الممر من ارج
 ومراح وقد خطا صاحب الذخيرة حيث قال ففان هذا القائل لا يجوز اقامة الجمعة بغيره في مصلا
 العيد لا بين الممر وبين المصلي من ارج ووقعت هذه المسئلة في احدى بعض مشايخ زماننا بعد
 اجواز ولكن هذا ليس بصواب فان احدا لم يكن جواز صلوة العيد في مصلي العيد بغيره الا ان
 المتقدمين والذين المتأخرين وكان الممر او فناء شرط جواز الجمعة بشرط جواز العيد مقدا
 لمصالحه بغيره ايج اهل من دغن الموضع وركض الجبل وروي الترمذي وخودك وجازت بمعنى في الموضع
 خلافا لمحمد انما من القري حتى لا يعيد بها ولها انما تنصرف في ايام الموم وعدم التعيد للتعريف
 للخطبة ولا المير الواق ولا المير الحجاز ولا المير مكة والمادون من جهتهم لا المير الموم وهو الذي
 امر بسوية امور الحاج لا غير وان كان مقيما لانه غير مأثور باقامة الجمعة الا اذا كان مادونا
 من جهتهم له الاذن وقيل ان كان مقيما يجوز وان كان مسافرا لا يجوز والقصص هو الاول كذا
 في البدايع لا يعرفات والسلطان او نائبه هذا اذا تمكن التوصل الى احد منهما ولما اذا لم يكن
 فللناس ان يجتمعوا ويقدموا من يصلح بهم ذكر في المذخيرة ووقت الظهر والخطبة نحو تسبيحة
 على قصدها ذكر في المبوط وقال لا بد من ذكر طويل يسع خطبة عرفا وقال ان في لا يجوز حتى
 بخطب خطبتين اعتبارا للمعارف قبلها في وقتها واجتماعهم وهم ثلثة نحو في العام عندها
 ومع عندي ابي يوسف فان نفروا قبل مجيء صلاة الظهر وقالوا ان نفروا بعد الشروع جمع جمع
 وان بقي

في العام عندها
 في وقتها واجتماعهم
 وهم ثلثة نحو في العام
 عندها

ذكره في البدايع
 حاج الشريعة

في العام عندها
 في وقتها واجتماعهم
 وهم ثلثة نحو في العام
 عندها

وان بقي ثلثة او نفروا بعد سجود اتمها خلافا للزفر والاذن العام ومن صلح اماما مطلقا في غير ما صلح
 فيها هذا الجوم يتناول العبد والمساقر والمريض دون الصبي لانه لا يصلح اماما للرجال في الخلاء
 فخرج بقيد الاطلاق ولزفر خلاف في المناول لانه ليس بفرض عليهم فانهم الصبي والمرأة
 لا يصلح لامة في حق الرجال وكن ظاهر معدور وسجود تخفيفها بالذكر ليس للاحتراز بل
 ليعام من الحكم في غيرهما بالطريق الاول في جماعة في مرويها لما فيه من الاخلال بالجمعة اذ هي جامعة
 والمعدور قد يفتدي به عن غير خلاف التواد لانه لا جمعة عليهم ويبطل الطلوع بسجدة واحدة
 ان يتركها اذ كثر في التيسير واما وقوع الادراك فليس شرط عن خلافا لما قال في احتيايق والمعدور
 كالعبد والمساقر والمريض وغير المعدور وسواء في اطلاق النظم بشهد عليه والتسوي الناقض للظهر
 عنه ان يكون خارج داره ومدركها في التشهد او في سجود السهو بينهما وقال محمد ان ادرك معه اكثر
 الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك اقلها بني عليها الظهر فان قلت لا يوثق في الجمعة بسجدة التمدد
 نقص عليه في الثانية فواجب قومه او في سجود السهو قلت ذلك فله بعض الشايخ وهم لا يكرهون
 جوازه بل يقولون ان تركه اولى كبل يقع الناس في الفتنة واذا اذن الاول فليتركه باخذ بقوله
 حسن بن زياد وهو احسن لحصول الاعلام به وقلة الطوائف ان المعتمد هو الاذن لانه لا اصل
 الذي كافي في عهد رسول الله عليه السلام وعهد الشيعين تركوا البيع وسعوا واذا جرح الامام
 حرم الصلاة اما الغاية فلا كراهة في قضائها وقت الخطبة نقص عليه في النهاية والكلام في هذا
 ولما التبع واشباهه فلا هذا هو الامح ذكره في الاسلام في مبوط هذا عند وقال لا بأس بان
 يكلم قبل الخطبة وبعد هاهما لم يدخل الامام في الصلوة واعلم يقل حتى يتم خطبته لان الكلام بعد تمام
 الخطبة على الاختلاف ذكره في شرح الطحاوي وقال القنبري في التقريب قال الامام خروج الآ
 يعطع الكلام والصلوة وكذا اذا نزل عن المنبر حتى يشرع في الصلوة وقال لا بأس بالكلام في الصلوة

ماج الشريعة
 وان بقي ثلثة او نفروا بعد
 سجود اتمها خلافا للزفر
 والاذن العام

ماج الشريعة

في العام عندها
 في وقتها واجتماعهم
 وهم ثلثة نحو في العام
 عندها

منه من ان يصلي في هذا الزمان فانه

واذا جلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه مستمعين ويخطب خطبتين بينهما قعدة فاما
طاهرا واذا قمت اقيمت وصلى الامام بالناس ركعتين **باب العبد بين**
تدب يوم الفطر ان ياكل لم يقل قبل صلوة لان المندوب الاكل قبل اذ فوج الى المصلي ويستاك ويغتسل
ويتطيب ويلبس احسن ثيابا ويؤدي فطرته ثم يخرج الى المصلي غير مكترحها في طريقه خلافا لما
واتما قال جهرا الا ان التكبير يدون حسن ولا يتنقل قبل صلوة العيد فانه مكروه في المصلي اتفاقا
واختلفا فيها اذا كان بعد ما فيه او قبلها في البيت وعائتهم على انما مكروهة قبلها مطلقا وبعد ما في
المصلي لا في غيره ذكره في التبيين وشرط لها شرطان وجوب اولهما انما واجبة وهو
رواية عن ابي حنيفة وهو الامح وقد نفى محمد في الجامع الصغير عن انها سنة واول بان المراد
انها ثابتة بالنسبة وفيها فيه واداء الخطبة وقتها من ارتفاع ذكاء الى الزوال والها ويصلح العلم
ركعتين يكبر للاحرام ويثنى ثم يكبر تلاتا وعند انثا في يكبر عن احنا وفي الثانية وهو
قوله ابن عباس رضي الله عنهما حين اتيه فقه ابن مسعود وبقراء الفاتحة وسورة ثم يركع مكبرا
وفي الثانية يدا بالقرأة ثم يكبر تلاتا واخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويخطب بعد الخطبتين
يعلم فيها احكام الفطرة ويعلم فيها بعض ما بعد واذ اصيل الامام لا يبق فاته والامح كالفطر الحما ما
لكن هذا نذب الاستسكال الى ان يصلي ولا يكره الاكل قبلها هو المختار ويكتر جهرا في الطريق ويعلم في
الخطبة تكبير التشريق والاصحح ويعلم بعد او بعين في التا والثالث لا بعد والاجتماع يوم فطر
تشتهر بالواقي من ليس بشي لا خصا من كون الوقوف فترت بعرفات ويحب تكبير التشريق فوه
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله احد من فخر فته عقيب كل من اذ
بجماعة مسخرة احترز من جماعة التا وحدث من وهذا فوه وقال لا يجب على كل من يصلي للكتوة
على القيم بالمهر ومقتدية برجل وما وشارك مقتيا فيه اي في الفروض انما لم يقل بمقتدي بغيره لان المعبر
صحيحه بغيره

رواية عن ابي حنيفة وهو الامح وقد نفى محمد في الجامع الصغير عن انها سنة واول بان المراد انها ثابتة بالنسبة وفيها فيه واداء الخطبة وقتها من ارتفاع ذكاء الى الزوال والها ويصلح العلم ركعتين يكبر للاحرام ويثنى ثم يكبر تلاتا وعند انثا في يكبر عن احنا وفي الثانية وهو قوله ابن عباس رضي الله عنهما حين اتيه فقه ابن مسعود وبقراء الفاتحة وسورة ثم يركع مكبرا وفي الثانية يدا بالقرأة ثم يكبر تلاتا واخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويخطب بعد الخطبتين يعلم فيها احكام الفطرة ويعلم فيها بعض ما بعد واذ اصيل الامام لا يبق فاته والامح كالفطر الحما ما لكن هذا نذب الاستسكال الى ان يصلي ولا يكره الاكل قبلها هو المختار ويكتر جهرا في الطريق ويعلم في الخطبة تكبير التشريق والاصحح ويعلم بعد او بعين في التا والثالث لا بعد والاجتماع يوم فطر تشتهر بالواقي من ليس بشي لا خصا من كون الوقوف فترت بعرفات ويحب تكبير التشريق فوه الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله احد من فخر فته عقيب كل من اذ بجماعة مسخرة احترز من جماعة التا وحدث من وهذا فوه وقال لا يجب على كل من يصلي للكتوة على القيم بالمهر ومقتدية برجل وما وشارك مقتيا فيه اي في الفروض انما لم يقل بمقتدي بغيره لان المعبر صحيحه بغيره

وجوده في الصلاة واما كون ذلك المقيم اماما ليس بشرط ما فهم من فقه صاحب الهداية
والاجماع المسافر ان اذ لم يكن معهم مقيم الى عمل العبد وقالوا الى عمر اخر ايام التشريق ويحل ولا يزاد
عبارة يذم خبيث من عبارة يدع لما فيها من زيادة مع لا يناسب المقام وهو الاحتفاظ ومنه الوديع
ولذلك لا وثر وتذرون عا وتدعون في فقهه في اذ دعون بعلو وتذرون احسن الحالين مع ما
فيه من منعة التجنب المؤتم وكوتره امامه **باب صلوة الوقوف**
انكرا بوبوسف شرعية في زماننا اذا اشتد خوفه وعد ووسع جعل الامام في نحو العدو وصل
بالاخرى ركعة ان كان مسافرا وركعتين مقيما ومضت هذه اليه اي ذهب هذه الطائفة الى العدو
وجاءت بكل وميل بهم باقى وسلم وحده وذهب اليه اي ذهب هذه الطائفة الى العدو وجاءت
الاولى واقتت بالقرأة ثم الاخرى بقرأة لا تخرج مسوقون وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين و
بالاخرى ركعة انما لم يذكر النجاشي لانها لم تكن حكم المسافر وان زاد خوفه صلوا ركبا فافزاد بالاياء
الى ما شاق ان حجر واعن التوجه ويقرأها الركوب مطلقا قال في المدايع ومنها يخرج من شرائط الجواز
ان ينصرف ما شيا ولا يركب عند انفراده الى وجه العدو ولو ركب فدت صلوة عندنا لان الركوب
عمل كثير وهو لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانما لا بد من منعة يصطفوا باراء العدو والمشي و
القتال ممليا فاذا في الذخيرة ولا يصليون وهم يشنون كما لا يصليون وهم يقاتلون ومن المنقولين ان
ان من لم يفرق بينها وبين الركوب لم يصيب **باب الجنائز**
ان توجه الى القبلة على عينه واختير الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا مات يشد لحياه ويمض
عيناها ويحجر تحتها وكفنه وتر كفيته ان يدار بالجرح حول السرير اربعة او ثلثا او نحوها ولا يزداد
عليها وكذا حول الكفن ويوضع على التخت ويجرد ويبستر عورته ويوضاء بلامعة واستنشق
حلافا لثا في ويغسل عليه ماء مغلي بصداء وخرض والا فالقراخ ويغسل رأسه ولحيته بالماء الطيب

٢ ما في الشرع

الصلوة
فقد اذ سمع
وهو ليس
ولا فمن
اذا لما نكح

فانما هذه الخطبة في وقتها
واختارنا انما في وقتها

وكيف يستعمل هذه الخطبة
فانما هذه الخطبة في وقتها
والفضل تكية

قال في التبيين والحق في هذا ان من كان في

في يوم من يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

ثم يصح على سائر ويصل حتى يصل الماء الى الخنثى ثم على يمينه كذا في مقدم الاجتماع على السراة في غسل
جانب يمينه ثم يجلس سبداً ويغسل بطنه برفق وما خرج يغسل ولم يعد غسله ثم يشف بنوب ولا
يقص ظفروه ولا يستريح شعره خلافاً لما في ويجعل الحنوط على رأسه وجبت والكافور على ساجن في
موضع التمجيد من جسد الانسان جمع مسجد ففتح اجمع لا غير قال الشريفي في شرح الكافي في جهته وانفذ
ويديه وركبتيه وقدميه ولم يذكر القدور في الانف والقدمين من المغرب وستة الكفن لا ازار وقص
ولفافة واستحسن للتأخر من لفافة ولها بدع وازاد وخار ولفافة وحرة تربط باليد باها وكفاية
للازار ولفافة ولها ثوبان الازار ولفافة وخار ويسبغ لثافة ثم الازار عليها ثم يفتح الميت و
يوضع على الارض ثم يلف يساراً زارة ثم يمينه ثم لثافة كذلك وعلى بلس الذراع ويجعل شعره طفيفين
على صدرها فوقه ثم يحار فوقه تحت اللثافة ويعقد الكفن ان خفيف انتشره وصلوته ورفق كفاية ان
اذي البعض يسقط عن الباقيين والاياهم الكمل وهي ان يكبر رافعا يديه ثم لا رفع بعدها خلافاً للشيخ
ويشفي ثم يكبر ويصلي على النبي ثم يكبر ويدعو ثم يكبر ويسلم ولا قراءة فيها خلافاً للشيخ في
ولا تشهد ويقول في الصلوة بعد الثالثة اللهم اجعله لنا فرطاً اي اجر اتقدمنا اللهم اجعله
لنا ذخراً اللهم اجعله لنا شافعاً مستغنياً هو الذي يعطي الشفاعة ويقوم المصلح بحذاء صدر
الميت واللاحق بالامامة السلطان تقديم السلطة واجب اذا حفر وتقدم الباقي بطريق الا
ذكر في التحفة ثم القايي ثم امام ابي ثم الولي على ترتيب العقباني ولاية الاكابر والصحيح
انهم يتقدم الاب على الابن عند الكل وان كان الابن يقدم على الاب في ولاية الاكابر عند ابي
حنيفة وابي يوسف من الفتاوي الصوري ولا باس باذنه في الامامة وان صلي غير الولي السلطان
بعد الولي ان شاء ولا يصلي غيره بعد ومن لم يصل فذبح من صلي على قبره ما لم يظن انه قد مات
اذا قال ما لم يظن رداً للتقدم لان المعبر فيه الكبر الزاوي على الصحيح لانه يختلف باختلاف الارض
والعقيدة

ولم يثبت ذلك في صدر الشريفي حيث قال في رده
في النور فقد قدّر بثلاثة ايام منه

والعقيدة والاخماس ولم يجرز البايع القدرة على النزول استحساناً لانها مملوكة من وجه لوجود
الخرم والتحليل ولهذا يشترط لها ما يشترط للملك والقياس انه يجوز لانها دعاء ولهذا
لم يقرأ فيها والاخماس اسم لدليل بفتا كان او اجماعاً او قياساً خفياً اذا وقع في مقابلتيه
جلي سبق اليه الزعم حتى لا يطلق على دليل اذا لم يوجد فيه تلك المقابلة وكدهت في مسجد جماعة
ان كان الميت فيه خلافاً لما في فاك في احوال بعد نقل خلافة وانما شرط كون الجماعة في المسجد
اذ لو كانت الجماعة والامام وبعض القوم خارج المسجد وباقي القدم في المسجد كما هو المهور في جوامعنا
لا يكره باتفاق اصحابنا وان كانت الجماعة وحدها خارج المسجد فيه اختلاف الشيخ بعضهم قالوا
لا يكره منهم السيد الامام ابو شجاع ومن هنا يتبين وجه زيادة قيد الوحدة في قدمه وان كان وحده
خارجاً اختلاف الشيخ ومن وليه سمي وغسل وصلي عليه ان استعمل الاستعمال ان يكون من ذمما
يدل على حيوة من رفع صوت او حركة عضو ذكره في التبيين ثم مات والا ادرج في حرة ولم يصل
عليه وغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار صبي شبي فاته ان سبي وحده او مع احد ابوين
فاصل عاقلاً او احد عاملي عليه ان سبي وحده يكون مسلماً تبعاً للآراء وان سبي مع احد ابوين فاسلم
هو واحمال انه عاقل فاسلمه صحيح فانه اسلم احد ابوين يكون مسلماً تبعاً له والا فلا اي ان سبي مع احد
ولم يسلم هو عاقل ولا من سبي معهما لا يصير عليه كافر مات بعد وليه اسلم غسل النجس اي ميت
عليه الماء على الوجه الذي يغسل النجاسات لا كما يغسل المسلم ويلف في حرة ويجوز خفية ويلف في حرة
في حلة الجماعة اربعة وعند الشافعي ان يحملها رجلاً يضعها التابوت على اصل عنقه والتمسها على صدره
وان وضع مقدمها ثم أخرها على عنقه ثم مقدمها ثم أخرها على يساره ويسرعون لاجنباً وكره الحملوس
قبل ومنها المشي خلفها حجب ومحمّد القبر ويحسد ويدخل عليه القبلة خلافاً لما في فان
عنه يسلم سلا ويصعد بسم الله وعلمته رسول الله ويؤمّه الى القبلة ويحبل العقد

منه في حرة على حلة الجماعة

في حلة الجماعة

اي التي كانت على الكفن خيفة الانتشار ويستوى اللبن والقصب ويستحي اي يغطي عند دفنها قبراً بنوب
 لا قبر ويكره الأجر والخشب وبها القرب ويسمى القبر ولا يسطر **باب الشهيد**
 قال في الخفة الشهيد نوعان نوع يغفل ونوع لا يغفل وعقد الباب لك هو لم يكلف طاهر
 شرط التكليف والطهارة عنده خلافاً لما ذكره في الذخيرة والاحتراز بالطاهر عن ليس بطاهر واه
 وجب عليه الغسل ولم يجب بعد كالتوم ينقطع حيضها او نفاسها مقتول ظاهراً احترازاً عن لم يكن
 مقتولاً ظاهراً وكان مقتولاً عدلاً كما اذا قتل جده او قصاصاً او مقتولاً غير موصوف بأحد كما اذا
 اقتدر السبع باقى القتل ذكره في الذخيرة ثم قال وانما عتق الآلة لانه الاصل في هذا التامه اذ اخذ
 ولم يكن كل من قتل السيد والسلاح بل فيهم من دعى راسه بالجرح ومن قتل بالعصا فاقطعت
 اليد اذا قتل بالمتقل بغسل عنده وكذا اذا لم يعلم آلة القتل قلت موجب القتل المالى فيخرج بقوله
 ولم يجب بمال المراء على ما انتهت عليه ان لا يجب المالى بنفس ذلك القتل في صورة قتل الاب الابن
 ظاهراً بالسلاح واه وجب المالى لكن ليس بنفس القتل فلا يخرج عن حد الشهيد او وجد ميتاً لم يحيا
 في اللوك شرط اجراءه ليعلم انه غير ميت حتى انقضى ولا يدخل هذا فيما ذكره الا لان المراد من المقتول
 ظاهراً من علم انه قتل ظاهراً وهذا عند معلوم حاله الا ان الشرع لما به ان يخرج احكامه بكونه مقتولاً و
 لوجوه في الموكه حكم بان قتل ظاهراً فاه قلت يجوز ان يراد بالمقتول ظاهراً من كان كذلك في حكم الشرع فيوجد
 الذخيرة قلت في محتاج الى بيانه من وجد ميتاً جرحاً في المعركة كذلك في حكم الشرع حتى يعلم
 دخوله فيما ذكره بالجمله فلا وجه للاقتصاص على ما ذكره اولاً وما للاختلاف ولم يرتق سبحانه
 بيان المراد منه وجه اعتباره فلا يغفل قدمه لان الكلام في احكام الشهيد الذي لا يغسل على
 ما عتريه بل يدفن بدمه وتوب الاما ليس من الكفن اي من جنبه كالغزو واخفوا
 القنوة واخف وجوز ان يراد اي لو لم يكن مامع من جنب الكفن كافياً لكفن السنة
 يراى

هذا هو الصحيح
 في غير هذه المسألة
 في غير هذه المسألة

المراد من المقتول
 الظاهر من العلم
 بالمراد من المقتول

ومع
 ما ذكره في المتن

في احكام
 الشهيد الذي لا يغسل

يزاد ليم كفته وينقص ان زاد عنه قال في الخفة اما التكفين فينبغي ان يكون في ثياب التي عليه
 وان احتوا ان يزيد واعلى شيئاً حتى يبلغ مبلغ السنة او ينقصوا عنه شيئاً لا بائس ويعمل على خلافا
 للشافعي ويغسل من وجد قتيلاً في غير المعركة بآلة القتل في هذه الصورة وانما يغسل لانه لا يدري
 ا قتل ظاهراً او مظلوماً او خطاء ذكره الزاهد في شرح القدر وفي هذا لا يختلف اهل المال باختلاف
 الحال ومن لم يتنبه لذلك قال ما قال لم يعلم قاتله او علم ان قتله بعضاً مصيراً لا عبرة به لانه القاتل في هذه الصورة
 ولا يفقد الظلم لان السبب وجوب عوض مالى وذلك لا يختلف قاله الذخيرة ومن وجد قتيلاً بظن ان
 حصل القتل بعصا كبرى او بحجر كبرى ويعلم قاتله فغسل اي يغسل لان القتل على هذا الوجه عند يوجب
 المدة فقد اعطى من دم بدله هو مالى وعطاه لما يجب لا يغسل لان القتل على هذا الوجه عند يوجب
 القصاص وجوب القصاص لا يمنع الشهادة عند ناك الوقتل بالسلاح وان لم يعلم قاتله يغسل لانه وجبت
 الدية والفاة بقتله فلم يكن في معنى شهيداً اخذ وان حصل القتل بعصا صغير يغسل علم قاتله او لا لان
 بهذا القتل يوجب المالى على كل حال وان حصل القتل بجديد فان لم يعلم قاتله يجب الدية والفاة على
 اهل المحلة فيغسل وان علم القاتل لم يغسل فاعلم ان اهل هذا قيد العلم بكون القتل ظاهراً اعتماداً على ما اختلف
 من ان كونه مقتولاً ظاهراً شرطاً لا خلاف اعلم ان حكم الشهادة كما يقطع بفقد الظلم وقد مر بيان ذلك
 كذلك يقطع بوجوب عوض مالى سواء سقط بعد وجوبه او لا ووجوبه بالتصديق في آلة القتل عنده
 خلافاً لما ذهب اليه القائل بكون القتل في موضع يجب فيه الفاة والدية وهو الذي يبين هنا لا يقال
 المبرور من الهداية حيث قال من وجد قتيلاً في المعرسل لان الواجب فيه الدية والفاة فخفف اثر الظلم الا
 اذا علم انه قتل بجديد ظاهراً لا عبرة بجيمه القاتل لان كلامه في اذا لم يعلم القاتل بدلالة التعليل الذي ذكره
 لان مقتله نعم ما ذكره او لا فيما اذا لم يعلم القاتل الا ان ما ذكره نانيا فيما اذا علم القاتل بدلالة تعليله
 القاتل لان الواجب فيه القصاص وغاية ما يلزم من ذلك ان يكون الاستثناء منقطعاً ولا بائس فيه وبما قرناه

بعض ما ذكره في المتن
 في غير هذه المسألة

في غير هذه المسألة
 في غير هذه المسألة

في غير هذه المسألة
 في غير هذه المسألة

في غير هذه المسألة
 في غير هذه المسألة

ان دفع ومخالفة بين رواقى الاخيرة والهداية لا يقال موجب القتل بحديث القصاص وهو موجب المال
اذ لا يعلم القاتل بسبب العارض وهو الجمل فينبغي ان يكون الحكم فيه كالذي في الابن اذا قتل ابوه
بحديث ظلم لا نقول ليس القصاص موجب القتل بحديث بل لا بد من ان يكون القتل ظلالا وذلك غير ثابت
في الصورة المذكورة ومن لم يثبت ذلك قال ما قال وماذا بعد الحق الا القتل او صرح وارث بان
نام او اكل او شرب او عولج او اواهية او حمل من مصر عتيلا لم يقل او نقل لان الداخل في
حد الارث ان يحمل دون الحمل لانه يوجد فيها اذ اجتبر بجل من بين الصنفين كيلا يطأه احيول
مع انه غير مرث بل شهيد لا يفعل ذكره في المبسوط ولم يقلن المعركة لعدم اختصاص الحكم بها او
بقي عاقلا وقت ملة المراد بوقت الملوقة قدم ما يجب عليه الملوقة ذكر الزاهد في او اوصي شي
هذا عند ان يوصى خلافا لحد وبالحكمة الارثا في الشرع ان يرتفع بشي من مرافق احيوة
او يثبت الحكم من احكام الاحياء وفي اللغة ما قال ابو هرق وارت فلان اي حمل من المعركة شيئا
اي جرحا ويرثا ويصلي وان قتل لبي او قطع طريق يغسل ولا يصلي عليه **باب**
الصلوة في الكعبة مع فيها الفرض والصلوة خلافا لث فني فيها ولما كان في الفرض ولو طهر الى
ظهر امامه لامن تقدم عليه قال في البدائع سواء كان ظهره الى وجهه او كان يجنبه الا اذا قرب من الامام
الى الحائط الذي يوقف هو اليه وكره فوقها وقال الشافعي لا يجوز ذكر صاحب المنقطة وقاله
في احتياق لا يجوز الصلوة على سطح الكعبة عند الا ان يكون بين يديه سترة وعندنا يجوز في الكعبة
هي البناء عند وعندنا العروة والهواء الى عمار السماء اقتدوا بتخليقهم حولها وبعمهم
اقرب من امامه اليها جاز الامن في جانبته لتقدمه على امامه **كتاب الزكاة**
في الشرع بيان عن ايتاء جزء من الثمن الى الفقير وعند البعض هو اسم للمال المؤخر
لانه في امر ايتاء الزكاة وايتاء الايتاء محال وفيه نظروا المحققون على انها فعل الاداء لانها
وصفت بالوجوب

الايتاء
ما يرد

وجم النظر ما ذكره في الهداية

في الكعبة
في الكعبة
في الكعبة

في الكعبة

وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال كذا في المشهور في **كتاب الزكاة** اصل الزكاة
ثابت بدليل قطعي لكن المقدار ثبت باخبار والاحاد ولذلك لطلق عليها لفظ الواجب ومن غفل عن هذا
قال والمراد بالواجب الفرض لانه لا يشترط فيه وفي شرط الاسلام خلافا لث فني مكلف فلا تجب على العيين
والمجنون خلافا لث فني حذر فلا تجب على مكاتب في تضارب اعتبار في حد العزة في النماء وهو
بالاسامة في السائمة والاعداد للتجارة في غيرها وهذا القيد يفرض عن قيد الفصل على الحاجة الملحة
بدون العكس فلا تجب في غير نام مشغولا كان بالحاجة الاصلية كالانما لمحررين والكتب لاهلها اولم
يكن كدواكس ودواب الركوب وعبيد الخدمة فاضلة عن الحاجة تحولى انما اعتبر هذا القيد لانه
لا بد من حدة تتحقق فيها النماء وقد رثا الشرع بالحول لانه يمكن من الاستعانة بالاشغال على الفضول
المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فادى الحكم على اي حكم الاشرط الثابت لمدة يتحقق فيها النماء لاحكم
وجوب الزكاة كاسبق الى وم من لم يتأمل في سياق الكلام ولم يتدبر في سبابة مملوك ملكا تاما او
ذكر بان يكون مملوكا بدرا ورقة فلا تجب في مكاتب ولا في كسبه لعدم اليد فلا تجب على مملوك خلافا
لث فني مطالب من عبد كذا ين له مطالب من جهة العباد ومنع وجوب الزكاة سواء كان الدين لله تعالى
كالزكاة والعشر واخراج او للعباد كالتمن والاجرة ونفقة المحارم وكل من له مطالب من جهة العباد
كالنذر والكفارة واج لا يمنع وجوب الزكاة من اخلاصة قال في الهداية فدين الزكاة يمنع وجوبها
حال بقاء النفس وكذا بعد الاستسلام خلافا لرواها ولا يوجب في الكعبة بعدد بينه لان ذلك الغدير
مشغول بالحاجة الاصلية فاعتبر بعدد ما فاورث هذا انعقانا في الكل ولا في مال مفقود وجب بعد
مفني احوال وساد في جمل استخرجه بعدد ومدفون في غير حرره مني كما انه ثم تذكر بعدد فذكر
في شره الطحاوي ولو دفن ماله ثم مني كما انه ثم تذكر بعدد مفني احوال فانه ينظر ان دفنه في
حرره كالبنت وان كانت تجب الزكاة وان دفنه في غير حرره فلا تجب **كتاب الزكاة** من محد المديون سبيل

تغير كل

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

في الزكاة

ثم قرع بعد عند قوم وما اخذ مصادرة ووصل اليه بعد اي بعد مفتي احوال هذه الامثلة امثلة المال الضار وفيها خلاف لزوم وانما في خلاف دين على مقر ملي او معسرا ومفلس خلافا لمحمد فيه واجلحد عليه بنية او علم قاض فانه يجب الزكوة في هذه الاعمال ولا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فتؤى خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها لم يقبل ما لم يبعه لانه بعد البيع ايضا لا يصير للتجارة وانما الصابر لها ثم ان كان من جنس ما يجب فيه الزكوة وما اشترى لها كان لها لان ما عدا الجوز والسواك ما يجب فيها الزكوة بنية التجارة ثم هذه البنية انما تعتبر اذا وجدت زنا حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجارة بعد لا يجب فيه الزكوة لاما وره ونواه لها اذ لا بد ان يكون سبب الملك اختياريا وما ملكه له او وصية او نكاح او صلح عن قود ونواه لها عند اي يوسف لا عند محمد وذلك لان السبب لا يجب ان يكون شري عند اي يوسف خلافا لمحمد وقيل اختلاف على عكسه ولا اداء لآبنية قرنت به او يعزل قدس ما وجب وتصدق بكل مال بلا نية مسقط وبيعته لا عند اي يوسف خلافا لمحمد فانه يقول ان تصدق ببعض ماله تسقط زكوة المؤدى **باب زكوة الاعمال** نصاب الابل خمس والبقر ثلثون والغنم اربعون سائمة وفي كل خمس من الابل بخت او عراب البخت جمع بختي وهو الذي يولد من العزبة والبعث منسوب الى بخت نفر والواب جمع عزبي شاة ثم في خمس وعشرين بنت محاض مي التي تمت لها سنة وطعنت في الثانية ثم في ست وثلثين بنت لبون مي التي تمت لها ستان وطعنت في الثالثة ثم في ست واربعين حقة مي التي انت لها ثلث سنين وطعنت في الرابعة ثم في احدى وستين جذعة مي التي انت لها اربع سنين وطعنت في الخامسة ثم في ست وسبعين بنت لبون ثم في احدى وستين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس واربعين بنت محاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلث حقا ثم ثنائف في كل خمس

بنية التجارة

في كل خمسة ثم في خمس وعشرين بنت محاض ثم في ست وثلثين بنت لبون ثم في مائة وست و تسعين اربع حقا الى مائتين ثم ثنائف ابدانها في الخمسين البعد المائة والخمسين ثنائف استينافا مثلها ذكر بعد المائة والخمسين حقة في كل خمس حقة وفي ثلثين بقرا او جاموسا تباع هو الذي تم عليه احواله او تبعة ثم في اربعين مسن هو الذي تم عليه احواله او سنة وفيما زاد يحسب في الوا الزائدة ربع عشر سنة وفي الثلثين نصف عشر سنة وهذا رواية الاصل عن ابي حنيفة وروى الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شي حتى يبلغ خمسين ثم فيها سنة وربع سنة او ثلث تباع وقال الاشعث في الزيادة حتى يبلغ ستين ومرواية عن ابي حنيفة الى ستين وفيها ضعف ما في ثلثين اي تبعتان ثم في كل ثلثين تباع وفي كل اربعين سنة في سبعين تباع سنة وفي ثمانين مستان وفي سبعين ثلث تبعة وفي مائة تبعتان ومائة وعشرة تباع وستان الا اذا خلا كما في مائة وعشرين فيخمس بين اربع تبعة وثلث مستان وهكذا فيما زاد وفي اربعين ضانا او معز شاة ثم في مائة واحد وعشرين شاتان ثم في مائتين وواحدة ثلث شاة ثم في اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة ولا شيء في بخل ومحار لرب التجارة ولا في عوامل مي التي اعنت للعمل كقارة الارض وجوامل مي التي اعنت للعمل وعلوة مي التي تقطع العلف منذ ان ثمة ولا في حمل وفصيل وعجل الا بئعا للكبير ولا في ذكور اجل منفردة وكذا في نازها في رواية وفي كل فرس من المختلط الذكور سائمة للذكر والفصل انما يزيد هذا الفيد لان الزكوة في السائمة التي تسام لها حتى لو اسمت للحمل والركوب لا يجب الزكوة فيها ولو اسمت للتجارة ففيها زكوة التجارة لا الزكوة السائمة ذكر في المحيط ديارا وربع عشرو حقة نضا بايعه ان شاء قومها واعطى عن كل ما ياتي درهم خمسة وراحم هذا عنده وهو قول زفر وقال لا زكوة في اجل قال في النخعة القمح فهو وفي البنايع الخمار والفتوى قولها وجاز دفع القيم في الزكوة والكفارة والعشر والمذرة ولا ياخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد السن الواجب ياخذ الادنى مع الفصل جبر اي ان دفعه ولكن ليس له ان لا ياخذ الا الاعلى وبيرة الفصل ان شاء لانه شراء

باب النخعة

فلا يجبر عليه بل ان يطالب بعين الواجب او بغيره ويقيم المستفاد وسطا حول في حكمه الى ان يصاب بحسن
اي اذا كان ما زاد من حاله احوال وقد حصل له في وسطه مائة درهم بغير المائة الى المائتين وقوله
في حكمه اي في حكم المستفاد وهو وجوب الزكوة بغيره يعتبر في المستفاد احوال الذي من على الاصل ويجوز
ان يرجع من غير ذلك الى احوال الزكوة في النصاب لا العفو هو ما بين الفريقتين هذا عند ابي حنيفة
وابن يوسف وقال محمد بن زفر فريضة ما اذا اشتمل المال على النصاب والعفو بملك بعد احوال منه شيء يعرف الهلاك
الى الكثرة اي عند التليين وعند الشين يعرف الى العفو ولا فان فضل الهلاك منه يعرف الى النصاب
ويقتل بغيره وان لم يفضل لا يعرف وهذا ما ذكره بقوله فيعرف الهلاك الى العفو ولا ثم الى نصاب يليه
ثم ثم الى ان يتهيأ هذا عند ابن يوسف يعرف الى العفو ولا ثم الى النصاب اي في شيئا
لو هلك بعد احوال عشرة من مائتين شاة او واحد من مائة من الابل وحجب بنت مائة من الهلكة
عشر من اربعين بعيرا وهلاك النصاب بعد احوال يسقط الواجب وهلاك البعير حقيقة والشيء
في المكتبة بالترجي بالفتح مصدر من رعي الابل الكلاء لان من رعيته الابل لا ياكل من علفها نص عليه
ابن جرير لان معنى الكلاء وهو اسم طارئة الدواب من الرطب واليابس في تناول الاغلاف
في اكثر احوال اخذ البغاة ذكوة القوام واموال التجارة والعشر واخراج الاثني عليهم اي لا يؤخذ
ما اخذ من اربابها ثانيا اما اخرج فلانهم مستحقون له لان معرفه للمقاتلة وهم يقاتلون اهل الحرب ويذبحونهم
عن اهل الاسلام ولما اتى فلان الامام لم يحرم واجبة بالحماية ويعني ان يبعد وادون اخرج لاننا نعلم
انهم لا يعرفونهم مصادرها وانما لا يبعد اخرج لم يعرف انهم مصادرها قال فخر الاسلام قد قال مشايخنا يجب
ان يؤخذ عند اخذ اخرج الصدقة عليهم وكذلك كل سلطان ظالم لا يؤذي ما ياخذ الى اربابه ومصادرها وكل
ان هؤلاء لو حوسبوا ما لهم با عليهم كانوا فقراء وقال بعضهم لا يخرجهم هذا لان علمنا ياخذ شوطا لا حوطا
ان يعاد ولا يخفى ما في هذا القليل من الضعف لانهم موصوفون بالوجوب جميع الذين من المديون بنية الزكوة
عن الدين

منه

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

وكان في غلة البستان ومنه من لا يخرجهم
بان قال لم يرد في خدمته

عن الدين في الاحتسان ان يكون مؤد يا ويسقط عنه الزكوة ولم يذكر فيه شرط الاعلام واما الاعتراض بما قاله
بعض الشايع بان الزكوة عبادة محضتها الصلوة فلا ينادى في الالبانية انما الصلة لله تعالى ولم توجد فتاوى الفقه
عن اشتراطهم نية الصدقة عند الاخذ او ايجمل بان المعتبر من هذا الدفع بالاختيار لا بالرضا قال في
التحفة عند نال الساعي ان يجبر على الاداء باجس فيؤديه بنفسه لان الاكراه لا ينافي في الاختيار ثم ان قولهم
وذكر ان هؤلاء لو حوسبوا ما لهم با عليهم كانوا فقراء وقد عثر عن هذا في الهداية بقوله لانهم با عليهم
من التبعات فقراء ظاهرة ان يجوز للجوارح والتلاطين الجاهلة ان ياخذوا الزكوات ويعرفونها الى
حوالهم ولا شيء في مال العبيد التخليق تغلب بكر الام ابو قبيلة والنسب اليها تغلب بنوع الام
استباحا لتوالي الكرتين وربا قالوا بالكر كذا في القصاص وينبغي ان يكون من مصادره الرب وقال
انهم من مشترك الرب فقد اخطأ وفي المرأة ما على الرجل منهم لان القلم قد جرى على منع ما يؤخذ من
المسلمين ويؤخذ عن نساء المسلمين دون مسيائهم وجاز تقديمها حول ولا كثره لانه ادى بحسب
الوجوب وهو المال الثامي ومن هذا ظهر الحاجة الى قوله وهو ما كل النصاب وفيه خلاف ما ذكره ونسب لذي
نصاب لان النصاب الاول هو الاصل فالسبيبة والراية عليه تابع له وفي خلاف لفر وهو للذهب عشرون
مشقالا وللفضة مائة درهم المتقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والغير امان خمسة عشر
كل عشرة منها سبعة مثاقيل به الوزن يبيع وزنة سبعة وثمانون يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء
التي يكون المتقال عشرة منها اي يكون نصف مثقال ومن مثقال فيكون كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل
وفي حوالها وتبرعها وعرض تجارة قيمة نصاب من احد ما مقوما بالانفة للفقير ربع عشر اي ان كان
التقديم بالدرهم انفع له قوم عرو من التجارة بالدرهم وان كان بالانفة انفع فقامت به ثم في كل خمس زاد
على النصاب بحسبه وذكر ان الزكوة لا يجب في الكسور عند ابي حنيفة الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد
على ما تقي درهم اربعون درهما زاد في الزكوة درهم فاذا زاد ثمانون درهما زاد درهما ولا شيء في الاقل

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

منه

منه

وعندما نخرج باب ذكر روى مسألة الكسور وورق غلب فضة وما غلب فضة يتقوم ونقصا
 النصاب في الحول بدرأى لو كان في أول الحول عشرون دينارا ثم نقص في أثناء ثم وفي آخره حجب الزكوة
 ويقيم الذهب إلى الفضة والو من إليها بالقيمة هذا عند وأما عند ما قيمم الذهب إلى الفضة بالاجزاء
 وهو رواية عنه حتى ان من كان له مائة درهم تحت ثياب قليل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فحلب الزكوة عند
 خلافها لم يمسها لانه المعبر بها القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكوة في مئزره غوزة اقل من مائتين وقيمة
 فوقها وهو يقول ان القيمة للمائة وهي تحقق باعتبار القيمة دون صورة بنظمها **باب**
العاشر من نصب على الطريق للحفظ واخذ الصدقة اغايب السلطان ليا من التجار من شرا لتقوم
 بقوله في اخذ الصدقات من الاموال كذا في تحقيق وفي التبيين لان اجباية باجاية ويسمى في ذلك الاموال
 الظاهرة والباطنة لان الكل يحتاج الى الحماية في الضياع فصار ت ظاهرة صدق مع اليمين من انكر ان الحول
 او الفراغ عن الدين او كونه للعبادة ذكر صاحب النخبة او ادعى ادعاءه الى فقير قبل اخراجه قال قاضي خان
 في شرح اجماع الصغير لان اداء زكوة الاموال الباطنة منقوض الى ابطالها واغايبت ولاية المطالبة للامام بعد
 الاخراج الى المفاوضة ذلك لم يكن ادى بنفسه فاذا ادى ذلك فقد انكر ثبوت حق المطالبة مكان القول فقام
 مع اليمين في غير ذلك ثم اغاقل هذا الا لا يصدق فيها لان حق الاخذ للامام فلا يمكن ابطاله ولو علمنا انه
 فعل ذلك يكون مناهنا عندنا وقال الشافعي لا يضمن لانه وصل الحق الى المستحق واسقط المؤنة على التبعي
 او الى ما شرأخران وجد في السنة بلا اخراج براءة اي بلا شرط ان يخرج البراءة من العاشر الاخر هذا عليه
 رواية اجماع الصغير بشرطه في الاصل وهو رواية الحسن بن عبيد بن حمزة في المسند في الذي
 الا في قوله اذيتا فان لا يصدق فيه اذ ليس له ولاية الفرق الى مستحق وهو مصلح المسلمين ذكره في
 التبيين لاخر في الا في قوله هذا وليدي وهذا ام وليدي ذكره في النخبة واخذ من المسلم ربع عشر ومن
 الذي منعه ومن اخر في العشر ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدرها اخذ ما بين في دار الحرب اذا لم تاجونا
 عليهم

تكملة

في بيان اجابة من ادعى ادعاءه الى فقير قبل اخراجه

وما قيل اذا قال ادب الى العاشر آخر ينبغي ان يصدق فيه والافق
 الى الاستئصال وهو لا يجوز ضرورة رواية ورواية اجماع الاولين
 المستندة الى النخبة ورواية اخرى في هذا خلاف ما ذكره واما ان كان
 لا يصدق في اجابة ادب الى العاشر آخر ينبغي ان يصدق فيه والافق
 بالحق من اجماع الاولين في هذا خلاف ما ذكره واما ان كان
 لا يصدق في اجابة ادب الى العاشر آخر ينبغي ان يصدق فيه والافق
 بالحق من اجماع الاولين في هذا خلاف ما ذكره واما ان كان

عليهم وان علم اخذ مثله ان كان بعضنا اغاقل هذا الا اذا علم اخذ من الكل لا ياخذ ما شربا الكل لان قليلا داد
 به ما دون النصاب وان اقربا في النصاب في بيته ولا شيئا منه ان لم ياخذوا اي اهل الحرب شيئا منه ولو عثر
 ثم من قبل حول اي قبل عام ان جاء من داره عشرة ثمانية ولا فلا وعشر حمر في اي من قيمتها لاخضره
 من بهما وكذا ان من بها لان من بهما لان اخضر من ذوات القيم فاخذ قيمته كالحذ عينة واخر من ذوات
 الامثال فاخذ قيمتها لا يكون كاخذها وقال الشافعي لا يعثر واحد منهما وقال زفر بن عيسى ما وقال
 ابو يوسف يعثر على من بهما معا وعشر اخضره ومن بهما على الانفراد ولا بضاعة ومعامرة
 هذا في حق المسلم والذي وروى اخر في النخبة ولو قال الحر في هذا المال بضاعة لا يقبل فقهه هو كسب
 ما دون الاخير مد يد من ماله لا اذا لم يكن مد يدنا كسبه لم يلا فان كان المولى معه يؤخذ منه الزكوة
 ولا فلا **باب** **الكاثر** الكثر مال دفعه بنو آدم والمعدن مال خلق الله في
 يوم خلق الارض والوكاز يطلق عليه ما غيرا حقيقة في المعدن وما جاز في الكثر كذا في شرح اجماع الصغير
 معدن ذهب او حصى مما ينطبع ويذاب وجد في دار الاسلام سواء وجد في ارض خراج او عثر او في الصحراء
 التي ليست بعشيرة ولا خراجية من التبيين والنخبة خمس وقال الشافعي لا شيء في غير الذهب والفضة
 وفيها حجب الزكوة ولا يشترط الحول في قوله وباقيها للواحد ان لم يكن ارضه ملكا لم يقل ان ملكا لان الشرط
 عدم الملك وقسده لا عدمه اصلا والا فلما اكملها ولا شيء فيه ان وجد في داره خلا فلهما وفي ارضه روايتان
 عنه في رواية كتاب الزكوة لا حجب وفي رواية اجماع الصغير حجب وهو قولهما ولا في لؤلؤ وغيره خلافا
 لابي يوسف وفيه وزج وجد في جبل فاقيد به لانه اذا وجد كثر او هو ذين اجا هلية خمس وكثر
 فيه سعة الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة كاللغة وما فيه سعة الكفر كالمنقوش عليه القم خمس
 وباقيها للواحد ان لم يجد في ملك والا فلا لكل اول الفخ او لو رثته ان عرفوا وان لم يعرفوا فلا قيم ما كملها
 او لو رثته والا فيكون لبيت المال هذا قولها وقال ابو يوسف يكون للواحد من النخبة ولشبه جاهلية

بقرى واحدا لا يمكن تملك اخر في داره

ذكر العشر مائة او يد بها اخذ العاشر
 وهو مائة او كسب العشر او يخذ
 المسلم ربع العشر ومنه الا في نصف
 العشر وكسبه في اقل من خمسة

صدر السرم

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من
وجن وان وجن في دار من دار الى ما كثرها عزرا عن العذر متاع وجد وكان في ارض منها لا مال لها
خرج وباقية **باب** **زكاة الفلاح** في عمل ارض عشرية قديما احترازا
عن عمل ارض خراجية اذ لا شيء فيه وعند ان في لا شيء فيها او جبل وغره وما خرج من الارض
الا الحفريات انما استثناه لانها لا تنفس عند بل يؤمر مالكا بالاداء بنفسه وعند ما يؤخذ منها ربع
العشر ذكره افيق وان لم يبلغ خمسة اوسق الوسق ستون صاعا كل صاع ثمانية ارطال ولم يبق سنة
وقال لا يجب الا في ارض غرة باقية اذ يبلغ خمسة اوسق والمرد غرة تدخر وتبقى سنة من غير معالجة كالحق
والشعر من بسوط شيخ الاسلام وسقاء شيخ او مطر عشر مبتداء قدم خبره الا في الايتي الارض
كالطرق والقصب الفارسي واكطب واكشيش الا اذا اتخذها مقبسة او مشجرة او بنت حشيش
فانه يعشر وفي العبارة المذكورة اشارة الى ذلك وفيما سقي بغرب او دالية نصف عشر بل ارفع
موقن للذرع اي يجب عشر الكل في الصورة الاولى ونصف عشر الكل في الثانية لا عشر ما بقي ونصف
عشره بعد رفع مؤن الذرع من اجرا كماء وعش وعش في ارض عشرية لتغليبي ذكر كان او
انتي كبير كان او صغير او اقل عدل عما قيل وعش تغليبي له ارض عشرية اذ لا ينظم مع غيره او شرا
اذح لا يحسن التغليبي وان اسلم او شرا عادي او اسلم هذا عندك ومحمد مع في الاصح وقال ابو يوسف
فيما اذا اسلم التغليبي او اشترى مسلم يعود الى عشر واحد لزوالة الداعي الى التضعيف وهو الكفر
واخذ اخراج من ذمتي اشترى عشرية مسلم وقال ابو يوسف يؤخذ العشر مضاعفا ويصرف مصارف
اخراج وقال محمد في عشرية على حالها وعشر مسلم اخذها منه شفعة اوردت عليه لفاد البيع اي اشترى
الذي من المسلم العشرية ثم ردت عليه لفاد البيع فهي عشرية كما كانت وفي دار جعلت بستانا خراج
ان كانت لذتي او اسلم سقاها بانيه اي بآء اخراج وان سقاها بآء العشر عشر وماء السماء والسن
والعين

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من

والعين وعبر لا يدخل تحت ولاية احد عشري وماء انهار حفرها الاعاجم كنهدي بن جرد ونحوه
خارجي سيجون وحيجون ودجلة والفرات عند ما ذكر في الكافي وعشري عند محمد ولا في
في عين قير ونقط في ارض عشرية وفي ارض خراج في حرمها الصالح للزروع خراج لا فيها اي لا في
العين **باب** **المصارف** المؤلفة قلوبهم كان من المصارف وقد سقط ولذلك قال
منهم دونهم الفقير وهو من لم ادنى شيىء والمساكين من لا شيء له والثاني في بركة وهو رواية عن
ابي حنيفة وعامل الصدقة يعطى ما يكفيه فيه اشارة الى انه غير مقدرا بالعدل خلافا لما في ان عمل فيه
اشارة الى انه في مقابلة العمل فيها خذ وان كان غنيا غير هاتج اشترى او اهدى الشبهة الصدقة في
حقه والمكاتب يعان في كل رتبة وقال مالك يعق منها الرقبة ويكون الولاء للمسلمين ولا يجوز دفعها
للمكاتب لان عبد ومدة لا يملك الثياب لم يقل فاصلا عن دينه لان ملك الثياب لا يكون الا للذكر وفي
سبيل الله هو منقطع القرعة عند ابي يوسف ومنقطع الحاج عند محمد وابن السيل من له مال لا معه
سواء كان في وطنه او في غيره والمزكى صرح في الكلام والى بعضهم ولو شخص واحد اخلافا لما في
فان عن لابن العرف الى الامناء السبعة من كل نصف ثلثة لان الامم للتحقق واقل اجمع ثلثة ولنا
انها البيان انهم مصروف والتوفيق للجنس ومنهم من روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لا يبنى مسجد ولا ينفق
ميت وقضاء دينه ومن ما يعق اي لا يشترى به رتبة لعدم التملك وهو الركن وقد اختلف ما كان في
الاخير ولا الى من بينها ولا ذرورة ووجهية وقال لا تدفع المرأة الزوجه او مملوكة اي مملوك المزكى وعبد
اعتق بمضنة خلافا لما في غني خلافا لما في غنياء الزرة وولد الصغير ومملوكه وبني حاتم آل
علي وعباس وجعفر وعقيل وامارت بن عبد المطلب ومواليهم اي يعققي هؤلاء ولا الى ذمتي وجاز
غير ذم اي غير الزكوة من الصدقة اليها اي ان يعرف الى الذمتي وقال في لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف
دفع الى من ظن انه يعرف فبان انه عبد او مكاتب يعيدها وان باه غناه او كفره او اذ ابى او ابنته او طائفتي

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من

في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاسلامه في زماننا لتقدم العهد وكان صحراء دار الحرب كلها مستان من

لم يعد خلافا لابي يوسف وجب دفع ما يغني عن السؤال يوما وكره دفع ما يفي برم الى فقير غير مدين
وان دفع جاز خلافا لغيره ونقلها الى بلد آخر الا الى قرية او الى اهل بلده المال المعبر كان المكان
صاحبه حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال **باب الفطرة**
من برأوده فيقه او سوية او ربيب الربيب بمنزلة الصغير في رواية الحسن منه والمذكور في المتن
رواية اجماع الصغير نصف صاع وعندنا في صاع من الكل ومن ثم او صغير صاع عايش ثمانية اطل
من حج او عدى ثمانية قدره بهما لعدم التفاوت بين جبايتهما لاختلاف اكلتنا واما التفاوت صفرا
وعظما فلا دخل له في التقدير وزنا والمقدار الصاع العراقي الذي اخرج اجماع ولا راي في تعيين
قدرة اغاذ في اخذ عياله فن قال ان الخ اقل من الحطة فالأوطان بقدرها فقدروهم ثم ان
ما ذكر عندنا وهو مذهب اهل العراق وعند ابي يوسف والشافعي خمسة اطل وثلاث رطل
وهو مذهب اهل الحجاز ووجه اعتبار الوزن على ما رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة ان اختلاف العلماء
في الصاع بانه كطل او صاع من مائة معتبرا بالوزن اذ لا يمتنع للاختلاف فيه الا اذا اعتبر به نصف
الصاع العراقي من التمنون ولذلك قال ومنوان بر اجاز الحق اربعون استار او الاستار اربعة
شاقيل ونصف شقال فالمن مائة وثمانون مثقالا خلافا لمحمد في رواية ابى رستم عنه لان الآثار
جاءت بالصاع وهو اسم للكيل واداء البر في موضع يشترى به المشاء اجب ومن ابي يوسف الدنانير
اولي في الدقيق وهو اول من البر وهو اختيار الفقهاء ابو جعفر لانه دفع الحاجة واجل بوعن ابي بكر
الاغثن تغليل الحنة لانه ابعد من اختلاف اذ في الدقيق والقيمة خلافا لشافعي وجب على من سلم
له قدر النصاب لم يقل له نصاب الزكاة لانه ليس بشرط لانها تجب على من لم يكتب قيمتها مقدار النصاب وليس
باجل لها وليس نصاب الزكاة لان الكتب خارجة عنه ولما زاد عبارة القدر احتياج الى زيادة دفعه فافلا
عماله لانه ولو لا تلك الزيادة لما احتيج الى هذا القيد لما عرفت ان ملك النصاب لا يوجد بدونه وان لم يتم
اي لا يشترط

هذا هو المذهب
في دفع ما يغني عن السؤال
يوميا وكره دفع ما يفي برم
الى فقير غير مدين

في التقدير
ان الزكاة
اراد بكونها
طرا في
القول في
التفصيل
في دفع ما يغني
عن السؤال
يوميا وكره دفع ما
يفي برم الى فقير
غير مدين

من يشترط ان يكون
المعسر في الدين
لم يوجب له النصاب
صاحب الهداية

في دفع ما يغني عن السؤال
يوميا وكره دفع ما يفي
برم الى فقير غير مدين

اي لا يشترط فيه احوال مع الغنية او التسوم او فية التجارة وعندنا في تجب على كل من لا يملك زيادة على
قوت يومه لنفسه وعياله وبه اي سبب ملك ما ذكر تحريم الصدقة وتجب الاضحية ونفقة الاقارب
بحسب نصاب حرمان الزكاة لنفسه وولد الصغير قد تزوج العدة وعن الطفل واحترز بقيد الصغير
عن الكبير ويقوم فقيرا عن الفخ ولا حاجة الى ذكر الوجوب من مال ولد الصغير غنيا لانها
ما تقدم حيث لم يشترط البلوغ فيمن وجبت عليه وفيه خلاف لمحمد وزفر ومملوكه للحنة احترز
به عن ملكه للتجارة فانه لا تجب له خلافا لشافعي ولو مد تبر او ام ولد او كافرا وفيه خلاف لشافعي
للازوجة خلافا له ومكانه ومملوكه ابق الا بعد عوده ولا العبد او عبيد بين اثنين على احدهما
في الاخير خلاف لصاحبه ولو بيع بجبار لم يقل بجبار واحد مما لا قد يكون بجبارا ولو اوجب
مشتراكم ففعل من يصير له معناه اذا تم يوم الفطر وانما ربا وقال زفر تجب على من له اختيار و
جوابه غير تام لعدم انتظام صورة اختيارها وقال الشافعي على المشتري بطلوع فجر الفطر نفس
الرجوب بالبيع ورأس يومه ويل عليه ولا يشترط وهو مملوك النصاب المذكور وجوب الاداء بطلوع
وهو قومه عم اذ واعن كاحتر الحديث ولا يشترط وهو الوقت فان الاداء قبله ليس بواجب بالاجماع
فتجب لمن اسلم او ولد قبله اي قبل الفطر وفي الفقه الجديد للشافعي تجب باول جزء من
ليلة العيد وفي قومه القديم يوافقنا لامن مات في ليلة خلافا لشافعي على قومه الجديد او اسلم
او ولد بعد اي بعد طلوع الفجر وهذا الاتفاق على اختلاف الامم ولو قدمت جاز بلا فصل
بين مدة ومدة وهو الصحيح وتجب تجديها ولو اخرجت لا يسقط خلافا لحن بن زبادة والحن
البصري وما ذكره في الرواية **كتاب الصوم**

في دفع ما يغني عن السؤال
يوميا وكره دفع ما يفي
برم الى فقير غير مدين

هو في اللغة الاسكان مطلقا وفي الشرع الاسكان عن المفطرات المحبوبة الا في تفصيلها ومن قال
ترك الاكل والشرب والوطي فلم يحسن في العدة عن الاسكان الى الترك ولم يصيب في عدم ذكر

بعض المفطرات كالذي يصل الى دماغه او جوفه لامن فيه من الصبح الى المغرب مع النية لم يقل مع نية
 كونه اخر لانه اراد النية المحمودة وهي التي اعتبرت في الشرع اختراعا من نية من ليس اهلا للقوم فانها غير
 معتبرة فيه وصوم رمضان فرض على فرسية اي على ثبوت علمه وعلا الاجماع القطعي المنقول متواترا
 لهذا لا يكفر احد على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم ينقل الاجماع على فرضية
 واحد منها بل على وجوب اي على ثبوت علمه لا على علمه ولهذا لا يكفر احد وغيره مما نقل صاحب الهداية اطلاق الواجب
 في مقابلة النفل حيث قال الصوم حرمان واجب ونقل فلا جرم اراد به ما يتم الفرض ثم اطلقه في مقابلة
 الفرض حيث قال صوم رمضان فريضة والنذور واجب فاو اوبه ما يتقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين
 ولم ينفذ على ان متحقق كل منهما غير معتق الاخر لم يكن على بصيرة ويصح اداء الصوم نية في الليل واليوم قبل
 نصفه اي نصف اليوم لم يقل من الليل الى الفجر الكبري لان شرط وجوبه في احد الوقتين لا ابتداء من احدهما
 وانتهى في الثاني الآخر كما هو انبى الى الوهم من العبارة المذكورة وعندنا في لابد من التبييت في الصحيح
 قال الامام الترمذي في شرح اجماع المعصية ذكر صوم رمضان قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال والاول
 هو الصحيح لانه الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر فقام الكل فاذا نوى قبل الزوال
 لا يوجب هذا الا ساعة الزوال نصف النهار ونصف اليوم واليوم وقت الاداء وانها من طلوع الشمس
 الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اراد الاطلاق عن وصف القوم فلا ينافيه
 التقييد بامه ونية نفل خلافا لثبوت نية واجب اخر الا في الشرفا في يقع عن ذلك الواجب وكما سب
 المنظومة في مقابلة النفل ان اذا نوى في رمضان في سفر عن واجب اخر فهو معتبر وقال في مقابلة النفل ان
 هذا عندنا وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع في المسافر لان الصحيح في المصلي ان يقع عن رمضان اجماعا وهذا
 تبين وجه اصابه المعنى في اسقاط قوله او مرض وكذا النذر المعين اي حكم حكم صوم رمضان الا في الاخر فانه
 اذا نذر صوم يوم معين ثم نوى ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب والنفل بنية ونية مطلقة
 قبل نصف اليوم

والصوم واجب على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم ينقل الاجماع على فرضية واحد منها بل على وجوب اي على ثبوت علمه لا على علمه ولهذا لا يكفر احد وغيره مما نقل صاحب الهداية اطلاق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم حرمان واجب ونقل فلا جرم اراد به ما يتم الفرض ثم اطلقه في مقابلة الفرض حيث قال صوم رمضان فريضة والنذور واجب فاو اوبه ما يتقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم ينفذ على ان متحقق كل منهما غير معتق الاخر لم يكن على بصيرة ويصح اداء الصوم نية في الليل واليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من الليل الى الفجر الكبري لان شرط وجوبه في احد الوقتين لا ابتداء من احدهما وانتهى في الثاني الآخر كما هو انبى الى الوهم من العبارة المذكورة وعندنا في لابد من التبييت في الصحيح قال الامام الترمذي في شرح اجماع المعصية ذكر صوم رمضان قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لانه الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر فقام الكل فاذا نوى قبل الزوال لا يوجب هذا الا ساعة الزوال نصف النهار ونصف اليوم واليوم وقت الاداء وانها من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اراد الاطلاق عن وصف القوم فلا ينافيه التقييد بامه ونية نفل خلافا لثبوت نية واجب اخر الا في الشرفا في يقع عن ذلك الواجب وكما سب المنظومة في مقابلة النفل ان اذا نوى في رمضان في سفر عن واجب اخر فهو معتبر وقال في مقابلة النفل ان هذا عندنا وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع في المسافر لان الصحيح في المصلي ان يقع عن رمضان اجماعا وهذا تبين وجه اصابه المعنى في اسقاط قوله او مرض وكذا النذر المعين اي حكم حكم صوم رمضان الا في الاخر فانه اذا نذر صوم يوم معين ثم نوى ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب والنفل بنية ونية مطلقة قبل نصف اليوم

اعلم ان النذر بين المصلي والمسلم والواجب على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم ينقل الاجماع على فرضية واحد منها بل على وجوب اي على ثبوت علمه لا على علمه ولهذا لا يكفر احد وغيره مما نقل صاحب الهداية اطلاق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم حرمان واجب ونقل فلا جرم اراد به ما يتم الفرض ثم اطلقه في مقابلة الفرض حيث قال صوم رمضان فريضة والنذور واجب فاو اوبه ما يتقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم ينفذ على ان متحقق كل منهما غير معتق الاخر لم يكن على بصيرة ويصح اداء الصوم نية في الليل واليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من الليل الى الفجر الكبري لان شرط وجوبه في احد الوقتين لا ابتداء من احدهما وانتهى في الثاني الآخر كما هو انبى الى الوهم من العبارة المذكورة وعندنا في لابد من التبييت في الصحيح قال الامام الترمذي في شرح اجماع المعصية ذكر صوم رمضان قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لانه الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر فقام الكل فاذا نوى قبل الزوال لا يوجب هذا الا ساعة الزوال نصف النهار ونصف اليوم واليوم وقت الاداء وانها من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اراد الاطلاق عن وصف القوم فلا ينافيه التقييد بامه ونية نفل خلافا لثبوت نية واجب اخر الا في الشرفا في يقع عن ذلك الواجب وكما سب المنظومة في مقابلة النفل ان اذا نوى في رمضان في سفر عن واجب اخر فهو معتبر وقال في مقابلة النفل ان هذا عندنا وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع في المسافر لان الصحيح في المصلي ان يقع عن رمضان اجماعا وهذا تبين وجه اصابه المعنى في اسقاط قوله او مرض وكذا النذر المعين اي حكم حكم صوم رمضان الا في الاخر فانه اذا نذر صوم يوم معين ثم نوى ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب والنفل بنية ونية مطلقة قبل نصف اليوم

والصوم واجب على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم ينقل الاجماع على فرضية واحد منها بل على وجوب اي على ثبوت علمه لا على علمه ولهذا لا يكفر احد وغيره مما نقل صاحب الهداية اطلاق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم حرمان واجب ونقل فلا جرم اراد به ما يتم الفرض ثم اطلقه في مقابلة الفرض حيث قال صوم رمضان فريضة والنذور واجب فاو اوبه ما يتقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم ينفذ على ان متحقق كل منهما غير معتق الاخر لم يكن على بصيرة ويصح اداء الصوم نية في الليل واليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من الليل الى الفجر الكبري لان شرط وجوبه في احد الوقتين لا ابتداء من احدهما وانتهى في الثاني الآخر كما هو انبى الى الوهم من العبارة المذكورة وعندنا في لابد من التبييت في الصحيح قال الامام الترمذي في شرح اجماع المعصية ذكر صوم رمضان قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لانه الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر فقام الكل فاذا نوى قبل الزوال لا يوجب هذا الا ساعة الزوال نصف النهار ونصف اليوم واليوم وقت الاداء وانها من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اراد الاطلاق عن وصف القوم فلا ينافيه التقييد بامه ونية نفل خلافا لثبوت نية واجب اخر الا في الشرفا في يقع عن ذلك الواجب وكما سب المنظومة في مقابلة النفل ان اذا نوى في رمضان في سفر عن واجب اخر فهو معتبر وقال في مقابلة النفل ان هذا عندنا وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع في المسافر لان الصحيح في المصلي ان يقع عن رمضان اجماعا وهذا تبين وجه اصابه المعنى في اسقاط قوله او مرض وكذا النذر المعين اي حكم حكم صوم رمضان الا في الاخر فانه اذا نذر صوم يوم معين ثم نوى ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب والنفل بنية ونية مطلقة قبل نصف اليوم

قبل نصف اليوم خلافا لما لاكل وانما لم يقل قبل الزوال لما عرفت ان خلاف الصحيح وعندنا في يجوز بعده
 ايضا ويصير ما كان نوي اذ هو معتبر عندنا بشرط القضا والكفارة والنذر المطلق التبييت اراد به
 ان ينوي في الليل والتقيين وان غم ليلة شكل وهي ليلة الثلثين من اول شعبان لا يمام الا انقلا
 ولو صام لم رمضان كره ويقع عنه ان كان منه انما قال هذا لانه ان كان من شعبان لا يقع عنه بل يكون نفل
 ولا يقع انما انقلا لا مطلقا ولو صام لم واجب كره ويقع عنه اي من ذلك الواجب في الامح ترجيح له على
 ما قيل ان يقع نفل فان لم يكن من رمضان والا ففعله طامرا ان صوم رمضان نية في نية واجبا
 ولو صام لم رمضان ان كان منه ولو واجب ان لم يكن منه اوله ان كان منه ونفل ان لم يكن مسكوه
 ويقع عنه ان كان منه والافضل هما اي في الضرورتين ولا صوم لمن نوى ان كان من رمضان فانما
 صام والا فلا والنفل فيه افضل لمن وافق معتاده والخواتم كالنفل والقاضي ومن راي هلال
 رمضان او فطر وحده يصوم عبارة الهداية صريحة في الوجوب وقال في البدايع وجوب الصوم
 عليهم فان المحققين من مشايخنا قالوا لا روية في وجوب الصوم وهو محمول عليه وانما الرواية
 انه يصوم وهو محمول على النذر احتياطا رذقه او لا لم يقل وان رذقه لانه لا ينافي نفسه
 او فطر كما لا يخفى ويقع ان افطر سواء قبل الرذ او بعد ولا يكفر ان افطر بعد الرذ خلافا لثبوت فيما
 اذا افطر بالوطي وانما قال بعد الرذ اذ لا روية عن اصحابنا في وجوب الكفارة عليه ان افطر قبل
 الرذ واختلف المشايخ فيه ذكره في البدايع وقبل بلا دعوي ولفظ اشهد خبر عدل ولو قنا او
 مرأة او محدوظ في قدف لم يقل تابا لان في قدف عدل غنى عنه للصوم مع غنى كان او بحارا
 او دخانا او نحو ذلك بشرط ان يفري ويقول رابت الهلال خارج البلد او يقول رابت بين خلل
 السحاب اما بدون هذا التقدير لا يقبل لكان التهمة ذكره في الذخيرة نقلنا عن الامام ابي بكر
 محمد بن الفضل وشروط الفطر هي اي مع العلة نصاب الشهادة رجلان او رجل وامرأتان

والصوم واجب على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم ينقل الاجماع على فرضية واحد منها بل على وجوب اي على ثبوت علمه لا على علمه ولهذا لا يكفر احد وغيره مما نقل صاحب الهداية اطلاق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم حرمان واجب ونقل فلا جرم اراد به ما يتم الفرض ثم اطلقه في مقابلة الفرض حيث قال صوم رمضان فريضة والنذور واجب فاو اوبه ما يتقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم ينفذ على ان متحقق كل منهما غير معتق الاخر لم يكن على بصيرة ويصح اداء الصوم نية في الليل واليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من الليل الى الفجر الكبري لان شرط وجوبه في احد الوقتين لا ابتداء من احدهما وانتهى في الثاني الآخر كما هو انبى الى الوهم من العبارة المذكورة وعندنا في لابد من التبييت في الصحيح قال الامام الترمذي في شرح اجماع المعصية ذكر صوم رمضان قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لانه الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر فقام الكل فاذا نوى قبل الزوال لا يوجب هذا الا ساعة الزوال نصف النهار ونصف اليوم واليوم وقت الاداء وانها من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اراد الاطلاق عن وصف القوم فلا ينافيه التقييد بامه ونية نفل خلافا لثبوت نية واجب اخر الا في الشرفا في يقع عن ذلك الواجب وكما سب المنظومة في مقابلة النفل ان اذا نوى في رمضان في سفر عن واجب اخر فهو معتبر وقال في مقابلة النفل ان هذا عندنا وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع في المسافر لان الصحيح في المصلي ان يقع عن رمضان اجماعا وهذا تبين وجه اصابه المعنى في اسقاط قوله او مرض وكذا النذر المعين اي حكم حكم صوم رمضان الا في الاخر فانه اذا نذر صوم يوم معين ثم نوى ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب والنفل بنية ونية مطلقة قبل نصف اليوم

فان قولهم وان وكذا ولو صام ان نفل
 في بعد الخليلين

ولفظها والعبد لا الدنوي وبدونها جمع عظيم يقع العلم بخبرهم والراد العلم الشرعي الموجب
للعمل وهو غلبة الرأي لا العلم بمعنى اليقين تقع عليه في المنافع وغاية البيان فيها أي القوم
والفطر وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر وبقول عدل لأحد عند مخالفا للجمد
وقال شمس الامة اكلوا في هذا الاختلاف فيما اذ لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما اذا
كانت متغمة فانهم يفطرون باختلاف ذكره في الذخيرة ووجه قولنا هذا الفطر ثبت بتبعية الصوم
وكم من شئ ثبت تبعاً ولا يثبت أصالة وكذا لا تحل الفطر بعد صوم ثلثين بروية هلال
الصوم وحده قال في الهداية لو اكمل هذا الرجل ثلثين يوماً لم يفطر الا مع الامام لان الواجب
عليه الاحتياط والاحتياط بعد كل في الاطوار ولو افطر لكفارة عليه اعتباراً بالحقيقة التي تضمن
والاصح كالفطر في الاحكام المذكورة وذكر في النوازل عن أبي حنيفة انه كرمضان والاوّل صح
باب موجب الافساد من القضاء والكفارة من جامع او
جميع في احد التيسرين او كل او شرب غداً او دواً وعداً او احتجم فظن انه فطر في هذا
علم ان الاحتجام لا يفيد الصوم فاكل غداً فقه وكفر وعندنا فقه لا كفارة الا في الافساد بالوطئ
كالظهار اى كفارة مثل كفارة الظهار وهو اى التكفير بافساد او دواً ومضان لا غير اى لا بافساد
قضاء واداء غيره وقضاء وان افطر خطأ بان كان ذاك الصوم غير قاصد الاطوار او مكرهاً خلافاً
لشافعي فيها واحتقن او استعطى اي سبب الدوا في الالف فوصل الى قبضته او فطر في اذنه او اذنه
الماء ولم يقيد باعتداله الى انهما سبباً من قهقه او في باذنه ماء او دواى جافية هي اجراحة
التي بلغت الجوف او اتمت على الشجة التي بلغت اذن الدماغ فوصل الى جوفه او دماغه وقال لا يفيد
لعدم التيقن بالوصول لانضمام المنفذ مرة واثماً اخرى وانما قال فوصل الى لان العبرة بحقيقة
الوصول لا للربط واليا بس حتى اذا علم ان اليا بس وصل فد وان علم ان الربط لم يصل لم يفد
وعليه كفر

وعليه أكثر ما يتجمل في هذا ذكره في ظاهر الرواية أن اليأس لا يفيد عند الكل وفي الزيد
يفيد عند خلافه لما ذكره في احتياق نفل عن البسوط وأبطل حصة أو حديدًا وعند مالك يجب
الكفارة أيضا في ابتلاع ما لا يفي كل عادة أو استقاء ملاء فيه أو تحمر أو افطيطه ليلا وهو يوم
أو اكل عامدا بعد ما أكل ناسيا فظن أنه فطره أو جوعت نائمة فيه خلاف زفر ولا نفي أو أمسك
بعض الحظرات في رمضان بكل بلاية وقال زفر يثاب صوم رمضان بدون النية في حق الجميع المقيم
أو أصبح غير ناي للقوم فأكل قنق فقط وقال لا يجب الكفارة إذا أكل قبل الزوال وقال زفر يجب مطلقا
ولو أكل أو شرب ناسيا والقياس أن يفيده وهو قول مالك وأحتمل أو أنزل بنظر وقال مالك
أن أنزل بالنظر الأول لا يفيد وإن أنزل بالثانية يفيد من التبيين وإنما لم يذكر مثلي الأكل أو
الآذان إذ في قوله الآية لا الكحل والدهن غنى عن ذكرهما أو غتاب أو غلبه القى أو نقياء قليلا
هذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا نفي عن الشيخ وإنما قال قليلا لأنه إذا كان ملاء لم يفد بالاتفاق
وهذا إذا كاه ذكر الصوم والآلاف يفد بالاتفاق ذكره في النخعة أو أصبح حبنا أو صب في أحليم
دهن هذا عنده وعند أبي يوسف يفد وأما تمجد فمقيل هو مع الكس والأظهر أنه مع الأول أو في أدنه
ماء أو دخل عباءة أو دخان أو ذباب حلقه لم يفيط والمط والتنج يفيط في الأصح ولو دخل ميتة أو ميتة
قار في الهداية ولو جامع ميتة أو ميتة فلا كفارة عليه أنزل أو لم ينزل خلافا للثاني والمفروض أن
ليكون عليه القضاء عندنا أيضا أنزل أو لم ينزل وليس كذلك فإنه إذا لم ينزل لا يفد صومه بالاتفاق ولا يفتن
ومنوه ذكره في التبيين أو في غيرهم أراد غير القبيل والذبح كالقند والابطوط البطن ذكره في التبيين
أو قبل أو لمس أن أنزل قنق والآفلا أكل ما بين أسنان مثل حمة قنق فقط هذا عند أبي يوسف
عند زفر عليه الكفارة أيضا من الهداية وفيها نية وعن محمد روايتان رواية عليه الكفارة وفي رواية
عليه القضاء وسكت عن الكفارة وفي أقل من هذا خلافا لزم إذا أخرجه ثم أكل ولو بداء بأكل ثم

[illegible]

فلا اذا مضى لا يتبلاشي في الموضع الا ان يجد طعم في حلقه ذكره قاضي خان وفي كثير عباد او اعيد
 بعد لا الكثير اذا عاد التي فالمعتمد عند ابي يوسف الكثرة وحدها ملاءم وعند محمد بن عبد الصنع
 اي الاعادة في اعادة الكثير بعد اتفاقا وفي عود القليل لا بعد اتفاقا وفي اعادة القليل لا بعد
 ابي يوسف خلافا لمحمد وفي عود الكثير على العكس وكره له الذوق ومضغ شتي قالوا هذا في الغرض
 ولما في النفل فلا يكره ذكره في التجنيس للاطعام صبي مريضة فيد للمثلة لانليل بها والقبلة
 والبشارة العاجلة ان لم يامن لالكحل والدهن والتوالا خلافا لما في الطب ولو عشا خلافا
 للشافعي فانه يكره عنده في العفة ويحب في القد وذكره في الخلاف في المأكول بالماء اذا الرطب لا يفر
 لا باس به اجماعا من جامع البردوي وقاضي خان وقلوا في شيخ فان قال في اعتماد فخلا عن الزيادة
 البرهانية تفيد الشيخ الفاني ان يعجز عن الاداء في حال ويزداد كل يوم بحجته الى ان يكون ماله الموت بسبب
 الهرم يعطى ويطلب كل يوم سكتا وعند ما لا لا فدية عليه ذكره في المنظومة كالقطرة وعند الشافعي فذا
 الواجب من ويقتض ان قدر وحمل او مرض عاقت عنها او ولده خلافا لثاني في الاخير
 لا خلافا في ان خوفها على ولده انما يتحقق عند تعجزها لا لارتفاع القدر او لعدم قدرة الزوج على التجار
 او لعدم اخذ الولد في غيرها فقط ما قيل حل الاطوار يتحقق بمرضاة آتت نفسها لا لارتفاع ولا يحل
 للولادة اذا لا يجب عليها الارضاع ثم انهم يدبون القول القدر وغيره اذا خافا على انفسها او ولدها اذا
 ليس الولد للتمسك به وباطلا فاحد بن المروقي من ان من ماكل وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله وضع
 عن الم فاعصوه منظر القليل وعن بحبله والمرضع الصوم ومريض خاف للمعصرة على الطن زيادة
 معه كيف كانت وكذا القصيص الذي يخشى ان يمرض بالصوم ذكره في التبيين وقال ان في لا
 يعطى الا اذا خاف الرهلا من مرضه اصله في التيمم والمسافر عرفة لان المولد المسافر المهود للمسافر
 للمعصية فاكس في الذخير السفر الذي يبيح الفطر او فضا بلا فدية وصوم ابي صوم

القليل في المالين عند ابي يوسف
 وعند محمد بعد اعادة للقليل
 لا عودهم

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

المسافر اجت ان لم يفره السفولا فالثاني فحق اعلم ان السفر ليس بعدد في اليوم الذي انشا وفيه عذري
 فيلجأ من الايام حلالا من عذري في اليوم الذي مرض فيه وعجزه ذكره في الذخير ولا قضاء في لزوم القضاء
 والمراد بان عدم لزوم الوصية بالقداء عنه ان مات في سفره او مرضه وهو على حاله لا بد من هذا القيد
 في الاخير لان المرض قد يخفف فيختلف حكمه بخلاف المسافر وان زال العذر ثم مات لم يقل وان مات
 لان الشرط القدر لا الصحة فالاول لا يستلزم الثانية او صي بان يعذر عنه بعد الصحة او الاقامة
 وعند ما لا يجب هذا ويجب من الثلث ان اوصي وعند الشافعي يجب من الكل او صي به او لم يوص
 وفدية كل مملوك كدية صوم يوم هو القاصح ردا لما قيل فدية صلوات يوم واحد كدية يومين يوم
 ويقضى رمضان وصلا وفصلا والاول اولى فان جاء آخرهما ثم قضى الاول بلا فدية وعند الشافعي
 يجب الفدية اذا كان الساجد لا العذر ستم ولا يصوم ولا يعطى عنه ولا خلافا لثاني في ويلزم صوم
 فقل شرع فيه اي يجب عليه اقامه فان افسد فعليه القضاء خلافا لثاني في الايام المنهية هي عيد
 الفطر وعيد الاضحى مع ثلث بعد ولا يعطى ولا عذر في اذ شرع في صوم التطوع لا يجوز له الاططار
 بلا عذر في رواية وفي اخرى يجوز والصيافة عذري في حق المضيف والمضيف ان تاؤى واحد منها
 ويسكن بغيره يومه اختلفوا في هذا الاسكان في ان يسكن وجوبا او ندبا والقصيص ان يسكن وجوبا
 ذكره في التبيين وليس الاسكان هنا عجزا عن الصوم حتى ينافي الاططار المتقدم وانما هو قضاء لمحق الوقت
 بالنسبة صبي بلغ وكذا اسلم وعائض طهرت ومسافر قدم خلافا لثاني في ولا يقضى الاطلاق يومها
 لعدم الاهلية في قول اليوم فلم يجز الاداء فلا يجب القضاء خلافا لثاني في ان اكله فيه بعد البتة في قولها
 بان يبلغ او اسلم قبل نصف اليوم نوي المسافر الفطر وقدم فنوي الصوم في وقتها مع ولا فرق في هذا
 بين ان يكون الصوم فضا او نفلا ولهذا قال مع فانما لا يغفلان في الصحة وانما يختلفان في اللزوم و
 لهذا قال وفي رمضان يجب الصوم كما يجب الايام على مقيم سافر في يوم من لكان فطر لا كفرا وفيها
 يجب عليه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

في من زجره في حلقه
 في من زجره في حلقه

اي قدوم المافوسفر المقيم من اعمى عليه في رمضان كذا قضاءه وكذا يقضي اياما اعمى عليه فيها الا يومها
حدث الامام فيه او في ليلة لوجود الصوم فيه وهو المسائل الموقون بالنية قال في الذخيرة لان كل مؤمن
في كل ليلة رمضان عا قد صوم العدة هو الظاهر والبناء على الظاهر واجب لم يعلم خلافة الا اذا
وجد التماثل فرفع الظاهر بان يكون مسافرا او مريضا او متعسلا اعتاد الاكل في رمضان ويقضي ما بعده
لعدم النية خلافا لما كان الا اذا علم انه لم ينو في يقين ذلك اليوم ايضا ولو كان كل المراد قدر ما يمكنه الصوما
فينصح لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لم يلزم القضاء لعدم صحة الصوم فيه ذكره في شرح الكواشي
لم يقم خلافا لما كان وان افاق بعد ما مضى خلافا لغيره وان افاق وان بلغ مجنونا لا فرق بين
المجنون الاصلي وهو من بلغ مجنونا والمجنون العارضى وهو من بلغ عا قلا ثم جن في ظاهر الرواية
ومن اصحابنا من فرق فقال ان المجنون الاصلي اذا افاق في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما مضى وهكذا
روي ابن سماء عن محمد ذكره في الذخيرة وروي هشام عن ابي يوسف انه قال في القياس لا قضاء
عليه ولكن استحسن ما وجب عليه ما مضى من الشهر لان المجنون الاصلي لا يفارق العارضى في شيء
من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلفوا فيه المتأخرين على قياس مذهبه والراجح انه
ليس عليه قضاء ما مضى من المصروف في يوم العيد واياها التشرية او يصوم هذه السنة
صحيح واظهر هذه الايام وقضاها وكذا ان لم يعينها الي السنة بان ذكرها منكم ويقضيها اي يقضي
الايام المنهية موهولا ان شرط التسابع انما قال هذا لان اذا لم يشترط يقين سنة وتلتين يوما لان السنة
المتكررة من غير ترتيب اسم لا ياه معدودة قدر السنة فلا يدخل في النذر الايام المنهية ولا شهر رمضان
بل يلزم من غير قدر السنة فان اذ اتم من هذه السنة فقد اداها فاقعة فلا يجوز من الكلل وشهر رمضان
لا يكون الا من رمضان فيجب عليه قضاءه قدره بخلاف الفضيلين الاولين لانه داخل في النذر وصوم
يستحق عليه من جهة اخرى فلم يفتح التزامه بالنذر وفي الفصول الثلاثة كلها خلاف زفر وان نفي الميتة
للسنة

منه في كل ليلة رمضان عا قد صوم العدة هو الظاهر والبناء على الظاهر واجب لم يعلم خلافة الا اذا وجد التماثل فرفع الظاهر بان يكون مسافرا او مريضا او متعسلا اعتاد الاكل في رمضان ويقضي ما بعده لعدم النية خلافا لما كان الا اذا علم انه لم ينو في يقين ذلك اليوم ايضا ولو كان كل المراد قدر ما يمكنه الصوما فينصح لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لم يلزم القضاء لعدم صحة الصوم فيه ذكره في شرح الكواشي لم يقم خلافا لما كان وان افاق بعد ما مضى خلافا لغيره وان افاق وان بلغ مجنونا لا فرق بين المجنون الاصلي وهو من بلغ مجنونا والمجنون العارضى وهو من بلغ عا قلا ثم جن في ظاهر الرواية ومن اصحابنا من فرق فقال ان المجنون الاصلي اذا افاق في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما مضى وهكذا روي ابن سماء عن محمد ذكره في الذخيرة وروي هشام عن ابي يوسف انه قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن ما وجب عليه ما مضى من الشهر لان المجنون الاصلي لا يفارق العارضى في شيء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلفوا فيه المتأخرين على قياس مذهبه والراجح انه ليس عليه قضاء ما مضى من المصروف في يوم العيد واياها التشرية او يصوم هذه السنة صحيح واظهر هذه الايام وقضاها وكذا ان لم يعينها الي السنة بان ذكرها منكم ويقضيها اي يقضي الايام المنهية موهولا ان شرط التسابع انما قال هذا لان اذا لم يشترط يقين سنة وتلتين يوما لان السنة المتكررة من غير ترتيب اسم لا ياه معدودة قدر السنة فلا يدخل في النذر الايام المنهية ولا شهر رمضان بل يلزم من غير قدر السنة فان اذ اتم من هذه السنة فقد اداها فاقعة فلا يجوز من الكلل وشهر رمضان لا يكون الا من رمضان فيجب عليه قضاءه قدره بخلاف الفضيلين الاولين لانه داخل في النذر وصوم يستحق عليه من جهة اخرى فلم يفتح التزامه بالنذر وفي الفصول الثلاثة كلها خلاف زفر وان نفي الميتة للسنة

منه في كل ليلة رمضان عا قد صوم العدة هو الظاهر والبناء على الظاهر واجب لم يعلم خلافة الا اذا وجد التماثل فرفع الظاهر بان يكون مسافرا او مريضا او متعسلا اعتاد الاكل في رمضان ويقضي ما بعده لعدم النية خلافا لما كان الا اذا علم انه لم ينو في يقين ذلك اليوم ايضا ولو كان كل المراد قدر ما يمكنه الصوما فينصح لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لم يلزم القضاء لعدم صحة الصوم فيه ذكره في شرح الكواشي لم يقم خلافا لما كان وان افاق بعد ما مضى خلافا لغيره وان افاق وان بلغ مجنونا لا فرق بين المجنون الاصلي وهو من بلغ مجنونا والمجنون العارضى وهو من بلغ عا قلا ثم جن في ظاهر الرواية ومن اصحابنا من فرق فقال ان المجنون الاصلي اذا افاق في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما مضى وهكذا روي ابن سماء عن محمد ذكره في الذخيرة وروي هشام عن ابي يوسف انه قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن ما وجب عليه ما مضى من الشهر لان المجنون الاصلي لا يفارق العارضى في شيء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلفوا فيه المتأخرين على قياس مذهبه والراجح انه ليس عليه قضاء ما مضى من المصروف في يوم العيد واياها التشرية او يصوم هذه السنة صحيح واظهر هذه الايام وقضاها وكذا ان لم يعينها الي السنة بان ذكرها منكم ويقضيها اي يقضي الايام المنهية موهولا ان شرط التسابع انما قال هذا لان اذا لم يشترط يقين سنة وتلتين يوما لان السنة المتكررة من غير ترتيب اسم لا ياه معدودة قدر السنة فلا يدخل في النذر الايام المنهية ولا شهر رمضان بل يلزم من غير قدر السنة فان اذ اتم من هذه السنة فقد اداها فاقعة فلا يجوز من الكلل وشهر رمضان لا يكون الا من رمضان فيجب عليه قضاءه قدره بخلاف الفضيلين الاولين لانه داخل في النذر وصوم يستحق عليه من جهة اخرى فلم يفتح التزامه بالنذر وفي الفصول الثلاثة كلها خلاف زفر وان نفي الميتة للسنة

الثلاثة فواين النذر والشروع في هذه الايام وقالوا لا يلزم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر اذا لمعصية
فيه ولو صامها اجزاء لانه اذا اداءه كما التزم ثم ان لم يوشيا او نوى النذر لا غير او نفي الاخر كان نذرا فقط
وان نوى اليقين ونفي الاخر كان يمينا اتفاقا وعليه كفارة يمين ان افطر وان نوى اليقين
من غير ان ينفي النذر كان نذرا وبينا عند سماحة لواء فطر يجب عليه القنابة للنذر والكفارة لليمين
وعند ابي حنيفة نذر في الاول ويمين في الثاني المراد بالاول ما اذا نوى ما وبالك ما اذا نوى اليقين واعلم
ان صاحب الهداية جعل اليمين نفي مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر واجب لمباح فدل
على تحريم ضده وتحريمه بحلال يمين لقوله لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد عزم الله لكم تحلته
اي انكم وادد عليه بان يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان الجمع بينهما في الارادة
لا يجوز وهذا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادة بل بصيغة فان صيغة ان النذر فيثبت
النذر سواء اراد او لم ير دما لم ينو ان ليس بنذر اما اذا نوى ان ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين
بين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقنابة والمخالف والمخالف المجازي يثبت بارادة فلا يجمع بينهما
في الارادة واما ما قيل ليس اليمين من مجازي بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين بموجب والمراد
بالموجب اللزم كما ان شرى القريب شرى بصيغة اعتاق بموجب مردود بما ذكره صاحب الكشاف
والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبة لثبت بلائيه كشرى القريب بل هي من مجازي لا لكونها
في صوم السنة بعد الفطر متابعة في المجاز لان لكراهته ان كانت لانه لا يؤمن ان يعود ذلك من
رمضان فيكون تشبها بالنسار والآن زال هذا المعنى كراهة التجنس والابتناع
الكره هو ان يصوم الفطر ويصوم بعد اياه فاما اذا افطر ليوم العيد ثم صام بعد
سنة اياه فليس بكفر بل هو سبحة وسنة **باب الاعتكاف**
هو سنة مؤكدة في الصحيح والاولى ان يعتكف في رمضان خصوصا في العشر الاخرى وهو ليس
باعتكاف

نوي النذر في

فانما شرطه انما اذا نوى ما وبالك ما اذا نوى اليقين واعلم ان صاحب الهداية جعل اليمين نفي مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر واجب لمباح فدل على تحريم ضده وتحريمه بحلال يمين لقوله لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد عزم الله لكم تحلته اي انكم وادد عليه بان يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وهذا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادة بل بصيغة فان صيغة ان النذر فيثبت النذر سواء اراد او لم ير دما لم ينو ان ليس بنذر اما اذا نوى ان ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقنابة والمخالف والمخالف المجازي يثبت بارادة فلا يجمع بينهما في الارادة واما ما قيل ليس اليمين من مجازي بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين بموجب والمراد بالموجب اللزم كما ان شرى القريب شرى بصيغة اعتاق بموجب مردود بما ذكره صاحب الكشاف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبة لثبت بلائيه كشرى القريب بل هي من مجازي لا لكونها في صوم السنة بعد الفطر متابعة في المجاز لان لكراهته ان كانت لانه لا يؤمن ان يعود ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنسار والآن زال هذا المعنى كراهة التجنس والابتناع الكره هو ان يصوم الفطر ويصوم بعد اياه فاما اذا افطر ليوم العيد ثم صام بعد سنة اياه فليس بكفر بل هو سبحة وسنة

فانما شرطه انما اذا نوى ما وبالك ما اذا نوى اليقين واعلم ان صاحب الهداية جعل اليمين نفي مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر واجب لمباح فدل على تحريم ضده وتحريمه بحلال يمين لقوله لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد عزم الله لكم تحلته اي انكم وادد عليه بان يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وهذا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادة بل بصيغة فان صيغة ان النذر فيثبت النذر سواء اراد او لم ير دما لم ينو ان ليس بنذر اما اذا نوى ان ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقنابة والمخالف والمخالف المجازي يثبت بارادة فلا يجمع بينهما في الارادة واما ما قيل ليس اليمين من مجازي بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين بموجب والمراد بالموجب اللزم كما ان شرى القريب شرى بصيغة اعتاق بموجب مردود بما ذكره صاحب الكشاف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبة لثبت بلائيه كشرى القريب بل هي من مجازي لا لكونها في صوم السنة بعد الفطر متابعة في المجاز لان لكراهته ان كانت لانه لا يؤمن ان يعود ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنسار والآن زال هذا المعنى كراهة التجنس والابتناع الكره هو ان يصوم الفطر ويصوم بعد اياه فاما اذا افطر ليوم العيد ثم صام بعد سنة اياه فليس بكفر بل هو سبحة وسنة

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

في مسجد جماعة بنية والقوم شرط واجب الصلوة شرط واجب من غدا وبقا قال مالك خلافا لغيره
ووجوب بالندم والشروع والتطيق ذكره في مختارات النوازل ولم يصرح بالتطيق من خيار روي
الحسن بن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية ليس شرط لها وهو قولها ذكره في الذخيرة واذن اي قول الزكاة
من يوم اشترط الصوم في صحته لا يقتض ان يكون تمام يوم كما ينه عن الهداية ولذلك ترك في التفرع واذن
النفل ساعة في رواية الحسن بن لا يكون النفل ايضا اقل من يوم وفي رواية الحسن بن لا يكون النفل اقل
ساعة فيكون من غير صوم ذكره في الهداية وعند ابي يوسف اقل النفل مقدر بالكثر النهار ذكره
في الاحتياط فيقتض من قطع الواجب فيه اي في يوم اعتكف فيه دون النفل الا في رواية الحسن بن
ولا يخرج من اي من معتكف الا الحاجة اذا كانت الحاجة الضرورية لعامة الناس بدلالة قوله ولا يكت بعد
فراغ الطهر لانهما ثبت بالضرورة بقدر بقدرها او جهة خلافا لغيره هو يقول يكت الاعتكاف
في كل يوم فلا ضرورة في خروج ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروط بالضرورة مطلقة في الخروج
عند الزوال ومن بعد عنه بعد معتكف ولا جرة بعد المقتل ولا ذكر لم يقل ومن بعد منزله عن وقتها
يدركها والسن لم يقل سنينها تعيها السن التيمية على خلاف هو وان يعمل قبلها اربعاء وفي رواية الحسن
عنه ستا كعشرين تحية واربعائة وبعد ما اربعاء استلح حسب اختلاف الاخبار في النافذة
بعد الجمعة ذكره في الذخيرة لا يحسب خلاف الاما من اذ لا وجه الاعتبار بها فان للمصنف في
اخراج عند ما لا يفد بكتفه في اكثر من لانه لا يحسب بوجوب الخلاف لا لانه اكلت في معتكف
فكره ذكره في مختارات النوازل وان خرج ساعة بلا عذر فسد وقال لا يفد ما لم يخرج اكثر من
نصف يوم وقوله اقبس وقوله اوسع ذكره في المبسوط وهذا كله في الاعتكاف الواجب
بان اوجبه على نفسه اما في الاعتكاف النفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجب عاتقه فلا بأس
ان يخرج بعد عاتقه الرواية من التجنيس وبأكل ويشرب وينام ويبس ويشترى فيها ما لا بد
لابد من هذا الحديث

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

لابد من هذا الحديث اذا اراد ان يجز ذلك من غير اكله ذكره في الذخيرة والتجنيس وقال في التبيين وهذا
صحيح بلا احتياط صحيح فانه مكره لا غيره يكره لغير المعتكف البيع والشراء في المسجد واما الاكل و
الشرب والصوم فيه فلا يكره لغيره ايضا يقع عن ذكر قول صاحب الهداية واما الاكل والشرب فيكون
في معتكف لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ما روي الا في المسجد ولا يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة
في الخروج ولا يكتف المراد منعت يعتقد عبادة وهو منعتي عن ذكره في التبيين وذلك لانه شرع بمقتضى
وتقليل صاحب الهداية بقوله لان الصوم القمت ليس بقربة في شربنا شربنا في ذلك ولا يكتف الا
بغير ويطلب الوطى ولو ليلا او ناسيا حتى الوطى بالذكر لانه اكل او شرب ناسيا في النهار لا
يبطل اعتكاف ذكره في مختارات النوازل ووطى في غير موضع ككلامه في ههنا وعرفه فيما تقدم
لانه مبرودون هذا وقبله وليس ان اقل والا فلا وان حرم والمرأة تعتكف في بيتها نذر اعتكاف
ايام لزم بلياليها ولا بد بشرط اي يلزم التسامح وان لم يشترط خلافا لغيره ذكره الزاهد في في
مفرع القدوري وفي يومين بليته ما عمن ابي يوسف انه يلزم اعتكاف يومين بليته بخلاف ما روي
نية الشهر خاصة في صورتين **كتاب الحج** **الحج** هو القصد لفته
وفي الشرع زيادة بقاع مخصوصة عبادته مخصوص هو ان يكون بالاحرام ووقت مخصوص من سائر
بيانه واعلم ان اصل الحج فرض قلبي يكفر باحد الا انه مشتمل على الواجبات فوصفه بالووب حيث
قال يجب كيشمل الكل فانك قد عرفت ان الواجب قد يطلق ويراد بما يقع الفرض على كل مسلم بشرط
الاسلام خلاف الشافعي مكلف حرم صحيح المراد من الصلوة ههنا سلامة البدن عن الآفات المانعة عن
القيام بالعبادة من في السفر فلا وجوب على الرمن والمقعد والمفلوج والشيخ الكبير الذي لا يستتبت
على الرحلة بنفسه ذكره في البدائع واما ذكره بقيد بصير مع شمول الصلوة بالمنع المذكور على سلامة
العين اهتماما لموضع اختلاف فانه قال اذا وجد الاعي قائد اعموا او مستأجرا يجب عليه الحج

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
ولكن في مسند احمد بن حنبل
والمستدرک

و في بعض شروح النهاج طارأ تأخير فطرية ولها علامته
يعلم بها وهي غلبة الطين بالنفوس المرض او كبر ولها
فأثر انما مضي كل تأخير من سنة الي سنة للتشابه
الصحيح دون النسخ والمريض استوفى في فأثر ان الناجم
لا يتكرر بالانام بالتأخير وانما بالعلامة أصيب فاصبر المنيان
عليه

٢ صاحب البيت
وصاحب البيت

١٠٩٠ من تاريخ
 ١٠٩١ من تاريخ
 ١٠٩٢ من تاريخ
 ١٠٩٣ من تاريخ
 ١٠٩٤ من تاريخ
 ١٠٩٥ من تاريخ
 ١٠٩٦ من تاريخ
 ١٠٩٧ من تاريخ
 ١٠٩٨ من تاريخ
 ١٠٩٩ من تاريخ
 ١١٠٠ من تاريخ

من تاريخ
 من تاريخ
 من تاريخ

من تاريخ
 من تاريخ
 من تاريخ

عند وهذا في الآفاق وأما من كان داخل الميقات فله ان يدخلها لحاجته بغير احرام اجماعا
 وكذلك الخطاؤون من اهل مكة اذا جاؤا والميقات كان لهم دخول مكة بغير احرام والوقوف المذكور
 فيما اذا قصد الدخول لا النسل وأما اذا قصد لها فلا فرق بين الآفاق والملكى الخارج عن الميقات
 قال في البدائع البستاني أو الملكى اذا خرج الى الآفاق في صا حركه حكم اهل الآفاق لا يجوز مجاوزة ميقات
 اهل الآفاق وهو يوم بدائع او العترة الاحمرا ولوجا والميقات يريد دخول مكة واحرم بلا
 احرام له حج او عمره لان مجاوزة الميقات قصد دخول مكة واحرم به دون الاحرام لما كان
 حركه كانت المجاوزة التزاما للاحرام دلالة كانه قال الله تعالى احرام ولو قال ذلك يلزم حجة او عمره
 وكذا اذا فعل ما يدل على التزمه كذا في البدائع ولت في خلاف فيما ذكره وصح من لو حج عمدا عليه
 في عامه ذكر بان رجوع الى الميقات واهل حجة الاسلام فان خرج مجوز عنها وعمل له بدخول الحرم
 وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر ربح لا بعدد والتقديم افضل خلافا لثاني فحق وحل لمن في
 داخلها اي داخل الميقات لم يقل لاهل داخلها ادلا اخفاص لهذا الحكم لهم فان من وجد في الداخل من الآفاق
 خارج لم يدخل مكة بغير حرم عليها سائى وميقاته اكل اي خارج الحرم قال في البدائع الآفاق اذا حصل في البستان
 أو الملكى اذا خرج اليه واراد ان يحج ان يعتمر حكم اهل البستان وملكى مكة للحج والحج والعمرة اكل لان معظم الحج وهو
 الوقوف في الرغبات وهي في اكل فاحرام من الحرم والعمرة وهي طواف البيت في الحرم فاحرامها من اكل يستحق
 نوع من من ساء احرامه ثم ما وجد احب وليس فيه اراد ررد اوطا حرمه ونظير وصلى ركعتين
 لم يقل شفع له ورد وقار المنفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيستره لي وتقبل مني ولبني لم يقل ثم لبني لا شفع له
 بالترجيح وهو خلاف الافضل وسي لتبكي اللهم لتبكي لا شفع لك لتبكي ان الحمد والنعمة لك واكمل لا شفع لك
 كل ولا ينقص منها وانه زاد جازوا اذا نوى ملكيا انما جعل التلبية فيه لان الاصل في انعقاد الاحرام هو التلبية
 الا ان اعتبارها عند التلبية مخرج به الهدى شهيد فقل احرم ولا يصير محرما بالتلبية ما لم يأت بالتلبية

من تاريخ
 من تاريخ

او ما يقوم

من تاريخ
 من تاريخ
 من تاريخ

او ما يقوم مقامها من ذكر يقصد به التظيم فاستمر كانه او عبرية خلافا فحق وكذا يصير محرما بالتلبية ما لم يأت
 بالتلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدى فيبقى الرفق هو اجماع والكلام ان حرج او ذكر اجماع بحجزة
 التلبية والوقوف في المعامي واجد ال هو ان يجادل رقيقة وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج و
 تأخيرها وهذا القول في تفسير ابدال الواقع في كلام الله تعالى ولا وجه لان يراد منه ان لا يمنع لهم ما عني
 المجادلة المذكورة وقيل صيد البحر لا البحر والاشارة اليه والدلالة عليه الاشارة ان تاجر آخر
 باليد الى الصيد والدلالة ان يقول ان في مكان كذا صيد او التطيب والاذهان وقيل الظفر وسر
 الوجه والرائس وقال ان في مجوز للرجل ستر الوجه وغسل راسه وجنته بالخطمي وقطعها بملق
 راسه وشعر يده وقصه وبس قتيصا وسراويل وقفا وعمامة وخفين الا ان لا يجد غنظين فتنظفهما
 اسفل من الكعبين ويؤا صبيح غدا طيب اي راحية طيبة خلافا لثاني فحق في المعصوم لا بعدد والاطيب
 الاستحمام والاستطال بينه ومحمل المحمل بفتح الميم الاول وكسر الكاف او على العكس الهمزة الكسيرة
 وشذهيان بالكررة وسطه وقال ماكل يكره ذلك اذا كان فيه نفقة غير والنفقة عليه متى صلى او
 علا غفرافا وهبط واديا او لقي ركبانا مع ركب او اسحر او استنظف من مناه واذ دخل مكة بداء
 بالمسجد وحسن رأى البيت كبر وهتل ثم استقبل الحج وكبر وهتل برفع يديه كالصلوة واستلم
 قائم في ديوان الادب استلم الحج اذا لمس اما بقبلة واما بشارول وعند الفقهاء الاستسلام ان يضع
 كفيه على الحج ويقبل على الحج ويقبل بيمينه ان قد رعد رعد لاجل واللمسة اي الحج شيئا ثم قبله وان عجز عنها
 استقبل وكبر وهتل ومحمد الله تعالى وعلى النبي صلى الله عليه وسلم وطواف القدوم وسن الآفاق
 واخذ من عينة الفهمير لاخذ ما على الباب قاله في الذخيرة ولما اخذ من يسه يبعد بطواف في حكم التحلل
 عندنا وعليه الاعادة ما دام بكثرة وان رجع قبل الاعادة فعليه دم وقال ان في لا يبعد بطواف في الاعادة
 رده تحت ابطا ليعني بلفظ طواف على كفة اليسرى لم يقل من طواف الترابية واحتياجه الى التغير وراه اعظم

من تاريخ
 من تاريخ

سبعة اشواط حتى توط وهو في مرة الى الثانية من المغرب والحطيم موضع الميزاب انما سمى به لانه حطم
من البيت اي كسر فلما كان الحطيم من البيت بطاف وراه حتى لو دخل الزحمة لا يجوز لكن ان استقبل
المصلح الحطيم وحده لا يجوز اخذ ابا لاصيا ط في كل من احسن رسل هو ان يمشي سرعا وينت في مشية الكسفين
كلما رز بين العسفين وذلك مع اجمل المذكور في الثلثة الاول فقط ومشي في الباقي على هيئة من اجو
الاجو لو افترق بين عشرين لم يذكر محمد هذا الفصل في الاصل واختلف فيه المتأخرون بعضهم قالوا لا يجوز
وهذا ذكر في الرقيات وبعضهم قالوا يجوز من الذخيرة وكلما قرب من الحجر فعمل ذكر واستلم الركن الثاني
وحسن قال في الذخيرة ولم يذكر في الاصل استلام الركن الثاني وفي نسخة كوفي ويستلم الركن
الثاني وفي نوادر جهم عن محمد ان الركن الثاني في الاستلام والتقبل كالحجر الاسود في حنية
ان استلام حسن وفي الهداية وهو حسن في ظاهر الرواية وحتم الطواف باستلام الحجر ثم صلى ركعتين
تجسلا فالت في ثلثها سنة عند بعد كل اسبوع وقال لا يجمع بين اسبوعين لا يصلي بينهما
وان فعل صح ويكره وقال ابو يوسف لا يكره من الذخيرة عند المقام او غير من المسجد ان منعني
عن الصلوة عند المقام الرابع ذكره في الذخيرة ثم عاد واستلم الحجر فصنع الصفا واستقبل
البيت وكبر وهلل وصلى على النبي ثم ورد فوجد يد ودعا بما شاء ثم مشى نحو الحرم وعلى هيئة
حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسي ولذالك قال وسي ولم يقل سعي بين الميادين الاخرين فاذا
جاز بطن الوادي بحث على هيئة حتى ياتي المروة لا يبعد بالشرط الاول في الصحيح ذكره في الذخيرة
وقال ابو جعفر الطحاوي يفعل ذلك سبع مرات يستد في كل مرة بالصفا ويحتم بالمروة فقه ويحتم
بالمروة مخرج في ان الرجوع من غير عنده ولا يجعل جزء شوط فاقبل في رواية الطحاوي في السعي الى الصفا
الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون اربعة شوطا على الرواية الاولى ويقع اتم على الصفا
ليس بذلك ثم سكن بمكة محر ما وطاف بالبيت فكل ما شاء وخطب الامام سابع ذي الحجة وعلم فيها

المناكب
ذره صاحب الكافي وفي الذخيرة لا يخلو بين
الاجان الذباب من الصفا الى المروة شوطا
طوبى من الشوط السبعة والاربعون
ثمنا الذي يهل به شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط

في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط

المناكب الى موضع الصلوة بعرفات والافاقية ثم السابعة بعرفات ثم الحادي عشر من بعقل
بين خطبتين بيوم وقال زفر بخطب ثلثة ايام هو البات اولها يوم التروية ثم خرج غداة التروية
هو اليوم الثاني في الحجة الى منى ومكث بها الى فجر عرفة ثم منها الى عرفات وكلما موقف الاصل من عرفة هو واد
بجذاء عرفات كذا في المغرب اراد بعرفات موضع الوقوف منها واذا زالت الشمس من خطبتين للامام خطبتين
كالحجة وقال بخطب خطبتين كالعيد وعلم فيها المناكب الى الوقوف بعرفة والمروة وري الحجر والنحر والحلق
وطواف الزيارة وصلى بهم الظهر والعصر بعد الزوال باذان واقامتين وشرط الامام الاكبر لا يجوز الجمع
المذكور الا بشرط الاحرام والجمعة والامام الاكبر اي السلطان فيها عند الوقوف على الظهر يجزى بدونه الامام
الاكبر او كان غير محرم فيها ثم احرم وصلى العصر جماعة في وقت الظهر لا يجوز وقال لا يشترط الجماعة لافرها وفي رواية
منها ولكن يشترط احرام الجمع في العصر بعد ما كان في التحاقين والاحرام فيها وقال زفر الامام والاحرام شرط في العصر
خاصة ثم ذهب الى الموقف بفصل وسن ووقف الامام على راحته فجلا كاه او ناقة بفرد جبل الرحمة عند
المعزات السوداء والكتاب بالاسفل الجبل الذي بوسطه ارض عرفات يقال له الان على وزنه لانه مستقبلا اراد
استقبال القبلة ودعا بما يجدر وعلم المناكب ووقف الناس خلفه بقرية الفضل ان يقف بقرية ركبوا مستقبلين
مقوله واذا غربت اتي من دلة الخاقا اذا غربت لا يخرج من محدد وعرفات قبل الغروب فعليه دم عندنا وسقط
بالعود اليه باقلا ان يرجع الامام لا يبعد في رواية الاصل وفي رواية ابن شهاب عن عيسى بن عطاء عن ابن عمر
وكل ما موقف الاوادي بحسرت وتزل عند جبل فزع وصلى العشاء ثنتين في وقت الثانية باذان واقامة وقال زفر باذان
واقامتين واختار الطحاوي واعاد مخرجا اذ في الطريق او بعرفات ما لم يطلع الفجر عند حيا وقال ابو يوسف
يكبر ما مضى ولاعادة لا بعد لان الحكم بعدم اجواز لا يراى فضيلة الجمع وخالفه في طوع الفجر فاذا فات امكاه
الجمع سقط القضاء وصلى الفجر بغير شرطه آخر الليل ثم وقف ودعا واذا اسعد اتي منى وري حجرة العقبة
في موضع يري اليمن بطن الوادي اي من اسفل الى اعلا مسجدا فاخذ في ركعة برؤس الاصابع وكبر

في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط

في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط
في الاصل اياها شوطا في الشوط

وقال احمد التميمي افضل ثم الافراد كذا في التبيين والقرآن هو في اللغة الجمع بين الشيئين مطلقا
 في عرفهم الجمع بين الحج والعمرة بان يحرم بها او به بعد احرامها قبل أداء الاعمال من احكامها ان يهل للاهلال
 رفع الصوت بالتلبية جمع وعمرة وكونها معا وكذا من ميثاق تلبس شرط قال في التبيين اشتراط الاهلال
 من الميثاق وقع اتفاقا لواحدهما من دونهما اهلا وبعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الى الميثاق
 جاز وصار قارنا وهو افضل وكذا الواحدهما داخل الميثاق واحدهم بعمرة ثم احرم بحجة قبل ان يطوف
 بهما اربع اشواط صار قارنا وكذا الواحدهما بالحجة ثم احرم بالعمرة قبل ان يطوف له صار قارنا وقد استلزم
 احرام العمرة لانهما معا فعلا وكذا احراما وليد التقدم في الذكر اذا احرم بهما معا وفي التلبية يقول بعد الصلوة
 اي بعد الشفع الذي يصل من يد الاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج فتدبر وجه تقديمه عليه ذكر فيستعالي
 وتقبلها مني وطاف للعمرة سبعة برمل للثلاثة الاول ويسمى بلا حلق ثم حج كما مر القارن يطوف طوافين
 ويسمى سعيين عندنا وعند ان في طوف طوافا واحدا ويسمى سعي واحد وان في طوافين متواليين
 من غير ان يسعي بينهما وسعيين لها كره لانه آخر سعي العمرة وقدم طواف القدوم ودخول اللان بعد ذي يوم
 الحج وان حج صام ثلثة آخر طرفة وسبعة بعد حجه قد مر انه من في ايام التشريق فالحل بعد مضيه اي شأ
 وعند ان في لا يجوز بركته الا ان يكون المقام فيها فان كانت الثلثة اي ان لم يعمها في الحج تعين الدم وقال
 ان في يصوم بعد ايام التشريق وقال ما يصوم وان وقف قبل العمرة بطلت اي ان لم يدخل مكة وتوفي
 الى عرفات ووقف بها فان بقيت رافضا لعمته بالوقوف خلا فان في عليه دم الرضف وقتا واما
 لادم للقرآن لم يقل وقطام القران لانه لم يجب فان وجوبه بالحج ولم يوجد السقوط فرع الثبوت والتمتع
 هو في اللغة من المتاع وهو انتفاع بمثل الوقت ذكره انراغب وفي العرف ان يفعل بغير عا وجه العمرة كما هو
 الظاهر المتبادر عند الاطلاق افعال العمرة او اكثر في الشرايع وان حج من علمه ذلك في سفر واحد لا بد
 من ذكره من القيد بان من تركها لم يجب من غير ان يعلم بانها المأمورية والنزول في وطنه الاصلي
 من غير بقاء

الحج والعمرة

في عرفهم الجمع بين الحج والعمرة بان يحرم بها او به بعد احرامها قبل أداء الاعمال من احكامها ان يهل للاهلال

ان في يصوم بعد ايام التشريق وقال ما يصوم وان وقف قبل العمرة بطلت اي ان لم يدخل مكة وتوفي الى عرفات ووقف بها فان بقيت رافضا لعمته بالوقوف خلا فان في عليه دم الرضف وقتا واما لادم للقرآن لم يقل وقطام القران لانه لم يجب فان وجوبه بالحج ولم يوجد السقوط فرع الثبوت والتمتع هو في اللغة من المتاع وهو انتفاع بمثل الوقت ذكره انراغب وفي العرف ان يفعل بغير عا وجه العمرة كما هو الظاهر المتبادر عند الاطلاق افعال العمرة او اكثر في الشرايع وان حج من علمه ذلك في سفر واحد لا بد من ذكره من القيد بان من تركها لم يجب من غير ان يعلم بانها المأمورية والنزول في وطنه الاصلي من غير بقاء

ان قلت الباسم ولكن في الهداية قلت قد
 اخذت من في الشرايع وان حج من علمه ذلك في سفر واحد لا بد
 من ذكره من القيد بان من تركها لم يجب من غير ان يعلم بانها المأمورية والنزول في وطنه الاصلي من غير بقاء

من غير بقاء صفة الاحرام والاحرام من الميثاق ليس شرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو احرم بها من دونه اهلا وغيره
 جازت وصار متحيا وكذا الحلق او التقصير بعد الفراغ منها ليس يحتم بل له ان يشاء تحلل وان شاء بقي
 هو ما يحرم بالحج اذا لم يكن ساقا الهدية وان ساقا لا يتحلل وقال ما كان يحصل التحلل عند فراغ من افعال العمرة
 ساقا الهدية او لم يسبق من غير حلق ولا تقصير كذا في التبيين ويصلح التلبية في اول طواف يعني للعمرة وقال
 ما كان يقطعها كما وقع بصرة البيت ثم احرم بالحج فيه اشارة الى ان قل حلق من العمرة فيقيم بركته حلا ولا بد
 لانه لا يمكن متممها الا اذا حج في تلك السنة من احرم لانه في مكة في الحج يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد
 الا انه يرمل في طواف الفرض ويسمى بعد لانه هذا اول طواف له في الحج اذا ليس في حقه طواف القدوم
 بخلاف المفرد لانه قد يسوي من ولو كان ما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يبرقع الى من يرمل في طواف الزيارة
 ولا يسوي بعد لانه في ذلك مرة وذبح ولم ينسب الاضحية عنه وان حج صام كالقران وجاز صوم الثلثة بعد
 احرامها ما قبل ان يطوف بها وقال ان في لا يجوز قبل الاحرام بالحج لاقبله وناصح احب استباح وقت
 الصوم الثلثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا في القران ولكن تأخير افضل وهو ان يصوم ثلثة
 متتابعة آخرها عرفه وان شاء تفريق وهو افضل اي من الارسال قبل احرام وساق هدي وهو ولي من فوده
 الا اذا كان لا يتعاد في بقوده للتعذر وقد البدنة وهو ولي من التجليل قال الطيوي ما يفعل بالبدنة
 ثلثة اشياء تقليد وتجليل واشعار فالغنم لا يقتل ولا يجلل ولا يشتر عندنا وقال ان في يقتل الغنم والابل
 والبقر يقتل ان بالاجماع والتقليد سنة والتجليل حسن وكره الاشعار وهو الشق بالطعن في اسفل السنام
 قال في احكام الاشعار مكره عندنا حيا وليس ببدنة ولا مكره وعند ان في سنة وهو
 الادماء بالحج لغة وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام وفي التبيين يخرج من الداء
 ثم يلحق بسنامها وفي المبسوط غلا عن الطيوي ما كره ابو حنيفة اصل الاشعار وكيف يكره ذكره ما استند
 فيه من الآثار وانما كرهه اشعارا لاهل زمانه لانه رآهم يستقيمون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة

وقال احمد التميمي افضل ثم الافراد كذا في التبيين والقرآن هو في اللغة الجمع بين الشيئين مطلقا

فيسمى ردة لا قطع فانه فارغ من شرايع القدوم
 واخذ منه شرايع الهداية بهذا المعنى
 وهو النزول وانما معناه ان اراد ان يحج
 في عامه فليقم طلالا في وقت الحج
 في عامه فليقم طلالا في وقت الحج

الحج والعمرة

وفي التبيين وفاء البهائم وقال الحسن وفي شرايع
 الطيول وعندنا في البهائم في سنة
 مكره وفي الابل سنة
 وهو قوله
 في سنة

لم يأت خصوما في حرجنا في الصواب في شرب هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على احد فلما من قف
 على ذلك بان قطع اجله فقطد وذا اللحم فلا يابس بذكر من قبيل الياس قال في التبيين والاحسن ان يشق
 من اجاب الابر عند اليوسف وعندك فيمن الامن وفي شرح الجاهل الصغير لغير الاسلام والاشبه من قبيل
 اليسار واعلم وتخلل من اهل العرف لا ياتون في الهدي يمنع من التخلل ثم احم للحم كما تراه يجرم يوم الترويق
 وقبله افضل وحلق يوم النحر اخلق في الحج كالدوم في الصلوة فالتخلل عن الاحرام لعين به ولذلك قال خل
 من احرام وغير الا في من اهل مكة واهل الميقات ومن ذرنا الى مكة ذكر في غاية البيان بعد قطا في افران
 له ولا تمتع خلا فان في ومن اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلد بعد العرة بطل تمتعه خلا فان في ومن عرة
 لا اي لا يبطل تمتعه لعدم صحة الحامج خلا فالحج وان طاف اقل اسواطها قبل اشهر وانما فيها وجع فحدث تمتع
 خلا فان في وبعد لا اي لو طاف اكثر اسواطها قبل الحج لا يكون متمتع كوفي حل من عمره فيها اي في اشهر الحج
 وسكن بعد اهل الميقات المعتمرة في هذا الصوم بعدم التجا وعن الميقات لا الاقامة بمكة او احرم وسد بالانفاق
 او بالاهل التمتع اي خرج بعد فرائض من العرة اي موضع لاهل التمتع كالبعرة والطائف وسكن فيه وجع فهو متمتع
 لان السفر الاول لم ينته بهجوعه الى الموضع المذكور فصار كأن لم يخرج من الميقات وفيه خلاف الامامين على ما ذكره
 الشيخ ابو جعفر الطوسي واكثر خلاف ابو بكر الرازي وصواب في حجة الاسلام وصاحب المختلف والمنظومة
 اخذ بقول الطوسي وحقق الخلاف ولو اشد ما وجع من اي مما سكن فيه وقضاها وجع لان حكم السفر الاول
 لما بقي بالرجوع منه كأن لم يخرج من مكة ولا تمتع لا كن فيها الا اذا لم ياهله ثم اتي بها لان هذا ان سفر لانتها السفر
 الاول بالامام فاجتمع السكان في سفر واحد واي فدا انما اي من اعتمرة في اشهر الحج وجع من عامه فابها في معنى
 فيه لانه يمكن الخروج عن عدة احرام ما افده الا بافعال بلا حرم انما يجب دم التمتع عنه لانه لم يترق باء والنسكين
 المعصيين في سفر واحد **باب الجنبات** اجنبية اسم لفعل محرم شرعا وفي اصطلاح الفقهاء انما
 تطلق على ما يكون في النفس او الطرف ولما انفصل في المال فغصب الحرة او نحوها ان طيب حرم عنها او قدره
 في اعتناء

لا ياتون في الهدي يمنع من التخلل ثم احم للحم كما تراه يجرم يوم الترويق

لا ياتون في الهدي يمنع من التخلل ثم احم للحم كما تراه يجرم يوم الترويق

لا ياتون في الهدي يمنع من التخلل ثم احم للحم كما تراه يجرم يوم الترويق

اعلم من خضع الزنا اذا افذه من الزنا استنزل
 في الشرع في ذلك سيرة

في اعتناء متفرقة ذكر في شرح الطوسي **باب الجنبات** اجنبية اسم لفعل محرم شرعا وفي اصطلاح الفقهاء انما
 تطلق على ما يكون في النفس او الطرف ولما انفصل في المال فغصب الحرة او نحوها ان طيب حرم عنها او قدره
 في اعتناء

لا ياتون في الهدي يمنع من التخلل ثم احم للحم كما تراه يجرم يوم الترويق

لا ياتون في الهدي يمنع من التخلل ثم احم للحم كما تراه يجرم يوم الترويق

على العنق موضع الحنك فلهذا سمي الحنك
 عن الحنك والاربع فلهذا سمي الحنك
 عبارة الموضع العنق
 في كلام صاحب النسخ

ما في الشرع
 ما في الشرع
 ما في الشرع

ما في الشرع

ما في الشرع

ما في الشرع

من الحرم عاد اليه وقمر لاشي عليه وانما خضع المعتز لان الحاج وان خرج من الحرم قبل الخلق ثم عاد الى الحرم يجب عليه الدم او قبل عطف على قبه او خلق في حل لاشي قبه قمر او مش بشبهه انزل او لا واخر خلق او طواف الحرم على ايام الغز بلا عذر لا بد من هذا القيد لاشي في التأخير عنها بعد ركعتين على ما تقدم بيانه وقال لاشي عليه في هذين التأخيرين وكذا في التقديم الاتي ذكره او قدم نكاحا على آخره كخلق قبل الري وعز الفارن قبل الري واخلق قبل الذبح فعليه دم جواب قبه ان طيب محرم عضو واجب وما نكح على قارن ان خلق قبل ذبح دم المحلوق قبل الذبح ودم التأخير الذبح وعند عدم واحد وهو الاول فرب عليه انه يكون تخصيص القارة بالذكر لغوا وان طيب اقل من عضو او سر رأسه وليس خطا اقل من يوم وقال ابو يوسف يجب الدم اذا لبس اكثر اليوم او خلق اقل من ربيع رأسه وعند الشافعي لا عبرة للمنفذ بخلق الدم بخلق اللبس واخلق اقل من ربيع راسه وعند زر بن علي حكم الكل او حصة متفرقة من يديه ورجليه وعند محمد يجب فيه الدم لو طاف للقدم او للصدر وحدها من اطار راية القدورية واطار راية الكرك في فيجب بغيره الدم او ترك اقل سبع الصدور او احديهما ركة اي على مسجد الخيف وما يليه وما يلي العتبة في يوم الغز او خلق رأسه بغيره نصف صاع من بزوان طيب او خلق او لبس اي فعل من هذا الاستيلاء ما يجب به الدم بعد ذبح اي في الحرم لما عثر ان الذبح كله فيه او نصفه في ثلثة اصوع طعام على ستة مسكين في اي مكان شاء وعند الشافعي لا يجوز الاتي الحرم او صام ثلثة ايام ووطئه ولو ناسيا قبل وقوف فرض يذبحه ويعصى ويذبح وقال الشافعي يجب بذنه ان كان عامدا او يعصى ولم يعثر قال ليس عليه ان يفرقها في ضاها فداءه وعند الشافعي اذا بلغ المكاف الذي واقفها فيه وبعد وقوف لم يفسد ويجب بذنه كما اذا طاف للفريز او اكثره جنباً ثم ان اعاده يسلط البدنة الا ان اعاده بعد ايام النحر يجب الدم للتأخير عن ذلك خلافا لها واجل للدم ينادى بالغنم الاتي هذين وبعد اخلق ضاة وفي عمره قبل طواف اربعة يفسد ما فقه وذبح وقضى وبعد اربعة ذبح ولم يفسد وقاله ان ففي يفسد في الوجنين وعليه بذنه وان قتل محرم صيدا او لم يفسد الى اكله او كاه سبالة اي يقتله باليد

من الحرم عاد اليه وقمر لاشي عليه وانما خضع المعتز لان الحاج وان خرج من الحرم قبل الخلق ثم عاد الى الحرم يجب عليه الدم او قبل عطف على قبه او خلق في حل لاشي قبه قمر او مش بشبهه انزل او لا واخر خلق او طواف الحرم على ايام الغز بلا عذر لا بد من هذا القيد لاشي في التأخير عنها بعد ركعتين على ما تقدم بيانه وقال لاشي عليه في هذين التأخيرين وكذا في التقديم الاتي ذكره او قدم نكاحا على آخره كخلق قبل الري وعز الفارن قبل الري واخلق قبل الذبح فعليه دم جواب قبه ان طيب محرم عضو واجب وما نكح على قارن ان خلق قبل ذبح دم المحلوق قبل الذبح ودم التأخير الذبح وعند عدم واحد وهو الاول فرب عليه انه يكون تخصيص القارة بالذكر لغوا وان طيب اقل من عضو او سر رأسه وليس خطا اقل من يوم وقال ابو يوسف يجب الدم اذا لبس اكثر اليوم او خلق اقل من ربيع رأسه وعند الشافعي لا عبرة للمنفذ بخلق الدم بخلق اللبس واخلق اقل من ربيع راسه وعند زر بن علي حكم الكل او حصة متفرقة من يديه ورجليه وعند محمد يجب فيه الدم لو طاف للقدم او للصدر وحدها من اطار راية القدورية واطار راية الكرك في فيجب بغيره الدم او ترك اقل سبع الصدور او احديهما ركة اي على مسجد الخيف وما يليه وما يلي العتبة في يوم الغز او خلق رأسه بغيره نصف صاع من بزوان طيب او خلق او لبس اي فعل من هذا الاستيلاء ما يجب به الدم بعد ذبح اي في الحرم لما عثر ان الذبح كله فيه او نصفه في ثلثة اصوع طعام على ستة مسكين في اي مكان شاء وعند الشافعي لا يجوز الاتي الحرم او صام ثلثة ايام ووطئه ولو ناسيا قبل وقوف فرض يذبحه ويعصى ويذبح وقال الشافعي يجب بذنه ان كان عامدا او يعصى ولم يعثر قال ليس عليه ان يفرقها في ضاها فداءه وعند الشافعي اذا بلغ المكاف الذي واقفها فيه وبعد وقوف لم يفسد ويجب بذنه كما اذا طاف للفريز او اكثره جنباً ثم ان اعاده يسلط البدنة الا ان اعاده بعد ايام النحر يجب الدم للتأخير عن ذلك خلافا لها واجل للدم ينادى بالغنم الاتي هذين وبعد اخلق ضاة وفي عمره قبل طواف اربعة يفسد ما فقه وذبح وقضى وبعد اربعة ذبح ولم يفسد وقاله ان ففي يفسد في الوجنين وعليه بذنه وان قتل محرم صيدا او لم يفسد الى اكله او كاه سبالة اي يقتله باليد

عليه لم يقتل

عليه لم يقتل او دل عليه فانه لم يعدم صحته على اطلاقه قال في البداية والدلالة الموجبة لجزائه ان لا يكون المذلول عالما بالصيد وان يصدق في الدلالة وفي مسألة الدلالة خلاف الشافعي بقاء او غوه الا لو كان اقل مرة او لا سبوا او عدا فعليه جزاءه ولو سبنا او عدا ما سب ولا هو ما سب ريش كالسراويل وفي خلاف ما كان او سبوا خلافاً للشافعي الا اذا صالح في لاشي في قتله خلافاً لغيره وجزاءه ما قدمه عدل في قتله او اقر بمكان منه اي ان لم يكن في مقتله قيمة يقدم في اقرب مكان منه يكون له قيمة فيه لكن في السبع لا يزيد على ثلثة ثم له ان يشترى به هديا او طعاما وينمذ قد كل مسكين نصف صاع من بزوان صاع من تمر او شبر لا اقل منه اي لبس له ان يطعم مسكينا واحد اقل مما قدر وان يطعم اكثر تبرعاً لا يحتسب الزيادة من القيمة كيلا ينقص عدد المسكين او صام من طعام كل مسكين يوماً وان فضل عن طعام مسكين وكذا ان كاه الواجب ابتداء دون طعام مسكين بان كان قيمة اقل من نصف صاع نصفه او صام يوماً هذا اي كون خيار التيسير للقاتل عند ما وعند محمد للحكيم وليس له ان يخرج عن حكمهما ثم ان وقع الاختيار على اليد على القولين اي بتعيين القاتل عند ما بتعيينهما عند فعدلتا يعتبر المثل قيمة بلا تفصيل وعند ان كان للمقتول نظير من النعم عليه ان يهدى مثله كالبذنة في النعام والبقرة في حمار الوحشي والابن المثل قيمة كما في احم والعصفور من اخفايق والاشافعي يوافق محمد في التفصيل المذكور الا ان اذا اوجبت القيمة كان جواباً بغيرها بها وجوباً بلك ففيه ان يصوم او يتمدق ولا يذبح لانا الذبح عنده لا يكون الا من النظر من التيسير و يجب بجرحه ونفق شعره وقطع عضوه ما نقص هذا اذا برئ وبقي اثره وان لم يبق له اثنان لا يضر له والواجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة الالم ونفق زوجه وقطع قوائم وكسبه وان خرج فخرج ميت وذبح اكلا لصيد احرم قيمة الصيد وحلبه وقطع حنثيه والاربع الا اذا خرو وشجرة غير ميت ولما يثبت ما يثبت الناس عادة غير حق للامن سواء بنت بنفس او ابنت وما يثبت عادة اذا ابنت النافق الحق بما يثبت عادة قيمة اي قيمة الخلف الا ما جف فانه حطب محل الانتفاع به وان كان علواً فله صاع

اسخط قوارنا الزند وذا في مكة

خلان لانه يوسف في الرعي ص

عليه لم يقتل

فيما لا يشترط فيه عدم الجفاف بخلاف الاولى منفردة كانت او مجتمعة معها ولا يصوم في الاربعاء
 في يوم صيد احرم وحله وقطع خيشه ونحوه لانها غرامة مالية وليست بكفاية فلا يكون للصوم فيها
 مدخل من المستصحب ويقبله فلهذا اذا لم يكن ساقطاً من نفسه ذكره في غاية البيان او جرداً
 صدقة ولا شيء يقتل الغراب المراد به الابقع الذي يأكل الخبيث او يخلط واما العقق في قتله اجزاء
 وحداً وعقوب وجبة وفارة وسخفاة وقراد وبرعوث وغل وبعوض وذئب وكلب
 وله ذئب شاة و البقر والبعر والدجاج والبط الا على المراد به ما يكون في المكان والحيض ويظير
 وما يظير فهو صيد يجب اجزاء بقتله واكل ما صاده حلال ولو ذبحه ببلاده احرم وامره به وقال
 ماكن وان فقي ان صاده لاجل الحرم لا يجل تناوله ولو ذبح حرم حرم اكله يعني على الذاب وغيره
 وقال ان فقي يجل لغيره وله اذا حله ذكره في التبيين ولو اكل من غير قيمة ما اكل خلافها لا احرم
 لم يذبح اي لو اكل حرم آخر لم يفرم وبطل بيع المحرم صيداً وشراً لان بيعه جازاً تعرض للصيد وبيع
 بعد قتله بيع ميتة من التبيين ومن دخل احرم بصيد اي في يد وانما تركه اعتقاداً على انهما
 من قومه الا في ذكره او في نقصه وهو حلال لا بد من اعتباره هذا القيد ليظهر فائدة قيد
 الدخول في احرم فان وجوب الارسال على الحرم لا يتوقف على دخوله احرم لانه لم يجر الاحرام
 يجب عليه ارساله خلافاً لما كان والثاني ورد ببيع اي اكله لا ببيع صيد اذ حله احرم ثم باعوه
 باع في احرم وبعد ما اخرج لانه صا ولا يدخل من صيد احرم فلا يجل اخرجه بعد ذلك ذكره في
 التبيين اذ بقي اي الصيد في يد المشتري ولا غرم ببيع المحرم صيداً من حرام او حلال لا صيداً في
 بيته او في نقصه مع ان احرم لان الاحرام لا ينافي في محاذية الصيد خلافاً لان فقي من ارسل صيداً
 في يد محرم ان اخذ حلالاً من خلافاً لها والا فلا فان قتل محرم صيداً في قتله فكل يفرم اما ان قتل
 فلا يجرى على احرام بقتل الصيد واما الاخر فلا تملك في الصيدية حكماً باتبات يدين ومن ههنا
 تبين

تبين وجه الحاجة الى زيادة عبارة يد في قومه في بدنه ورجع اخذ على ما خلا فالفرق بينه وبين غيره
 قتله محرم ان خلافاً لثبتي واتخذ في قتل حلالين صيد احرم لان ذكره جزء الفعل وهو متعدد وهذا
 جزء المحل وهو واحد ولدت طلبة اخرجت من احرم وما تأخر منها اي الطلبة والولد وان ادى
 جزءاً ما فولدت لا يفرم وما به دم على المنفرد فعلى العار به وما ندم لم يردم لغيره وفي خلاف الثاني
 الاجزاء الميقات غير محرم فانه يلزمه دم واحد خلافاً لفرق المجاوزة فلا حاجة الى ذكره بل لا وجه له اذ
 لا يفرم منه الدخول في احكم المذكور والمفهوم محرم في الرواية انما اراد ان يرد او العلة لانه يرد واحداً
 ثم لا يجب عليه دم لمجاوزة الميقات وان وجب الحج او العرة ان اراد دخول مكة او احرم على امره بانه
 فان عاد اي جاوز غير محرم من الميقات ثم عاد اليه فاحرم منه او عاد اليه محرم لم يضر في نفسك ولبي
 سقط دم والافلا اعلم انه ان جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم ومضى عليه حتى انما فعله دم
 بالاجماع وان عاد الى الميقات ولا فرق بين عطف الى هذا الميقات وميقات آخر في الصلوة وان كان الاول
 اولي وان عاد التلبية قبل ان يشغل بافعال الحج سقط ذلك الدم خلافاً لفرق وان عاد الى الميقات
 محرم ولم يلبس لم يسقط عنه الدم عند ابي حنيفة وقال لا يسقط ولو لم يعد الى الميقات شرعاً في الشك تأكد
 عليه الدم بحيث لا يسقط عنه وان عاد ولبي فقه ولم يلبس لا بد منه في صحة الجنب على قول ابي حنيفة
 وانما قال ولبي دون ملتباً لانه شرط عند تجدي التلبية عند الميقات بعد العهد على ذلك في شرح
 الطحاوي كل من يرد الحج ومنع فرغ من عمرته وخرج من احرم فاحراماً واجب الدم فيها لان احرام
 المكى من احرم والمقنع بالعم لا دخل مكة واتى بالعم صار مكياً فاحراماً من احرم فوجب عليه ما الدم
 لمجاوزة الميقات بذا احرام ولو جاوزه فاحرم بعمره فافدها مضي
 وقضى ولو دم لترك حقه اي حق الميقات لانه يقضيها كما مله
 باحرام من الميقات فينجر به ما نقص من حق الميقات بالمجازة

ما جالس
 ما جالس

فيما لا يشترط فيه عدم الجفاف بخلاف الاولى منفردة كانت او مجتمعة معها ولا يصوم في الاربعاء
 في يوم صيد احرم وحله وقطع خيشه ونحوه لانها غرامة مالية وليست بكفاية فلا يكون للصوم فيها
 مدخل من المستصحب ويقبله فلهذا اذا لم يكن ساقطاً من نفسه ذكره في غاية البيان او جرداً
 صدقة ولا شيء يقتل الغراب المراد به الابقع الذي يأكل الخبيث او يخلط واما العقق في قتله اجزاء
 وحداً وعقوب وجبة وفارة وسخفاة وقراد وبرعوث وغل وبعوض وذئب وكلب
 وله ذئب شاة و البقر والبعر والدجاج والبط الا على المراد به ما يكون في المكان والحيض ويظير
 وما يظير فهو صيد يجب اجزاء بقتله واكل ما صاده حلال ولو ذبحه ببلاده احرم وامره به وقال
 ماكن وان فقي ان صاده لاجل الحرم لا يجل تناوله ولو ذبح حرم حرم اكله يعني على الذاب وغيره
 وقال ان فقي يجل لغيره وله اذا حله ذكره في التبيين ولو اكل من غير قيمة ما اكل خلافها لا احرم
 لم يذبح اي لو اكل حرم آخر لم يفرم وبطل بيع المحرم صيداً وشراً لان بيعه جازاً تعرض للصيد وبيع
 بعد قتله بيع ميتة من التبيين ومن دخل احرم بصيد اي في يد وانما تركه اعتقاداً على انهما
 من قومه الا في ذكره او في نقصه وهو حلال لا بد من اعتباره هذا القيد ليظهر فائدة قيد
 الدخول في احرم فان وجوب الارسال على الحرم لا يتوقف على دخوله احرم لانه لم يجر الاحرام
 يجب عليه ارساله خلافاً لما كان والثاني ورد ببيع اي اكله لا ببيع صيد اذ حله احرم ثم باعوه
 باع في احرم وبعد ما اخرج لانه صا ولا يدخل من صيد احرم فلا يجل اخرجه بعد ذلك ذكره في
 التبيين اذ بقي اي الصيد في يد المشتري ولا غرم ببيع المحرم صيداً من حرام او حلال لا صيداً في
 بيته او في نقصه مع ان احرم لان الاحرام لا ينافي في محاذية الصيد خلافاً لان فقي من ارسل صيداً
 في يد محرم ان اخذ حلالاً من خلافاً لها والا فلا فان قتل محرم صيداً في قتله فكل يفرم اما ان قتل
 فلا يجرى على احرام بقتل الصيد واما الاخر فلا تملك في الصيدية حكماً باتبات يدين ومن ههنا
 تبين

ما جالس
 ما جالس

فيما لا يشترط فيه عدم الجفاف بخلاف الاولى منفردة كانت او مجتمعة معها ولا يصوم في الاربعاء
 في يوم صيد احرم وحله وقطع خيشه ونحوه لانها غرامة مالية وليست بكفاية فلا يكون للصوم فيها
 مدخل من المستصحب ويقبله فلهذا اذا لم يكن ساقطاً من نفسه ذكره في غاية البيان او جرداً
 صدقة ولا شيء يقتل الغراب المراد به الابقع الذي يأكل الخبيث او يخلط واما العقق في قتله اجزاء
 وحداً وعقوب وجبة وفارة وسخفاة وقراد وبرعوث وغل وبعوض وذئب وكلب
 وله ذئب شاة و البقر والبعر والدجاج والبط الا على المراد به ما يكون في المكان والحيض ويظير
 وما يظير فهو صيد يجب اجزاء بقتله واكل ما صاده حلال ولو ذبحه ببلاده احرم وامره به وقال
 ماكن وان فقي ان صاده لاجل الحرم لا يجل تناوله ولو ذبح حرم حرم اكله يعني على الذاب وغيره
 وقال ان فقي يجل لغيره وله اذا حله ذكره في التبيين ولو اكل من غير قيمة ما اكل خلافها لا احرم
 لم يذبح اي لو اكل حرم آخر لم يفرم وبطل بيع المحرم صيداً وشراً لان بيعه جازاً تعرض للصيد وبيع
 بعد قتله بيع ميتة من التبيين ومن دخل احرم بصيد اي في يد وانما تركه اعتقاداً على انهما
 من قومه الا في ذكره او في نقصه وهو حلال لا بد من اعتباره هذا القيد ليظهر فائدة قيد
 الدخول في احرم فان وجوب الارسال على الحرم لا يتوقف على دخوله احرم لانه لم يجر الاحرام
 يجب عليه ارساله خلافاً لما كان والثاني ورد ببيع اي اكله لا ببيع صيد اذ حله احرم ثم باعوه
 باع في احرم وبعد ما اخرج لانه صا ولا يدخل من صيد احرم فلا يجل اخرجه بعد ذلك ذكره في
 التبيين اذ بقي اي الصيد في يد المشتري ولا غرم ببيع المحرم صيداً من حرام او حلال لا صيداً في
 بيته او في نقصه مع ان احرم لان الاحرام لا ينافي في محاذية الصيد خلافاً لان فقي من ارسل صيداً
 في يد محرم ان اخذ حلالاً من خلافاً لها والا فلا فان قتل محرم صيداً في قتله فكل يفرم اما ان قتل
 فلا يجرى على احرام بقتل الصيد واما الاخر فلا تملك في الصيدية حكماً باتبات يدين ومن ههنا
 تبين

استطاع المصنف ان يورد ما كان في المتن
منها ليعلم النقص عنها بما ذكره في المتن

عنه بغير احرام غير الا فاق طاف لعمرة الاقل شوكان او شوطين او
ثلثة فاحرم بالحج رفقة وعليه دم وحج وعمرة اما الدم فلاجل
الرفق واما الحج والعمرة فلما كان الحج الثالث هذا عنده وقالوا اجب اليها
ان يرفق العمرة وينفيها ويعني في الحج لانه لا بد من رفق احدهما وانما قال
طاف الاقل لانه ان طاف لهما الاكثر ثم احرم بالحج رفقة بلا خلاف على ما ذكر
في الهداية وفي المبوط لا يرفق واحدهما لانه لا يكون حكم الكل فصا ركنا لوفرغ
منها وعليه دم لكان النقص بالحج بينهما ولو اتى بها في ادى بافعالها كما التزمها
غير انه منتهى عنه والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف في موضعه ودفع
لتمكن النقص في علمه لا ركا به المنتهى عنه ومن احرم بالحج ثم يوم النحر باخر
اي احرم بالحج فحج ثم احرم يوم النحر الحج آخر في العام القابل فان حلق الاول
اي قبل الاحرام للثاني لزم الاخر بلا دم والافق دم قصر او لا هذا عند
وقالا ان قصر فعليه دم والا فلا شئ عليه ومن اتى بعمرة الا حلق فاحرم باخر
دبح لانه دبح بين احرامين العمرة وهو مكروه فلو جبه الدم افاق احرم به
ثم بالزما لانه اجمع بينهما مشروع في حقه لكنه اساء حيث اخطا السنة فانها
في حق القار ان يحرم بها معا او يقدم احرامها ويبطل في بالوقوف قبل افعالها
لا بالتوجه الى الموقف فان طاف لم ثم احرم بها فعليه ما دبح لانه اتى بافعال
العمرة على افعال الحج وندب رفقتها فان رفق قضي وراق لرفقتها حج فاهل
بعمرة يوم النحر في لكنه تلبية لزمته لان اجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح
ورفعت وقضيت مع دم وان معنى مع وجب دم فاشت الحج اهل بها او بها
رفقة

رفقة اي رفق ما احرم وتخلل بافعال العمرة لان فاشت الحج يجب عليه هذا وانما
يرفق ما احرم به لان اجمع بين احرام الحج واحرام العمرة غير مشروع ولما فاته
الحج بقي في احرامه ولهذا يتخلل عن احرام الحج بافعال العمرة وقضى ما احرم
به لعمرة الشروع ودبح للتخلل قبل او انه بالرفق **ما**

الاحصار وهو ان يعرض للرجل ما يحول بينه وبين الحج من مرن
او اسرا وعدو ويقال احصر الرجل فان حبه في سجن او دار قتل
حصر فهو محصور ذكره القتيبي في تفسيره ان احصر المحرم بعد او من
وعند ما كل والثاني لا يثبت حكم الاحصار الا بالعدو وبعث المفرد وما
او قيمته حتى يشترى بها هديا في احرم ويذبح عنه ذكره في الهداية والقار
دعين اراد البعث الى احرم لان دم الاحصار يختص به خلافا للثاني فانه عنده
يذبح في موضع احمر فيه وعين يوم يذبح فيه ولو قبل يوم النحر هذا عنده
وقالا ان كان محصرا بالعمرة فكذا وان كان محصرا بالحج لا يجوز الذبح الا في يوم
النحر على ما تروى يذبح من هنا ظهر فانه تعيين يوم الذبح بلا حلق و
تفسير خلافا لابي يوسف وعليه ان حل من حج وحج وعمرة وغدا الشافعي عليه حج
لا غير ومن عمرة عمرة الاحصار عنها يتحقق عندنا خلافا لما كان في وقت القار
حج وعمرة وان اذ زال احصاره وامكنه ادراك الهدي والحج توجه اي وجب
التوجه عليه لا ذاء الحج وليس له ان يتخلل بالهدي والا فلا اي ان كان لا يقدر
ان يدركه لا يجب عليه التوجه وذلك على اوجه اما ان لا يدرك واحد منها فيتخلل لغوات
المقصود او يدرك الهدي دون الحج فيتخلل ايضا لا يجوز عن الاصل او يدرك

ما ج الرد

ما ج الرد
استطاع المصنف ان يورد ما كان في المتن
منها ليعلم النقص عنها بما ذكره في المتن

ما ج الرد

بان كان الواجب بذبح يوم النحر اذ كان الهدي
فمن قال لا من ادرك الهدي
ادركه فانه اخطا

ايجد ونالهدى فيجوز له التخلل احتسابا وهو قول ابي حنيفة والقياس ان لا يجوز وهو قول
 زفر وهذا القم لا يتصور على قوله ما في ايجد لما مر ان دم الاحصار بايجد عند ما يتوقف
 بيوم النحر فاذا ادرك ايجد يدرك الهدى ضرورة وفي المحرم بالعمرة يتصور فينبغي ان يكون
 جوابها فيه بجواب كذا في التبيين ومنعه عن ركني ايجد بكنه احصار وعن احدا لا لانه
 ان قدر على الوقوف يتم حجه به فلا يثبت الاحصار وان قدر على الطواف لم ان يتخلل
 به فلا حاجة الى التخلل بالهدى كفاية ايجد ووم الاحصار على الامر وفي ما ان كان عن
 ميت خلا لا في يوسف في الموضعين وانما يقل ميتا اذا لا يلزم ان يكون بالموثوق ووم القرآن
 واجباية على الحاج ومن النفقة ان جامع قبل وقوفه بخلاف ما اذا اقامه ايجد لا بعد الحصول المقصود
 بخلاف الاول وان مات اي الحاج عن ميت في الطريق او سرت نفقته ايجد عن منزل الميت لم يقل عن
 منزل الامر لما عرفت انه لا يلزم ان يكون بامر وقال ايجد من حيث انقطع سفر الاول فقهه لان من منزلي الاول
 رد لقوله ما ثبت ما بقي ان كافه بوسية يعني لزوم ايجد عن منزل الميت بثلث ما بقي من ماله على تقدير ان يكون
 ايجد غلبه ميتة ثم ان ما ذكره وقال ابو يوسف ما بقي من الثلث الاول وقال محمد ما بقي من المال المدفوع
 اليه اذ توفي شي والابطلت الوسية من غير حاج حاج ويقع عنه ان قام بخلاف الموت ونوى ايجد عن شرط العجز
 للحج الغرض لا للتخلل فان فيه يجوز الانابة مع القدرة لان معنى التوافل على السعة ومن حج عن امره وقع عنه ومن
 ماله ما ولا يجعل عن احد ما لا قد وقع عن نفسه فلا يتقدر على جعله لغيره وله ذلك ان حج عن ابوي اي لم
 ان يجعل عن احد ما بعد ذلك لانه غير ما ثود بايجد عنهما ومن حج عن غير بغير امره لا يكون حاجا به بل يكون جاعلا
 ثواب حجه له ونيتة منها لقول ان الحجة الواحدة لا تكون عن اثنين فبقوله اصل ايجد وهو سبب الثواب فله ان
 يجعله لاحد ما اولها من التبيين نذر حجاج شي حتى يطوف الفرض لم يذكر من اين يتبدى المشي قبل المشي من
 المقات والاصح انه يشي من بيته لانه هو الماد في العرف وهو المالك كذا في التبيين وفي البسوط
 خيرة

على
 قدر الزم
 قال في التبيين
 انما اطلق الوسية
 من ذلك المكان
 عن ذلك المكان
 في الحج
 في الحج
 في الحج

فقول
 ذلك ليس
 قاطع

خيرة بين الكوب والمشي وفي اجماع الصغير ان رالي وهو المشي حيث قال
 لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وان اوصى بالحق ايجد عنه راكبا من منزله ان
 تبلغ نفقته ذلك والا في حيث يبلغ وان مات حاج في طريقه واوصى بالحق
 عنه ايجد من منزله وقال ايجد من حيث مات بالاجماع ذكره في التبيين
كتاب النكاح هو حقيقة في الوطى ويجاز في العقد ذكره المطرزي
 والازهر في وشرا ذكره قاضي خان وقال الرضوي في اصوله ان لفظ النكاح حقيقة في العقد عندنا وعند ائمتهم
 حقيقة في العقد فان قلت ما وجه قوله به عقد قلت هو على عرف الفقهاء فان لفظ النكاح حقيقة في
 العقد في عرفهم نعم عليه صاحب المجتبى موضوع لكل المتعة وهو عبارة عن معنى يقف على الاتساع و
 الوطى والبيع والهبة ايضا قد يفيد ان ملك المتعة الا انها غير موضوعين لهما ولهدا يعني ان محل العقد
 الاتساع بخلاف النكاح يقع بايجاب وقبول لفظهما ما من كزوجت فلا من فلان الواحد تنوي
 ط في النكاح في صورة كثيرة يأتي بيانها وكثير وجب هذا اذا سبق التوكيل من احد ما بقوله زوجني او ما
 كزوجت وتزوجت او مستقبل وما من كزوجني وتزوجت اعلم ان قوله زوجني يحتمل التوكيل ويكون
 القول المذكور شرطا للعقد لا لشرطه ويكون انعقاد النكاح بقول الآخر تزوجت وحده وهو المراد
 مما ذكره سابقا بقوله كزوجت ويحتمل الايجاب ويحتمل القول المذكور بشرط العقد ويكون الانعقاد
 به ويقول الآخر تزوجت جميعا وهو المراد منها وهذا من المواضع التي وقعت بتخصيصها وتفصيلها
 ان لم يعلم ما فيها هذا اذا لم يكن احد الطرفين مستقبلا او امر امرأه بالايجاب اذ لا بد من نية العقد
 وذكر لا يكون بدون العلم ثم ان فيه اختلاف المشايخ ذكره في التبيين وهو لعدم الرواية فيه عن اصحابنا
 على ما فهم من الحاشية والفتوى على ما ذكره نعم عليه في النصاب وقوله ماداد وبذيرفت بعد دادي
 وبذيرفتي ايجاب وقبول لكان العرف فان جواب مثل هذا الكلام قد يذكر بالعلم وبذيرفت وكفر وفت

تأج الشرع

تأج الشرع

هذا الشرع ذكره المصنف في كتاب
 النكاح ولا بد من ذكره في كتابه

وهذا الخلاف فينبغي ان يذكره في كتابه
 فيجب عنه من حيث مات

في الوطى ويجاز

في الوطى ويجاز
 في الوطى ويجاز

تأج الشرع

تأج الشرع

تأج الشرع

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the previous page, discussing the importance of the 'Khat-e-Munawwar' (illuminated letter) and its role in the administrative and judicial system of the time.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

سید بن ابی طالب

22

انما قال بهذا لان عدم الصلح بدونها كما اذا
 واحد في غيب هو وصف اخر فاعادوا
 حكم الشرط السابق ذكره وهو وصف
 الشاهد بيننا في حكم الشرط
 واضح وان الشبهة ظاهرة

تاج الشجر

الآن وجود ما من احد مما يكتفي ولذلك اطلقنا ثم ان عدم الانزال شرط حتى لو انزل عند المس او النظر لا يثبت
 به حرمة المصاهرة اذ لا يثبت بغيرها الى الوطى لان قضاء الشهوة وهذا هو الصحيح فالعقد والشهر
 في باب الصوم من شرع اجماع الصغير وعليه الفتوى وحد الشهوة المعنوية في الموضعين ان يشتر
 الآلة اوازاد انتشارا هو الصحيح قال في خلاصة وبيّن في الشيخ والعين ان يتحرك قلبه بالآلة
 ان لم يكن متحركا قبل ذلك وان كان متحركا ان يزدهر حركة وفي الآلة لا يكون الا هذا وما جاز واستمر القلب
 فلا يعتبر هذا اما ذكره القرعن اعمامنا وهكذا ذكره شمس الامة الرضوي ايضا واصليين واصل زوجة
 موطوءة كانت او غير موطوءة وزوجه اصله وفرعه وكل هذا رضا بعضا وهو فرع الافت و فرع
 الولد وفرع الاغ يشتمل على اقسام وماعداه لا يشتملها وعند ان في لا يحرم لبن الفحل وما دون
 تسع سنين ليست بمنزلة وبه يفتي امامت شيخ سنين فقد تكون بمنزلة وقد لا تكون وهذا يختلف
 بعظم اجتهاد ومعرفة واجمع كما حاروا وكما وعدت ولو من باين او وطئا بملك بين او نكاحا وطئا
 بملك بين او وعدت ووطئا بملك بين سواء كانت العدة عند الملكة او عدة ام الولد بين امواتين
 ايتهما فرضت ذكر الاخل له الاخرى يعني بالنكاح نفس عليه في الهداية قوله ايتهما فرضت يعني الى
 الشرط ان لا ينص وجواز تزوج احد ما بالآخر على كلا التقديرين حتى لو جاز بينهما على احد
 التقديرين وانا الاخر كما في المرأة وبنت زوجها جاز اجماع بينهما خلافا لفرأبدا ابدا من هذا العقد
 وقد اعمل القدم للاخترا عن اجماع بين امه وسيدتها فان لو فرضت الامة ذكر الم بجزله نكاح سيدتها
 وكذا العكس ومع ذلك يجوز ان لا ينزوح امه ثم سيدتها نفس عليه في اجماع والرياءات وعلمه بان المراد
 من حرمة اجماع ان يكونا مؤبدا وهذه احكام موقفة تزول بزوال الملك اليقين واذا تزوج احد امه وطئا
 لا يطاء واحدا حتى يحرم بالتخفيف عليه احدا بغير زوال ملكه ولو عن بعض كما اذا باط نفسه او بزوال
 حل استناده بها كما اذا كانتا او زوجا هذا في الامة او بوقوع الفرقة بينهما باي سبب كان هذا في اخرها
 ثم ان وواعي

في قوله لا ينزوح امه
 يعني ان لا ينزوح
 من غير ان يملكها

في قوله لا ينزوح
 يعني ان لا ينزوح
 من غير ان يملكها

ثم ان وواعي الوطى فيه بمنزلة حتى لو قبلها بشهوة لا يجوز ان يباح واحد منهما ولا ان يمتسحح تحرم احد على
 ذكره في التخييس وان تزوجها بعد من متعاقبين انما قال بعد من متعاقبين اذ لو تزوجها بعد واحد او
 بعد من متعاقبين كما هو ظاهر لا يباح من المهر ولم يدرك الاول هذا او من قولهم ونسي الاول فمائل ففرق
 بينهما وبينه لان نكاح احدهما باطل بيقين ولا طريق الى التحسين ولهما نصف المهر لانه وجب للاولى انما فقط
 ولم يدرك من هي فنصف بينهما وانما وجب النصف لوقوع الفرقة قبل الوطى لانه قبلها وهذا اذا كان مهرها
 متساويين وهو سمي في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول وان كانا مختلفين بقية لكل واحد منهما ربع
 مهرها وان لم يكن مستحق في العقد يجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب
 لكل واحد منهما المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلا يسقط منه شيء وكل ما ذكرنا من الاحكام بين الاختين فهو
 احكام بين من لا يجوز جمعهم المحارم لابن امرأة وبنت زوجها لانه امرأه وان كانت تحرم على بنت الزوج على
 تقدير كونها ذكرا كذا في البنت لا تحرم على المرأة على تقدير كونها ذكرا وجمع نكاح الكتابية ومنهم الصابئة
 عدل عما وقع في كتب القدم من التفصيل لما فيه من مظنة الاستدراك كما لا يخفى خلافا لما قاله في تزويج النساء
 كنز وجمع المجوسيات وبه اخذ الطحاوي وقال الكرخي لا خلاف بينهم في المنع وانما اجاب ابو حنيفة عن قدم
 تنقلون الى دين المسيح عم ويقروا الانجيل وهو آلاء حكمهم حكم النصارى وان اختلفوا في بعض
 الاشياء ولا خلاف في ان من انكحهم جائزة ومما اجاب عن قوم يكونون بائنة حرام ان يعبدون الاوثان و
 الكواكب ولا ينتمون الى دين المسيح ولا خلاف في ان من انكح هؤلاء لا يجوز فلهذا لا يجوز ذكره في شرح
 التكملة ونكاح المحرم والمحرمة خلافا لابي حنيفة والامة المسلمة والكتابية ولو مع طول احرارة اي القدرة على
 مهرها ونفقها ولنا في خلاف في الامة الكتابية بناء على مفهوم الوصف وفي الامة المسلمة عند طول احرارة
 بناء على مفهوم الشرط وكلا المفهومين ليس بجذبة عندنا ان اللازم على تقدير رجعية المفهوم عدم اباحة نكاح
 ويجوز ان يكون ذلك كراهة لعدم محبة ونحو لاننا نرى فيها حرج في شرح التكملة واحرارة على الامة وارج

لا يقتصر على التبدل الاطراف القصور

لم يتبدل الاطراف منها
 من الاضائة

ما الشدة
 ما الشدة

من حرام واما ما ذهب اليه فقيل لا يزوج الامة واحدة وللعبد صفة واحدة فلا يمكن فانه في حق النكاح
بغيره كغيره من جنس من زنا خلافا لما في يوسف ولا توطأ حتى تضع خلافا لما في موطوءة سيدنا
اوران ولا يجب على الزوج الاستبراء واما على المولى فظاهر من الهمد ان حيث قال الا ان عليه ان يستبرأ
ان يجب عليه الاستبراء الا انه قد مر في فتاوى الوالي بان ذلك استحباب لا وجوب ومن تمت الى حرم نكاحه لم يقل
الى محرم لعدم انتظامها انه نفس بخلاف ما ذكره والمسمى لها عندنا وقال لا يقسم على مهر مثلها فانما اصاب لها
لغيره وما اصاب الاخرى سقط لانكاح امة وسيدة اي حرم على المولى نكاح امة وحرم على العبد نكاح سيدة
للاجنبي على بطلانه لا يقال فعلى هذا الاحتياط في عدم تزوج مشربة لظهور الملك فيشكل قولهم لو اشترى امة
يتزوجها احتياطا لاننا نقول لو صح الملك في صورة التزويج كان الحرام الذي التزمه فعل التزويج ولم عذر
وهو التزويج عن الزنا ولو لم يصح الملك في صورة عدم التزويج كان الحرام الذي ارتكبه فعل الزنا ولا عذر له
اذا ليس تركه التزويج لان حرام ولا يتعدى ان يكون تركه اياه لمصلحة فخره الزنا استبرأها فاحتياط في التزويج
لا في تركه كالاخفى والمجيب والوثنية بينهم من الحكم بان كوكب بطريق الدلالة وخامسة في عدة رابعة للزوجة الثالثة
في عدة ثالثة للعبد وفيه خلاف الشافعي واما على حرة ويجوز ذلك عند ما كان بها حرة وعند ان يقع اذا
كان الزوج عبدا او في عدة اخلافا لهما فيها اذا كان العدة من طلاق باين وحامل ثبت نسب حملها ولو كانت
مسيبة او متولدة انما قال ولو كانت مسيبة لان كونها مسيبة مظنة لان لا يثبت نسب ولدها وانما قال او متولدة
لما مر من صحة نكاح موطوءة السيد منشاء لان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومن ومن ان كونها موطوءة
سيدنا يوجب صحة نكاحها في ذلك بطلان نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها فقد وم نكاح المنة خلافا لما كان
وصورته ان يقول اتبع بك كذا مائة بكذا من المال فقبلته ولا حاجة الى ان يقال اخذ في هذا المال والموت خلافا
لغيره وصورته ان يقول تزوجك بكذا الى شهر وهو مائة مائة **باب** الوحي والكفر
نقد نكاح حرة مكلفة بلا ولي اعلم ان الحرة العاقلة البالغة شبا كانت او بكرا اذا زوجت نفسها بلا ولي
مقتضى ابي حنيفة

في عدة ثالثة للعبد وفيه خلاف الشافعي واما على حرة ويجوز ذلك عند ما كان بها حرة وعند ان يقع اذا كان الزوج عبدا او في عدة اخلافا لهما فيها اذا كان العدة من طلاق باين وحامل ثبت نسب حملها ولو كانت مسيبة او متولدة انما قال ولو كانت مسيبة لان كونها مسيبة مظنة لان لا يثبت نسب ولدها وانما قال او متولدة لما مر من صحة نكاح موطوءة السيد منشاء لان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومن ومن ان كونها موطوءة سيدنا يوجب صحة نكاحها في ذلك بطلان نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها فقد وم نكاح المنة خلافا لما كان وصورته ان يقول اتبع بك كذا مائة بكذا من المال فقبلته ولا حاجة الى ان يقال اخذ في هذا المال والموت خلافا لغيره وصورته ان يقول تزوجك بكذا الى شهر وهو مائة مائة

باب الزنى

مقتضى ابي حنيفة وزفر ينفق النكاح وينفذ خلافا لما في وما كان في الانفاذ فان النكاح لا ينفق بغيره انما
عندما لم ينفق في النفاذ فانه ينفق عند موافق اجازة الولي سواء كان الزوج كفوا لها او لم يكن ومقتضى
كونه موافقا لا يجوز له وطئها قبل الاجازة ولا يقع الطلاق ولا يتوارث احد من الآخر ويروي رجوع
الى قول ابي حنيفة وابو يوسف كان يقول انه لا ينفق الا بولي اذا كان لها ولي ثم رجوع وقال ان كان الزوج
كفوا لها جاز ولا فلا ثم رجوع وقال جاز سواء كان الزوج كفوا لها او لم يكن هذا على ما ذكره الخسري في شرح
الكافي وقال ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار لا يجوز النكاح الا بولي عاظمها اي يوسف ويحمد وجعل
هذا القول عن ابي يوسف قومه المرجوع على خلاف ما ذكره الخسري وهو اقدم من الخسري واعلم عدا
اصحابنا ويوافقه ما ذكره اكثر في مختصره ولومن غير كفوا النكاح من غير كفوا ينفق وينفذ عند ابي حنيفة
في ظاهر الرواية الا انه لا يلزم وعنه غير بعيد وله اي للولي حق الاعتراض اي على تقدير عدم الكفاءة في
التزويج ودفع الفرائد العاد والتفريق الى الفاضل كما في حيا والبلوغ وما لم يفرق فاحكام النكاح ثابتة ضرورة
ان ثابت والطلاق تصرف في النكاح والقاضي يخرج اصل النكاح فلا يكون طلاقا ذكره في مختار النوازل وروى
احسن عنه ابن ابي حنيفة وجوزوا به عن ابي يوسف ايضا ويروي رجوع محمد الى قولها علم جوازها لانه
واقع لا يرفع وعليه الفتوى ذكره صاحب الدرر في مختارات النوازل وصاحب الخلاصة وقاض خان لانه
اقرب الى الاحتياط ولا يخبر ولي بالعدة ولو بكره اخلافا لما في العلم ان ولاية الاجبار عند اصحابنا تدور
مع الصغر وجود او عدمه في الصغير والصغيرة وعند الشافعي في الصغير كذلك اما في الصغيرة فانه تدور
مع البكارة وجود او عدمها وفي الكبير والكبيرة تدور مع الجهل وجودا سواء كان اصليا بان بلغ مجنونا
او عارضا بان طرد بعد البلوغ عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر اذا طرد المجنون لم يجز للمولى التزويج ثم ان
لكل ولي ولاية الاجبار عند ابي حنيفة خلافا لما في غيرهما في غير العمياء وان في غير الاب والجد والمالك في غير الاب والجد
عبارة الكون خير من العمت لانه لا يخالع العدة على التكلم وفي العمت ومن محبة من نكحها غير مشربة

باب الزنى
في عدة ثالثة للعبد وفيه خلاف الشافعي واما على حرة ويجوز ذلك عند ما كان بها حرة وعند ان يقع اذا كان الزوج عبدا او في عدة اخلافا لهما فيها اذا كان العدة من طلاق باين وحامل ثبت نسب حملها ولو كانت مسيبة او متولدة انما قال ولو كانت مسيبة لان كونها مسيبة مظنة لان لا يثبت نسب ولدها وانما قال او متولدة لما مر من صحة نكاح موطوءة السيد منشاء لان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومن ومن ان كونها موطوءة سيدنا يوجب صحة نكاحها في ذلك بطلان نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها فقد وم نكاح المنة خلافا لما كان وصورته ان يقول اتبع بك كذا مائة بكذا من المال فقبلته ولا حاجة الى ان يقال اخذ في هذا المال والموت خلافا لغيره وصورته ان يقول تزوجك بكذا الى شهر وهو مائة مائة

باب الزنى
باب الزنى

لان الفسخ اذ لم يرضى من السكوت الا اذا كان على وجه الاستمرار لا يكون رضاءا ولا يكون موت اذن
ومعه رد وعليه الفتوى ذكر في الذخيرة عند استبدان او بلوغ الحبر بشرط تسمية الزوج على وجه يقع
لها به المعرفة لا المهر هو الصحيح قالوا ويشترط ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم
احد مما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و
اجد ولي في هذا العقد وعند جماهير معتزلة الاجانب فيه كذا في شرحي اجماع الصغير فان كان المهر
الشهيد والخبر ان كان ففرضه ليا بشرط فيه العدة او العدة الخ لا فلهما ولو كان رسول لا بشرط
اجماعا ولو استاذ غير ولي اجنيا كذا وقربا لا ولاية له كونه كافرا او عبدا او مكاتب او من غيره
او ولي غيره بعيد ان كان ذلك الولي او ابعد فلا يكون سكوتا رضاءا كالتب لم يقل فرضا بالقول كالتب
لان رضاءا ورضا التيب كما يكون بالقول يكون بالفعل نحو التمكن من نفسها واخذ المهر والنفقة
وذكره في البدائع والرائد كارتا بوثبة او ميعن او جبراة او تعين ورتا بذكر حكمها فلهما الحكم المذكور للبكر وقالا
اذا زالت بكارتها لم يزلها يكون لها حكم البكر وسد قول الشافعي ايضا وقولها ردت اي الكا في عند الاستبدان
او بلوغ الحبر او في من فقهه سكتت لان الزوج يدعي عليه لزوم العقد وهي تنكر القول للبكر وفيه خلاف
لم يفر وتقبل يثبت على سكوتا لانه نور وعواه بالحي كذا قالوا ولا خلاف فيه انما اخفى توفي وجه قبول البينة على السكوت
وهو امر عدلي على ما نص عليه فان في شرح اجماع الصغير وعقل به في ترجيح بينة على الرقعة بينة على السكوت
عند قيامهما ولا خلاف في ان لم يزل خلا فلهما فانما يختلف عند حما في الكا ولا يختلف عند علمائنا في
كتاب الدعوى وللولى الكا الصغير والصغيرة ولو تبا خلا فالت ففي ومدة التفصيل فيه فتم ان كان
هو الاب او جد عند عدم الاب او عدم ولا يثبت لزم اي العقد ولو بعين فاحش او من غير كفنا والى
ذلك اي الى لزوم العقد بعين فاحش او من غير كفنا اذا كانا العاقد ابا ووجهها صاحب البدلية بقوله جاز
وكي عليها ومرة به صاحب البدلية حيث قال واما الكا الاب واجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه
ليس بشرط

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

ليس بشرط لزم عند ابي حنيفة لما انما ليس بشرط يجوز عندنا انتهى وفيما ذكره خلاف لها ولو كان المزوج غير من
اي غير الاب واجد لا يقع الكا ان كان من غير كفنا او بعين فاحش ومن ومن ان يقع ولكن بقت حق الفسخ
فقدوم والا اي ان كان كفوا لا بعين فاحش فلهما اي رضاء الكا ولكن لا يلزم هذا عند مخالفا لا يثبت
وان لم يزل فلهما فسخ لان الفسخ يحكم الفاضل علمائنا في حين بلقي علمائنا بالكا او حين علمائنا بوجدي بعد البلوغ
اي ان لم يزل فلهما فسخ فان العلم بالكا بشرط وسكوت البكر رضاءا ايضا لا فاكوت البكر جعل رضاءا في بقاء اصل
الكا فلان يجعل رضاءا في ثبوت وصف اللزوم اولى ولا يندجيا رضاءا لانه ما ثبت باثبات الزوج بل
لنوم اخل فيبطل بالرضا سكوتا دليل الرضاء وان حملت به اي باختيار بشرط العلم باختيار باصل الكا لانها
لا تتحقق من التعرف الاب والولى يؤخر به فعدت ولم يشرط العلم باختيار لانها تنصرف لمعرفة الاحكام والار
دار العلم فلم تعدر باختيار بخلاف الحقيقة فان خيارا ثابت باثبات المولى وهو الا عاق فيعتبر فيه المجلس فيثبت
الى اخره كما في خيار الخيرة ثم انها تعدر باختيار بثبوت اختيارا لانه لا تنصرف لمعرفة الاحكام وخيار العلمام
التيب لا يبطل بالسكوت لعدم كونه دليل الرضاء في حقهما انما يبطل بلادي صريح او دلالة لا مشتركة بينا وبين
البكر لموقف ان بطلان خيار البكر بالسكوت دلالة على الرضاء ولا بالقيام عن المجلس لانه سبب حيا والبلوغ علم
الرضا فيبقى مالم يوجده الرضاء اختيارا العيب وخيار الاجازة في عقد النصف الى ولا دلالة في القيام على الرضاء و
بطلانه عند قيام البكر لان القيام دليل الرضاء بل لانه السكوت القابل دليل الرضاء بشرط القضاء بعين من
بلقي فلا يبطل العقد مالم يقض به القاض لومات احد ما قبل القضاء ورثه الاخر على ماسيا في بخلاف ما لو كان
الكا بعد البلوغ فرد حيث يبطل برده لان في اصل العقد موقوف فيبطل برده من توقف على اجازة ومنها
العقد كان نافذا فلا يبطل بخرده الرضاء مالم يثبت بالقبضاء لان خيار البلوغ يختلف فيه وسبب باطن وخفي وهو
تصور رغبة المولى فكان الرضاء باطلا حتى الاخر فلا يندج به ثم انه لما كان خيار البلوغ من مالا ذكره والا في فكر
الفعل فغلبا عليه بخلاف الحق فانه مخصوص بالانق ولذا كن انت الفعل فيه حيث قال لامن عقدت اي

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

هذا من غير ان يكون الزوج كفو والمهر واخره فان عدما او عدم احدهما لم يكن سكوتا عند الاستبدان رضاءا لا في حق الاب واجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب و

فيه ولا ذاب فيه لذي ابوين فيه واما ذوا ابين فيه فكلوا ذى آباء فيه لان في الاسلام فباصحى فان
اصل النسب في التوفيق الى الاب وقامه الجسد فلا يشترط اكثر من ذلك وحرة وهذا ايضا في حق الجاهل فانما كانوا
يختصون بهما دون النسب فليس عبد او معتق كفوا لحره اصلية ولا معتق ابوه كفوا لذات ابوين
وديانة هذا ايم الغريقين عند الشجيرة هو الصحيح فليس فاسق كفوا لبيت صليل وان لم يعلن هذا اختيار
الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابي الفضل وما لا فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة ليس كفوا لاحد ولو
كانت فقيرة والعاد عليها كفوا لذات اموال عظيمة هو الصحيح لان المال عاود وراح فلا عبرة لكثرة
وحرقة عن كل من اصاب فيه روايتان اظهر رايي اى خيفة انه لا يثبت الكفاءة في الكوف واظهر رايي
ابى يوسف ومحمد انه يعتبر من احقها في كفاي او كفاي او كفاي او كفاي ليس كفوا لغيره او يزار
او يراف بغيره انما نحن باق من مهر رايي مهرها فلا ينفق الا على امره حتى يتم او يترك وقال الاخران
عليها لان المهر حقها ولها ان كان لها ان تهب فلا تفتقر الى ولد ان المهر الى عشرة دراهم حق الشرع
فلا يجوز التفتيش منه شرعا الى مهر مثلها حتى الاولياء لانهم يعتبرون بذلك فلم يمتد الى تمام
والاستيفاء حقها فان شئت قبضته وان شئت وبنته ودفن نكاح فمقتضى من احدهما بنين او
فصل ليس من احدهما بنين على الاجازة اى اجازة من له الحق وينبغي طهره النكاح اى الايجاب والقبول
واحد فيقوم عبارة الواحدة تمام العبارتين على ما عرفت فيما سبق ليس بقبول من جانب
اعلم ان الواحد اذا كان وكيلها فمهرها فحق زوجها آياه كان كافيا وهو على تمام اما ان يكون اصيلا
وليها او اصيلا وكيلها او وليها من احدهما بنين او وكيلها من احدهما بنين او وليها من جانب وكيلها
من آخر ولا يجوز ان يكون فضوليها كما اذا كان اصيلا وفضوليا او وليها من جانب وفضوليا من آخر
او وكيلها من جانب وفضوليا من آخر او فضوليا من احدهما بنين والامور بنكاح 2 امرأة الى النكاح كما
فلا يلزم له نكاح واحد فيهما ان عقدت باعقدا واحدا ويلزمه نكاح الاول دون الثانية ان عقدت باعقدين
وانما قلنا

هذا هو الصحيح
هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

صدر الشرح

وانما قلنا لا يلزم له دوننا يصح لانه صحيح انعقد موافقا له ان يجيز نكاحا او نكاح احدهما ايتها ما واما قلنا
ينعقد عليه لعدم رضا فقول صاحب الهداية فتبين التوفيق ليس بذلك لان نكاح 2 امرأة خلافا لهما والمراد بالغير
لان اذا زوجت امة لنفسه لا ينعقد عليه اتفاقا لانه منهم فيه ولا فرق بين ان يكون الامر اميرا او غيره **باب**
المهر المهر عشرة دراهم مضر وبه كانا وما غيره مضر وبه خلافا لكتاب السرة وقاله ان في كل ما اخذ العوض عنه
يصلح مهر او تعليم القرآن وطلاق امرأة اخرى والعوض عن القصاص يصلح مهر او عن النكاح ما يصلح
دونها وقال زفر التميمي فاسد ولها مهر مثلها والمهر ان سمي فورا بعد وطئ او طلق تحت وسياق فبشرها او
موت احدهما ونصف بطلاق قبل ذلك اى قبل وطئ وخلق صحبة هذا الحكم مخصوص بالطلاق بل اجماع الوقت من
قبل الزوج بسبب غلظ كالموت والاباء عن الاسلام وتقبل ابنتها بشهوة ذكره في شرع الطلاق والمخال على
قول ابي يوسف ومهر النكاح بلا ذكر مهر ومع نفية ومهر وختم من هذا الدين من اخل فهو مهر وهذا المهر فزوج
ونكح وبه اتم بين جنسها ولم يبال في وصفه اى في وصف الثوب وتعليم القرآن ونكاح الزوج انما هو راسه
اخر زعفران عن العبد كما سيجي انما اذا كان عبد اصح ونكح امة وفي تزويج بنته على تزويج بنته او اخته معاودة
اى حال كون هذا التزويج تعويضا لهذا العقد بذلك العقد ولذا العقد بهذا الزم مهر مثلها في جميع عند وطئ
او خلق او موت احدهما ومنع لا تزيد على نصفه اى نصف مهر المثل ولا تنقص من حصة اى حصة دراهم ويعبر به
في الصحيح خلافا للكرخي فانه فلا يعتبر بها لهما ومي درع ومخار ومخعة بطلاق قبل وطئ وخلق فيها اى في الصور
المذكورة بعد فمهر ومهر النكاح وفي خدمة الزوج العبد لهما اى اى تجب لخدمته في النكاح بخدمة الزوج العبد لهما
للقوة بغير الواسية اذ ذلت وليها بالتزويج بلا مهر وبغيرها ومي لا فقهها وليها ان تزويجها بلا مهر
تراضيا عليه او فرض لها بان رافعة الى الفاض ففرض لها مهر فان لها ان ترفع الى الفاض ذكره التمرات ان كانت
او خلقت بامان والمنفعة ان طلقت قبل وطئ وخلق ولا خلاف فيه لان في ذكره في احتياق وما زيد على
المهر يجب خلافا لغيره وهو قولنا ان في ويصط بالطلاق قبله اى قبل الوطئ حقيقة او كما لو زاد مهر المهر

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

باب النكاح

غير عبارة نكاح الشريعة ولى هذه من نكاح
انه زوجا من امر بنكاح اداة لانه لا ينعقد
مع الاطباء تعقدا انما ان التزويج
الى منعولين بلا وسطة يقال تزويج
نكاحا فلا ينعقد لانه لا ينعقد
ما في الشرع

سواء كان منصفاً او كلاً كانا كافين
 الزوجين دليل على ان الزوج ما من طلاقاً او مطلقاً
 فانما يقع اذا كان بغيره وفي الزينة فانما يقع
 الزوجين وهو الصحيح
 قد يلزم لا يلزم

ففي حال التاكيد في حال التصفيف لا يتصف بل يتصفف الاصل وصح حطاً عنه اي حط المرأة عن الزوج
 المهر كلاً او بعضاً وانما حذفه للدلالة على هذا التعيم وخلق بلا مانع وطع حث او شرعاً او طبعاً كالمهر سواء
 كان في الزوج او في الزوجة انما لم يقل يمنع الوطى لانها من محاسن هذا نظير المانع المحسوس وصوم رمضان
 واحرام لوزن او فقل وجعظ ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وقال عاقل هذا نظير المانع الطبيعي ذكره في
 البدايع ومن اورد وجعظ ونفاس مثلاً المانع الطبيعي فلم يدرك ان المناسب للفصل بين الموانع باظهارها
 الكفاية كل منهما منفرد عن الآخر في المنع اي او مثال لا يوجد فيه الا مانع طبيعي يؤكد اي تؤكد المهر واعلم
 ان المهر او بخلوا اجتماعهما بحيث لا يكون معها عاقل وشرط صحته ان لا يكون مانع من الوطى حث او شرعاً او طبعاً
 وعدم علم الزوج بانها امرأة من الموانع الشرعية او في منع عنه بحكم الشرع والاثبات عن اطلاع الغير عليها
 بغير حجب في مفهوم الخلوة وانما هو شرط صحته على ما نهيت عليه فيما تقدم كخلوة محبوب او عتيق او صديق
 قضائي لا مع وزداني رواية قال في التبيين والعلم انه لا يمنع صحته اخلوة لعدم وجوب الكفارة بالافاد ومع
 احدي المحققين لا لا المصلحة كالصوم فرضاً ونفلاً والعقد يجب في الكل اي في جميع ما ذكره وان لم يمنع اخلوة
 في بعض الاحتياط الا اذا فسدت اخلوة بالجماع حقيقة ذكره قاض في تجميع الصغير ويجب المنع المطلقة
 لم توطأ ولم يستلم بها مهر وسحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلعت قبل وطع هذا اختيار القدر في ذكره
 في شرعاً تخلف اكثر في وبافهم ما في التحفة الا انهم في المصلحة والحكم فانه مرة فيها بالاحتجاب في قى المشاة
 ايضا فذكر في بعض اشكال العدة وركبها اربعة واجبة كما تقدم اراهم المنع المطلقة لم توطأ ولم يستلم بها
 مهر وسحب وهي التي طلعت بعد الدخول ولم يستلم بها مهر وسنة وهي التي طلعت بعد الدخول وقد سمي بها مهر
 والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا سحبة وهي التي طلعت قبل الدخول وقد سمي بها مهر لان نصف المهر قام
 في حق مقام المنعة وان قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلعت قبل وطع حقيقة كان او كلاً رجع بنصفه
 لان يجب عليها ان تترده نصف المهر بالطلاق ولم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه لان الفاسمي رجع بها كان
 او ديناراً

في حال التاكيد في حال التصفيف لا يتصف بل يتصفف الاصل وصح حطاً عنه اي حط المرأة عن الزوج
 المهر كلاً او بعضاً وانما حذفه للدلالة على هذا التعيم وخلق بلا مانع وطع حث او شرعاً او طبعاً كالمهر سواء
 كان في الزوج او في الزوجة انما لم يقل يمنع الوطى لانها من محاسن هذا نظير المانع المحسوس وصوم رمضان
 واحرام لوزن او فقل وجعظ ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وقال عاقل هذا نظير المانع الطبيعي ذكره في
 البدايع ومن اورد وجعظ ونفاس مثلاً المانع الطبيعي فلم يدرك ان المناسب للفصل بين الموانع باظهارها
 الكفاية كل منهما منفرد عن الآخر في المنع اي او مثال لا يوجد فيه الا مانع طبيعي يؤكد اي تؤكد المهر واعلم
 ان المهر او بخلوا اجتماعهما بحيث لا يكون معها عاقل وشرط صحته ان لا يكون مانع من الوطى حث او شرعاً او طبعاً
 وعدم علم الزوج بانها امرأة من الموانع الشرعية او في منع عنه بحكم الشرع والاثبات عن اطلاع الغير عليها
 بغير حجب في مفهوم الخلوة وانما هو شرط صحته على ما نهيت عليه فيما تقدم كخلوة محبوب او عتيق او صديق
 قضائي لا مع وزداني رواية قال في التبيين والعلم انه لا يمنع صحته اخلوة لعدم وجوب الكفارة بالافاد ومع
 احدي المحققين لا لا المصلحة كالصوم فرضاً ونفلاً والعقد يجب في الكل اي في جميع ما ذكره وان لم يمنع اخلوة
 في بعض الاحتياط الا اذا فسدت اخلوة بالجماع حقيقة ذكره قاض في تجميع الصغير ويجب المنع المطلقة
 لم توطأ ولم يستلم بها مهر وسحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلعت قبل وطع هذا اختيار القدر في ذكره
 في شرعاً تخلف اكثر في وبافهم ما في التحفة الا انهم في المصلحة والحكم فانه مرة فيها بالاحتجاب في قى المشاة
 ايضا فذكر في بعض اشكال العدة وركبها اربعة واجبة كما تقدم اراهم المنع المطلقة لم توطأ ولم يستلم بها
 مهر وسحب وهي التي طلعت بعد الدخول ولم يستلم بها مهر وسنة وهي التي طلعت بعد الدخول وقد سمي بها مهر
 والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا سحبة وهي التي طلعت قبل الدخول وقد سمي بها مهر لان نصف المهر قام
 في حق مقام المنعة وان قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلعت قبل وطع حقيقة كان او كلاً رجع بنصفه
 لان يجب عليها ان تترده نصف المهر بالطلاق ولم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه لان الفاسمي رجع بها كان
 او ديناراً

في حال التاكيد في حال التصفيف لا يتصف بل يتصفف الاصل وصح حطاً عنه اي حط المرأة عن الزوج
 المهر كلاً او بعضاً وانما حذفه للدلالة على هذا التعيم وخلق بلا مانع وطع حث او شرعاً او طبعاً كالمهر سواء
 كان في الزوج او في الزوجة انما لم يقل يمنع الوطى لانها من محاسن هذا نظير المانع المحسوس وصوم رمضان
 واحرام لوزن او فقل وجعظ ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وقال عاقل هذا نظير المانع الطبيعي ذكره في
 البدايع ومن اورد وجعظ ونفاس مثلاً المانع الطبيعي فلم يدرك ان المناسب للفصل بين الموانع باظهارها
 الكفاية كل منهما منفرد عن الآخر في المنع اي او مثال لا يوجد فيه الا مانع طبيعي يؤكد اي تؤكد المهر واعلم
 ان المهر او بخلوا اجتماعهما بحيث لا يكون معها عاقل وشرط صحته ان لا يكون مانع من الوطى حث او شرعاً او طبعاً
 وعدم علم الزوج بانها امرأة من الموانع الشرعية او في منع عنه بحكم الشرع والاثبات عن اطلاع الغير عليها
 بغير حجب في مفهوم الخلوة وانما هو شرط صحته على ما نهيت عليه فيما تقدم كخلوة محبوب او عتيق او صديق
 قضائي لا مع وزداني رواية قال في التبيين والعلم انه لا يمنع صحته اخلوة لعدم وجوب الكفارة بالافاد ومع
 احدي المحققين لا لا المصلحة كالصوم فرضاً ونفلاً والعقد يجب في الكل اي في جميع ما ذكره وان لم يمنع اخلوة
 في بعض الاحتياط الا اذا فسدت اخلوة بالجماع حقيقة ذكره قاض في تجميع الصغير ويجب المنع المطلقة
 لم توطأ ولم يستلم بها مهر وسحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلعت قبل وطع هذا اختيار القدر في ذكره
 في شرعاً تخلف اكثر في وبافهم ما في التحفة الا انهم في المصلحة والحكم فانه مرة فيها بالاحتجاب في قى المشاة
 ايضا فذكر في بعض اشكال العدة وركبها اربعة واجبة كما تقدم اراهم المنع المطلقة لم توطأ ولم يستلم بها
 مهر وسحب وهي التي طلعت بعد الدخول ولم يستلم بها مهر وسنة وهي التي طلعت بعد الدخول وقد سمي بها مهر
 والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا سحبة وهي التي طلعت قبل الدخول وقد سمي بها مهر لان نصف المهر قام
 في حق مقام المنعة وان قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلعت قبل وطع حقيقة كان او كلاً رجع بنصفه
 لان يجب عليها ان تترده نصف المهر بالطلاق ولم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه لان الفاسمي رجع بها كان
 او ديناراً

او ديناراً لا يتعين في العقد فكذا في الفسخ لا الفسخ يرد على عيونه ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلاً او
 موزوناً آخر في الذمة لعدم تعيينها وان لم تقبضه او قبضت نصفه ثم وهبت الكل او ما بقي او وهبت من
 المهر قبل قبضه او بعد لا اي لا يرجع عليها بشئ وانما لا يجب عليها بشئ في الصورة الاولى لان حكم الدخول
 قبل الطلاق انما يملكه نصف المهر وقد حصل للمرأة لم تأخذ شيئاً لترده اليه بخلاف المسئلة السابقة و
 اما انما لا يجب عليها بشئ في الصورة الثانية والثالثة والرابعة فلما ذكرنا وانما لا يجب في الصورة الاولى
 فلما نهى وهبت العزم لم فاشقق قبض المهر لان العزم متعينة وان لم يملكه بالطلاق لا يخرجها ولا يترده
 عليها او بالطلاق انما قام بها وبالعين ان اخرجها كما وفي الاول واقام في الثاني فلما انفك عند اية التمسك خلافا
 لغيره والامر مثلاً هذا قوله فان الشرط الاول صحيح عنده دون ذلك وقال الشافعي صحيحاً وقال زفر كلاماً
 فاسد كمن في ذلك لا يزداد على الفين ولا يتقص من الف لا فاقا فاما على ان لا يزيد المهر على الفين ولا يتقص من
 الف وان لم يزد او هذا الذي يملك باحد الشئين واحد مما اكثر قيمة من الآخر فلما لم يملك ان كان سماً او
 الا حسن لود ونه والاعز لو قد تعلم منه حكم المساواة بطريق الدلالة ولو طلعت قبل وطع فتنصف الا حسن
 اجماعاً الا ان يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة ذكره قاض في فتاواه وان لم يزد المهر على الفين
 واحد مما حترقها العدة فقط ان ساوى عشرة ينفق من الدارم وان شرط البكارة ووجدتاً تيباً لزم الكل
 وصح امرها رفس ونوب مهروى بالزنى ومنعه لولا مكيل وموزوناً يتبين جنب الاصفة ويجب
 الوطى وخير بينه وبين قيمته وان بين جنس المكيل والموزون ومنعه فذلك ولا يجب شئ بل
 وطى في عقد فاسد وان خلا اراد اخلوة العرفية اذا لا احتمال للشرعية مع فساد العقد وان وطى في العقد
 لا يزداد على المسمى اي ان كان هو المثلثا وبالمسمى اقل من المثلثا واجب وان كان اكثر فلا يجب الزيادة
 ويتبين النسب ان وجد اقل من الحمل ومدته من دونه عند محرم وبه ينفق وعند ما يعبر من وقت
 النكاح ومهر مثلها مهر مثلها شرع في بيان مهر المثلثا فاحداً أكثر من مبداء والمراومنة المصطلح

في حال التاكيد في حال التصفيف لا يتصف بل يتصفف الاصل وصح حطاً عنه اي حط المرأة عن الزوج
 المهر كلاً او بعضاً وانما حذفه للدلالة على هذا التعيم وخلق بلا مانع وطع حث او شرعاً او طبعاً كالمهر سواء
 كان في الزوج او في الزوجة انما لم يقل يمنع الوطى لانها من محاسن هذا نظير المانع المحسوس وصوم رمضان
 واحرام لوزن او فقل وجعظ ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وقال عاقل هذا نظير المانع الطبيعي ذكره في
 البدايع ومن اورد وجعظ ونفاس مثلاً المانع الطبيعي فلم يدرك ان المناسب للفصل بين الموانع باظهارها
 الكفاية كل منهما منفرد عن الآخر في المنع اي او مثال لا يوجد فيه الا مانع طبيعي يؤكد اي تؤكد المهر واعلم
 ان المهر او بخلوا اجتماعهما بحيث لا يكون معها عاقل وشرط صحته ان لا يكون مانع من الوطى حث او شرعاً او طبعاً
 وعدم علم الزوج بانها امرأة من الموانع الشرعية او في منع عنه بحكم الشرع والاثبات عن اطلاع الغير عليها
 بغير حجب في مفهوم الخلوة وانما هو شرط صحته على ما نهيت عليه فيما تقدم كخلوة محبوب او عتيق او صديق
 قضائي لا مع وزداني رواية قال في التبيين والعلم انه لا يمنع صحته اخلوة لعدم وجوب الكفارة بالافاد ومع
 احدي المحققين لا لا المصلحة كالصوم فرضاً ونفلاً والعقد يجب في الكل اي في جميع ما ذكره وان لم يمنع اخلوة
 في بعض الاحتياط الا اذا فسدت اخلوة بالجماع حقيقة ذكره قاض في تجميع الصغير ويجب المنع المطلقة
 لم توطأ ولم يستلم بها مهر وسحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلعت قبل وطع هذا اختيار القدر في ذكره
 في شرعاً تخلف اكثر في وبافهم ما في التحفة الا انهم في المصلحة والحكم فانه مرة فيها بالاحتجاب في قى المشاة
 ايضا فذكر في بعض اشكال العدة وركبها اربعة واجبة كما تقدم اراهم المنع المطلقة لم توطأ ولم يستلم بها
 مهر وسحب وهي التي طلعت بعد الدخول ولم يستلم بها مهر وسنة وهي التي طلعت بعد الدخول وقد سمي بها مهر
 والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا سحبة وهي التي طلعت قبل الدخول وقد سمي بها مهر لان نصف المهر قام
 في حق مقام المنعة وان قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلعت قبل وطع حقيقة كان او كلاً رجع بنصفه
 لان يجب عليها ان تترده نصف المهر بالطلاق ولم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه لان الفاسمي رجع بها كان
 او ديناراً

في حال التاكيد في حال التصفيف لا يتصف بل يتصفف الاصل وصح حطاً عنه اي حط المرأة عن الزوج
 المهر كلاً او بعضاً وانما حذفه للدلالة على هذا التعيم وخلق بلا مانع وطع حث او شرعاً او طبعاً كالمهر سواء
 كان في الزوج او في الزوجة انما لم يقل يمنع الوطى لانها من محاسن هذا نظير المانع المحسوس وصوم رمضان
 واحرام لوزن او فقل وجعظ ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وقال عاقل هذا نظير المانع الطبيعي ذكره في
 البدايع ومن اورد وجعظ ونفاس مثلاً المانع الطبيعي فلم يدرك ان المناسب للفصل بين الموانع باظهارها
 الكفاية كل منهما منفرد عن الآخر في المنع اي او مثال لا يوجد فيه الا مانع طبيعي يؤكد اي تؤكد المهر واعلم
 ان المهر او بخلوا اجتماعهما بحيث لا يكون معها عاقل وشرط صحته ان لا يكون مانع من الوطى حث او شرعاً او طبعاً
 وعدم علم الزوج بانها امرأة من الموانع الشرعية او في منع عنه بحكم الشرع والاثبات عن اطلاع الغير عليها
 بغير حجب في مفهوم الخلوة وانما هو شرط صحته على ما نهيت عليه فيما تقدم كخلوة محبوب او عتيق او صديق
 قضائي لا مع وزداني رواية قال في التبيين والعلم انه لا يمنع صحته اخلوة لعدم وجوب الكفارة بالافاد ومع
 احدي المحققين لا لا المصلحة كالصوم فرضاً ونفلاً والعقد يجب في الكل اي في جميع ما ذكره وان لم يمنع اخلوة
 في بعض الاحتياط الا اذا فسدت اخلوة بالجماع حقيقة ذكره قاض في تجميع الصغير ويجب المنع المطلقة
 لم توطأ ولم يستلم بها مهر وسحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلعت قبل وطع هذا اختيار القدر في ذكره
 في شرعاً تخلف اكثر في وبافهم ما في التحفة الا انهم في المصلحة والحكم فانه مرة فيها بالاحتجاب في قى المشاة
 ايضا فذكر في بعض اشكال العدة وركبها اربعة واجبة كما تقدم اراهم المنع المطلقة لم توطأ ولم يستلم بها
 مهر وسحب وهي التي طلعت بعد الدخول ولم يستلم بها مهر وسنة وهي التي طلعت بعد الدخول وقد سمي بها مهر
 والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا سحبة وهي التي طلعت قبل الدخول وقد سمي بها مهر لان نصف المهر قام
 في حق مقام المنعة وان قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلعت قبل وطع حقيقة كان او كلاً رجع بنصفه
 لان يجب عليها ان تترده نصف المهر بالطلاق ولم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه لان الفاسمي رجع بها كان
 او ديناراً

وما لا

والأخرى من المراتب من قوم أبيه بل وقت المقدس وبها لا وعقله ودينه
وبها لا وعقله ودينه وبها لا وعقله ودينه وبها لا وعقله ودينه
بأن كانت أمتها بنت عم أبيها مثل وجه فنانا ولها مهر ولو صغيرة لأن حقوق العتق هنا
راجعة إلى الأصل والوطء صغير ومعتبر فاعتبار العتق لا يكون مطالباً ولا يلزم أن يكون الشخص
الواحد مطالباً ومطالباً بخلاف البيع وتطالب أيا كانت ترك المسئلة الثالثة ولو أدى رجوع
على الزوج وإن ضمن بأمه والأفلا لأنها من مسائل الكفالة وتعلم في أبيها ولها مهر من الوطء
السفر بها والنفقة لا تنقطع به أي بذلك المنع لأنه بحق ولو بعد وطء برضا خلا فالمرأة لها
المعقود عليه كله قد صار مسلماً إليه بالوطء الواحدة وكذا بالجنوة فلم يبق لها حق المنع وله أن
كل وطء معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي قبل أخذ ما بين تجليل الطرف متعلق
بقومه ولها مهر كذا وبعض المجل دست بيمان والمؤجل يستحق كالمهر في أو قدر ما
يجل من مهر مولا غير معقود بالرجوع أو انقضت أن لم يبين اختاره الفقيه أبو الليث وعليه
العتق ذكره في الخلاصة لأن الموقوف كالمشروط وإن شرط تجليل الكل في العقد وجب التجليل
لأن الثابت بدالة العرف أن المهر معتبر إذا لم يوجد التبرع بخلافه والسفر والجنوة والرجوع وزيادته
أهلها بلا أدلة قبل قبضه أي قبل قبض مهر المجل لا بعد ولا لها المنع لبعض الكل أي لم يبين المجل
والمؤجل وهذا التبرع با علم بطريق الموقوف من قومه أو قدر ما يجزى إلى قومه أن لم يبين وقايد
التبعية بقومه في المختار على أنه المختلف فيه اختاره المختار وما هذا بناءً على المختار وإن كان الأصل
المذهب المنع لأخذ الكل إذا لم يبين قديم المجل والمؤجل لأنه مل واجب بالعقد والأصل في
امثاله انحلول ولا الواجب كله لو جعل الكل مؤجلاً ذكر الشيخ الإمام نجم الدين السبكي في فتاواه لا يصح
قال رجوع تأويله إذا جعل مؤجلاً إلى وقت الطلاق أو إلى وقت الموت وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح
كذا في الخلاصة

منه جاز
منه جاز
منه جاز

لكنها

منه جاز
منه جاز
منه جاز

كذا في الخلاصة وله السفر بها بعد أدائه أي أداء ما بين تجليله أو قدر ما يجزى لها في ظاهر الرواية وقيل
لازم إحقاق الفقيه أبو الليث وعنه بن سامة على ما حكى عنه أبو جعفر الرضا في وهو اختيار أبي القاسم
القضاة ومن بعد ذلك أي نقلها فيما دون مدة أي مدة السفر وإن اختلفا في المهر ففي المهر
مهر المثل أي اختلفا فقال أحد ما لم يسم مهر وقال الآخر قد سمي فإن أقام البينة تقبل بينة وإن
لم يسم فالقول قول المنكر مع يمينه فإن نكل ثبت التهمة وانحلف يجب مهر المثل بالاتفاق من المجانبين
وهو المراد من قوله أجماعاً ومن وهم أن الخليف هنا في أصل أبي حنيفة فقد وهم لأنه لا يترك
الاختلاف في المهر على ما يأتي في كتاب الدعوى وفي قدره حال قيام النكاح أي مع اليمين المسموعة
له مهر المثل يحكم مهر المثل ليس لا يجاب به بل لمعرفة من يشهد له الظاهر وأي أقام بينة قبلت شهادته
له مهر المثل وأولها قبولها منه في الأولى لدفع اليمين لأنه على شهادته الظاهر وهي تقبل لدفعه
وفي الثانية لاثبات الخط من مهر المثل ومنها لاثبات الزيادة في الأولى ولدفع اليمين في الثانية أو
لم يشهد لواحد منهما وهذا ظاهر وإن أقام فبينة لها أن تشهد له وبينة أن تشهد لها لأن البيئات
شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرع لاثبات الأصل على حاله والأصل في النكاح أن يكون
بمهر المثل فالذي يدعي خلاف ذلك فبينة أولى وإن لم يشهد لواحد منهما بان يكون أكثر مما يشهد الزوجه
وأقل مما تدعيه المرأة فإنها تترتب في الصحيح لاستوائهما في الدعوى والاثبات ثم يجب مهر المثل كله ويتخير
فيه الزوج بين دفع الدراهم والدنانير وإن لم يتم أصلاً أي لم تكن لواحد منهما بينة مخالفاً لما يملك
لزمه دعوى صاحبته وإن اختلفا يجب مهر المثل بجهنم وهو قدر ما اقترب الزوج على أنه مسموع لأنهما
عليه وبعضه وهو الزايد يحكم مهر المثل وفي الطلاق قبل الوطء يحكم مئة المثل فإن كانت مسوية لنصف
ما يدعيه الرجل أو أقل منه فالقول له وإن كانت مسوية لنصف ما تدعيه المرأة أو أكثر منه فالقول
لها وأي أقام بينة قبلت شهادته له وأولها وإن أقام فبينة لها أن تشهد له وبينة أن تشهد لها

منه جاز

منه جاز

ومن ومن أن قبولها منه مطلقاً لدفع
ومنها مطلقاً لاثبات الزيادة فقد
في كلام نازح الشرع هنا قصور ظاهر

هذا المثل ما إذا كان خلاف في مبلغ لا يبلغ قيمته
النقد ما تضمنه في العادة كالأمانات
والألفين مثلاً وقال صاحب الهداية
لا يصح تجليهما

عاشق

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

وان كانت بينهما فاعلى ما ترى في حكم مهر المثل ويجوز متعة المثل فيما يجب مهر المثل ثم وموت احدكما
كحيوتها في الحكم وبعد موتها في القدر القول اي مع اليقين لورثته ولا يستحق القليل المستكثر
خلا فلا يبيد وعندهما حكم مهر المثل كذا في الحانية وفي اصله لم يقض بشي لان موتها
يدل على انقضاء اقرارها فمهر من يقدر القاضى مهر المثل ولا يذهب عليك ان كلامنا في
كلامه محل نظر فنذكره وقالوا في مهر المثل وبه يقضى وان بعث اليها شيئا فقالت هذه
وقال مهر القول له اي مع اليقين فان حلف والمبعوث قائم فلها ان تردده وترجع بما بقي من
المهر ذكره في التمهيد لا فيما ياتي للاكل كالحبذ والحمل المتوى قال الفقيه ابو الليث المحماد
انه ينظر ان كان من متاع البيت سوى ما يجب على الزوج فالقول فقه وان كان من متاع كان
واجبا عليه كالحجار والدرع ومتاع الليل فليس له ان يحتسب من المهر لان الظاهر يكذب ان كان
ذو ذممة او حر في حرة ثم في دار الحرب بميتة او بسلامة يحتمل في المهر والسكوت ودا
جائز في دينهم اي احوال النكاح على ميتة و بسلامة جاز عنهم بحيث لا يجب شي وانما اعتبر هذا
العقد لانه لم يجز في دينهم النكاح على ميتة او بسلامة على الوجه المذكور لانه لا يكون احكامها ذكر
فوطئت او طلقت قبل او مات فلا مهر لها وان نكحها بغيرها وخبر مير عيسى ثم اسما واسم احد
فلها ذلك وفي غير عيسى فقيمة الحرة في مهر المثل في المختار لان الحرة عند من مثل الحرة عذرا ولا يحل
اخذها فاجبا بالقيمة فيها يكون اعراضها واما المختار من ذوات القيمة عند من كانا عندنا فاجبا
القيمة لا يكون اعراضا عنه فيجب مهر المثل تحقيا لمخ المرافض **باب نكاح**

الزني والكاف والنكاح النكاح والمكاتب والمدبر لم يذكر الامة لانه راجع تحت العنق وام الولد بلا
اذن السيد موقوف ان اجاز نفذ وان رد بطل وان نكحوا بالاذن فالمدبر عليهم وبيع العبد فيه كما
في دين التجارة لا الاخران اي المكاتب والمدبر بل بيعان في ذمة من كسبهما وقدمه الحق المولى
لو احدهم

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

لو احدهم تزوج بغير اذنه طلقها رجعية اجازة لان الطلاق الرجعي يقتضي سبق النكاح لا طلقا او اقرارا
لان رد هذا العقد وشاكرته بطلان طلاقا وهو اليق بحال العبد المقتد واذنه لعبد بالنكاح يوم جازمه
وفاسده خلا فالاماميين في بيعه لم يبرأ من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد هذا
نكاحا صحيحا وقف على الاجازة لانه انما الاجازة بذلك اي بالنكاح الفاسد ولو تزوج عبد المأذون
المديون صح وسأوت غرضا في مهر غير متجاوز عن مهرها وفي القدر المتجاوز عنه لا تزوجهم بل اذنه
بعد استيفائهم حقه ثم ان بقي المال وانما لم يقل به في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون المتزوج اقل منه ومن
زوج امته لا يجب عليه تبويها وهي ان يخل بينها وبينه ولا يتخذها كذا فترضا ان يخل في مهره
كتاب النفقة ولم يعتبر فيه كون التخيية في منزله وتخدمه والزواج بطئها ان طهرها لكن لا نفقة
ولا سكنى الا بها اي لا يجب واحد منهما على الزوج الا بالتبوء وان بقاءه ثم رجوع صح اي الرجوع
وعطت اي النفقة بالرجوع ولو خدمته بلا استئذان لا اي خدمته المولى بلا استئذان بعد التبوء
لا نفقة عن الزوج واعلم ان التبوء المستند الى المولى ما هو المصطلح المأذون فيه اللغو
فلا وجه لما قيل ان اسناده اليه باعتبار ان يكن الزوج من ذلك وله النكاح عبد وامته حرة او يد
بالاجار هذا انه لو باشر النكاح بغير رضاها ينفذ والحرة قتل نفسا قبل الوطئ المهر لا اله الا
تاخذ شيئا فكل المهر لانه تعيل بالعدم وهو غير مقبول بل لان حباية المرأة على نفسها غير معتبرة في حق
احكام الدنيا فلما تبوءت ما حلف للمولى امته قتلها قبل اي قبل الوطئ لا يمنع المهر قبل
التسليم فيجوز بيع البدل وما قيل لانه يخل بالقتل اخذ المهر فجوزى باكره مان لا يصلح وجها
لان شتره كمن قتلها قبل الوطئ وقتلها بعد الوطئ فلا يقع التمسك به في مقام الفرق بينهما وانما
قال قبله لانه بعد الوطئ المهر واجب وزوج الامه يعزل باذن سيده لان يخل بحق المولى وهو
حصول الولد الذي هو ملكه فيشرط رضاه وخبر امته ومكاتبه عنقت تحت حرا وعبد

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

هذا هو الحق في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح
انما هو في النكاح

لان اختيار لا يذيد الملك عليه وهذا الحق لا يختلف بكونه حراً او عبداً ولا عليه السلام لم يرد ملكيت
 بضعك فاختار في جعل علة اختيارها بضمها فلا يتقبل بالتعليل بعد تعليل صاحب الشرع و
 الشافعي يخالفنا في اذ كانت تحت اختيارنا على الطلاق بعينه عند الرجال فلا يرد علة
 اختيار وهي ازيد الملك والحديث المذكور حجة عليه انه لا تحت بلا اذن فعنت نفذ ولم تختير
لانها قد رقت لان موجب ان لا يكون للمكانة ايضا اختيار وقد مر ان لها ذلك بل لان النفوذ
 بعد العتق فلا يتحقق زيادة الملك كما اذا رقت نفسها بعد العتق وما سمي السيد وان زاد
 عليه مثلها لو وطئت فعنت وان عنت اولاً اي قبل الوطئ فلها من وطئ امه ابنة والاب
 حراً مكلف مسلم اغا قال هذا لانه لو كان عبداً او مكاتباً او مجنوناً او كافراً لا يصح دعوة فولدت
فادعاه ثبت نسب ان كانت الامه في ملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة وصارت ام
 ولده وعليه قيمتها لا عقدها ولا يشترط في ذلك دعوى الشبهة ولا يصدق الابن لانه ولاية
 ملكه مال ابنة عند الحاجة الى بقائه نفسه فكذلك ان يملكه عند الحاجة الى بقائه نفسه لكن الاولى
 اشتمل الثانية فلم يذ ان يملك الطعام بغير شيء واجارية بالقيمة ويجل له تناول الطعام عند
 الحاجة ولا يحل له الوطئ فلاجل الحاجة جاز له الملك ولتصورها او جينا عليه القيمة صيانة
 لمال الولد مع حصول مقصود الاب اذ ملكه محترم وزواله ببدل كالأول فرعها فيها الحقين
 ثم هذا الملك يثبت قبل الاستيلاء بشرط انه او المصطفى حقيقة الملك اوصحة وكل ذلك غير ثابت
 للاب فيها حتى يجوز له التزوج بها فلا بد من تقديم قسيتين انه وطئ ملك نفسه فلو كان لا يجب عليه
 العقر وانما اطينت الكلام في هذا المقام لان من مزال الاقدام ومضات الاقدام ولا قيمة لها
 لانه انفلو حراً مستند الملك عليه واجبة فيه في الحكم المذكور كالاب عند عدم ولاية سواء كان ذكراً أو
 اوراً او جنوناً او كفرة ويشترط ان يثبت ولاية من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان لم يكن اي

من قال في توطئ خاتمة فانه لا يفتقر على المرأة
 عنده لعدم الملك فقد سمي
 في فساد النكاح لان عتق
 على المرأة وان كان امه
 لا يثبت له الاثر

ان كان له مال او
 من قال في توطئ خاتمة فانه لا يفتقر على المرأة
 عنده لعدم الملك فقد سمي
 في فساد النكاح لان عتق
 على المرأة وان كان امه
 لا يثبت له الاثر

ان كان له مال او
 من قال في توطئ خاتمة فانه لا يفتقر على المرأة
 عنده لعدم الملك فقد سمي
 في فساد النكاح لان عتق
 على المرأة وان كان امه
 لا يثبت له الاثر

ان كان له مال او لم يصر ام ولد وجب له لا قيمة لها ولذا حرم بيع ابنة ابنة الابن فان الامه
 ملكه ويتبعها الولد فيعتق على اخيه وقد نكح حرة قالت لسيدها زوجها اعتقه عني بالف ففعل
 ونقض المهر وعليها المولى الفخلاف فانه قال لا يفسد النكاح لعدم الملك واصلة ان العتق يقع عن
 الآخر عند ائتمنا الشئنة وعند زفر يقع عن المأمور لان هذا الكلام خرج باطلا لا بطلان العتق من
 غير المالك لغوا لا عتق فيما لا يملك ابن آدم فيعتق العتق عن المأمور ولا يئتمنا الشئنة انها امرة باعناق
 عبده عنها ولا يمتد ذلك الا بتقدم ملكها فيه فيعتد بتقديمه اقتضاء فلا يثبت الملك اقتضاء فساد النكاح
 فانه قلت ان القبول لم يوجد وهو ركن البيع فلا يصح بدونه فلا يثبت الملك قلت ان لا يصح البيع بدونه
 الايجاب والقبول اذا ثبت مقصود كما اذا قال لأمريع عبدك مني بالف درهم واعتقه عني فقال
 المأمور بعت واعتقت حيث لا يقع عن الأمر اذا ثبت مقصودا وبها فانه يثبت بلا انعقاد ركنه
 فان قلت الشرايط الاصلية لا تثبت بطريق الاقتضاء كالاصلية والملك بشرط ائتمنا فلا يثبت
 اقتضاء ولهذا الوفاق لعبد كقوله عن عبيتك بالمال او قال لم تزوج اربعا لا يثبت احرة اقتضاء قلت
 كون العبد مملوكا في ذاته شرط ائتمنا لا يوجب بدونه اما كونه مملوكا للمأمور فهو امر زائد يجاز
 شتبه بطريق الاقتضاء فان قلت الشئ اذا ثبت للضرورة يتعدى بعد رتب فوجب ان لا يظهر في حق
 النكاح قلت الشئ اذا ثبت ببلوازمه وبطلان ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك الميسر بحيث
 لا ينفك عنه والولاء لها لانه عتق عليها ويقع عن كفارتها لو نوت به اي نوت الكفارة بذلك الاتفاق
 وان قلت ذلك بلا بدل اي قالت اعتقه عني ولم يقل بالف لم يفسد والولاء له اي للسيد هذا
 عندهما وقال ابو يوسف هذا الاول سواء لم ان الملك ثبت بشرط الاعناق كما في الاول الا ان القسطن
 وان كان شرط التبرع اذا كان قصد اسقوط هذا الشئ فمما كان ان القبول ركن البيع فيما ثبت قصد اسقوط
 سقط فيما ثبت فمما والشرط احق بالقوط من الركن لانه دونه ولو كان ان القسطن فعل حتى فلا يدل

من قال في توطئ خاتمة فانه لا يفتقر على المرأة
 عنده لعدم الملك فقد سمي
 في فساد النكاح لان عتق
 على المرأة وان كان امه
 لا يثبت له الاثر

الاقتضاء جعل في المنة منوطا لصدق
 وهذا اذا لم يخرج بالمتفق اما اذا خرج
 لا يقع العتق عن الامراتفاق ولهذا قال
 لو قال المأمور بعتك بالف درهم
 لم يهر جيبا الكلام بل كان يثبت
 وقع العتق عن نفسه

فيمن القول وانما يدخل في ضمنه الحكمي لا الحسي وقياسه على القول الحسي باطل لانه يحتمل القول كالمات في صورة التعاطي والقبض الحسي في الرتبة لا يحتمل القول بحال فان اسلم المتزوجان بلا شهود او عدة كافر معتقدين ذلك اقرا عليهم وان اسلم الزوجان المحرمات ففرق بينهما والطفل اسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم احدهما هذا اذا لم يختلف الدار او كان الطفل في دار الاسلام والحكم الوالد في دار

الحرب وفي العكس لا يتبع ولده وكتبا في ان كان بين محسني وكتبا في لان المحسني شتر من الكتبا في يكون كتبا يتا نظره وفي اسلام زوج المحسنة او امرأة الكافر محسنا كان او كتبا يتا يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم في له والا تفرق لا فرق بين ان يكون المحسني محسنا او بالان ردة كانت معتقة فكذا اباءه وهو في التفرق طلاق ولو كان الزوج صغيرا الوالي لا يابى لان الطلاق لا يكون من التاء ولا من غيرهما اي في ابائهما الا للموطنة لم يذكر حكم المهر في ابائه الكفا بيانا لكونه طلاقا فانه قد علم حكم مهر المطلقة ولو كان ذلك اي اسلام زوج المحسنة او امرأة الكافر في دار لم تبين تحريم ثلثا او عفي ثلثه اشهد اي ان لم تحض قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكتبا في في له وتبين بتبين الدارين لا يابى خلافا لث في فان سبب الفرقة عند السبب دون تبين الدارين ولو خرج احد ما الياسم او اخرج محسنا بابت وان سببا معالا ومن باجرت الياسم او ذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية بابت بلا عت احرمية اذا خرجت الياسم باجرت بابت من زوجها بالاجماع ولا عت عليها عتده خلافا لهما وهذا الخلاف يتحقق في الحمل والحيال في وجوب العت وعدم وجوبها اما ان اهل يجوز نكاح الحمل عند عدم العت في ظاهر الرواية لا يجوز ذلك في اتفاق فعد عن موطئ شيخ الاسلام واريد اذ كل من فاشع عاجل وبعض شاعهم قد كانوا يفتونه بعد وقوع الفرقة حسم الباب المعصية وعامتهم يقولون يقع الفسخ ولكن يجبر على النكاح لزوجها الاول بعد الاسلام لانه المقصود يحصل بذلك وشاع تجارا كانوا على هذا

ثم للموطنة

فيمن القول وانما يدخل في ضمنه الحكمي لا الحسي وقياسه على القول الحسي باطل لانه يحتمل القول كالمات في صورة التعاطي والقبض الحسي في الرتبة لا يحتمل القول بحال فان اسلم المتزوجان بلا شهود او عدة كافر معتقدين ذلك اقرا عليهم وان اسلم الزوجان المحرمات ففرق بينهما والطفل اسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم احدهما هذا اذا لم يختلف الدار او كان الطفل في دار الاسلام والحكم الوالد في دار

الحرب وفي العكس لا يتبع ولده وكتبا في ان كان بين محسني وكتبا في لان المحسني شتر من الكتبا في يكون كتبا يتا نظره وفي اسلام زوج المحسنة او امرأة الكافر محسنا كان او كتبا يتا يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم في له والا تفرق لا فرق بين ان يكون المحسني محسنا او بالان ردة كانت معتقة فكذا اباءه وهو في التفرق طلاق ولو كان الزوج صغيرا الوالي لا يابى لان الطلاق لا يكون من التاء ولا من غيرهما اي في ابائهما الا للموطنة لم يذكر حكم المهر في ابائه الكفا بيانا لكونه طلاقا فانه قد علم حكم مهر المطلقة ولو كان ذلك اي اسلام زوج المحسنة او امرأة الكافر في دار لم تبين تحريم ثلثا او عفي ثلثه اشهد اي ان لم تحض قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكتبا في في له وتبين بتبين الدارين لا يابى خلافا لث في فان سبب الفرقة عند السبب دون تبين الدارين ولو خرج احد ما الياسم او اخرج محسنا بابت وان سببا معالا ومن باجرت الياسم او ذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية بابت بلا عت احرمية اذا خرجت الياسم باجرت بابت من زوجها بالاجماع ولا عت عليها عتده خلافا لهما وهذا الخلاف يتحقق في الحمل والحيال في وجوب العت وعدم وجوبها اما ان اهل يجوز نكاح الحمل عند عدم العت في ظاهر الرواية لا يجوز ذلك في اتفاق فعد عن موطئ شيخ الاسلام واريد اذ كل من فاشع عاجل وبعض شاعهم قد كانوا يفتونه بعد وقوع الفرقة حسم الباب المعصية وعامتهم يقولون يقع الفسخ ولكن يجبر على النكاح لزوجها الاول بعد الاسلام لانه المقصود يحصل بذلك وشاع تجارا كانوا على هذا

ثم للموطنة

ثم للموطنة كل مهر سوا كان الردة منها او منه ولغيره نصف لوارثته ولا شيء لوارثته وبقي النكاح ان ارتد امعتم اسلاما ويعد ان اسلم احدهما قبل الآخر **باب القسم** بفتح القاف وسكون الهمزة مصدر قسمت الشيء فانقسم وبالكسر واحد الاقسام يحيل العدل فيه والكبر والتب واخذية والعقيقة والمسلمة والكتبا في سوا وللامة والمكاتبه وام الولد والمدبرة نصف احره ولا قسم في الغد يا فر عن شاء والفرقة اولى عندنا وعندك في حجب وان تركت قسمها لفرتها صح وان رجعت جاز **كتاب الرضاع**

كبر الرأء وفترها بمقتضى اللبن من الثدي وشرعا من الرضيع من ثدي لا حاجة الى قيد الادمية لاختصاصها له في وقت مخصوص وينبغي ان يراود ما في معناه ليت مل صورة الاستعاط وغيره فكل يثبت بمقتضى وما في معناه في حولين ونصف هذا عندنا وعند سامة حوران وعند زفر ثلثة احوال لا بعد امومة الموضوعة للرضيع وابوة من اللبن له اي للرضيع في حرم منه ما يحرم من النسب الا اتم شقيقه اخا كاه او اخا لان امه من النسب تكون امه او موطوءة ابيهم وكل من حرام ولا ذلك من الرضاع وبشي شاملة لثلاث صور لا يخفى على المتأمل هذا ما قالوا وعندى لا حاجة الى المستثناء بل لا وجه له لان ما لا يحرم من الرضاع في العدة المستثناء لا يحرم من النسب ايضا واحرمه الموطوءة فيها انما هي من جهة المعاشرة لا من جهة النسب ولذلك وردت في الكنية في الحديث بلا استثناء واخذت اخوت الولد من النسب اما البنت واما بنت الموطوءة ولا ذلك من الرضاع لعائل ان يقول في احرم نظرفان اخوت الولد من النسب يجوز ان لا يكون واحدة منهما كما اذا كانت ثابته النسب من اثنتين صورته ان يدعى الشريكان ولد الامة المشركة فانه يكون بنت كل واحدة منهما اخوت ولد الآخر وليست ببنت ولا بنت موطوءة وتوجد ولد من ام ثمة او ام موطوءة ولا ذلك من الرضاع وام شقيق اصله بان كان ذلك الاصل او اما ويشمل هذا ام عمه وام ثمة وام خاله وام خالته

باب الرضاع

باب الرضاع

باب الرضاع

باب الرضاع

وام هو آية جده وموطوءة جده الصحيح واجتبا الفاسد ولذا كان الرضاع واقتضت الصور
الثالث في جميع ما ذكر للرجل أي هذا النساء المذكورة لا تحرم للرجل إذا كانت من الرضاع وتحلل تحت
شقيقة رضاعا تحلل بها كإخوة من الأب له اخت من أمه تحلل لأخيه من أبيه ورضعنا في كإخوة
واخت أراد التشبيه في أحرمته ولذلك لم يقل كإخوة من أبيه وهذا قد علم مما سبق من عدم تحريم منه
ما أحرم من النسب لأننا ذكرنا موطوءة لما ذكر بعد ثلاث ربا لبن شاة وحكم خلط لبنها بآباء أو ولاء
أولبن أخزا ولبن شاة بالعلقة قال في الفاية ولم يذكروا الحكم فيما إذا كانت وبين وبينه في أن
ثبت أحرمه احتياطا ولأنه غير مغلوب فلم يكن مستهلكا ومنشأه الفعلة عن معنى العلة قال في
المنتقى فسر العلة في رواية ابن جماعة عن أبي يوسف فقال إذا جعل في لبن المرأة دواء فغلب
لونه ولم يغير طعمه أو على العكس فأوجب صبي حرم وإن غير اللون والطعم ولم يوجد فيه طعم
اللبن وذهب لونه لم يحرم وفسر العلة في رواية الوليد عن محمد فقال إذا لم يغيره الدواء
أن يكون لبنا ثبت به أحرمه وبطعام أحل أي حكم خلط لبنها بالطعام أحل كما في لبن رجل إذا
صبي لبن رجل لا يثبت به الرضاع واحتقان صبي بلبنها وحرم بلبن البكر والميت وإن أرضعت
أي امرأة رجل فمهرها رضية حرم عليه أي على ذلك الرجل ولا مهر لكبيرة أن لم توطأ وللرضية
مصلحة أن كان لها مهر ونصف المهر أن لم يكن لها مهر ورجع الزوج به على المهرضة أن قصدت
الفساد والأفلا **كتاب الطلاق** هو رفع القيد الثابت شرعا بالكتاب
الأصل فيه عندنا الخطر والاباحة للحاجة وعندنا في الأصل فيه الاباحة فإن قيل إنه ما شور به فإني يكون
مخطورا فلنا الأمر بالإنقي الخطر فأن الخطور قد يدخل ضمن بصيغة الأمر حتى لا يقع في الخطور فوفه كما كتبت
في البين مبينه من حيث العدد أحسن وهو طلقة فقط طهر لا وطئ فيه ولم يقل أحد بكراهته بخلاف
أحسن فإن فيه خلاف ما كن وحسن وهو طلقة لغیر الموطوءة ولو في حينه والموطوءة تفريق الثالث
في أظهر

12

في الطهر لا وطئ فيمن تحيض ويجوز تغريقها في طهر واحد اذا تخلل بينهما رجة او كاح واستمر في غير الشهر في حق من لا تحيض بغيره الطهر وقال ماكل هو بدعة لا يباح الا واحده وحل طلاق من عقيب الوطئ خلا فالمر السنة في الطلاق من حيث يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها قال في الهداية واحسن هو طلاق السنة لم يرد به انه سنون والا لما كان الضرب الاول احسن منه بل اراد انه ثابت بالسنة ثم انه فرقا بين طلاق السنة والطلاق السني فان الكاظمين الاول لتساوله الضرب الاول لا يختلف طلاق السنة ومن حيث الوقت طلاقه فقط في طهر لا وطئ فيه مخصوص بالموطوءة لا يتحقق في غيرها وبدعيه من حيث العدد والمتعد وثلاثا كان او اثنين في طهر واحد سواء ارسل جملة ومفرقة وعندك ان في هو مباح ومن حيث الوقت طلاقه في طهر وطئ فيه او حيض موطوءة وتجب رجعا في الاصح احتراز عن قول من قال انه سحيت فاذا ظهرت طلقها ان شاء وان قال لموطوءة انت طالق ثلث السنة بلائحة تقع عند كل طهر طلاقه واولها تنفع في طهر لا وطئ فيه وذكره قاضي خان في اجماع الصغير هذا اذا كانت من ذوات الحيض وان كانت من ذوات الاستبراء يقع للمحل طلاقه وبعد استبراء اخرى وبعد شهر آخر اخرى وذكر ان الطلاق الثلث السني هذا وانفاقيه ناه بالثلاث لان الطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه آنفا وان نوى الكل سعة صحت اي السنة حتى يقع الثلث في اكمال خلافه لانه بدعي وهو ضد السني ونحن نقول الثلث دفعة سنن الوقوع اي ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل روة مكلف ولو عبد او كسرا او امكرا وفيها خلاف ان في لاطلاق نا ثم وسيد على وجه عبده والطلاق الحرة ثلثة ولامة اثنا عشر واوروجها خلا فلان في كان اعتبار الطلاق عند بالرجالا وعندنا بالنساء باد يقع الطلاق فصرحه ما استعمل فيه دون غيره مثل انت طالق ومطلقة وطلقتك الطلاق لغة عبارة عن رفع القيد مطلقا ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا المعنى في قوله انت مطلقه بالتدبير الى السنة وتخفيفها

2212

2019

ولقد مات بهذا الزحف على ما في المتن
قال وحسنه وهو الشنقي

اول هذا التعبد في كثير من عباداتهم فكانوا
منفردون من قال حسن الطلاق
هو استغنى

مقدار الشربة

مجله دانش

...

انما قال سر واية انما خلق الكبير
لان في رواية انه سليمان قوله
اقتولهما ذكره في كتاباته

وسيرة الوقوع في الامر الحسن ويطو غير الحسن امر خبيلى بل لان قوله انه حرة او حرة في قولك
طالق متين وهو المعلق كالمسل عند الشرط فيكون كأن المولى والزواج ارسل في ذلك الوقت فبقي او حيز
القولين اولاد وهو العتق وتعد كحرة بالاتفاق اخذ بالاحتياط ويقع بانامك باين او عليك احرام ان
نوى لا بانامك طالق وان نوى خلا فالت في وانت طالق واحدة او لا خلا فالحمد او مع مولى او مع
مولى ولا طلاق بعد ما ملك احد ما صاحبه او شفعه لوقوع الزقة بينهما ملك الرقة والطلاق يستدعى
قيام الكاخ ولا يلزم على هذا الكتاب اذا اشترى زوجة حيث لا يقع الزقة بينهما لاننا لانهم ان له ملكا بل في الكا
ولا يقع بقاء الكاخ وبانت طالق ملكا اشترى بالاصح يقع بعده اي بعد والاصح والاصح يذكر ويؤنثا
ويعتبر المنور لان الاشارة تقع بالمنشورة منها دون المنورة للمرف فيه فهو نوى الاشارة بالمنورة يصعد
ه بانه لا فضاء ولواثا يظهر كالمصنوعة في هذا احتمال آخر وهو ان يكون ذكر الصابغ نحو ان يلبس
فالوجه ان كل ما قيل ان كان نشرا عن غير فالحق للنشر وان جاء عن نشر فالجدة الفهم فافهم وبانت
طالق باين او البتة وقال ان في يقع رجعية اذا كان بعد الدخول وانت طالق ارشد الطلاق وان حرة
او اجنبه او اسوء او طلاق الشيطان او البتة او كاجل وقال ابو يوسف يكون رجعي الاصل عند ابي
انه متى شبه الطلاق بشي اى شئ كان يقع باينا ذكر العظم او لم يذكر وعند ابو يوسف ان ذكر العظم يكون
باينا والا فلا اى شئ كان المشبه به وعند زفر ان كان المشبه به مما يوصف بالعظم عند الناس يقع باينا ولا
فهو رجعي وقيل محمد مع الاول وقيل مع الثاني او كالف او حلاء البيت او نظيفة شديدة او طوية او عريضة
بلائية ثلاث سواء لم ينو عدده او نوى واحدة او شتين ثم ان هذا في الحرة اما في الامه فشتان بمنزلة
الثالث واحدة باينة الا اذا نوى شتين احدهما يقع طالق والاخرى يقع باين او يقع البتة فانه
يقع شتان بايننا ذكر في البداية ومعه ثلث بعد وقرن بالطلاق انما زاد وقعه قرن كيلا يرد النقص
عما اذا اضم على ذكر الطلاق ولم يذكر مع العدد فانه يقع الواحدة وليس وقوعها بعد ولا يخلو
انت طالق

نحو الشبهة

انت طالق لومات قبله كالعقد ووقع او اطلقا ثلثا قبل الوطى وان فرق اى فرق الطلاق بان يقال انت
طالق واحدة واحدة او يقال انت طالق طالق طالق او يقال انت طالق انت طالق انت طالق بان بالاولى
هم تقع الثانية في قوله انت طالق واحدة واحدة باينة اما البيونة فلو وقع الطلاق قبل الوطى واما
عدم وقوع الثانية فلعدم العدة وعدم توقف عدد الكلام على آخره حيث عدم الجزع فكل واحد
ايقاعا واحدة وبانت طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة واحدة لان الواحدة الاولى وصفت
بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية محل وبانت طلاق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة
او معها واحدة شتان اما في قبلها او بعد فلا الواحدة الاولى وبى التي توقفتها في الحال وصفت
بالبعدية فاقصفت وقوع واحدة متقدمة عليها لكن لا قدرة له على الانقاع في الزمان كما في الحال
فيكون الواحدة الاولى والثانية متقاربتين واما في مع ومعها فظاهر وفي الموطوءة شتان
في كل ما لقيام المحلية بعد وقوع الاولى وبانت طالق واحدة واحدة او فواحدة اى او قال انت
طالق واحدة فواحدة ان دخلت الدار شتان لو دخلت واحدة ان قدم شرطه اى قال ان دخلت
الدار فانت طالق واحدة واحدة فعند تقدم الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطوءة فان الواحدة
الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا عندنا واما عند
فيقع شتان بلا فرق بين صورة العطف بالواو والعطف بالفاء فمما ذكره الكرخي وذكر الفقهاء
ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق في الكس وكناية مللم يوم منع له واحمله وغيره فلا تطلق الابنية
او ولاه الحال فانه ولاه الحال اقوى من النية لانه ظاهرة والنية باطنة ثم ان المراسم والام
الحال ما يعم ولاه الحال علما مستحق عليه باذن الملك المتعالي فان قلت يشكل هذا بغير العصور
فان ولاه الحال لا تكفي فيما يصح روافا فان الطلاق لا يقع في حال مذكره الطلاق بنحو اخرجه واذا جرى
وقوى بل يتوقف على النية قلت صلاحية المرو كانت معارضة لحال مذكره الطلاق فلم وليلا

نحو الشبهة

نحو الشبهة

في هذه المسئلة على انني عثر
وجها تفصيليا يطلب من المطولات واعلم ان الظاهر مما ذكر وقوع الطلاق
بالكليات كلها عند دلالة الاحوال وليس كذلك فان وقوعه ببعض منها دون بعض وبيان ذلك ان الاحوال
ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضي وحالة مذكرة الطلاق وحالة الغضب والكليات الثلاثة اقسام قسم
منها يصلح جوابا ويصلح ردا ولا يشترط في ثلثة الفاظ امره بذكر اختاري اعتدي ومراودها وقسم
يصلح جوابا ولا يصلح ردا او في خمسة الفاظ خلت بربية باين حرام ومراودها وقسم يصلح جوابا
وردا ولا يصلح ردا وشيئة وفي خمسة الفاظ اخرى ادبى اغزى قومي تغنى ومراودها في حالة
الرضا لا يقع الطلاق بشئ من هذا الا بالنية لا بحال ثم انها لا تنفي في امره بذكر وفي اختاري بل بالنية
معها من اختيار المرأة نفسها والعقل قد مضى مع يمينه في عدم النية وفي حالة مذكرة الطلاق وهو
ان تالم المرأة طلاقا او يسأله اجنبي يقع في الغضا بكل لفظ لا يصلح الرد وفي القسم الاول
واكت ولا يصدق في عدم النية لان الظاهر اراوته اجوب لانها لا يصلح للرد في حالة الغضب
لا يقع بكل لفظ يصلح للسبب الرد وهو القسم اكد والثالث لان يحتمل الرد والشم ولا في حالة
الغضب ويقع بكل لفظ لا يصلح لهما بل يصلح للجب فقط وهو القسم الاول الظاهر حاله

فكانت العور المذكورة خالية عن دلالة الاحوال وذلك توقف فيها على النية والله اعلم بحقيقة الاحوال ومنها اعتدي
والسبب في ركن واحدة وباتت واحدة رجعية يقع بهذه الثلثة الا واحدة رجعية ولو
نوى ثلثا او شتين كما في المصريح اذ لم يذكر المصدر وبما فيها كانت باين بنية بطله حرام حملك على غاييك
خليت برية احق في بطلك وهتكك لا يملك سرحتك وفارقك انت حررة تغنى تخمري استبري اعز
اخرى قومي ابني الارواح تقع واحدة باينة ان نوايا وقال ان في يقع بما سوى الثلثة الاول
رجعي او شتين وقال زفر تقع نشان ان نوايا وثلث ان نوايا وفي اعتدي ثلث مرات يقع في
قوله لا مراثة اعتدي اعتدي لنوى بالاول طلاقا وبغيره حيضا صدق وان لم ينوب بغيره شيئا فقلت
هذه المسئلة على انني عثر وجها تفصيليا يطلب من المطولات واعلم ان الظاهر مما ذكر وقوع الطلاق
بالكليات كلها عند دلالة الاحوال وليس كذلك فان وقوعه ببعض منها دون بعض وبيان ذلك ان الاحوال
ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضي وحالة مذكرة الطلاق وحالة الغضب والكليات الثلاثة اقسام قسم
منها يصلح جوابا ويصلح ردا ولا يشترط في ثلثة الفاظ امره بذكر اختاري اعتدي ومراودها وقسم
يصلح جوابا ولا يصلح ردا او في خمسة الفاظ خلت بربية باين حرام ومراودها وقسم يصلح جوابا
وردا ولا يصلح ردا وشيئة وفي خمسة الفاظ اخرى ادبى اغزى قومي تغنى ومراودها في حالة
الرضا لا يقع الطلاق بشئ من هذا الا بالنية لا بحال ثم انها لا تنفي في امره بذكر وفي اختاري بل بالنية
معها من اختيار المرأة نفسها والعقل قد مضى مع يمينه في عدم النية وفي حالة مذكرة الطلاق وهو
ان تالم المرأة طلاقا او يسأله اجنبي يقع في الغضا بكل لفظ لا يصلح الرد وفي القسم الاول
واكت ولا يصدق في عدم النية لان الظاهر اراوته اجوب لانها لا يصلح للرد في حالة الغضب
لا يقع بكل لفظ يصلح للسبب الرد وهو القسم اكد والثالث لان يحتمل الرد والشم ولا في حالة
الغضب ويقع بكل لفظ لا يصلح لهما بل يصلح للجب فقط وهو القسم الاول الظاهر حاله

باب التوقيف

باب التوقيف لمن قبل لها طلق نفسك امره بذكر او اختاري بنية
الطلاق تطليقا في مجلس علمت فلو خفي ولم تسمع او كانت غائبة فلها اختيار في مجلس علم الا اذا كانت
التوقيف موقفا ويعني الوقت قبل ان تعلم وان طالق قال احكم الشهود في الكافي وان تطاول
يوما او اكثر ما لم يتم فان المجلس وان لم يتبدل بجمرة القيام الا ان اختياره يبطل به لانه يدل على الاعتراف
وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية ولم تعلم ما يقطع انما ذكر هذا ولم يكتف بقوله لا بعد
لان المجلس لا يتبدل بحقيقة بل كما تم ان ما ذكر اخفق مما قيل او يعمل لا يكون من جنس ما يقع مع انه
لا يبطل به خيارا وجلس الغائبة وانكاه الغائبة وقعود المتكئة ووعاء الاب للثوري وشهود
تشدتم قال في المحيط فان لم يجد احدا يدعوا بالشهود فقامت لندعوم ولم يتحول من مكانها
لم يبطل خيارا لانها مضمرة للاستيثاق وان تحول قبل وقتل ومن يشا تبين ان قوله ما لم يتم ليس
على الإطلاق ووقف دابة من ركبته لا تقطع وكلها كبرها وسيرد اثباتا كبرها اي لا يتبدل المجلس
بجمري العقل وتبدل بسير الدابة قال في المحيط الا ان يجب مع كونه لانه لا يمكن الجواب بأسرع من
هذا فلم يوجد تبدل المجلس حكما لان اتحاد المجلس انما اعتبر بغير الجواب متصلا بالخطاب وقد وجد
الاتصال وفي اختاري لا تقع نية الثلث بل تبين ان قالت اخرت نفسي او اختار نفسي وشروط
ذلك النفس كما في المثال المذكور او ما يقدم مقامها كما في المثال المذكور من احد محالان وقوع الطلاق
بالنفس لا يعرف باجماع الصحابة وممن ان الله تعالى عليهم اجمعين واجماعهم في اللفظ المفسر من
احد الجاهلين وفي اختاري اختياره لو قالت اخرت تبين لان ذكر الاختيار كذا كلف النفس لان الماء
فيها تبين عن الاتحاد واختيارها نفسا هو الذي يتجدد تارة ويتجدد اخرى وكذا ذكر النطقية
وكذا راختار يقيم مقام ذكر النفس ولو ذكر راختار يثلثا لا فرق بين ان يذكر الاخرين
بعطف من واو او فاء او ثم او لم يذكر ذكره في التبيين فقالت اخرت اختياره او اخرت الاول

في التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة
بالقول اما كان اخر وتارة حكما بالاختار
على كل تقدير

باب التوقيف
من قبل لها طلق نفسك امره بذكر او اختاري بنية
الطلاق تطليقا في مجلس علمت فلو خفي ولم تسمع او كانت غائبة فلها اختيار في مجلس علم الا اذا كانت
التوقيف موقفا ويعني الوقت قبل ان تعلم وان طالق قال احكم الشهود في الكافي وان تطاول
يوما او اكثر ما لم يتم فان المجلس وان لم يتبدل بجمرة القيام الا ان اختياره يبطل به لانه يدل على الاعتراف
وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية ولم تعلم ما يقطع انما ذكر هذا ولم يكتف بقوله لا بعد
لان المجلس لا يتبدل بحقيقة بل كما تم ان ما ذكر اخفق مما قيل او يعمل لا يكون من جنس ما يقع مع انه
لا يبطل به خيارا وجلس الغائبة وانكاه الغائبة وقعود المتكئة ووعاء الاب للثوري وشهود
تشدتم قال في المحيط فان لم يجد احدا يدعوا بالشهود فقامت لندعوم ولم يتحول من مكانها
لم يبطل خيارا لانها مضمرة للاستيثاق وان تحول قبل وقتل ومن يشا تبين ان قوله ما لم يتم ليس
على الإطلاق ووقف دابة من ركبته لا تقطع وكلها كبرها وسيرد اثباتا كبرها اي لا يتبدل المجلس
بجمري العقل وتبدل بسير الدابة قال في المحيط الا ان يجب مع كونه لانه لا يمكن الجواب بأسرع من
هذا فلم يوجد تبدل المجلس حكما لان اتحاد المجلس انما اعتبر بغير الجواب متصلا بالخطاب وقد وجد
الاتصال وفي اختاري لا تقع نية الثلث بل تبين ان قالت اخرت نفسي او اختار نفسي وشروط
ذلك النفس كما في المثال المذكور او ما يقدم مقامها كما في المثال المذكور من احد محالان وقوع الطلاق
بالنفس لا يعرف باجماع الصحابة وممن ان الله تعالى عليهم اجمعين واجماعهم في اللفظ المفسر من
احد الجاهلين وفي اختاري اختياره لو قالت اخرت تبين لان ذكر الاختيار كذا كلف النفس لان الماء
فيها تبين عن الاتحاد واختيارها نفسا هو الذي يتجدد تارة ويتجدد اخرى وكذا ذكر النطقية
وكذا راختار يقيم مقام ذكر النفس ولو ذكر راختار يثلثا لا فرق بين ان يذكر الاخرين
بعطف من واو او فاء او ثم او لم يذكر ذكره في التبيين فقالت اخرت اختياره او اخرت الاول

او الوسطى والاخيرة تقع ثلث عند ما تطلق واحدة الا ان يقول اخرت اختياره فانه يقع الثلث اتفاقا
 بلائية انما لم يجز الى الشئ مع كونها من الكفاية لدلالة التكرار عليه اذ الاختيار في حق الطلاق هو الذي يكتسب
 فكان متعيناً ثم ان اشتراط النية على ما ذكره العدد والشهيد والعلاني في شرح اجماع الصغير ولم يقرض له
 محمد في اجماع الصغير ولا في المبسوط واشترطها في رواية الزيادة وجميع الكبار وابو المعين النسفي وغيره
 صرحوا باشتراطها في شروع اجماع الكبير ولو قالت طلقت نفسي او اخرت نفسي بتطبيقه بانه بواحدة
 هكذا ذكر في المبسوط وجميع الروايات وشروع اجماع الصغير وسرعة عد الاسلام والكافي للحاكم
 الشهيد وشرح الامام الرضا وشروع الطي وفتاوى الواعلي وجميع الفقه وغيره وذكر
 في الهداية انه يقع واحدة بمكة الرجعة خلافاً لما وقع في بعض نسخ اجماع الصغير وقال عدد الشهدى
 واحدة بانية وما وقع في بعض النسخ غلط من الكاتب ولو قال امرك بيدك في تطلقه او اخرت في تطلقه
 فاختارت نفسها تقع رجعية فان قيل فقه امرك بيدك واختار ينفذ البيوتة فلا يجوز صرفها عنها
 الى غيرها قلنا لما قدره بالمرجع علم انه اراد الرجعي كالوقوع في المهرج بالباين في فقهه انت باين ذكره في البيوت
 وبما الغم في معاملة التي في من اختياره نقل عن المبسوط وهذا لو قال لها انت طالق ثلثا يقع بانية عندنا
 رجعيها ولو قال امرك بيدك ونوى الثلث فقالت اخرت نفسي بواحدة او بجزء واحدة يقع جعل الامر
 بيدك كالخيار في المسائل كلها الا في صحة الثلث فانه لا يقع نية في التخيير وان قالت طلقت نفسي واحدة
 او اخرت نفسي بتطبيقه واحدة فواحدة بانية ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه
 فيبطل امر اليوم ان ردت وبقى الامر بعد غد خلافاً لغيره وفي امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل
 فلا يبقى الامر في غد ان ردت في يدها لانه امر واحد فلا يبقى لها اختيار بعد الرد ولو قال طلق نفسي
 ولم يرد او نوى واحدة فطلعت نفسها يقع رجعية وان طلقت ثلثا ونواه وقعن اتفاقاً ونواه
 لانه لو طلقت نفسها ثلثا وقد نوى الزوج واحدة لم يقع عليها شيء عنده وعند جميعه واحدة ولو نوى

في تبيين ما ذكره في قوله لا يقع نية في التخيير
 في تبيين ما ذكره في قوله لا يقع نية في التخيير
 في تبيين ما ذكره في قوله لا يقع نية في التخيير

مطلب

في تبيين ما ذكره في قوله لا يقع نية في التخيير
 في تبيين ما ذكره في قوله لا يقع نية في التخيير

ثنتين يقع واحدة لانه عدد واللفظ لا يدل عليه الا ان يكون انت لان الثنتين جميع اجنس في حقها يقع بانية في
 رجعية اما وقوع الطلاق فلان الالبانة بالفاظ مفصحة بعد بالقوم طلق نفسك واما كون رجعيها فلان المخير
 اليها هو الرجعي وقد انت بزيادة وصف وبني البيوتة فيلحق ذلك والخالف في الوصف لا بعد الاصل فلا
 بعد خلافاً لكونه تبعاً بخلاف قولها طلقت نفسي ثلثا في جواب طلق نفسك واحدة لانها تعد خلافاً في الاصل
 لانه الطلاق اذا قرئ بالعدد ويكون الواقع هو العدد واخرت نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق
 ولا يقع الرجوع عن طلق نفسك لانه فيه معنى البين اذ هو تعليق الطلاق بتطبيقها والبين تصرف لازم
 لا يقع الرجوع عنها وليس بتوكيل ولا بتقيد بالمجلس لانه عليك وفي طلق نفسك وطلق امرأتك خلافاً
 اي يقع الرجوع منه ولا بتقيد بالمجلس لانه توكيل وفي طلق نفسك متى شئت لا بتقيد اي بالمجلس في
 طلقها ان شئت لا بتقيد لانه علقه بمشيئة فصار عليك لا توكيلاً ولا يرجع اي ليس للزوج ان يرجع
 عنه لكونه لازماً بمشيئة التعليق وقال من هو والا لا لواء ولو قال طلق نفسك ثلثا فطلعت واحدة
 فواحدة لانها ملكك ايقاع الثلث فملكك ايقاع الواحدة مضرورة ولا يقع شيء في عكس هذا عندنا
 يقع واحدة ايضاً لانها انت بما ملكته وزيادة يقع ما ملكته وتلغى الزيادة وله ان ياتى بغيره فوفى
 اليها لان الثلث غير الواحدة والمفوض اليها واحدة لا ثلث فلم يقع شيء اصلها لانها مخالفة لا متشعبة و
 الواحدة في الصورة الاولى وان كانت غير الثلث لكن عليك الثلث يقتضي عليك الواحدة فكاه الواحدة
 مفوضة اليها مضرورة واما ما قيل لانه فوض اليها ايقاع الواحدة فقد الا في ضمن الثلث فبر عليه
 انه لا عبرة لهذا والا لا وقع واحدة في الصورة الاولى لان ما فوض اليها فيها ايقاع الواحدة في ضمن
 الثلث لا ايقاعها فقد او لو امرت بالباين لم يقل او الرجعي لانها بما سبق من قوله ويقع بانية
 نفسي رجعية فعكست وقع ما امر به ولا يقع في طلق نفسك ثلثا ان شئت الثلث وبني ايقاع الواحدة
 ما شئت الثلث فلم يوجد الشرط وعكس لانه منية الثلث ليست منية الواحدة كما يقع بالعدد

في تبيين ما ذكره في قوله لا يقع نية في التخيير
 في تبيين ما ذكره في قوله لا يقع نية في التخيير

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف **باب**
خلف بالطلاق شرط صحة الملك او الاضافة اليه او الى سببه اراوا بالاضافة الى احد مما
تعلق الطلاق به وفي صحة بالاضافة الى الملك خلاف ان في فلا تطلق اجنبية قال لها ان كنت
فانت كذا ففعلها وكلمها لوجود الملك وقت التعليق او قال لاجنبية ان كنت كذا ففعلها وكلمها لوجود
الاضافة الى سبب الملك قال في الهداية وهي بمنزلة الاضافة الى الملك والفاذا شرط ان واذا ما وكل
وكلمها متى ومبناها اي في الفاذا المذكورة فيحل البين اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما
فانه يحل بعد الثلث يقع في اكره وفي الامة يحل بعد الثلثين الم او باخلال البين بطلانها
ببطلان التعليق فلا يقع ان تكلمها بعد زوج آخر خلا فالزفر اذا دخلت بغير كذا كذا على الزوج
تحوكها تزوجتك **باب** فانت كذا وبزوال الملك باء دون الثلث لا يخل البين وانما قلنا بما
دون الثلث لانه اذا زال بها يخل البين الا اذا كانت معناه الى سبب الملك في لا يخل بالثلث ايضا
لان معناه باعتبار مكان تحدث ويحل بعد وقوع الشرط مطلقا اي سواء وقع في الملك في محل الى جزء
او في غير الملك في محل الى جزء فانه قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فارد ان يدخلها
من غير ان يقع الثلث فخلت ان يطلقها واحدة ثم يدخلها بعد انقضاء العدة ثم يزوجها فانه يدخلها بعد
ذلك لا يقع شيء لاخلال البين وشرط لطلاق الملك او ترة اي العدة وان اخلت في وقوع الشرط
سواء كان وجود امر او عدمه فالقول له لانه يكره وقوع الطلاق ولا عبرة بالتمسك بالاصل مبرها
والاخذ اجوب في صورة الشرط الموجود والمعدوم فان التمسك بالاصل في الكتاب هو المرأة الا
مع حجة لو قال لها ان لم اجامعك في حيفتك فانت طالق للثمة ثم قال اجامعك فان كانت حايضا فالقول

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

فيكون على غير الجنس كما اذا قال كل من طعني ما شئت وتطلق من فاني من شئت وتك ان كل من
حقيقة في التبعيض وما للتعميم فيعمل بهما وفيما اسما به ترك التبعيض لولا العينة وهي
الطه والسماحة او لعدم الصفة وهي المشية مع قبل من شئت كان على خلاف

له لانه يملك الانشاء فلا سهم وان كانت طاهرة لا يصدق لانه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر بوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب في احوال كذا في التبيين فالمسئلة السابقة و التي تأتي بعد ما ليست على اطلاقها وفي شرط لا يعلم الا من اصدقت في حقها خاصة ففي ان حضرت فانت طالق وفلانة وان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا وعنده حر لو قالت حقت واجبت وقع طلاقها فقط واعلم ان التعليق بالمجبة كالتعليق باليمين الا في خبيثين احدهما ان التعليق بالمجبة يقتصر على المجلس لكونه تخييرا راجع لو قامت وقالت اجبه لا تطلق والتعليق باليمين لا يبطل القيام كبر التعليلات وان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالمجبة لما قلنا وفي التعليق باليمين لا تطلق فيما بينه وبين الله فكذا في التبيين وفي ان حضرت فانت كذا انحكم بالبراء بعد استمرار الدم ثلثة ايام من اوله لانه تبين باستمرار الدم ثلثة ايام انه حيض فيحكم بعد الثلثة بوقوع اجزاء في اولها وفي ان حضرت حيفه لا يقع حتى تظهر لان الحيضة في الكملة وفي ان حضرت يوما فانت طالق حين غربت من يوم صامت بخلاف ان حضرت لانه لم يقدره بعبارة وقد وجد الصوم بركته وشرطه ولو علق طلقه بولادة ذكر وتبين بانق فولدتها ولم يدرك الاول طلقت واحدة فمساء وتبين تنزهها اي تباعد عن مظان المحرم ومن قال ديانة يقع فيما بينه وبين الله تعالى فخطا وانعمت العدة بوضع الحمل اي بوضع الكلى وانما لا يقع بطلاق لان العدة تنقضي بالوضع ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فياخرون الوضع وقد انعمت العدة بالوضع فلا يقع بعد طلاق ولو علق الطلاق بشيئين يقع ان وجد الكلى في الملك سواء وجد الاول ايضا فيه ولا خلافا لفرق والا اي وان لم يوجد الكلى فيه سواء وجد الاول فيه او لا فلا ويجوز الطلاق ببطل تعليقه خلافا لفرق والى في وانما لم يقل والتخيير يبطل التعليق لان تخييرا ما وانه الثلث لا يبطل التعليق فلو علق الثلث بشرط ثم جبر الثلث ثم عاد اليه بعد

في جواب المسئلة لكونه الداخل مقدرا لثبته فقط وان اومه قول صاحب الهداية فلما التقا احدا نان لانه الوجه المذكور في تعليل مرجع فيما قلناه ولينته فلا عمر عليه قال في ديوان الادب العقود هو المرأة اذا وطئت عن شبهة والمراد منه من المثل وبه فسر الامام العياشي في شرحه اجمع الصغير وكذا الوعلق انه بوطئها ولم يصح مراجعها في الرجعي هذا عند محمد وعند ابي يوسف يصير به مراجعها ولو نزع ثم اوججها العفر وكافة ربعة ولو قال انت طالق انشاء الله منصلا لم يقع خلافا لما كان وان ماتت قبل الاستبراء ولو مات يقع اي قال طالق فاخذ في الكلام بانشاء الله فانت فعل تام وفي انت طالق ثلثة الانتين يقع واحدة وفي الا واحدة ثلثان باب

طلاق الفأ عندنا بالفار دون الميرين لعدم اختصاص حكم الباب به ومن غنونا به نظر الى ماله فيه وفرقة بغير خلاف في حكمه قال في الذخيرة ولو جاءت الفرقة من المرأة في مرضها ببدنه ورث الزوج منها الذي يصير فاما بالطلاق ويخص تبرعه بالثلث من غالب حال الهلاك كبره فيا كان او صحى كمن اصابه مرض وهو صاحب الفرائض ذكره في الذخيرة فجبر عن اقامته مصالحا خارج البيت انما قال البيت اذا عبرة للقدرة فيه ذكره في الذخيرة وقال وهو الصحيح ثم قال هذا في حق الرجل فاما المرأة لا تحتاج الى اخروج من البيت في جوابها فلا يعتبر هذا احد في حثها ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى السطح فهو مريض او بارز رجلا او قدم لتقتل في قصاص او رجم فلو بان اي من هو كذلك عرسه انما قال ابان لانه بالطلاق الرجعي لا يصير فارا من غير سواء لها فاما اذا طلقها بسواء لها فلا تدرى ومات بذلك السبب او غيره تدرى خلافا لما في علم ان محل الخلاف غير محتمر في الثلث كما توهم فان البابين ايضا محل خلاف فنحن عليه في الكافي وطالبه رجعية طلقت ثلثا لانه الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح فلم يكن سواها رخصة لبطلان حقها

في جواب المسئلة لكونه الداخل مقدرا لثبته فقط وان اومه قول صاحب الهداية فلما التقا احدا نان لانه الوجه المذكور في تعليل مرجع فيما قلناه ولينته فلا عمر عليه قال في ديوان الادب العقود هو المرأة اذا وطئت عن شبهة والمراد منه من المثل وبه فسر الامام العياشي في شرحه اجمع الصغير وكذا الوعلق انه بوطئها ولم يصح مراجعها في الرجعي هذا عند محمد وعند ابي يوسف يصير به مراجعها ولو نزع ثم اوججها العفر وكافة ربعة ولو قال انت طالق انشاء الله منصلا لم يقع خلافا لما كان وان ماتت قبل الاستبراء ولو مات يقع اي قال طالق فاخذ في الكلام بانشاء الله فانت فعل تام وفي انت طالق ثلثة الانتين يقع واحدة وفي الا واحدة ثلثان باب

وكون الكنايات رواجع عنده لا ينافي ذلك لان القرينة قبل الاصل باين كما فمن قال ان طلقها مرارا مرارا فقد اخطا

في جواب المسئلة لكونه الداخل مقدرا لثبته فقط وان اومه قول صاحب الهداية فلما التقا احدا نان لانه الوجه المذكور في تعليل مرجع فيما قلناه ولينته فلا عمر عليه قال في ديوان الادب العقود هو المرأة اذا وطئت عن شبهة والمراد منه من المثل وبه فسر الامام العياشي في شرحه اجمع الصغير وكذا الوعلق انه بوطئها ولم يصح مراجعها في الرجعي هذا عند محمد وعند ابي يوسف يصير به مراجعها ولو نزع ثم اوججها العفر وكافة ربعة ولو قال انت طالق انشاء الله منصلا لم يقع خلافا لما كان وان ماتت قبل الاستبراء ولو مات يقع اي قال طالق فاخذ في الكلام بانشاء الله فانت فعل تام وفي انت طالق ثلثة الانتين يقع واحدة وفي الا واحدة ثلثان باب

ومحل النزاع ما لو اجابته منفصل بقوله حتى لو سكنت ساعة ثم اجابته لا تصدق ونصح الرجعة اجماعا
من الميسر واليه الاشارة في قوله فالتا اذ التا المتعقب من غير فصل ثم انه لا حاجة اليان ليقال
انما قصد في المرأة في انقضاء العدة اذ كانت المدة تحتل ذلك لان اعتبار المدة عند اعيانها لا انقضاء
بالحيض واما اذا اؤدت الانقضاء باسقاط السقط فلا حاجة الي المدة والمذكور في صورة المسئلة مع المدة
مطلقا كما في زوج انه اخبر بعد العدة بالرجعة فيها وحدته سبعا وكذبته فان التول قولها عنده وقال انه
التول قول الحق او عكس كما اخبر بالرجعة في العدة بعد انقضاءها فصدفته وكذبته في هذه الصورة
لا ثبت الرجعة بالانفاق في الصحيح او اختلفوا في مضيها فالتا مصنف وانكر اي الزوج والسبب
مضى العدة وان انقطع دم اخر العدة بعشرة تمت ولا قل منها لا حتى تغسل او يفيض قدر ما يفيض
الفصل في التبرئة من التوقة فمن او تم فصله ولو ثبت غسل عضو واحد وفيما دونه لا لا لانه
لا اعتبار بما دون العضو فكانها اغسلت ومضت عدتها وانما اختلف في حكم البعد والشيء وما اختلف عنه
حكم حل التزويج بل لا يحل ان يصل اليه الا ذلك الموضع ويجوز سريعا حتى لو تيقنت بعدم وصول المار اليه
بان تركته عند الانقطاع حتى الرجعة تقضي عليه في الحيض والمراة باءون العضو ان يبقى لمعة يسيرة في اصبعه
ذكره في شرح الطحاوي ولو طلق ذات حل او ولد وانكر وطها فله الرجعة اي لو طلق امراته وهي حامل او بعد
ما ولد في عهته وقال لم اجاسها سواء كان هذا القول منه حال التطبيق او بعده فله الرجعة قدر
ان الرجعة في قوله فله الرجعة الرجعة الواقعة قبل وضع الحمل في المسئلة الاولى ومعنى كونها لانه لو ارجعها
نصح الرجعة الا ان صحها انما نظر اذ اولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور
صحها على وضع الحمل لا يثبت في صحها قبل فلا ماس في الكلام كما سبق الى بعض الاوامم وانما نصح الرجعة
فيما ذكر من المستبين مع انكاره الوطى لان الشريعة كذبه في انكاره الوطى حيث اثبت النسب بينه وبينها
بشيء وهو ان هذا التكميل على تقدير ان لا يكون بين الولادة والنكاح اقل من ستة اشهر وكون

سنة اشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من قبل آخر فتدبر
وان خلاها وانكر الوطى فلا اي لا يملك الرجعة اذ حيث لا يملكه الشريعة في انكاره وهو حججه عليه
في عدم نكاحه المملك الوطى وانكاره المهر بالكلية ليس لانه قبض الحق عليه بل لانه سلمت اليه وجوب العدة
احتياط فلا يكون انقضاء بها فضا بالذوق حتى يملك المملك فبذلك الرجعة فان طلقها اي بعد اخطاها
وانكر وطها ثم ارجعها فبالتا بول لا قبل من سنتين يعني من وقت الطلاق حتى ان يملك الرجعة لا يثبت
النسب منه اذ لم تقرب بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فينتزل والمبا قبل الطلاق لا بد
اذ على التا بيزول المملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجزم الوطى وتجب صيانة المسلم عنه وعلى الاول
نصح الرجعة ولو قال واذا اولدت فالتا طالق فولدت ثم اخبر بطنين وذلك بان يكون الولادتين
سنة اشهر واكثر فهو رجعة لانها طلقت بالولادة الاولى وجبت العدة فيكون الولد الثاني من طلق
حادث منه في العدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيهرج ارجعها ليكون الوطى حلالا فالولد الثاني دليل
الرجعة وهذا مع كونه رجعة وانما قال ببطنين لانها اذا كانا بطن واحد لا يثبت الرجعة اذ حيث
يكون طلق الولد الثاني قبل ولادة الاولى وفي طحا ولدت فولدت ثلثة بطنين يقع ثلث والولد
الثاني رجعة كالثاني وعليها العدة اي عدة الطلاق الثالث الواقع بالولادة الثالثة بالحيض
لانها حايض وبالشهر ان لم تر الحيض ودخلت سن الابيس ومطلقة الرجعي تنبئ لانها حلال للزوج
فالتزويج للزوجة المستحبة ولا يسا فيها خلافا لفرق وانما لم يقل حتى يشهد على جعها
لان معناه الاستحبة وقد ذكر ذلك واما المسئلة العايلة وله وطها فقد علمت لما سبق من بيان الرجعة
بوطها وله نكاح مبانته بلانث في عدتها وبعد حوا ولا تخل حرة بعد ثلث ولا انة بعد ثلثين حتى يطها
غيره ولو ادها الشوطها الا بلانث دون الانزال ولذلك يكفي وعلى المراهق وهو صبي قارب البكوة
وتجامع مثل او جعلت منه ذكر في طلاق التتوري والواقعة لوتزوج المطلقة ثلثا يجوز وجعلت
ثم طلقها فوضعت حملها قبل التزويج الاول نكاح صحيح هذا عند الجمهور وهو الصحيح خلافا لسعيد بن

سنة اشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من قبل آخر فتدبر
وان خلاها وانكر الوطى فلا اي لا يملك الرجعة اذ حيث لا يملكه الشريعة في انكاره وهو حججه عليه
في عدم نكاحه المملك الوطى وانكاره المهر بالكلية ليس لانه قبض الحق عليه بل لانه سلمت اليه وجوب العدة
احتياط فلا يكون انقضاء بها فضا بالذوق حتى يملك المملك فبذلك الرجعة فان طلقها اي بعد اخطاها
وانكر وطها ثم ارجعها فبالتا بول لا قبل من سنتين يعني من وقت الطلاق حتى ان يملك الرجعة لا يثبت
النسب منه اذ لم تقرب بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فينتزل والمبا قبل الطلاق لا بد
اذ على التا بيزول المملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجزم الوطى وتجب صيانة المسلم عنه وعلى الاول
نصح الرجعة ولو قال واذا اولدت فالتا طالق فولدت ثم اخبر بطنين وذلك بان يكون الولادتين
سنة اشهر واكثر فهو رجعة لانها طلقت بالولادة الاولى وجبت العدة فيكون الولد الثاني من طلق
حادث منه في العدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيهرج ارجعها ليكون الوطى حلالا فالولد الثاني دليل
الرجعة وهذا مع كونه رجعة وانما قال ببطنين لانها اذا كانا بطن واحد لا يثبت الرجعة اذ حيث
يكون طلق الولد الثاني قبل ولادة الاولى وفي طحا ولدت فولدت ثلثة بطنين يقع ثلث والولد
الثاني رجعة كالثاني وعليها العدة اي عدة الطلاق الثالث الواقع بالولادة الثالثة بالحيض
لانها حايض وبالشهر ان لم تر الحيض ودخلت سن الابيس ومطلقة الرجعي تنبئ لانها حلال للزوج
فالتزويج للزوجة المستحبة ولا يسا فيها خلافا لفرق وانما لم يقل حتى يشهد على جعها
لان معناه الاستحبة وقد ذكر ذلك واما المسئلة العايلة وله وطها فقد علمت لما سبق من بيان الرجعة
بوطها وله نكاح مبانته بلانث في عدتها وبعد حوا ولا تخل حرة بعد ثلث ولا انة بعد ثلثين حتى يطها
غيره ولو ادها الشوطها الا بلانث دون الانزال ولذلك يكفي وعلى المراهق وهو صبي قارب البكوة
وتجامع مثل او جعلت منه ذكر في طلاق التتوري والواقعة لوتزوج المطلقة ثلثا يجوز وجعلت
ثم طلقها فوضعت حملها قبل التزويج الاول نكاح صحيح هذا عند الجمهور وهو الصحيح خلافا لسعيد بن

الولادة

سنة اشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من قبل آخر فتدبر
وان خلاها وانكر الوطى فلا اي لا يملك الرجعة اذ حيث لا يملكه الشريعة في انكاره وهو حججه عليه
في عدم نكاحه المملك الوطى وانكاره المهر بالكلية ليس لانه قبض الحق عليه بل لانه سلمت اليه وجوب العدة
احتياط فلا يكون انقضاء بها فضا بالذوق حتى يملك المملك فبذلك الرجعة فان طلقها اي بعد اخطاها
وانكر وطها ثم ارجعها فبالتا بول لا قبل من سنتين يعني من وقت الطلاق حتى ان يملك الرجعة لا يثبت
النسب منه اذ لم تقرب بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فينتزل والمبا قبل الطلاق لا بد
اذ على التا بيزول المملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجزم الوطى وتجب صيانة المسلم عنه وعلى الاول
نصح الرجعة ولو قال واذا اولدت فالتا طالق فولدت ثم اخبر بطنين وذلك بان يكون الولادتين
سنة اشهر واكثر فهو رجعة لانها طلقت بالولادة الاولى وجبت العدة فيكون الولد الثاني من طلق
حادث منه في العدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيهرج ارجعها ليكون الوطى حلالا فالولد الثاني دليل
الرجعة وهذا مع كونه رجعة وانما قال ببطنين لانها اذا كانا بطن واحد لا يثبت الرجعة اذ حيث
يكون طلق الولد الثاني قبل ولادة الاولى وفي طحا ولدت فولدت ثلثة بطنين يقع ثلث والولد
الثاني رجعة كالثاني وعليها العدة اي عدة الطلاق الثالث الواقع بالولادة الثالثة بالحيض
لانها حايض وبالشهر ان لم تر الحيض ودخلت سن الابيس ومطلقة الرجعي تنبئ لانها حلال للزوج
فالتزويج للزوجة المستحبة ولا يسا فيها خلافا لفرق وانما لم يقل حتى يشهد على جعها
لان معناه الاستحبة وقد ذكر ذلك واما المسئلة العايلة وله وطها فقد علمت لما سبق من بيان الرجعة
بوطها وله نكاح مبانته بلانث في عدتها وبعد حوا ولا تخل حرة بعد ثلث ولا انة بعد ثلثين حتى يطها
غيره ولو ادها الشوطها الا بلانث دون الانزال ولذلك يكفي وعلى المراهق وهو صبي قارب البكوة
وتجامع مثل او جعلت منه ذكر في طلاق التتوري والواقعة لوتزوج المطلقة ثلثا يجوز وجعلت
ثم طلقها فوضعت حملها قبل التزويج الاول نكاح صحيح هذا عند الجمهور وهو الصحيح خلافا لسعيد بن

سنة اشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من قبل آخر فتدبر
وان خلاها وانكر الوطى فلا اي لا يملك الرجعة اذ حيث لا يملكه الشريعة في انكاره وهو حججه عليه
في عدم نكاحه المملك الوطى وانكاره المهر بالكلية ليس لانه قبض الحق عليه بل لانه سلمت اليه وجوب العدة
احتياط فلا يكون انقضاء بها فضا بالذوق حتى يملك المملك فبذلك الرجعة فان طلقها اي بعد اخطاها
وانكر وطها ثم ارجعها فبالتا بول لا قبل من سنتين يعني من وقت الطلاق حتى ان يملك الرجعة لا يثبت
النسب منه اذ لم تقرب بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فينتزل والمبا قبل الطلاق لا بد
اذ على التا بيزول المملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجزم الوطى وتجب صيانة المسلم عنه وعلى الاول
نصح الرجعة ولو قال واذا اولدت فالتا طالق فولدت ثم اخبر بطنين وذلك بان يكون الولادتين
سنة اشهر واكثر فهو رجعة لانها طلقت بالولادة الاولى وجبت العدة فيكون الولد الثاني من طلق
حادث منه في العدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيهرج ارجعها ليكون الوطى حلالا فالولد الثاني دليل
الرجعة وهذا مع كونه رجعة وانما قال ببطنين لانها اذا كانا بطن واحد لا يثبت الرجعة اذ حيث
يكون طلق الولد الثاني قبل ولادة الاولى وفي طحا ولدت فولدت ثلثة بطنين يقع ثلث والولد
الثاني رجعة كالثاني وعليها العدة اي عدة الطلاق الثالث الواقع بالولادة الثالثة بالحيض
لانها حايض وبالشهر ان لم تر الحيض ودخلت سن الابيس ومطلقة الرجعي تنبئ لانها حلال للزوج
فالتزويج للزوجة المستحبة ولا يسا فيها خلافا لفرق وانما لم يقل حتى يشهد على جعها
لان معناه الاستحبة وقد ذكر ذلك واما المسئلة العايلة وله وطها فقد علمت لما سبق من بيان الرجعة
بوطها وله نكاح مبانته بلانث في عدتها وبعد حوا ولا تخل حرة بعد ثلث ولا انة بعد ثلثين حتى يطها
غيره ولو ادها الشوطها الا بلانث دون الانزال ولذلك يكفي وعلى المراهق وهو صبي قارب البكوة
وتجامع مثل او جعلت منه ذكر في طلاق التتوري والواقعة لوتزوج المطلقة ثلثا يجوز وجعلت
ثم طلقها فوضعت حملها قبل التزويج الاول نكاح صحيح هذا عند الجمهور وهو الصحيح خلافا لسعيد بن

وداود الظاهري وشرا الميسر والسبعة والخارج فانهم لم يشترطوا وطى الزميج استا وكذا
 لا اختلافا فلا جرة على ما ياتي في كتاب النكاح فان قلت ليست حرة مستمرة الى ان يطلق الزوج
 الثاني وتنقض عدتها قلت الكلام في حرة الثانية بالطلاق الثالث وهي تنهى عند دخول الزوج الثاني
 والى بعد ذلك الى ان يطلق الزوج الثاني وتنقض عدتها حرة لغوي تظهر بنكاح الزوج الثاني ولا
 لها بالطلاق الثالث بل نعم ان جنيته كلها على ما بين في كتاب النكاح وعلى وفق هذا وقع الشارة
 في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ومن ذهب عليه ما ذكر من الغي الدقيق زادها قوله ويضع عدتها
 طلاق او موت ثم ان لم يصيب خصيص الطلاق بالذكور فان الحكم في النكاح بغير طلاق كذلك وبما قبله
 ثم يطلقها او يموت عنها وفيها قصور لغوي حيث جعل نفس الطلاق غاية والغاية مفعلة لانفسه فانهم
 فلا جل سيد بتزوج على قوله بنكاح صحيح وكره النكاح بشرط التحليل وكل لاول والزواج الكتابي بهم
 مادون الثالث فمن طلقها دونها وعاد اليه بعد آخر عاوت بثلث خلاف في زفره وانما في
 والمباني بثلث لو قالت حلفت في مدة تحملي وعلم على طه صدقها حلفت لاول قبل تلك المدة
 وثلثون يوما لا بد من ثلث حبس وظهر من اقل مدة الحمل ثلثة ايام واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما
 ولا بد عليه ان ما ذكر اقل مدة عدة واحدة وفي المسئلة لا بد من عدتين **باب** **الطلاق**
 هو طلق حاصلا في النكاح او مضافا اليه لا بد من هذا التقييد كما يشكك بما اذا قال لاجنية والله
 لا اؤتيك خمسة اشهر ثم تزوجها قبل دفع شهر فانه حينئذ يتحقق منه عن وطى الزوجة مدة الايلار ولا
 ايلار يمنع من وطئها اي وطى الزوجة مدة اي مدة الايلار ويحتمل منه عدم امكن وطئها الا بالبلزيم
 من شئ يشق عليه وهي لثوة اربعة اشهر ولثامة شهر ان فلا ايلار لو حلفت على قل منها خلافا لما بين
 ايلار في قوله قال والله لا اؤتيك اولا اؤتيك اربعة اشهر وان قربك فحلح او صوم او صدق او حق
 او طلاق فقد ايلار قربا في المدة حيث في حق العدة المعين خلاف ايلار يكون هو يقول بكنه البيع

سبب

سبب

وإذا زاد هذا العقد
 على ما في المبدأ
 من طلاق فان الايلار
 لا يتحقق منه مدة

ما لا شر فيه

رد صاحب المسألة

في القوبان وما يتوالتان السبع موهوم فلا يمنع المانع فيه كذا في الهداية وعلى هذا الشكل ما ذكره من
 لا يملكه القوبان اربعة اشهر الا شئ بلزيم وجب الكفاية في كل سنة بالعدة وفي غيره الجار وبذلك يبارق
 الايلار سائر الايلار ويسقط الايلار والاي ان لم يقربها بانت واحدة ويسقط حلفت الموقت حتى لو كملها
 ولم يقربها بعد ذلك بثلث لا يمين لا المؤبد حتى لو كملها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ان نكاحا ولم يقربها
 اربعة اشهر تبين ثالثا وهذا معنى قوله فبين باخرى ان مضت مدة اخرى بعد نكاح ثان بلا في
 ثم اخرى كذلك بعد ثالث المراد من التي احصا القوبان وهي الحلف المؤبد بعد ثلث لانه لم يقربها ثم نكح
 اليمين وهذا اذا كان الحلف بخير الطلاق وان كان به فلا يبقى بعد ثلث لان النكاح يبطل التسليم
 والمض المالم لم ينفذ الى هذه التفصيل لانه اجتزأ المؤبد في الحلف بالله بالطلاق وان كان هو طلاق
 لا ايلار فلو قربها اي لو كملها بعد زوج اخر وقربها كثر ليعا اليمين ولا تبين بالايلار اي لا تبين بصفة
 مدة اخرى بلا في بسبب الايلار لعدم بناء وقوله والله لا اؤتيك بشهرين وشهرين بعد شهرين
 ايلار اختلاف قول بعد يوم اي بخلاف ما اذا قال والله لا اؤتيك بشهرين وقال بعد يوم والله لا
 شهرين بعد شهرين الاولين اعلم يكن موبيا في هذه الصورة لان حلفه في اليوم الاول كان على شهرين
 وفي اليوم الثاني على اربعة اشهر الايلار واحد والله لا اؤتيك سنة الايلار فيه تفصيل وهو ان
 قربها ينظر فان بقي من السنة اربعة اشهر او اكثر صار موبيا لسقوط الكسنة ولجاء المدة والا فلا
 وقوله بالعدة والله لا اؤتيك الكوفة واحدا تبين بان لا يملكه القوبان من غير شئ بلزيم بالافراج
 من الكوفة ولا ايلار من مبانة تعدية الايلار بمن باعتبار ما فيه من الاستناع من الوطى كما في قوله تعالى
 للذين يؤتون من نساءهم فالحظ فيهما حظا واجنية نكاحا بعد ذلك الا مضافا الى الملك بان يقول
 ان تزوجك فوالله لا اؤتيك ذكره في التبيين خلاف مطلقة الرجعي فانها زوجة ولو جرح عن التي
 بالوطى لمرض باعدا او صوما او نكاحا او مسيرة اربعة اشهر منها فحينئذ قوله فيث اليها وقال الثاني

وإذا زاد هذا العقد
 على ما في المبدأ
 من طلاق فان الايلار
 لا يتحقق منه مدة

ما يشترط

لا يصح النكاح بالفساد أصلا واليه ذهب الطحاوي فلا تطلق بعده ولو تمت مدته وهو عاجز وان
صح قبل مدته فمقتضى بطلانه لأنه خلف عن المانع فمقتضى فيه البطلان المستوجب للمدة وانما على
حرام ان نوى بالطلاق فبأنه وان نوى الطهارة والنفقة أو الكذب فانوى خلافا لما في
الطهارة وان نوى التيمم أو لم ينو شيئا فابلا وقيل هو وكل حل على حرام وهرجه بدست
راست كيرم بروي حرام طلاق بلانية قال في المهداية ولو قال كل حلال على حرام فهو على
الطعام والشرب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يكون كما فرغ لانه يكثر فعلا مباحا و
هو النفس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان المقصود وهو البتر لا يحصل مع اعتبار النجوم
واذا استدلوا بغيره ينصرف الى الطعام والشرب للوقوف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول
للزينة الا بالنية كسقاء احتب النجوم واذا نوايا كان ابتلاء لا يصرف اليهم عن الماكول والمشروب
وهذا الوجه بظاهر الرواية وشأننا فالواضح بالطلاق من غير نية الغلبة الاستعمال وعليه
الفتوى وبهذا التفصيل يتبين فساد تعليل جواب للشيوخ بالعرف ثم قال في المهداية وكذا
يشي في قوله حلال بروي حرام للوقوف واختلوا في قوله هرجه بدست راست كيرم بروي حرام
انه حصل بشرط النية والظاهر انه يجعل طلاقا من غير نية للعرف قال في صحيح ان تعبد الجواب وتقول انما
نوى الطلاق يكون طلاقا فاما من غير دلالة فالاولى ان توثق ولا يخفى ان المتقدمين وجه يعنى
باب الخلع مصدر خلع خلع اذا فلع وازال واخضع في الزوجة بالضم
وفي الزالة غير ما بالفتح كما ان الترخيع عن قيد النكاح اخضع بالطلاق ومن غيره بالطلاق
هو في الشرح طلاق بعوض ذكره صاحب التختة مائة وان لم يصلح مائة كالاقل من عشرة ولا
باس به عند الحاجة والعرف به وبالطلاق بال او على مال باين بينه الواقع بالخلع وبالطلاق
الصرح اذا كان بعوض يكون باينا ويلزم البديل بقولها وكره اخذه ان شذواخذ الفضل

هذا الوجه بظاهر الرواية

الوجه

بعض الزائد على ما دفع اليها من المهر ان شذت هذا هو المذكور في الاصل وهو اخذ القدر
والمذكور في الكتاب الصغير انه لا يكره اخذ الفضل ولو خلع او طلق بغيره وخبر لم يجب
شيء ووقع بين في الخلع ورجع في الطلاق لانه لما بطل العوض كان العامل في الاول
لغة الخلع وفي الثاني الصريح وهو يعقب الرجعة وان قالت خالعتني على ما في يدي او على
ما في يدي من مال او من درهم ففصل ولا شيء في يدك لم يجب شيء في الاول وثروا قبضت
في الثانية وثلاثة دراهم في الثالثة وان اخذت على عبد لها آتت على براتها من ضمان
لم تتر الا انه شرط فاسد كونه فانما لموجب العقد فيبطل ولا يبطل به الخلع لانه لا يبطل
بالشرط والسادس تسليم ان قدرت وقيمة ان عرفت وان طلبت ثلثا بالنكاح وعلى
ان فطلعتا واحدة يقع في الاول باينه بثلاثة الالف وفي الثانية رجعة بلا شيء منها
عنده وقال لا يقع باين بثلاثة الالف في الثانية ايضا لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاقبة
حتى ان قولهم احمل هذا الطعام بدرهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط والشرط
لا يوضع على اجزاء الشرط بخلاف الباء لانها للعوض واذا لم يجب المال كان مستندنا فوقع
ويملك الرجعة وان قال طلق نفسك ثلثا بالنكاح او على النكاح فطلعت واحدة لم يقع شيء
لانه لم يرض بالبيسنة الا بسلامة الالف كلها ولم يسم كلف قولها طلعتي ثلثا بالنكاح
لانها لما رضيت بالبيسنة بالنكاح كانت بيعتها اوله ان مرضى وان قال انت طالق عليك
انت وانت حرة عليك انت فقبلت او لا طلعت وعنت بلا شيء هذا عنده وقال
على كل واحد الالف ان قبلنا وان لم تقبلنا لا يقع الطلاق والعنف لهما ان هذا الكلام
يستعمل للمعاوضة فان قولهم ولك درهم في احمل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قولهم
بدرهم وله انه جملة مائة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة او الاصل فيها الاستعانة والاولالة

هذا الوجه بظاهر الرواية

هذا الوجه بظاهر الرواية

لان الطلاق والعنف ينشكان عن المال فكيف البيع والاجارة لانهما لا يوجبا بدونه
 والخلع معا ومنه في حرتها بيع زوجها اي اذا كان ايجاب منها فوجعت قبل قبول الزوج
 بيع زوجها بشرط ايجارها اختلعت بالف مثلا على انها بالجار ثلثة ايام صح شرط ايجار
 فان قبلت في الثلث لم يخلع وان ردت اربعة ايام لم يخلع وعندنا صح خلع وبطل الشرط
 وينتصر على المجلس اي اذا كان ايجاب من قبلها لا يقع قبول الزوج الا في المجلس
 في حدة ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى للمعاوضة فان المرأة بتذل مال لتسلم نفسها
 ومن للمجلس لان المجلس بغير المذكور الشرط والجار فالخلع تعليق الطلاق بقبولها
 وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانبها معاوضة فانعكس الحكم
 اي اذا كان من جرته لا يقع بوجه قبل قبول المرأة ولا يقع شرط ايجار له ولا ينتصر على المجلس
 فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اي من
 طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فرائي
 احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك اسس على الف لم يتبلى
 وقال قبلت فالقول قوله ولو قال ابيع كذلك فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق
 بالمال يمين من جانبه فالقرار لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه ويكون التولية
 لانه ينكر الخلع والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بالتبلي والقرار لا يتم الا بالانكار
 القبول رجوع منه ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق
 بالنكاح بيني وبين الثابت وقت الخلع فلا ينكح منته العدة لانها تجب بعد الخلع شيئا فثبت
 فلا يسقط الا بالذكر واما السكنى فلا يسقط ايضا لم اذكر عنده وقال محمد لا يسقطان
 اي الخلع والمباراة الا باسميه واما يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المباراة واما
 النفقة الماضية فتسقط بانقضاء باي وجه كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانما قال

في حدة ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى للمعاوضة فان المرأة بتذل مال لتسلم نفسها
 ومن للمجلس لان المجلس بغير المذكور الشرط والجار فالخلع تعليق الطلاق بقبولها
 وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانبها معاوضة فانعكس الحكم
 اي اذا كان من جرته لا يقع بوجه قبل قبول المرأة ولا يقع شرط ايجار له ولا ينتصر على المجلس
 فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اي من
 طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فرائي
 احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك اسس على الف لم يتبلى
 وقال قبلت فالقول قوله ولو قال ابيع كذلك فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق
 بالمال يمين من جانبه فالقرار لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه ويكون التولية
 لانه ينكر الخلع والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بالتبلي والقرار لا يتم الا بالانكار
 القبول رجوع منه ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق
 بالنكاح بيني وبين الثابت وقت الخلع فلا ينكح منته العدة لانها تجب بعد الخلع شيئا فثبت
 فلا يسقط الا بالذكر واما السكنى فلا يسقط ايضا لم اذكر عنده وقال محمد لا يسقطان
 اي الخلع والمباراة الا باسميه واما يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المباراة واما
 النفقة الماضية فتسقط بانقضاء باي وجه كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانما قال

في حدة ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى للمعاوضة فان المرأة بتذل مال لتسلم نفسها
 ومن للمجلس لان المجلس بغير المذكور الشرط والجار فالخلع تعليق الطلاق بقبولها
 وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانبها معاوضة فانعكس الحكم
 اي اذا كان من جرته لا يقع بوجه قبل قبول المرأة ولا يقع شرط ايجار له ولا ينتصر على المجلس
 فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اي من
 طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فرائي
 احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك اسس على الف لم يتبلى
 وقال قبلت فالقول قوله ولو قال ابيع كذلك فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق
 بالمال يمين من جانبه فالقرار لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه ويكون التولية
 لانه ينكر الخلع والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بالتبلي والقرار لا يتم الا بالانكار
 القبول رجوع منه ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق
 بالنكاح بيني وبين الثابت وقت الخلع فلا ينكح منته العدة لانها تجب بعد الخلع شيئا فثبت
 فلا يسقط الا بالذكر واما السكنى فلا يسقط ايضا لم اذكر عنده وقال محمد لا يسقطان
 اي الخلع والمباراة الا باسميه واما يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المباراة واما
 النفقة الماضية فتسقط بانقضاء باي وجه كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانما قال

فما يتعلق بالنكاح اذ لا يستطعا ما لا يتعلق به من الحقوق كمن ياشترت من الزوج وان
 خلع صبيته بالمال لم تجب عليها شي وبني مبرا وتطلق في الاصح وان ظلمها على انه ضامن صح
 وعليه المال وان شرط المال عليها تطلق بلا شيء ان قبلت **باب** النظر بها هو
 في النفقة متبلى النظر بالنظر ذكره في التبيين وفي الشرح تشبيه حرمه او ما جرت به عنها او
 جزا شايخ منها بعضو يجرم نظره اليه من اعضائه نحو نسب او رضا او مصاهرة وحرمة
 باحد هذه الوجوه لا يكون الا مؤبدة فلا حاجة الى ان يقال على التابيد كانت على كذا في او
 راسك او مضحك ونحوه كظفر اي او كبطها او كخذيها او كزجرها او كظفر اخي او عني حكمه
 وطها ووداعه وفي حدة الدوالي خلاف الشافعي حقه يكفر فان وطئ قبله اي قبل التكفير استغفر
 للوطئ كوام حفظ اي ليس عليه شيء اخر من الكفارة وغيره بسبب الوطئ قبل التكفير وفيه
 رد لسعيد بن جبير فانه قال يجب عليه كفارة فان وطئ فانه قال يجب عليه ثلث كفارات
 ولا يطأها ثانيا حتى يكفر والوداي المذكور في نفس الكتب الموجب للكفارة هو ووطئ على
 وطئها الوود شرط لوجوب الكفارة في الظاهر اجماعا غير ان الوود عندنا حرمه على وطئ المظاهر
 منها وعندنا ان فحس سكونه عن طلاقها في زمان بملكه ان يطلونها وعندنا ملك الوطئ نفسه
 ذكره في التبيين وليس هذا اي ما ذكره الاظهار اسوا ونواه او نوى طلاقا او ابطاء او موطئ
 شيئا ولا يكون طلاقا ولا ابطاء وكذا ان ثبت على حرام كظفر اي اي لا يكون هذا ايضا الا
 ظاهرا على كل الشايد وقالا هو ما نوى غير ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون ظاهرا وعندنا
 يوسف يكونان جميعا وفيه ان ثبت على مثل اي او كافي ان نوى الكفارة او الظاهر تحت اي نيته
 وان نوى الطلاق بانته وان لم ينو شيئا لانا وبانته على حرام كافي صح ما نوى من طلاق
 او ظاهرا وان لم ينو شيئا فابطا وعندنا يوسف وظاهر عند محمد ذكره في الهداية فخص الظاهر

في حدة ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى للمعاوضة فان المرأة بتذل مال لتسلم نفسها
 ومن للمجلس لان المجلس بغير المذكور الشرط والجار فالخلع تعليق الطلاق بقبولها
 وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانبها معاوضة فانعكس الحكم
 اي اذا كان من جرته لا يقع بوجه قبل قبول المرأة ولا يقع شرط ايجار له ولا ينتصر على المجلس
 فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اي من
 طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فرائي
 احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك اسس على الف لم يتبلى
 وقال قبلت فالقول قوله ولو قال ابيع كذلك فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق
 بالمال يمين من جانبه فالقرار لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه ويكون التولية
 لانه ينكر الخلع والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بالتبلي والقرار لا يتم الا بالانكار
 القبول رجوع منه ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق
 بالنكاح بيني وبين الثابت وقت الخلع فلا ينكح منته العدة لانها تجب بعد الخلع شيئا فثبت
 فلا يسقط الا بالذكر واما السكنى فلا يسقط ايضا لم اذكر عنده وقال محمد لا يسقطان
 اي الخلع والمباراة الا باسميه واما يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المباراة واما
 النفقة الماضية فتسقط بانقضاء باي وجه كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانما قال

في حدة ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى للمعاوضة فان المرأة بتذل مال لتسلم نفسها
 ومن للمجلس لان المجلس بغير المذكور الشرط والجار فالخلع تعليق الطلاق بقبولها
 وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانبها معاوضة فانعكس الحكم
 اي اذا كان من جرته لا يقع بوجه قبل قبول المرأة ولا يقع شرط ايجار له ولا ينتصر على المجلس
 فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اي من
 طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فرائي
 احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك اسس على الف لم يتبلى
 وقال قبلت فالقول قوله ولو قال ابيع كذلك فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق
 بالمال يمين من جانبه فالقرار لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه ويكون التولية
 لانه ينكر الخلع والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بالتبلي والقرار لا يتم الا بالانكار
 القبول رجوع منه ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق
 بالنكاح بيني وبين الثابت وقت الخلع فلا ينكح منته العدة لانها تجب بعد الخلع شيئا فثبت
 فلا يسقط الا بالذكر واما السكنى فلا يسقط ايضا لم اذكر عنده وقال محمد لا يسقطان
 اي الخلع والمباراة الا باسميه واما يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المباراة واما
 النفقة الماضية فتسقط بانقضاء باي وجه كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانما قال

عن ظهارين لم يصح وعن افطار وظهار صح هذا عندنا وقال محمد بن
عن الظهارين انه ان بالمؤدى ونادى بها والمصروف اليه قتل لها ففتح عنها
كالواحد السبب او فرق في الدفع وكما ان البينة في الجنس الواحد
تفرد في جنسين معتبرة واذا اختلفت البينة في جنس والمؤدى يصلح كناية
واحدة لان نفس الصالح او المفسد يبرهنه النقصان دون الزيادة
فلا يقع عنها كما اذا نوى اصل الكفارة بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في
الدفع الثانية في حكم مكبر آخر كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة
وعشرين مسكينا او اعتاق عبد من عن ظهارين وان لم يعين واحدا
لو احدى لان الجنس في الظهارين متى فلا يجب التبيين وفي اعتاق عبد عنها
او صوم شهرين لان يعتق لا يشترط وان اعتق مؤمنا لانه من هذا القيد
اذ لو كان كافرا جاز عن الظهار استحسانا لان الكافر لا يصلح لكفارة النفس
فتعين للظهار ذكره في التبيين عن قتل وظهار لم يجزه عن واحد هذا
عندنا بمننا الشك وعنده زفر لا يجزئه عن احدهما في كفارة ظهار ايضا وعنده
ان فتح بجره عن احدهما في الفضلين وكفر عبد ظاهرا بالصوم فقط لا بجره
بالمال عنه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بملكه والكفارة عبادة
ففعل الاقوال لا يكون فعله **باب** القمار في شهادته ومؤكدا ان
بالايمان مؤمنة بالقرآن فبما معام من القذف في حقه ومعام من الزنا في حقها
وعند الشافعي من ايمان مؤكدا بلفظ الشهادة من قذف بالزنا زوجة
العتيقة اي عن فعل الزنا ونمته وتفسير العتقة عن الزنا على ما وقع في
ابدايج هو ان لا يكون المتدوف وطى في بخره وطلاء اما في غير ملك
ولا نكاح فاسد فسادا جمعا عليه في السلف فان كان فقد سقطت عنها

هذا هو الصحيح في الزنا
وغيره في القذف

صدر السيرة

سواء

سواء كان الوطى موجبا للحد او لم يكن **ومح** عفتها عن زناها هو
ان لا يكون معها اشارة الزنا كولد ولد ليس اب معروف ووجودها
ليس شرطاً ثم انه استغنى بالقيد المذكور عن قولها وكل حديث
على المسلم عن اشراط كونها من تحت قاذفها والمراد بصحابة الشهادة
الاهلية لا داتها فلا يخرج بالناسق وذلك ظاهر وكذا الاصل في حال الامام
الخرشي في المبسوط وكذلك الاصل من اهل الشهادة ان لا يبل شهادته
لنقصان في ادائه وهو انه لا يميز بين المشهود له والمشهود عليه الا
بالصوت والنية واستدل في شرح الطحاوي على كونه احكاما في الشهادة
بانه لو قضى التام في شهادة جاز بغيره فيما يجوز الشهادة عليه بالشرف
والتمسح مخرج في خلاصة واما المحدث في القذف فلا يجوز القضاء
بشهادة اصلا ثم لو قضى بشهادة ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز
فانه امر وراء الشاذ فاحفظ هذا فانه مما ذل فيه الاقدام وفضل في ذلك
الاقدام **ومنى** ولد ما لكن لا على وجه يرجع اليه انكار الولادة كما اذا اخل
ليس بابني ولا بابنك فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالبته
اي بموجب القذف لا عن ان يجره عن حجة قال في النخبة امر الحائض الزوج
بافادة البينة على صدق محالته فان يجره عنها يحكم باللعان فان لم يجس
حتى يلاعن او يلدب منه سمنه غابة اخوي ينتهي بحبس عنها ايضا
ومنى ان تبين عنه بطلاق او غيره ذكره الامام الخراساني في المبسوط فحجة
لا يجوز العفو والابراء ولا الصلح فان لا عن لا عنت والاحسن حتى
تلاعن او تصدقه لا يجب عليها الحد بهذا التصديق ولا يفتى نسب ولها
عنه ان كان اللعان بنسبه قال في شرح الطحاوي رجل له امرأة جات

هذا هو الصحيح في الزنا
وغيره في القذف

وقال في التبيين ولو لم يفتى في
الولد فلا حد ولا لعان هو ولد
لان النسب انما ينتقل حكمه بالعلم
فلما لم يفتى في علمه من جوار
في ابطال التفتي فلهذا من جوار
في ابطال التفتي فلهذا من جوار

بولد فتقاه هذا الولد ليس مني او قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان
 بينها بوجه من الوجوه فانه لا يثبت النسب سواء وجب عليه كحد ولا يجب
 وكذلك اذا كانا من اهل اللعان ولم يتلعا وان كانا من بعد او كافرا
 صورة ان يكونا كافرين واسلمت المرأة فقتلها زوجها قبل ان يورث عليه
 الاسلام او محدود في قذف حد لانه ليس من اهل اللعان لعدم اهليته
 للشهادة وان صلح هو شهادته او كافرة او محدودة في قذف
 او حبيبة او مخونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان اما عدم كحد فلا مشلح
 اللعان من جهتها على ما صرح به في المداينة وذلك ان موجب القذف في حق
 الزوج عندنا اللعان وانما يصار الى الحد عند تعدد اللعان لامن جهتها واما عند
 اللعان فعدم اهليتها للشهادة وعدم عفتها وصورتها ان يقول هذا اولا
 اربع مرات اشهد بالله انه صادق فيما رايته من الزنا وفي الخامسة لعنة
 الله عليه ان كاذبا فيما رايته من الزنا مشيرا اليها في جميع ثم تقول في
 اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رايته من الزنا وفي الخامسة لعنة
 الله عليها ان كان صادقا فيما رايته من الزنا ثم يقول القاضي بينهما فان
 قذف بنفي الولد او به وبالزنا ذكر مما فيه اي في اللعان ما قذف به ثم يقول
 القاضي وينفي نسب بذلك التعريف عند ما وينفي الصحيح عند اليك قال في
 المبسوط وهو الصحيح ويلحق بانه وبين بطلته فان كذب نفسه او حد حل
 له نكاحا خلافا لابن يوسف وانما قال او حد ولم يعمل وحد لان مبني الكل
 احد الامر من تكذيب نفسه وان لم يجد وكونه محدودا ولو في قذف غيرها
 انما حصل نكاحا له لعدم بناء اللعان بينهما وكذا ان قذف غيرها في او
 زنت انما لم يعمل فثبت لعدم الحاجة اليها فانها يجوز الزنا فثبت عن اهلية

في الزنا ما لا يثبت النسب به
 في الزنا ما لا يثبت النسب به
 في الزنا ما لا يثبت النسب به
 في الزنا ما لا يثبت النسب به

اللعان

في الزنا

اللعان اي حل له نكاحها ان قذف غيرها بعد التلعا من او زنت بعده قال
 بما راع عليه اللعان بشرط لبيان حكمه ولا لعان بقذف الاخرى ونفي الكل
 وان ولدت لافل من ستة اشهر هذا عند البيهقي وزفر خلافا لهما فيهما
 انها اذا ولدت لافل من ستة اشهر تبين انه كان موجودا وقت النفي
 ولا يثبت في الحال بوجود الكل فلم يصرف قذفها واذا لم يكن قذفها في الحال
 يصير كالمعلق بالشرط والقذف لا يقع تعليقه بالشرط وبرزيت وهذا
 لكل من تلعا ولا يثبت القاضي لكل لالا تلعا كان بسبب قوله يثبت
 لا يثبت لكل لانه حكم على كل والاحكام لا يثبت له ولا عليه قبل الولادة
 قال الا قطع لا يثبت نسبة وهو حل عند اصحابنا جميعا وعندهما ذكرنا وان
 نفي الولد زمان التهنئة وشري الزنا لاداة صح وبعده لا هذا اذا
 كان حاضرا اما اذا كان غائبا فمضى بلفظ الخبر فعنده هو كوقت الولادة
 ولا عن في حاله اراد بها حال صحة النفي وحال عدمها ومن هنا ظهر ان
 اللعان بنفي الولد قد يتحقق ولا يثبت النسب فقوله فيما سبق وينفي نسبة
 ليس على الطائفة وان نفي اول توأمين واقربا لآخر حد لانه الكذب نفسه
 بدعوى الشائخ لانها مخلوقان من مار واحد وفي حكمه لانه قذف
 بنفي الشائخ ولم يرجع عنه والافراد باللعنة سابق على القذف وصح نسبهما
 في الوجهين لا عترة باحد مما وهما من مار واحد **باب العترة**
 وغيره هو من لا يندر على الولد او يصل الى الشيب دون البكر او لا يصل
 الى امراته بعينها فحسب انما يكون ذلك لانه به او لضعف في خلقته او
 لكبر سنه او لضعفه نسبا ان امراته لم يصل احد الحكم ان طلبت
 اي ان طلبت المرأة التاميل وهذا اذا لم يعلم وقت النكاح انه عتير

في النكاح ما لا يثبت النسب به
 في النكاح ما لا يثبت النسب به

صدر الشرح

في الزنا

هذا هو الصحيح في قوله تعالى
وان كان حالها
التي نزل بعد قوله تعالى والذين
ماتوا وله الاتيان وهو حامل توفي عنها زوجها ولمن جيلت بعد موت الصبي

وهنا لا يثبت النسب من الصبي وكما ان قوله تعالى وان كان حالها
التي نزل بعد قوله تعالى والذين ماتوا وله الاتيان وهو حامل توفي عنها زوجها ولمن جيلت بعد موت الصبي
عدة الموت لعدم الحمل وقت الموت ولا نسب في وجهه ولا اعادة النكاح
لباين بعد الاجل من عدة الوفاة وعدة النفقة وقال ابو يوسف
تعد عدة الفرقة وهو النكاح والرجعي بالموت ولمن اعتقت في عدة ترك
كاله وفي عدة باين او موت كالاته رأت الدم بعد عدة الاشهر
تستأنف بالحيض كذا ذكره الشيخ ابو الحسن الكرخي وذكر الشيخ القدوري
ان ما ذكره ابو الحسن ظاهر الرواية التي لم يقدروا فيها على ما ليس بغير اجل
على غالب الظن لانها علامات الدم على انها لم تكن ايسة فلا يعتد بشهر لانها
بدل فلا يعتبر مع وجود الحمل واما على الرواية التي وقتها لا يمس وقت اذا
بلغت ذلك الوقت ثم رأت الدم بعده لم يكن ذلك الدم حيضا كالدم الذي
تراه الصغيرة التي لا تحيض مثلها وكذا قال بعض اصحابنا في ذلك في التي ظنت
انها ايسة فاما الآية فانه من الدم لا يكون حيضا قوله بعد عدة الاشهر اي
بعد انتفاؤها ينص من ذلك تعليمهم التام لان تبيين انها من ذواتها
كانت استأنف بالشهر من حاضت حيضة ثم ايسر بقية تستأنف بها بعد
حيضة التي رأتها نفس عليه في الميسر حيث قال لو حاضت حيضة ثم
ايسر اعترت بالشهر ثلثة اشهر بعد الحيضة لان الحال الاصل
بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستئناف انتهى وكما قال في احتساب
حيضة من العدة من حيث انه وقت لان الاعتداد بالشهر لانه
وهي ليست بايسة وقتئذ وعلى معتدة وولدت بشهر عدة اخرى وقد قلنا

هذا هو الصحيح في قوله تعالى
وان كان حالها
التي نزل بعد قوله تعالى والذين
ماتوا وله الاتيان وهو حامل توفي عنها زوجها ولمن جيلت بعد موت الصبي

وجفت

وجفت تراه اي بعد الوطئ بالشهر منها اي من العدين وقال الشافعي
لانها اطلاق وتجل اختلاف العدان من رجلين اذ لو كانت من واحدة
بعدة واحدة في أحد قوليه وفي قوله الاخر لا تجب العدة بالسبب الذي اصلا
فلا يفتقر لاختلاف من الميسر والحائنة فاذا تمت الاولى دون الثانية يجب
تمامها صورة ابانها الزوج في حاضت حيضة فوطئها هو او غيره بشهر
فعلها عدنان وحيضة الاولى من الحيضة الاولى وحيضتان بعد الحيضتان
من العدين وتمت الاولى ولا بد من حيضة رابعة لئلا ينتم الثانية وتنقضي
عدة الفرقة والموت وان جلت بها اي بالفرقة والموت ومبدأ ما عتبهما
وفي نكاح فاسيد عقيب نفقة او اظهار عتته ترك الوطئ وذلك بان
يقول تركك او خليت سبيلك او نحو ذلك لا يحرم ذكره في التبيين
وقال زفر من افو الوطئ ولو قالت اعتقت عتتي وكذب قلت اي
القول قولها مع البمين ولو لم يمتعت من باين وطلق قبل وطئ فعليه
هرام وعدة مستقلة هذا عندنا وقال زفر لها نصف المهر او المتعة ولا
عدة عليها وقال محمد لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى لزوج وهو
النكاح ان العدة الاولى بطلت بالزوج ولا تجب العدة بعد الطلاق ان
ولا كمال مهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول كذلك غير ان الحال العدة الاولى
وجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه حال الزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق
الثاني ظهر حكمه وكما ان الوطئ قبض في مقبوضة في يده بالوطئ الاول
بما اثره وهو العقد فاذا اعتد عليها ثانيا تاب القبض الاول عن القبض
المستحق بالثاني ولا عدة على ذميمة طلقها ذي ان لم يلبث في معتدة هذا عدة
وعند ما تجب مطلقا ولا حرة فوجت اينما سلمة وكذا معتدة البين خلافا

هذا هو الصحيح في قوله تعالى
وان كان حالها
التي نزل بعد قوله تعالى والذين
ماتوا وله الاتيان وهو حامل توفي عنها زوجها ولمن جيلت بعد موت الصبي

لشأنه والموت كبيرة مسلمة حرة أو لا قوله أو لا عطف على قوله بترك
 الزينة وليس المرفوع والمعصفر والحناء والطيب والرجل والرجل
 لا معنة عنق من أم ولد اعتنقها مولاهم ونكاح فاسد لانه لا ظاهرا للتاسف
 على فوته نية النكاح ولا يخطب معنة الا توفيقا قال ابن عباس في التوفيق
 ان يقول الى اريد ان اتزوج ولا يخرج معنة الرجعي والباين من بينها أصلا
 ويخرج معنة الموت في المكويين وثبت في منزلها اذ لا تنفذ لها فيخرج اليه
 خروج خلاف المطلقة لان النفقة دارة عليها وتنفذ في منزلها وقت النفقة
 والموت الا ان يخرج او خافت ملك مالها او الانددام او لم يجد كرا والبيت
 ولا بد من ستره بينهما في الباي وان خاف المنزل عليها فالاول وجه
 وكذا مع فسقه وحسن ان يجعل بينهما فادارة على جملته اي ان جعل الفاضل امراته
 ثمة فندر على جملته فهو حسن ولو ابانها وامان عنها في سفر وليس بينهما
 وبين مهرها مسيرة سفر رجعت ان كان بينها وبين مقصد ذلك والآخر
 قال في النخبة وان كان من كل جانب اقل من مدة السفر كان له الجناح او ليس
 فيه انشاء السفر وفي عكس الاول اي اذا كان بينها وبين مهرها مسيرة
 سفر بينها وبين مقصد ما اقل مصنف ذكره في المصنف ولا فرق في هذه الصور
 بين كونها في موضع يصلح للمقامة ولو كان في غيره على ما افصح عنه صاحب النخبة
 وكذا ان كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصر موحدا حرم اولاد الوعد
 احمد قال في النخبة وان كانت في موضع لا يصلح للمقامة وخاف على نفسها
 او ما لها فان شاءت مصنت وان شاءت رجعت كاستوار الامر من لكن اذا
 بلغت الى ادلة الموضوع الذي يصلح للمقامة فهو على خلاف الذي ذكره وان
 كانت فيه معنة موحدا حرم اولاد هذا عنده خلافا لها في الاول قال في النخبة

هذا هو الوجه في النكاح
 ان كان من كل جانب اقل من مدة السفر
 كان له الجناح او ليس فيه انشاء السفر
 وفي عكس الاول اي اذا كان بينها وبين مهرها مسيرة سفر بينها وبين مقصد ما اقل مصنف ذكره في المصنف ولا فرق في هذه الصور بين كونها في موضع يصلح للمقامة ولو كان في غيره على ما افصح عنه صاحب النخبة وكذا ان كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصر موحدا حرم اولاد الوعد احمد قال في النخبة وان كانت في موضع لا يصلح للمقامة وخاف على نفسها او ما لها فان شاءت مصنت وان شاءت رجعت كاستوار الامر من لكن اذا بلغت الى ادلة الموضوع الذي يصلح للمقامة فهو على خلاف الذي ذكره وان كانت فيه معنة موحدا حرم اولاد هذا عنده خلافا لها في الاول قال في النخبة

اما

هذا هو الوجه في النكاح
 ان كان من كل جانب اقل من مدة السفر
 كان له الجناح او ليس فيه انشاء السفر
 وفي عكس الاول اي اذا كان بينها وبين مهرها مسيرة سفر بينها وبين مقصد ما اقل مصنف ذكره في المصنف ولا فرق في هذه الصور بين كونها في موضع يصلح للمقامة ولو كان في غيره على ما افصح عنه صاحب النخبة وكذا ان كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصر موحدا حرم اولاد الوعد احمد قال في النخبة وان كانت في موضع لا يصلح للمقامة وخاف على نفسها او ما لها فان شاءت مصنت وان شاءت رجعت كاستوار الامر من لكن اذا بلغت الى ادلة الموضوع الذي يصلح للمقامة فهو على خلاف الذي ذكره وان كانت فيه معنة موحدا حرم اولاد هذا عنده خلافا لها في الاول قال في النخبة

اما من في ذلك الموضوع واعتدت ولا مخرج عنده وعلى قولها ان لم يكن بها
 حرم فذلك وان كان بها حرم مصنت على سفر اما النسب
 والمحنة من قال ان نكحتها في طالق فخلها فولدت نصف سنة منذ
 نكحها لزم نسبه ومهرها اما النسب فلا لها فواسمه وهو مقصور لانها لا ولدت
 ستة اشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقبل منها من وقت الطلاق فكان
 العلوق قبله في حال النكاح فان قيل لا مسلخ للوطي في هذا العهد لوقوع
 قبله من غير ذلك فوجب ان لا يثبت نسبه منه فليكن هذا هو القياس وهو قول
 زفر وقول محمد الاول وفي الاستحسان يثبت وهو قول الاخير لان النسب
 يثبت لانثاء وقد امكن ذلك بان يجعل كانه تزوجها وهو في الظاهر فوافي
 الانزال النكاح لم وجد الطلاق بعد ذلك لانه حكمه فصار كزوج المخوف المقتضية
 وبينهما مسيرة سنة فجاءت بولد ستة اشهر من يوم تزوجها لا مكان العتق
 وهو ان يصل اليها مخطوبة كرامة واما المهر فطاعة لما ثبت النسب منه حتى لو طلق
 منه حكا وهو اقوى من مخطوبة فتأكد به المهر لا يقال كان ينبغي ان يجب عليه مهر
 مهر بالوطي ومهر بالنكاح كما اذا تزوج امرأة في حال بقاء ما كان عليه مهر
 لاننا نقول موجب ما ذكره في تصحيح ثبوت النسب حل الوطى والعقوبة على تقدير
 حرمة وبيئت نسب ولا معنة الرجعي وان جازت لاكثر من سنتين لم
 تقربا نقضاء العدة لا جمال العلوق في العدة لكونها اذن يكون ممتدة الطهر
 اما لو اقرت بانقضائها ثم ولدت وبين وقت الاقرار والولادة اكثر
 من سنتين لا يثبت النسب على ما يابى انه انما يثبت اذا كان بين نكاحين
 اقل من نصف سنة وبانت في الاصل لا نقضاء العدة ويثبت نسبه لوجود
 العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير اجمالا لا يثبت العلوق قبل الطلاق

هذا هو الوجه في النكاح
 ان كان من كل جانب اقل من مدة السفر
 كان له الجناح او ليس فيه انشاء السفر
 وفي عكس الاول اي اذا كان بينها وبين مهرها مسيرة سفر بينها وبين مقصد ما اقل مصنف ذكره في المصنف ولا فرق في هذه الصور بين كونها في موضع يصلح للمقامة ولو كان في غيره على ما افصح عنه صاحب النخبة وكذا ان كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصر موحدا حرم اولاد الوعد احمد قال في النخبة وان كانت في موضع لا يصلح للمقامة وخاف على نفسها او ما لها فان شاءت مصنت وان شاءت رجعت كاستوار الامر من لكن اذا بلغت الى ادلة الموضوع الذي يصلح للمقامة فهو على خلاف الذي ذكره وان كانت فيه معنة موحدا حرم اولاد هذا عنده خلافا لها في الاول قال في النخبة

سید محمد باقر

العدة بثلاثة اشهر لتعيينها عدة للصغيرة فان جارية لافل من تسوية
من وقت الطلاق يثبت ولاكثر منها لا يثبت رجعا كان او باينا قال في
رواية الدعاوى والبيضاء لصاحب المحیط الخفاف الذي ذكرنا في صغيرة يتوهم
منها حبل اما في صغيرة لا يتوهم منها الحبل فنقول كقولهما قال شيخ الاسلام
ومعدة اطولها اثنا عشر مئة الوفاة ومعدة الطلاق رجعا كان باينا
او نكاحا اقرت بمضى المدة وولدت لافل من نصف سنة اى من وقت الاقرار
على ما ذكر في الهداية لا من وقت الطلاق كما توهم لان مدار ظهور الكذب
يبقى على ما ذكرنا لا على ما ذكره كيف شاء لومضى اقل مدة الحمل بين الطلاق
والوضع ولم يمتز بين الاقرار والوضع يكون ظهور الكذب بيمين على حاله
ومنها شرط اخر ذكره في الاسلام وغيره وهو ان يكون الولادة لافل من
سنتين من ذبانت وفي الرجعي كيف ما كان ونقصها لا اذ جئته لا يعلم
بطلان الاقرار لعدم ظهور الكذب بيمين لا حتمال احدوث بعده خلاف
الاول ومعدة ظهر جليها او اقر الزوج به ان كانت من طلاق رجعي

الاول ومعتدة ظهر جملها او اقر الزوج به ان كانت من طلاق جدي
او باين او صدقها الورثة وولدت لافل من سنتين لابتة من تصديقهم
في ثبوت الولادة ومن كونه الولادة لافل من سنتين في ثبوت النسب
لانه بقبام الفراش وقبام بعدم انقضاء العدة ان كانت من وفاة او
ثبت ولادتها بحجة ثامة اي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين هذا عنده
وقال يثبت نسب بشهادة العائلة اعلم ان شهادة العائلة لا بد منها لتعيين الولد
اجامعا في هذه الصور كلها على ما نص عليه صاحب ملحق البحار واشير اليه
في الهداية بقوله والتعيين يثبت بشهادتها وانما الخلاف في ثبوت النسب
بحديث شهادتها ثم قيل تقبل شهادة الرجلين ولا يستعان بالنظر الى العورة اما
لا الزنا لا جبر السوء

بإشهادنا
على أن هذا هو الحق
والصدق في كل شيء

قال صلى الله عليه وسلم من قال
 لا اله الا الله وحده لا شريك له
 فاعلم ان الله قد غفر له ما تقدم
 من ذنوبه وما تأخر ١٠

قد يثبت لذلك من غير قصد نظر ولا تعدد ولا ضرورة كما في شهود الزنا
 ومنكحة اثنتي عشرة شهرا أي من وقت النكاح اقرب الزوج أو
 فان ثبت نسب ولد المنكحة لا يحتاج إلى الاقرار وان تجد ولادها ثبتت
 بشهادة امرأة عليها أي على الولادة فتدعى ان ثبته أي بعد ذلك ان وثق
 اللعان لا يتوقف على ثبوت النسب لانه يجب بالقذف الحاصل ينفى نسب منه
 سواء ثبت اولاد ولا قل منها لا نسب عطف على قوله ستة اشهر فانه اذا
 كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يثبت النسب وان
 ولدت وادعت النكاح منذ ستة اشهر والزواج الاقل صدقت أي
 القول لها وهو ابنه لان الظاهر شأها لها فانها تملك ظاهرا من نكاح كما
 سراح ويجب ان يستحق عند خلاصه لان الاختلاف في النسب وهي من
 السنة المحلف فيها وموضعا كتاب الدعوى ولوعلى طلائها بولادتها فشهدت
 امرأة بها لم يقع هذا عنده وقال لا يقع لان شهادتها في حقها لا يطلع عليه
 الرجال ولانها لما قبلت على الولادة تقبل فيما يثبت عليها وهو الطلاق
 وله انها ادعت الحنف فلا يثبت الا بيمين ثامة وهذا لان شهادتها من ضرورة
 في الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها وان اقربا لجبل
 سواء كان اقراره قبل التعليق او بعده او كان ظاهرا ذكره في النهاية يقع
 بلا شهادة هذا عنده وقال بشرط شهادة السابعة لانه لا بد من جهة له واما
 الحنف وشهادتها في حق فيه وله ان الاقرار بالجبل اقرار بما ينفك اليه وهو
 الولادة واكثر مدة الحمل ستمائة وعشرون شهرا من سنين واقلها ستة
 اشهر ومن نكح امه فطلقاتها غير اثنتين فشهدا فان ولدت لاقل من ستة اشهر
 منذ شراها لزمه والا فلا لانه في الاول ولد للمعدة فان العلوق سابق على

مودة داغة فرائض لم ينفك بوجوب اللعان
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها

الزنا
 ولد منكحة

الشراء وفي الكفا ولد المملوكة لانه يضاف لحادث الاقرب او مائة فلان
 من دعواه وانما قال غير اثنتين لانه حينئذ يثبت له سنين من وقت الطلاق
 لانها حرمت حرمه فليطه فلا يضاف العلوق الا الى ما قبل لانها لا تخل بالشراء
 ذكره في الهداية ومن قال لانه ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 امرأة على الولادة فهي ام ولد لانه يثبت بدعوى والولادة بشهادة
 الثابتة قال في الهداية لان الحاجة ما تسمى اليه ثبوت الولد وفيه نظر او لطف
 عطف على قوله لانه هو ابني ومات فتالت امه هو ابنه وانما وجهه في ان
 برئانه ان يوفى امومتها وهي حرة لان النكاح الصحيح هو المتعين لذلك
 وصفا وعادة ولولم يعلم انها حرة فتالت الورثة ان ام الولد لا مير لها
 لان ظهور الحرة باعتبار الدارحة في دفع الرق لانه استحقاق الاثر كما
 في الهداية والآي ان لم يوفى امومتها له اولم يكن من حرة يرث هو لا
 هي ان تجد الوارث احد ما اي ان تجد الامومة او الحرة والحضانة هي التمسك
 على الصغير في تربته للامام بلا جبر كما قال النسيب ابو الليث بخبر الامام والنسب
 على الاول طلعت اولام لها وان علت ثم لام امه خلافا لرفوفان كالتة
 اولي منها عنده ثم اخته لابي وام ثم لام ثم بنت اخته لابي وام ثم بنت
 اخته لام قال فافض خان لم تخلف الرواية في ترتيب هذه بركة ثم لابي ثم
 خالته كذلك ثم بنته كذلك وهذا لان الاصل في هذا الباب الام فالقربة
 من جهتها مقدمة على القربة من جهته بشرط وبنهن فلا حق لامة وام
 ولد في الحضانة والذمية كالمسلمة في ولدنا المسلم ما لم يعقل دينا او يخاف
 ان يات الكفر قوله او يخاف بمعنى الى ان يخاف كما في قوله لا لزمك
 او تعطيني حتى اي الى ان تعطيني حتى وينكح غير ذي رحم محرم منه

ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها

ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها
 ولو كان الزوج قد تزوج من غيرها

مادة الزنا

سقط حقها وبدي رحم حرم لا كام نحن علم ويعود الحق بزوال النكاح سقط
 به فان طلقت رجعا لا يعود حقها حتى تنقضي العدة لعدم زوال النكاح
 قبله ثم العصبية على ترتيبهم في الارث لكن لا تدفع صبيبة الى عصبية غير حرم
 كولي العتاقة وابن العم ولا فاسق ما جن ولا يتجر طفل خلافا للشافعي و
 الام والجدة احق بالابن حتى باكل ويشرب ويلبس ويستنجي وعدة قدره
 نصف سبع سنين والرازي تسع سنين والفتوى على الاول وبالبنات
 حتى تحيض وعن محمد بن عيسى في نوادر عظام حتى تستحي وبه يفتي في زماننا
 لنساده وغيرهما اي غير الام والجدة احق بالبنات حتى تستحي قال الفقيه
 في النوازل انها لا تستحي حتى تبلغ تسع سنين وعليه الفتوى ولا يشترط
 من المهر مطلقة بولدها الا اليه وطها الذي كفاها فيه انفاق من المهر لان
 لها ان تستحي به من قرية المهر الى المهر لان فيه نظر الى ذكره في الهداية
 وهذا اي الحكم المذكور لا يتم فقط اي ليس لغيرها ان ينكح الاباؤن الاب
 حتى لجدته **باب النفقة** تجب على الزوج والكسوة والسكنى على الزوج
 ولو صغيرا لا يقدر على الوطى لو وسكنت نفسها لم يسل في منكره كما قال في
 الهداية لانه ليس بشرط على استيفاء عليه مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة
 شتمت لم يسل نوطا لان العبرة في هذا الباب بالاحتياج وهو يوجد
 مع تعذر الوطى كما في الدماء بعد حالهما في الموسرين نفقة البسار وفي
 المسرين نفقة العسار وفي الكوسر والموسرين حالين هذا اختيار
 لخصه وعليه فتوى شمس الائمة في شرح كتاب النفقة وظاهر الرواية من
 اصحابنا اعتبار حال الرجل في البسار والعسار دون حال المرأة وبه صرح
 محمد في الاصل والحكم في الكافة وهو قول الشافعي كذا في غاية البيان

منه في النفقة
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج

من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج

من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج

ولو

ولو اي في بيت ايها الا اذا كان طالبها بالنفقة وامتنعت عن التماس
 بغير حق او مرضت في بيت الزوج لان نفقة وهي الائمة نفسها
 بغير حق لا عبرة بالخروج من بيته دلي على ذلك ما في المبسوط من انها اذا
 ابت ان يتحول معه الى منزله او الى جث يريد من البلدان وقد اوفى
 مهر اقل نفقة لها لانها ناشرة وانما قال بغير حق لانها اذا منفتحتها
 بحق كما اذا لم يعطها المهر المجهل لم تكن ناشرة وجوبه بدعي او حق
 ذكره كخصا في ادب المفظة ومريضة لم تنزق ومقصودة كرها انفاقا
 كرها لان المقصودة طوعا داخلته تحت صدان نفقة وحاجة لامه ولو
 كانت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكرار وعليه مفسر النفقة
 واحد لها انفاقا لها اذ لو لم يكن لها خادم لا يستحي نفقة لادم في ظاهر
 الرواية فقط هذا عندنا وقال ابو يوسف عليه نفقة خادمين احدهما
 لمصالح الداخل والاخر لمصالح الخارج وما يقولان ابو ابيد يقوم بهما
 وقولوا انما يفرض نفقة لادم اذا كانت من بنات الاشراف ولم يأتها
 بطعام مرتب لا مفسرا هذا على رواية الحسن بن علي بن فضال في الصحيح
 ترجيح له على ما قال محمد بن علي المفسر نفقة لادم ولا يفرق بينهما لوجه
 البعز عن الاتفاق لا بوجوب حق الزاقي خلافا للشافعي قال القاضي
 يفرق بينهما بالبعز عن النفقة ان طلبت الفرقة وهذا فيما اذا كان حاضرا
 وبثبت عساره عند النافقة واما اذا كان غائبا فالنزول هذه لعدم
 اتياء حقها من النفقة ولو كان موسرا لا يفرق عن النفقة صرح به
 في غاية القسوى فلا يرد عليه ما في الذخيرة من ان البعز لا يعرف حال الغيبة
 بل ان يكون قادرا فيكون هذا انكر الاثنان لا البعز عن الاثنان ولو لم

منه في النفقة
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج

من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج
 من نفقة الزوج

بالاستدانة عليه تفسير الاستدانة على ما ذكره كحفظ ان ينشئ طعاما بالنسبة
 ليقضي الثمن من مال الزوج ومن فرضت لغيره فابسرتم نفقة
 يعني النفقة التي حال كونه موسرا وان كان ثلثها بربا باعتبار حالها ايضا
 فلا ينافي في طهر ان طلبت وستط نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض
 في او رضى بشئ فنجب لما مضى مادام جيتس زوجين فان ما احدهما او
 طلبها قبل قبض سقط المفروض وقال الشافعي لا يسقط بالموت بل يصير دين عليه
 الا اذا استدان بعد فرض فاض لم يعمل بامر فاض لان الشرط كونها بعد فرضه
 لا كونها بامره ومن هنا ظهر ان فائدة الاستدانة غير مخبر في امكان احواله الزوج
 على الزوج كما يومه بجارة الهداية ولا تسترد مائة حقها بالذکر لمكان
 تخلف فيها ولا يظهر حكم في غيرها بطريق الاولي لموت احدكما فان احد الزوجين
 وقد جمل لها نفقة شهر او سنة ولم تمض المدة بعد والنفقة فائمة او استهلكه
 بستره بقدر ما بقي من المدة عند مجده وعند ما لا يسترد بشئ ولو كانت النفقة
 حاكمه من غير استهلاك لا بستره بشئ عند تم من الحيض ونفقة عرس القن عليه
 يباع فيها ان لم ينفذ المولى لان حقها في النفقة لا في عين الرقبة مرة بعد اخرى ان
 لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما يبيع مرة في النفقة يبيع ثانيا وكذا ثانيا واربعا
 وفي دين غيرها يباع مرة والفرق ان النفقة تجدد في كل زمان فيكون دينها
 آخر حادثا بعد البيع ولا كذلك بسائر الديون ويجب سكتها في بيت ليس فيه
 احد من اهله ولو ولده من غيرها الا برضاه وببت موافق من داره على
 كتابا وله منع والديها وولدها من غيره من الدخول عليها بناء على ان البيت
 في جرة فلا يمنع من الدخول فيه لاسيما النظر اليها وكلامها متى شاء الا ان
 يكون في ذلك فتنة بالانكاف عليها النساء فله ان يمنعهن من ذلك ايضا ذكره

هذا هو الصحيح في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في ابدانهم وقيل لا يمنع من خروج الاله والدين ولا من دخولها عليها
 كل جمعة وفي حرم غير ما كل سنة هو الصحيح كذا في الهداية وفي ثمانية عليه
 النفقة وبغرض نفقة عرس الغائب وطلعه وابويه في مال له من
 جنس حقهم كالدرهم والدنانير والطعام والكسوة التي يلبسونها بها اذا
 لم يكن من جنس حقهم كالعروض التي يحتاج اليها لبيعها لتصرف اليها النفقة والى
 هذا اشار بقوله فقط لكن الابوين يجوز لهما بيع عروض الولد الغائب
 عند بيعه استحياء ولا يتعرض لهما الغائب ويعرفان في نفقتها بالمعروف
 ذكره في النفقة عند موع او مضارب او مديون ان اقربه وبالسبب لم يزل
 بالنكاح لا خصاصة باحدى الصور او علم القاضي ذلك وتكفله اي يكف من يطلب
 النفقة انه لم يستوف النفقة وفي كليف المرأة يزيد قوله ولم يوجد يستيف
 النفقة كالشئز وغيره ويكفله اي باخذ منه كقبلة وانما اخر التكفيل لان القاضي
 يكفله او لا ثم اذا حلف يعطيه النفقة وباخذ منه كقبلة لا باذنه بيته عليه
 على السبب اي لا يفرض القاضي النفقة لهم باذنه البيته ولا ان لم يكفله الا اتفاقا
 المرأة بيته اي على النكاح لم يفرض عليه وبارها بالاستدانة عليه ولا يفرض به
 اي بالنكاح لانه قضاء على الغائب وقال زفر يعنى بالنفقة بالنكاح ذكره في
 المحقق وعند ابى يوسف تقبل البيته وتوفى ولا يفرض بالنكاح وذكره في الصلوة
 نحو ذلك وفي الثانية نكاحا عن كفو الا في حال من يملك قول ابى يوسف مثل قول زفر
 والد اعلم وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة وكون المسئلة محتمد افيها
 ولما طلقت الرجعي والباين والفرقة بلا معصية كمن فرقت بين العنف والبيع
 وعدم الكفاة النفقة والسكنى اي مادامت في العدة وفي نفقة معتدة البتة
 اذ لم يكن حاصلا خلاف الشافعي كحديث فاطمة بنت قيس ولما قوله عليه السلام

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

في النفقة

للمطلقة الثلث النفقة والسكنى ما دامت في العدة وأما ما قبل المدة من نفقة
 فيرد عليه أنه لا يصح تعليل القول والاصل جواباً عن حجة الخصم لم لا يصح
 تأطير الجائز أصلاً فلا حاجة إلى ردّه وأما قلنا أنه لا يثبت أصلها لأنهم لم يثبتوا
 بيت عدتها فصارت ناشئة وصرح بذلك في الاختيار في تعليل المسئلة القائمة
 بالنفقة للناشئة وتوافقه ما ورد في الصحيحين وقد نفى الصفاة في المشارع
 وقد تقرر عندنا إلا المعتبرة إذا نشأت تسقط نفقتها وسكنها بل تقول
 لا وجه للمسك بردة عرفة في كوليها من احتياج الخصم لأن الجائز قد تمسكوا به
 في سقوط نفقة الناشئة على ما استدلنا به أن لا معتدة الموت المنفق في حيا
 النفقة خاصة والمعرفة بمعية من قبلها كالردة وتبيل ابن الزوج وردة
 معتدة الثلث وتعليقها أنه لا يستطاع لأنه لا أثر للردة والتعليق في النفقة
 لا تها قد ثبت قبلها فلا يستطاع النفقة لأن المدة تجس لتتوقف تسقط نفقتها
 كونها مجوسه وقد مر سقوط النفقة بالجس ونفقة الصغير والبالغ الزمان
 والآتي ذكره في الهداية والبنت ولو بالنفقة على الأب لم يكن لهم مال والا
 فالاصل أن يكون نفقة كل غيب شخص من ماله لا يشترط أحد كنفقة ابويه و
رسالة يعني أنما قال هذا لأن رواية الحنفية وكس نفقة الولد البالغ
 على الأبوين أثبتنا وفي ظاهر الرواية كلها على الأب وعليه القول وليس على
 أنه ارضاعه قال في النفقة لو ابنت الارضاع وهي مملوكة أو ميانة لا تجزى على
 ذلك سواء أخذ الولد لبن الغير أو لم يأخذ في ظاهر الرواية قال الامام الحنابلة
 وقال الامام الشافعي أنها تجزى إذا لم يأخذ الولد لبن الغير بلا خلاف وهو الصحيح
 وفي الزخيرة إذا لم يكن للصبي ولا لبيه مال اجبرت الام على الارضاع وهو
 الصحيح إلا إذا تعينت بان لا يأخذ لبن الغير أو لا يوجد من شرعته أو يوجد

في النفقة
 في النفقة
 في النفقة

والى

ولكن لا ترضع بلا اجرة ولا قدرة عليها وبسائر الاب من شرعته يعني
 إذا لم تزد الارضاع ولم يتعين له عند تمامه إذا ارادت ذلك لأن
 كنفته لها ولو استاجر ما مملوكة له أو معتدة من رجعي لشرعته بخلاف
 لأن الارضاع مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالد الأبر صغار أولاد
 وهو امر بصيغة خبر وهو أكد إلا أنها عذرت لاحتجال بخلاف ما قال الله تعالى
 لا يكلف الله نفساً الا وسعها فإذا قدمت عليه بالاجر فذلك قدرتها فكان
 الفعل واجبا عليها فلا يجوز أخذ الاجر عليه وفي المبسوطة روايتان في
 رواية لا يجوز وفي أخرى جاز لأن النكاح قد زال وجب الأول أنه باق
 في بعض الاحكام ولا رضاع بعد العدة أو لابنة من غيرها صح سواء كانت
 في نكاح أو في العدة أو بعدها ومن أحق من غيرها إلا إذا طلقت زيادة
 آخر أي الأم أحق بالرضاع الولد بعد انتفاء عدتها ما لم تطلب أكثر من حصة
 الغير لأنها أشق وانظر للصبي فكانت أولى قال التمسك أكثر من ذلك لا يجوز
 الأب عليها دفعا للضرر عنه قال تعالى لا تضاروا بالولد بولده لا مولود له
 بولده لا بالضرر مني بأخذ الولد منها ولا يفت ربه وبالزنا أكثر من حصة
 الغير وقال تعالى وانما سهرتم فسره من شرع له أخرى وإن رضيت الغير أن
 ترضعه بغير اجر أو بدون اجر المثل والام باجر المثل فالغير أولى ما قلنا
 قال في كفايته والظهيرية ارادت الآية أن ترضع الصغير بغير اجر من غير
 أن تمنع الام عنه والام ثابته ذلك فالام أحق بالولد وإنما يبطل حقها
 إذا خلكت في اجر الرضاع بأكثر من اجر مثلها والصحيح أن يقال للام أن
 أن تمسك الولد بغير اجر وأما أن تدفع إلى الية وإذا تقرر هذا فظاهر
 المذكور بقوله إلا إذا طلبت زيادة اجر على غيرها هو الصحيح وعلى الموصوف

لا ترضع بالرضع وغيره
 لا ترضع بالرضع وغيره
 لا ترضع بالرضع وغيره

في النفقة
 في النفقة
 في النفقة

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والتي هي من
أهم المسائل
في الفقه

يسار العطرة هذا على اختيار صاحب الهداية وقال في مختار النوازل
الفتوى عليه وفي خلاصة الفتوى على ان النصاب لثواب الزكاة واقصر
عليه قاضي خان والسراي علم نفقة اصوله الفقهاء بالسوية بين الابن
والبنات ويعتبر فيها الغريب والحر بنية لا الارث ففي من له بنت وابن
ابن على البنت مع ان الارث نصفان بينهما وفي ولد بنت وابن على
ولد حاكم انجب بجنب حاكم عن الارث بالاخ ونفقة كل مغير من
ذي رحم حرم صغير او من اوصى او انتفى اعتبر الفقهاء الكل عام ان المال
ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا اسالما كان او مؤمنا
ثم الجور عن الكسب وهو بالزمانه والعمى في الذكر والانثى عاجزة على كل
حال فذلك اطلاقها على قدر الارث لان التخصيص على الوارث في قوله
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك تنبيه على اعتبار المقدار قال في الهداية
ولا ان الزوم بالغنى وفيه ما فيه على ما استفتى عليه عن قريب ويجوز عليه
لا يباح حتى مستحق ويعتبر فيها اهل بيته الارث لا احراره لان لا يعلم
الابعد الموت لان المنفى الاحراز المحقق ولا معنى له بل كما ذكر في الهداية
ان المعسر اذا كان له مال وابن عم يكون نفقته على خاله وميراثه كزوجه
ابن عم يعني ان بقيا بعد موته فنفقة من له اخوات متوفات عليهن
انما ساكنة ونفقة من له خال وابن عم على الحال ولا نفقة مع الاختلاط
وبنا الا للزوجة والاصول والفروع لاحاجة الى زيادة ما قبل ولا على
النفي الا لها وللزوج ولا نفق الا لها لان فيما تقدم عنى كذا
لا يخفى على من تأمل فيه ووقف على وجه الدلالة وباع الاب عرض ابنته
الكبير غائبا لا بد من قيد الكبير لان في الصغير ليس عماره ايضا ومن قيد العيشة
اذ لو

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والتي هي من
أهم المسائل
في الفقه

اذ لو كان حاضر ليس له بيع عرضه ايضا لاننا في هذا كله مفهوم من الهداية
لا عماره العمار الضيقة وقيل كل مال له اصل من دار او ضيقة من التور
لنفقته اذا باع ابوه مناهم في نفقته جاز عنده وهذا استحسان
وان باع العمار لم يجوز وقال لا يجوز ذلك كله وهو القياس لانه لا ولا
له لا يقطعها بالبلوغ رشيدا ولا هذا الا يملك حال حضرته وله ان لا
ولاية لحفظ في مال الغائب وبيع المنقول من باب لحفظ ولا كذلك
العمار لانها محصنة بنفسها واذا باع بيع الاب فليش من حبس وهو
النفقة فلم يستيف منه كما لو باع العمار والمنقول على الصغير جاز
لكمال الولاية ثم له ان ياخذ منه نفقته لانه من حقه ولا ولاية فيما
ذكر على ان عليه جواز بيع الاب مناهم ابنته الغائب كالحاجة الى النفقة كما
سبق الى بعض الافهام وانما دلالة على ان ذلك لشك المصلحة اي
لا يأنم ان فعله ولا يمسك القاضي وانما ما قبل في تعليل ما ذكر ان الاب
ولاية تلك مال الابن عند الحاجة وانما لا يلي بيع العمار لانه معدة لثبات
مع بقاءه وهو الزواجة وولاية الاب نظرية ولا نظر في بيع العمار
فليس بشي لان ما ذكره انما يصلح وجها لعدم ولاية الاب على عمار
ابنته الغائب لاجل لحفظ والكلام في عدم ولاية عليه عند الحاجة اليه
ببقاء نفسه وما ذكر لا يصلح له اذ قيل ان يقول كما انه نظر لباين في بيع
عمار كذا لا نظر في استهلاك عرضه واذا جاز ذلك لفرضه بقاء
نفسه فلم لا يجوز بيع عماره لتلك الضرورة لا بد من عليه انما لم يجز بيع
مناهم الابن الغائب لهذه المصلحة لانه يلزم تح القضاء على الغائب
فلا يجوز خلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضى القاضي

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والتي هي من
أهم المسائل
في الفقه

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والتي هي من
أهم المسائل
في الفقه

اعانة ذكره في غاية البيان وعلم منه ان المراد عدم الجواز قضاء الادبانية
 فانه قد قيل اذا كان للاب حال غيبته ابنة ولاية لحفظ غيابه من
 البيع بالدين ولا الام ببيع ماله لتفقه اذ لا ولاية لها اصلا في التصرف
 في حالة الصغر ولا في حفظ بعد الكبر ومن قال لان تملك مال الابن
 مخصوص بالاب لتولد عبد السلام انت وملك لابيك فقد اخطا في التعليل
 الثاني ولم يصب في الاول قائل وضمن مودع الابن لو انتقمها على ابويه
 بلا امر ماض لا الابوان لو انتقاما له عند ما دل هذا على ان الام ايضا
 تملك مال الابن عند الحاجة اذا لم ينجح اليه البيع بان يكون من جنس حقها
 واذا قضى بنفقة غير العرس ومضت مدة سقطت لان نفقة غيرها
 باعتبار الحاجة وقد وقعت الغنية عن الماسة قال في الذخيرة ان نفقة ما دون
 الشهر لا تسقط لانه لو سقطت بمضي المدة المبيرة لما امكنهم استيفائها
 فقدر والتاخر بالشرع الا اذا استدان باذن النافذ في بصيرتنا على
 الغائب وانما لم يزل الا ان باذن النافذ بالاستدانة اذ لا بد بعد ذلك
 من الاستدانة ونفقة المملوك على سيده فان ابله كسب وانفق وان جرح
 امر بيعة لانه من اهل الاستمارة وفي البيع ايتاء حصة وليس بابطال
 حق المولى لان النعم يقوم مقامه والابطال لا يخلط كلا ابطال **كتاب**
الاعتاق عنوان الكتاب بالاعتاق دون الاعتاق ينتظم مسائل الفصل
 الآتي ذكره وباب الاستيلاء فان الاعتاق لا ينتظم ما لا يخفى على ذوي
 الرشاد وهو في الشرع قوة حكمية تثبت للرقيق بدفع ربا به الاستيلاء
 والتملك عن نفسه وبصير اهله للولاية والشهادة والمالكية ويصح من
 مالك المالكية تسلم الحرية بدون العكس فذلك قال مالك دون جرح مكلف

في عكس ما ذهب اليه

فمنه انما هو
 في البيع بالدين
 في حالة الصغر
 مخصوص بالاب
 الثاني ولم يصب
 بلا امر ماض
 تملك مال الابن
 واذا قضى بنفقة
 باعتبار الحاجة
 الشهر لا تسقط
 فقدر والتاخر
 الغائب وانما لم
 من الاستدانة
 امر بيعة لانه
 حق المولى لان
 الاعتاق عنوان
 الآتي ذكره
 الرشاد وهو في
 والتملك عن نفسه
 مالك المالكية

بصرح لفظ بلانية كانه حر او معتق او عتيق او اعتقك او حر او حررتك
 او هذا مولاي او يا مولاي اذا كان اي العبد معروف لفظ المولى
 احد معانيه المعتق وفي العبد المعروف نسبة يتبعين هذا المعنى فالنجح
 بالصرح في عدم الحاجة الى النية ورأسك حر ونحوه فاجزبه عن قصد
 وبكنايته ان يولى كل ملك به عليك انما كان هذا كناية لانه يحمل عدم
 الملك بالبيع ونحوه وبالاتفاق ولا سبيل اي وكذا لا سبيل اليك
 فان الملك هو الطريق المؤدي الى التصرف والانتفاع ولا سبيل اليك
 اي الى التصرف فيك او الى الانتفاع بك ولا رفق الذي ضعف شره يتبعه
 العجز في المحل فيجوز عن التصرفات الشرعية ويسلب عنه اهلية الولاية
 وخرجت من ملكي الملك اتصال شرعي بين الانسان وبين شيء يكون مطلقا
 تصرف فيه لولا المانع وجازا عن تصرف الغير فيه وكما يحق للملك بدونه
 الرق في غير الرقيق كذلك يتحقق الرق بدون الملك في الرق اذا كان
 وقتا والرق في الابدان سبب الملك ففي قوله لا رقا لك عليك اطلق
 الرق واراد به الملك وخلصت سيديك ولا منه قد اطلقك وخلصت ابنته
 زاد حرف الباء ليعلم انه عطف على قوله وبكنايته وانما عطف عليه لانه
 ليس بكناية فان الموقر ان كان يولد مثله لمثله وهو مجهول النسب
 على ادوات يثبت نسبة منه ويكون حرا وان لم ينو وان لم يكن كذلك
 يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية فيعتق وان لم ينو ولو كان كناية
 لاحتياج الى النية او ما يقوم مقامها من قرينة كمال الماصر والاكبر
 فيما لا يولد مثله لمثله سواء كان اكبر سنا منه او لا خلافا لما لا يولد مثله
 ثم ان صاحب المصداية اعتبر بها للقدوري في صورة المسئلة شرطان

بصرح لفظ بلانية
 او هذا مولاي
 احد معانيه المعتق
 بالصرح في عدم
 وبكنايته ان يولى
 الملك بالبيع
 فان الملك هو
 اي الى التصرف
 العجز في المحل
 وخرجت من ملكي
 تصرف فيه لولا
 الرق في غير
 وقتا والرق في
 الرق واراد به
 زاد حرف الباء
 ليس بكناية
 على ادوات يثبت
 يكون هذا اللفظ
 لاحتياج الى
 فيما لا يولد
 ثم ان صاحب

منه انما هو

فمنه انما هو
 في البيع بالدين
 في حالة الصغر
 مخصوص بالاب
 الثاني ولم يصب
 بلا امر ماض
 تملك مال الابن
 واذا قضى بنفقة
 باعتبار الحاجة
 الشهر لا تسقط
 فقدر والتاخر
 الغائب وانما لم
 من الاستدانة
 امر بيعة لانه
 حق المولى لان
 الاعتاق عنوان
 الآتي ذكره
 الرشاد وهو في
 والتملك عن نفسه
 مالك المالكية

على ذلك واسقط المصنّف نظرًا إلى أنه شرط نشوء النسب بالنسب والنبوة بالعتق
لأن الرجوع عن العتق لا يصح بقدره على ذلك في الإسلام لأبي ابن
وبياحي لأن المقصود بالنداء استحضار المنادى بصورة الكلام من
غير قصد إلى المخفّ وإذ لم يكن المعنى مقصودًا لا يثبت مجازة وهو كونه
لما فيه من القصور فإن نشوء العتق لا يلزم أن يكون بطريق المجاز
على ما بيننا آتيا بل لأن النداء لاعلام المنادى لكنه متى كان بوصف
يمكن إثباته من جهة حال النداء كان لتحقيق ذلك الوصف في المنادى
بمستحضرة الوصف المخصوص كقولهم يا حيا عتيق ومتى كان بوصف لا يمكن
إثباته من جهة حال النداء كان لمجرد الاعلام دون تحقيق الوصف
والنبوة لا يمكن إثباتها حال النداء من جهة ولا سلطان على
عليك أي لا بد وزوال اليد غير لازم للعتق لأنه قد ثبت ولا يزول إليه
كما إذا كان المعتق صغيرًا فإنه لا يخرج عن يد مولاه بالعتق وبما ذكرنا
للمكتفي عنه لا على العكس كما توهمه من قال فيمكن أن يكون عبداً ولا يكون
عليه يد كما كتب ولفظ الطلاق وكناية أراد به ما عدا الناطق يتبع
بها العتق صريحاً كانت حرة وظوه بعينه قوله مع نية العتق فإن تلك
الناطق بمحول عن مظنة الحاجة إلى النية بقى منها شيء وهو أن الطلاق
من كنيات الطلاق وقد مر أنه يقع به الاتفاق ثم أن العبد المذكور
متعلق بالثلثة الأخيرة لا بالجميع لوقوع العتق بياحى وبياحى مع نية
على ما صرح به في غاية البيان وفي المسئلة خلاف الشافعي فإن عبده إذا قال
لأمته أنت طالق بنية العتق بعتق لأن الاعطاء إزالة ملك الرقبة و
الطلاق إزالة ملك المنعة فيجوز الطلاق كل منهما على الآخر جازاً وأجيب عنه

بان المجاز لفظي كره ويراد به لازمه وازالة ملك المنفعة لازم لازمة
 ملك الرقبة بدون العكس فيجوز المجاز من احد الطرفين وهو ان يذكر
 محبة ويراد به الطلاق دون الاخر وهذا الجواب لا ينبغي اذ الخصم
 ان يقول ان لم تجز المجاز من الطرف الاخر تجزى الكناية فان منابها
 على لزوم المكتنى للمكتنى عنه وهو متحقق منها على اعترافه والكناية
 ايضا طريق مسلوكة في هذا الباب وانت مثل الخ الا اذا نوى ذكره في
 المبسوط انه يقع به العتق اذا قارن النية بخلاف ما انت الآخر ومن
 ملك دارحم محمد قوله دارحم كناية عن القرابة النسبية ولا يلزم
 بسبب الرحم وقوله محمد صفة الرجم وهو في الحقيقة سبب للمحبة
 الا انه جعل في لسان الشرع نفس الخدم مبالغة في السبي او اختق
 لوجه الله او للنيطان او للتقسيم او لمكرها او سكران او اصاب
 عتقه اليه ملك كذا ان ملك عبدا فهو او شرط كذا ان قدم فلا فعبدا
 حر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت
 التعليق لما عرفت انه شرط كعبد حرية خرج ايننا مسلما مال الزاحد
 في شرح القدوري هذا اذا فرج مراغا وكل يعتق بعثته لا ي
 بعثته والولد يبع امه في الملك والرق والعتق وقروعه كالكناية
 والتبشير اعلم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلثة اوجه لانه لا يخلو
 من ان يعتق بعثته امه لا يعتق مستملا ولا يعتق بعثته امه بل يعتق
 مستملا والا قول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخلو من ان يكون
 في عتقه تابعا لامه غير معتق اصالة او لا يكون تابعا لها بل يكون معتقا
 اصالة والا اول هو المذكور اخيرا والثاني هو المذكور بقول الماي بعثته

ومن خواص العتق على الوجه الثاني انه لا يعتق لعل لم يولد له مشروط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من ستة اشهر وتحقق هذا الشرط لا يعلم لم يولد ولذلك ذكر فيه الولد دون لعل ثم ان عتق لعل على الوجه الاول لما كان في ضمن عتق امه لا عتقا مستلما لكن اعتبار التبعية فيه من هذا الوجه وذلك لابنائها في اعتبار عدم التبعية فيه من الوجه الذي قرناه فاقوع في الهداية وغيره من انه يعتق تبعا لامة لا يخلو عن وجه الصحة ولما كان الاعتراف المتعلق للام متعلقا بعتق ايضا في العتق على الوجه المذكور صح ان يقال انه يعتق قصدا فلا يمكن ان يحرار ولا ياله ماله الاب وآيا القول بان يعتق اصاله فلا اراد وجهها وانما ذهب اليه ما ذكره لانه ان عدم انحرار ولا يه يبتني عليه وقد عرفت ان ابتناء على عتق قصدا لا على عتق اصاله والفرق بينهما دقيق فافهم وولد الامة من زوجها ملك سببا بهذا اذا لم يكن الزوج مغورا فان ولد المغور حر بالقيمة على ما بان في موضعه وولدنا من مولا باحر لانه مخلوق من مائة فيعتق عليه **باب عتق البعض** ان اعتق بعض عبده صح وسعى فيما بقي بل ان شاربها المولى فانه خير بين تملكه السعاية عليه وتخليصه باعتاق البا في صح بذلك في المبسوط وهو ان عتق البعض بعد ما تيقن في حقه السعاية باختيارها المولى كالمالك بملادة الرق اي لا حكم وهو كونه لملكك والملكك بالبيع وغيره فانه زابل بلا خلاف بخلاف الرق فانه غير زابل عند يمينه لو عجز وقال عتق كذا اعلم ان العتق حصوله في المحل لا يتجزى عندنا وعند الشافعي ان كان المعنى موسدا لا يتجزى وان كان

فان كان العتق على الوجه الثاني
فان كان العتق على الوجه الاول
فان كان العتق على الوجه الثالث
فان كان العتق على الوجه الرابع
فان كان العتق على الوجه الخامس
فان كان العتق على الوجه السادس
فان كان العتق على الوجه السابع
فان كان العتق على الوجه الثامن
فان كان العتق على الوجه التاسع
فان كان العتق على الوجه العاشر

مكر

موسدا يتجزى حتى يعتق ما عتق ويبقى رقيقا يباع ويشترى اما الاعتراف فعلى قول يمينه يتجزى في حالة اليسار والعسار وقال لا يتجزى في حالين والمعنى ان المحل في قبول حكم الاعتراف يتجزى عنده فيصور ثبوته في البعض دون البعض وعندنا لعل المحل في قبول حكم الاعتراف لا يتجزى قال الامر ليه ان حكم الاعتراف اذا فنقول انه ازالة الملك عن المحل عنده ولا شك ان المحل في قبول ازالة الملك يتجزى فيثبت حكم الاعتراف في قدر ما اضاف اليه وان ثبت فيه ويبقى كل المحل رقيقا كما كان فان الاعتراف لا يؤثر في الرق عنده وعندنا حكم الاعتراف اثبات العتق بازالة الرق الذي هو عنده والمحل في قبول العتق وزوال الرق لا ريب غير متجز فاضافة اليه البعض اضافة الى الكل فيزول الرق عن الكل من كفاية ولو اعتق شريك حظه اعتق الاخر اذ يرجع فروع العتق من التدبير والكتابة فيمن للمشارك الساكن ان يتصرف فيه كحده التصرف او استئجار او ممن غاير المقتضى موسدا اي حال كونه المعنى موسدا قيمة حظه الضمير ترجع الى الآخر لا موسدا والولا لهما ان اعتق او استسقى وللمعتق ان يضمنه ان شرطية ولا معنى للمصدرية اذ لا خيار للمعتق في الضمان ورجع به اي بالضمان على العبد وقال له صماء غنيا اي لاخر تضمنين المعنى عندنا حال كونه غنيا والسعاية فقرا فقط والولا للمعتق لما مر ان الاعتراف لا يتجزى عندنا ولو شهد كل من الشريكين يعتق الآخر في عبارة الهداية اشارة الى شرط الانكار في المدعى عليه يعني الشريك الاخر فانه معتبر في تعيين السعاية على التناوب كمالا بقى منها شرط اخر لا بد منه وهو تخلف ذكره الا قطع في شرح القذوري والعبارة المذكورة ساكنة عنه سى لها

فان كان العتق على الوجه الثاني
فان كان العتق على الوجه الاول
فان كان العتق على الوجه الثالث
فان كان العتق على الوجه الرابع
فان كان العتق على الوجه الخامس
فان كان العتق على الوجه السادس
فان كان العتق على الوجه السابع
فان كان العتق على الوجه الثامن
فان كان العتق على الوجه التاسع
فان كان العتق على الوجه العاشر

في حفظها والولاء لها وما لا سعي للمعسرين لا للموسرين اذ على اصلها الضمان
 مع الياسر والسعايت مع العسار فان كانا موسرين بحسب السعاية وان
 كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان ايضا لان كل واحد يدعي اخفاق الآخر والا
 بغير ولا بينة ولو كانا ياسرا سعي للموسر ولا يبيى لصحة لان عتق ثبت قولها
 ثم الموسر حقه في السعاية لانه لا يترى عنها لعدم ادعاء الضمان على صاحبه
 لانه موسر والموسر يترى عنها لانه يدعي الضمان على صاحبه ليساره ولا يترى
 على الزام الضمان لان شريكه منكروا كما لم يقل لا لصحة لعدم الدلالة فيه على
 انه لاحق له في الضمان ايضا قال الا قطع في شريه القدوري من شهيد
 على عتق شريكه اعترف بعتق نصيب الشريك وثبوت حجة في نصيب
 وانه لا يجوز له التصرف فيه بالتامليك وقوله مقبول على نفسه وغير مقبول على غيره
 ووقف الولاء في الاحوال كلها اي حال ياسرا وما عسار وما ياسرا وما عسار
 الآخر لان كل واحد منكرا اخفاقه فوقف الولاء اليه ان يتنقذ على اخفاق احدهما
 واخفاقهما معا ولو عتق احدهما عتقه بعتل عدا والآخر بعدهم فحق وجعل شرطه
 حال في كفايها وانما انما لا بد بان دخل فلان الدار ام لا فلا مجال لواحد منها
 ان يقول لصاحبه ان النصف الباقى هو نصيبى والساقط هو نصيبك حتى
 نصفه اي ازال الملك عن النصف وسعى في نصفه لهما موسرين كالاموسرين
 او احدهما موسر والآخر معسر هذا عنده وعند ابو يوسف يسعي في نصف
 قيمته لهما ان كانا موسرين ولا يسعي ان كانا موسرين وان اختلفت
 يسعي في ربع قيمته للموسر دون المعسر وعند محمد يسعي في جميع قيمته ان كانا
 معسرين وكلاهما في صدقه وان اختلف امرهما يسعي للموسر في نصف قيمته كذا
 في كفايها ولا عتق في جديدين بان حلف كل واحد بعتق عبده على حدة فانه

في كفايها ولا عتق في جديدين بان حلف كل واحد بعتق عبده على حدة فانه
 في كفايها ولا عتق في جديدين بان حلف كل واحد بعتق عبده على حدة فانه
 في كفايها ولا عتق في جديدين بان حلف كل واحد بعتق عبده على حدة فانه



في كفايها

حينئذ لا يعتق واحد منهما في قولهم لان المقضي عليه بالعتق مجهول وكذا
 المقضي له فتقا حشيت بهالة فامتنع العتق وفي العبد الواحد المقضي له
 والمقضي به معلوم فغلب المعلوم المجهول ومن ملك ابنته مع آخر
 بشراء او هبة او صدقة او وصية او اشترى نصفه من سيده او
 عتق عتق عبده لم يقل عتقه لعدم التأثير لخصوصية الابن ولا لكونه ذارح
 محرم بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يعتق علم الشريك
 حاله او لا اي علم الشريك حال المشتري وهي كونه ابن شريك في الصورة
 الاولى وكونه نجش يعتق على شريكه بشراء نصفه في الصورة الثانية
 او لم يعلم معدا في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة لا ضمان
 فيما اذا علم كماله ورثاه اي يعتق الابن في الاولى والعبد في الثانية ولا
 يعتق الاب والمولى نصيب الشريك كما لا يعتق الاب اذا ورث مع
 اخوانه وصورت مانت اذالة ولها عبد هو ابن زوجها وتركته اتمام الزوجه
 فورث الاب نصف ابنته والآخر نصف الآخر ولا خلاف في هذه الصورة
 لان الارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته واعتقه الآخر او استسعى
 اي الشريك فخر بين احد هذين الاخرين وقال في غير الارث حمل نصف
 قيمته غنيا وسعى فقرا لانه ابطال نصيب صاحبه بالاعتاق لان مباشرة هذه
 الاسباب اعتاق له ولهذا يختص به عن الكفاية فاما كان موسرا يجب
 الضمان عليه وان كان معسرا يسعي المقضي وكذا انه رضى بافساد نصيبه
 شارك في علو العتق وهو الشري ولا جرة للجل لان الحكم بدور على السبب فلا
 يعتق كما اذا اذن له باعتاق نصيبه وان اشترى نصفه ثم الاب باقية من
 غنيا او استسعى لان الشريك لم يرض بافساد نصيبه فخر بين التفتين

من قال لا لا شري الوهب اعتاق فقد
 فخر في حق التفتيل لعدم
 انتفاء الصورة
 الناشئة
 من الزوجه

والاستسار وانما يعمل ضمن اوسع لما وقع ان يحب الشريك للمعتق
 وثالثا فيها اي في السعاية فان عندنا لا سعاية مع الفخ ولو دبره احد
 الشراكا فاختف آخا وما هو سران ضمن الساكت مدبره لا معتق اراد
 بيان من عليه التضمن فكان يقول ان التضمن على تقدير نصيبه باختيار
 الساكت اياه يكون على المدير لا على المعتق والمدير معتق لثمة مدير الا لثمة
 هذا عنده وذلك لان التدبير منجز عند كالا عاقا فيقتصر على نصيبه لثمة
 افسد نصيب شريكه فاحدما اختيارا عاقا حصته فتعين حقه فيقول
 لا اختيارا واذا كان التضمن وغيره ثم للساكت توجه سببا ضمان التدبير
 والا عاقا لكن ضمان التدبير ضمان معاوضة لانه قابل للامتناع من ملك
 المملك و ضمان المعاوضة هو الاصل فيضمن المدير ثم للمدير ان يضمن المعتق
 ثلث قيمة العبد مدبرا وقيمة المدير نصف قيمته فقا وهو الاصح وعليه
 الفتوى ذكره في المبسوط والتممة وقبل ثلثا قيمته فقا لان المنافع انواع
 ثلثه وهي على ما ذكر في كتاب العبد المشترك من الهداية البيع وشباكه
 والاستخدام وامثال والا عاقا وتوابعه فبالمدبر فان البيع ولا يضمن
 المدير المعتق الثلث الذي ضمنه الساكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا
 للمدير بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان ملكا مستندا وهو ثابت
 وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمن واما الولاء فثلثاه للمدير وثلثه
 للمعتق وقال لا يضمن مدبره لشريكه لان التدبير كالا عاقا لا يخرج عن عاقلين
 وتبره احد هم صار الكل مدبرا فيضمن ثلثي قيمته لشريكه موصرا او موصرا
 لانه ضمان تملك فلا يملك باليسار والعاب بخلاف ضمان الاعاقا لانه ضمان
 جناية ولو قال سي ام ولد شريكى وانكر خدمه يوما وتوقف يوما ولا سعاية

هذا هو الوجه في ضمان المدبر
 ان المدبر معتق لثمة مدير الا لثمة
 هذا عنده وذلك لان التدبير منجز
 افسد نصيب شريكه فاحدما اختيارا
 لا اختيارا واذا كان التضمن وغيره
 والمدير معتق لثمة مدير الا لثمة
 هذا عنده وذلك لان التدبير منجز
 افسد نصيب شريكه فاحدما اختيارا
 لا اختيارا واذا كان التضمن وغيره
 ثم للساكت توجه سببا ضمان التدبير
 والا عاقا لكن ضمان التدبير ضمان
 معاوضة لانه قابل للامتناع من ملك
 المملك و ضمان المعاوضة هو الاصل
 فيضمن المدير ثم للمدير ان يضمن
 المعتق الثلث الذي ضمنه الساكت مع
 ان ذلك الثلث صار ملكا للمدير
 بسبب الضمان لانه ملكه باداء
 الضمان ملكا مستندا وهو ثابت
 وجه دون وجه فلا يظهر في حق
 التضمن واما الولاء فثلثاه للمدير
 وثلثه للمعتق وقال لا يضمن مدبره
 لشريكه لان التدبير كالا عاقا لا
 يخرج عن عاقلين وتبره احد هم
 صار الكل مدبرا فيضمن ثلثي
 قيمته لشريكه موصرا او موصرا
 لانه ضمان تملك فلا يملك باليسار
 والعاب بخلاف ضمان الاعاقا لانه
 ضمان جناية ولو قال سي ام ولد
 شريكى وانكر خدمه يوما وتوقف
 يوما ولا سعاية

عليها

عليها المنكر ولا سبيل عليها للمقر هذا عنده وقالا ان شاء المنكر
 استسعى لاجابة في نصف قيمتها ثم يكون حرة لا سبيل عليها لانه لما لم
 يصدق صاحب العقب اقراره عليه كانه استولى حاقا فيمنع لخدمته و
 نصيب المنكر على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعاقا في السعاية وانه ان المقر
 لو صدق كانت لخدمته كلها للمنكر ولو كذب كان له نصف لخدمته فيثبت ما هو
 المتيقن به وهو النصف ولا خدمة للشريك الشاهد ولا استسما
 لانه تبرأ عن جميع ذلك بدوى الاستعداد والضمان والاقرار بان
 الولد يضمن الاقرار بالنسب وهذا هو لازم لا يرتد بالرد فلا يمكن
 ان يجعل المقر كالمستولى وذكر في الاصل رجوع الى يوسف الى قول
 لثمة ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غنى اعتقها مشتركة هذا ايضا
 عنده وقال لا يضمن نصف قيمتها لان مالبة ام الولد غير منقومة عنده
 ومنقومة عندها ولو قال لعبد من عنده من ثلثه احد كافر فخرج
 واحد ودخل اخر فاعادى كلام المذكور ومات بلا بيان غنى لمن ثبت
 ثلث اربعة ومن كل من غيره نصف هذا عند ابن حنيفة وابن يوسف
 وعند محمد ربع من دخل ومن غيره كالا اي يعتق من الخارج نصفه
 بالاجماع لان الاجاب الاول داير بينه وبين الثابت فنصيب الخارج
 منه نصف ويعتق من الثابت ثلثة اربعة بالاجماع نصفه بالاجاب
 الاول والثاني ورابعه بالاجاب الثاني لانه في حقه نصف النصف لانه قد
 استحق نصف الحرية بالاجاب الاول فشاع النصف المستحق بالثاني
 في نصيبه فاصاب المستحق الاول لها واما اصاب الخارج ففيه فيكون
 له الربع اما الداخل فيعتق ربعه عند محمد لان الاجاب الثاني داير بينه

هذا

وبين الثابت وقد اصاب منه الربع فكذا نصيب الداخل الربع وقال لا
يعتق نصفه لان قضية هذا الاجاب التخصيص بكونه واهل بيتها ولكن
نزل الى الربع في حق الثابت لاستحقة النصف بالاجاب الاول
ولا استحقات للداخل من قبل فثبت فيه النصف وان قالوا ايضا ولم
يجز انا وارث ولا مال له سواء فيهم سواء جعل كل عبد سبعة
كسهم عنق عندنا وعنق من ثبت ثلثه ومن كل من غيره سهمان
وعند محمد كل ستة كسهم عنق عنده وعنق من خرج سهمان ومن
ثبت ثلثه ومن دخل سهم وسبع كل في باقية على القولين وبصح الثلث
والثلثان اي اذا كان القول المذكور منه في مرض الموت ولم يجز وارث
ولم يجزوا من الثلث يجمع بين سهم العتق وسبعة على قولها
لانا جعل كل رقب على اربعة كما جئنا الى ثلثه الارباع فنقول يعتق من
الثابت ثلثه ومن الاخرين من كل واحد منها سهمان فيبلغ سهم
العتق سبعة والموت في مرض الموت وصية وحل نقاذها الثلث فلا
ان يجعل سهم الورثة ضعف ذلك فيجعل كل رقبته على سبعة وجميع
المال احد وعشرون فيعتق من الثابت ثلثه ويسعى في اربعة ومن
الباقين من كل واحد منها سهمان ويسعى في خمسة وعند محمد يجعل
كل رقبته على ستة لانه يعتق من الداخل عنده سهم فينقص
سهم العتق بسهم وصار جميع المال ثمانية عشر وبان في التخي
ما عوان طلق كذلك قبل وطى اي ان كانت له ثلث زوجات مخرج
على سواء فطلق قبل وطى على الصفة المذكورة ومات قبل البيا
وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل وطى ليكون الاجاب الاول موجبا

للمسئلة

في المسئلة

في المسئلة

للمسئلة فما اصاب الاجاب الاول لا يبق محلا للاجواب الستة فيصير في هذا
المعنى كاعتق سقط ربع له من زوجت وثلاث اثمان من ثمنه ومن
من دخلت لان الاجاب الاول سقط مهر الواحدة منصف بين الثابت
والخارجة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالاجاب الثاني سقط الربع
منصف بين الثابت والداخل فما اصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلثه
اثمان من الثابت بالاجابين وسقط ثمن مهر الداخل ثم قال بعض المشايخ
جدا قول محمد واما عندنا فيسقط من مهر الداخل ربعه وقيل هو قولها
ايضا وعلى هذه الرواية الفرق لهما ان الكلام الاول انما يعتبر تعليلها في
حق الداخل في حكم يقبل التعليق واما في حكم لا يقبل بكون تجزأ في حد ايضا
قالوا من المهر لا يقبل التعليق فيكون تجزأ بالنسبة اليه فثبت التردد
في الكلام الثاني بين الصحة وعدمه في حد فينصف خلاف العتق فانه
يقبل التعليق فلا يكون الكلام الثاني مترددا في حد فثبت كره والوطى
والموت بيان في طلاق مبهم اي مال لزوجهه احد بكما طالق فوطى احدهما
او ماتت احدهما فكل منهما بيان ان المراد من الاخرى اما الوطى فانه
لا يخل الا في الملك واحدهما قد زال عنها الملك بالطلاق فكان بالوطى
مستقبلا للملك في الموطوءة فتعينت الاخرى لنزول الطلاق واما الموت
فلا عرف ان البيان انشاء من وجه فلا بد له من حل الموت وبيع وصية
وصدقة وتبدير واستيلاد في عتق مبهم اي ان قال احد كاح فانا صرحنا
او باع احدهما او استولد احدهما فكل من التصرفات المذكورة بيان
ان المراد هو الاخر لان الاعيان ازالة الملك فالبيع وطء يدل على ان
الملك باق في البيع فلا يكون مرادا بالاعيان واما الموت فقد مر بيانه

ذكر في التلخيص ولا حاجة اليه ولذلك
قال في المحابى مع القضي ووطء
صدر التلخيص

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

تاریخ : ۱۳۰۷

عدد الزمان

جان منظر ان کیوں فی مضائقہ انقباض
جلی علی قریب باب الجبر منظر

ما ذكره صدر الشريعة ثانيا مشافه
القول في هذا معناه
الذي هو في معنى الشرع الشرعي
الطلاق لان المعهود بتجريد
المباين عن الاله لا يملك
استفظ قول نافع الشرع
لعدم التخرج مطلقا
نافع الشرع

ثبت مستند الى وقت العلوق والظمان يجب في ذلك الوقت فيحدث
 الولد على ملكه ولم يخلق شيئ منه على ملك الشريك وان اوجاء معا
 فهو منها خلافا للشافعي فان عندنا يرجع الى قول الثابت وهي ام ولد لهما
 وعلى كل بعض عقر على قدر حصته ولما ضا ان تساويا ويرث من كل ارث ابن
 لانه اقر له بغيره وهو حقه في حقه وورثته ارث اب لا تسويهما في السب
 وان ادعى ولد امه مكانه لزمه عقر حاله لا ينقذه الملك لما قرآن
 باله من حق لصحة الاستيلاء ونسب الولد وقيمة لانه في معنى ولد المذموم
 حيث اعتمد وليا وهو ان كسب كسبه فلم ير من برقه فيكون حيا بالقيمة
 ثابت النسب منه لا الامة اي لا يصير الامة ام ولد لانه لا ملك له فيها
 حقيقة ان هذه مكانه وعن اب يوسف انه لا يعتبر نقد بقاء اعتبارا بالان
 ووجه الظاهر الثاني ان المولى لا يملك التصرف في كتاب مكانه حتى لا
 يملكه والاب يملك ملكه فلا يعتبر نقد بقاء والاي وان لم يصدق مكانه
 لا يثبت نسب الا اذا ملكه بعهده فانه حينئذ يثبت نسب منه لقيام الموجب
 وزوال المانع **كتاب** الايمان هو اى اليمين في الشرع عقد
 قوى به عزيم مخالفة على الفعل او الترك اعلم ان اليمين نوعان نوع بوجه
 اهل السنة وهو ما يقصد به تعظيم المقسم به ويسمى ذلك قسما لانهم
 لا يخلصون ذلك بالله وفي الشرع هذا النوع من اليمين لا يكون الا بالله
 والنوع الاخر الشرط والمجاز وهو يمين عند انتهاء ما فيه من معنى اليمين
 وهو المنع والايجاب ولكن اهل السنة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى
 التعظيم والمص بدار الكتاب بيان النوع الاول فقال القسم لثلاث غرض
 بالتم به وهو حلف كاذبا قد سواد كان على فعل او ترك او على غيرهما كاذبا

هذا هو الوجه في قوله
 وان ادعى ولد امه مكانه
 لزمه عقر حاله لا ينقذه الملك
 لما قرآن باله من حق لصحة
 الاستيلاء ونسب الولد وقيمة
 لانه في معنى ولد المذموم
 حيث اعتمد وليا وهو ان كسب
 كسبه فلم ير من برقه فيكون
 حيا بالقيمة ثابت النسب منه
 لا الامة اي لا يصير الامة ام
 ولد لانه لا ملك له فيها
 حقيقة ان هذه مكانه وعن
 اب يوسف انه لا يعتبر نقد
 بقاء اعتبارا بالان ووجه
 الظاهر الثاني ان المولى لا
 يملك التصرف في كتاب مكانه
 حتى لا يملكه والاب يملك ملكه
 فلا يعتبر نقد بقاء والاي
 وان لم يصدق مكانه لا يثبت
 نسب الا اذا ملكه بعهده فانه
 حينئذ يثبت نسب منه لقيام
 الموجب وزوال المانع

قال

قال والقد انجز الآن والتوبير عفو وهو صفة طائفة من صفة
 ومنعقد وهو صفة على آت وكفر فيه فقط خلافا للشافعي فانه يكفر عنه
 في الغموس ايضا ان حث ولا تأثير لسهو وان كراه في حلف وكنت يعني
 يجب الكفارة وان كان حلف وكنت سهوا او اكراما خلافا للشافعي ولما اد
 من السهوا يعم النسيان لانه بقصور في الحث وان لم يتصور في الحلف
 وهو بالله او باسم آخر سواء تعارف الناس حلف به او لا في الظاهر من
 مذهب اصحابنا وهو الصحيح ذكره في التبيين كالرحمن والرحيم وكذا او
 بصيغة حلف بها من صفات كعزة الله وحطاله وكبريائه وعظمته وقدرته
 لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصيغة لا حلف بها غنا كرحمة الله
 ورضائه وعظيمه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله هو يمين باقتبال النص
 قال في ترك وعزم وهو البعاء والبهاء من صفات الذات فكانه قال
 والله البقاء من المبسوط وايم الله قال في معنى ايم فهو جمع اليمين نقدر
 وايم الله الا ان النون سقطت عند كثرة الاستعمال للتحقيق وهذا
 مذهب نحوي الكوفة واما البعرون فيقولون معنى والله وايم صلو الله
 الله وميثاقه واقسم واسمهم وان لم يعل بالله فيه خلافا لغيره وعلى
 نذر او يمين او عهد وان لم يصف الى الله وان فعل هذا فهو كاذب وان
 لم يكفر انما قال هذا لانه على الكفر بالنفل المذكور فيكون يمينيا بسبب
 التعظيم وعدم الكفر بذلك النفل منقطة الدلالة على عدم صحة التعظيم
 ويلزمه عدم صحة اليمين فكان في عدم الكفر ذلك الوهم قد فسد باذكار
 وانما يكون يمينيا لانه على الكفر بذلك النفل فقد اعتقده واجب
 الامتناع وقد امكن القول بوجوبه لغيره بيميننا كما نقول في حريم الحلال

واحلف

هذا هو الوجه في قوله

هذا هو الوجه في قوله
 وان ادعى ولد امه مكانه
 لزمه عقر حاله لا ينقذه الملك
 لما قرآن باله من حق لصحة
 الاستيلاء ونسب الولد وقيمة
 لانه في معنى ولد المذموم
 حيث اعتمد وليا وهو ان كسب
 كسبه فلم ير من برقه فيكون
 حيا بالقيمة ثابت النسب منه
 لا الامة اي لا يصير الامة ام
 ولد لانه لا ملك له فيها
 حقيقة ان هذه مكانه وعن
 اب يوسف انه لا يعتبر نقد
 بقاء اعتبارا بالان ووجه
 الظاهر الثاني ان المولى لا
 يملك التصرف في كتاب مكانه
 حتى لا يملكه والاب يملك ملكه
 فلا يعتبر نقد بقاء والاي
 وان لم يصدق مكانه لا يثبت
 نسب الا اذا ملكه بعهده فانه
 حينئذ يثبت نسب منه لقيام
 الموجب وزوال المانع

الحمد لله

[illegible]

هداية
تعبارة ينبغي الوافقة في الصلاة
بالتعريف كما لا يخفى
مستحق

من ابو فاطمة
احفظوا في اسم الله العظيم
في الجواب والعدم
بالصواب

وان استعمل كقوله ان عامل معاملة المباح كقوله ان تحريم الحلال يمين على امر
 وكان الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقا اي غير معلق بشرط
 له على صوم هذا اليوم او معلقا بشرط يريده كان قدم غايبي فوجد
 وفيه وبالم يريده كان زنت وفيه او كفر هو العجيب روايت ودراية اما الاول
 فلان قد صح رجوع اليه حينئذ فانتقل منه في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء
 سواء علقه بشرط يريده او بشرط لا يريده ذكره في المبسوط واما الثاني
 فلان اذا علقه بشرط لا يريده ففيه معنى اليمين وهو المنع
 كنه بظاهره نذر فيمنع لا يقال ان كان الشرط او احوال كان زنت
 مثلاً ينبغي ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب تخفيف لان القول
 لا دخل لمقصود الفعل وكونه حراماً في التخيير وانما نشاء ذلك من التعليل
 بشئ لا يريده حراماً كان او حلالاً فلا يلزم كون الحرام موجبا للتخفيف
 وانما يلزم ذلك ان لو كان لمقصود الفعل او طمته مدخل في الجواب للتخيير
 ولا بانس في وجود التخيير اذ لم يكن مترتباً على الفعل الحرام ومن وصل
 ان شاء الله تعالى بحلفه بطل قال مالك يلزم حكم اليمين والنذر **باب**
 حلف الفعل من حلف لا يدخل بينا بحلف بدخول صفة الا ان ينوي البيت
 دون الصنف فيدين فيما بينه وبين المنع ولا يدين في القضاء ذكره
 في المبسوط لا الكعبة او مسجد او كنية او بيعة او دهر او طلة
باب دار لان البيت موضع اقد للبيوت فالصفة بيت لا هذه المواضع
 كما في لا يدخل دارا فدخل دارا جنة حيث لا يحلف وفيه من الدار حلف
 ان دخلها منه دار او بعد ما بنيت لئلا وفيه الشافعي لا يحلف
 في الوجهين او وقف على سطحها وقيل في عتاقه وفيه لا يحلف

هذا هو الصحيح
 في حلف اليمين

اي بالوقوف

اي بالوقوف على السطح قال الشافعي ابو اليث في النوازل ان كان الحلف
 من بلاد البحر لا يحلف ما لم يدخل الدار لان الناس لا يعرفون ذلك
 دخولا كما لو جعلت مسجد او قنطرة او بيتا او دخلها بعد
 عدم الحرام حيث لا يحلف لانها لم تبين دارا أصلا وكهذا البيت ودخله
 منه ما صحار وبعد ما بنى بيتا اخر فانه لا يحلف لزوال اسم البيت
 ووجه الفرق بين مسئلي الدار المعروفة والمنكرة ان الدار اسم
 للوصف والبناء تبع لها وهو المنزلة الوصف لان قوامه بالوصف ولهذا
 يدخل في البيع من غير ذكر فاذا كانت الدار معينة كما في لا يدخل هذه الدار
 لا يعتبر فيها الصفة اذ الصفة في المعينة غير معينة الا اذا كانت شرطا
 او داعية اليه اليمين كما اذا حلف لا ياكل هذا الرطب فانه يتقيد بالوصف
 حتى لو اكله بعد ما صار ثمرا لم يحلف لان هذا الوصف يصلح داعيا
 اليه اليمين لمن بقره اكل الرطب وصفه كونه الدار معينة لا يصلح
 داعية اليه المنع عن الدخول وليست شرطا مذكورا فيه فلا يعتبر
 فتعلق اليمين بالاصل دون الوصف واما اذا كانت الدار منكرة كما
 في لا يدخل دارا يعتبر فيها الصفة ويتعلق اليمين بما يعرف به كونها
 دارا اذ الغائب انما يعرف بالوصف وذلك هو البناء في الدار
 لان كل صحار لا يستي دارا وبهذا التفصيل يستحكم بناء تحريم الحرام
 والنسج عصة الكلام وانفتح ما هو الحرام من وصف الدار وظهر
 ان الفرق غير واحد وان من نوع ان المراد من الوصف توصيف
 المشار اليه بصفة كما في لا ياكل هذا الشاة فقد وجب ان لا ياكل البيت
 على خلاف هذا فانه اسم لما ييات فيه والوصف انما يصير صائغاً للبيوت

صدر الشريعة

باب بناء فكان البناء من اصل وذاته لا من اوصافه وتوابعه فالبس
 ليس ببس بعد تديم سوار كما هو كما في لا يدخل هذا البيت او
 منكر كما في لا يدخل بيتا يتعلق اليه من بعينه فلا يثبت بدخوله بعد اصدار
 حواجز الزوال عنه وهذا الفرق اصح ما يحتل بعضهم في البيت وظن
 ان ما وجد فيه من سقط المتاع او هذه الدار فوقف في طان باب
 لو اعلق كان خارجا ولا يكنها وهو ساكنها ولا يلزم وهو لا يسه
 او لا يركب وهو ركب فاحذ في النقطة انما قال هذا ولم يزل فانتقل
 مع انه اخبر واظهر لان المعبر هو الشروع في مقدمات النقل لا النقل
 نفسه قال في المبسوط ان كان في طلب مسكن آخر فمضى في ذلك يوما او
 اكثر لم يثبت في الصحيح من جواب لانه لا يكتفي طرح الامتعة في السكن
 فيصير ذلك القدر مستثنى لما عرف من مقصوده اذ لم يبق في الطلب
 والنزع والنزول بل امكن لم يزل ونزع ونزل لان المعبر فيها ايضا
 في خلاص من كنه هو الشروع في تحصيل الشرط فيها لا حصوله
 قال زفر يثبت لوجوب الشرط وان قل قلنا ايمن شرعت للفرقان
 تحصيل البر مستثنى او لا يدخل فعقد فيها انما لا يثبت في هذه الصورة
 لان الدخول هو الانتقال من الخارج الى الداخل فاكثرت فيه ليس
 بدخول بخلاف السكنى والبس والركوب فان للدوام فيها حكم
 الا ببناء الا ان يخرج لغزيرة الا بان يخرج فحذف حرف جر وهذا
 سابق شايخ ثم بدخل وفي لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة
 لا بد من خروج بكل اهل هذه الايمان وبنائه الا ما لا ياتي به
 السكنى المروى عن ابي حنيفة انه يثبت اذا ترك بعض امتعتهم فيها

الاولى في بيان ما لا يدخل في السكنى
 والى في بيان ما لا يدخل في السكنى
 والى في بيان ما لا يدخل في السكنى
 والى في بيان ما لا يدخل في السكنى

والدابة فذلك هو ما في الخارج
 في النزول لا معاونة الغير
 مستفاد

الآن
 فان انا ما ايتى لان في هذا الشك
 فان المعبر عن ذلك
 في المبسوط ذكره

الا ان مشايخنا قالوا هذا اذا كان البناء في بناءها السكنى اما ببناء
 يكتسب او قطعة حصرا او وند فيها لا يفي ساكنها فيها فلا يثبت كذا في
 المبسوط وفي التبيين قال محمد يعتبر نقل ما يقوم به السكنى لان ما وراء
 ذلك ليس من السكنى قالوا هذا احسن وارفق بالناس وقال
 ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتعذر فلا يثبت اذا
 نقل الاكثر والاثاب يثبت وعليه الفتوى وهذا الاختلاف في الامتعة
 واما الاصل فلا بد من نقل الكل بالاجماع بخلاف المصير والقرينة
 لا يشترط فيها نقل الاصل والمتاع وحنث في لا يخرج لو حمل واخرج
 بامر لان اخرج بلا امر حكمها او راحيا ومثله لا يدخل افساها واحكامها
 ولا في لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها ثم الى جافة المالم يزل ثم الى
 اخر لان المفهوم منه تكرار الرجوع ولا يخرج فساد وحنث في
 لا يخرج اليه كنه يخرج هذه المعبر ان يجاوز عن ان مصره ذكره في
 التبيين يريد بها وان رجع لثقتا فخرج اليه كنه لا في لا ياتيها حتى يزل
 لان الايمان عبارة عن الوصول وذاتها كمنزلة وهو الاصح اخذت
 فيه المشايخ قال نصر بن يحيى هو بمنزلة الايمان وقال محمد بن سلم
 هو بمنزلة الرجوع قال في الهداية وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال
 واما قوله تعالى ايت ذاهب الي ربة اى متوجه فعارض بقوله تعالى
 اذ هب الي فوطون فان المراد به الايمان وفي الكافي هذا الاختلاف
 فيما اذا لم يكن له نية فان نوى الرجوع او الايمان فعمل ما نوى لانه
 يحتمل كل واحد منهما وفي لبيان ملكه ولم ياتها لا يثبت الا في اوجوبه
 لان البر قبل ذلك رجوع وحنث في لبيان نية عند ان استطاع ان لم يات

ذكره في الظهور ايضا

من قال واما الوصول فليس
 فكله نعلم ان الرجوع المعبر
 بوجهه فيكون الرجوع
 وانا فاجاز في
 البصر ايضا
 ليس في
 كان بيان
 على

كما توهم والاستغاف اكل الشيء البارس بالكت والشوار باللم
 والطبخ باللم من اللحم والراس براس بليس في التناير وبيع
 في مصره علما بالعرف فان مبنى الابان عليه والشم بسم البطن
 وفلا يتناول شحم الظفر ايضا ولا ينجس بجزيرة البر والشعر فان في المسو
 وان حلف لا ياكل خبزا فاكل خبز حنطة او شعير حنث لانه خبز حقيقة
 وعرفنا وان اكل من خبز غير حنث لم يحنث الا ان ينوي لانه لا يستحي
 خبزا مطلقا ولا يؤكل ذلك عادة في عامة الامصار وهذا صريح في
 انه لا طيرة لعادة مخصوصة ببعض البلاد ولذلك لم يفتد المعقول
 لا خبز الارز بما فيه بعضهم بتوليه ببلد لا يعتاد وما يجب المحدث بعد
 ما جري الكلام على وفق ما في المبسوط حيث قال وذلك خبز حنطة
 والشعر لانه هو المعتاد في غالب البلاد ان قال ولو اكل خبز الارز
 بالواق لم يحنث لانه غير معتاد عندهم حتى لو كان بطبرستان او
 في بلد طعامهم ذلك يحنث فنافض اخوك لانه اوله ثم موجب اعتبار
 القيد المذكور عدم الطلاق الجواب في خبز الشعير ايضا لانه ايضا
 في بعض البلاد لا يعتاد والتاكيد بالتلفق والمشمس والبطيخ
 لا العنب والرمان والربط والقنار والخباز وقال العنب الرمان
 والربط فأكهة ايضا والشرب من دجلة الشرب اتصال الشيء
 الى جوفه بنية لانه ياتي فيه الشراب والمضغ في حال اتصاله ذكره
 في المبسوط بالكراع منها تفسير الكراع عند البيهقي ان يخرق في الماء
 ويتناول منه بنية من موضع ولا يكون الكراع الا بعد خوض في الماء لانه
 من الكراع وهو من الان ما دون الركبة ومن الدواب الكعب

لا يعتاد في بلاد كثيرة
 ولا يعتاد في بلاد كثيرة
 ولا يعتاد في بلاد كثيرة

لا يعتاد في بلاد كثيرة

كذا في الفقه في الظهيرة فلا يحنث لو شرب منه بانه هذا خمر وكذا
 اذا شرب بانه حنث لانه المتعارف المعلوم ولا ان كلمة من التبعيض
 وحقيقته في الكراع وهي مستقلة ولهذا يحنث بالكراع انما هي مفتة المبر
 الى الجاز وان كان متعارفا هذا اذا كان الحلف على الشرب من دجلة
 واما اذا كان على الشرب من نهر يكون من عند لا ابتداء الثانية وعند
 التبعيض والمعنى لا يشرب من مائه وذلك ان النهر ليس من جنس
 المشروب فلا يمتنع من المصير الى الجاز اما في كلمة من اودية النهر وخرج
 ابو حنيفة الاول نظرا الى ان ابتداء الثانية اصل التبعيض على ما نقل
 الرضى من المبرد وعبد القاهر والزحشرى فكان من لم يفعل من
 معناه الاصل ورجح الثانية نظرا الى المتعارف بخلاف الحلف من مائه
 تحليف الوالي ليعمل بكل دابة الى حال ولايته اي تعينه تحليف الوالي
 رجلا ليعمل بكل مغداية البلد حال ولايته والضرب والكمسة والكلام
 والدخول عليه بالجملة لا الغسل لان معناه التطهير وتحقيق ذلك في
 الميت والغريب اي تعينه الغريب بما دون الشهر في بعضه
 دينه الى قريب والشهر بعيد وما اصطنع به فادام قال ابن الجار
 الا دام ما يطيب الخبز ويصلح ويلتذيقه الاكل وهو ما يتم المايح وغير المايح
 واما الصبي فحقق بالمايح وهو ما يفس فيه الخبز ويلون به كذا في
 المغرب وللتنبه على عموم الادام قال وكذا الملح لا الشوار خذ
 لجد فانه قال كل ما يؤكل مع الخبز غالبا فهو ادم كالحلح والبعض وظن
 ولا يحنث في لا ياكل من هذا البسر فاكل رطبه او من هذا الرطب
 واللبن اللبن ليس باكل بل مشروب الا ان ما اتخذ منه مأكول

لا يعتاد في بلاد كثيرة
 لا يعتاد في بلاد كثيرة
 لا يعتاد في بلاد كثيرة

لا يعتاد في بلاد كثيرة

لا يعتاد في بلاد كثيرة

فأكله ثم أوشيرازا هو الذي استخرج ماؤه أو سدا فاكل رطبا قال
 في المبسوط لان الرطب وان كان من جنس البسر الا ان الانسان
 قد يمنع من تناول احداهما ولا يمنع من تناول الاخر فان كل من الصنفين
 يصلح داجنة الى البين والاصل انه متى بينه على عين بوصف يدعو
 ذلك الوصف الى البين يتقيد البين بفار ذلك الوصف وينزل
 منزلة الاسم او لما فاكل سكا طريا كان او طما وفيه خلاف مالك
 او لما او شى فاكل البنة ولا في لا يشتري رطبا فاشترى كبا سة
 بسر فيها رطب اكبا سة هي عنقود النخلة وحنت لوصف لا ياكل رطبا
 او بسرا او لا بسرا فاكل مذبنا اي اكل رطبا مذبنا او بسرا مذبنا
 والرطب المذب بكمس النون الذي اكثره رطب وشي قليل منه بسر
 والبسر المذب عكسه هذا عنده وقال ابو يوسف لا يحنث في الرطب
 بالبسر المذب ولا في البسر بالرطب المذب ونحوه ابي يوسف
 فيما ذكر في الهداية ومع ابا حنيفة فيما ذكر في المبسوط والابيضاح
 والكرار وغيرهما او لا ياكل لما فاكل كيدا او كرتا لانها لم حقيقة
 فان نوحا من الدم ويستعملان استعماله وقال صاحب المحيط هذا
 في عادة اهل الكوفة وآما في عرفنا فلا يحنث باكلها لانها لا يعدان
 لما او لم خنزير او انسان لانه لم حقيقة الا انه حرام وذكر القائل
 انه لا يحنث باكل لم الخنزير والادعي قال في الكافي وعليه الفتوى
 والغدار الاكل اي المأكول من طلع البحر الى القطر والعش
 منه الى نصف الليل والسور منه الى الفجر وفيه ان لبست او اكلت
 او شربت ونوى عينا اي ان نوى ثوبا عينا او طعما عينا او شرابا

هذا هو الذي استخرج ماؤه
 او سدا فاكل رطبا قال
 في المبسوط لان الرطب وان كان من جنس البسر الا ان الانسان قد يمنع من تناول احداهما ولا يمنع من تناول الاخر فان كل من الصنفين يصلح داجنة الى البين والاصل انه متى بينه على عين بوصف يدعو ذلك الوصف الى البين يتقيد البين بفار ذلك الوصف وينزل منزلة الاسم او لما فاكل سكا طريا كان او طما وفيه خلاف مالك او لما او شى فاكل البنة ولا في لا يشتري رطبا فاشترى كبا سة بسر فيها رطب اكبا سة هي عنقود النخلة وحنت لوصف لا ياكل رطبا او بسرا او لا بسرا فاكل مذبنا اي اكل رطبا مذبنا او بسرا مذبنا والرطب المذب بكمس النون الذي اكثره رطب وشي قليل منه بسر والبسر المذب عكسه هذا عنده وقال ابو يوسف لا يحنث في الرطب بالبسر المذب ولا في البسر بالرطب المذب ونحوه ابي يوسف فيما ذكر في الهداية ومع ابا حنيفة فيما ذكر في المبسوط والابيضاح والكرار وغيرهما او لا ياكل لما فاكل كيدا او كرتا لانها لم حقيقة فان نوحا من الدم ويستعملان استعماله وقال صاحب المحيط هذا في عادة اهل الكوفة وآما في عرفنا فلا يحنث باكلها لانها لا يعدان لما او لم خنزير او انسان لانه لم حقيقة الا انه حرام وذكر القائل انه لا يحنث باكل لم الخنزير والادعي قال في الكافي وعليه الفتوى والغدار الاكل اي المأكول من طلع البحر الى القطر والعش منه الى نصف الليل والسور منه الى الفجر وفيه ان لبست او اكلت او شربت ونوى عينا اي ان نوى ثوبا عينا او طعما عينا او شرابا

بها

حينما لم يصدق اصلا اي لا قضاء ولا ديانة لان النية انما تقع في المخطوط والنوى
 وما ايضا حجه غير مذكور تنصيصا والمقتضى لا يقوم له فلو كانت النية التحصيل فيه
 ولو لم يثبت ثوبا او طعما او شرابا وقال نويت شيئا دون شيء دين اي صبي
 ديانة لا قضاء لان اللفظ عام فنية التحصيل صحيح الا انه خلاف الظاهر
 البر حقيقه انما قال حقيقه لان امكانه عادة لينش شرط عندنا الثلثة
 خلافا لغير شرط انعقاد الحلف سواء كان بالبدن او بالطلاق او بالعنان
 وبماؤه فمكنا شرط بقاءه خلافا لابي يوسف فيها فمن حلف لا شرب من هذا
 الكوز اليوم ولا ما فيه تفريق على خلافية الاول ولا تاثير لقوله اليوم في
 هذه خلافية الثمانية في خلافية الثانية فانه اذا لم يذكر فيها القيد المذكور
 يحنث في قوله جميعا على ما يفسر عنه قوله وان اطلق فكذا في الاول دون
 الثاني ووجه الفرق عندنا ان في المطلق يجب البر كما فرج كل من سقا
 بشرط ان لا ينفذ مدة مئة فاذا كانت البر بوقت ما عطف عليه البين يحنث
 في بيمه اما في الوقت يجب البر في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك لم يحنث
 فنية البر لعدم الامكان فلا يجب البر فيه وسئل البين او كان قصبت
 في يومه تفريق على الخلافية الثانية لا يحنث خلافا لانه يحنث عنده فيها
 وكذا في صورة المطلق في الحال والموقت بعد مضي الوقت وتفصيل
 التحليل من الطرفين يطلب من الهداية والفرق بين التفريقين
 على الوجه الذي ذكرناه ظاهر منه وان خفي على بعض الناظرين فيه وان
 اطلق فكذا في الاول دون الثاني قد مر بيانه وفي ليصدق السماء
 او ليقتل حجر ذهبيا او ليقتل فلانا عا لا يموت انعقاد لكان البر
 وحنت للبحر عادة وفيه خلاف زفر طاعة وان لم يعلم فلا اذ جئت بمراد
 النفس المتعارف وهو منع خلاف ما اذا علم فانه جئت بمراد فعل بعد اجابة الله

هذا هو الذي استخرج ماؤه
 او سدا فاكل رطبا قال
 في المبسوط لان الرطب وان كان من جنس البسر الا ان الانسان قد يمنع من تناول احداهما ولا يمنع من تناول الاخر فان كل من الصنفين يصلح داجنة الى البين والاصل انه متى بينه على عين بوصف يدعو ذلك الوصف الى البين يتقيد البين بفار ذلك الوصف وينزل منزلة الاسم او لما فاكل سكا طريا كان او طما وفيه خلاف مالك او لما او شى فاكل البنة ولا في لا يشتري رطبا فاشترى كبا سة بسر فيها رطب اكبا سة هي عنقود النخلة وحنت لوصف لا ياكل رطبا او بسرا او لا بسرا فاكل مذبنا اي اكل رطبا مذبنا او بسرا مذبنا والرطب المذب بكمس النون الذي اكثره رطب وشي قليل منه بسر والبسر المذب عكسه هذا عنده وقال ابو يوسف لا يحنث في الرطب بالبسر المذب ولا في البسر بالرطب المذب ونحوه ابي يوسف فيما ذكر في الهداية ومع ابا حنيفة فيما ذكر في المبسوط والابيضاح والكرار وغيرهما او لا ياكل لما فاكل كيدا او كرتا لانها لم حقيقة فان نوحا من الدم ويستعملان استعماله وقال صاحب المحيط هذا في عادة اهل الكوفة وآما في عرفنا فلا يحنث باكلها لانها لا يعدان لما او لم خنزير او انسان لانه لم حقيقة الا انه حرام وذكر القائل انه لا يحنث باكل لم الخنزير والادعي قال في الكافي وعليه الفتوى والغدار الاكل اي المأكول من طلع البحر الى القطر والعش منه الى نصف الليل والسور منه الى الفجر وفيه ان لبست او اكلت او شربت ونوى عينا اي ان نوى ثوبا عينا او طعما عينا او شرابا

وهو ممكن ومنه شواذ وخفايا وعرضا كضربها وقطن ملك بعد ان ليست من
 ذلك فهدى قوله قطن مبتدأ فهدى خبره ومعنى الهدى التصديق بكلمة
 اسم لا يهدى اليها هذا عنده وقال لا يسلب ان يهدى حتى تؤخذ من قطن
 ملكه يوم حلفه وخاتم ذهب على لظلم ففته وعند ما عقد له لم يصرح على
 خلافه ولا يعني لانه يستلزم في القرآن لان مبنى الابان على الوفاء
 لا على ما في القرآن بل لان التخلي على الافراد معتاد ومن حلف لا ينام
 على هذا التواضع فقام على قوام قوته حلف لا من جعل قوته فرائض
 احدا لان القوام تبع للتواضع لا التواضع الاخر او حلف لا يجلس على
 الارض فجلس على بساط او حصر قوته لانه لم يجلس على الارض ولو كان بينه
 وبينها لباسه حلف لانه جلس على الارض ولباسه تبع له كمن حلف لا يجلس
 على هذا السرير فجلس على بساط قوته لان الجلوس على بساط فوق
 السرير جلوس على السرير خلاف جلوسه على سرير اخر قوته لانه مثل
 الاول فنقطع النسبة عنه ولا يتصل بغيره على الابد ويتصل بغيره على ما
 كان على الزك تركه ابد وان كان على الفعل بغيره مرة وعلى المشي
 الى بيت ا- او الى القبلة فحجب او مرة متبعا ودم ان ركب ولا ياتي
 بغير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانه لا يست بغيره
 مقصودة والمشي الى الحرم او المسجد احرام هذا عنده وعند ما حجب
 حج او مرة فيها او الصفا والمروة ولا يعنى بعد قال له مولانا ان
 لم ارجع العام فانت حر مشهد وابتداء الكوفة هذا عنده ما قال قد يعنى
 لان هذه الشهادة قامت على او معلوم وهو التضييق بكونه ومن غرضه
 انتفاء الحج فيتحقق الشرط قال في كتاب الحدود من المبسوط لا يتاثر
 ذلك

ذلك اذ لا ينكر كراهة الاولى فيجوز ان يكون في يوم واحد يمكن
 والكوفة لانه يقول انما ادنا بشار الاحكام على ما هو الظاهر المعروف
 وقب نظر لما ذكر في باب النسب من انه يثبت لمن ولد له ستة اشهر
 من زيج مشدق وزوجه في المذهب ولكنها انها قامت على النفي
 لان المقصود منها نفي الحج لا اثبات النفي لانه لا مطالب لها فصار
 كما اذا شهدوا ان لم يحج غاية الاحرام هذا النفي فالحديث به علم الشاهد
 ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تبيرا كذا في الهداية فانه قد يؤول غاية
 الاحرام ما قيل ان النفي الذي يحل به علم الشاهد هو مثل الاثبات
 وحلف بصوم ساعة بينة في لا يصوم لوجوه الشرط اذ الصوم هو
 الامساك عن المفطرات على قصد التقوى والشرع في الفعل
 يستلزم فاعلا ما لا بد من تحقق القيمة التي ذكرت في التبيين اذ
 يندفع ما ينال الصوم الشرعي هو صوم اليوم واللفظ اذا كان له
 معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي لا بما قبل الشرع اقله
 على ما دون اليوم في قوله اموا الصيام الى الليل اذ لا دلالة في الآية
 المذكورة على اطلاق الصوم على الامساك ساعة ولو سلم فليس كل
 ما يطلق عليه اللفظ في القرآن معنى شرعيا وذلك لا لوجوه يوم
 او صوما حتى يتم يوما لانه يراد به الصوم المجتبر شرعا وذلك بانها لا
 لا اخر اليوم واليوم صريح في تقدير المدة به وبركة في لا يصلح لا بما
 دونها ولو لم يمتد فبفتح لا اقل اراد بالفتح الركعتين ولا عبرة
 باثبات التعلق وبولده ميت في ان ولدت فانت كذا وعنى كذا في ان
 ولدت فهو حر ان ولدت ميتا جبا هذا عنده وقال لا يعنى لان الشرط

فيه رد لصاحب الجدل
 قد اورد

قد تحقق بولادة الميت لانه ولد حقيقة وورثه وشرعا فتخلل البين لا
 لا جوار لان الميت ليس محل للحرية وحي لواء ولا ان مطلق اسم
 الولد يقيد بوصف حيوة لانه فقد اثبات لحيوة جوار وحي لا تثبت في
 الميت وفي بعضين وبين اليوم وقضاء زبوا او نهضة او مسحة
 او باء به سببا وقبضه بر ولو كان ستوتة او رصاصا او وجهه
 لا يات في اخر كتاب العقضاء اما الزبوف والنهضة والستوتة وفي لا يثبت
 وبين درمادون درم حنث بقبض كل متوفى لا يبعثه دون باء
 او كل بوزن لم يخلها الا على الوزن وفيه خلاف لرزق ولا في ان
 كان في المائة فكذا ولا يملك الا خمس لان المقصود منه عرفه نفي ما زاد
 على الماء وفي الجامع الكبير لو ملك زيادة ان كان من جنس مال الزكوة
 حنث والا فلا ولا في لا يشترط ان يشترط وردا او باسما لانه
 اسم لا لاسما له ولها ساق وفي الشفيع والورد يعتبر عرف بلده
 اي بلد الخلف قال في الهداية على وفوق ما في اصل الجامع الصغير ومن
 حلف لا يشترط بشفيع ولا نية له فهو على دهنه اعتبار اللوف بين
 وف اهل الكوفة وهذا يسمى باء باء ببيع الشفيع والشراب يثبت عليه
 وان حلف على الورد فالبين على الورد لانه حقيقة فيه واللوف
 مقوله وفي الشفيع فاض عليه وذكر الكوفي في تحفه انه لو اشترى
 الورد بينه فيما اذا حلف لا يشترط بشفيع حنث ايضا قال في التبيين
 وهذا شئ مبني على اللوف وفي عرف اهل الكوفة باء ببيع الورد لا يسمى
 باء ببيع الشفيع وانما يسمى ببيع الدخن فبني لوجب في الكتاب على ذلك
 ثم شاهد الكوفي عرف اهل بغداد انهم يسمون باء ببيع الورد باء ببيع الشفيع

فقال

الشافعي لا يوجب حنثا في بيع الورد ولا في بيع الشفيع
 ولا في بيع الدخن ولا في بيع البصل ولا في بيع الثوم ولا في بيع
 البزنجية ولا في بيع الخس ولا في بيع النعنع ولا في بيع
 البقلة ولا في بيع الخس ولا في بيع النعنع ولا في بيع البقلة

فقال حنث به باء حنث على القول وحنث في لا يملك ان كلف
 نالما بشرط ان يات هذا على بعض روايات المبسوط قال صاحب الهداية
 وعليه مشايخنا وفي الحقيقة وهو الصحيح وفي الا باء ان اذن لم يعلم به
 فكل خلافا لابي يوسف فان حنث لا يحنث لان الاذن الاطلاق ولها
 ان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام فاذا اذن ولم يعلم
 لا يكون اذنا وما في الهداية او من الوقوع في الاذن وذلك لا تحقق
 الا بالسمع لا بالناسب المقام لان الكلام فيما اذا لم يعلم لا فيما اذا
 لم يسمع وفي لا يملك صاحب هذا الثوب فناء فكل وفي لا يملك هذا
 اثبت فكل شئ لا لان الوصف المذكور لا يصلح ما ناس من الكلام
 غير اوجه الذات لان وصف الشباب كوصف الصبي صالح للمع
 التكلم بل لانه لم يعتبر وانما في الشرح بناء على ان جوان المسلم
 يمنع الكلام منه في لا في لا يملك فوار القرآن او سجد او حنث
 او كبر في الصلوة وفي غارها يحنث قال في الهداية ان حلف لا يملك
 فوار القرآن في صلوة لم يحنث وان فرار في غير صلوة حنث وفي
 هذا التسبيح والتكبير والتكبير وفي التباس حنث فيها وهو
 قول الشافعي لانه كلام حقيقة ولكن انه في الصلوة ليس بكلام عرفا
 ولا شرعا قبل في عرفنا لا يحنث في غير الصلوة ايضا لانه لا يسمى
 متكلم بل قارنا ومسجعا يعني ان عقديته بالفارسية قال الفقيه ابو
 ان عقديته بالفارسية لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة
 ايضا للوف فانه يسمى قارنا ومسجعا لا متكلما وعليه الفتوى وبوم
 اكله على الملوكين لما في باب ابلح الطلاق ان اليوم اذا قرأ

حنث

هداية

صدر السرد

في هذا زينة السرد

من هذا يتبين مع كلامه في قوله تعالى
 او عا جاد عدم انما في شئ
 لانه اذا لم يثبت بالنية لا يحنث الا بال

ينقل لا يمتد براد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد ومع نية النهار
 اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا ومن اليه يوسف انه لا يصدق قضاء
 لانه خلاف المتعارف وبلد الكلم على الليل وفيه لا يكلم حين او امراته
 او صديق او لا يدخل داره ان زالت اضافته وكلمه لا يكتف في العبد
 والدار ذكره في المنظومة وبسائر الكتب اشار اليه بهذا الولا وفيه
 غير ان اشار بهذا حيث والظاهر هذا عند ما قال محمد وزفر تحت في
 العبد والدار ايضا لهما ان الاضافة للتوفيق والاشارة اليه منها
 فيه كونهما قاطعة للمشركة فاعتبرت ولغت الاضافة وصار كالمرة والقد
 والتشخيص ان الداعي اليه اليه معنى في المضاف اليه لان صفه
 الاجان لا يتجر ولا تاجه لذواته فكذا العبد مستعمل لغيره
 في ملكها فيستفيد اليه بالقيام الملك بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافية
 نسبة كما في الصديق والمرأة لانه يعادل لذاته فكانت الاضافة للتوفيق
 والداعي لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر لعدم التشخيص بخلاف ما تقدم
 وحين وزمان بلانية نصف سنة فكذا عرفت لان قد يراد به الزمان
 التبليل قال الله تعالى في بيان الدين تمسكون وحين تمسكون وقد
 يراد به اربعين سنة قال الله تعالى على الاثان حين من
 الدهر وقد يراد به ستة اشهر قال الله تعالى فكلوا كل حين وهذا
 هو الوسط فيصرف اليه وهذا لان اليسير لا يقصد بالمنع لعدم الحاجة
 اليه والمؤيد لا يقصد غالباً لانه بمنزلة الابد ولو سكنت عنه يتايد
 فينبغي ما ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال حين يقال ما رايتك
 منذ حين ومنه زمان بمعنى واحد ومهما ما نوي يعني ما ذكرنا اذ لم يكن لنية

في قوله لا يمتد
 يراد به مطلق الوقت
 لا يمتد ومع نية النهار
 اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا

في قوله لا يمتد
 يراد به مطلق الوقت
 لا يمتد ومع نية النهار
 اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا

في قوله لا يمتد
 يراد به مطلق الوقت
 لا يمتد ومع نية النهار
 اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا

في قوله لا يمتد
 يراد به مطلق الوقت
 لا يمتد ومع نية النهار
 اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا

اما اذا

اما اذا نوي شيئا فهو على ما نواه لانه حقيقه كلامه والدم
 لم يدركه ولا بد موتا قال ابو حنيفة لا ادري ما هو وعنه
 نصف سنة مثل حين قوله منكرا احراز عن الحوف فانه لا
 خلاف فيه انه لا بد تقوله عليه السلام لا يصيب لمن صام الدهر
 واراد جميع العمر هذا على الرواية العجيبة وفي رواية بشر
 عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا فرق بينهما وايام منكورة لثمة
 هذا على رواية الجاه وفي رواية كتاب الايام يمنع على عشرة
 عتق وعند ما على سبعة ايام كذا في النسخة وقال الامام الحسن
 في المبسوط وان قال اياما ولانية له على قول ابي يوسف ومحمد
 هو ثلثة ايام وكذلك قول ابي حنيفة في الجاه الكبير وهو الصحيح
 وذكره هنا على قوله يكون على عشرة ايام سواء قال اياما او
 قال الايام واكثر من ايامنا على ان هذا غلط والصحيح ما ذكر
 وايام كثيرة والا ايام والشهور عشرة هذا عن وعن ما
 سبعة في الايام وستة في الشهور وفي هذا حرج ان يعمد او
 شريته ان عقد بالخيار المراد خيار البائع في الاول وخيار
 المشتري في الثاني وشرط فيه ان لا يكون للبائع ايضا خيار
 اذ لو كان له خيار لا يخرج المبيع عن ملكه فلا يمكن المشتري ان يقر
 فيه وجواب المسئلة على اصلها ظاهر لان خيار المبيع لا يمنع
 دخول المبيع في ملكه عند ما واما على اصله فلانه لما علق العتق
 بالشراء فكانه قال بعد الشراء بالخيار فهو حر لان المعلق
 بالشرط كالمعجز عند وقوعه فيعتق وفي ان لم ابعه فكذا انما

في قوله لا يمتد
 يراد به مطلق الوقت
 لا يمتد ومع نية النهار
 اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا

في قوله لا يمتد
 يراد به مطلق الوقت
 لا يمتد ومع نية النهار
 اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا

ان الحكم كان ثابتاً من قبل كنبوت حكم الحيض بعد تمام ثلثة ايام والى
الاستناد وهو ان يثبت الحكم بعد زوال المانع مضافاً الى السبب
الساكن كنبوت الملك للمالك بعد الفسخ مستنداً الى الغصب
الساكن والاربع الاصل وهو تبدل الحكم الى آخر كنبول حكم التبرع
اليمن بعد كنبول الى الكفارة ولا يصير الزوج قاراً لعلق الثلث
الى بالآخر صورتها رجل قال اخر احواله ان زوجها طالق ثلثاً فتزوج
امراً ثم اخرى ثم مات طلقت عند التزوج فلا يصير قاراً فلو تزوج هذا
عنده خلافاً لها فانه يطلق عند الموت عند ما يصير قاراً فثبت وبطل
بعد بشرى بكذا فهو علق اول ثلثه بشرى متتابعين لان البشارة
اسم كغيره بشرى الوجه وبشرى كونه ساراً في الوفاء وهذا
انما يتحقق من الاول والكل ان بشرى معاً لان البشارة تحققت
من الكل وتسقط الكفارة بشرى ابيه لها اي الكفارة وقال زفر
وان في لا تسقط لان الشرط العلق فاما العلة هي التوبة
وهذا لان الشرار اثبات الملك والاعاق ازالته وبهذه مضافة
ولهم ان شرار الغريب اعاق لقوله عليه السلام من تجزى ولده
والد الا ان يحسن فلو كان فيشرية فيعتق جعل نفس الشرار اعاقالة
لا بشرى غيره وصار نظير قوله سقاء فاروا كذا في الهداية وفي
المبسوط في تحقيق تعليل ان علق الغريب يثبت بالتوبة والملك
جميعاً ومنى تعلل الحكم بعلة ذات وصفين بحال به على اخرها وجودا
لان تمام العلة به وآخر الوصفين هنا الملك فيكون له معتقاً وتعدا
ثبتين فساد ما قبل فاما جعل التوبة علة للعتق والملك شرطاً ولكن

بشرى كغيره بشرى الوجه وبشرى كونه ساراً في الوفاء وهذا انما يتحقق من الاول والكل ان بشرى معاً لان البشارة تحققت من الكل وتسقط الكفارة بشرى ابيه لها اي الكفارة وقال زفر وان في لا تسقط لان الشرط العلق فاما العلة هي التوبة وهذا لان الشرار اثبات الملك والاعاق ازالته وبهذه مضافة ولهم ان شرار الغريب اعاق لقوله عليه السلام من تجزى ولده والد الا ان يحسن فلو كان فيشرية فيعتق جعل نفس الشرار اعاقالة لا بشرى غيره وصار نظير قوله سقاء فاروا كذا في الهداية وفي المبسوط في تحقيق تعليل ان علق الغريب يثبت بالتوبة والملك جميعاً ومنى تعلل الحكم بعلة ذات وصفين بحال به على اخرها وجودا لان تمام العلة به وآخر الوصفين هنا الملك فيكون له معتقاً وتعدا ثبتين فساد ما قبل فاما جعل التوبة علة للعتق والملك شرطاً ولكن

صل

جعلت على العكس لا بشرى بعد حلف بعنقه اي قال ان اشترى
هذا العبد فهو حر فشرى بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان الشرط
قران النية بعلة العلق وهي اليمن واما الشرار فشرط لا يقال
قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق عند ما يمنع العلية فاذا وجد
الشرط بصير المعلق علة حينئذ فيكون النية مقارنة لعلة العلق
لانا نقول في قد ذكر في الاصول ايضا ان المعبر مقارنة النية لذلك
العلة لا لوصف العلية ولذلك بشرى طوا الاصلية حال التعليق
لا حال وجود الشرط التي هو زمان حدوث العلية واللازم من منع
التعليق العلية قبل وجود الشرط مقارنة النية للعلة لا مقارنة
لذات العلة ومستولدة عطف على عبداي ولا بشرى مستولدة
بتكاح علق علقها عن كفارتها بشرى صورتها ان يقول لانه
استولدت بالتكاح ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يميني
فاشترى بها فتعق لوجود الشرط ولا يجوز عن الكفارة لان جريتها
مستحقة بالاستيلاء وتعق بان شرى امة فهي حرة من شرارها
وهي ملكة يوم حلف لا من شرارها فشرى اها طلاقاً لزرقة ان التسري
لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكراً وفيه نظر وهو ان هذا قول
بالاقتفاء وزفر لا يقول به ولهم ان الملك يصير مذكوراً ضرورة
مجة التسري وهو شرط فيقدر بقدره ولا يظهر في حق صحته لجهاد
وهو لوجبة التسري وهو ان يتبناها بيتاً ويكهنها اي يمنحها من
خروج والانتشار وشرط في كجاح الكبير شرطاً ثانياً وهو ان
يجامها هذا عندنا وعندنا مع هذه الثلثة بشرى طلب الولد حتى

من شرط ان ينفذ من جاح شرارها
من شرط ان ينفذ من جاح شرارها

لو وطئها وحزل عنها لا يكون تسرياً عنده خلافاً لها كذا في كفاي
وبكل مملوك لم يحرره أو لادته ومدره وجبين لا مكاتب
لأنه اضاف العتق للمملوك مطلقاً والمملوك في الأوليين مطلق
كامل رقبته وبدا وانما النقصان في الرق ومكته في المكاتب ناقص
وان كان رقبته كاملاً لثبوت رقبته لا بد إلا بشيئهم لأن فيه تغليظاً
على نفسه وتشدداً ولهذا حرره وهذا العبيد ثلثهم وحير
في الأوليين كالطلاق لأن الأوليات أحد المذكورين وقد دخلها
بين الأوليين ثم عطف الثالث على المعتق لأن العطف للمشاركة
في الحكم فيختص بمحل فصار كما إذا قال أحدكم حرره ومنه ولا دخل على
فعل يقع عن غيره كبيع وشراء واجارة وخباطة وصباغة وبناء
أقتضى حرره بحقه به فلم يثبت في أن يعتك لك ثوباً إن باعه بغير
ملكه أو لا أراد بدخوله على فعل قربة منه لا تعلقه به لأنه حر
معنوي لا يوقف عليه إلا من جهة المتكلم وبعبارة الهداية صرح
فيه حيث قال بخلاف ما إذا قال إن يعتك ثوباً لك لأن حرف اللام
دخل على العين لأنه أقرب اليه إلى فقي قوله إن يعتك لك ثوباً
فيعين حرف اللام متعلقاً بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالمال طيب
والفعل لا يختص بغير المال إلا بالآخر فلهذا أقتضى الآخر وإن دخل
على عين أو فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب
الغلام ذكر ظاهر الدين أن المراد بالغلام الولد دون العبد لأن
ضرب العبد يحتمل النيابة والوكالة فصار نظير الاجارة لا نظير الاكل
والشرب والغلام يطلق على الولد قال الله تعالى فيسرقوا بغلام

نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة

وذكر

وذكر قاضي خان أن المراد به العبد المعروف ولأن الضرب مالا يملك
بالعقد ولا يلزم به فانصرف إلى المملوك بالتقديم والتأخير كذا
في التبيين أقتضى ملكه فثبت في أن يعتك ثوباً لك هذا نظير الدخول
على العين وهو الثوب وفي أن اكلت لك طعاماً هذا نظير دخول على
فعل لا يقع عن غيره إن باع ثوبه أو اكل طعاماً بغير علمه بملكه ولم يعلم
وفي كل عرس لي فكذا بعد قول عرسه تحت على طلقته في وجوبه
فبرأ ديانة لاقتضائه لأنه تخفيض العام بهذا هو الوجه لما ذكره وأما قبل
فإن قال هذا الكلام ارشاداً لها فيكون المراد غير لاسي وجهاً روي
عن أبي يوسف أنها لا تطلق وأجيب عنه في الهداية بأنه قد يكون غرضه
إباحة شهاجين اعترضت عليه فيما أحله الشرع ومع الرد ذلك
مقتداً **كتاب الحدود** حد ودستة أنواع حد الزنا
وحده الشرب وحده السكر وحده القذف وحده السرقة وحده قطع
الطريق فمن قال أنها خمسة لم يصب منهم إلا ما ذكره قاضي خان حيث
قال في فتاواه الحدود خمسة حد الزنا وحده القذف وحده السرقة وحده
السرقة وحده قطع الطريق ومنشأؤه عدم الفرق بين حد الشرب
وحده السكر والفرق واضح على ما ذكر في البدائع حيث قال وأما حد
الشرب فبب وجوب الشرب وهو شرب الخمر خاصة حتى يجب الحد
بشرب قليلها وكثيرها ولا يتوقف الوجوب على حصول السكر منها وحده
السكر سبب وجوب السكر حاصل بشرب ما سوى الخمر من الألبان
المسكر كالسكر ونبيذ الزبيب والمطبوخ أديني بلخ من عصير العنب
أو التمر أو الزبيب أو الخليلج وكذلك ومنهم صاحب البدائع

حيث قال كذا في خمسة انواع من السرقة وحق الزنا وحق الشرب وحق
 السكر وحق القذف وحقناؤه عدم الفرق بين من السرقة وحق قطع
 الطريق والفرق واضح على ما ذكر في كتابه وغيره كذا في مقدرته
 يجب زاد هذا القيد على ما في الهداية كذا يتوهم انتصاب حقا بمقدرة
 حقا كذا لا يشك في ذلك الفرق لان الغالب فيه عندنا حتى الله
 تعالى وما فيه من حق العبد في حكم التبع فلهذا اذا عني عنه المقذوف
 بعد ما قضى القاضي به لا يسقط كذا في المبسوط فلا يسمي تزوير
 ولا قصاص هذا اما التعزير فلهذا عدم التقدير واما القصاص فلهذا
 حق العبد هذا يستلزم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلهذا حتى في القصاص
 فانه لا يستلزم لانه عندنا حتى المعتول ويستقل الى الورقة بطريق الخلاف
 على ان المعتول قد لا يكون له ولد ويستوفيه السلطان وليس حقه
 ولذلك لا يملك العفو والزنا وحق حرام قال في التمهيد واما شرطنا
 كونه حراما لان وحق المجنون والعبي لا يكون زنا لان فعلهما لا
 يوصف بالحرم في قبل آخر القبل على الفرق لا خصا به بالان
 بخلاف الفرج قال من الملك قيد حرمه لا يعني عن هذا لانها قد
 تجامع الملك كذا في الامة المحسبة وشبهته المراد ملك الوطى
 وشبهته ولذلك عرف الملك وشبهته الملك الشبهة في المحل
 لا الشبهة في الفعل المستامة بشبهة الاشتباه فان وجوده لا
 ينافي في حق الزنا فمعدة الثلث لا تصح مخالفتها لان الموجود
 فيها الشبهة في الفعل دون الشبهة في المحل على ما استوفى عليه
 وبنيت بشهادة اربعة في مجلس واحد كذا في المجلس شرط لصحة
 الشهادة

في قوله لا يشك في ذلك الفرق لان الغالب فيه عندنا حتى الله تعالى وما فيه من حق العبد في حكم التبع فلهذا اذا عني عنه المقذوف بعد ما قضى القاضي به لا يسقط كذا في المبسوط فلا يسمي تزوير ولا قصاص هذا اما التعزير فلهذا عدم التقدير واما القصاص فلهذا حق العبد هذا يستلزم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلهذا حتى في القصاص فانه لا يستلزم لانه عندنا حتى المعتول ويستقل الى الورقة بطريق الخلاف على ان المعتول قد لا يكون له ولد ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو والزنا وحق حرام قال في التمهيد واما شرطنا كونه حراما لان وحق المجنون والعبي لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف بالحرم في قبل آخر القبل على الفرق لا خصا به بالان بخلاف الفرج قال من الملك قيد حرمه لا يعني عن هذا لانها قد تجامع الملك كذا في الامة المحسبة وشبهته المراد ملك الوطى وشبهته ولذلك عرف الملك وشبهته الملك الشبهة في المحل لا الشبهة في الفعل المستامة بشبهة الاشتباه فان وجوده لا ينافي في حق الزنا فمعدة الثلث لا تصح مخالفتها لان الموجود فيها الشبهة في الفعل دون الشبهة في المحل على ما استوفى عليه وبنيت بشهادة اربعة في مجلس واحد كذا في المجلس شرط لصحة الشهادة

في قوله لا يشك في ذلك الفرق لان الغالب فيه عندنا حتى الله تعالى وما فيه من حق العبد في حكم التبع فلهذا اذا عني عنه المقذوف بعد ما قضى القاضي به لا يسقط كذا في المبسوط فلا يسمي تزوير ولا قصاص هذا اما التعزير فلهذا عدم التقدير واما القصاص فلهذا حق العبد هذا يستلزم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلهذا حتى في القصاص فانه لا يستلزم لانه عندنا حتى المعتول ويستقل الى الورقة بطريق الخلاف على ان المعتول قد لا يكون له ولد ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو والزنا وحق حرام قال في التمهيد واما شرطنا كونه حراما لان وحق المجنون والعبي لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف بالحرم في قبل آخر القبل على الفرق لا خصا به بالان بخلاف الفرج قال من الملك قيد حرمه لا يعني عن هذا لانها قد تجامع الملك كذا في الامة المحسبة وشبهته المراد ملك الوطى وشبهته ولذلك عرف الملك وشبهته الملك الشبهة في المحل لا الشبهة في الفعل المستامة بشبهة الاشتباه فان وجوده لا ينافي في حق الزنا فمعدة الثلث لا تصح مخالفتها لان الموجود فيها الشبهة في الفعل دون الشبهة في المحل على ما استوفى عليه وبنيت بشهادة اربعة في مجلس واحد كذا في المجلس شرط لصحة الشهادة

الشهادة بالزنا عندنا خلافا للشافعي حتى لو جازوا متفقين لا قبل
 عندنا ويجدون حد القذف خلافا له ذكره في المبسوط بالزنا لا يوطى
 او يجماع فسلم الامام عنه ما هو هذا لان بعض الناس يطلقونه
 على كل ووطى حرام والشرح ايضا اطلقه على غير هذا الفعل حيث
 قال العبدان تزنيان وكيف هو هذا لا حراز عن الاكرام ذكره
 في شرح مشكلات القذورى لالا انه يقع الوطى من غير التقارر
 فمما ين لانه يندفع بتفسير ما بهية الزنا على ما استوفى عليه وابن
 زينة هذا لان الزنا فيما لا يدخل تحت ولاية الامام لا يوجب الحد
 ومتى زنا هذا ليس لان التقادم لا يوجب الحد لانه يوجب اذا
 كان ثبوته بالاقرار صريح في المبسوط بل لان التقادم يمنع قبول
 الشهادة على الزنا اذا لم يكن التأخير لعذر وبمن زنا هذا السؤال
 عن المزنية اذا كان الشهادة على الزانية وفائدة الاستكفاف
 عن الشبهة وعن الزانية اذا كان الشهادة على المزنية وفائدة
 الاستكفاف في من شرط التكليف وهذه الفائق توجد في الاول
 ايضا فان بيتوه وقالوا ارباعا وطها في القبل كالميل في المكحلة
 فيه بيان انه لا يكتفي في بيان ما هيبة الزنا بالاجال وعدلوا سرا
 وعلمنا حكمه وباقرار عطف على قوله بشهادة اربعة مكلفا ذكره
 في الهداية اربعا اي اربع حرات خلافا للشافعي فانه يثبت عندنا
 باقراره في اربعة مجالس خلافا لابن ابي ليلى فان عنون ينام
 بالاقرار اربعا وان كان في مجلس واحد ذكره في المبسوط ردة
 كل مرة الا الرابعة قال في المبسوط ينبغي للامام ان يترد المعترف
 ثانيا الى

في قوله لا يشك في ذلك الفرق لان الغالب فيه عندنا حتى الله تعالى وما فيه من حق العبد في حكم التبع فلهذا اذا عني عنه المقذوف بعد ما قضى القاضي به لا يسقط كذا في المبسوط فلا يسمي تزوير ولا قصاص هذا اما التعزير فلهذا عدم التقدير واما القصاص فلهذا حق العبد هذا يستلزم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلهذا حتى في القصاص فانه لا يستلزم لانه عندنا حتى المعتول ويستقل الى الورقة بطريق الخلاف على ان المعتول قد لا يكون له ولد ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو والزنا وحق حرام قال في التمهيد واما شرطنا كونه حراما لان وحق المجنون والعبي لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف بالحرم في قبل آخر القبل على الفرق لا خصا به بالان بخلاف الفرج قال من الملك قيد حرمه لا يعني عن هذا لانها قد تجامع الملك كذا في الامة المحسبة وشبهته المراد ملك الوطى وشبهته ولذلك عرف الملك وشبهته الملك الشبهة في المحل لا الشبهة في الفعل المستامة بشبهة الاشتباه فان وجوده لا ينافي في حق الزنا فمعدة الثلث لا تصح مخالفتها لان الموجود فيها الشبهة في الفعل دون الشبهة في المحل على ما استوفى عليه وبنيت بشهادة اربعة في مجلس واحد كذا في المجلس شرط لصحة الشهادة

في قوله لا يشك في ذلك الفرق لان الغالب فيه عندنا حتى الله تعالى وما فيه من حق العبد في حكم التبع فلهذا اذا عني عنه المقذوف بعد ما قضى القاضي به لا يسقط كذا في المبسوط فلا يسمي تزوير ولا قصاص هذا اما التعزير فلهذا عدم التقدير واما القصاص فلهذا حق العبد هذا يستلزم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلهذا حتى في القصاص فانه لا يستلزم لانه عندنا حتى المعتول ويستقل الى الورقة بطريق الخلاف على ان المعتول قد لا يكون له ولد ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو والزنا وحق حرام قال في التمهيد واما شرطنا كونه حراما لان وحق المجنون والعبي لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف بالحرم في قبل آخر القبل على الفرق لا خصا به بالان بخلاف الفرج قال من الملك قيد حرمه لا يعني عن هذا لانها قد تجامع الملك كذا في الامة المحسبة وشبهته المراد ملك الوطى وشبهته ولذلك عرف الملك وشبهته الملك الشبهة في المحل لا الشبهة في الفعل المستامة بشبهة الاشتباه فان وجوده لا ينافي في حق الزنا فمعدة الثلث لا تصح مخالفتها لان الموجود فيها الشبهة في الفعل دون الشبهة في المحل على ما استوفى عليه وبنيت بشهادة اربعة في مجلس واحد كذا في المجلس شرط لصحة الشهادة

بالزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة الحديث عزه قال اوردوا
المعترضين بالزنا فاذا عاد الرابعة واقر عند سأل عن الزنا
ثم سأل غايه السؤال عن متى غير مختصرا فيما قبل له فانه
اخرى نعم صورة الاقرار وهي انه يجمل ان يكون الزنا في زمان
الصبي وبالسؤال المذكور يتكشف ذلك فلا بد منه ايضا لذلك
قال كما مر اي على الوجه المذكور وكذا ان تقول لاحاجة منها الى
السؤال عن المزنية لما سبأ ان جعلها لا يمنع وجوب الحد بالاقرار
فان بين حجب تلقينه رجوعه بلعك لمست او قبلت او طارت
بشبهة فان رجوع قبل حده او في وسطه حتى خلافا للشافعي وابن
ابن ليلى والاحد وهو المحسن اي لم يكلف مسلم والشافعي مخالف في
شروط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية وعلى بن كحاح مجمع ومما
لصفة الاحصان قبل الفواحش عن الوطئ لا للشروع فيه فلا حاجة
الى التكليف الذي اركب في توجيهه ومنها شرط آخر وهو ان
لا يبطل احصانها بالارتداد قال في شرح الطحاوي لو ارتدا
بطل احصانها ثم اذا استلما لا يعود احصانها الا بالدخول بها
بعد الاسلام رجوعه لم يقل بالجملة لانه معتبر في مفهوم الهم في هذا
في بقاء بديا به شهودة وعند الشافعي لا يعتبر في الرجوع بديا
الشهود ولكن الامام هو الذي يبدأ به فان ابله اي عن الابتداء
احد ثم لم يقل فان ابوا اذ يكفي في سقوط ابراء واحد منهم صرح به في
المبسوط او غاب او مات ولو بعد القضاء سقط ثم الامام هذا ليس
تخفيفا وحضوره ليس بلام ثم الناس وفي الموقر بديا الامام ثم

الناس

هذا الحديث في الزنا
في الزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة الحديث عزه قال اوردوا

الناس غسل وكفن وصلى عليه وغير المحسن هذا باطلا لا يشغل
المستأمن ولا حدة عليه وانما اطلقوا اعتمادا على البيان الآتي كما اطلق
في قوله جلدة مائة حيث لم يذكر قيد حدة اعتمادا على قوله وللرفيق نصفها
وسطا بسوط لا يتركه لان عليها راحة لما اراد ان يقيم الحد كسفرته
وفي عبارة الكسر دلالة على ان المراد من النقرة العذبة وهي ذنبه
لا العقدة ينزع ثيابه الا الازار ويفرق على بدنه الاربعة وفي التول
الاخير لانه يوسف يضرب الراس ايضا ضربا واحدة ووجهه ووجه
فايما في كل حدة بلامدة اي من غير ان يلقى على الارض ويمد رجلاه وقيل
من غير ان يمد الضارب يده فوق راسه وقيل من غير ان يمد
السوط على العضو بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق
فان قلت هل يمكن ارادة من المعاملة معامن قوله بلامدة قلت نعم
فان المشترك ينظم المعاملة المتعددة اذا كان في موضع النفي ذكر
صاحب الهداية في باب الوصية للماقرب وللرفيق نصفها ولا يخفى
سببه الا باذن الامام خلافا للشافعي ولا ينزع من ثيابه الا القف
ولحنه ولا جاسة وجاز المحقر اي في الزم لها لاله ولا جمع بين جلدة
وبرم ولا جلدة وفي السياسة خلافا للشافعي فان غير المحسن لو
زله يجلد ويؤوب سنة عشرين حدا وعندنا التزويب غير مشروع حدا
الا ان يرى الامام المصلحة في ذلك فيؤوبه على قدر ما يرى فيؤوب او سنة
كذا في المحابيح وبرم مريض زله ولا يجلد حتى يبرأ وحامل زنت يترجم
حين وضعت وجلد بعد النفاس لان النفاس نوع مرض وجس
كيلا تذهب الا اذا ثبت اي الزنا باقرارها فانها حينئذ لا تجس

قد ابله الواقع في الزنا
ليس بلام

هذا الحديث في الزنا
في الزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة الحديث عزه قال اوردوا

لان الرجوع عنه عامل فلا يفيد بالحبس وطى يوجب
 محذورا لا الشبهة واردة للمحذورة اعلم ان الشبهة تلتزم بضرب في الفعل
 وفي المحل وفي العقد ولا يمكن دمج الثلاثة في الثانية لان
 يثبت فيها ولا شئ فيها على الجاهل وان اعترف بالحرمة وهي في الفعل
 ثبتت باستثناء غير الدليل بالدليل لم يثبت بظن غير الدليل ولما
 لان ذلك الظن هو نفس الشبهة وقد افصح عن ذلك صاحب المحرر
 فلم يجد الجاهل ان ادعى الحق لم يثبت ان ظن انها محرم لان العبرة بالدرك
 الظن لا للظن نفسه فانه يثبت ان لم يتدع وان حصل له الظن و
 لا يثبت ان ادعى وان لم يحصل له الظن في وطى انه ابوي وعرس
 خلافا لغيره فيها وسببه والمرتين المروية في الاصح احراز عن رواية
 كتاب الرحمن والمعتدة بثلاث وبطلاق على مال وباعثاق ام ولد
 اعلم ان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع قد يورث ان لا يكون
 ولاية وطى جارية الا مثل كما في العكس ونفى الزوج بالزوجة
 المفهوم من قوله نفي وودعك عائلا فاعني اي بالحدية ثم قد يورث
 شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة وللعدة بين العبد
 والمولى في الانتفاع بماله ورضا بذلك عادة مظنة لا اعتقاد وحل
 وطى جارية لان وطى الجوارى من قبيل الاستحرام ولا تدخل كقولهم
 معذوبين بالجهل في ظنهم هذا انما دخل في الاعتبار بذلك الظن وما كونه
 المرتن المرحونة ملك يد توم حل وطى المرحونة له وبما اقره الملك
 وهو العدة لا يبعد ان يورث الاستثناء في حل وطى المعتدة بثلاث
 والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة بالاعناق حال كونهما ام ولد

في قوله نفي وودعك عائلا فاعني اي بالحدية ثم قد يورث
 شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة وللعدة بين العبد
 والمولى في الانتفاع بماله ورضا بذلك عادة مظنة لا اعتقاد وحل
 وطى جارية لان وطى الجوارى من قبيل الاستحرام ولا تدخل كقولهم
 معذوبين بالجهل في ظنهم هذا انما دخل في الاعتبار بذلك الظن وما كونه
 المرتن المرحونة ملك يد توم حل وطى المرحونة له وبما اقره الملك
 وهو العدة لا يبعد ان يورث الاستثناء في حل وطى المعتدة بثلاث
 والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة بالاعناق حال كونهما ام ولد

في قوله

وفي المحل بقيام دليل ناف للحمة ذاتا فلم يحذ وان اقرت بها عليه
 في وطى امه ولدها ومعتدة الكتابات والبائع المبيعة والزواج
 الممهوره قبل تسليمها والمشاركة الدليل ان في المحمة ذاتا قوله
 عليه السلام انت وما لك لا بيك وقول بعض الصحابة ان الكتابات
 رواجع وكون المبيعة في يد البائع بحيث لو صعلكت بنتقض البيع
 ودليل الملك وكون المهر صلة اي غير مقابل بال دليل عدم زوال
 الملك كالمهنة والملك في الجارية الجارية المشتركة دليل حل
 الدوى ومعنى قوله ناف للحمة ذاتا اننا لو نظرنا الى الدليل مع
 قطع النظر عن المانع يكون نافيا للحمة فان ادعى النسب يثبت
 في حد ذاته في الاولى وفي العقدة اي فيما اذا كان الشبهة في العقد
 يثبت النسب بالعقد فلم يجد بو طى حرم نكحها سواء كان عالما بالحرمة
 او لم يكن ولكن ان كان عالما بها يوجب بالضرب تعزير هذا عند
 وعندنا وهو قول الشافعي ان كان عالما بالحرمة في ذات زوجته
 ومحمدة عليه التابيد وحذ بو طى امه شقيقة وشقيق اصله
 واجنبية وجدنا على فراشه يعني وان ظن انها محرم له وان هو
 اعني لا باجنبية اي لا يثبت بو طى اجنبية زفت اليه وقيل يرسد
 لم يغفل وقلن اذ يكفي خبر الواحد وعليه مهرها وذميمة عطف على
 الفمير المستتر في وعد وهذا جائز لوجود التاملة زينة باخرى وذم
 زينة بغيره لا المحرمية والحريية يعني الداخلين دارنا بامان اذ
 لا احد في دار الحرب وعندنا يوسف يحدون جميعا وعندنا ان
 زينة الجانية لامة وبهية كمنه عزرا او امة في دبر هذا عندنا وعندنا

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

من غائب لا شرطية الدعوى في السرقة دون الزنا ولو اختلفت
اربعة في زاوية بيت هذا استحسان والتباس ان لا يجد
لا خلاف المكان حينئذ وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن
بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانهيار في زاوية اخرى
بالاضطراب او اقرب برهة وجعلها حد لانه لا يخفى عليه اراءة
او اتمته لانها تخيل ان تكون اتمته وهي يجوز ان يخفى عليه
بل لا ذكر في التقسيم والتشجير من شروح الجامع الصغير
انه اقرب بالزنا وهو غير متهم في حق نفسه وان شهدوا ذلك
اي شهدوا وجعلوا الموطوءة لاصح على المشهود عليه لاحتمال
انها امراته او اتمته بل الظاهر ولا على الشهود لوجود النصف
او اختلفوا في طوعها هذا عند وهو قول ولا يجد الرجل
لانفاق الاربعة على زنا لا المرأة للاختلاف في طوعها وله
انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بها
ولا يجد الشهود عامر او بطل زنا لاصح عليها ولا على الشهود
عامر وفي الثاني خلاف زفر او اتفق جميعا في وقت واحد
في بلدة لاصح عليها للتيقن بكذب احد الفريقين ولا زحان
لا حد سما فيرد الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق بيمينه مع
وجود النصاب اذ بدونه لا يجد ذلك الاحتمال وبدون
احتمال الصدق لا يجد وجود النصاب والحد اعلم بالصواب
او شهدوا برهة وهي بكرة اي ثبت بكارتها بشهادة النساء
فيندرى به حد الزنا ولا يثبت حد العقدى لشرطية الرجال فيه

من غائب لا شرطية الدعوى في السرقة دون الزنا ولو اختلفت اربعة في زاوية بيت هذا استحسان والتباس ان لا يجد لا خلاف المكان حينئذ وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانهيار في زاوية اخرى بالاضطراب او اقرب برهة وجعلها حد لانه لا يخفى عليه اراءة او اتمته لانها تخيل ان تكون اتمته وهي يجوز ان يخفى عليه بل لا ذكر في التقسيم والتشجير من شروح الجامع الصغير انه اقرب بالزنا وهو غير متهم في حق نفسه وان شهدوا ذلك اي شهدوا وجعلوا الموطوءة لاصح على المشهود عليه لاحتمال انها امراته او اتمته بل الظاهر ولا على الشهود لوجود النصف او اختلفوا في طوعها هذا عند وهو قول ولا يجد الرجل لانفاق الاربعة على زنا لا المرأة للاختلاف في طوعها وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بها ولا يجد الشهود عامر او بطل زنا لاصح عليها ولا على الشهود عامر وفي الثاني خلاف زفر او اتفق جميعا في وقت واحد في بلدة لاصح عليها للتيقن بكذب احد الفريقين ولا زحان لا حد سما فيرد الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق بيمينه مع وجود النصاب اذ بدونه لا يجد ذلك الاحتمال وبدون احتمال الصدق لا يجد وجود النصاب والحد اعلم بالصواب او شهدوا برهة وهي بكرة اي ثبت بكارتها بشهادة النساء فيندرى به حد الزنا ولا يثبت حد العقدى لشرطية الرجال فيه

او مع

من غائب لا شرطية الدعوى في السرقة دون الزنا ولو اختلفت اربعة في زاوية بيت هذا استحسان والتباس ان لا يجد لا خلاف المكان حينئذ وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانهيار في زاوية اخرى بالاضطراب او اقرب برهة وجعلها حد لانه لا يخفى عليه اراءة او اتمته لانها تخيل ان تكون اتمته وهي يجوز ان يخفى عليه بل لا ذكر في التقسيم والتشجير من شروح الجامع الصغير انه اقرب بالزنا وهو غير متهم في حق نفسه وان شهدوا ذلك اي شهدوا وجعلوا الموطوءة لاصح على المشهود عليه لاحتمال انها امراته او اتمته بل الظاهر ولا على الشهود لوجود النصف او اختلفوا في طوعها هذا عند وهو قول ولا يجد الرجل لانفاق الاربعة على زنا لا المرأة للاختلاف في طوعها وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بها ولا يجد الشهود عامر او بطل زنا لاصح عليها ولا على الشهود عامر وفي الثاني خلاف زفر او اتفق جميعا في وقت واحد في بلدة لاصح عليها للتيقن بكذب احد الفريقين ولا زحان لا حد سما فيرد الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق بيمينه مع وجود النصاب اذ بدونه لا يجد ذلك الاحتمال وبدون احتمال الصدق لا يجد وجود النصاب والحد اعلم بالصواب او شهدوا برهة وهي بكرة اي ثبت بكارتها بشهادة النساء فيندرى به حد الزنا ولا يثبت حد العقدى لشرطية الرجال فيه

او مع فقة لاصح عليه لان شهادة الفاسق غير مقبولة ولا
عليهم حد لانهم اهل للشهادة وهم اربعة او شهود على شهود
لم يجد احد لان في شهادتهم زيادة شبهة وهم نسبوا المشهود
عليه الى الزنا بل حكموا بشهادة الاصول بذلك والحاكمي للصدق
لا يكون قاذفا وان شهد الاصول ايضا بعدم لانهم يشهدون
قد روت من وجه برد فروهم في عين هذا الحادثة اذ هم قايمون
مقامهم بالامر والتخل وكفى هذا القدر في در الحجة واما ما قيل انما
يزد شهادة الاصول لانهم سوا الى اثبات الزنا بامر غير مشروع
فلا يكون شهادتهم حجة بل سعيها في اثباته الفاحشة لعداوة
او نحوها فيزد شهادتهم لهذا التهمة فلا يخلوا عن المصادرة لان
سعيهم الى اثبات الزنا باو غير مشروع على تقدير عدم قبول
شهادتهم والكلام في اثباته فبنا ببيان على ذلك يفتى الى قلنا
وان شهدوا عينا او غش او احدثم عبدا او قدود بصدق ترك
المسئلة القائمة او قدودين بصدق لانها لها فاما ذكر بطريق الدلالة
او وجد كذا بعد كذا عدم النصاب او اهلية الشهادة
فكما او ادا فيجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم يأتوا
باربعة شهداء الالة وارسل جرح جلد بهدراي جلد بشهادة
المشهود فخره بجلده ثم ظهر احد الشهود عبدا او قدودا في قدود
فارسل بجلده صدر عنه وقال في بيت المال لانه ينتقل في فعل الجلاذ
الى القاضي وهو عامل للمسلمين فيجب الزمانة في مالهم وكذا ان النقل
الجرح لا ينتقل الى القاضي لانه لم ياتر به فيقتصر على الجلاذ الا انه

من غائب لا شرطية الدعوى في السرقة دون الزنا ولو اختلفت اربعة في زاوية بيت هذا استحسان والتباس ان لا يجد لا خلاف المكان حينئذ وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانهيار في زاوية اخرى بالاضطراب او اقرب برهة وجعلها حد لانه لا يخفى عليه اراءة او اتمته لانها تخيل ان تكون اتمته وهي يجوز ان يخفى عليه بل لا ذكر في التقسيم والتشجير من شروح الجامع الصغير انه اقرب بالزنا وهو غير متهم في حق نفسه وان شهدوا ذلك اي شهدوا وجعلوا الموطوءة لاصح على المشهود عليه لاحتمال انها امراته او اتمته بل الظاهر ولا على الشهود لوجود النصف او اختلفوا في طوعها هذا عند وهو قول ولا يجد الرجل لانفاق الاربعة على زنا لا المرأة للاختلاف في طوعها وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بها ولا يجد الشهود عامر او بطل زنا لاصح عليها ولا على الشهود عامر وفي الثاني خلاف زفر او اتفق جميعا في وقت واحد في بلدة لاصح عليها للتيقن بكذب احد الفريقين ولا زحان لا حد سما فيرد الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق بيمينه مع وجود النصاب اذ بدونه لا يجد ذلك الاحتمال وبدون احتمال الصدق لا يجد وجود النصاب والحد اعلم بالصواب او شهدوا برهة وهي بكرة اي ثبت بكارتها بشهادة النساء فيندرى به حد الزنا ولا يثبت حد العقدى لشرطية الرجال فيه

من غائب لا شرطية الدعوى في السرقة دون الزنا ولو اختلفت اربعة في زاوية بيت هذا استحسان والتباس ان لا يجد لا خلاف المكان حينئذ وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانهيار في زاوية اخرى بالاضطراب او اقرب برهة وجعلها حد لانه لا يخفى عليه اراءة او اتمته لانها تخيل ان تكون اتمته وهي يجوز ان يخفى عليه بل لا ذكر في التقسيم والتشجير من شروح الجامع الصغير انه اقرب بالزنا وهو غير متهم في حق نفسه وان شهدوا ذلك اي شهدوا وجعلوا الموطوءة لاصح على المشهود عليه لاحتمال انها امراته او اتمته بل الظاهر ولا على الشهود لوجود النصف او اختلفوا في طوعها هذا عند وهو قول ولا يجد الرجل لانفاق الاربعة على زنا لا المرأة للاختلاف في طوعها وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بها ولا يجد الشهود عامر او بطل زنا لاصح عليها ولا على الشهود عامر وفي الثاني خلاف زفر او اتفق جميعا في وقت واحد في بلدة لاصح عليها للتيقن بكذب احد الفريقين ولا زحان لا حد سما فيرد الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق بيمينه مع وجود النصاب اذ بدونه لا يجد ذلك الاحتمال وبدون احتمال الصدق لا يجد وجود النصاب والحد اعلم بالصواب او شهدوا برهة وهي بكرة اي ثبت بكارتها بشهادة النساء فيندرى به حد الزنا ولا يثبت حد العقدى لشرطية الرجال فيه

لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيداً يمنع الناس عن الامة فاذنوا
ودية رجم في بيت المال الى رجم بشهادة الشهود ثم ظهر اعدم عبدا
او نحو فدية الرجم في بيت المال واني رجع من الاربعة بعد رجم
حد اي حد الراجح فقط حد القذف وقال زفر لاجد لانه ان كان
ما ذن في فقه بطل بالموت وان كان ما ذن ميت فهو رجم حكم الله
فيورث ذلك شبهة ولهم ان الشهادة انما تنقلب قدنا بالرجوع
اذي تنفس شهادة فيجعل للمال فاذا للميت وقد انفسح
فبفسخ ما يثبت عليه وهو القضا في حق فلا يورث الشهادة بخلاف
ما اذا قذف غيره لانه غير محصن في حق غيره لقيام القضا في حق
وعزم رجم الدية وقال الشافعي يجب التل دون المال بناء على
اصل في شهود القضا وقبل اي قبل الرجم حد واقطع اي حد
جميع الشهود حد القذف ولا يجد المشهود عليه وقال زفر ان كان
الرجوع قبل الحكم بعد الراجح خاصة لانه لا يصدق على غيره ولهم ان
كلامهم قذف في الاصل وانما يصير شهادة بانفسال القضا
فاذا لم يتصل بنى قدنا فيحدون وقال محمد ان كان الرجوع بعد حكم
حد الراجح ولا يجد الباقي لان الشهادة تاكلت بالقضا فلا
تنفسح الا في حق الراجح كما اذا رجع بعد الاقرار وكما ان
الاقرار من القضا فصار كما اذا رجع واحد قبل القضا ولهذا
يسقط الحد عن المشهود عليه ولا يثبت على خامس رجم يعني بعد
الرجم وان رجع آخره او رما رجم دية لان المعتبر بها من نفي
لارجم من رجم وقد نفي القضا في الاولى وثلاث اربعة في الثانية

دني

ومن الدية من قبل الماحور برجم بان ضرب عنقه مثلاً او زجره
رجم عطف على قتل فزج فظهر واعبدا او كفارا فيهما اي في مسئلة
القتل والتركية والضمان على المذموم في قول ابن حنبل وعند مالكية
عليه بل في بيت المال وبيت المال ان لم يترك فزج اي من بيت
المال اذا شهدوا بالرجوع فزج قبل التركية فظهر واعبدا ونحو
ذلك وان شهدوا برجم واقروا ينظرهم عند اقبلت اي شهادتهم
لانه يباح لهم النظر لقتل الشهادة وان انكر وعلى غيره وقدولة
منه او شهد باحصان رجل وامرأتان رجم خلافا لفرود الشافعي
فان الشافعي على اصله ان شهادتين غير مقبولة في غير الاموال
وذفر يقول انه شرط في معنى العلة لان الجناية تنفذ عند
قبضات الحكم اليه فاشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النار
فيه احتيالا للدرر وكلمهم ان الاحصان يثنى لحضال الجنية وانها
مانعة عن الزنا فلا يكون في معنى العلم **باب حد الشرب**
هو ثمانون سوطة ليم ونقصها للعبد بشرب خمرة ولو قطرة فمن اخذ بها
وان زالت بعد المسافة قال في الذخيرة واذا اخذ الشهود
وهو سكران او اخذوه وقد شرب خمر او ربحها يوجد منه فذهبوا
اليه مصرفه الامام فانقطع ذلك منه يعني الراجح قبل ان يشهدوا
الي الامام بحد وهذا لان الاحتراز عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتبر
مانعاً عن اقامة الحد كما لو ذهب الراجح بالمعاطة او السكر انما قال
هذا لان الشرط وجود احد مما قال فاضى فان في شتم الجامع
الصغير وكذا لو شهدوا عليه بشرب خمر وربحها يوجد منه او جازا

سكران و بوافقه اشارة صاحب الهداية في قوله فان اخذ الشهود
ورجحا بوجد منه او جازا به سكران ثم اشار اليه من السكر بقوله ايل
المعتل به من لا يفرق الارض من السماء ولا الرجال من النار
وهذا غرضه وعندنا من يهذي و يخلط كلامه بهذله وعلى قوله اكثر
المناج و عندنا في المعبر ظهور اثر السكر في منه و حركاته و اطرافه
وهذا ما يخلط بالاشخاص في الصايج و بما يتماثل في منه و السكران
قد لا يتماثل و يمشي مستقيما و لو يلبس بعنق البنيذ المحرم ذكره في التبيين
واقرب اى يشرب الخمر او المسكر من سائر الكثرة المحرمه بهذا كان
او غيره حرة خلافا لابي يوسف فانه بسترط الاقرار مرتين او شهده
رجلان انما قال رجلان لعدم قبول شهادة النار و علم شربه طوعا
اي لا مسكرها ولا مضطررا اشير اليه هذا في الهداية بحد صاحبنا قال
فاضح فان في شرب الجامع الصغير لاجل قبل ذهاب السكر لانه ربما يصير
فيدي شبهة تمنع له ولان الزجر لا يحصل باقاة له قبل ذهاب السكر
وان اقرب او شهده عليه بعد زوال الخمر لم يقبل مهنا لا بعد ما
استندوا على فهم كسبين من قوله وان زالت بعد المسافة او ثباتا
او وجد رجحا منه اى علم شربه الخمر باحد هذين بلا اقرار وشهادة
او رجح عن اقرار شرب الخمر او السكر او اقرار سكران لا اى
لاجل في هذه الصور اعلم انه لا يجد عندنا ان اقر بعد ذهاب اجنها
و تجد لانه غير منهم في الاقرار فيؤخذ باقراره كافي سائر كونه
وكما ان حد الشرب بالاقرار ثبت باجلع الصحابة ربه ولا اجماع الا
براي من و ابن مسعود ربه وقد شرط قيام الراية في اقامة حد الشرب

هذا هو الوجه في قوله
فان اخذ الشهود
ورجحا بوجد منه

هذا هو الوجه في قوله
فان اخذ الشهود
ورجحا بوجد منه

هذا هو الوجه في قوله
فان اخذ الشهود
ورجحا بوجد منه

بالاقرار

بالاقرار ذكره في الذخيرة وكذلك اذا شهدوا عليه بعد ما
رجحوا لم يجد عندنا وقال تجد لانه قال قلني فان في شريح الجامع الصغير
اجمع اصحابنا على ان التقادم يمنع قبول هذه الشهادة لكن اختلفوا
في حد التقادم فيها فعند جماعة فيها انقطاع الراجحة وعند من
كان في سائر الحدود و المفهوم من الهداية ان الحد اخذ فيه بالقياس
وما اخذ بالاثار وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه و قد تم رايه في
فاجله و قد انهم صرحوا في موضع بان القياس لا يدخل في التقدير
خصوصا فيما يتعلق بالحد و التي حقها السقوط بالشبهة ولو اردت هو
لا تخم حرس اى لا يعتبر ارتداده لعدم القصد والاعتقاد وهو شرط
فيه وعند ابي يوسف ارتداده كفر ذكره في الذخيرة و نزع ثوبه
و قد في جلد كافي الزنا فيمنع في المواضع التي استثبتت في حد الزنا
بالحد القذف هو في اللغة عبارة عن الرمي
مطلقا وفي الشرح الذي بالزنا مرثا من قذف حصنا اى حراما مكلفا
مسما عفيفا عن الزنا وما في معناه اشار اليه في المبسوط حيث قال
واذا تزوج امرأة بغير شهوة او في عدة من زوج آخر او تزوجها
وي جوسية و وطئها سقط به احصائه لان العقد الفاسد غير جوسية
لملك والوطئ في غير الملك في معنى الزنا بصريحه لوقال لادائه بانه
فطيه لانه بالاتفاق ولو قال لرجل يا زانية فلا حد عليه عندنا
استنى و في القياس عليه كدوبه اخذ محمد كذا في المبسوط فاذا ذكر
على الطلاق انما ينطبق على قوله او بزنات في الجبل لان معناه ثبت
في الجبل فانه كما جازا قضا جازا فهو ايضا فلو قال لغيره زنا في الجبل

في السر

في السر

وقال عنبث صود الجبل حذعندما وقال محمد لايحة لان المهور من المصوح
 حقيقة وذكر الجبل بقوله مراداً وكلها انه يستعمل في الفاحشة فهو
 ايضا لان من العوب من يهر الملتين كما يلين المهور وحالة العقب
 والسباب تعين الفاحشة مراداً وذكر الجبل انما يعين الصور مراداً
 اذا كان مقروناً بكلمة على اذ هو المستعمل فيه اولست لايك
اولست لابن فلان هو ابوه لمن اتم حصة لايك من هذا القيد
 لان المقذوف بالزنا في صورتين المذكورتين الام والمعنة احصا
 المقذوف لا احصا من يطلب لايك صرح بذلك في المبسوط في عصب
 يتعلق بالصورة الثلث فان نفى النسب في غير العقب يحتمل المعانة
 او بيان الزانية لمن اتم حصة حذعندما من سوطان طلب
 اي احد وسبانه بيان من له الطلب لايك باين فلان هو حجة
 وينسب اليه او اليه او قاله او رآه اي زوج امة فالجواب
 بوجوب جازا فلو نفى بقوله لايحة وكذا لو نسب اليه وكذا العقب والراية
 يسمى اباً جازاً وقوله يا ابن مارة السحار وبان يظن لونه اذ لامدها
 نفى النسب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حالة العقب
 نامة عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كاتائه عن القصص اليه
 من الصور في زنا في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والوالدة
 والولد والولد يشتمل هذا ولد البنت وفيه خلاف في غير ظاهر
 الرواية وقال زفر مع وجود الولد ليس لولد الولد ذلك كره
 في الحق بين ولو فرما خلا فالت في مطلق بناء على ان القذف يورث
 عنده وعندنا لابل يثبت لمن يلحق به العار وله فرما كان المحرم
 قبل

هذا من كلامه في الفاحشة
 هذا من كلامه في العقب
 هذا من كلامه في الزنا

هذا من كلامه في العقب

عبد او كافراً ولا يطالب احد سبده واباه بقذف امة وليس فيه
 ارث هذا تنقيص بما فهم من قوله ولو فرما وعقب واعتبار عند
 ان نفى تجزى فيه الارث ونحوه وهذا بناء على ان ما في حد القذف من
 حق العبد يعلق عنده على حق الله في تعذيبه على من له الحاجة وانه عندنا
 على العكس لانه حق العبد وهو دفع العار راجع الى حق الله تعالى في
 بناء على ان النسبة الى الزنا انما يكون سبباً للعار لان الله تعالى حرمة
 اذ لا يخفى ما في هذا المبني من الخلل بل لان ما للعبد من الحق يتولاه مولاه
 فيصير حق العبد وجباً به ولا كذلك حكم لانه لا ولاية للعبد في استيفاء
 حقوق الشيع الانبابة وان قال يا زانية فرد بل انت هذا لم يقل بل
 بل انت اذ لا حاجة اليه زيادة لا ولو قال لوسه وهو اهل الشهادة
 انما قال هذا لانه اذا لم يكن اهل لها لا يكون موجب قذف لعلنا بل
 هذا في حد فرددت به حدت ولا لعان لانها قاذفة وقذفه يوجب اللعان
 وقذفها يوجب الحد وفي البداية بالحد ابطال اللعان لما عرفت ان المحرم
 في القذف ليس باصل له ولا ابطال في حكمه اصلاً فيحمل للحد اذ
 اللعان في معنى الحد وبرزنت بك اي اذا ردت بقولها زنت بك حدراً
 اي لاقه ولا لعان لانها صدقته فسقط اللعان بتصدقها ولم يرد
 نقر قاذفة لان فعل المرأة بزوجه لا يكون زناً كذا في المبسوط ولان
 ان اقر بولده فنفي لان النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يصير قاذفاً فيجب
 اللعان وحدان عكس لانه الكذب نفسه فيجب الحد والولد له فيها اي
 النسب في صورتين لا قراره سابقاً ولا لاحقاً ولا شيئاً يلبس به
 ولا بابك لانه انكر الولافة اصلاً ولا حد بقذف من لها ولد لا بابك
 اي ليس له اب معروف لانه اشارة الزنا فلا يوجب العقب عن الزنا
 او الملاعة بولد انما قال بولد اذ يجب الحد بقذف الملاعة بغير ولد

هذا من كلامه في العقب
 هذا من كلامه في العقب
 هذا من كلامه في العقب
 هذا من كلامه في العقب

هذا من كلامه في العقب

بركح احاد او حرمة رجلا فيه خاليا بها باشارب محرما اكل الربا باجن
 العجبة لا يقال العجبة في الوفاء اشدة من الزانية لان الزانية قد تشغل
 سدا وتأنف منه والعجبة من تجار به بالاجرة لاننا نقول لذلك المعنى يجب
 في ذلك اللفظ فان الزنا بالاجرة يسقط عنه خلافا لما بين الفاجرة
 فان الفاجر يكون بكل معصية انت ماوى المصوم انت ماوى الزواني با
 من يلعب بالصبيان با حرام زاده معناه المتولد من الوطئ الحرام وهو عام
 من الزنا لا يقال في الوفاء لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لاننا نقول كثيرا
 يراد به بحرير محبة فلماذا لا يجب له لا با حار يا خنزير بالكلب يا نيس يا قوده
 يا حرام يا ابنه وابوه ليس كذا يا مواجر المواجر يستعمل فيمن يوجب اهل
 زنة لكن معناه المحقق في المفارقات لا يوذن بالزنا يا نيس هذا اللفظ من
 العوام يتفقون به ولا يعرفون ما يقولون بانكس يا سخرة يا سخرة بوزن
 الضفوة من يملك عليه الكس وبوزن النهر من يملك على الكس وكذا
 السخرة وكذا والقابض في هذا انه ان نسب لا فعل اختياريا يحرم في البيع
 وبعد عار في الوفاء يجب التنوير والالا في بيع بالقبض الاول النسبة الى
 الامور الخفية فلا يوتر في با حار وكذا فان معناه كحقيق غير مراد بل معناه
 المجازي كالبليد وهو اخلق وبالقبض الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع
 فلا يوتر في با حرام وكذا فابعد عار في الوفاء ولا يحرم في الشرع وبالقبض
 الثالث النسبة الى ما لا يبعد عار في الوفاء فلا يوتر في با حار الزد وكذا
 فاحرم في الشرع وكل المهند وانما يوتر في زمانه في مثل قوله بالكلب يا خنزير
 لانه يراد به الشتم في وقتنا وقال شمس الائمة الحسيني الصحيح عندي انه لا يوتر
 وقبل ان كان المنسوب من الكفار كالغفار والعلوية يوتر لانه بعد

هذا اللفظ من العوام يتفقون به ولا يعرفون ما يقولون بانكس يا سخرة يا سخرة بوزن الضفوة من يملك عليه الكس وبوزن النهر من يملك على الكس وكذا السخرة وكذا والقابض في هذا انه ان نسب لا فعل اختياريا يحرم في البيع وبعد عار في الوفاء يجب التنوير والالا في بيع بالقبض الاول النسبة الى الامور الخفية فلا يوتر في با حار وكذا فان معناه كحقيق غير مراد بل معناه المجازي كالبليد وهو اخلق وبالقبض الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يوتر في با حرام وكذا فابعد عار في الوفاء ولا يحرم في الشرع وبالقبض الثالث النسبة الى ما لا يبعد عار في الوفاء فلا يوتر في با حار الزد وكذا فاحرم في الشرع وكل المهند وانما يوتر في زمانه في مثل قوله بالكلب يا خنزير لانه يراد به الشتم في وقتنا وقال شمس الائمة الحسيني الصحيح عندي انه لا يوتر وقبل ان كان المنسوب من الكفار كالغفار والعلوية يوتر لانه بعد

باص

في حقه وبلغه الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يوتر قال في التبيين وهذا
 احسن ما قيل فيه ومن هذا او عزز فان صدره وقال ان افعى نجبا لدية في
 بيت المال ولو عزز مع غيره لا **كتاب السرقة** السرقة هي لغة
 اخذ الشيء من الغير على الخفية تحيلة وفي الشريعة زيدت عليه او حيا او
 تقف عليها كذا في المحايير ركنها الاخذ على سبيل الاستخفاء كذا في البدائع انما
 على سبيل الاستخفاء دون خفية لان الاخذ خفية لا يوجد فيما اذا اقتبحه الربوا
 اخذ المتاع حكايرة فانه لم ياخذ خفية لكن سكر مسكر من يقصد الاخذ خفية
 وعلمها مال فلو كان سبانه في كتاب البيع ان بين المال والمملوك عموما وخصوصا
 وجه منقول قال في البدائع ومنها اي من الشرايط الراجعة الى المردف
 ان يكون منقوما مطلقا فلا يقطع في سرقة النحر من مسلم مسلما كان ابا
 او ذميا لانه لا يفتى للنحر في حق المسلم وكذا الذي اذا سرق من فري فزاد
 خنزير لا يقطع لانه وان كان منقوما عندهم فليس بمنقوم عندنا فليكن
 منقوما على الاطلاق **حذر بجهته** بكان كبيت او صندوق او خافض كالحبس
 في طريق او مسجد عند ماله قال في البدائع ومنها ان يكون حرزا مطلقا
 غالبا عن شبهة العدم مقصودا بالحرز وهو شبهة كونه خارجا عنها
 اليها ونصابها قدر عشرة دراهم مضروبة النصاب عندنا عشرة دراهم
 او باسبع قيمته عشرة دراهم وعند الشافعي في رواية ربع دينار وهو
 درهمان ونصف وفي رواية ثلثة دراهم وهو قول مالك كذا في المحايير
 وحكمها النطق فان سرق مكلف حرا او عبد قدر النصاب واقرته اقره
 هذا عندنا وعند ابو يوسف لا يقطع الا اذا اقره مرتين ويروى عنه
 انها في مجلسين فليفتن لانه قد تحقق حقا ليد كذا الزنا فلا بد فيه من

هذا اللفظ من العوام يتفقون به ولا يعرفون ما يقولون بانكس يا سخرة يا سخرة بوزن الضفوة من يملك عليه الكس وبوزن النهر من يملك على الكس وكذا السخرة وكذا والقابض في هذا انه ان نسب لا فعل اختياريا يحرم في البيع وبعد عار في الوفاء يجب التنوير والالا في بيع بالقبض الاول النسبة الى الامور الخفية فلا يوتر في با حار وكذا فان معناه كحقيق غير مراد بل معناه المجازي كالبليد وهو اخلق وبالقبض الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يوتر في با حرام وكذا فابعد عار في الوفاء ولا يحرم في الشرع وبالقبض الثالث النسبة الى ما لا يبعد عار في الوفاء فلا يوتر في با حار الزد وكذا فاحرم في الشرع وكل المهند وانما يوتر في زمانه في مثل قوله بالكلب يا خنزير لانه يراد به الشتم في وقتنا وقال شمس الائمة الحسيني الصحيح عندي انه لا يوتر وقبل ان كان المنسوب من الكفار كالغفار والعلوية يوتر لانه بعد

هذا اللفظ من العوام يتفقون به ولا يعرفون ما يقولون بانكس يا سخرة يا سخرة بوزن الضفوة من يملك عليه الكس وبوزن النهر من يملك على الكس وكذا السخرة وكذا والقابض في هذا انه ان نسب لا فعل اختياريا يحرم في البيع وبعد عار في الوفاء يجب التنوير والالا في بيع بالقبض الاول النسبة الى الامور الخفية فلا يوتر في با حار وكذا فان معناه كحقيق غير مراد بل معناه المجازي كالبليد وهو اخلق وبالقبض الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يوتر في با حرام وكذا فابعد عار في الوفاء ولا يحرم في الشرع وبالقبض الثالث النسبة الى ما لا يبعد عار في الوفاء فلا يوتر في با حار الزد وكذا فاحرم في الشرع وكل المهند وانما يوتر في زمانه في مثل قوله بالكلب يا خنزير لانه يراد به الشتم في وقتنا وقال شمس الائمة الحسيني الصحيح عندي انه لا يوتر وقبل ان كان المنسوب من الكفار كالغفار والعلوية يوتر لانه بعد

اقرارين حتى يقوم كل اقرار مقام شاهد واحد كما في حدة الزنا ولهما ان الال
 كفاية الاقرار مرة واحدة لعدم التهمة في الاقرار على نفس واحدة عدل عنه
 في حدة الزنا بالنقص على خلاف القياس فلما بطل عليه وذكر بشد رجوع اليه
 يوسف الا قولها او شهد رجلا وسأله الامام ما في لانه ربا يزوج لانه لا يثبت
 له الاثبات كما في السرة الكبرى وكيف لا يعلم انه اخرج او تناول من هو خارج
 ومتى لم يعلم انها متقادة ام لا وابن متى لم يعلم انها في دار الكلام او في دار الحرب
 ولم متى لم يعلم انه كان نصابا ام لا ومن متى لم يعلم انه ذورم محرم او لا ويتبين
 قطع وان شارك في جمع فيها واصاب كل اى كل واحد منهم قدر نصاب قطع او ان
 اخذ بعضهم اى وان كان المبشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لزوم قطع بالمتسا
 والثنا والابنوس والسندل والغصون كخضر اريد به الزمرد والياقوت
 والبرجد والانا والباب المتخذ من خشب اما هذه الاشياء لانه
 من جنس حجر وكخشب المباحين في الاصل فيستوعم ان لا قطع فيها ثم ان المراد
 بالباب غير المركب واما اطلقه اعتمادا على ما سبانه في حكم المركب على هذا
 وفي الهداية انما يجب القطع في غير المركب اذا كان خفيفا لا ينقل على الواحد
 لا ينافي بوجه مباحا في دارنا كخشب وخشب وفضب وسبك وميد العبد
 هو الحيوان المتنع المتوحش باصل مخلقة اما بقوايه او بجناسه فالحكم
 ليس منه وزينه ومغزة هو الطين الاحمر ونورة ولا با يفسد سريعا
 كطين وحم وفاقهة رطبة وخر على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان
 المراد منه ما يتم مثل الجوز واللوز فالابغد سريعا وبطيء ومال النخاع
 يتلف في كل شئ الا الماء والزاب والطين والسرفين وهو رواء
 عن ابي يوسف كذا في النبيين ولنا قول عابسة ركانت ابدا لا تقطع

في حدة الزنا بالنقص على خلاف القياس فلما بطل عليه وذكر بشد رجوع اليه
 يوسف الا قولها او شهد رجلا وسأله الامام ما في لانه ربا يزوج لانه لا يثبت
 له الاثبات كما في السرة الكبرى وكيف لا يعلم انه اخرج او تناول من هو خارج
 ومتى لم يعلم انها متقادة ام لا وابن متى لم يعلم انها في دار الكلام او في دار الحرب
 ولم متى لم يعلم انه كان نصابا ام لا ومن متى لم يعلم انه ذورم محرم او لا ويتبين
 قطع وان شارك في جمع فيها واصاب كل اى كل واحد منهم قدر نصاب قطع او ان
 اخذ بعضهم اى وان كان المبشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لزوم قطع بالمتسا

في حدة الزنا بالنقص على خلاف القياس فلما بطل عليه وذكر بشد رجوع اليه
 يوسف الا قولها او شهد رجلا وسأله الامام ما في لانه ربا يزوج لانه لا يثبت
 له الاثبات كما في السرة الكبرى وكيف لا يعلم انه اخرج او تناول من هو خارج
 ومتى لم يعلم انها متقادة ام لا وابن متى لم يعلم انها في دار الكلام او في دار الحرب
 ولم متى لم يعلم انه كان نصابا ام لا ومن متى لم يعلم انه ذورم محرم او لا ويتبين
 قطع وان شارك في جمع فيها واصاب كل اى كل واحد منهم قدر نصاب قطع او ان
 اخذ بعضهم اى وان كان المبشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لزوم قطع بالمتسا

على عهد رسول الله في الشئ الثاني اي حرقه وقوله عليه السلام لا قطع في الطير
 وقوله عليه السلام لا قطع في نخل ولا شجر وزرع لم يحدد لعدم الحرز ولا في
 اشربة مطبوخة وآلات لهو وصيد من ذهب وفضة وسنبليل وزرد
 لان من اخذها يتناول ابارقة او الكسر وباب مركب سواء كان بابا سحر
 او غيره لانه حرز لا حرز خلافا للشافعي ومصحف لانه يتناول القراءة او النظر
 خلافا للشافعي وصبي حر لانه ليس بال ولولم يبين لان كلية تبع وعن يمينه
 انه يقطع اذا بلغت كلية نصابا وجب لانه غصب او ضاع ودفعه لان المقصود
 ما فيه وذلك ليس بال الا الصغير الا اذا كان يعبر عن نفسه لانه والكبر
 سوار في اعتبار بده وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يقطع
 ولا ينكح ودفعه ب ل لان ما فيه لا يقصد بالاخذ فكان المقصود هو
 الكواخذ ولا في كلب وفهد وخيالة وخلص ونب ونبش خلافا لابي يوسف
 وان في في الاخير ومغرم ومال عامة كمال بيت المال وماله فيه شركة
 ومثل حقة حلالا او موقلا ان كان له على اخر دراهم مثلا سوار كانت حقة
 او موقلة فسرقت مثلها ولو بربيد لانه بقدر حقة بصير شركا وما قطع
 فيه وهو حاله الى لا قطع بسرفة عين قطع فيها مرة ثم وصلت الى مالها
 وهي لم تنفخ عن حالها والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف
 وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام فان عاد فاقطعوه من غير فضل ولا
 ان النخل اوجب سقوط عصاة الخيل على ما يوفى من بعد ان شار السدنة
 وبالردة الى المالك ان عاد حقيقة العصاة بقيت شبهة السقوط نظرا
 الى ان المالك وقيام الموجب وهو القطع فيه واما الجواب عن كون
 فنقول قد طعن فيه الطحاوي والكوفي وعلى تقدير صحة محمول على البنية

في حدة الزنا بالنقص على خلاف القياس فلما بطل عليه وذكر بشد رجوع اليه
 يوسف الا قولها او شهد رجلا وسأله الامام ما في لانه ربا يزوج لانه لا يثبت
 له الاثبات كما في السرة الكبرى وكيف لا يعلم انه اخرج او تناول من هو خارج
 ومتى لم يعلم انها متقادة ام لا وابن متى لم يعلم انها في دار الكلام او في دار الحرب
 ولم متى لم يعلم انه كان نصابا ام لا ومن متى لم يعلم انه ذورم محرم او لا ويتبين
 قطع وان شارك في جمع فيها واصاب كل اى كل واحد منهم قدر نصاب قطع او ان
 اخذ بعضهم اى وان كان المبشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لزوم قطع بالمتسا

في حدة الزنا بالنقص على خلاف القياس فلما بطل عليه وذكر بشد رجوع اليه
 يوسف الا قولها او شهد رجلا وسأله الامام ما في لانه ربا يزوج لانه لا يثبت
 له الاثبات كما في السرة الكبرى وكيف لا يعلم انه اخرج او تناول من هو خارج
 ومتى لم يعلم انها متقادة ام لا وابن متى لم يعلم انها في دار الكلام او في دار الحرب
 ولم متى لم يعلم انه كان نصابا ام لا ومن متى لم يعلم انه ذورم محرم او لا ويتبين
 قطع وان شارك في جمع فيها واصاب كل اى كل واحد منهم قدر نصاب قطع او ان
 اخذ بعضهم اى وان كان المبشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لزوم قطع بالمتسا

في حدة الزنا بالنقص على خلاف القياس فلما بطل عليه وذكر بشد رجوع اليه
 يوسف الا قولها او شهد رجلا وسأله الامام ما في لانه ربا يزوج لانه لا يثبت
 له الاثبات كما في السرة الكبرى وكيف لا يعلم انه اخرج او تناول من هو خارج
 ومتى لم يعلم انها متقادة ام لا وابن متى لم يعلم انها في دار الكلام او في دار الحرب
 ولم متى لم يعلم انه كان نصابا ام لا ومن متى لم يعلم انه ذورم محرم او لا ويتبين
 قطع وان شارك في جمع فيها واصاب كل اى كل واحد منهم قدر نصاب قطع او ان
 اخذ بعضهم اى وان كان المبشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لزوم قطع بالمتسا

بدليل انه قال في المدقة الخامسة فان عاد فاقبلوه وانما يجواب بان المعنى ان ما
 الى السرقة لا الى المرسوم لا يشترط لان العود الى السرقة متحقق في كل السرقة
 وان تغير فسرق قطع ثانيا كقول قطع فيه فسرق ولا ان سرق
 من ذي رحم حرم منه سواء كانت القربة قرابة ولاد او غيرها للنسبة
 في كوز ولت في خلاف في الثاني بخلاف ما في اى مال ذي رحم حرم منه من بيت
 غيره الى بيت الاجنبى لوجود كوز بينهما ومال وصلة الموضع التي بينهما ان
 ترضع وان لم ينسب الا رضاع في حال وضعا والمرصعة التي هي في حال الارضاع
 ملتقة فديها العصبى كذا في اكثر في قطع قال بينهما وصلة لم يصب سواء سرقا
 من بيتها او من بيت غيرها خلافا لابي يوسف في رواية عنه لانه يدخل عليها
 من غير استئذان وحشية بخلاف الاخت من الرضاعة لانعدام هذا اللغز
 فيها فيه الظاهر انه لا قرابة والمحبة بدونها لا تحرم كما اذا ثبتت بالزنا والتبديل
 من شهوة ولا من زوج وعرس ولو من حرز خاص له انما قال هذا تنصيصا
 للرد على ان في خان له خلافا فيه ولا من سببه وعرسه او زوج
 سببه ولا من مكانه ومضيفه وبيت اذن في قبوله بدخل فيه لحام
 فلا حاجة الى ذكره وعدم القطع فيه لاختلال الحرز اذ اسرق منه
 ليل لانه بنى لاحراز الاموال والاذن يختص بالنهار وانما ان الحرز
 بالي فظ لا اعتبار له عند وجوه الحرز بالمكان فاذا اسرق في لحام شيئا
 وله حافظ فلا قطع لان لحام حرز غايته اختل بالاذن بالدخول فلا
 اعتبار بالحافظ فيه بخلاف الحافظ في المسجد فان المسجد ليس حرز
 فاعبر الى حفظ او سرقة شيئا ولم يجره من الدار او نقيب بيتا فادخل
 به فيه فاخذ شيئا وعن ابي يوسف انه يقطع كما اذا دخل به في صندوق

البيت

الصرفي واخرج الفطريق وتنا ان هناك حرز يشترط فيه الكمال وهو
 في الدخول وقد امكن الاعتناء والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق
 لان امكن فيه ادخال اليد دون الدخول او دخل عطف على فادخل
 وتناول اى اخذ شيئا وتناول من هو خارج وعن ابي يوسف ان اخذ
 الداخل يده وتناولها خارجا فاقطع على الداخل وان ادخل الخارج يده
 فتناول من يد الداخل فاعطىها القطع او لم يصروا لم يقطع لان
 الظاهر منه ان يكون هناك وعاء اخر غير الكتم وذلك غير لازم وعاء
 الذخيرة وهي هذه كان في كتمه دراهم مصرورة بوافق ما ذكره خارج من
 كتم قير وان ادخل يده في الكتم فقطع فذلك ان كل حرز يمكن الدخول
 فيه فتمك بدخوله وما لا فادخل اليد فيه والاخذ منه والكم منها حرز
 للدرهم فمضى ادخل يده فيه واخذ ففقد هناك حرز فوجب القطع والا
 فلا وانما في حل الرباط فبالعكس لانه اذا حل الرباط من داخل بقيت الدراهم
 خارجة ففصل الاخذ من غير حرز وان حل من خارج بقيت الدراهم
 داخل الكتم ففصل الاخذ من الحرز فوجب القطع وعن ابي يوسف انه
 يقطع في الاحوال كلها لانه بحرز بالكم او بقضائه فلنا بحرز هو الكتم
 لانه يعتمد عليه وانما قصير قطع المسافة او الاستراحة فان شبه الجوال
 او سرقة جلا من قطار او قفلا لان القيد والسابغ والراكب
 يفتقدون قطع المسافة ونقل الامتعة دون الحفظ وقطع اى سارقا
 الجمل او الحمل ان كان حافضا ولو انما عليه لم يعمل ان حفظه من سارق
 لان الشرط ان يكون هناك حافظ ولا يلزم ان يكون به او شريك
 الجمل واخذ منه شيئا لان الجوال في مثل حرز او ادخل يده في هذا

في هذه الصورة ايضا عاين في هذه الصورة ايضا عاين في هذه الصورة ايضا عاين

في هذه الصورة ايضا عاين

في هذه الصورة ايضا عاين في هذه الصورة ايضا عاين في هذه الصورة ايضا عاين

في قوله وقطع من سارق قطع لسقوط عصمته وقطع عبدا قد سرق توريده
 الى المزدوق ان كان قايما اليه فانه هذه المسئلة على وجوه لانه لا يخلو اما
 ان يكون العبد مازونا او مجررا والمال قايما في يده او ملك والمولى مقتدا
 او مكذب فان كان مازونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع به
 ويرد المال على المزدوق منه ان كان قايما وان كان ملكا لا ضمان عليه
 صدقة مولاه او كذبه وان كان مجررا والمال ملك يقطع ولم يضمن كذبه
 مولاه او صدقة وان كان قايما وصدقة مولاه يقطع عنده ويرد المال على
 المزدوق منه وان كذبه وقال المالك ياله قال ابو حنيفة يقطع به المالك
 للمزدوق منه وقال ابو يوسف والشافعي يقطع به والمال للمولى
 وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال زفر
 لا يصح اقراره في حق القطع مازونا كان او مجررا ويصح اقراره بالملك
 ان كان مازونا وان كان مجررا لا يصح اقراره بالمال ايضا وما قطع به
 ان يفي رده والا لا يضمن وان المكف عتق راية ابيه يوسف عن ابيه
 حنيف وهو المشهور وفي رواية الحسن عنه انه يجب الضمان في الامتلاك
 وقال الشافعي يضمن فيها لانها حقان قد اختلف سببا عما فلا يمتنع بالقطع
 حق الشروع وسببه ترك الانتهاء عما نهي عنه والملك حتى العبد وسببه
 اخذ المال فصار كاستيلاك صيد فلولك في الحرم ولنا قوله عليه السلام لا يؤرم
 على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان يتاخر بالقطع لانه
 يملكه باءاد الضمان مستندا اليه وقت الاخذ فثبت ان ورد على ملكه
 فينتفي القطع وما يؤدى اليه انتفاؤه فهو المنتفي واما فيسئل ان في حال
 السرقة صار المال معصوما حقا للشرع فلم يبق معصوما لحق العبد فلا يجب

في قوله وقطع من سارق قطع لسقوط عصمته وقطع عبدا قد سرق توريده الى المزدوق ان كان قايما اليه فانه هذه المسئلة على وجوه لانه لا يخلو اما ان يكون العبد مازونا او مجررا والمال قايما في يده او ملك والمولى مقتدا او مكذب فان كان مازونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع به ويرد المال على المزدوق منه ان كان قايما وان كان ملكا لا ضمان عليه صدقة مولاه او كذبه وان كان مجررا والمال ملك يقطع ولم يضمن كذبه مولاه او صدقة وان كان قايما وصدقة مولاه يقطع عنده ويرد المال على المزدوق منه وان كذبه وقال المالك ياله قال ابو حنيفة يقطع به المالك للمزدوق منه وقال ابو يوسف والشافعي يقطع به والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال زفر لا يصح اقراره في حق القطع مازونا كان او مجررا ويصح اقراره بالملك ان كان مازونا وان كان مجررا لا يصح اقراره بالمال ايضا وما قطع به ان يفي رده والا لا يضمن وان المكف عتق راية ابيه يوسف عن ابيه حنيف وهو المشهور وفي رواية الحسن عنه انه يجب الضمان في الامتلاك وقال الشافعي يضمن فيها لانها حقان قد اختلف سببا عما فلا يمتنع بالقطع حق الشروع وسببه ترك الانتهاء عما نهي عنه والملك حتى العبد وسببه اخذ المال فصار كاستيلاك صيد فلولك في الحرم ولنا قوله عليه السلام لا يؤرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان يتاخر بالقطع لانه يملكه باءاد الضمان مستندا اليه وقت الاخذ فثبت ان ورد على ملكه فينتفي القطع وما يؤدى اليه انتفاؤه فهو المنتفي واما فيسئل ان في حال السرقة صار المال معصوما حقا للشرع فلم يبق معصوما لحق العبد فلا يجب

القول

الضمان فيشكل بوجوب الضمان في استيلاك صيد فلولك في الحرم ولا يضمن
 من سرق مرات فقطع بكلها او بعضها هذا عنده وقال لا يضمن كلها الا
 التي قطع لها واختلف فيها اذا حضر احدكم واذا سرقه واما اذا حضر
 جميعا وقطعت يده فخصومهم لا يضمن شيئا بالثاني ولا قطع با من او
 بقطع يمينه بسرق ولو عتق او قالا لا يضمن عليه في الخطاء ولا يضمن في العتق
 وقال زفر يضمن فيها وهو العكس وقطع من شق ما سرق في الدار
 لم يؤجر ومن ابد يوسف انه لا يقطع لان له فيه سبب الملك وهو في
 الناحية فانه بوجوب القيمة كلها فملك المضمون ولها ان الاخذ ومع سببا
 للضمان لا الملك واما الملك فثبت ضرورة اداء الضمان كيبلا يجمع ابد لان
 في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة لاني سرق شاة فذبحها فخرج
 لان السرقة تمت على العلم ولا قطع فيه ومن جعل ما سرق دراهم
 او دنانير قطع اي سادى النصيب وقت الاخذ وانما لم يذكر هذا القيد
 لانه مفوض عنه وردت هذا عنده وقال لا يجب رده حالان حصل صدقة
 منقومة عند ما خلا له وان خر فقطع فلا رده لان الصبي قايما صورة
 ومعنى وحق المالك في الثوب قايما صورة لانه لا يملك ولا ضمان لانه لا يملك
 القطع وقال محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبي فيه وان لم يزد
 هذا عند ابيه حنيف لان السلول نقصان عنده ولذا عند محمد كانه الحرة
 فان الصبي لا يقطع حتى المالك عنده واما عند ابي يوسف فلا يرد لان
 السواد زيادة كالخمر عند **باب** قطع الطريق من
 قصد معصوما على معصوم الى حال كون القاصد والمقصود عليه مسلما
 او ذميا فاخذ قبل اخذ شئ وقتل جرح بنوب وبطل فيه شيئا صدق الشرع

في قوله وقطع من سارق قطع لسقوط عصمته وقطع عبدا قد سرق توريده الى المزدوق ان كان قايما اليه فانه هذه المسئلة على وجوه لانه لا يخلو اما ان يكون العبد مازونا او مجررا والمال قايما في يده او ملك والمولى مقتدا او مكذب فان كان مازونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع به ويرد المال على المزدوق منه ان كان قايما وان كان ملكا لا ضمان عليه صدقة مولاه او كذبه وان كان مجررا والمال ملك يقطع ولم يضمن كذبه مولاه او صدقة وان كان قايما وصدقة مولاه يقطع عنده ويرد المال على المزدوق منه وان كذبه وقال المالك ياله قال ابو حنيفة يقطع به المالك للمزدوق منه وقال ابو يوسف والشافعي يقطع به والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال زفر لا يصح اقراره في حق القطع مازونا كان او مجررا ويصح اقراره بالملك ان كان مازونا وان كان مجررا لا يصح اقراره بالمال ايضا وما قطع به ان يفي رده والا لا يضمن وان المكف عتق راية ابيه يوسف عن ابيه حنيف وهو المشهور وفي رواية الحسن عنه انه يجب الضمان في الامتلاك وقال الشافعي يضمن فيها لانها حقان قد اختلف سببا عما فلا يمتنع بالقطع حق الشروع وسببه ترك الانتهاء عما نهي عنه والملك حتى العبد وسببه اخذ المال فصار كاستيلاك صيد فلولك في الحرم ولنا قوله عليه السلام لا يؤرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان يتاخر بالقطع لانه يملكه باءاد الضمان مستندا اليه وقت الاخذ فثبت ان ورد على ملكه فينتفي القطع وما يؤدى اليه انتفاؤه فهو المنتفي واما فيسئل ان في حال السرقة صار المال معصوما حقا للشرع فلم يبق معصوما لحق العبد فلا يجب

الصالحين فان قلت لا تجس بقصده قطع الطريق مالم يخف المارة قلت
 نعم وقد ضمن الاشارة اليه بقوله على معصوم وان اخذ مالاً أو نصيب كل
 منه نصاب قطع به ورجله من خلاف وان قتل بلا اخذ قتل هذا اي
 القتل حدا لا قصاصاً فلا يعفو ولا يرفع على كون القتل حدا وان قتل
 واخذ قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب جبا قوله او قتل عطف
 على قطع اي ان شاء الامام قطع ثم قتل او صلب وان شاء قتل او صلب
 جبا من غير قطع ويصح برز حتى يموت البيع شق البطن ويترك
 ثلثه ايام وما اخذ فثلث لا يضمن اي اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه
 في مال اخذه اعتبارا بالسنة الصوى ويقتل احدى حذوا اي يترك القتل
 احدى يجب اية على الجمع وتجر وعصا لهم كسيف وان جرح واخذ قطع
 وحده جرحه وان جرح فقط او قتل عمدا فتاب اي تاب قبل ان يؤخذ
 او كان منهم غير مكلف وعن ابي يوسف انه لو شهد المكلفون بحد المباح
 او ذورهم فحد من المارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع
 الطريق ببل او قطار اية معروضة خلاف الشافعي وعن ابي يوسف انهم
 ان قصروا في المصر بالسلاح يجرى عليهم احكام قطاع الطريق وان
 قصروا بالجو او الخشب فان كانوا خارج المصر فذلك حكمهم وان كانوا بقرى
 منه او في المصر فان كان بالبليل فذلك ايضا وان كان بالنهار لا يجرى
 عليهم حكم قطاع الطريق واستحسن المشايخ هذه النهاية الرواية وفيه
 يفتي كذا في التبيين او بين مصرين اذا كانا قريبين بحيث يلحق القوت
 غابا كالكوكة والحيرة ففيه خلاف في الشافعي فلاحق وللولي قوده اوارسته
 وعفو اي لا يجب الحد في القصور المذكورة بل ان كان القتل عمدا فلولي

في جرحه او قتل
 او بغيره او بغيره
 او بغيره او بغيره

هذا الشرط

القول

القول او العفو اي تجزئها وان كان غير عمد فله الدية او العفو وفيه
 دية الحق من قبيل القتل بالمنقل وفيه القصص عند غير اية حينه
 ومن فعل غير مرة قتل يعني سبحة ومن السبحة ما حكم عن العقيق
 الي بكر الاخش ان المذنب عليه السرة اذا انكر فللام ان يجل فيه
 باكر راية فان غلب على ظنه انه سارق وان المال مسروق عنده
 كذا في التبيين **كتاب الجهاد** هو في الشيع بطل الصح في القضا
 في سبيل الله مباشرة او معاونة بالمال او بالراي او بتكفير السواد
 او غير ذلك هو فرض كفاية بدأ اي يفرض علينا ان نبدا مع بالفعال
 وان لم بقانونا وبين معنى كونه على الكفاية بقوله ان قام بعض
 سقط عن الباقيين يعني انه يفرض على جميع من هو من اجل الجهاد
 اذا قام به البعض بان يحصل الكفاية بهم بسقط عن الباقيين فالحاصل
 الكفاية لا بسقط ذكره في البدايع فاتاها ان تنضم ان فرض الجهاد
 بسقط عن المسلمين في ديارنا باقاة من في ديار الهند والترك اذ الحاصل
 الكفاية بذلك وهو شرط السقوط عن الباقيين وان تركوا انما اي
 المكلفون بهم وانهم على تقدير تركه مطلقا لا تركهم خاصة حتى لو قام بغيره
 من العبيد والنساء سقط الا في عنهم ولذلك قال ان تركوا انما اي
 ان تركوا انما اي على صبي وعبد واداة واعى ومقعد واقطع وفرض
 عين ان يجمعوا اي على بلد من بلاد الاسلام او ناحية من نواحيه قال في المغر
 الهجوم الاتيان بغتة والدخول من غير استئذان فتخرج المرأة والعبد بلا اذن
 لان المقصود بالحصول الا باقاة الكل فيفرض على الكل وحى الذمج والمولى
 لا يظهر في حق فروض الاعيان قال في الذخيرة اذا جاء النفرنا بصبر

الجهاد هو في الشيع بطل الصح في القضا
 في سبيل الله مباشرة او معاونة بالمال او بالراي او بتكفير السواد
 او غير ذلك هو فرض كفاية بدأ اي يفرض علينا ان نبدا مع بالفعال
 وان لم بقانونا وبين معنى كونه على الكفاية بقوله ان قام بعض
 سقط عن الباقيين يعني انه يفرض على جميع من هو من اجل الجهاد
 اذا قام به البعض بان يحصل الكفاية بهم بسقط عن الباقيين فالحاصل
 الكفاية لا بسقط ذكره في البدايع فاتاها ان تنضم ان فرض الجهاد
 بسقط عن المسلمين في ديارنا باقاة من في ديار الهند والترك اذ الحاصل
 الكفاية بذلك وهو شرط السقوط عن الباقيين وان تركوا انما اي
 المكلفون بهم وانهم على تقدير تركه مطلقا لا تركهم خاصة حتى لو قام بغيره
 من العبيد والنساء سقط الا في عنهم ولذلك قال ان تركوا انما اي
 ان تركوا انما اي على صبي وعبد واداة واعى ومقعد واقطع وفرض
 عين ان يجمعوا اي على بلد من بلاد الاسلام او ناحية من نواحيه قال في المغر
 الهجوم الاتيان بغتة والدخول من غير استئذان فتخرج المرأة والعبد بلا اذن
 لان المقصود بالحصول الا باقاة الكل فيفرض على الكل وحى الذمج والمولى
 لا يظهر في حق فروض الاعيان قال في الذخيرة اذا جاء النفرنا بصبر

في الشيع

عين على من يوجب من العدو وم يقدرون على جهاد فاما من وراهم
 يبعد من العدو فان كان الذين هم يوجب العدو عاجزين عن مقاومة
 او العدو قاصدين اليهم لا يجاهدون كسبلهم او ناهون افرض على من
 يلهم فرض عين ثم من يلهم كذلك حتى يفرض على هذا التدرج على المسلمين
 كلهم شرقا وغربا وعلى هذا التفصيل صلوة الجنازة والتجهيز وكره الجمل
 مع في وجوبه لان الجمل لا يجعل للعامل على مله والمراد ان يضرب الامم
 يجعل على الناس للذين يؤجرون اليه الجهاد وانما كره لانه يشبه الجور
 ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال معه لتوايب المسلمين وهذا من
 جملتها وان حرموا اي الكفار وهو الى الاسلام فان ابوا فالي الجوزة هذا
 في حق من يقبل منه الجوزة وسبانه بيان انه من حق فان قبلوا فلهم مالنا
 من الانصاف وعليهم ما علينا من الانصاف وكون عقدنا بالسبر بسبنا
 هذا النوع من الاحكام كفي قريته له ولا يقاتل من لم يبلغ الدعوة ونبت
 الى الدعوة بكثرة لمن بلغته فان ابوا الى ما دعوا اليه حرموا الجوزة
 وتزوين وتزوين ورمي ولو نترسوا بسلهم بينهم لا يثبت وقطع شجر وفساد
 زرع بل اغدر ولا مثله الغدر الخيانة ونقض العهد لا مطلقا بل اذا لم يكن
 بطريق البند لان نقضه بذلك الطريق مشروط مسنون والمخدة التي
 يشير اليها ارجح في قوله عليه السلام هو ب خدعة مالا يتحقق النقص فلا يتحقق
 الجواز اذ كان قيام كذب والمثلة اسم من مثل به اي لكل به مضاع جعله
 لكالا وجرة غيره مثل قطع الاعضاء وتعبه الوجه ومثله التوريتين
 نسخته بقوله عليه السلام لا تظفوا ولا تغدروا ولا تثلثوا قال في الاختيار
 والمثلة المنية بعد الظفر بهم ولا يابس بها قبله لانه ابلغ في كبرهم وانه يجمع
 دق

لما سبوا منهم
 الجوزة الجوزة
 الجوزة الجوزة

لما سبوا منهم
 الجوزة الجوزة
 الجوزة الجوزة

صدر الشرح

وقتل غير مكلف وسنج فان قال في الذخيرة هذا الجواب في الشيخ الكبير
 الظاهر ان ذلك لا يقدر على القتال ولا على الصلح ولا على الاحتياط ولا يكون
 من اصل الراي والتدبير اما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتل
 في حرب وبصباح فحرم على القتال وبالاحتياط يكثر المحارب والاعني ومعه
 خلافا لما في في الشيخ والاعني والمقعد وادارة الامثلة ذكر في الكافي
 ان الصبي ايضا يقتل اذا كان ملكا او مقانرا منهم او معينا بالمال او
 الراي والاحتياط واب كافر جدا اي لا يقتل الابن اباه الكافر ابدا
 وانما قال ابدا لانه اذا قصد الاب قتله لم يثبت لانه لا يقتل
 يجوز له قتله فيقتله بالنصب اي لان يقتله غير ابنة فالفعل المضارع
 ينتصب بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لما يقتله بعدها
 بعدة اشياء منها النفي فينبغي ان يصير اباء الابن عن قتل ابية على وجه
 يقتض السببية لقتل غيره اباه بان يستظهر ويثبت اليه ان يجرى آخر فيقتله بغير
 اليه هذا في عبارة المحدثات الفائلة فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره
 حيث قال عليه دون عنه واخرج مصنف وادارة الاني جيش بومن
 عليه وصوحو ان خبروا لو منهم مال ان لنا به حاجة وبندان هو المقتل
 انفع فهو توكو الفظ كان مضمر في المواضع الثلاثة والبند الفاء الجهر اليهم
 بنقض العهد وقبل بند اي فو توكوا قبل بند لو توكوا لم يعمل بده العدم
 الحاجة اليه فان جانتهم لا يتحقق بدونه وصوحو المرنه يعني الفاء على المحاربة
 الممتنع عن الاخذ على ما دل عليه عبارة المصالح بل مال لانه يكون حربة
 لانه بعد النزول بساحتهم يكون غنيمته بل لان في اخذ المال منهم نوع
 توزير لهم على الارتداد وذلك لا يجوز ولا رد ان اخذ لانه مال غير معصوم

ما في الشرح
 صدر الشرح

صدر الشرح

مضمون معنى الاشارة بالفتح
 عن القدر
 صدر الشرح
 قال في الكافي فان بند اليهم اي ان القدر اليهم
 باليد تقتل العدو

صدر الشرح

فان دهم ان في المرنه الماخوذ حيث قال ولا يجوز
 في قتله لان اسلامه وهو قتلهم
 ولم يدرك ذلك فقتلهم
 باليد وليس

ولا يباع سلاح وخيل وعبد منهم ولو بيع الى لا يفعل ذلك لانه مكروه
 لانه لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه غير مستحب كما يفهم من الهداية وضح
 امان ذرة فان كان ستر ائمة وادب اى المبتلى لذلك الصلح وكفا
 امان الذي وسلم في دارهم اسير كان او تاجر او من اسلم له ولم يهاجر
 وجنون وصبي وجند الا ما ذوقين قال في الاختيار وعامة المشايخ على انه
 لا يصح صلح حتى ما ذوق لان المصلحة والخبرة لا يهتدى اليها الا من له كثرة
 بخبرة وقارسة وذلك بعد البلوغ **باب** المنع وقسمته قسم
 الامام بن جبرئيل ما فتح عنوة او اخذ اهل عليه بخبره وخارج عطف على
 قوله قسم الامام ثم عطف على احد ما قوله وقيل ان سري ان لم يسلموا
 او استترهم او تركهم احوار اذمة لنا اى يكونوا اهل ذمة لنا هذا اذ لم
 يكونوا من مشركي العرب والمذنبين والغالم يتوض لهذا البيت منها اعتمادا
 على ما ياتي في موضعه ونفي منهم وقد اوضح المن ان يطلقهم جلا سوار كان الا
 بعد اسلامهم او قبله اسير الى ذلك في التعليل الذي ذكر في الهداية
 وقال ان في يجوز المن والعذار ان يطلقهم باخذ مال او اسير مقابلتهم
 قال في الهداية ولا يفادي بالاسارى عند اهل حنيفه وقال لا يفادي بهم
 اسارى المسلمين وهو قول الشافعي واما المفاداة بالمال باخذهم منهم لا يجوز
 في المشهور من المذهب وفي السير الكبير انه لا بأس به اذ كان بالمسلمين
 حاجة اسند لا بالاسارى بدية وهذا البيت منه ظاهر في عدم التوفيق بين
 ان يكون ذلك قبل وضع الحرب او زارها او بعده ثم انه علم من نفي المن
 والعذار نفي ردم الي دارهم بطريق الدلالة فلما حجة الي ذكره ولذلك ادنا دارهم
 تركه وعقد اية شق ثقلها وذبحت وحرقته وقال الشافعي تركه وقسمته

في الهداية
 في السير الكبير
 في التعليل الذي ذكر في الهداية
 في المشهور من المذهب
 في السير الكبير
 في التوفيق بين
 في عدم التوفيق بين
 في الدلالة
 في طراز المن على

من

معهم ثم خلافا لك في الا اية ان لم يكن للامام حوله بكل عليها التنايم
 فبرة عفا وبقسم والدوا ومدد لحقهم كغافل فيه الى في المنع خلافا
 لك في بعد انقضاء القتال لا سوفي لم يقاتل ولا من مات ثم لانه
 بالاحراز يصير ملكا لنا وعند الشافعي يستقوا بهزيمة الكفار يصير ملكا لنا
 فمن مات بعد ذلك يورث نصيبه عنده ويورث قسط من مات عفا
 وحل لنا ثم طعام وعلف وحطب ودعوى شرط الحاجة في السير الصغير
 حتى لو كان بلا حاجة بكرة ولم يشترطها في السير الكبير وبه اخذ المصنف و
 اما السلاح والدواب فالحاجة شرط فيها بلا خلاف ولذلك قال في سلاح
 - حاجة بلا قسم لا بعد خروج منها ولا يبيعها اى لا يجوز للغانين بيعها
 ذكره في المبسوط ونحوها ورد الفضل الى المنع ومن اسلم ثم احرز
 نفسه انما قال احرز ولم يفل عصف لان من اسلم في دار الحرب ولم يخرج
 الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند اهل حنيفه ويكون محررا اخرج بذلك
 في الهداية وطفلة لانه صار مسلما تبعا والامعة او ادعه محررا لانه
 مسلما كان او ذميا انما قال حرزادون معصوما ليتناول المسلم ثم
 لاولده كبير او عرس وجعلها خلافا لك في في السير وعقاره وقال
 ان في هو له لانه في يد فصار كالمنقول ولنا ان العقار في يد اهل
 الدار وسلطانها اذ هو من جلد دار الحرب فلم يكن في يده حقيقه وعبد
 معافا وماله مع حرية بعصب ومكان غصبا في يد مسلم او ذمي فهو في
 عن خلافا لها او لمجد على اختلف الروايتين او ودبعة وبعتبر
 وقت المجاورة اى العبرة في استحقاق سهم الفارس للشوق
 الانفصال من دار الاسلام الى دار الحرب وهو المعنى من المجاورة

في الهداية
 في السير الكبير
 في التعليل الذي ذكر في الهداية
 في المشهور من المذهب
 في السير الكبير
 في التوفيق بين
 في عدم التوفيق بين
 في الدلالة
 في طراز المن على

الى ما ورثة الدرب وهو الباب الواسع لغة وبالفارسية در واره واره
به مدخل دار محبوب وعند ان فني وقت القتال فمن دخل داره فارس
ففتق فرسه اي مات فشهد الواقعة راجلا فله سهم فارس
هذا اخبر وعندهما للفارس ثلثة اسهم وهو قول الشافعي ومن دخل
راجلا فله سهم فارس سهم راجل وجواب الشافعي على العكس
ولا يسهم الا الفرس اي واحد فله سهم للبغل والابل وعند ابو
سهم الفرسين ولا يملك لم يملك لعبد لعدم شموله الكتاب على ما اوضح
عنه صاحب الهداية والكتاب بمنزلة العبد ومحبى ووراة وذوي ورج
لهم الرضخ اعطاء القليل والمراد هنا القليل من سهم الغنيمة لم
المملوك الغابر فله اذا قتل والمرأة الغابرة فله اذا كانت تراك
يحي وتقوم على المرفق والذي الغابرة فله اذا قتل او دل على الطريق
وخمسة للمكينة والبيتم وابن السبيل وقدم فقرا ذول القربة
عليهم ولا يشي لغنيهم وذكره تعالى في خمسة للبكر وسهم النبي
عليه السلام سقط بموته كالصفى وعند الشافعي يقسم على خمسة
اسهم سهم الرسول عليه السلام وهو الخليفة وعندنا سقط بعد
موت علي السلام كالسقط الصفى فانه كان النبي عليه السلام ان
لنفسه شيئا من الغنيمة وسهم ذول القربة ليسهم اي النبي ما شئ
وبني المطلب يستوي فقرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثى
لقول الله ولذل القربة من غير فضل بين العقر والغنى ولما ان الخلفاء
الاربعة الراشدين قسموا على ثلثة على ثلثة وكفى بهم قدوة وقال
عليه السلام يا معشر بني ادم ان الله اكرمكم خالته الناس

واوسهم

واوسهم وغنمكم منها الخمس والخمس من الغنيمة والعوض انما يثبت في
حق من يثبت في حق المعوض وهم الفقراء والبي على السلام اعطاهم للنظر
الا ترى انه عليه السلام قتل فقال انهم لم يزلوا معي هكذا في الجاهلية و
الاسلام وشبكت بين اصابعه فلهذا ثبت ان المراد بالنسب قرب النفرة
لا قرب القرابة فلم يبق بعد موته عليه السلام فلا يستحقون بعده الا بالفقر
هذا قول الكوفي وقال الطيلى فله سهم ايضا فمروم وجه الاول وقيل هو
الاصح ما روى ان عمر رضي الله عنهما اعطى الفقراء منهم والابحار انفقوا على
الاغنياء اما فقراءهم بدخولهم في الاضاني الثلثة ومن دخل دارهم فانما
خمس الا من لا منعة ولا اذن لان الخمس انما يؤخذ من الغنيمة وهي
ما يؤخذ من الكفار فهو وهذا بالمنفعة فان لم يكن منعة لكن وجد اذن
الامام فهو في حكم المنفعة لانه بالاذن التزم نصرة بالامداد فصار كالمنفعة
والامام ان ينقل وقت القتال فله سهم من قتل قبل استيلاء فيلذ القربة
من القتل فله سلبه التفتيل اعطى النبي زابيد على سهم الغنيمة والزر
بدل على الزبادة او سهم اي قطعة من الجيش جعلت كرم الزرع مثلا
بعينهم اي بعد ما رفع الخمس جعلت كرم الباحة او ثلثة او نحو ذلك
لا بعد الا حوازه هنا اي بدار الاسلام اذ يحق بصير ملكا للثغرين الامن
وسلب ما مع حتى ركب ما عليه السلب كل ما يثبت به القاتل عليه ما هو عدة
للقاتل او زينة للقاتل كقبابه وسلاحه وفرسه وكذا خاتمه وسواره و
في الصحيح كذا في الحديث وهو للكل ان لم ينقل خلافا لث فني فان السلب
عند القاتل اذا كان من اهل ان يسهم له الغنيمة وقد قتله مقبلا
بين الصفين على وجه المبارزة له قوله عليه السلام من قتل قبل فله سلبه

بالتسليم

وحيث نحل هذا على التفسير لا على وضع الشريعة لما قال عليه السلام لجيب من سيرة
ليس لك من سلب فتبكي الاما طابت به نفس **باب**
استيلاء الكفار اذا غلبوا على مالنا واورزوه به ارم او سبي بعضهم بعضا
واخذوا مالهم مملوكا بشرط الاحراز بالدار منصوص بالمسئلة الا واما ما
عنه صاحب المحذاه ولذلك قدتها وقال ان نفع لا يملك الكفار مالنا بالاستيلاء
والاحراز لان النهي عن الافعال الحسية يوجب الفسخ لعينه والفسخ لعينه
لا يفيد حكما شرعيا وهو المالك قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس بها
لذاته بل بواسطة العصمة في المحل والعصمة انما ثبتت في حقنا لا في حق اهل
حرب لاننا بالخطاب ولا ثبتت له في حقهم لا تقطع ولاية التبليغ والالزام
فكان استيلائهم على هذا المال واستيلائهم على العبد سواء ولو سلم
ان العصمة ثابتة في حق الجميع الا انها انتهت بانتهاء سببها وهو الاحراز
فانه باليد او بالدار وقد انتهى كلامنا بما اوزم به ارجو ان اذا انتهت
العصمة سقط النهي فلم يبق الاستيلاء فخلوا ففصل ان يكون سببا للملك
كخلاف اوازنا لان العصمة عن الاستيلاء بالولاية المتأخرة بالسلام ولم تنته
بالاحراز الموجود منهم وبعيرنا نأخذهم فاخذوه لتحقيق الاستيلاء اذ لا بد
للعبي لا حوتا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا وعبدنا فيها اي في دار الحرب
انما قال هذا لانهم لو اخذوه في دار الاسلام واورزوه به دار الحرب
بمكونه اجماعا آتيا وان اخذوه خلافا لها فيها اخذوه ولها ان عصمتها
كانت لحق المولى وقد زالت فصار مباحا وقع في ايدى يجمع وله ان ظهرت
بده على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره لتحقيق بد المولى
عليه فليكن من الانتفاع وقد زالت بد المولى فظهرت بده على نفسه

بسم الله

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

وهو

وصار معصدا بنفسه فلم يبق خلا للملك فلو ابيع بمشاع فاخذها الكفار ففتر
منهم رجل اخذ العبد فجاءا وغيره بالثمن لما قرأتم لا يكون العبد الا ببيع و
يكون متاعا ولا يباخذ العبد ايضا بالثمن وملك بالقبلة وريم وما هو
ملكهم ومن وجد متاعا في يد الفانيين او في غيرهم من مصارفهم
او في يد تاجرهم منهم ولا حاجة الي ان يقال بعد ما غلبنا عليهم لان الوجود
في يد المذكورين لا يكون الا بعد ذلك وانما نذكر قيد الوجود ان ياذر اعتمادا
على انتهاء من قوله اخذه بكني ان لم يقسم اي بين ارباب الحقوق وبالقبلة
ان قسم وبالثمن ان شراه منهم تاجر به في قبلة الوض ان استراه به و
بقبلة ان وجب له وان اسر عبيد فبيع ثم كذا اي اسر منه ايضا فبيع
مرة اخرى فليكن في الاول اخذه من الثاني بتمنه ثم لسته اخذه منه
بالتمين وقيل اخذ الاول لا قبلا بضيغ الثمن الذي اعطاه ولا يخطا
عنه اي عين العبد المأمور سبينا ان فقيت عنه في يد التاجر فاخذته
فالملك القديم باخذ بكل الثمن ان شاء ولا يخط من الثمن شيئا بازاء
ما اخذ من الارش وعق عبيد سلم ستره سنا من حفا وادخل دارهم
هنا عنده وقال لا يعنى لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين
وهو البيع وقد انقطعت ولاية الحجر عليه فبقي في يده عداوته ان
تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشط وهو تباين الدارين
مقام العدة وهو الاعتاق فليصل كما يقع مضي ثلث حبس مقام التوقيف
فيما اذا سلم احد الزوجين في دار الحرب كعبد لم سلم ثم فجاءنا
او ظهرنا عليهم انما قال فجاءنا دون فخرج البنايع ما اذا جاءه
المسلمين ومع في دار الحرب **باب** المستامن هو يستعمل
دخل دار الحرب باذان وكذا دخل دار الاسلام باذان لا بد من تاجرنا

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

فيكون قوله في سيرة الكفار

في الرد

لهم وماله ان اذا اخذ ماله او جسده او غيره بعلمه ولم ينه عنه
وما حرم اي بطريق التوضيح ملكه ملكا واما لانه فلو مال مباح وانما كان
حراما للغير فيصدق به وان ادان حربه دنته وادنته ودينته اوقضت
كذا في المغرب او ادان حربه او غضب احد من الاخر وجاء اهلنا لم يقض
لاحد بشئ لانه لا ولاية لنا على المستامن اذ لا وجه له على اطلاقه بل لانه
ما التزم حكم الاسلام فقامضي من افعاله وانما التزمه فيما يستقبل في حق
حكم بياشده في دارنا وقال ابو يوسف يقضي بالدين على المسلم ولو
الغضب لانه التزم احكام الاسلام حيث كان واجيب عنه بانه لما
امتنع في حق المستامن امتنع في حق المسلم ايضا حقيقة للتسوية بينهما
وكذا لو قتل حربيان وجاءا مستامين لما ذكرنا وان جاءا مسلمين
قضى بينهما بالدين لوقوع المداينة براضيتها والزامها بالاحكام بالاسلام
لا الغضب لان الغضب ملكه وان قتل مسلم مستامن من غير عمد او خطأ
ودي من ماله وكفره للخطاء دون العمد لانها لا تجب للعمد عذرا اما الكفارة
والدية في الخطاء فلو لم ينج من قتل مؤمنا خطأ فخير رغبة مؤمنة ودية
مسلمة الى اهلها وانما يجب في ماله لان العاقلة لا قدرة لهم على الصيانة مع تباين
الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وانما يجب في العمد في ماله لان
العواقب لا بعقل العمد والقصاص قد سقط للشبهة فلا بد من الدية
صيانة للدم المعصوم فتعقبن ان يكون ذلك من ماله وفي الاسيرين
كفر فقط في الخطاء اي لا يجب عليهم سؤل الكفارة في الخطاء وهذا
عنده وما لا يجب عليهم الدية في العمد والخطاء من ماله لان العصمة لا تنطلي
بالسر كما لا تنطلي بالدخول دارهم بالامان ولا ان اكبر صار نكاحهم
بالقهر فلا يجب بعقوبة كاملة وهو كونه بخلاف المستامن فانه يس

في الرد

في الرد

في الرد

في الرد

في الرد

في الرد

في الرد

بمقتور ودليل وجوب الكفارة ما ذكر من نص الكتاب ولا يمكن حجة هنا
سنة ويقال له ان ائمتنا سنة او شهر يعني للمام ان يوقفت
في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين نضع عليك حجة فان ذلك
قبل ذلك جوار الشرط محذوف اي فيها او نحوه والا اي وان لم يرجع
قبل المدة المضروبة فهو دني لا يترك ان يرجع كما لو اشترى ارضا اي
ارض خارج ووضع عليها فاجها لانه لما التزمه التزم المقام في دارنا
واما قال ووضع عليه فاجها لانه لم يشره الا بصير ذمها لانه ربا
بشهرها للقيمة وعليه حجة سنة مستقبله من وقت وضع الحراج
او تكت حربة ذمها لانه لما التزم المقام تبع الحراج وفي عكسه لا
اذ يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول وان رجع المستامن الى
داره حل دمه فان اسرا فظهر عليهم فقتل سقط دين كان له على مقتله
اي مسلم او ذمي وان في اي صار قتيلا ودبعت له عذره اي عند معصوم في
في دارنا وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فها اي الدين والوديع لو رثه
لان الامان باق في حق ماله لم يقتل بغلبة اما اذا قتلها بصير ماله غلبة حلاله
هنا لم يمسحس واولاد ودبعت مع معصوم وغيره فاسلم ثم ظهر عليهم فقتل في
اما الوس والولاد الكبار فلعدم التبعية واما غير ذلك فلانه كبس في يده
فاسلامه لا يوجب عصمة والغني اسم للمال المصاب من الكفار بغير قتال وان
اسلم ثم فجاء وظل اي على الدار فقتله حراما ودبعت مع معصوم له
اي كونه الذي اسلم وغيره في ومن اسلم ثم وله ذمة اي ذمة مسلم
هنا كقتله مسلم فلا شيء عليه الا كفارة الخطاء اي اذا كان القتل
عدا فلا يجب بشئ وان كان خطأ لا يجب الا الكفارة وعند الشافعي

في الرد

في الرد

في الرد

في الرد

في الرد

على انفسهم من المذنبين

يجب القصاص في العمد والدية في الخطاء واخذ الامام دية مسلم لا ولي له من اهل
اسلم صفا عاقلة قانله عطاء ينطق بالصوريين لا بالثانية فقط وقيل واخذ
الدية يعني بطريق الصلح في عمد ولا يعفو لان الحق للعامة وولاية نظرية و
ليس من النظر اسقاط حقهم بغير عوض **باب الوفايف ارض الربا**
بابين العذب لا اقصى باليمن بمدة لاحد الشمام وما اسلم اهل ارض
عقوبة وقسم بين جيننا والبصرة عشيرة والسواد هو ما بين العذب
الى عقبة حلوان ومن النعلية ويقال من العلت الى عبادان وما في عقوبة
انما لم يذكر تعوير اهل عليه لانه ليس بشرط في كونها خراجا وانما انظر
عدم قسمتها بين الغائبين خرج بذلك في شرح الطحاوي ومكة مخصوصة من
الحكم المذكور او صاظم خراجية بالاجاع وموات ايج بعين بوزن هذاخذ
ابن يوسف وعند قد بعث به اجبي به وخراج وضعه عمره على السواد
لكل ربيب ببلد الما اصاع من براوشور ودرج والجرب الرطبة تحت دراج
والجرب الكرم او النخل منفصلة ضعفا ولما سوا كنعان وبنان هو كل
ارض تحوطها حائط وفيها نخيل منفوخة واشجارها يطبق الجوب يستون ذراعا
في سنين ذراعا وفي كتب الفقه ذراع الكركيس سبع قبضات وذراع
المساحة سبع قبضات واضبع قائم وعندى ب الذراع اربع وعشرون
اصبعا والاصبع ست شتوات مضمومة بطون بعضها الى بعض ونصف الخراج
غاية الطاقة ونقص ان لم تطلق وتبلغها ولا يزاد ان اطاق عند التوق
وجار عند نجد هذا في خراج الاصل وهو الموقوف يعني ما وضعه عمره واما خراج
المحاسبة وهو ان يقسم الامام الخراج بالنصف او بالثلث او نحو ما فلا يجوز
الزيادة على النصف بكل حال ذكره العلامة في زكوة فداواه ولا خراج لو انقطع
الحق عن ارضه او غلب عليها او اصاب الذرع آفة ويجب ان عطائها ما كرها

في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين
في جميع المذنبين من المذنبين

الاصح في المذنبين

ويجب

ويجب ان اسلم المالك او شراها سلم ولا عشرة في خارج ارضه الى ارض الخراج
هذا عندنا وعند الشافعي يجب وتكرار العشر شكر الخراج وكذا اخرج المصنف
واما الخراج الموقوف فلا يتكرر **فصل الجوزة** هي جوزان جزية وضعت بالتراضي
فيقتدر بحسب ما يقع عليه الاثنان وجزية بيتندي الامام وضعتها اذا غلب عليهم
واقرم على اهل اكلهم ما وضعف لا يتغير وجن غلبوا واقرموا على اهل اكلهم بوضع
على كنانة ومجوسي ووشني عجي فيه خلاف الشافعي فله غناه صفه لكل واحد
من الثلثة لكل سنة ثمانية واربعون درهما يؤخذ في كل شهر اربعة دراهم
وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ربعها وعند الشافعي بوضع جيبته
على كل حال دينار الفقير والعني سوار الاعلى وثني مائة فان ظهر عليه
فوسر وطفله في ولا امرئ فان ظهر على اهل ناجية ارتد واقتاؤم
ومبينا لم في ولا يقبل منها اي من الوثني والمرند الا الاسلام والسيف
وعند الشافعي يسرق مشركا او الهوب ولا على راحب لا خالط فاما الرهبان
واصحاب الصوامع الذي لا يخالطون الناس فقال محمد بن ابي حنيفة يقول
بوضع عليهم جزية اذا كانوا يعذرون على العمل وهو قول ابن يوسف قال
محمد بن ابي حنيفة لمحمد بن قاسم قال القياس ما قال ابو حنيفة كذا في شقة
القدوري لا قطع وصبي واحوانا وملكوك داعي وزمن وكذا المغلطة
والشيخ الكبير وعن ابن يوسف انه يجب اذا كان اذمال وفقير لا يكسب
وقد حر خلاف الشافعي فيه وتسقط بالموت والاسلام خلافا للشافعي فيها فتداهل
بالشكر خلافا لهما وللشافعي ولا يحدث ببيعة سي للنصارى وكنيسة سي لليهود
صفا ولهم اعادة المهنة وميز الذي في زيب ومركب وسرج وسلاح ولا يبر
جلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبي هو ضبط غلبت بقدر الا صايع من
بشده الذي على وسطه وهو غير الزنا من الابريس ويركب على سرج
كالكاف وميزت نسائهم في الطريق والحمام ويعلم على دورهم كبلابستفولهم

لم يجلوا في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت
لان القاء في البيت كفا في اهل البيت

صدر السيرة
نكاحها لا يخالط

صدر السيرة

غلط بهما صدر السيرة

ونقص هذه ان غلب على موضع طربنا او حتى بدارهم وصار كمنه في حكم موتة
لكن لو اسر بستره والمرء يقتل لا ان امتنع عن الجزية او زنا مسلمة او قتلها او
سب النبي عليه السلام سب النبي عليه السلام لو كان من مسلم قل دمه ذكراه الا قطع في بيع
القدوري وعندنا في بيعه نقص العهد ويؤخذ مال بالبيع يغلب لم يقبل وغلبته
لان اراد بالتخلي ذلك الخيل ذكر الكان او انشئ ضعف كوتنا ومن مولاه خيرة
ولوا خلافا لفرقائه يقول يؤخذ منه ضعف كوتنا وهو كمنس في الاراضي ونصف
العشر في غيرها فالحجب فيه الزكوة كوي الغنشي فانه يؤخذ منه الجزية والجزية
فقوله عليه السلام موبى القوم منهم انما يعمل به في حرة الصدقة يجعل موبى الهامى
كالهاتى في هذا الحكم لان الحومات تثبت بالشرع ومصرف لونه ولواج ومال
التعليق وحدهم للامام وما اخذ منهم بلا حرب مصالحا كسنة نو وبناء فنترة
وجسر القنطرة ما تكون حركها وحجر خلافا مثل ما يشد على السفن وكفاية
العلاء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذرايع ومن مات في نصف
حرم من العطاء لانه صلته فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل العطايا في
زماننا القائل والمفتي والمدرس باب المرتد من ارتد العباد بالبدن
عليه السلام وكشف شهرته وان استعمل جسد ثلثة ايام فان تاب جزا النذر
مخزوف وهو في اي قبلة الحنة اخذ والا قتل وفي اي التوبة بالبري
عن كل دين سوا الاسلام او طاعتا انقل اليه وفكر قبل الوض ترك نذر بلا طاعت
لان الكفر مبيح والوض بعد طعن الدعوة غير واجب وعن ان في ان يجب
ان يهر الامام ثلثة ايام ولا يخل فكر قبل ذلك ويرزول ملكه عن مال موقوف في
زواله اعمى وقال لا يرزول ملكه فان اسلم عاد وان مات او قتل او حتى بدارهم
وحكم به عنق مدبره وام ولده وحل دين عليه لانه في حكم الميت والدين المؤجل
بصير حال الموت المديون وعندنا في بيع موقوف كالكاف وكسب اسلام لوراته
المسلم ان لم يستعجه عند طرة بدار الحرب وكسب ردة في هذا عندنا وقال

من يترك دينه فليس له

في

فيها اذا قتل اومات ككلام لوراته المسلم وقال ان في كلامنا في قضى دين كل
قال من كسب تلك الحال وقال لا يقضى دينه من الكسبين وبطلان كانه وذبح
ومح طلاقه واستبداده وتوقف مفاوضه وبيع وشراؤه وهدية واجار
وتدبره وكما به وصيته ان اسلم نفذ وان مات او قتل او حتى وحكم بطل
اعلم ان تصرفات المرتد على اقل من تنفيذ بالاتفاق كالا استبداد والطلاق
لان لا ينفق الا حقيقه الملك وغام الولاية وبطل بالاتفاق كالشكاح والبيع لانه لا يعتمد
الملة ولا مله له وموقوف بالاتفاق كالمنا ومنه لانها تنفذ المساواة ولا مساواة
بين المسلم والمرتد مالم يسل وتختلف في تدقيقه وهو باق ما ذكر فانه موقوف عنده
ونافذ عندهما وان جاء مسلما قبل حكم فكان له المرتد وان جاء بعد وبالمع وريته
اخذة ولا تقبل ردة خلافا لثاني وكسب حتى تسل وصح تصرفها وكسبها
لورثتها فان ولدت امته فادعاه فهو ابنه حرا برته في المسلم مطلقا اي سواء
كان بين الارثاد والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر لان الولد تبع
المسلم من ابويه فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتد ان مات او حتى
بدارهم وكذا في النكاح اذا اجازت لنصف حول او اكثر منذ ارتد لان الولد
يتبع الاب ح لان الاب يجز على الاسلام فيكون اقرب للاسلام من الام فصاري
حكم المرتد والمرتد لا يرث المرتد وانما قال لنصف حول واكثر لانه اذا اولدته لاقبل
منه كينقنا بوجوه عند الردة فيكون مسلما تبعا لابي بخلاف ما اذا اجازت بستة اشهر
او اكثر ذكره في التبيين وان حتى بدار لوب باله فظهر عليه فهو في بيع ليس لورته
عليه سبيل لان ملكهم فيه غير ثابت حيث طحا مع ابنته ارفقت عصمة بالبي
وكذا عصمة مال لانه تبع للنفس وان رجع يعني بعد ما حل بها طلاقا وحكم به على حرة
باله فظهر عليه فهو لورته قبل ستة يعني بين العائنين لانه مالم يهر الحرب وحكم به
مكنه الورثة فلذلك القديم ان يافز مال قبل القسمة بغير شي وان قضى بعبه
لمرتد حتى لا ينفذ اي قضى لابنه فكانت له جائزا مسلما قبلها والولا لالاب لان الكفاية

من يترك دينه فليس له
جاءت لاكثر من نصف حول

وقعت جازية والابن خليفة الاب فاذا جاز الاب مسلما صار الابن كالكامل
 من الاب فالبذل له والعق وادفع عنه ومن قتل من خطا فليح او قتل
 قديته في كسب السلام لان الدية لا تكون على العاقلة عند عدم الضرر فيكون
 في ماله فعند يكون في كسب السلام لان كسب الردة في وقت عا في الكسب
 ومن قطع به عدا فارتد والعباد بالبدومات منه او لحي اي لحي بدركه
 ففقط في ماله فارتد منه فمن العاطع نصف الدية في ماله لو ارتد لان
 القطع قبل خلا معصوما والسراية حلت خلا غير معصوم فاعبر القطع لا
 السراية فيجب نصف الدية وانما يجب في ماله لان العبد لا يتخذ العاقلة وانما يجب
 الفصاح لوجود الشبهة وهو الارتداد وان اسم هذا فارتد اي من ذلك
 القطع من ماله لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية هذا
 عند ما قال محمد وزفر فيجب النصف هذا لان الارتداد اذا اهدر
 السراية فلا ينقلب بالسلام الى الفصاح مكانت ارتد على ما اخذ به
 فبذل لسيده وما يبع لو ارتد زوجان ارتد اقلهما فولدت من ولد
 فظهر عليهم فالولد ان في الاول يجبر على السلام لاولده وفي رواية
 حسن يجبر ولد الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا يبيع للمسلم
 اجماع في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبع في رواية الحسن وصح ارتداد
 صبي بمقتضى الاسلام ويجبر عليه ولا قبل ان انه هذا عند ائمة حنيفة ومحمد
 وعند ائمة يوسف ارتداده ليس بارتداد واما سلام اسلام ذكره
 في الهداية وعند زفر وهو قول ان في لا يبيع ارتداده ولا
 اسلام ولا في حنيفة ولا في يوسف ومحمد ان عليا رضي الله
 في صباه ومحمد النبي عليه السلام اسلام وافتح به بذلك
 مشهور قال سفيان بن عيينة على الاسلام طراه غلاما ما بلغت آوان خلني

باب البغاة

باب البغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام وعادوا الى العود
 وكشف عن شتمهم فان تخيروا اي اتخذوا خيرا او مقبلا اي انحازوا بين مالوا الى فئة من المسلمين
 ليستعينوا فليس بذلك اذ لا دالة فيها ذكر عليه ولا مشروط منها بمحضين حل لنا قتالهم بداء
 هكذا ذكر شيخ الاسلام حواشي زاده وهو المذهب عندنا وذكر القدوري في مختصره لا بد من بقنا
 وهو قولنا في لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفعا ومسلمون ولنا ان احكم يد اعدا دليله وهو تسليم
 واجتماعهم فان صبر الامام الى ان يبدوا رجلا لا يمكن دفع شرهم ونهزم على جرحهم يقال اجرت اخرج
 اذا اسرعت قتله وفيه ايضا خلافنا في وتبع مواليهم ان لهم فئة وفيه ايضا خلافنا في
 والافلا اي ان لم يكن لهم فئة لا يجبر على جرحهم ولا يتبع مواليهم لان قتالهم كان لدفع شرهم
 وقد اندفع بدونه فلا يقتل لكونه مسلما ولا ينبغي ان يبيعهم ولا يجوز ان يتوبوا ويستعمل
 سلامهم وخيلهم عند الحاجة اذ لا ولاية للامام عليهم حالة القتل فلم يوجب ولم ينقلب موجبا
 بعد وان غلبوا على بعض فقتل من اهل ارضه محمدا فظهر عليهم قتل بهذا اذا لم يجز على اهل
 الممر احكامهم بل ازعمهم الامام العدل قبل ذلك عنه لان ولاية الامام العدل لا ينقطع قبل
 ان يجري احكامهم فيجب القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب وباع قتل عاد لا مدعيها
 حقيقة مصر عليه اي قال كنت على الحق وانا الان عليه قال في غاية البيان شرط الارث ان يكون
 مصرعا دعواه فان رجح فقد بطلت ديانته فلا ارث يورثه كعك اي كايث العادل الباغي
 فان اقرانه على باطل لا هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يرث الباغي العادل سواء
 ادعى حقيقة او اقرانه على الباطل وقال ان في لا يرث العادل ايضا كذا في التبيين وفي
 الهداية ان قوله كقول ابي يوسف وبيع السل من رجل ان علم ان من اهل الفتنة كره والا
 فلا **لقية** هو في الشرع اسم في تولد طره اهل خونا

ما الزم

باب البغاة

باب البغاة

هذا هو المذهب عندنا
 في قتالهم بداء
 هكذا ذكر شيخ الاسلام
 حواشي زاده وهو المذهب
 عندنا وذكر القدوري في
 مختصره لا بد من بقنا
 وهو قولنا في لانه لا
 يجوز قتل المسلم الا دفعا
 ومسلمون ولنا ان احكم
 يد اعدا دليله وهو تسليم

خلافا للشافعي والراجح
 سني يسنن
 بالاعمال ان طره عليهم
 صحة

صدر الشرح

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

من العيلة او فرار من تهمته التهمة مضيقه ثم حزنه غارم وغاسق لقيط باعبار مثالا وتغالا
لاستصلاح حاله كذا في المبسوط رفعه احتج وان خيف هلاكه اي غلب على ظنه ضياعه يجب
كاللغة هذا عا و فوق ما في الهداية وفي البدايع اما حاله الذنب فمن ان يخاف عليها الضيعة
فياخذها لصاحبها هذا عندنا وقال الشافعي اذا خاف عليها الضيعة يجب اخذها وان لم
لم يخف يستحب اخذها وهو حر الآية رقة ونفقة وجنات في سعة المال وارتد له
ولا يؤخذ من اخذه ونسب ممن ادعاه ولو رجلين حرين مسلمين لا بد من هذين الظنين
عندنا خلافا لكان في التفصيل يطلب من شرح القدوري في الاقطع او ممن يصفهما
علامة اري كالتب في نفس الامر فلا حاجة الى ذكر قيد الصدق قال في شرح الطحاوي
ان اذ عي رجلان نسبه فأيهما اقام البينة يقض له ولو اقاما جميعا يقض لهما وان بقيت
البينة غير ان احدهما وصف علامة في جسد فامسأب والاخر لم يصف فانه يجعل ابن
الواصف ولو لم يصف واحدهما فانه يجعل بينهما جميعا او عبدا اعطف عاقبه ولو
رجلين وكان حر اى ان كان المدعى عبدا ثبتت نسبه لکن اللقيط يكون حر الا ان
الاصل في دار الاسلام احرية او ذمتا وكان مسلما ان لم يوجد في مفرقهم اي في مفرق الذمتين
لم يقل ان لم يكن لان العبرة لعدم الوجدان فيه لا لعدم كونه فيه وقت الدعوة وذمتا اى
كان ذمتا ان وجد فيه والواحد ذمتي اما قال هذا لان العبرة هنا للواحد لا للمدعى وهذا
ظاهر من الهداية وان خفي على من قال وذمتا ان وجد فيه اعلم ان المسئلة على اربعة
اوجه احدها ان يجد مسلم في مكان المسلمين كالمسجد فيكون مسلما وتأييدها ان يجد
كافر في مكان الكفار كالبيعة فيكون كافرا وتأييدها ان يجد مسلم في مكان الكفار وتأييدها
ان يجد كافر في مكان المسلمين وفي هاتين اليهوديتين اختلفت الرواية في كتاب اللقيط
من المبسوط

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

من المبسوط اعتبر المكان السابقة وفي بعض نسخ كتاب الدعوي منه اعتبر الواجد وهي
رواية ابن سماع عن محمد بن علي اليد وفي بعض نسخ اعتبر الاسلام يعني انها كان موجبا لاسلامه
يعتبر ذلك نظر للصغير وما شذ عليه صرف اليه امر قاض وقيل بدونه وللنقط
فتبين هبة وتسليم الى حرفة لا انكاح ونقرف ماله ولا اجارة في الاصح احتزبه
عن رواية القدوري في مختصره **كتاب اللقطة**
بقية الامم وفتح القاف مما يوجد من اللقطة من اللقطة وهو اخذ الشيء من الارض
وسمى امانة ان اشهد على اخذ ليرد على ربه الاشهاد ان يقول من سمعتموني يشهد
لقطة فدل على ذلك والاى ان لم يشهد انه اخذ للرد ضمن ان محمد المالك اخذه
للرد هذا عندنا وعند ابي يوسف لا يضمن بل القول قوله في ان اخذه للرد قيل اخذ في
فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عند عدمه بان لم يجد من يشهد او خاف ان
ياخذ من من ظالم لا يكون ضامنا لكره في المبسوط وعرفنا في مكان وجدها اي ينبغي ان يعرفها
في الموضع الذي لقها فيه وفي الجامع فان ذلك اقرب الى الوصول الى صاحبها وعن اهلوا في
انه يكفيه الاشهاد انه ياخذها ليردها على صاحبها ويكون ذلك بغيرها وهو المذكور في
السير من لا يطلب بعدها في الصحاح اختلفوا في مدة التوقيف والصحيح انها غير معتد
بمدة معلومة بل هي موقوفة الى رأي الملقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك
وقدرها محتمل في الاصل بالوجه من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك و
الشافعي سواء اخذ من محل او محرم وقال الشافعي لقطة المحرم يجب توقيفها الى
ان يجي صاحبها وما لا يبيع كالاطعمة المعدة للاكل وبعض القادر الى ان يخاف فساد
ثم تصدق او امسكها رجاء الظن بصاحبها وهذا فيما لا يخاف فساد فان جاء ربهها

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

غير ترتيب عام الشارح

وعند الشافعي يجوز لمن يشق بها وان كان
غنيا ولو على اصيله ورضه وى سبها بقل
ان كانا غنيا لا ينفذهما من قوله لصدق
فانه لا يلزمه الا على الصغير
هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

اجازة فلم اجره اي ثواب الصدقة او ضمن الاخذ والمكسب ان هلك في يد وان كان قائما اخذ
 ذكره في الهداية كما في هبة وجدت لافرق عندنا في اللفظة بين ان يكون هبة او غيرها وعند ما كل
 والثاني اذا وجد بغير او بقر او غيرها في الصحرى فالتمسك افضل وما انفق عليها بلا اذن
 حكم تبرع وباذن دين عليها منه كالفصل فان قلت ما الفرق بين الابق والفصل حتى جاز اجازة
 الكادون الاول قلت لان في اجازة الابق تعرض ايضا على الابق بخلاف الفصل فانه لا يثق غالبا
 كذلك غاية البيان وما لا منفعة له اذن بالانفاق عليها وشرط الرجوع على رها في الاصح ان
 كان اي الامر بالانفاق وشرط الرجوع اصلح والاباها وامر بحفظ نعمها احترز بقوله في الاصح
 عن رواية اخرى وهي ان الاس بالانفاق يكتفي ولاية الرجوع على صاحبها والمنفق حبس بالاحد
 نفقة فان هلك بعد حبس سقطت اي النفقة لانهما باحبس صارت كالزمن وهو معذور
 بالدين هذا على وفق ما في الهداية وذكر في الينايع انه لا يسقط النفقة عند علمنا الثلثة خلافا
 لفرق وفي التقریب لابي الحسن القدوري قال اصحابنا لو انفق على اللفظة باسم الفاني وجسها
 بالنفقة فملك لم تسقط النفقة خلافا لفرق لانهما دين غير بدل من عين ولا عن عمل منها فيها ولا تأملها
 عقد يوجب الفمان وقبله لا ان هلك قبل اكسار لسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها محل
 الدفع ولا يجب بلا حجة وقال الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع ويستغنى بها فقيرا و
 الا ان لم يكن فقيرا تصدق وعندنا في يجوز ان يستغنى بها وان كان غنيا ولو على اصل وفرق
 وعمره لم يقل ان كانوا فقرا لانها من قومه بعدد قفائه لا يكون الا على الفقير **كتاب**
الابق الا بابق انطلق الرقيق ثم ائذب اخذه لمن قري عليه وترك الفصل احب لانه لا يخفى
 على مالكه وهو يطلب فنجح ولا كذلك الابق ولم اذه اي ردة الابق فانا ومدبر او ام ولد من مدرة
 ستر رجوع درهما وان لم يعد لها اي ان لم يكن قيمة اربعين درهما اقول اني يوسف وقال محمد
 ان كانت قيمة

عاجزها واجر الفاني
 ماله منفعة وانفق

مدركه

في الهداية...
 في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...

ان كانت قيمة اقل من اربعين درهما يغيب بقيمة الادريما ان اشهد انه احد للرد وقال الشافعي لا يجب شيء
 بلا شرط ومن اقل منها بغير علم وان ابق منه اي من الذي اخذ للرد لم يغيب وان لم يشهد فلا شيء ومن ان
 ابق منه خلافا لابي يوسف فان اشهدا ليس بشرط علم فلا يغيب ويستحق ابعاده وعلما من جعل
 وهذه اذا كانت قيمة مثل الدين او اقل منه وان كانت اكثر فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن
كتاب المنقول هو في اصطلاح الفقهاء ما لا يملك يد راتره اي خبره فلا يدركه
 حيوة وموت في حق نفسه فلا يتكسر عمره وقال مالك اذا مضى اربع سنين بغير الفاني بينه وبين
 امرائه وبقتة عدة الوفاة ثم تزوج من ثاء ولا يقيم ماله ولا يصح اجازة ويقوم الفاني من يقين
 حقه ويحفظ ماله ويبيع ما يحافظ فسادا وينفق على ولده وابويه وعمره موقوف الحكم في حق
 غيرهم لم يقل ميت في حق عينه اذ يابا بالنفيع الا في ذكره وايضا لا يقع المعلق على موة فيوقف
 قسط من مال مودة الى حين سنة اختلف في المدة وظاهر الرواية ان يقدر بموت الاقران وقبل
 الاوفى ان يقدر بسنتين سنة وعليه الفتوى ذكره في الكافي واعا كان اوفى لانه اقل المقادير
 المعينة والتفحص عن حال الاقران انهم ماتوا ولا غير يمكن او فيه مرجح فان ظهر حيا فله ذلك لم يذكر
 حال ظهوره ميتا لظهور حاله فيه وبعد ما اى بعد المدة يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فيعتد
 للموت ويقوم ماله بين من يرثه الان وفي مال غيره من حين فقد فيرد ما وقف له الى من يرثه الغير
 عند موته وكذلك ان حيوة بالانتماء فانما علمنا حيوة فيستحب ذلك ماله بظهر خلافا واستصحاب
 احوال يصلح لابقا ما كان على ما كان لا لا ثبات ماله بين ثابا وفي الامتناع عن فسخ ماله بين ورثته
 ابقاء ما كان على ما كان وفي تورثه من الغير اثبات لم يملك ثابا له ولان حيوة باعتبار الظاهر
 وهو يصلح حجة لدفع الاحتقاق للاحتقاق فلا بد من حق بميراث غيره ويدفع الاحتقاق ورثته
 لانه كذا في المبسوط **كتاب الشك** هو غلطة في العقد شركة وان لم يوجد

في الهداية...
 في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...

في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...

في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...

في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...
 في التقریب...

هذا الشرط منكره في الشرط

مهم

فيه المصلحة وسيكون شركته مكل وسيان يملك اثنان فضا عدا عينا باي سببان وكل كاجنبي اي كالذي
لا شركة في مال واحد وشركة عقد وركبتها الايجاب والقبول بشرطها كونه المعقود عليه قابلا للوكالة
وعدم ما يقطعها كطرد اسم سماء من الميرج لاحد مما فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى احد هذه
الدرام المسماة ربح يشتركون فيه وهي اربعة اوجه هذا وفق ما في الهداية ويرد عليه ان المهرم منه
ان يكون شركة الصانع والوجه معاوضة لا عتانا وليس كذلك فالوجه في التقييم مأكلة الطاوي
والكفر في واختاره صاحب البدائع انها ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه
فكل منها على وجهين معاوضة وعتانا معاوضة ومى شركة متساويين في المال يعني المال الذي يجمع فيه
الشركة ولا بائس بزيادة مال لا يجري فيه الشركة والتصرف يعني الكفاية من جهة والوكالة لا مطلق التفرغ
اذ لا بائس في ان يبيع احدهما او يشترى او يملك من الاخر وهذا في التفرغ يستلزم التاوي
في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي الى الاختلاف في التفرغ فان اشترى من احدى او خسر من الاخر
للمسلم ان يبيع وكالات من جهة في التفرغ والتاوي في التفرغ ولهم ان يذكروا المصل التاوي في الدين
اكتفاء بذكر التاوي في التفرغ وهذا تفرغ دقيق لا يمتد الى اشارة الامن له درة في هذا الفت
فلا يبيع الا بين متحدين حرية وحلما ومله اي لا بد ان يكونا حريين بالغين ملتصقا واحدا فلا يبيع بين مسلم
وكافر ونصح بين مسلمين وبين كافرين وان كان احدهما مجوسيا فان الكفر ملة واحدة وهذا عندنا
وعند ابي يوسف الاتحاد ملة ليس بشرط وعندنا في لا يجوز المعاوضة اصلا وقال ما كل لا اذري
ما المعاوضة ولا تنعقد الا بلفظها اي بلفظ المعاوضة او مبيعا كل ما يقتضيه وهذا لان المعبر هو المفع
وتستقيم الوكالة والكفاية فكل من اوكيل فاذا اشترى احدهما شيئا فطلبنا ثم مطالبة الثمن واخذ من الاخر
وشترى كل لهما الاطعام اهل وكوتهم وكذا اطعام نفع وكوتهم وهذا ظاهر عما ذكره بطريق الدلالة
وكل دين لهم احدهما يبيع فيه الشركة كالشراء والبيع والاستيجار واحتوز بالبعد المذكور وما يلزم بسبب
لا يبيع فيه

مهم

هذا الشرط منكره في الشرط

لا يبيع فيه الشركة كاجنبي والتكامل واقتلح والصالح عن دم عدا وعن النفقة وكفاية بل من ضمن الآخر خلافا لها
وبغير الامر لا هو الصحيح اي اذ انهم احدهما دين بسبب الكفاية من غير امر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين
لا يبيع فيه الشركة الاخر ومكان التفتيش الاستهلاك غير لهما اي بمنزلة الكفاية عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
كذلك التبيين وان ورثا احدهما او ذهب له ما يبيع فيه الشركة وقبض اي الوجوه صارت عتانا اي يقلب
اليها وفي العوض والعقد بقيت معاوضة اي ان مكل احدهما سواء كان بالارث او بالهبة عتانا او عتانا باقى
معاوضة لان مال الشركة لم يزد وعتانا ومى شركة في كل تجارة او في نوع ولا تقتضي الكفاية ونصح ببعض مال
ومع فضل مال احدهما وى ما لهما الا التفرغ اي يقع بان يشترط ان يكون المال مساويا ولا يكون التفرغ مساويا
خلافا لفرق وان فنى وكون مال احدهما دراهم والاخر دنانير وبلا خلع خلافا لهما من ايضا فكل ما لم يثن
مشرية لا غير لعدم تقي الكفاية ثم رجع على شركته بحضته من اداءه من ماله ولا تقتضي الا بالبعد من الغلوس
النافعة قالوا ان لا يفرق بينهما عند معاوضة فلا يجوز شركة والمعاوضة ايضا بها والتفرغ والنفقة ان تعامل الناس
بها التفرغ ذهب غير مغرب والنفقة فطنة غير مفرقة وقال مالك يجوز بالعوض والمكيل والموزون ايضا اذا
اتحد الخمس وبالعوض بعد ان يار كل نصف عرضه بنصف عرض الاخر وعقد الشركة وهذا لان البيع معاوضة
مكروه لا يجوز لواحد منهما ان يفرغ في نصيب الاخر ثم بالعقد بعد ذلك معاوضة عقد فجاز لكل منهما ان يفرغ
في نصيب صاحبه وهن محيل لمن اراد الشركة في العوض لانه بذلك يصير نصف مال كل واحد منهما معاوضة
بالثمن فيكون الربح احصا من المالين ربح ما يفرغ فيجوز بخلافه اذا لم يبيعا وتأويله انه اذا كانت فطنة
متاخرهما على التواء ولو كان بينهما تفاوت يبيع صاحب الاقل بقدر ما يثبت به الشركة وهلاك مالها او
مال احدهما اي هلاك مال الشركة او مال احد الشركتين قبل الشراء يطالبها وهو اي الملاك على صاحب قبل
اخذ هلك في بين او في هذا الاخر وبعد اي بعد اخطا عليها فان هلك مال احدهما اي قبل ان يشترى شيئا بعد
شراء الاخر بماله فمشتري لهما ورجع على الاخر بحضته من ثمنه اي رجع المشتري على الذي هلك ماله بحضته من الثمن

مهم

هذا هو الأصل في الشركة
 وهو ان يترفع كل واحد من الشركاء
 عن ملكه ويضعه في كنف الشركة
 فيكونوا شركاء في الربح والخسارة
 على قدر ما وضعوا من المال
 والى ذلك يرجع ما ذكره في المتن

لان الشراء قد وقع لها فلا يغير بملك المال وان هلك قبل شراء الاخران وكله حين الشركة من حيث الشركة لها
 شركة مملوكة ورجع بحقته عنه اي ان لم يشتر احد ما شيئا وهلك ما له ثم اشترى الاخر مال ان قبحا بالوكالة في
 عقد الشركة فلا يترى بهما على شرط ان الشركة ان بطلت فالوكالة المخرج باقائه فكانت شركة كالمالك الوكالة
 ويكون شركة مملوكة ويرجع على شركة بحصة من الثمن والافله اي ان ذكر احد الشركاء ولم يفتق على الوكالة فيها
 كان المشتري للمدعي اشتراؤه خاصة لان الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي يتقضيها الشركة فاذا بطلت بطل
 ما في ضمنها بخلاف اذا مر بها بالوكالة لانها مفسودة ولكل من شركاء في الشركة وعنا ان يبيع و
 يودع ويضارب اي يدفع المال مضاربة ويوكل ببيع الاجنبي بالبيع والشراء والمال في يده امانة
 اي في يد الوكيل لانه يقبل المال باذن المالك لا على وجه البدل والثبوت فمساو كالودعة وشركة العنان
 والتقبل هي الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشترك مائة من كذا طين او خياط وصباغ
 وتقبل العمل لاجر بينهما تحت وان شرط العمل نصفين والاجر ثلثا وعند الشافعي لا يجوز هذه
 الشركة وعند غيره لا يجوز الا عند اتحاد العمل ذكر في المنظومة وشروطه ولزم كذا عمل قبل احد مما
 فيطالب بالعمل ويطالب بالاجر اي يطالب كل منهما بالجر العمل سواء كان العامل هو او شركاء وبما
 الدافع بالدفع اليه اي يبرأ المستعمل بدفع الاجرة الى احد مما واكتب بينهما وان عمل احدهما فقط
 وشركة الوجوه هذه رابع الوجوه من الشركة وهي ان يشترك بالمال ليشترى بوجهها اي ليشترى بلا
 نقد الثمن بسبب وجايتها ويبعا فاحصل بالبيع يدفان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل
 يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي وتصح معاوضة اذا اشترى على المعاوضة او ذكر
 جميع ما يقتضيه المعاوضة واجتمعت فيها شرائها ومطلقاتها عن وكل وكيل الاخر في الشراء يبيع في
 صورة الاطلاق وامافي الاول وكل وكيل الاخر وكفيله وان شرط ما منعة المشرق او مثا لثة
 فالبيع كذا وبطل شرط الفضل لان الرجح لا يستحق الا بالعمل كالمضارب او بالمال كبر المال او الضمان
 كالاستاذ الذي

فان كان المالك قد دفع المال
 الى وكيله فله ان يبيع
 ما في يده من المال
 متى شاء

هذا هو الأصل في الشركة
 وهو ان يترفع كل واحد من الشركاء
 عن ملكه ويضعه في كنف الشركة

فان كان المالك قد دفع المال
 الى وكيله فله ان يبيع
 ما في يده من المال
 متى شاء

كالاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس ويلقيه على التلميذ باقل مما اخذ فيطيب له الفضل بالضمان ولا يخفى
 بغيرها واستحقاق الرجح في شركة الوجوه بالضمان وهو بقدر الطاقة في المشتري فكان الرجح الزائد
 خارجا لم يضمن وهو غير جائز وفي المضاربة جاز على خلاف القياس وشركة الوجوه ليست في
 معناها اذا لم يعمل في مال معين ونعنيته هو يجوز في المضاربة الا يرى ان المال كان معيناً في شركة
 الوجوه جاز فيه ايضا اشتراط التفاضل بشرط العمل كذا في السنين **فصل في**
 الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وما حصل المال ولو بمعاونة
 الاخر مثل ان يقطع احد ما ويجمع الاخر فله خاصة ولا يجوز مثله بالغا ما بلغ عند محمد ولا يزداد
 على نصف ثمنه عند أبي يوسف وما اخذاه معا فلهما نصفين ولا في الاستقاء بان كان لهما معا بطل
 ولا خرد واية واستبح احد ما واكتب للعامل وعليه اجر مثل مال الاخر والرجح في الشركة الفاسدة
 اذا شرط في الشركة كذا مما سمى من الرجح للاحد خاصة فيفسد الشركة على قدر المال حتى لو كان المال
 نصفين وشرط الرجح اثلا فالا لشرط بطلان الرجح نصفين وبطلت الشركة بغير احد مما
 لحاقه بداد احب مرتدا اذا قضي به ولم يترك احدهما مال الاخر بلا اذنه وان كان كل واحد فاديا
 ولا يضمن كذا وان جهل باداء الاول وقال اذا جهل باداء الاول لا يضمن كذا في كتاب
 الزكوة وفي الزيادات لا يضمن علم باداء شركته او لم يعلم وهو الصحيح عند ما كذا في السنين وان
 اذ يامعا بان اذ كل منهما بغيبه صاحبه وانفق اذ او سلف في وقت واحد وكذا اذا لم يعلم تقدم احدهما
 على الآخر ممن كل قسط الاخر وان شرى معا فمضاربة باد شركته ليطا فله بلا شئ وقال
 يرجع الشريك على المشتري بنصف الثمن لانه اذ يبيع عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه
 بنصيبه وكذا ان اجارية دخلت في الشركة على البتات جريا على حقيقة الشركة فاشبه حال عدم الاذن
 غير ان الاذن يتحقق هبة بنصيبه لان الوطن لا يحل الا بالملك ولا وجه الى اثباته بالبيع لانه مخالف

هذا هو الأصل في الشركة

هذا هو الأصل في الشركة

مقتضى الشريعة فاشتبه بالهبة الثابتة في ضمن الاذن واخذ كل منهما اي الباع ان يطالب بالثمن
 ايها الشاكر لما عرفت ان الموقوف منة تتحقق الكفالة **كتاب الوقف هو لغة**
 بجمع وفي الشرح حسن المعين على مكل الوقف والتصدق بالمنفعة هكذا قالوا ولو قيل ومرف
 منفعة الى وجه من وجوه الخير كان اولى لان الموقوف له لا يلزم ان يكون فقيرا والتصدق لا يكون
 الا ذكرا لعمارة يبيع بجمع عنده شيئا ويبيع به ويورث عنه هذا عندنا وعندنا هو حسن على حكم
 مكل الله تعالى انما زاد لفظ الحكم لان ملكه به مجزئ عن تصرف العبد فيه انما تصرف في حكمه قال في كفاية
 ظن بعض اصحابنا انه غير جائز عاقل من اشارة ظاهر الرواية ان ابا حنيفة كان لا يجيزه لكن مراده لا يجزئ
 لازما وانما اصل الجواز ثابت عند فلو وقف على الفقراء او على سقاية او خانا او خان ما ينبغي في المفاوز
 على طرق البلاد ليتزل فيه ابناء السبيل ذكره في المستصفى لسبب السبيل او رباطا او رباطا ما ينبغي في الشوارع
 ليتزل فيه الفقراء او جعل ارضه مقبرة لا يزول مكل الوقف عنه وان علق بموت نحو ان ميت فقد
 قال في التبيين لو علق الوقف بموت ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث لان الوصية بالمعدوم جائزة
 كالوصية بالمتوفى ويكون مكل الميت باقية في حكمه فيتمتع به عند افاغان وان لم يخرج من الثلث يجوز بغيره
 الثلث ويبقى الباقي الى ان يظهر له مال آخر او يجزئ الورثة فان لم يظهر له مال ولم يجزئ الورثة يقع الغنم
 بينهما الثلثا ثلثة للوقف والثلثان للورثة وقوله في الصحيح رد لابي حنيفة في القدور في حيث
 مرج في حقهم بزوال المكل بالعليق بالموت قال في الكافي لو علق بموت يكون لازما بالاجماع ولكن
 عند يكون رقبته مملوكا للورثة اولى وعندنا لا يكون مملوكا لاحد وكل ان تقول يجوز ان يكون مراد
 ابي حنيفة من المكل الزائل في صورة التعليق مكل التوقف لا مكل الرقبه فانها قد يمتنع ان يكون في المالك
 فانه مملوك للمولى رقبته لا يذلل الا ان يحكم به قاض استثناء ومن عدم زوال مكل الوقف لانه عدم لزوم
 كما توهم لما عرفت انه لازم في الصورة ان يبقا ايضا اعلم ان الخلاف بينه وبين صاحبنا في موضعين
 احدهما زوال

المراد بالوقف الموقوف عليه
 والمراد بالوقف الموقوف له

هذا هو الوجه الذي لا خلاف فيه
 لزم الوقف وزوال المكل فلو لم يبق له مال لم يبق له مال

احدهما زوال مكل الوقف بالوقف وقد تقرر له المص والتمس لزومه وسكت عنه قال في كفاية الوقف
 لا يلزم بهذا الا يطالبين احدهما قضاء القاض بلزومه لانه مجزئ وفيه وانما ان يخرج بغير الوصية فيقول او يبيع
 بخله داري منه او يقول جعلتها وقفا فتمنع فوا بخلتها على الساكنين وعندنا الوقف لازم بغيره المكلان
 والناس لم يأخذوا ببقعه في هذا الشأن المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضاة وتعامل الناس
 وذكره التتمة والهدونة ان الفتوى على قولهما ولقد احسن من قال لا جهة لهم في ذلك على الامام يعني
 للناس في اخذهم بغير علمها بما شاءوا من وقف التحليل عليه السلام لانه نفي اللزوم لا الصحة في
 المذهب الصحيح والوجود لا يلزم للزوم ولكن سلم انه لا يبيع عند عدم الصحة غير مستوفى لافراجه
 بل يبيع المضاف والمحكوم بجوازه فلم لا يجوز ان يكون الوقف الموقوف من ذلك الافراد وكيف يبيع
 الطعن على سيدنا بعين بان لم يشأ هذا الوقف في امر من مع انه حج وخمس وحبس بجهة ولقي فيها الهوى
 والآ في مسجد بني وكذا في محله لانا فيه ذكره قاضي خاني فتاواه وافر طريقة هذا عندنا خلافا
 لابي يوسف واذن للناس بالصلوة فيه وصلى واحد جعل ارضه مسجدا فعند ابي حنيفة ومحمد لا يكون
 مسجدا بدون التسليم غير ان عند محمد يتم التسليم اذا صلى واحد باذنه وبواحد من التوابين عن ابي حنيفة
 وفي رواية اخرى عنه يشترط الجماعة وعند ابي يوسف اذا بناء على هيئة الساجد وخلق بينه وبين
 الناس يكون تسليما والصلوة ليست بشرط للزومه كذا في جامع قاضي خان وان جعل تحت سائر دابة
 لمصالحه وان جعل لغيره اي لغير مصالحه او جعل وسطا داره سجدا واذن للصلوة فيه فلا تفقد شرط
 افراز الطريق وعند ابي يوسف يزول بنفس القفل لم يرد انه لا يزول بدون ما عرفت انه يزول
 بالفعل ايضا وعند محمد يشترط التسليم وذكر في المسجد بالاذن المذكور انما وفي غيره بنفسه التسليم
 اياه ففتح وقفه يشترط التسليم عند الاول دون الثاني تفريع على الخلاف المذكور انما بناء على ان القيمة
 من تمام القبض وانما لا يقسم لانه اذا كان عمالا يحمل القيمة لا يبيع الوقف عند ابي حنيفة فافعل

هذا هو الوجه الذي لا خلاف فيه
 لزم الوقف وزوال المكل فلو لم يبق له مال لم يبق له مال

وهذه التعليق كانت ايضا على
 الوقف فانما لا يختلف ما كان يبيع

المراد بالوقف الموقوف عليه
 والمراد بالوقف الموقوف له

صغير المسجد اذا صار خلعاً جاز له بيعه
ويزاد بانه يشرى به الاخر باخره

فما يحتمل الفقه قال في المحيط ابو يوسف كان ضيقاً في اموال الوقف غاية التضييق ولا شئ الا في ضيقه
ثم رجع ووسع غاية التوسع حتى لم يبق له الا القليل والافراز ويحذف توسط بينهما ولهذا ائتمروا
به عاتقهم وجعلوا الوقف اولاوية لنفسه وشرطوا ان يستبدل به ارضاً اخرى اذا شاء وكذا
لو شرطوا ان يبيعها ويستبدل بغيرها كما نهاه ذكرهم في الخلاصة عند ابو يوسف خاصة وهلال
مع ابو يوسف وعليه الفتوى كذا في واقعات قاضي خان وذكر الانصاري في وقفه وبينه الحاكم
اذا رفع اليه ولا منفعة في الوقف ان ياذن له في بيعها اذا رآه انظر لاهل الوقف ذكرهم في الاجناس
وذكر في المستقى عن محمد اذا صار الوقف بحال لا ينفع به الساكن فلقا من ان يبيع ويشتري
بغيره وليس ذلك الا للفايع وشرط التام ذكره معروف مؤيد وقال ابو يوسف صح بدونه
واذا انقطع من الفقر او صح وقف العقار لا المنقول خلافاً لما قاله اهل الجواز وقف
الكراع والترح والضيعة بغيرها واكرتها والآلات اكرتها وعندنا في كل ما يمكن الانتفاع
به بقاء اصله ويجوز بيعه يجوز وقفه وعند محمد خلافاً لابي يوسف صح وقف منقول فيه
تقابل كالفاس والمز والقدوم والمنار واجازة وثياها والقدور والمزحل والمصاحف
وعليه اكثر فقهاء الامصار وعن نفر من يحيى انه وقف كتبه الى اهلها بالمعصف وهذا صحيح
واذا صح الوقف لا يملك ولا يملك لما تراه يزول عنه المالك ولكن يجوز قسمته الى ع عند ابي يوسف
القسم في غير المثلثات يغلب فيها جهة التملك لجهة الافراز ومع هذا جواز ابو يوسف قسمته
المشع وجعل جهة الافراز غالبية في الاوقات فان وقف نصيب من عقار مشترك يجوز للواقف
ان يقسمه مع الشريك وان وقف نصف عقار كله له فان لم يقسم مع الواقف ولا يقسم بين مصادره
وبعداء من ارتفع الوقف بجماعة وان لم يشر لها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف
على محبين وآخره للفقراء فهي في مال فاه امتنع او كان فقيراً آجره الحاكم وعمر باجرة ثم رده
الى عمره

لا بد

بيع

الى عمره ونقصه يعرف الى عمارته او يدخر لوقت الحاجة اليه وان تعذر مرة البهاج ومرفعة اليها
كتاب البيع هو عقد يتفق بمبادلة مال بمال تلك المبادلة
توجد به وبالباع كما اذا فقد المالك في احد الطرفين بايجاب وقبول لم يقبل بالتراضي لا معتبر في
معتنه ولزومه لا في انعقاده ونفاذه فلا مساع لا اعتباره قيد البيع في درجة انعقاده لفظها
ما من منفعة اذا كان او واحداً كما اذا بارع الاب ملكه من ابنه الصغير ويتعاطى البيع كما ينقصد
بالقول وركنه الايجاب والقبول كذلك ينقصد بالفعل وركنه التعاطي ذلك صاحب البدائع
ثم ان في البيع بالتعاطي من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكتفي من احد الجانبين عند البعض آخر
في النفيس والنجس انما قال هذا لان عند البعض انما ينقصد بالتعاطي في النجس لا في النفيس
هو القاطع رد للنقول المذكور واذا اوجب واحد قبل الآخر باذنا كان ذلك الآخر
او مشترطاً فان القبول ثانياً في شرط والعقد سواء صدر من البائع او من المشتري في المجلس انما
ذكره القيد لان حيا والقبول مشروط بقيام المجلس في كل البيع بكل الثمن او ترك انما قال
في كل المبيع ولم يقبل كل البيع ليشا ولا ايجاب المشتري وقبول البائع كما هو موجب اطلاق لفظ
الواحد والآخر الا اذا بين من كل وكتر لفظ العقد اي اذا قال بعت هذا بدينار وبعثت ذلك
بدراهم فقبل احد عايدهم يجوز وتكرر لفظ العقد لا بد منه في تعدد المنفعة عند ابي حنيفة
وما لم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب او قام ايها لم يقبل عن بطل الايجاب بطل بطل القيد
وان لم يذهب عن المجلس لدلالة على الاعراض واذا وجد ايم الانعقاد لم يقبل بلزم البيع لان المشتري
عاجز عما هو لا انعقاده واما اللزوم فامر آخر واد ذلك له شرطاً مخصوصاً ان صادفها يوجد والا
فلا وليس لواحد منهما ضماً والمجلس خلافاً لابي حنيفة في ومعه في العوض المثل اليه مبيعاً كان او غنياً
فان كلاهما عوض عن الآخر واحكم المذكور مشتمك بينهما ولذلك قال في العوض ولم يقبل في الثمن

في البيع بالتعاطي من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكتفي من احد الجانبين عند البعض آخر

في البيع بالتعاطي من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكتفي من احد الجانبين عند البعض آخر

في البيع بالتعاطي من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكتفي من احد الجانبين عند البعض آخر

الكيل والعدد والوزن والذرع على البائع واجرة وزيد الثمن ونقده على المشتري وفي بيع سلع
 بثمن مسلم هو اي الثمن درهما كان او دينارا او لانا السلعة تبعت بالبائع والدرهم والدينار
 لا يتبعان الا بالتسليم ولا بد من تعيين كيلا يلزم الربوا وفي غيره وهو بيع السلعة بالسلعة
 وبيع الثمن بالثمن شيئا معا لسا وبما في الثمين في احدى العورتين وعدمه في الاخرى
 هذا اذا كان كل من البدين عينا واما اذا كان احد محاديا مبيع كان كافي السلم او تمنا كافي البيع
 بغير مؤجل فاللزم عقيب البيع تسليم ما هو العين فقط **باب الخيار**
 صح شرط الخيار لاحد العاقدين فقط بانما كان او شتر يا ولها معا فله ايام واقل لاكثر فانه
 مفيد للبيع خلافا لابي يوسف ومحمد الا انه يجوز البيع ان اجاز من له الخيار في الثلث خلافا
 لفرق وان شري على ان ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا خلافا لمحمد فهو
 على امله وكذا ابو حنيفة واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالاشترى في الموعين وذكر انه روي عن ابى
 عمر في الخيار الزيادة على الثلث وفي هذه المسئلة ثلثة ايام ولم يتجاوز حد الاثر فيما لا يدرك
 بالقياس ذكره في الاسلام في كفاية الا انه ان نفذ في الثلث جاز ترك التعريض عنها واصاب
 وكذا فيما سبق لان اشترى المسئلين في العدة اغا يفتح ذكر احد بها عقيب الاخرى لا تقريح
 احد بها على الاخرى ولا يخرج مبيع عن مكر بائع مع خياره فهلكه فيها اي في منة الخيار في يد
 المشتري عليه بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا لان البيع كان موقوفا فانفسر بالهالك
 لعدم امكن النفاذ بدون المحل فاعتبر مقبوضا على عموم الشراء ويخرج مع خيار المشتري في ملكه
 في يد البائع كعقيب فيها فانه نظير الرهك في العورتين عا ما اوضح عن صاحب الهداية عيبا لا يقع
 كما اذا قطعت يد واما اذا كان عيبا بجوز ارتفاعه كالمومن فهو على خياره اذا زال المومن في الايام
 الثلثة واما اذا لم يمت الثلثة والعيب قائم لزمه العقد لتعذر الرد كذا في الايضاح ولا يملك المشتري
 بيع اذا كان

تابع الشريعة
 صدر الشريعة
 ٦
 تابع الشريعة
 تابع الشريعة

بيعا اذا كان الخيار له وقال يملكه وغيره خلاف تظهر في المسائل المذكورة بقوله فشره غيره بالخيار
 لا ينفذ كذا فان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك رد هالاه بالمكاح فلا يكون اجازة الا اذا
 نقضها به اي بالوطئ بكر كانت او ثيبا ولا يفتق قريبه عليه اراد اذ ارحم محرم ولا من اشترى او قاتل
 ان ملكت فناما هو حر وبعد حين من المشتري فيها من الاستبراء لانه اغا يجب بعد ثبوت الملك
 ولا استبراء على البائع ان ردت عليه بخيار لانه اغا يجب بتجديد الملك ولم يوجد حيث لم يجد خلاف
 ملك غير فكانه لم ينزل ملك البائع ومن ولدت فيها بالمكاح في يد البائع بان اشترى زوجته
 بالخيار ومي حمل فولدت في ايام الخيار لا تقير ام ولدت وعليك الرد وقال لا يملك لعقيب
 في ملكه وتقصير ام ولدت لو ادعى الولد لانه ولد والغرض ضعيف وانما قال في يد البائع لان
 الولادة لو كانت في يد المشتري تقير ام ولدت بالاتفاق لانه لا يتعقب بالولادة فلا يملك الرد
 فتقصير ملكا للمشتري فتقصير ام ولدت ولا دخل فيه لوقوع الولادة في ملكه وهلكه في يد البائع
 عليه ان يقبض المشتري باذنه واودعه عند قتها اي في المدة لا ارتفاع القبض بالردة لعدم الملك فلم
 يفتح الايداع فهلكه بعد ذلك في يد البائع ان كان في المدة فهو هالك قبل القبض وقبل الملك وان
 كان بعد قبضها فهو هالك قبل القبض فيكون من ماله كافي البيع البات وعند ماله من مال المشتري
 لعمدة الايداع باعتبار قيام الملك ولو بقي خيار ما دون شري بالخيار وبراءه بايده عن غش
 فيها لان الماذون يملك عدم التملك تفصيله ان المالم عليه بسبب اختياره كاه ردة ببقاء الخيار امتناعا
 عن التملك والماذون ولاية في ذلك فانه اذا اوجب لشيء فله ولاية ان لا يقبل وقال لا يفتق له
 اختيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقد ملكه فيكون ردة عليه كافي غير مومن والماذون لا يملك ذلك
 وبطلان شراء ذي من ذمي غير اباختيار ان اسلم فيها اي اسلم المشتري في مده خياره لئلا يملكها
 مسلما باسقاط خياره وقال لا يطل الخيار لئلا يملكها مسلما بردة لانه ملكها ومن له اختيار يجوز ان يملكها

لا يملك خياره ملك اباختيار
 لا يملك خياره ملك اباختيار
 لا يملك خياره ملك اباختيار

تابع الشريعة
 تابع الشريعة

هذا هو الوجه الثاني في بطلان شرط البيع

ولا يفسخ بطلان خلافا لابي يوسف والثاني في هذا اذا كان الفسخ بالقول وانما اذا كان بالفعل كالاتي
في البيع والوطى فيجوز بطلان خلافا لابي يوسف وعلم في الفسخ والائتم عقد لا يقال ان في شرط
العلم من المنة الخيار لا يجوز ان يخفى صاحبه فلا يصل اليه الخبر في مدة الخيار لان القول يمكن تداركه
بان ياخذ منه وكيل لا يتوهم بطلان خلافا لابي يوسف وعلم في الفسخ رده عليه ويورث خيار العيب والتعيين لا الشرط
والرؤية خلافا لابي يوسف وان اشترى بشرط الخيار لغيره فأي اجاز او نقص صح ذلك بشرط الخيار لا يبي
انما ثبت بطريق النيابة عن شرط من العاقدين فيثبت له اقصاه فمضى البيع بخيار العيب بغير رضاء
بخيار المشتري مرفوع ان الرضى بفعل النائب رضى بفعل الاصل وتوقف ثبوت خيار لغيره على
رضي غير من له الشرط من العاقدين لا يستلزم نيابة عنه ايضا الا يرى ان ثبوت خيار لكل العاقدين
يتوقف على رضى الآخر ولا نيابة فانه اجاز احدنا فسخ الآخر فالاول اولى وان وجبا ما فسخ
اولي وبيع عديدين باختيار في احد ما صح ان فسخ كل وعين محل اختيار وفسخ في الاخر فسخ
الباقية وذكر ان المبيع بشرط اختيار داخل في الاجاب لا الحكم فهو مبيع من وجه دون وجه في مرفوع
اجماله في الجملة اعتبر جهة ان ليس ببيع شرط القبول ما هو مبيع حتى يفد العقد وشراء احد التوأمين
على ان يعين ايات في ثلثة ايام صح لان لم يشر تعيين هذا عيار رواية اجماع الصغير وقال
شمس الائمة هو الصحيح ورواية اجماع الكبير على خلاف ذلك وقال في الاسلام هو الصحيح
ولا في احد اربعة لان الرخصة على خلاف القياس لمكان الحاجة وهي تندفع بالثلثة لا شفاها على
الجبين والردى والمتوسط واخذ بالشفعة اذا بيعت بحسب ما شرط فيه اختيار رضاء لان لا يخذ
بالشفعة بقتض اجاز المنفعة وخيار شرط المشتريين بفسخ برفعي احد ما وكذا خيار العيب
والرؤية خلافا لابي يوسف ان اشترى خيارا له ما ثبت لكل واحد منهما فلا يفسخ باسقاط صاحبه لما فيه
من ابطال حقه ولما ان المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب بشرط فلو رده احد ما رده معيبا وفيه
الزام

هذا هو الوجه الثاني في بطلان شرط البيع
هذا هو الوجه الثاني في بطلان شرط البيع
هذا هو الوجه الثاني في بطلان شرط البيع

الزام فرائد وليس من مرفوع اشترى خيارا له ما الرضاء برده احد ما المتفق رضاء ما الرضاء وعلم في
بشرط خبره او كسبه ووجد خلافا لابي يوسف وعلم في الفسخ والائتم عقد لا يقال ان في شرط
ثم ثبوت بوجوب التعيين لان لم يشر به دونه واذا اخذ اخذ جميع الثمن لان الاوصاف لا يقال بها شي من
الثمن **فصل** في شرط الرضاء ما لم يشر به خلافا لابي يوسف وعلم في الفسخ رده عليه ويورث خيار العيب والتعيين لا الشرط
الى ان يوجد بطلان وان قال رضى قبله لم يقبل وان رضى قبلها لم يقبل ايها المانع تحقيق الرضاء قبلها وفاده
ظاهر وعلم من الفسخ قبلها بحكم عقد غير لازم في حقه لخلل الرضاء لا الخيار ذكره في اجماع الصغير لا الباع
ويطلب رضاء الشرط تعيب وتعرف لا يفسخ كالاتي والتدبير لا يوجب حقا لغيره كالباع المطلق
اي بدون شرط الخيار للبايع وانما قلنا للبايع لان شرط الخيار للمشتري لا ينافي في الاطلاق المراد منه ما والرضى
والاجاز قبل الرؤية وبعد الرضاء لان هذه الحقوق تمنع الفسخ في البيع وبلزوم بفسخ الفسخ وبطل
اختيار رضاء قبل الرؤية خروج عن صلاحية ان يثبت له اختيار عند رضاء وما لا يوجب حقا لغيره كالباع
بخيار البايع والمساومة والبيعة بلا تسليم بطلان رضاء قبلها لان هذه التعريفات لا تزيد على رضاء
وهو انما يبطل بعد الرؤية والنظر الى وجه الرقيق والصبرة ووجه الدابة وكفلها وظاهر ثوب مطوي
غير معلوم الى موضع علم معلوم وكيفية الشراء او بالقبض كاف لا نظر رضاء وعند ما نظر وكيل القرض
غير كاف لانه وكلمة بالقبض دون اسقاط اختيار ولما انه وكلمة بالقبض مطلقا فيكمل القرض التام وهو
ان يقبض وهو براء وهذا لان تمام الصفقة وهي الاتيم مع بقا خيار الرؤية وشرط رؤية داخل
الدار في علمة الروايات اذا راى من الدار فلا خيار له وان لم يبر بيوتهما وكذا اذا راى خارج الدار
وعند زفر البدم من رؤية داخل البيوت والتمسح ان ذلك اجوب على وفق عادة اهل الكوفة في زفرها
اي حنيفة لانها يكون على تقطيع واحد فاما اليوم فصفات الدار تختلف فالعمل باقائه زفر وهذا
ما لا يلقى بقبول اليوم وبيع الاعلى وشراى صح وله اختيار بشرط رضاء وبطلان حقه المبيع وشبهه

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

فيما يذكر كذا وكذا بوصف العقار بالبلغ ما يمكن هذا عند ما وعند يوكل وكذا لا يقبضه فيقبضه له
وهو يراه وينظر اليه كذا في شرح اجماع الصنف للامام الكورني ومن رآى احد الثوبين ثم اشتراهما
رأى الآخر فلا رد لهما لانهما لا يرد الا في وجه الصنف قبل التمام ومن رآى شيئا ثم اشتراه
خبر ان وجده متغيرا والا والقول للبائع مع يمينه اذا اختلفا في عدم تفرقة الا اذا بعدت المدة
لان الظاهر خاهد المشتري والاشترى اذا اختلفا في عدم رؤيته ومن اشترى عدلا وقبض فباع
من ثوبا او ذهب وسلم بركة بخيار رؤيته وشروط بل يعيب والاصل فيه ان رد البعث يجب
تفريق الصنف وهو قبل التمام لا يجوز وبعد يجوز ثم خيار الشرط والرؤية يمتنعان تمام الصنف
وخيار العيب يمتنع قبل القبض لا بعد **فصل** في المشتري وجد في مشريه عيبا نقص
قيمة عند التجار رده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه واخذ نقصانه اراد عيبا كان عند البائع والمشتري
قبض المبيع من غير علم ولم يوجد منه ما يدل على الرضى به بعد العلم بالاباق ولو الى ابدون
سفر والبول في الفراش وسرقه صغير يعقل عيبا اذا قال يعقل احترازا عما لا يعقل لان
سرقته ليست بعيب وبالع عيب اخر عطف على عمولي عاملين مختلفين والمجور ومقدم فلو سرق عندنا
اي عند العاقدين في صفه وهو عاقل رده وان حدث عند في صفه وعند مشريه في كبره لا يجوز
الصغير عيب بلا تفصيل فيرد من جن في صفه عند ثم عند مشريه فيه او في كبره والبهر والدخرو
الزنا والبول من عيب فيها لافيه والكفر عيب فيها والاستحاضة وارتفاع حيف بنت سبع عشرة
سنة لا اقل عيب وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند آخر فله نقصان لارده الا برضى بايعه
كثوبه ثمه فقطعه فظهر عيب ولما يبعه اخذ كذلك فلا يرجع بمشتريه بالنقصان ان باعه اذ للبائع حق
اخذ ميعتا فالمشتري بالبائع يكون حابسا للمبيع فلا يرجع بالنقصان وان خاطه او صبغه احمر اغا
قال احمر يكون الزيادة في المبيع اتفاقية فان بعض اللوان كالسواد نقصان عند اولت الوقت يسمي
ثم ظهر عيبه

صدر الشرح

ماح الشرح

ماح الشرح

ماح الشرح

ثم ظهر عيب رجوع بنقصانه لا امتناع الرد بسبب الزيادة وليس للبائع
اخذها لان الامتناع لم يمتنع للاحقة ولا لحي المشتري ولذا كسوتها انما
على الرد لا يقبض العاقد بالرد ذكره في شرح الطحاوي ولو باعه بعد
رؤية عيبه لان الرد قد امتنع قبله فلم يكن بالبائع حابسا للمبيع كما لو
اعتقه قبلها اي قبل رؤية العيب كان او دبره او استولدا
ما ت عنده فان في هذه الصور يرجع المشتري بالنقصان وان اعتقه
على مال او قتله او اكل الطعام كله او بعضه هذا عند وعند ابن
يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي الى رضى البائع والا فلا وعند غيره
يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي مطلقا وعليه الفتوى واختلف
فما اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن في وعاء فان كان
في وعائين فله رد الباقي بجهته من الثمن في قولهم كذا في كفاية
والثانية او ليس الثوب فتوق لم يرجع اعلم ان الاصل ان امتناع
الرد من جهة المشتري اذا كان يفعل مضمون حقه في الرجوع بنقصان
العيب واذا كان لا يفعل مضمون لا يبطل حقه في الرجوع والعقود
ليس بمضمون بدليل ان الشريك المعسر اذا اعتق لم يضمن وكذا التبر
وان اشترى بيضا او بظفا او حيا را او جوز انكسر فوجد فاسدا
فله نقصان في المنتفع به وكل ثمنه في غيره ومن باع مشريه ورد
عليه عيب بقضا باقرار او بيته او يقول رد على بايعه اي يكون له
حق الخصومة مع بايعه وان رد برضاه لان الرد بالرضا
بيع جديد في حقه غيرهما والبائع الاول غيرهما فلا يعود الى المشتري
الاول المكمل المستفاد من جهة البائع الاول لحي حقه والرد بالنقصان
فمنه في حقه الكل فعاد الى المشتري الاول قديم ملكه فكان له حقه
التردد على بايعه وقال زفر في النكول والاقار لا يرد لان الرد

ماح الشرح

صدر الشرح

ماح الشرح

يبطل

ماح الشرح

بما يكون ببيعاً جديداً لا فسخ في حق البائع الأول لانه حصل بنزعهما
لان النكول والافراد بالعيب سبب الفسخ ومباشرة المسبب يكون
رهما بكم ولنا ان الرد حصل بالقضاء جبراً لان الشرع ينزله بالنكول
بأذاجبر والفا في الزم بالافراد استرداد المبيع جبراً فلا بد
منه لمن يجعل فسخاً والنكول والافراد ليس سبب الفسخ لان الفسخ
لا يوجد بهما بل بالقضاء لا عن اختيار ولا يكون رهما بالفسخ وصار
كالفسخ بالبيته هكذا ذكره شمس الائمة في المبسوط وهذا ظاهر عدم
الحاجة الى التاويل الذي ذكره صاحب المقادير بقوله من القضاء
بالافراد انه انكر الافراد فثبت بالبيته وانما تفهم فساد ما قيل
في توجيهه انه اذا اقر عند الفسخ يكون طاعياً في اخذ المبيع
ولا يكون له ولاية الرد على البائع الاول فان قبض مشرب
وادعى عيباً لم يجز على دفع ثمنه حتى يحلف من التخليف لآخر الخلف
بأنه انه لا عيب او يقيم بيته عطف على يحلف بانه فيكون اقامة المشتري
بيته على دعواه غايبة لتعين عدم الجبر كالتخليف لعدم الجبر حتى يلزم الجبر
على دفع الثمن عند اقامة البيته على العيب وانما قلنا انه غايبة لتعين
عدم الجبر اذ لا يقبل البيته فيجبر المشتري على دفع الثمن ويجعل له يقبل
فيبقى عدم الجبر كما كان وتظهر هذا قوله لم لا نقض لاحد خصمين حتى تسلم كلام
الاخذ فان سماع كلام الاخر غايبة لتعين عدم القضاء لاحد مما لا عدم القضاء
له حتى يتعين القضاء لاحدهما عند سماع كلام الآخر وعند غيبة شهوده دفع
المشتري الثمن ان حلف بايعة ان لا عيب ولزم عليه ان نكل البائع عن
الحلف وان ادعى اباقة اقام بيته او لا انه ابق عنده ثم حلف بايعة
بانه لقد باعه وسلم وما ابق قط لما قيل ان يقول في هذا الوجه ترك النكول
للبائع لان قوله وما ابق قط شامل للابا من الخاصب الاول لم يعلم منزل مولاه

اول بعد

اول بعد على الرجوع اليه وهو ليس بعيب او بالله ماله حق الرد عليك من دونه
هذه اوباسه ما ابق عندك قط لما قيل ان يقول فيه ترك النكول للمشتري لانه لا يشترط
الابا من المودع والمتاجر والمتجر والخاصب لا الى منزل مولاه
مع القدرة على الرجوع اليه مع انه عيب وكذا لا يشمل الابا عند من
اشترى عند البائع وعند مورثه وواهبه مع انه ايضا عيب لا باية
لقد باعه وما به هذا العيب اذ يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع وكذا بعد البيع
قبل التسليم وحق للمشتري حق الرد ايضا فيتنفر بخلاف على الوجه المذكور ولا
بانه لقد باعه وسلم وما به هذا العيب اذ يمكن ان يقول البائع كلامه ويريد
ان العيب لم يكن موجوداً عند البيع والتسليم معا فيتنفر المشتري بمثل ما
وقد اندفع بهذا الاحتمال في الصورة المقبولة بعبارة فقط لانها موضوعة لهم
السلب في المانع وعند عدم بيته المشتري على العيب عند يحلف بانه عيب
انه ما يعلم انه ابق عنده واذ انكل عن اليمين يحلف ثانيا للرد واختلفوا
على قوله لها ان الدعوى شرط حتى يترتب عليه البيته او التخليف وله على
ما قاله البعض ان يحلف بترتب على دعوى صحيح وليست تقيد الامم خصم
ولا يصير خصماً فيه الا بعد قيام العيب فلا يمكن اثباته بالحلف اذ البيته فقد
تقام ليصير خصماً لكنه لا يحلف ليصير خصماً ويشكل هذا بما قالوا في الشفعة
من ان المشتري ان لم يقر بان التي يشفع بها ملك الشفع ولم يكن له
بيته على انها ملكه يستحق المشتري ما يعلم انها ملكه فان نكل يثبت انها ملكه
في هذا خصوصية الشفعة فالتخليف في الصورة المذكورة لانها خصوصية
ولو قال البائع بعد التقاضي بعثك هذا العبد مع آخر وقال المشتري
بل هذا وحده فالقول له مع اليمين لان القول للقاضي اميناً كان او
ضميناً كما في الوديع والغصب وكذا اذا اتفقا في قدر المبيع واختلفا
في المقبوض كما رويوا اشتري عبيدين صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد

صدر الشرح

او بالآخر عيبا اخذها او ردتها ولو قبضها رد المعيب خاصة لان الصنفه انما
تتم بالقبض وتوقيف الصنفه قبل التمام لا يجوز وبعده يجوز وكذا لو رد
قبض ان وجد ببعضه عيبا رد كله او اخذه لاني كان من جنس واحد
فوكشني واحد قيل هذا اذا كان في وعاء واحد او لم يكن في وعاء
لان تميز المعيب من غيره بوجوب زيادة عيب في المعيب فقبض رد المعيب
حادث فلا يقع واما اذا كان في وعاءين فهو بمنزلة عديدين ولو اشترى
بعضه يعني بعد القبض لم يرد باقية لانه لا يفسده التبعض والاحتياط لا يمنع
تمام الصنفه لانه برضى العاقدين ولو اشترى قبل القبض فله حق الفسخ
في الباقي لتوقيف الصنفه قبل التمام بخلاف التوب لان التبعض يفسد
فله حق الرد في الباقي ومداداة المعيب وركوبه في حاجته رضى ولو
ركب لردده او سقى او شرا علفه فلا بد له منه فلا ولو قطع بعد قبضه
او قتل بسبب كان عند بايعه رده واخذ منه الرد في صورة القطع
واما في القتل فلا رد بل اخذ الثمن ثم ان هذا عنده وقا لا يسره ان
يرده بل يرجع بالنقصان ولو باع وبشرى من كل عيب رضى وان لم يرض
خلافا للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجهولة لا تقع عنده وعندنا يقع
لعدم اخفائه الى المتارعة ثم ان هذه البراءة تشمل العيب الحادث قبل
القبض عند ما خلافا لما ذكرنا في شرح الطحاوي وشرح الكافي للشيخ
باب البيع الفاسد الفاسد كما يذكر في معاملة الباطل كذلك
يذكر في معاملة العيب فيراد به ما يبيع الباطل وامر له به هنا هذا المعنى
العام وهو المناسب للمقام فلا تغليب كما سبق الى بعض الايام ثم ان
عقد الباطل للبيع الفاسد وقد يذكر فيه بعض الصلح تبعا لما استفت عليه
بطل بيع ما ليس بمال الحال عين يجري فيه التناقص والابتذال فيخرج
الشراب ونحوه كالدن والميتة التي ماتت حتف انفها وكذا البيع به وكذا

بيع

بيع ام الولد والمكاتب والمدير البيع في هؤلاء باطل موقوف بنقلب
جائزا بالرضي في المكاتب وبالقبض في الاخرين لقيام المالية ولذلك
فصله بقوله وكذا وبيع مال غير منقوض التقوم على ما ذكر في التلويح من بان
عرفي وهو بالاحراز فغير المحرز كالصيد والحشيش ليس بمنقوض وشرعي
وهو باياضة الانتفاع به وهو المراد هنا متفيا كالحجر والحشيش بالدين
انما قال بالدين دون الثمن لان الدين اعم منه والمعتبر المتأبلة به دون
الثمن على ما افصح عنه صاحب الهداية حيث قال واما بيع الحجر والحشيش
فان كان قوبل بالدين كالدراسم والدنانير فالبيع باطل وان كان
قوبل بعين مفين فالبيع فاسد حتى يملك ما يباع به وان كان لا يملك عين الحجر
والحشيش وبيع من فم الحجر وذكيرة فصح الى ميتة وان سمي ثوبا كل هذا
عنده وما لا يجوز البيع في القن والذكية عند تسمية الثمن على التفصيل
ومبنى الخلاف على ان الصنفه لا تتعدى تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار
لفظ العقد عنده خلافا لهما ووجه في من فم الحجر او من غيره بجهته
لان المدير محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع
بجهته في الباطل دون الابتداء وقاعدة ذلك تفصيل كلام العاقل مع رعاية
حق المدير كملك من الموقوف في العيب وقد بيع عين عرضا كان او غيره
والعرض هو المتاع القيمي بالحجر وعلى من يملك العين بالقبض ويجب
قيمه كمن لا يملك الحجر لبطالان البيع فيه ولم تجز بيع سمك لم يصد عدم الجواز
هنا بمعنى البطلان لعدم الملك وفيما ذكره بقوله او صيد والحق في خطبة
لا يؤخذ منها بلا حيلة بمعنى انما لا يرد للموعد عن التسليم ووجه ان اخذه بلا حيلة
الا اذا دخل بنفسه ولم يسه مدخله اما لو سده مدخله فيجوز لان السد منه
فعل موجب للملك ولا يبيع طير في الهواء بهذا نظير بيع الهك على الوجوه
المذكورة وبيع لكل والشاي اي شاي لكل وهذا البيع باطل لان المبيع

السمك

معدوم أو مشكوك واللبين في الفرض لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا في الفرض
ان كان لاداة لانه من اجزاء الادى والرق غير نازل فيه فلا يكون ملكا وفيه
خلاف الشافعي مطلقا ولانه يوسف ان كانت امة اعتبارا للجزء باكل والصوف
على ظاهر الغنم قال في شرح الطحاوي لو باع شيئا ظاهرا متصلا بغيره ان لم يكن
في تميزه ضرر للبايع ولا لغيره جاز البيع الا للصوف على ظاهر الغنم فانه لا يجوز
البيع فيه استحيانا خبر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك والفتاوى
ان يجوز وجده في سقف يعني لخذ المعين لان غير المعين بيعه لا يعود
صحها ذكره الزاهد في شرح القدوري وذراع من ثوب اطلقه كذا الخطا
ولم يقيد بما يفرضه التبعية لان صاحبة اليه في الكرباس واما الثوب
فلا تخلو تبعية عن ضرر ذكره قطعه او لا فان البيع فيها فاسد ويعود كذا
ان قلح لخذ او قطع الذراع قبل فتح المشتري لزوال المفسد قبل تفرقه
وضربة الثاقل ومن يحصل من الصيد بغرب الشبكة مقرر عدم كذا
بمعنى البطان والمزاينة وهي بيع الثمر على النخل بخرم جذو ومثل كبله خرما
اي بكون الثمر على النخل بطريقا لم يحصل لكيل الثمر المجذوز وفاد البيع لجهة
الربوا والملازمة والقاء والمانعة وهي ان يفسد ما سعة لزم
البيع ان لم يفسد المشتري او وضع عليها حصاة او بندها بالبايع اليه و
فساد البيع في هذه الصورة لوجود القمار ولا يلزم اي الكمار فلا اجارة
اما بطلان بيعه فلعدم الملك واما بطلان اجارته فلا انها على استهلاك عين
ولا النخل لانه ليس بمال لعدم الانتفاع بعينه وقال محمد والشافعي يجوز
اذا كان محوذا لاسمع الكوارة يعني اذا كان فيها غل لان محوذا ببيع مشروطا
والكوارة بالضم والتشديد محل النخل اذا سوي من طين ودود القذو
ببعضه بيوعها باطل عنده وعند ابن يوسف ان ظهر القذو وعند محمد بن مطلق
والابو للعجز عن تسليم وفي انعقاد بيع الابوا روايتا ومحمد بن محبوب الطهارة

۱۲۷

عدم الانتفاع وهو ظاهر الرواية وبه يفتي أبو عبد الله القلي وجماة من المشايخ
 الا ان هو عنده في يجوز لعدم المانع وهو مختبر لانه بخ العين فينظر
 بيعه وان حل الانتفاع به للوز ضرورة ولا شعرا لادى ولا الانتفاع به
 كرامة له ولا احد المينة قبل دفعه لانه ليس بال وانما يحصل المالية يصنع
 مكتسب وان مع بيعه والانتفاع به بعده كعظما وعصبا وصوفها ووبرها
 ووبرها الشعر للثان وغيره والصوف للغنم والوبر للابل وقدتها انما
 صحيح بيع هذه الاشياء والانتفاع بها لان الموصى لم يحل فيها والفيل كالبيع
 حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع به خلافا لمحمد فانه كالمختبر عنده ولا بيع
 علوبه سقوطه او بعد سقوطه لم يبق الا حق الثقل وهو ليس بال
 وبيع المسيل وبهية وصح اي البيع والرهبة في الطريق قبل ان اريد
 به رتبة المسيل والطريق فمقداره يشغله المار بمحمول فلا يجوز فيه البيع
 والطهية واما الطريق فمعلوم وان لم يبين فمقدار بعض باب الدار فيجوز
 فيه البيع والطهية وان اريد حق السبيل فان كان على الارض فيجوز
 لمار وان كان على السطح فهو حق الثقل متعلق بعين لا يبق وحق المار
 فيه روايتان وجه البطلان انه ليس بال ووجه القوة الاحتياج وهو
 معلوم متعلق بعين باق وبيع شخص على انه امه وهو عبد خلافا اذا
 باع كبتا وهو نوحه حيث ينفع البيع ويتخير ومبني الفراق على ان الذكر
 والانثى من بني آدم جنسان للتفاوت الفاحش في الاغراض وفي كيوافا
 جنس واحد لقلة التفاوت فيها وان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعا
 ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالسمي ويبطل لانعدامه وفي متحدي الجنس
 يتعلق بالشار اليه وينفقد لوجوده ويتخير لغوات الوصف وشرها
 باع باقل مما باع قبل عنه الاول لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل
 قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج بها عنه ملكه وصار بعض الثمن

۱۱۱۱

X

مجلسه
حضرت مولانا و مولانا ابوالفتح
الضیاء فی تفسیر القرآن مجلد اول

قصاصا ببعض بقى له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربحا لم يقنع وهو حرام
 بالنقص خلاف ما اذا اشتراه بأكثر من الثمن الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعد
 ما دخل المبيع في ضمانه وعند الثاني يجوز الاول ايضا وشراء ما باع مع شيء
 بغيره الاول قبل ثمنه فيما باع لانه لا بد له من جعل بعض الثمن بما بلى الذي لم يشتره
 منه فيكون مشتريا للاخر باقل مما باع لانه لا بد ان يجعل الباقي فيما لم يبيع اذ لا يند
 فيه ولا يبيع الفاسد لانه ضعيف لكان الاجتهاد فيه وادخل عطف على الفاسد المتصل
 في قوله ومعه وهذا العطف لوجود الفصل ببيع جزا وخشيرة وشراها
 ذميا وادخل الحوم غيره ببيع صيد هذا عند ولا يجوز لان الموكل لا يبيع
 فلا يوليه غيره وله ان العاقد يتصرف بما يهتبه وانتقال الملك الى الآخر حكم
 والبيع بشرط يقتضيه العقد ولا يقتضيه ولكن بلامه كالقيل والدرهم بالثمن
 او لا بلامه ولكن ورد الشرع بجوازه كالاجل والحيار فانه لا يند العقد لانه لما ورد
 الشرع به دل على انه من باب المصلحة في البيع هذا التفصيل على فاعلم ان الضرر
 او لا يقتضيه ولا بلامه ولم يرد به الشرع ولكن لا نفع فيه لاحد بشفعة سواء لم يكن
 نفع لاحد اصلا كشرط ان لا يبيع الدار المبيعة او يكون نفع لما يشترطه كشرط ان
 لا يركب الدابة المبيعة لم يقل ان لا يبيع لان عدم البيع ليس بنفع في حقها
 بخلاف عدم الركوب او فيه نفع لاحد مما الا انه متعارف كما اذا اشترى علم لم
 يخرجه البايع حالا او يشترط ان يجعل للنفل شرطا كانه جائز حتى انما للتعاقل
 وكان مقتضى القياس ان لا يبيع بخلاف شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد
 العاقدين او لم يبيع بشفعة اي بشفعة النفع بان يكون ادبيا فضل بينهما واجمل
 فيما سبق حين اقتصر على قوله لاحد احتراز في كل من الموضعين عن نقل
 خلاف فظهر ان قوله لا نفع فيه لاحد اراد به لاحد من العاقدين
 والمبيع المسمى للنفع كشرط ان يقطع البايع ويخط قبا مثال لما فيه نفع
 للمشتري او يتخذ شرطا مثال لما فيه نفع للبائع او يفتقه او يدبر او يكتب مثال

هذا ما اطلقه عليه المصنف في البيع
 الذي فيه نفع للبايع والغير
 في كل من الموضعين عن نقل

لما فيه

لما فيه نفع للمبيع المستعمل فلا يجوز تفريع على قوله خلاف شرط لا يقتضيه
 بيع زيت على ان يوزن بظرفه او يطرح عنه بطرف كذا رطل لان
 مقتضى العقد ان يطرح بازا الطرف مقدار وزنه كما في المسئلة
 التي ذكرها بقوله بشرط طرح وزن الطرف عنه وان اختلفا في نفس
 الطرف وقدره بان اشترى زيتا في رطل ووزن الطرف وهو عشرة رطل
 ارجل وقال البايع الزق غير هذا وهو خمسة ارجل فالقول للمشتري
 مع يمينه وبيع امة الا حملها لانه من قوا بوعها فيدخل في البيع
 المبيع بتمامه فاستثناه من العقد بشرط لا يقتضيه العقد بل بناء
 مقتضاه وفيه نفع للبائع فيكون مفداً والى التبرور اذا لم يتبين
 بنير وز المحس او شروز السلطان فالعقد فاسد من الضرر
 المحرجان وصحة التصاريك وفطر اليهود ان لم يعرف احد بها ذلك
 وقدم كالحاج وكصاد والدياس والغطاف هو على ما ذكره في الفقه
 قطع العتب خاصة ولجواز هو على ما ذكره في الفقه قطع الذرع
 والخل والصوف والشعر ويكفل اليها اي الى هذه الاوقات لان
 جهالة البسيرة محفل في الكفالة ومعه اكر يعبر البيع مجازا فان الزيد
 وان شفع ان استقط الاجل في الصورة المذكورة قبل حلوله وفيه عقد
 بسبب الفاد والاشراق قال في شرح الطحاوي ولو توفى قبل اتمام
 تأكد الفاد ولا ينقلب الى جواز وان قبض المشتري المبيع بتمامه
 شرع في احكام البيع الفاسد واما البيع الباطل فلا يفيد حكما فان
 يملك المبيع بتمامه باطلا في يد المشتري قبل ملك امانته وقيل يفتق بالقيمة
 كما مقتضى على عموم الشراء باذن بايع انما ذكر الاذن دون الرضا اذ
 لا علة برضا في البيع الفاسد على ما استفت عليه في كتاب الاكراه فترقا
 او دلالة كما اذا قبض في مجلس عقده ولم يبينه ذكره في الزيادات

كان يوزن بالظرف
 الذي فيه نفع للبايع
 في كل من الموضعين

ما اطلقه عليه المصنف في البيع
 الذي فيه نفع للبايع والغير
 في كل من الموضعين عن نقل

انما شرط القبض لانه لا يقيد الملك قبله وقيد البيع بالفاسد لان الباطل لا يقيد الملك اصلا
 ولم يذكر شرط المالك في العوضين لعدم الحاجة اليه لان فساد البيع لا يوجب فساد الشرط
 المذكور لا يعلل انه لو وجد بدونها اذا باع وسكت عن ذكر الثمن لان احد العوضين في
 القيمة وهي المذكورة حكما صرح به في النسخة على ان الشرط وجود المالك في العوضين
 لا ذكره ملكه ولزمه يعني بعد ما نفذ الفسخ بملك المبيع او بوجوب ملك المشتري
 مثل حصة له كان البيع من ذوات الامثال او مفعف وهو القيمة ان كان من ذوات القيمة وكما فيها
 في ما دام في ملك المشتري قبل القبض مطلقا اي كيف ما كان الفاسد وكذا بعده لانه كان
في صلب العقداي في احد العوضين كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهرب
له بدينه على الشرط يعني حوا الفسخ لا يكون الا لمن له الشرط خاصة دون من عداه
 في شرح الطحاوي ان ولاية الفسخ في لصاحب الشرط لا لصاحب الفاسد لانه لو كان محققا لكان
 والاستقاط لا يكون قويا فيظهر في حوا صاحب الشرط ويؤخر في سلب اللزوم في حوا لا يفي
 صاحبه ولم يك خلافا وبه اخذ صاحب الهداية الا انه لم يصب في تعليل حيث قال لا يتحقق
 للمرافعة في حق من له الشرط لان ذلك على تقدير عدم التزام الاخر للشرط والحكام وذكر
 الكرخي الاختلاف فقال في قولها على كل واحد الفسخ وفي قول على حوا الفسخ على الشرط
 خاصة وبوافقه ما في النسخة والاختلاف وبه اخذ صاحب الكفاية في بيع يربها
 احتمال اخر وهو ان الفاسد بشرط زائد ومن له الشرط غير العاقدين ويتنقل فيقول
ما من خان المشتري في فباواه فان باعه المشتري او وهبه وسلم واعتقه صح عليه
قيمه او منتهى نص عليه في شرح الطحاوي فيها اي في البيع والهبة ومنتهى الاجر
 اي في العتق خلافا لما بين وسقط حوا الفسخ لتعلق حوا العبد بالبيع الفاسد
 ونفق الاول لحا الشريعة وحوا العبد مقيد حاجته ولا باخذ البايع اي لا يخذ
 المبيع بعد الفسخ حتى يرد منه لانه محبوس بالثمن بعد الفسخ فان مات هو اي البايع
 بعد ما فسخ البيع فالمشتري اوصاه حتى ياخذ منه ولا يكون اسوة لوفاء البايع
 وطالب للبائع زعم منه بعد التقابل بفعل المشتري زعم مبيع فينقذه بانه واقف

في البيع الموقوف على شرط
 انما شرط القبض لانه لا يقيد الملك قبله وقيد البيع بالفاسد لان الباطل لا يقيد الملك اصلا

في البيع الموقوف على شرط
 انما شرط القبض لانه لا يقيد الملك قبله وقيد البيع بالفاسد لان الباطل لا يقيد الملك اصلا

في البيع

فيه ان المال نوعان نوع لا يتعين في العقود كالدرهم والفانير ونوع يتعين كالورق
 ونجس ايضا نوعان احدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفساد الملك فانجس
 باعتبار عدم الملك كما في المصنوع بوجوب حقيقة نجس فيها يتعين ونجس
 فيما لا يتعين عند اذبح ومجرد لان ما لا يتعين بالاعتين لا تعلق للعقد به بل
 يتعلق بما في الذمة وانما هو وسيلة من وجه فوجب شبهة نجس والشيء معتبر فلا يجرم
 انعدم الطيب لعدم الملك في المالكين جميعا ونجس لفساد الملك بوزن القيمة فيما
 يتعين لان نجس لفساد الملك اذ من نجس لعدم الملك وبورث شبهة القيمة فيما
 لا يتعين وشبهة القيمة ليست بمعترة فلهذا القيد الذي اخذ المبيع بالزنج
 ولم يقصد الذي اخذ الثمن به كطاب زنج مال ادعاه ففقد اي قلعه المدعى عليه ذلك
 المال ثم ظهر عليه اي عدم وجوب المال عليه بالنصا دقا لان الحال المحقق بدل البذر
 الذي هو صو المدعى والمدعى باع دينه بما اخذ فاذا نصا دقا على عدم الدين صار
 كانه استحق ملك البايع وبطل المحقق فلو كان ملكا فاسدا فيكون البيع في حوا البطل
 بيعا فاسدا فلا يؤثر نجس فيما لا يتعين بالاعتين ولم يمت في دار شرعا شرعا
 لزم قيمتها بهذا عنده وعند من ينقض البناء وشك ابو يوسف في حفظ الرواية
 عن ابي ج في فيها اي في المسئلة المذكورة وقد نقض على الاختلاف في كتاب الشفعة وذكره
 النجاشي فيفتنهم ويروي بالسكون وهو ان يربد في الثمن ولا يربد الشراء ليرغب غيره
 الا اذا اراد ان يربد قيمته فانه يجوز غير مذموم وذكره في شرح الطحاوي والسوفاي
 غيره اذا رغبنا بعتن واما قبل ذلك فلا بأس بغيره ان يشتري بازيد لان هذا بيع من
 يربد ففي القيد المذكور دلالة على عدم الكراهية في بيعه من يربد وتلقى الجلبا المفسر
 باهل المصر لجلب الجلب فانه اذا قرب من البلد يركه استقباله وشراؤه منه
 لانه من نهي ان يتلقى السلع حتى يدخل الاسواق رواه الطحاوي في شرح الآثار
 وبيع الجلب للباي د الاصل فيه ما حدث البخاري في صحيحه باسناده ان عبد الله بن
 طاوس عن ابيه عن ابي عباس رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبلوا الربكان

على بيعه ما يربح من ثمنه في بيعه
 انه بعضهم من بعض ثمن الثمن العالي زمان الخط صورة ان يتقبلوا
 بسلع البدوي بان يقول البدي للبدوي دعه سلتك لابيها لك ثمن غالي وجب
 عنده المان يقال في ثمنه فيمنع الرزق والزج على الناس والبيع عند اذان ثمنه لونه
 ووزن البيع وفيه نظر وقد ذكر الاذان المعترف به في كتاب الصلوة وثوبها صغير
 عن ذي رحم منه هذا عندهما وعن ابي يوسف انه ينفذ البيع في قربة الولاد ويجوز
 في غيره وعنه انه ينفذ في جميع بلا صا صحت فلو كان كذا صحت كرفع احد صاحبها
 والرد بالبيع لا يكره **باب** الاالة هي ثمنه في حق العائدين بيعه في حقها
 فائدة كونها بيعا في حق غيرها وجوب الثمنه والاشترار فان الثمنه حق الشئع والاشترار
 حواء وكل منهما غير العائدين وان لم يكن جعلها مضافا في حقها تبطل وعند ابي يوسف
 هي بيع الا ان لا يكون جعلها بيعا فيجعل ثمنها الا اذا تقرر جعلها مضافا في حقها تبطل وعند غيره
 هي في حقها الا اذا تقرر جعلها مضافا فيجعل ثمنها الا ان لا يكون تبطل شرط في جعلها
 بيعا تقرر جعلها مضافا لا عدم امكان جعلها مضافا والتقدير دون الامكان فلا يفسد
 في جعلها بيعا عنده وفي حقها عند اذنا اذا تعلقا على اكثر من الثمن الاول فتأمل
 فبطلت بعد ولادة المبيعة بعد القبض لعدم امكان الفسخ في واما لا تبطل الامكان
 جعلها بيعا انما قال بعد القبض لانها اذا كانت قبله فهو الاالة عنده وفيه
 بمقتل الثمن الاول وان شرط غير جنسه او اكثر منه هذا عنده بناء على انه يفسد
 والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول وذلك بشرط فاسد والاالة لا تفسد بالفسخ
 التمس ففهم من وبطل الشرط وعند ما يكون بيعا بذكر المسمى وكذا في الاقل اي فهو
 الاالة اذا تعلقا على اقل منه فوجب الثمن الاول الا اذا قبض فوجب ذلك
 اي الاقل هذا عنده وكذا عند ابي يوسف يكون بيعا بالاقل بناء على انه يفسد عنده وعند غيره
 يكون فسخا بالثمن الاول لانه سكت عن بعض الثمن الاول ولو سكت عن الكل فاقار
 كان في ثمنه او ايا اذا فسخ ففسخا بالالف والاشترار **باب** المبيع والموتيرة والمراجه
 المبيع والموتيرة والمراجه

هذا هو البيع المسمى بالبيع
 في البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع
 في البيع المسمى بالبيع

المشترى

المشترى بشرط انه يكون بغيره وفضل اطلاقه لان كونه مطلقا ليس بشرط في تحقق المراكبه
 في كماله ولنه كان شرطا في تحققها على وجه الاطلاق على ما سياتي ثم انه لم يتوض كونه
 مطلقا كونه معلوما كذا في قوله معلومة الثمن شرط صحة البيع مطلقا فلا حاجة لذكره
 بهنا والتولية بيع بشرط انه يكون بلا فضل ما ينقسم الى الثمن في عرف النجاشي لا يبعد
 فضلا وشرطها على وجه الاطلاق شرطا في جلي وذلك بان الثمن الاول اذا
 لم يكن مطلقا لا يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المراكبه فلا يجوز الا اذا كان
 بذلك البدر من ماله او به وزيادة زرع معلوم في يجوز لا يشترط له المراكبه وله
 فتم اجر القصار والصبي والطراز والقتل والحمل الى ثمنه والاصل فيه انه
 كل ما يزيد في المبيع او في قيمته يلزم به كنه يقول في ما علق بهذا الاستفسار
 بلذا اخذ عن الكذب وان ظهر للمشتري خيانة في المراكبه اخذ به ثمنه او رده
 وفي التولية حط من ثمنه وعند ابي يوسف حط ثمنها الا ان لا يكون في التولية قدر
 الخيانة وفي المراكبه قدرها وقد حصرها عن الزرع وعند غيره فيها هذا اذا
 كان المعقود عليه محل الفسخ لم يكن محل الفسخ بطل خياره ولزم جميع الفسخ ذكره
 في شرح الطحاوي وان شري ثوبا بعد بيع بزرع فان راي طر عنه ما زرع وان
 استوفى الزرع الثمن لم يراج اذا اشترى بعشرة وباعة عشرة ثم اشترى
 بعشرة فانه يبيعه راجحة بخسة ويقول قام على بخسة ولو اشترى بعشرة وباعة
 بعشرين ثم اشترى بعشرة لا يبيعه راجحة اصلا هذا عنده وعند ما يبيعه راجحة في
 الفصلين لان الاخير عقد متحد ومنقطع الاحكام عن الاول فهو زنا المراكبه عليه
 ولا نه مفسدة حصول الزرع الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تناكد به بعد ما كان على بشرط
 الزوال بالظهور على عيب والضميمة كالحقيقة في بيع المراكبه احتياطا وراي من سلك
 من ما ذونه المحط دينه برقبته اعتبارا بهذا العقد لتحقيق الشئ قال النجاشي
 اللبث في كماله مع الصغير فان كان العبد لادين عليه فاشترى الثاني باطل لان العبد اذا
 كان لادين عليه فالطوله **باب** المراكبه والموتيرة والمراجه
 المراكبه والموتيرة والمراجه

هذا هو البيع المسمى بالبيع
 في البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع
 في البيع المسمى بالبيع

هذا هو البيع المسمى بالبيع
 في البيع المسمى بالبيع

صدر الشرح

اما اذا بينا ان الشراء من
المتن في كل ذراع من ذراع
المتن في كل ذراع من ذراع
المتن في كل ذراع من ذراع
المتن في كل ذراع من ذراع

لا بد فيه من بيان قال الفقهاء ابو الليث وقول زفر اجمود وبه نأخذ
او وطينت ثيابا رايح هكذا في عامة الكتب والمفهوم من هذا الاطلاق ان لا يقول
ما م على بلا بيان اي لا يجب عليه بيان حدوث العيب في يده وبلا بيان لانه لم يكن
عنده شيء يباعه الثمن لان الاوصاف تابعة لا يتبعها الثمن وكذا انما يقع البيع لا
يباعها الثمن والمصلحة فيما اذا لم ينقصها الوصل وان نقار عينا النقصا النقص
وهو عو رايحان العين البايع او الاجنبى بخلاف ما اذا فحق عينا بفعل نفسها
ذكره في المبسوط واخذ استرها لا بد من هذا العقد على ما ينقص عنه التعليل لانه ذكره
او وطي بكلمة الزم بانه لانه حين بعض البايع فلا يملك بيع البائة بالكل راجحة اذا اوصفت
اذا اوصفت مقصودة بالتناول صار بها حصه من الثمن ولقد انا ما فات كان
له منعه باخذ بدل ان جنى غيره وكذا ان جنى نفسه لانه لو لا الملك لكان مضمونا عليه
فصار سقوط الضمان عنه كالبدل وقدر من فار الفوض بالقاء وقبل بالتلف
او مرقنا للثوب المشتري كالاولى ونكتة على وجهه لو جنى ثوبا من ثوبه وطية
كالقانية ومنه شري ساء ورايح بلا بيان حية مشربة فان ائلفه ثم علم انه وكل منه وكذا
في صورة التولية وان ولي ما قام عليه ولم يعلم مشربة فانه نفسه وان علم في المجلس خيره

فصل في بيع مشري قبل قبضه لانه لم يملك من بيع ما لم يقبض الا في العار فيه خلاف
فقد وزفر والشافعي علما باطلاق الحديث واعتبارا بالمتقول ولهما ان ركن البيع هو
عن اهله في حله ولا عز فيه لان الهلاك بالعتا رنادر بخلاف المتقول والعز المنه عنه
عز انما هو العقد وقد ثبت معلول به علما بدلا لجواز ومن شري كليا اي بشرط الكيل
من شرا كذلك هذا العقد مذكور في الهداية ولا بد منه على ما افهم عنه فثبت كمالا حصة
وغيره لم يبعه ولم ياكله حتى يملكه لان النسيان منى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصانع
صانع البايع وصانع المشتري لان حله اجماع الصنفين على ما تبين في باب الكس ان شاء
بل لقوله ان اذا ابتعت فاكلت واذا بيعت فاكلت ولانه يحتمل ان يزيده على المشروط وذلك
للبايع والتقوى فقال ان

لا يضر اذا اوصفت
ووصف فيها
حكمه لانها لا يثبت كمالا
على احد لعمد
سبب الاخذ

منه شري ساء
في صورة التولية
عز انما هو العقد
من شرا كذلك
وغيره لم يبعه
صانع البايع
بل لقوله ان
للبايع والتقوى

البايع بعد البيع
المتن في كل ذراع
المتن في كل ذراع
المتن في كل ذراع
المتن في كل ذراع

وكيل المتن في كل ذراع
المتن في كل ذراع
المتن في كل ذراع
المتن في كل ذراع
المتن في كل ذراع

فيه وصف على ما ذكره الا اذا سبق لكل ذراع منها فانه يحياخذ الذراع حكم العقد على ما ذكره
ومع التصرف في الثمن قبل قبضه لقيام المطلق وهو الملك وليس فيه غرر الا انما يقع بالحق
لعدم تقيده بالتعيين بخلاف المبيع والراد بالتصرف في الثمن فملكه من عليه الدين بعموم
او غير عموم حتى لا يجوز له ان يملكه من غير من عليه الدين ولو بعد هلاك المبيع والمزيد
فيه حال قيامه لا بعد هلاكه وفي المبيع اي مع الزيادة فيه ايضا واما لخط عنه فلا يجوز لان
طريق الجواز عندنا الاتفاق باصل العقد وذلك يستدعي قيامه وقيامه بتمام المبيع وعند
خط بعضه لا يبقى تمامه وينتقل الاسحق بالبيع لان الزيادة ولو خط بثلثه ان باصل العقد
عندنا وعند زفر والشافعي لا ينعان على اعتبار الاتفاقات بل على اعتبار ابتداء الصلة
واما اطلاق الاتفاقات وكيفية لثباتها ولاتفاقات البايع بجميع المزيد والمزيد عليه من الثمن
واتفاقات المشتري بجميع المزيد والمزيد عليه من المبيع واتفاقات الشفيع بذكر المبيع و
اتفاقات المستحق وبرايع ويولى على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان خط ترك التفويض
على ما قبله لانها فرع اصل واحد وهو ان الزيادة والخط بثلثه ان باصل العقد
والشفيع باخذ بالاقول في الفصلين اما في الخط فانه الحق باصل العقد واما في الزيادة
فلان حصة تعلقا بالثمن الاول وفي الزيادة ابطال حصة الثابت فلا يملكه ولو قال
بع عبدك من زيد بالن على اني ضامن كذا من الثمن سوى الف اخذ الف من

زيد والزيادة منه ولو لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شئ عليه ذكره وجب
الهداية بهذه المسئلة في مسائل منشورة او رد ما بعد السلم زاعما انها لا تنظم مع سائل
باب من الابواب والمصر ردا الى بابها ونظمها مع ما يناسبها ولقد اصاب وكل
دين اجل ايا اجل معلوم حتى الا الفوض فان تاجيله لا ينعى لانه اعادة وصلة في الابتداء
ومعوضة في الانتها فحقا اعتبارا لابتداء لا يلزم التاجيل فيه كما في الاعارة اذ
لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتها لا ينعى لانه يصير بيع الدراهم بالدرهم شية وهو
ربوا **باب** الربوا هو فضل اراد به ما يعم فضل النقد على النسبة لا الفضل المتعارف

وكذلك انكرة ولا بد من هذا التعيم لثباته والتعريف نوعي الربوا خال عن عوض شرط
بما اهد الربوا فهو ربا
الفضل في كل ذراع
الفضل في كل ذراع
الفضل في كل ذراع
الفضل في كل ذراع

ما الشدة
ما الشدة
ما الشدة

ما الشدة

الفضل في كل ذراع
الفضل في كل ذراع
الفضل في كل ذراع
الفضل في كل ذراع

بحرم والحق بالحيوان لانه بيع الموزون بالبيع بموزون وقال محمد لا يجوز الا اذا كان
 التمثيل يكون الزايد في متبيلة السقوط والدقيق بخنسه والربط بالربط وبالتم
 والعقب بالزبيب كيتا اخره عن الكل كيتا بنوم اختصاره بالبيع وعندما
 وهو قول الشافعي لا يجوز ان نقص الربط بالحناف والبرطيا او مبلولا بمثل
 او بالباس والتمر او الزبيب بالمتنع منها ما وادى قال محمد لا يجوز جميع ذلك
 لانه يعتبر المساواة في اعدل الاحوال وهو المال وما اعتبر ما في الحال علما
 باطلاق كبريت المشهور فانه يتناول البتر والتمر والعقب على ان صفة كان الا ان
 ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الربط بالتمر ومحمد فارق بين هذه الفضل وبين
 الربط بالربط والربط بالتمر ووجهها يطلب من الهداية ووجهها ان يكون
 اخر متماثلا وكذا اللبن وكذا خل الدخول خل العنب وشم البطن بالالبنة
 او بالتمر والتمر بالبتر والدقيق وان كان احد ما شبة به يقضي لان تخفيض
 عدد يا او موزونا يخرج من ان يكون مكيل من كل وجه وهذا اذا كانا
 نقدين او كان البتر والدقيق شبة جاز ايضا وان كان كخبر شبة بجوز
 عند ابا يوسف وعليه الفتوى لا يبيع كجيد بالردى من الزيتون والبتر
 من التمر الا ما ويا فلا يجوز بيع الذهب بالفضة بالذهب ولا الفضة
 بالفضة الا ما ويا وان اختلفا جودة وصياغة ويجوز بيع درهم
 صبيح ودرهم غلة بدرهمين صبيحين ودرهم غلة لثقة التماوى في الوزن
 وسقوط اعتبار جودة والفضة ما يرد به بيت المال ويا فذه النجار لا يبيع
 البتر بالدقيق او بالسويق او الدقيق بالسويق متماثلا ومتساويا والزيتون
 بالزيت والسهم بالحل حتى يعلم ان الزيت وكل الشرا في الزيتون و
 السهم يكون بعض الزيت للخبير وانما اعتبر العلم لان كونه اكثر في نفس
 الاحر لا يكفي بل لابد ان يكون ذلك مطوما خلافا لغيره ومحمد يبيع كزبر
 وكزبر بكمي بتر وكزبر ببيع درهمين ودينار بدرهم ودينار

لا يجوز بيع البتر بالتمر
 ولا الزيت بالزيت

لا يجوز بيع البتر بالزيت
 ولا الزيت بالبتر

لا يجوز بيع البتر بالبتر
 ولا الزيت بالزيت

لا يجوز

يجعل كل من الجنين بخلافه وقال زفر وانما في لا يجوز لهما ان في العرف
 ايا خلاف لجنس تغيير تصرفه لانه قابل الجلة بالجملة ومن قضية الانعام
 على سبيل الشيوخ لا على النعيبين فالنعيبين لا يجوز وان كان فيه تفصيل
 التصرف ولنا ان المقابلة المطلقة تحتمل مقابلة الفرد بالفرد كما في
 الجنس بالجنس وانه طريق متعين لتقوية تحمل عليه وفيه تغيير وصفه
 لا اصله لانه يبقى موجب الاصل وهو ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل
 وبيع احد عند درهما بعشرة دراهم ودينار لما ذكرنا اننا ونستوفى
 فخير وزنا لا عدد عند ابا يوسف للتفاوت في احاده وبيع يفتى وعند
 انما لا يجوز اصلا للتفاوت الفاضل وعند محمد يجوز بهما بايهما كان للتعاقل
 ولا يربوا بين سيد وعبد هذا اذا كان مازونا ولم يكن عليه دين
 اذ لو لم يكن مازونا لا يتحقق اصل البيع وان كان عليه دين يتحقق الربوا
 بينهما لان ما في يده ليس ملك المولى عنده وعند ما يتعلق به حق الفواء
 فصار كالاجنبى وسلم وحرل في داره لان مال مباح في داره وجوب
 فبات طريق اخذه مسلم اخذ مالا مباحا اذا لم يكن فيه غدر خلافا لان
 يوسف وانما في اعتبارها بالمتما من في دارنا باب **الحقوق**
 والاحتقاق بدخل البناء والمفتاح والعلو والكثيف وهو المستراح يبيع
 الدار لا الطلعة وهي السباط الذي احد طرفيه على الدار والطرف الاخر
 على دار اخرى او على الاسطوانات في السكة سواء كان مفتحا الى الدار او لا
 ومن ومن انها السدة التي فوق الباب فقد وهم الا بذكر كل حق
 هو لها او جرافتها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها لانها مبنية
 على هواء الطريق فاخذت حكمها هذا عنده وعند ما ان كان مفتحا في
 الدار يدخل من غير ذكر شئ مما ذكرنا لانه من ثوابها فشا بالكثيف
 والنحو لا الذرع في بيع الارض ولا التمر في بيع الشجر الا بشرطه وان ذكر

لا يجوز بيع البتر بالتمر
 ولا الزيت بالزيت

لا يجوز بيع البتر بالبتر
 ولا الزيت بالزيت

لا يجوز

بلا اذن شرعي لما لم يباع غيره ملكه بغير اذن فصح سواء بقي العاقدان او لا يبيع الفضولي في عقد
 عندنا خلافا لما في فقه ولا اجاز ان بقي العاقدان والمبيع وكذا الفقه ان كان غرضا معينا قديم
 بالتعيين لان الاعتراض عن الدين انما يحصل به فان العوض قد يكون دينيا على كسوف عليه وهو
 اي الثمن ملك للمعين وهو المالك وامانة عند بائع اي بعد الاجازة وله اي للفضولي فصح
 قبل الاجازة دخلا للفرع عن نفسه فان حقق العقد ترجع اليه وجاز اعتاق المشتري من الفاسد
 ان اجير قال محمد لا يجوز لان عتق بدون الملك ولم يملك الملك يثبت موقفا بغيره مطلق
 موقوف لا فائدة للملك والفرع فيه فيوقف الاعتاق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه لا يبيع لان
 بالاجازة يثبت للبائع ملك باق فاذا طرأ على ملكه موقوف لغيره ابطله ولو قطع بين ثم اجير
 فارتفع ما خوطب كان قبل الاجازة او بعد للمشتري لان الملك تم له من وقت الشراء فتبين ان
 النقص حصل على ملكه ومصدق بما زاد على نصف ثمنه لان لم يدخل في ضمانه او فيه شبهة عدم
 الملك ومن سري عبد من غير سيده واقام بينة على اقراره بانه او سيده بعدم امره به
 اي بالبيع مريد ارجاءه لا قبل لان البينة في حقوق العباد لا تقبل الا عند صحة الدعوي
 ولا صحة له هنا للبينة فحق اذا الاقدام على الشراء اقراره بصحة واقامة البينة على اقراره بانه
 او سيده بعدم امره بالبيع سواء كان ذلك الاقرار قبل البيع او بعد مسبوقه بدعوي عدم
 صحته وبما قلناه لدعوي صحته ولو اقر بائعه عند فاق اي بعدم الامر وطلب شتره
 رد رديعه لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار فالمشتري ان يبعد البائع في ذلك فيحقق
 الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري **بالمسلم** هو مبادلة مال مؤجل
 بما لا يجمل فالناجيل والتجهيل في البدلين معتبران في حقيقة اذ بها يتنازع عن غير من انواع
 البيوع متفق فيها يعلم قدره وصفه اي مع التسليم اذا كان المسلم فيه وهو المبيع مما يمكن ضبط
 صفته ومعرفة قدره

هذا هو المسمى بالبيع
 وهو الذي يبيع فيه
 في البيع ما يبيع فيه
 في البيع ما يبيع فيه
 في البيع ما يبيع فيه
 في البيع ما يبيع فيه

باب الشراء

صفته ومعرفة قدره كالكيل والموزون المسمى احراز به القيد من الدرام والدينار والمذروع كالنوب
 مضبوطا ودرع وصفته وصفته والعدي المتقارب كالجوز والبيض والفسس واللبس
 والاجر على بن معين ومصح في السمل المبيع يقال سمل مبيع ومعلوج ولا يقال مالح الا في الغردية
 وانما قيد السمل بالمبيع لان في الطرق تفصيلا مسيا في بيان وزنا وصريا اي نوعا معلومين
 والطست والفقير والكفين الا اذا لم يعرف اي بالعقد لا فاعلا لا يعلم قدره وصفته كاللحم
 والحيوان لغش المتفاوت وجوز في اللحم اذا وصف موصفا معينا بصفة معلومة وجوز
 الك فصح في الحيوان اذا بين نوعه وصفته واطرافه كالراش والاكارع وجلوده
 عدد او اخطب حرا والربط جزا لان مجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك بان يبين
 اخطب الذي يشد به اخطب والربطة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع جاز
 واجوده واحرز وبصاع ودرع معين لم يدر قدره وبقربته وغيره حكمة معينين وفي الاثواب
 من حين العقد الى حين المحل فلا يبيع في السمل الطري الا في حية اي في وقت يوجد السمل
 في الماء وشروطه بيان جنس كبر وغيره ونوعه كغنية وجسدية وهي التي لا تشق منسوبة
 الى الجنس وهو الارض التي تجست حظها من الماء وصفته كجيد وردي وقدره معلوما
 نحو كذا البيلد لا حاجة منها الى ان يقال لا ينقبض ولا ينسبط لان الكيل في عرفهم لا يطلق الا على ما
 يكون كذلك او وزنا واجله معلوما خلافا للشافعي واقله شهر في الارض روي ذلك عن محمد
 وفي رواية الطحاوي عن اصحابنا ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن اكثر عن ابن عمر
 المقدار المسلم فيه والى عرف الناس في مثله والاول امتح وبه يعني وقدره ان المال وهو
 الثمن في الكيل والوزن والعدد فان العقد فيه ما يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقداره
 هذا عنده وقال لا يكتفى بالاثارة لان يصير معلوما بها كما في الثوب وله انزعا لا يبعد علي

باب الشراء

باب الشراء

باب الشراء

باب الشراء

باب الشراء

تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال فيجب ان يكون معلوما بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوبا
 معيناً لان العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجب بيان قدره وأما ما قيل من ان يكون بعض
 رأس المال ربوفاً ولا يستبدل في المجلس فلو لم يعرف قدره لا يدري كم بقي فيه وعليه ان
 هو ما شرط آخر ذكره الزاهد في شرح مختصر القدر في نقله عن المحيط به يندفع هذا الاحتال
 وهو ان يكون رأس المال متقدماً على غيره من بلايين رأس مال كل منهما فترجع
 على اختلافه المذكورة ولا ينفذ بل ببيان حصته كل منهما من المسلم فيه ومكان ايفاء سلم حله
 مؤنة ومثله الثمن والاجرة والقيمة اذا كان المسلم فيه سبيلاً لمؤنة يجب بيان ايفاءه عنده
 وقال لا يجب بيان ويتعين مكان العقد وعلى هذا الخلاف في الثمن والاجرة اذا كان حلها
 مؤنة والقيمة اي اذا اقتسم الدار وجعل مع نصيب احد ما سبيلاً لمؤنة وما لا مؤنة في
 حله لا يحتاج فيه الى بيان مكان ايفاءه بالاجماع لانه لا يختلف قيمة كذا في الهداية وفيه نظر
 يوفيه حيث يشاء هو الامح قال القدر في يوفيه في المكان الذي اسلم فيه وقال صاحب الهداية ان كان المراد
 هذا رواية اجماع الصنفين في البيوع وذكر في الاجارات يوفيه في المكان شاء وهو الامح
 لان الاماكن كلها سواء ولا موجب في الحال وفي محيط الخسنة يتعين موضع العقد وهو
 الامح وهو قولها لان قيمته تختلف باختلاف الاماكن فان قيمة الكافور في المراكش
 من قيمته في الواو وكثرة رغبة اهل المروقة ورغبة اهل الواو وبهذا يتبين ان ما ذكره
 صاحب الهداية في تعليل الاحتية ليس بصحيح وقيل رأس المال قبل الافتراق شرط
 بقائه على الصحة فهو ينعقد صحيحاً ثم يبطل بالافتراق لا عن قبض ولهذا لا يقع السلم مع خيار
 الشرط لانه يمنع تمام القبض لكونه مانعاً من الافتراق في حق الحكم بخلاف حيا والعيب لانه
 لا يمنع تمام القبض وأما عدم ثبوت حيا والرؤية فيه فلا ينعقد لانه دين في الذمة
 فكلما رده عليه

١٠٤

وجه النظر هو
 ان ان اراد المراد
 اختلاف القيمة
 مطلقاً فلا قيمة
 على ما سياتي في
 وان اراد عدم
 اختلاف القيمة
 في ذمة المالك
 فلا يقع السلم مع خيار
 الشرط في الزمان
 احتالاً في الزمان
 مطلقاً

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

فكلما رده عليه بخيار الرؤية اعطاه غير كونه لا يتعين فلا يفيد قلوا سلم
 مائة نقداً ومائة دينار على المسلم اليه في كره بطل في حصته الدين فقط لانه دين
 بدين وصح في حصته النقد لوجود قبض رأس المال في المجلس بقدره ولا يشيع
 البطلان لان القبض قبل الافتراق شرط البقاء فيكون ضعيفاً بل لانه
 طارئ اذا سلم وقع صحيحاً في الكل والبطلان الطارئ لا يشيع ضعيفاً كان
 سبباً او قوتاً كما اذا باع عبد بين فمهلك احد مما قبل القبض يبطل العقد
 فيه دون الآخر ولم يجز النصف في رأس المال والمسلم فيه بائع يعطى بدل احدهما
 شيئاً آخر كاشركه كما اذا قال رب السلم لاخر اعطني نصف رأس المال ليكون
 نصف المسلم فيه كل والتولية قبل قبضه كما اذا قال اعطني مثل ما اعطيت المسلم
 اليه حتى يكون المسلم فيه كل ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد
 الا بعد الاقالة حتى يقبضه لقوله عليه السلام لا تأخذ الا سلك او رأس
 ما كل اي لا تأخذ الا المسلم فيه حال قيام العقد او رأس ما كل حال انقائه
 ولو شري كراً وامر برب السلم بقبضه ففناء لم يصح لانه اجتمع هنا صفتان
 السلم وهذا الشرط اكلاً بما بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين للحديث الذي
 مر ذكره في باب المراجعة ولو امر بمقرضه به صح اي لو استقرض بذا ثم
 استقرض من آخر بذا فامر المقرض بقبض البتة ففناء لمقرضه صح وان لم
 يعد الكيل لان الفرق من اعادة فكان المقترض عيّن حقّه تقدير الكيل يلزم عليك
 الشيء بجنبه نية فلم يتحقق الصفتان بشرط الكيل وكذا صح لو امر برب سلم
 بقبضه منه اي بقبض المشرى من البايع له اي لاجل المسلم اليه ثم لنفم اي بقبضه

في قوله

صدر الشرط
 صدر الشرط

فأكتله لم يقل فقبضه لأن في أكتله معنى زائد الإهم في المقام وهو أخذ
المكيل عقيب الكيل يقال كال المعطى فأكتله الأخذ له ثم لنفقه اذ يحرى
فيه الكيلان ولو كان المسلم اليه في ظرف رتب السلم باسمه بقبضته أو كال
البائع في ظرفه أو ظرف بيته بأمر المشتري لم يكن قبضاً لأن في السلم لم يقع
أمر رتب السلم بالكيل لأنه حق في الدين لا في العين فأمرو لم يعادف
ملكه فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعانة من رتب السلم وفي البيع
لم يقع أمر المشتري لأنه استعانة الظرف من البائع ولم يقبضه فلا يصير
في يده فكذا ما يقع فيه وأما قال بقبضته لأنه إذا كان حاضراً انتقل
فعله اليه كما توهم بل لأنه لو كان حاضراً أو كان المسلم اليه بحضرة وحلي
بينه وبين الطعام يصير قابضاً لأنه التخلية تسليم كذا في التبيين بخلاف
كيله في ظرف المشتري بأمره أي إذا استوى برأيهما ودفع المشتري
إلى البائع ظرفاً وأمره أن يكيله ويجعله في الظرف ففعل البائع و
المشتري غائب مع أنه لا يملك العين بالشراء فأمرو صادف ملكه فيكون
قابضاً يجعله في الظرف ويكون البائع وكيله في أمساك الظرف فيكون
الظرف في يد المشتري حكماً ولو كان الدين والعين في ظرف المشتري بأن
استري رجل من آخر كره أبعده السلم وكره أمعنا بالبيع ثم أمر المشتري البائع
أن يجعل أكثرين في ظرف المشتري أن يبدأ بالعين كان قابضاً أما في العين
فلمصلحة الأمر

١٦٩
فلصلحة الأمر وأما في الدين فلا يقال بملك المشتري وإن بدأ بالدين
لأنه لا يصير قابضاً عند أي قبضة أما في الدين فلعدم صحة الأمر وأما
في العين فلا تخلط بملكه قبل التسليم فصلاً ومستهلكاً عند قبض
البيع وهذا الخلط غير موصى به من جهة بل هو أن يكون مراده البداية
بالعين فلم يتيقن به منه به حتى يكون شركاً له وعندهما هو باختيار أن
شاء نقض البيع وإن شاء ركب في المخلوط لأن المخلوط ليس باستهلاك
عندهما ولو أسلم أمانة في كره وقبضت الأمانة ثم تقايلا تم ما تمت الأمانة في يد
أي يد المسلم اليه بقي التقابل ويجب قيمتها يوم قبضها على المسلم اليه بردها
إلى رتب السلم ولو ماتت ثم تقايلا مع التقابل لأن صحة العقد بقاء المعقود
عليه وهو المسلم فيه وكذا المقايضة أي كالمسلم في وجهه أي وجهي
التقابل بخلاف الشراء بالثمن فيهما أي في الوجهين المذكورين للتقابل ولو
اختلف عاقد السلم في شرط الرداءة والجل فالقول للمدعيهما أما
إذا كان المدعي المسلم اليه فبالاتفاق وأما إذا كان المدعي رتب السلم
فكذا عند وعندهما القول للآخر وذلك لأن من خرج كلامه تعنتاً فالقول
لصاحبه بالاتفاق وأن خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد
واحد فالقول للمدعي الصحة عند وعندهما للمتكسر وإن أنكر الصحة
والاستصناع باجل ذكر على سبيل الاستمهال دون الاستمهال فأنه

ذكر في النهاية

لا يصير سائما سلم فيعتبر شرطه تأملوا فيه ولا خلافا لها في الأول فانه
استصناع عندها وبلا اجل معلوم لا بد من هذا القيد لان التاجيل باجل غير
معلوم لا يخرج به الى حد السلم فيما يتبعه من الحنف وقلة وطست مع بيعة
لاعدة الاستصناع ان يقول للمانع كالكفاف مثلا اضع لي من مأكلة
خفا من هذا الجنس بهذا الصفة بكذا فيجب العيان على تسليمه فترجع على
كونه بيعة لا عدة وانما قال على تسليمه ولم يقل على عمله لما سياتي ان
المعقود عليه العين دون العمل ولا يرجع الأمر عنه والمبيع هو العين
لا عمله فان جاء بما صنع عين او هو قبل العقد فاخذ مع ولا يتعين له
الا باختياره فصحت بيع المانع قبل اختيار الأمر لم يقل قبل رؤية الأمر
لما عرفت ان مدار تعينه له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية
ولم اخذه وتركه لما عرفت ان المبيع هو العين فله خيار الرؤية ولم يصح
فيما لا يتعامل كالنوب عطف على فقهه مع بيعة فقيه المذكور مقدما وهو
ان يكون بلا اجل معتبر ههنا ايضا **مسألة شتى** مع بيع الكلب
خلاف الثالث فغنى لانه يخرج العين عنه لا عندنا لانه يستغنى به وعن أبي يوسف
انه لا يجوز بيع الكلب العقور والزهدي والشباع علمت اولا والذمي
كالمسلم في بيع غير الحمز والخنزير والتي خفقت او جرحت في غير موضع
الذبح وذبايح الجوسني كخنزير فالمستغنى غير مخصوص بها كما يفهم من الهداية
وهي في عقد

وهي في عقد الذمي كالحمل والاشاة في عقد المسلم فالحزب عند من ذوات الامثال
واختزير من ذوات القيم ومن روج مشريته قبل قبضها مع فان وطئت
فقد قبضت لان وطئ الزوج حصل بتسليط من جهة المشتري فصار فعله
كفعله والافلاذ بمجرّد الترويج لا يتحقق القبض والقياس ان يتحقق لانه
تعييب حكيم فيعتبره بالتعييب الحقيقي ووجه الاحتساب ان في الحقيقي استيلاء
على المحل وبه يصير قابضا ولا كذلك الحكمي فافترا ومن شري قنأ او دابة قال
شيخ الاسلام خواهر زاده انما وضع المسئلة في العبد لاني الدار لان في
الدار لا يتعرض القايه لذلك ولا يبيع فان القياس ان لا يجوز في العبد ايضا
الا ان جوزه فيها استحسانا ليقط النفقة عن البائع ولا يحتاج الى النفقة
في الدار ومن هنا يتبين ان من ذكر الشيء بدل القن لم يصب وغاب
عنه معروفة فاقام بالقبض بيمينه انه باعه منه فانه قبض البينة لا تقبل من غير
خضم حاضر قلنا هذا بيمينه تقام ككفاح حال للقضاء واخضم في مثل هذا
ليس بشرط لم يبيع في دينه اي في غن المبيع لانه يمكن وصول البائع الى
حقه بدون البيع وفيه ابطال حق المشتري وان جهل مكانه ببيع اي بيع
القن وادي الثمن ثم ان فضل شيء يسكن للمشتري وان نقص يتبعه
البائع اذا ظفر به ثم ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا انه ليس
بمقصود اما المقصود احياء حق وفيه يفتح ببيع لان الشيء قد يفتح ضمنا

وان لم يبيع قسداً او ان شري انسان وعاب واحد فليامد دفع عنه وقبضه وجب
 ان حفر الغائب الى ان ياخذ حقيقته لانه مضطر اذا لم يمكنه الانتفاع بنصيبه الا باذا
 جميع الثمن لان البيع صفقة وله حق الحبس ما بقى من شيء والمضطر يرجع واذا
 كان له ان يرجع عليه كانه له الحبس عندما الى ان يستوفي حقه ولو حبس لا يبيع
 غاصبا وعند ابي يوسف كان متطوعا فيما اذى عن صاحبه لانه قبيح دين غير
 بغير امره فلا يرجع عليه وليس له الحبس ويبيع غاصبا في كل بالقيمة وان شري
 شيئا بالثمن فقال ذهب وفضة يجب من كل نصفه وفي بالف من الذهب والفضة من
 الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة ووزن سبعة قد سبق في كتاب الركن
 ولو قبض زينا بدل جيد جاهلا به اغا قال جاهلا به اذ لو كان عالما بصفته المستوفى
 عند القبض يقطع حقه بلا خلاف وانفق او نفق اى هلك اغا ونفق فيها نفق او نفق
 اذ لو كانت قائمة يرد لها ويسترد اعياد عندهم فهو فضاء وعند ابي يوسف يرد مثل البقية
 ويرجع بحيث لان حق صاحب الدين يراعى من حيث الوصف كما يراعى من حيث القدر ولا
 قيمته اذا قوبل بحسنه فوجب المصير الى ما ذكر وقال ابو حنيفة ان ايجاب رد الزيف لاخذ
 ايجاب ايجاب له عليه بالنسبة الى شيء واحد وثله لم يبعد في الشرع وتكاليف الشرع ليست من
 هذا القبيل لانها ليست بالنسبة الى شيء واحد ولم يرد فيه قولان فقه الاول مع ابي حنيفة وقوله
 الاخير مع ابي يوسف ذكره في رهن المبيوط وفي كفاريق نقلا عن العون ان ما قاله ابو يوسف
 حسن وادفع للفرق فاختاره للفتوي ولو فوج او باطن طير في ارض رجل او نكس طير في ارضه
 اي انكر رجل

لا في متعلق المسئلة كما لا يتبع
 صاحب الهداية

اي انكر رجله اغا قال انكره لانه لو كرهها احد يكون له الاخذ وفي بعض الروايات تقتل اي
 دخل في الكناس وهو ماواه فهو لاخذ لا للمصاحب الارض لانه الصيد لمن اخذ هذا اذا لم يكن
 ارضه ميتا لانه كصيد عقل بشبكة نصبت للجفاف ودرج او سكره نشره فوقه عاقوب لم
 يعدم ولم يلف ولو اعد الشوب لذلك او كف بعد وقوعه عليه فهو لصاحبه الشوب بخلاف ما
 اذا عطل النخل في ارضه لانه عديم اثره فيملكه تبعاً لارضه **كتاب القرف**
 هو ما دله مال بمال كذا من جنس الاغناغا اذا زاد لفظ الحبس ليعلم غير المقرب من الذهب والفضة
 ذكره خواهر زاده في فوائده ولم يقل من جنس واحد من الاغناغا لانه لا يتحد بها جنسا بل بشرطها
 المراد بالقبض في هذا العقد القبض بالبراج لا بالتحلية قبل الافتراق شرط بقائه محيا فالخواهر زاده
 في فوائده هذا القبض شرط بقائه العقد على العينة لا شرط انعقاده صحيا يدل عليه قوله وان افسر قاف
 بطل العقد والشيء اغا بطل بعد وجوه ولا يبيع القرف في ثمن القرف قبل قبضه فلو شري اي
 بالقبض الغير المقبوض بوابه اي شري آء الشوب ومن باع امته بعد ان قد ربح مع طرق قبضه العف
 بالقبض ويقدم من القن الغا او باعها بالقبض الف نسية واللف نقد او باع سيفا حلية محسونا
 وتحمل بلامر عبادة ويقدم من نقد ثمن الفضة وهو اللف في بيع الامنة وانحون في
 بيع السيف سكت او قال حد هذا من ثمنها اما في القول فلان امرها يحمل على المطلق ولما
 في ذلك فلان المخصوص باحد الشيئين ينسب اليهما قال الله تعالى يخرج منها القول والمجان وغيرهما
 من احد ما يحمل عليه لظاهر حاله والا فالظاهر من كلامه ان يكون المعنى خذ هذا من كل
 منها فان افتراقا بلا قبض بطل في احمية فقط ان تحمل بلامر ولا بطل فيها وان علق بالدرهم
 الفضة وعلى الديار الذهب فمما فقهه ذهب حلا فلا يجوز بيع ائمة به ولا بيع بفضة ببعض
 الامساويا وزنا على ما عرفت في باب التروا وان لم يغلب سواء غلب الغش او ساويا فاما في

لكل الفضة والذهب في الشايح
 والاسم اعراض في القرف كذا
 الغش من الكسرة

وبقاء المجلد ليس شرط وان اشترى بالارام المعنوية او الفلوس النافقة صح وان كانت قبل تسليمها
 بطل عند وعند ما لا يبطل ثم ان يجب قيمتها يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما يتعامل به الناس
 عند محمد فلو استقر من فلوسا فلكسدت بحسب مثلها عند وعند ابي يوسف يجب قيمتها يوم القبض
 وعند محمد يوم الك دكانه ومن اشترى بنصف درهم فلوسا ودانق فلوسا او قيراط فلوسا
 القيراط عند ابي ب نصف عشر النقال صح وعليه ما يباع بنصف درهم او دانق او
 قيراط منها اي اشترى بنصف درهم او دانق او قيراط اعطى ان يعطى عوض ذلك الثمن فلو شأ
 صح وعلم المشتري من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن وعند من لا يجوز هذا البيع لان
 الفلوس عددية وتقديرها بالدانق ويحق ينبغي عن الوزن ولما ان الثمن هو الفلوس وهي
 معلومة ولو قال لمن اعطاه درهما اعطني بنصفه فلوسا بنصفه نصف الا حجة اي قال اعطني
 بنصفه فلوسا بنصفه ما قرب من الفضة على وزن نصف درهم الا حجة فدل البيع للزوم الزوا
 بخلاف اعطى نصف درهم فلوسا ونصف الا حجة لانه ذكر الثمن ولم يقيمه على اجزاء الدرهم
 فالنصف الا حجة معتد وما بقي بالفلوس ولو كرر اعطى صح في الفلوس فقط ولم يقيم في الدرهم
 الا حجة لانه لما كرر لفظ اعطى صار بيعين ومن باع امانا فضة وحبس بعض عنه ثم اقره فصح
 فيما يقبض عنه فقط ولا يبيع الف ولا نظاره واشترى في الامانة وليس للمشتري الرجوع بشرط لان الترتيب جاء
 من قبل حيث افرق عن صاحب قبل نقد عن الكل ولا يحق بعض اخذ المشتري باقية بجمته او رده لان
 الشر كعيب قد جاء من قبل الشرع للمقبل فلم ولاية الرد ولو لم يحق بعض قطعة بقره بيعت اخذ ما
 بقي بجمته بلا خيار لان النجيب لا يفر فاشترى فيها ليست بعيب ومحسب من عليه عشرة دراهم من على اي من
الدين دينار اي يتكلى العشرة مطلقا اي ان لم ينفذ العقد الى العشرة التي هي عليه ان دفع الدينار ويقاضى
 العشرة بالعشرة وجهه انه يجب بهذا العقد من يجب تعيينه بالقبض والدين ليس يقع المفاضة بنفس
 العقد والفتح

ثم ان العشرة فلا يقع المفاضة بنفس
 العقد لعدم الحاشية فاذ انما يتبين
 ذلك في الاول والاخر الى الدينار
 لولا ذلك يكون استبدال العرف
 وفي الاضافة الى الدين مع

فيما يقبض عنه فقط ولا يبيع الف ولا نظاره واشترى في الامانة وليس للمشتري الرجوع بشرط لان الترتيب جاء من قبل حيث افرق عن صاحب قبل نقد عن الكل ولا يحق بعض اخذ المشتري باقية بجمته او رده لان الشر كعيب قد جاء من قبل الشرع للمقبل فلم ولاية الرد ولو لم يحق بعض قطعة بقره بيعت اخذ ما بقي بجمته بلا خيار لان النجيب لا يفر فاشترى فيها ليست بعيب ومحسب من عليه عشرة دراهم من على اي من الدين دينار اي يتكلى العشرة مطلقا اي ان لم ينفذ العقد الى العشرة التي هي عليه ان دفع الدينار ويقاضى العشرة بالعشرة وجهه انه يجب بهذا العقد من يجب تعيينه بالقبض والدين ليس يقع المفاضة بنفس العقد والفتح

فيما يقبض عنه فقط ولا يبيع الف ولا نظاره واشترى في الامانة وليس للمشتري الرجوع بشرط لان الترتيب جاء من قبل حيث افرق عن صاحب قبل نقد عن الكل ولا يحق بعض اخذ المشتري باقية بجمته او رده لان الشر كعيب قد جاء من قبل الشرع للمقبل فلم ولاية الرد ولو لم يحق بعض قطعة بقره بيعت اخذ ما بقي بجمته بلا خيار لان النجيب لا يفر فاشترى فيها ليست بعيب ومحسب من عليه عشرة دراهم من على اي من الدين دينار اي يتكلى العشرة مطلقا اي ان لم ينفذ العقد الى العشرة التي هي عليه ان دفع الدينار ويقاضى العشرة بالعشرة وجهه انه يجب بهذا العقد من يجب تعيينه بالقبض والدين ليس يقع المفاضة بنفس العقد والفتح

العقد والفتح قد ثبت بطريق الاقناع ورفق خالفنا فيه لانه لا يقول بالاقناع هذا اذا باع
 الدينار عشرة مطلقا وانما اذا باعه بالعشرة التي له عليه صح بخلاف ويصح المفاضة بنفس العقد
 كتاب الكفالة هي ثمرة الى ذمة في المطالبة سواء كان المطلوب
 من احد المطلبين من الآخر كما في الكفالة بالمال او لا يكون كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من
 الاصيل فيها هو المال ومن الكفيل النفس ولفظ المطالبة باطلاقة ينظمها لاني الدين هو القبيح
 ذكر في الهداية وعند البعض هي ثمرة الى ذمة في الدين لانه لو لم يثبت لذي يلم يثبت المطالبة
 والاول هو الصحيح لانه لم يعمد في الشروع ان يجب دينان ولا ينفي في الاحكام لا يفتقر
 مسئلة صح الكفيل بحسب اخر علمنا بان لا لا يستلزم الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة
 بالفعل وانما وجوب المطالبة بد ين غيب فعمد كما في الوكيل بالشراء وهي مزان بالنفس
 والمال والاول يقع بكفالت بنفسه وبما يعتبر به عن البدن ويجوز شايح وبعت وبعت والي
 وانما زعم اوقيل ويلزم احصاء الكفول به اذا طلب الكفول له فان لم يحضر حسب الحكم هذا اذا
 لم يظهر عجزه وانما اذا ظهر فلا يحسب الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزم وبطالب ولا يجوز بينه
 وبين اشغاله ذكر في الايضاح وان عتبه وقت تسليمه لزم ذلك وسواء يبيع من كفل به ولو كان
 عبدا اراد بدفعه فمات ان العبد مال فاذا تعدى وتسلم لزمه قيمته وبدفعه الى من كفل له حيث يمكن
 فحاشية وان لم يقل اذا دفعت الكفيل فانما يرضى فلا يبرأ وان سلم في برية او في السواد او في السجن
 وقد جسد غير اي غير هذا الطالب قبل هذا اذا كان السجن سجن قاض آخر وان شرط تسليمه في
 مجلس القاض وسلم في السوق او في محلة اخرى بري وقال زفر اذا سلم في السوق سواء كان في ذلك المحل
 او في محلة اخرى لا يبرأ وبقيته في زمانا لها وان الناس في اقامة الحق وتسلم المطلوب نفسه
 من كفالة اي كفالة الكفيل لانه مطالب بالخصوص فكافة له ولاية الدفع وتسلم الكفيل وسوله

عامة الديارات بالخصوصية وفيها ان
 الكفالة تكون بعد ما يكتسب
 من الدين

فيما يقبض عنه فقط ولا يبيع الف ولا نظاره واشترى في الامانة وليس للمشتري الرجوع بشرط لان الترتيب جاء من قبل حيث افرق عن صاحب قبل نقد عن الكل ولا يحق بعض اخذ المشتري باقية بجمته او رده لان الشر كعيب قد جاء من قبل الشرع للمقبل فلم ولاية الرد ولو لم يحق بعض قطعة بقره بيعت اخذ ما بقي بجمته بلا خيار لان النجيب لا يفر فاشترى فيها ليست بعيب ومحسب من عليه عشرة دراهم من على اي من الدين دينار اي يتكلى العشرة مطلقا اي ان لم ينفذ العقد الى العشرة التي هي عليه ان دفع الدينار ويقاضى العشرة بالعشرة وجهه انه يجب بهذا العقد من يجب تعيينه بالقبض والدين ليس يقع المفاضة بنفس العقد والفتح

فيما يقبض عنه فقط ولا يبيع الف ولا نظاره واشترى في الامانة وليس للمشتري الرجوع بشرط لان الترتيب جاء من قبل حيث افرق عن صاحب قبل نقد عن الكل ولا يحق بعض اخذ المشتري باقية بجمته او رده لان الشر كعيب قد جاء من قبل الشرع للمقبل فلم ولاية الرد ولو لم يحق بعض قطعة بقره بيعت اخذ ما بقي بجمته بلا خيار لان النجيب لا يفر فاشترى فيها ليست بعيب ومحسب من عليه عشرة دراهم من على اي من الدين دينار اي يتكلى العشرة مطلقا اي ان لم ينفذ العقد الى العشرة التي هي عليه ان دفع الدينار ويقاضى العشرة بالعشرة وجهه انه يجب بهذا العقد من يجب تعيينه بالقبض والدين ليس يقع المفاضة بنفس العقد والفتح

فيما يقبض عنه فقط ولا يبيع الف ولا نظاره واشترى في الامانة وليس للمشتري الرجوع بشرط لان الترتيب جاء من قبل حيث افرق عن صاحب قبل نقد عن الكل ولا يحق بعض اخذ المشتري باقية بجمته او رده لان الشر كعيب قد جاء من قبل الشرع للمقبل فلم ولاية الرد ولو لم يحق بعض قطعة بقره بيعت اخذ ما بقي بجمته بلا خيار لان النجيب لا يفر فاشترى فيها ليست بعيب ومحسب من عليه عشرة دراهم من على اي من الدين دينار اي يتكلى العشرة مطلقا اي ان لم ينفذ العقد الى العشرة التي هي عليه ان دفع الدينار ويقاضى العشرة بالعشرة وجهه انه يجب بهذا العقد من يجب تعيينه بالقبض والدين ليس يقع المفاضة بنفس العقد والفتح

بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء ان الكفالة وانما قال اليه لان رسوله الى غيره
 كالا جنسي ولو مات المكفول له فلكل وصي والوارث مطالبة بما في حياطة الكفيل بالكفول
 وان لم ينفذ على ان لم يات به عند انقضاء مائة سنة لم يملك له ما عليه ولم يسلم عند الزم ما عليه خلافا للشافعي
 لانه يتعلق بسبب وجوب المال بالخط فلا يجوز كالمبيع ولكن ان يتعلق لوجوب الحائلة لا الوجوب
 المال على ما لم ينفذ له بالمبيع فيخرج كذا في التبيين ولم يبرأ من كفاية النفس لعدم سبب
 البراءة وان مات المكفول عنه في الصورة المذكورة ضمن المال لوجود الشرط وهو عدم الاتيان
 به ومن ادعى على رجل مالا مقدرا كائنه دينار بقينه او لا اي بين صفته وجب بفتح الدعوى
 او لم يبين فلفظ بنفسه اخر على انه ان لم يوافق بعد افعاليه المال تحت الكفالة ويجب عند الشرط
 خلافا لما قد قيل عدم اجواز عند بناءه ان اطلق المال ولم يقل ان على المدعي عليه فله هذا
 لافرق بين بيان المدعي المال وعدم بيانه وقيل بناء على انه عالم بيمين المدعي لم يفتح الدعوى
 فلم يستوجب احصائه المدعي عليه الى مجلس القاضي فلم يفتح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة
 بالمال لا بناء على ما عليه فله هذا ان يبين يكون الكفالة صحيحة ولو لم يبرأ بالمال القدر المجهود
 فان يبين المدعي فظاهرا ولم يبين فبعد ذلك ان يبين يلحق البيان باصل الدعوى فتبين
 صحة الكفالة بالنفس ويترتب عليها صحة الكفالة بالمال ولا يجبر على اعطاء الكفيل في جرد وفساد
 بهما عنده وعند ما يجبر في حد القذف لان الغالب فيه حق العبد والحق التماسه في حد السرقة
 بهما وله ان ينام على الادعاء فاجبر على اعطاء الكفيل فيها بفتح الى فساد الوضع وليس تغيير
 اجبر عند ما سئل ان يجبر بكس وغيره من العقوبة ولكن بائنه باللازمة وان يدور مع حيث دار
 ولو تحت نفسه

ان الكفالة

ان الكفالة

ان الكفالة

مسائل في الكفالة

ولو تحت نفسه اي لو اعطى به ماله كفلا فيها صح في البداية ويجوز الكفالة بنفسه على
 القصاص في النفس وما دونها ويجوز القذف والسرقة اذا ابدلها المطلوب بخلاف بين المجابنا
 يود الصحيح ولا جبر فيها حتى يهد فيه سنو لان او عدل يعرفه القاضي لان جبر الزم منها
 والتمه نشبت بعد نظري الشهادة العدد والعدالة وصحة الكفالة والتمه بان جبر لانه
 من الدينون بل لانه ليست من الدينون المطلقة لسقوطها بالموت واخذ كفيل بالنفس اخر
 وما كلفنا ان ايليس اخذ الكفالة الاول والكفالة بالمال تفتح ولو جبر مولا اذا كان دينيا
 صح على الدين الصحيح علمنا فممن من الهداية حيث قال وشرط ان يكون دينيا صحا ومراعاة
 ان لا يكون بدل الكفالة هو ما لا يثبت مع المداخلة ولا يفتح كل في صحة الدين للتحقق في دين الركن
 مع انه لا يفتح الكفالة لا يقال ذلك لعدم وصف الاطلاق واما ذكر ان الكفالة وصف العتقة
 لان القول بشرط الاطلاق غير خارج عن شرط العتقة والامتناع الكفالة به قاله ما قيل الدين
 الصحيح لا يسقط الا بالاداء والابراء والملاذ من الابراء ما يعم احكامه وهو ان يفعل
 فعلا يلزم سقوط الدين فلا يرد النقص بدين المملوك سقوطه بطلانها لان زوجها
 من قبيل الابراء بالمعنى المذكور نحو كلفت عا كمال عليه او ما يدبر كل في هذا البيع هذا استج
 ضمان الذك وممان الاستحقاق لانه يتحقق للمشتري ردة الثمن اذا استحق المبيع والابن
 ضمان الدرك ان استحق المبيع مالم يقض بثمنه على بائعه اذ يجوز الاستحقاق لا يتحقق المبيع
 في ظاهر الرواية مالم يقض بالثمن على البائع فلم يجز على الاصيل ردة الثمن فلا يجز على الكفيل

ان الكفالة

ان الكفالة

ان الكفالة

هذا هو الوجه في كون الشرط سببا للوجوب كقوله ان اشترى المبيع او
 يكون مكملا من الاستيفاء كقوله ان قدم فلا فولا يلزم ان يكون مكفولا عنه قال في البائع لان
 قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لكونه مكفولا عنه او مضاربه او يكون سببا لتقدير
 الاستيفاء من كقوله ان غاب فلان فخذ حلة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها حتى
 ما بعث فلا مال قال ما غصبك اهل هذه الدار لم يجز حتى سمي اسما بعينه ولا ذكر قال فلا
 ذكر الزاهد في شروحه او ما ذاب اي ما وجب كل عليه او ما غصبك فعلى ما شرطه عنه
 ان يبيع فلا فاق في ضمان لثمة الكاشف من ثمة فاق في ضمان المبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز
 على ما ياتي وان علق بحد الشرط المراد بحد الشرط والمطلوب المبيع معناه
 لان حقت الرجوع او ما المطر ببيع المبيع الكفالة ان علقته به بوجوب الرجوع ونحو كقول المطر لانه
 لا يبيع التعليق ويبيع الكفالة كانه لا يبيع الى اجل ويبيع الكفالة اذا جعل الاجل فيها الى هبوط الرجوع
 قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف في الكفالات انما تبطل بالشرط المحضة لا بغيره لان الكفالة
 لا تقع تعليقا بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد لان الفسخ نعم لا تبطل بالشرط الفاسد
 لكن تبطل بالشرط غير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لها الشرط المذكور بل
 كونه غير متعارف فلهذا افصح عنه فاق في شروحه اجماع المصنفين حيث قال ان الكفالة بالمال تبرع
 ابتداء بغير الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسد معاوضة في الكفالة الكفيل يرجع على الاصيل
 كقول جلد الاداء اذا كفل بامر فيكون بيعا في الزمان الكفالة لا تبطل بالشرط الفاسد والوصية لا تبطل
 فقلنا بالشبهين وقلنا بانها لا تبطل بالشرط المتعارف ولا يجوز تعليقها بالشرط المذكور
 فان كفل بالرجوع عليه

هذا هو الوجه في كون الشرط سببا للوجوب كقوله ان اشترى المبيع او
 يكون مكملا من الاستيفاء كقوله ان قدم فلا فولا يلزم ان يكون مكفولا عنه قال في البائع لان
 قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لكونه مكفولا عنه او مضاربه او يكون سببا لتقدير
 الاستيفاء من كقوله ان غاب فلان فخذ حلة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها حتى
 ما بعث فلا مال قال ما غصبك اهل هذه الدار لم يجز حتى سمي اسما بعينه ولا ذكر قال فلا
 ذكر الزاهد في شروحه او ما ذاب اي ما وجب كل عليه او ما غصبك فعلى ما شرطه عنه
 ان يبيع فلا فاق في ضمان لثمة الكاشف من ثمة فاق في ضمان المبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز
 على ما ياتي وان علق بحد الشرط المراد بحد الشرط والمطلوب المبيع معناه
 لان حقت الرجوع او ما المطر ببيع المبيع الكفالة ان علقته به بوجوب الرجوع ونحو كقول المطر لانه
 لا يبيع التعليق ويبيع الكفالة كانه لا يبيع الى اجل ويبيع الكفالة اذا جعل الاجل فيها الى هبوط الرجوع
 قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف في الكفالات انما تبطل بالشرط المحضة لا بغيره لان الكفالة
 لا تقع تعليقا بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد لان الفسخ نعم لا تبطل بالشرط الفاسد
 لكن تبطل بالشرط غير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لها الشرط المذكور بل
 كونه غير متعارف فلهذا افصح عنه فاق في شروحه اجماع المصنفين حيث قال ان الكفالة بالمال تبرع
 ابتداء بغير الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسد معاوضة في الكفالة الكفيل يرجع على الاصيل
 كقول جلد الاداء اذا كفل بامر فيكون بيعا في الزمان الكفالة لا تبطل بالشرط الفاسد والوصية لا تبطل
 فقلنا بالشبهين وقلنا بانها لا تبطل بالشرط المتعارف ولا يجوز تعليقها بالشرط المذكور
 فان كفل بالرجوع عليه

هذا هو الوجه في كون الشرط سببا للوجوب كقوله ان اشترى المبيع او
 يكون مكملا من الاستيفاء كقوله ان قدم فلا فولا يلزم ان يكون مكفولا عنه قال في البائع لان
 قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لكونه مكفولا عنه او مضاربه او يكون سببا لتقدير
 الاستيفاء من كقوله ان غاب فلان فخذ حلة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها حتى
 ما بعث فلا مال قال ما غصبك اهل هذه الدار لم يجز حتى سمي اسما بعينه ولا ذكر قال فلا
 ذكر الزاهد في شروحه او ما ذاب اي ما وجب كل عليه او ما غصبك فعلى ما شرطه عنه
 ان يبيع فلا فاق في ضمان لثمة الكاشف من ثمة فاق في ضمان المبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز
 على ما ياتي وان علق بحد الشرط المراد بحد الشرط والمطلوب المبيع معناه
 لان حقت الرجوع او ما المطر ببيع المبيع الكفالة ان علقته به بوجوب الرجوع ونحو كقول المطر لانه
 لا يبيع التعليق ويبيع الكفالة كانه لا يبيع الى اجل ويبيع الكفالة اذا جعل الاجل فيها الى هبوط الرجوع
 قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف في الكفالات انما تبطل بالشرط المحضة لا بغيره لان الكفالة
 لا تقع تعليقا بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد لان الفسخ نعم لا تبطل بالشرط الفاسد
 لكن تبطل بالشرط غير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لها الشرط المذكور بل
 كونه غير متعارف فلهذا افصح عنه فاق في شروحه اجماع المصنفين حيث قال ان الكفالة بالمال تبرع
 ابتداء بغير الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسد معاوضة في الكفالة الكفيل يرجع على الاصيل
 كقول جلد الاداء اذا كفل بامر فيكون بيعا في الزمان الكفالة لا تبطل بالشرط الفاسد والوصية لا تبطل
 فقلنا بالشبهين وقلنا بانها لا تبطل بالشرط المتعارف ولا يجوز تعليقها بالشرط المذكور
 فان كفل بالرجوع عليه

فانه كفل بالرجوع عليه ضمن قدر ما قامت به بينة وبلا بينة صدق الكفيل فيما يقر به مع حلفه على ان
 الزيادة على العلم لا على البينات والاصيل في قولنا بالرجوع على نفسه فقط اي لا يتعدى قوله
 الى الكفيل لعدم ولا يتعدى عليه والافراد على الغير لا يتعدى الا اذا كان عن ولاية وللا طالب المطالبة
 من شاء من اصيله وكفيله ومطالبتهما فان طالب احد ما فله مطالبة الآخر لان المطالبة
 بالكفالة لا تنضم التملك بخلاف المال اذا اختار اثنين احد الثماطين لانه ينضم التملك
 منه عند قضاء الغايه فلا يمكن التملك من الثاني وتنتج بامر الاصيل وبلا من ثم ان
 امر وهو غير صبي يجوز عليه وغير عبد يجوز عليه رجوع عليه بافئنه حتى لو كان ما
 ضمنه جارا او اذني زيوفا يرجع على الاصيل بالحياد وكذا اذا اصابه على جنس آخر
 لانه مبادلة فيملكه فيرجع بجميع الالف ويرد عليه ان فيه تملك الدين من غير من عليه الدين
 ولا مصلحته وقيل في رد فدان الدين يجعل تابعا في ذمة الكفيل لزوم صحة التملك وفيه
 نظر بعد ادائه الى طالبه ولا يطالبه قبله لانه لا يملكه قبل الاداء لانه انعقد بينهما مبادلة
 حكيمه وان لم ياتر لم يرجع فان لوزم بالمال فله ملازمة اصيله وان حبس فله حبس لانه
 لحقه بالحقة من جهة فيعامل بمثل وان ابرأ الاصيل او اوفى المال برئ الكفيل
 لسقوط الدين وهذا ظاهر على اصل من قال ان الدين واحد وكذا على اصل من قال
 انه تعدد لان تعدده حكمي حتى يسقط باء واحد وان ابرأ هو لا يبرأ الاصيل
 لان عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونها جائز وان اخرج عن الاصيل بالخرقة
 بخلاف حكم اعتبار الما براء الموقت بالموقت فان صالح الكفيل الطالب عن الف على ما
 قاله ابو القاسم

هذا هو الوجه في كون الشرط سببا للوجوب كقوله ان اشترى المبيع او
 يكون مكملا من الاستيفاء كقوله ان قدم فلا فولا يلزم ان يكون مكفولا عنه قال في البائع لان
 قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لكونه مكفولا عنه او مضاربه او يكون سببا لتقدير
 الاستيفاء من كقوله ان غاب فلان فخذ حلة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها حتى
 ما بعث فلا مال قال ما غصبك اهل هذه الدار لم يجز حتى سمي اسما بعينه ولا ذكر قال فلا
 ذكر الزاهد في شروحه او ما ذاب اي ما وجب كل عليه او ما غصبك فعلى ما شرطه عنه
 ان يبيع فلا فاق في ضمان لثمة الكاشف من ثمة فاق في ضمان المبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز
 على ما ياتي وان علق بحد الشرط المراد بحد الشرط والمطلوب المبيع معناه
 لان حقت الرجوع او ما المطر ببيع المبيع الكفالة ان علقته به بوجوب الرجوع ونحو كقول المطر لانه
 لا يبيع التعليق ويبيع الكفالة كانه لا يبيع الى اجل ويبيع الكفالة اذا جعل الاجل فيها الى هبوط الرجوع
 قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف في الكفالات انما تبطل بالشرط المحضة لا بغيره لان الكفالة
 لا تقع تعليقا بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد لان الفسخ نعم لا تبطل بالشرط الفاسد
 لكن تبطل بالشرط غير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لها الشرط المذكور بل
 كونه غير متعارف فلهذا افصح عنه فاق في شروحه اجماع المصنفين حيث قال ان الكفالة بالمال تبرع
 ابتداء بغير الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسد معاوضة في الكفالة الكفيل يرجع على الاصيل
 كقول جلد الاداء اذا كفل بامر فيكون بيعا في الزمان الكفالة لا تبطل بالشرط الفاسد والوصية لا تبطل
 فقلنا بالشبهين وقلنا بانها لا تبطل بالشرط المتعارف ولا يجوز تعليقها بالشرط المذكور
 فان كفل بالرجوع عليه

هذا هو الوجه في كون الشرط سببا للوجوب كقوله ان اشترى المبيع او
 يكون مكملا من الاستيفاء كقوله ان قدم فلا فولا يلزم ان يكون مكفولا عنه قال في البائع لان
 قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لكونه مكفولا عنه او مضاربه او يكون سببا لتقدير
 الاستيفاء من كقوله ان غاب فلان فخذ حلة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها حتى
 ما بعث فلا مال قال ما غصبك اهل هذه الدار لم يجز حتى سمي اسما بعينه ولا ذكر قال فلا
 ذكر الزاهد في شروحه او ما ذاب اي ما وجب كل عليه او ما غصبك فعلى ما شرطه عنه
 ان يبيع فلا فاق في ضمان لثمة الكاشف من ثمة فاق في ضمان المبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز
 على ما ياتي وان علق بحد الشرط المراد بحد الشرط والمطلوب المبيع معناه
 لان حقت الرجوع او ما المطر ببيع المبيع الكفالة ان علقته به بوجوب الرجوع ونحو كقول المطر لانه
 لا يبيع التعليق ويبيع الكفالة كانه لا يبيع الى اجل ويبيع الكفالة اذا جعل الاجل فيها الى هبوط الرجوع
 قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف في الكفالات انما تبطل بالشرط المحضة لا بغيره لان الكفالة
 لا تقع تعليقا بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد لان الفسخ نعم لا تبطل بالشرط الفاسد
 لكن تبطل بالشرط غير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لها الشرط المذكور بل
 كونه غير متعارف فلهذا افصح عنه فاق في شروحه اجماع المصنفين حيث قال ان الكفالة بالمال تبرع
 ابتداء بغير الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسد معاوضة في الكفالة الكفيل يرجع على الاصيل
 كقول جلد الاداء اذا كفل بامر فيكون بيعا في الزمان الكفالة لا تبطل بالشرط الفاسد والوصية لا تبطل
 فقلنا بالشبهين وقلنا بانها لا تبطل بالشرط المتعارف ولا يجوز تعليقها بالشرط المذكور
 فان كفل بالرجوع عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

برئ الكليل والصيل لانه اضاف الصلح الى الالف الدين وبني على الاميل فبرئ عن سخاوة وبرائة
توجب براءة الكليل ثم برئنا جميعا عن اللآية باداء الكليل وان صلح عن موجب للكلالة
لم يبرأ الاميل لان هذا الصلح براءة الكليل عن المطالبة فلا يوجب براءة الاميل وان قال الطالب
لكليل برئت الي من المال رجع على اصيلة لان البراءة التي ابتداؤها من الكليل وانتهى الي
الطالب لا يكون الا بالبراءة فكانت قال برئت بالاداء التي رجع بها على الاميل لان كانت
الكلالة باع وانما لم يذكر لانها مما تقدم وكذا في برئت عند ابو يوسف خلافا لمحمد
لان البراءة تكون بالاداء والبراءة خفيت الادنى ولا يرجع الكليل بالشرط ولا يوجب
انه اقر بالبراءة التي ابتداؤها من المطلوب وهي بالاداء فيرجع وهذا اذا كا الطالب
غائبا فان كان حاضرا يرجع بالبراءة اليه لان الاجمال جاء من جهة كذا في شرحهما الصغير
وغيره وفي ابراهيم قطع عن الاميل ذكره في احقاق العالم بقول لا يرجع لاشعاره
القطع عن الاميل ولا يقع تعليق البراءة عن الكلالة بالشرط كسائر البراءات ولا
الكلالة بما نعتز استيفاؤه عن الكليل كاحدود والقصاص واللعان وبالودعة ومال
المضاربة والشركة وبالمستعار والمتاجر والمرهون اي بالية لكن يقع بتسليم
بعد القبض الى الراهن والمبيع اراد الكلالة بالية وذلك لانه ماله غير مضمونة على
الاميل فان لم يهلك يفسخ البيع ويجب رد الثمن واما الكلالة بتسليم المبيع قبل القبض
فصححتم لكن لو هلك لا يجب على الكليل شي بخلاف الثمن لان الدين يمكن استيفاؤه
عن الكليل كسائر الذبوة وانما فصل هذا الاربعة عما قبلها لانها من نوع آخر قال صاحب
الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اما الكلالة

اما الكلالة بالاعيان فمن انواع ثلثة أحدها الكلالة بعين هو امانة غير واجب التسليم كالوديعة
ومال المضاربة والشركة وبني لانها اصلها وكنى الكلالة بعين هو امانة لكن واجب التسليم
كالعارية والمتاجر في يد المتاجر وكذا العين المضمونة بعين كالمبيع قبل القبض
مضمون بالثمن وكالرهن مضمون بالدين واجوب في الكل واحد وهو انه تعبر الكلالة
بتسليم العين فتمت هكذا لا يجب على الكليل قيمة العين والثالث العين المضمونة بنفس كالمضمون
والمبيع بغير امانة او المضمون على سوم الغراء تعبر الكلالة به ويجب تسليم العين
مادام باقيا واذا هلك يجب عليه تسليم قيمته من ثبوت الغصب بالبيينة او بالاقرار
وبالحمل على دابة متاجر معينة اذا قدر له على تسليم دابة الغير بخلاف غير
المعينة لانه يمكنه التحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق هكذا اقول لو اودع علي
التعليق الاول ان موجه ان لا يقع الكلالة بتسليم دابة معينة متاجر مع انها معينة
على امر انما قالوا في البدائع وهو ان في الاول الواجب على الآخر فعل تسليم
الدابة دون التحمل فلم يكن الكلالة باحتمال كقوله بمضمون على الاميل فلم يجوز في الثاني
الواجب عليه فعل التحمل دون تسليم الدابة فكانت الكلالة باحتمال كقوله بفعل هو
مضمون على الاميل فجازت ويجوز ان عبد متاجر له معين لما ذكره الدابة
وعن ميت مفسر هذا عنده وقال لا يقع لان الدين كانه ثابتا في حيوة فلا يقطع
الا بالايفاء والابراء وانما سبب الوجوب وبالحيوة لم يتحقق واحد
منها ولو اذنا اخذ به في الآخرة ولو تبرع انسان بعتقنا جاز ولا كقول بدين

عليه

صدر الشرح

ساقط لانه ثامات ولم يترك ما لا ولا كفيل بسقط في حق احكام الدنيا فلا يصح
الكفالة به وانما صح التبعية به بناء على ان باق في حق صاحبه لان سقوط المديون
مروية فينقد ربه فانه يظهر في حق من عليه دون من له وبلا قبول في المجلس
قال في احكامنا كفيل بنفس رجل وبمال عن رجل بغيره الطالب جازع عنه وعندهما
لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فينوقف على اجازة انتهى بشرط الصحة مطلق
القبول ولما قبل الطالب بخصوصه فانما هو شرط النفاذ لا اذا كفيل عن مورث في مرضه
بامر لا بد من هذا القيد على ما افصح عنه صاحب الهداية في تصوير المسئلة ويشهد اليه
التعليل الآتي ذكره مع عينة غريبة لان ذلك في حقيقة وصية ولهذا الحق وان لم يستم
الكفول له وبمال للثابة لما مر ان ليس بدين صحيح حر كفل به او عبد ذكره دفعا
لتوهم ان كفاية العبد به ينبغي ان تقع لانه يجوز شؤم مثل هذا الدين عليه لانه محلي
للثابة ولا يرجع اصل بالآي الى الفيل وان لم يعطه طالبه اي اذا جعل الاصيل فاذا
المال الى الكفيل بامر ليس له ان يسترده وان لم يعطه الطالب بعد كما اذا جعل اداء
الزكاة لان الكفالة بامر الكفول عنه انعقدت سببا لدينيين دين الطالب على الكفيل
ودين الكفيل على الكفول عنه مؤجلا الى وقت ادايته فاذا وجد السبب وعمل
صح الاداء ومكلا الكفيل فلا يسترده الكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اداءه على
وجه الترسالة لانه تحض امانة في يده فارجح الكفيل فيه اي فيما اذا كان الاصيل
اليه فهو له لا يمتد في بد ولا يرد الى قاضيه ان كان اي مارجح فيه مما لا يتبعين
كالدرهم

في كفاية العبد به
في كفاية العبد به

كالدرهم والدينار لانه محال طيب لما ذكرناه من ملكه والآي ان كان عاتقين بالتعيين
كاللذبة فرده اليه اي الى قاضيه اجت لانه يمكن فيه حيث سبب ان الاصيل في المرداده
عاقده به ان يقض الدين بنفسه فيكون حق الاصيل متعلقا به وهذا اجبت محل فيما يتبعين
بالتعيين بخلاف ما لا يتبعين بالتعيين ولهذا لم يكن المرة اجبت في المسئلة السابقة
ولا يجب عليه في الحكم هذا عنده في رواية اجماع المصنف وقال اهوله ولاية على الذي
قضاءه وهو رواية عنه وعنه انه يتصدق بكفيل من اصله بان يتعين عليه ثوبا
اي امر الاصيل الكفيل بان يشتري له ثوبا باكثر من القيمة ليقض به دينه بطريق العينة
مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فينتاقي عليه ويبيع منه ثوبا ياي ويشتري عشرة
عشر مثلا نسبة رغبة في نيل الزيادة فيبيع المستقرض بعشرة ويحول خمسة و
يجب عليه للبائع خمسة عشرة الى اجل سمي به لما فيه من الاعراض من الدين الى العين
وهو مكره لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض مطاوعة لشح النفس ففعل
فهو له اي المنسوب للكفيل وما رجع بايع فعليه قبل هذا انما لما يحل المشتري نظرا
الى قومه على وهو فاسد وليس بتوكيل وقيل هو توكيل فاسد لان المبيع غير
متعين وكذا النسخ لماله ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشري المشتري وهو
الكفيل والرجح اي الزيادة عليه لانه العاقد ولو كفل بما اذ له او باقى له عليه
وغاب اصيله فاقامه عيب بينة على كفيله ان لم يعط اصيله كذا ردت لان الكفول به
مال مقف به وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في الاخرى لانه مغ ذاب تقور وهو

منه لان العقد لا يتحقق بغيره فلا يجب ما قد ذكرناه من ان
بما يكون بغيره لان المال زبنا ولا يستعمل في المجلس
في كفاية العبد به
في كفاية العبد به

حتى ينفق حال غلام كفه به مطلقه غير متفرق للحلول والنكاح لانه حال حاله العبد لو جرد
السب وقبول الذمة الا انه لا يطالب العرة اذ جميع ما معه ملك المولي ولم ير من يتعلق به
والكفيل غير سر ولو ادى رجوع عليه بعد عتقه ان كانت با من ولو مات عبد مكفول
برقبته واقيم بئنه انه لم يعب اذ عي رجل رقبه عبد فكفل بها آخر فمات العبد فاقام المدي
بئنه انه لم ضمن كفيله قيمته اذ عا المولي رد رقبته على وجه يحلها قيمته وقد انتم الكفيل ذلك
وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذلك الكفيل بخلاف ما اذ عي مال على العبد فكفل
آخر برقبته فمات العبد فان في تلك الصورة لاشي على الكفيل لبراءة الاصيل كما اذا
كاه الكفول بنفسه جزا وان كفل سيد عن عبد او هو غير مديون قيد بتصحها
للكفالة فان كفالة عبد المديون عن مولاه لا يقع عن سيدك فعنق فاذا لا يرجع
على صاحبه لانه الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستوجب ديناً على
الآخر وقال زفر ان كاه الكفالة بلا امر يرجع كل منهما على صاحبه لان المانع وهو
الرق قد زال قلنا وقعت غير موجبة للرجوع فلا ينقلب موجبة له بعد ذلك
كتاب سب الحوالة هي نقل الدين او المطالبة من ذمة الى ذمة الاول
عند ابي يوسف والى عند محمد فيجوز عند ابراهيم الحمال الحميل من الدين للعند
ابي يوسف كذا في التبيين نصح بالدين لا بالعين برضى المحتال والمحتال عليه
ولا حاجة الى رضی الحميل ذلك في الزيادات وانما اشترطه القدورة للرجوع
عليه فلا اختلاف في الرواية واذا تمت الحوالة بالقبول برئ الحميل من الدين

طابقه و در زیر

بهذا عند أبي يوسف وعند محمد لا يبرأ المؤمن المظالم لما ذكرنا وأما ما يرجع عليه أي المحيل
 المحال بدينه إلا إذا أتى حقه بموت المحال عليه مطلقاً أو خلفه منكر حوالته لا بدينه عليه
 هذا عنده وقال بهما وبأن فلسفه الفاعل بناء على أن تقليص الفاعل معتبر عند المألف
 ويصح بدراهم الودیعة وبراء المحال عليه وهو المودع عن أحواله يهلكها في دين
 وبالمنصوب ولا يبرأ المحال عليه وهو الغاصب عن أحواله يهلكها لأنه مثلها يحكمها
 أنا قلنا لأن مثلها دون لأنه قيمته لأن الدرام من المشتقات وبالدين أي بدين المحيل
 على المحال عليه فلا يطالب المحيل المحال عليه بذلك الدين لأنه يتعلق بحق الغير مع أن
 المحال أسوة لغناه المحيل بعدمه وذلك أن أحواله بالدين وإن كانت موجبة لتعلق
 حق المحال بذلك الدين لكنها أدنى مرتبة من الزمن حتى للقبولة المحال حق به بدومت
 المحيل وفي عبارة مع اشارة الى أن ذلك التعلق لا يأتي في عدم كونه احق به وفي المطلقة
 له أي في أحواله التي لم تقيد بالودیعة أو المنصوب أو الدين للمحيل الطلب أي طلب
الودیعة والمنصوب والدين من المحال عليه ولم تبطل أحواله بالخذ ما عليه أي
على المحال عليه وعند الدين والمنصوب والودیعة هذا في المطلقة كما صرح على
 ما أفصح عند صاحب الهداية ولا يقبل قول المحيل للمحال عليه عند طلبه أي طلب المحال
 عليه من المحيل مثل ما أحال مثلاً أحال عليه بائة ثم طلب منه المائة أحلت بدين
 لي عليك مقول القول وغرض من ذلك القول دفع رجوعه عليه وأما لا يقبل فحق
 عليه عند الكاره لأن سبب الرجوع عليه تحقق وهو قضاء دينه بامر وقبول أحواله

卷之四

لا يكون اقرار بالدين لانها تصح من غير ان يكون للمجمل على الحال على الشيء ولا قول
المجمل للمجمل عند طلبه ذلك اي طلب المجمل ذلك المال من المجمل احدثني بدين
لي عليك ويؤثر المجمل له برده ما اخذ الى المجمل لانه المجمل يتكلم عليه شيئا
والقول للمتكلم ولا يكون احواله اقرار من المجمل بالدين للمجمل على الحال لانه مستقلة
الوكالة ايضا ويكره السفحة بضم السين وفتح التاء وموت بسفحة قيل معناه الحكم
وفيه نظر وقيل بفتح الجوف واطلق على القرض المعروف تشبيها وفيه بعد وسي
اقراض لسقوط حظر الطريق صورة دفع قرضه بخراسان مثلا الى ربيعة الغائبة
اخط في الطريق لياخذ مثله بخوار زم من يد او يد نايه وانما كره لانه فيه جرح منفعة
وسي سقوط حظر الطريق وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قرض جرح منفعة
كتاب القضاء **القضاء** الاهل للشهادة اهل له فان كانا من اهل
الولاية والشهادة اقوى لانها ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على المحكم فلهذا قيل حكم
القضاء يستقي من حكم الشهادة وشرط اهليتها اي اهلية اداها شرط اهليتها
فالفاقد اهل لا يفتح تقليده وياتي المقلد كما يفتح قبول شهادته وياتي القابل
ولو فسق العدل استحق القول في ظاهر المذهب يجب على من قلده ان يعزله وعليه
حاشا يجنأ وعند بعضهم ينعزل وعليه الفتوى والاجتهاد للاولوية لا الصفة ولو قلده
جاهل صح ترك التعزيز لان اجهل من مقابله العالم لا مقابل المجتهدين كذلك
الي خلافا لابي حنيفة ويختار الاقدار والاولى وعندنا ان فقي لا يفتح تقليده
الفاقد

في قوله
اقراض

في قوله
الولاية

شرطه

الفاقد واجاهل وما قال كان احوط في زمانه وفي زماننا الاحتمال لان استمرار العلم و
العدالة سد باب القضاء ولا يطلب القضاء ولا باس في الدخول فيه لم يقبل وفتح الدخول
فيه لان الصحة لا تدل على عدم الكراهة لمن سبق عدله وكرهه لم يخاف بحجته او حيفه يكره
في الكراهة نفس عليه القدورية ومن قلده سال ديوان قاضي قبله وهي احوط اليه فيها
المسكوك والسجلات والنهم بمجوس اقر حتى لان الاقرار ملزم لمن اكرهه لا يمينه وان
اخبه به الموقوف لانه بالعزل الحق بالاعمال ومادة الفرد لا يكتفي والاى وان لم يتم
البينة على المجوس المتكديا دي عليه ايا ما ان كل من له حق على فلان من المجوس
فليحضر مجلس القضاء فان حضره ختم جمع بينه وبينه وان لم يحضر فاني عليه ايتما على
حسب ما به ي تم بحكيم بعد اخذ الكفيل لاحتمال ان يكون مجوسا الحق القاب وعمل
في الودائع وعلة الوقوف بالبينة او باقرار ذي اليد لا بقول الموقوف لما مر
الا اذا اقر ذو اليد سلم منه اي من القاب الموقوف وصديق بلا يمين قاض عزل و
قال لزيد اخذت منك القاقضيت به لعمرو ودفعته اليه ولو قال قضيت بقطع
يدك في حق وادعى زيدا اخذ وقطع ظملا واقر بكذا في قضاة لانه لما اقر بكذا
في زمان قضاة والظاهر ان القاب لا ينظم بالقول للقاب وكذا اذا لم يقدر بكونها في
زمان قضاة بل قال انما فعلت هذا قبل التقليد او بعد القول هو الصحيح وهو
اختيار فخرا الاسلام والصدور التمسيد لانه اسند فعله الى حاله من بعد من اقره لقضاة
وقال الامام الشريفة القول قول المذعي لانه هذا الفعل جاز في قضاة الى اقرب
اوقاته ولا احتراز عن محال الخلاف قال واقر بكونها في قضاة ويجلس للمحكم
جلوسا ظاهرا حتى يعلموا انه جلس لقطع الخصومة لا للمصاحبة من الاعساف وغيره

في قوله
الولاية

في مسجد وعندك فتي بكه جلوس في المسجد والجميع اولى هذا اذا كانا جميع
 في وسط البلد وان كان في الطرف بمسجد آخر في وسطه تميز الناس ولو
 جلس في داره واذن للناس بالدخول جاز ولا يقبل هذه التفسير للتقليل
 الا من ذي رحم محرم او ممن اعتاد بها دانه قدرا هذا اذا لم يكن لها خصوصية
 ولا يحضر دعوات الجماعة لان الخاصة ومن مالو علم المصنف ان القوم لا يحضرها
 لا يجزها لاجل القضاة ويدخل في هذا الاطلاق قريب وهو قول الشيخين
 خلافا لمحمد فيما ذكره الطحاوي وقول الكوفي في ذكره كعصاف ويشهد بان
 ويعرف المرفيع وسوى بين اهلهم من جلوسا واقبالا ولا يراهم ولا
 يضيف ولا يميز اليه ولا يلقنه حجة ولا يضحك في وجهه ولا يخرج اطلاق المزاح
 ولم يقيده بقوم مع لانه انتهى في مجلس اكله مطلقا لذهابهم بمائة الف سنة وكم
 تلقين الاهد بغيره استشهد بكذا وكذا او تحسن ابو يوسف فيما لا يمتنع فيه
 وذكر في الاستقيد ببلقيته زيادة علم ذكره ويجوز ان يمتنع من رانها مطلقا
 في الصحيح اختلفت الروايات في تقديمها والقاصح ما ذكره لاختلاف احوال
 الاستخاص في ذلك بطلب والى الحق ذلك ان امتنع المقر عن الاعفاء بعلوم
 القاص به اذا لم يعرف كونه مما طلاه في اول الوهلة فله ان يطلع في الاممال فلم
 يستحب المال او ثبت الحق بالبينه فانه يجب كما ثبت لظهور المثل بانكاره
 فيما لم يبقه كمرادى المجلد وكفالة وبدل اعن مال حصل له كمن يسير وفي
 نفقة عرس وولده التي دينة اى لا يجلس في دين الولد وفي غير ذلك لا نحو
 الروايات وارسل اجنابا ان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بغيره كتاب

كتاب القاص الى الله

في مسجد وعندك فتي بكه جلوس في المسجد والجميع اولى هذا اذا كانا جميع
 في وسط البلد وان كان في الطرف بمسجد آخر في وسطه تميز الناس ولو
 جلس في داره واذن للناس بالدخول جاز ولا يقبل هذه التفسير للتقليل
 الا من ذي رحم محرم او ممن اعتاد بها دانه قدرا هذا اذا لم يكن لها خصوصية
 ولا يحضر دعوات الجماعة لان الخاصة ومن مالو علم المصنف ان القوم لا يحضرها
 لا يجزها لاجل القضاة ويدخل في هذا الاطلاق قريب وهو قول الشيخين
 خلافا لمحمد فيما ذكره الطحاوي وقول الكوفي في ذكره كعصاف ويشهد بان
 ويعرف المرفيع وسوى بين اهلهم من جلوسا واقبالا ولا يراهم ولا
 يضيف ولا يميز اليه ولا يلقنه حجة ولا يضحك في وجهه ولا يخرج اطلاق المزاح
 ولم يقيده بقوم مع لانه انتهى في مجلس اكله مطلقا لذهابهم بمائة الف سنة وكم
 تلقين الاهد بغيره استشهد بكذا وكذا او تحسن ابو يوسف فيما لا يمتنع فيه
 وذكر في الاستقيد ببلقيته زيادة علم ذكره ويجوز ان يمتنع من رانها مطلقا
 في الصحيح اختلفت الروايات في تقديمها والقاصح ما ذكره لاختلاف احوال
 الاستخاص في ذلك بطلب والى الحق ذلك ان امتنع المقر عن الاعفاء بعلوم
 القاص به اذا لم يعرف كونه مما طلاه في اول الوهلة فله ان يطلع في الاممال فلم
 يستحب المال او ثبت الحق بالبينه فانه يجب كما ثبت لظهور المثل بانكاره
 فيما لم يبقه كمرادى المجلد وكفالة وبدل اعن مال حصل له كمن يسير وفي
 نفقة عرس وولده التي دينة اى لا يجلس في دين الولد وفي غير ذلك لا نحو
 الروايات وارسل اجنابا ان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بغيره كتاب

كتاب القاص الى الله

به وهو السجل وان سئلوا على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة للحكم المحكوم اليه
 وهو الكتاب الحكمي وكتب القاص الى القاص وهو نقل الشهادة حقيقة ويقبل
 فيما لا يقطب شبهة دل بمنزلة على انه لا يقبل في حد وفقد ولا حاجة الى ان يقال
 اذا شهد به عنده لما سياتي ما ينع عنه كالدين والعقار والمكافح و
 النسب والمقصود والامانة والمقاربة المحمودتين اعتبر في الاخيرين قيد
 الجود لانها اذا لم يجد الا يحتاج الى كتاب القاص واذا وجد اصارا من مضمونين
 وفي المضمون يجب القيمة وهي دين فيجوز فيه الكتاب الحكمي وانما يقبل فيما
 ذكره الا احتياج الى الاشارة بل يعرف بالصفة لاني العين المنعقدة الحاجة
 الى الاشارة هذا في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف انه يقبل في العبد دون الامة
 لغلبة الا باق فيه دونها وعنه يقبل فيها بشرط ان يعرف في موضع وعنه محمد
 بقوم فيما يقبل مطلقا وعليه المتأخرون ويجب ان يعرف عن من شهد به
 او يعلم به ويحكم عندهم ويسلم اليهم ويدفع اليهم كتاب آخر غير مختم وابي يوسف
 لم يشترط شئ من ذلك واكتفى بشرط ان يشهد به ان هذا كتابه وختمه وفي رواية
 عنه ان اختم ايضا ليس بشرط وبه اخذ الامام الشافعي تميزا اعلم ان الكتاب
 يدفع الى الشهود عند ما وكذا عند ابو يوسف على هذه الرواية فذكر قال
 ان اختم ايضا ليس بشرط واذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضرة حقه
 وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين لم يشترط القدر في ظهور العدالة للفتح
 وبه اخذ الحسن وفي الهداية والقاصح انه يفرض بعد ثبوت العدالة كذا ذكره
 الحنفية

في مسجد وعندك فتي بكه جلوس في المسجد والجميع اولى هذا اذا كانا جميع
 في وسط البلد وان كان في الطرف بمسجد آخر في وسطه تميز الناس ولو
 جلس في داره واذن للناس بالدخول جاز ولا يقبل هذه التفسير للتقليل
 الا من ذي رحم محرم او ممن اعتاد بها دانه قدرا هذا اذا لم يكن لها خصوصية
 ولا يحضر دعوات الجماعة لان الخاصة ومن مالو علم المصنف ان القوم لا يحضرها
 لا يجزها لاجل القضاة ويدخل في هذا الاطلاق قريب وهو قول الشيخين
 خلافا لمحمد فيما ذكره الطحاوي وقول الكوفي في ذكره كعصاف ويشهد بان
 ويعرف المرفيع وسوى بين اهلهم من جلوسا واقبالا ولا يراهم ولا
 يضيف ولا يميز اليه ولا يلقنه حجة ولا يضحك في وجهه ولا يخرج اطلاق المزاح
 ولم يقيده بقوم مع لانه انتهى في مجلس اكله مطلقا لذهابهم بمائة الف سنة وكم
 تلقين الاهد بغيره استشهد بكذا وكذا او تحسن ابو يوسف فيما لا يمتنع فيه
 وذكر في الاستقيد ببلقيته زيادة علم ذكره ويجوز ان يمتنع من رانها مطلقا
 في الصحيح اختلفت الروايات في تقديمها والقاصح ما ذكره لاختلاف احوال
 الاستخاص في ذلك بطلب والى الحق ذلك ان امتنع المقر عن الاعفاء بعلوم
 القاص به اذا لم يعرف كونه مما طلاه في اول الوهلة فله ان يطلع في الاممال فلم
 يستحب المال او ثبت الحق بالبينه فانه يجب كما ثبت لظهور المثل بانكاره
 فيما لم يبقه كمرادى المجلد وكفالة وبدل اعن مال حصل له كمن يسير وفي
 نفقة عرس وولده التي دينة اى لا يجلس في دين الولد وفي غير ذلك لا نحو
 الروايات وارسل اجنابا ان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بغيره كتاب

لانه لا يحتاج الى زيادة الشهود وانما يكفهم اداء الشهادة بعد قيام المحتم و
 لتدري ان يقول نعم لا يكفهم اداء الشهادة انا بعد قيام المحتم لكن فتح الكتاب
 لا ينافي قيامه انما ينافي قيامه عليه والفرق واضح فاذا شهدوا ان كتاب فاسخ
 فلا يفراده علينا في حكمه وحتم وسد البنا فتح القاضي وقرأ على الحكم والزم
 ما فيه ان بقي الكتاب فاسخا قبل موته وخوله وخو جده عن الالهية قبل موته
 وكذا المكتوب اليه ان اذ كتب بعد اسمه والكل من يصل اليه من قضاء المسلمين
 واستطاع ابو يوسف شرط ان يكتب اليه فاض من حين اقبل بالقضاء واستخدم
 كثير من المشايخ تسهلا لاداء وان مات الحكم بنفذ القاضي على وادته وفتح قضاء
 المرأة الا في حد وقود اعتبار استهادتها ولا ينفذ قاض ولا بوكيل ولا
 من قومن اليه في الموقوف نايبه لان قول بوزل وموته موكل بل هو نائب المال
 حق صوة التوكيل بالذكر لان التوكيل ينزل بوزل بموت الموكل بخلاف نائب
 القاضي فكانت موضع اشتباه فيتمها بان الموقوف ليس بموكل حينئذ بل الموكل
 من قومن اليه التوكيل وفي غيره اي غير الموقوف ان فعل نايبه عنده او اجازته
 انا فتح فيها لانه اذا فعل كخوفه ينتقل الفعل اليه وكذا اذا فعل بنسبه ووصل
 حجر اليه فاجاز او كان التوكيل الاول قدر النعم في الوكالة فتح اذ يستدبر النعم
 حصل رايه وباعلي بر اليه بوكيل بفتح اذا اذن الموكل للتوكيل بمثل ما ذكر من العبارة
 كان له ان يوكيل غيره ويقتضي حكم قاض لم يبق حاكم احقر ازا من حكم لان الحكم فيه
 غير هذا ولم يبقه بوزل اخر يسمع حكم نفسه قبل ذلك في مختلف فيه ترك
 التنبيد بوزل في المصدر الاول لانه مع كونه خلاف الاصح لا يجمع قوله

في قوله لا يحتاج الى زيادة الشهود
 في قوله وانما يكفهم اداء الشهادة
 في قوله انا بعد قيام المحتم
 في قوله لكن فتح الكتاب
 في قوله لا ينافي قيامه
 في قوله والفرق واضح
 في قوله فاذا شهدوا
 في قوله فلا يفراده
 في قوله علينا في حكمه
 في قوله وحتم وسد
 في قوله البنا فتح
 في قوله القاضي
 في قوله وقرأ على
 في قوله الحكم
 في قوله والزم
 في قوله ما فيه
 في قوله ان بقي
 في قوله الكتاب
 في قوله فاسخا
 في قوله قبل موته
 في قوله وخوله
 في قوله وخو جده
 في قوله عن الالهية
 في قوله قبل موته
 في قوله وكذا
 في قوله المكتوب
 في قوله اليه
 في قوله ان اذ
 في قوله كتب
 في قوله بعد اسمه
 في قوله والكل
 في قوله من يصل
 في قوله اليه
 في قوله من قضاء
 في قوله المسلمين
 في قوله واستطاع
 في قوله ابو يوسف
 في قوله شرط
 في قوله ان يكتب
 في قوله اليه
 في قوله فاض
 في قوله من حين
 في قوله اقبل
 في قوله بالقضاء
 في قوله واستخدم
 في قوله كثير
 في قوله من المشايخ
 في قوله تسهلا
 في قوله لاداء
 في قوله وان مات
 في قوله الحكم
 في قوله بنفذ
 في قوله القاضي
 في قوله على
 في قوله وادته
 في قوله وفتح
 في قوله قضاء
 في قوله المرأة
 في قوله الا في
 في قوله حد
 في قوله وقود
 في قوله اعتبار
 في قوله استهادتها
 في قوله ولا ينفذ
 في قوله قاض
 في قوله ولا بوكيل
 في قوله ولا من
 في قوله قومن
 في قوله اليه
 في قوله في الموقوف
 في قوله نايبه
 في قوله لان قول
 في قوله بوزل
 في قوله وموته
 في قوله موكل
 في قوله بل هو
 في قوله نائب
 في قوله المال
 في قوله حق
 في قوله صوة
 في قوله التوكيل
 في قوله بالذكر
 في قوله لان التوكيل
 في قوله ينزل
 في قوله بوزل
 في قوله بموت
 في قوله الموكل
 في قوله بخلاف
 في قوله نائب
 في قوله القاضي
 في قوله فكانت
 في قوله موضع
 في قوله اشتباه
 في قوله فيتمها
 في قوله بان الموقوف
 في قوله ليس
 في قوله بموكل
 في قوله حينئذ
 في قوله بل الموكل
 في قوله من قومن
 في قوله اليه
 في قوله التوكيل
 في قوله وفي غيره
 في قوله اي غير
 في قوله الموقوف
 في قوله ان فعل
 في قوله نايبه
 في قوله عنده
 في قوله او اجازته
 في قوله انا فتح
 في قوله فيها
 في قوله لانه
 في قوله اذا فعل
 في قوله كخوفه
 في قوله ينتقل
 في قوله الفعل
 في قوله اليه
 في قوله وكذا
 في قوله اذا فعل
 في قوله بنسبه
 في قوله ووصل
 في قوله حجر
 في قوله اليه
 في قوله فاجاز
 في قوله او كان
 في قوله التوكيل
 في قوله الاول
 في قوله قدر
 في قوله النعم
 في قوله في الوكالة
 في قوله فتح اذ
 في قوله يستدبر
 في قوله النعم
 في قوله حصل
 في قوله رايه
 في قوله وباعلي
 في قوله بر اليه
 في قوله بوكيل
 في قوله بفتح اذا
 في قوله اذن
 في قوله الموكل
 في قوله للتوكيل
 في قوله بمثل ما
 في قوله ذكر من
 في قوله العبارة
 في قوله كان له
 في قوله ان يوكيل
 في قوله غيره
 في قوله ويقتضي
 في قوله حكم قاض
 في قوله لم يبق
 في قوله حاكم
 في قوله احقر ازا
 في قوله من حكم
 في قوله لان الحكم
 في قوله فيه غير هذا
 في قوله ولم يبقه
 في قوله بوزل اخر
 في قوله يسمع حكم
 في قوله نفسه قبل
 في قوله ذلك في
 في قوله مختلف فيه
 في قوله ترك التنبيد
 في قوله بوزل في
 في قوله المصدر الاول
 في قوله لانه مع كونه
 في قوله خلاف الاصح
 في قوله لا يجمع قوله

اذ علم ان الحكم لا يبر في الامور المتناهية
 الاختلاف في المقام فيعد ما ذكره الاختلاف
 لا بعد تيقن المقام او لا بعد
 لا في الامور المتناهية او لا في
 لا في الامور المتناهية او لا في

والاجماع على اصل الشك في غير كتاب الكتاب الذي لم يختلف في تاويل السلف مثل القضاء
 بكل متروك التسمية عند اقامه خالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه والسته
 المشهورة مثل القضاء بكل المطلقة ثلثا بنكاح الزوج اشك على اقامه خالف لم يشك
 المتنبية وهو مشهور والاطلاع مثل القضاء بكل متروك فان الصحابة قد اجمروا
 على فساد ان اذا كان الاختلاف في نفس القضاء اذا كان نفس القضاء فاسدا فيه فيه
 روايان في رواية لا ينفذ ذكره كخفاف وهو الصحيح لان كل خلاف في الشيء لا يوجد قبل
 القضاء فاذا قضى في وجه كل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء اخر يبرح احد هما
 ومثل ذلك قضاء من ولي بالرشوة والقضاء بنحو اربع ام الولد واما القضاء على التنازع
 فلا يصح مثاله لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون اربعة من غير خصم
 حاضرا للقضاء ام لا ذكره صاحب الخلاصة في كتاب النفوذ ومنها انه اذا اذ هو ان يكون
 القاضي عالما بان ما حكم فيه مجتهد فيه ولا يكتفي فيه علم بان المسئلة مجتهد فيها كما اذا قضى ببيع
 ام الولد غير عالم بانها ام الولد فانه لا يجوز ولو كان عالما بان مسئلة ام الولد اجتهادية
 ذكره في مبينة المفتي وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض قال في الهداية وذلك
 خلاف وليس باختلاف ذكره قيد التولية لا يعتبر تليدا وكذلك لم يبق لان ذلك خلاف
 بفتح ان عدم اعتبار حائنه البعض ليس مطلقا بل مقيدا بان يكون خلافا لاختلافها
 وذلك ان واحد منهم اذا خالفهم ان يستوفوا ذلك يكون اختلافا كحائنه ابرع عاين
 في اشتراط حجب الام من السمس الى الثلث بالجمع من الاخوة وان لم يستوفوا ذلك
 يكون خلافا كحائنه ردا في حصة ربوا الفضل هكذا ينبغي ان لا يلاحظ هذا المقام ولا يثبت
 الجا مسبقا لبعض الاوصاف ثم قال في الهداية والمعتبر الاختلاف في المصدر الاول

فاذا اجماع التنازع في قضى بانها لا تكون
 بشهادة الجحد في القضاء والنفوذ
 على هذا اذا اختلفت في

ولكن ذكر في الاخر هذا معناه وعندنا ذلك ولا اهل زاوية مستطيلة
 على الاستخراج والكتابة ليحفظ وفي كتاب الوصاية من مجمع النساوي والناضي اما
 يملك الاخر من اذا لم يكن ان يشترى بال مستغلا اما اذا امكنه فلا يملك الاخر من
 بل يفتن الشراء كذا قاله محمد وكذا اذا وجد من يدفع اليه المال مضاربة انتاه
 وان اذن الوصي ممن لانه لا يقد على الاستخراج والاب بمنزلة الوصي في البيع
 الروايتين لوجه من الاستخراج وصح حكيم الحفصيين من صلح فاضلا ولا يملك
 بالينة والشكول والاقرار واجارة باقرار احد الحفصيين وبعد ان شاهد حال
 ولا يشترط لان اجاره في قائم مقام شهادة رجلين بخلاف ما اذا اخبر بالكل نقصا
 الولاية به والحكمة بواحد من الرعايا ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه ولا يصح حكم
 الحكم والمولى لا يملك وفرع وهو لا يصح الشهادة لهم ولا الحكم في حقه وقدر
 ان يملك ان حكم الحكم بمنزلة الصلح فلا يجوز استنباطه بالصلح يجوز فيه الحكم وما لا فلا
 واستنباط الحدة والتود لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالحكيم ودية على الساقطة في دم خطاء
 لانهم لم يحكموه وان حكم بها على النازل لا يصح ايضا لانه كان حكم الشريعة الا اذا ثبت
 القتل باقراره لان الساقطة لا تقبله وصح في سائر المجتهدين كما حكم في الكتاب بانها راحة
 وفسخ البعدين المتضادة وغير ذلك وذكر المجتهدين ليدل على غير ما لطريق الاكاد ولا
 بفتح في دفعا بجسر الوام كان النافذ الامام ابو علي السنن يؤول حكم هذا الفصل
 ولا نفي به كيدنا بطرق الجاهل اليه ذلك فيؤدي اليه هدم مذهبا واذا رجع حكمه لما مضى
 ان وافق مذهبه امضاء والا بطله اذ ليس حكم الحكم في المولى في ان الحكمين فيه
 بصير به جماعا عليه مسائل شتى ليس لها جسر سئل عليه عن ان يثبت في سنة او شعبة

هذا هو الوجه في قوله
 لا يملك الاخر من اذا لم يكن
 ان يشترى بال مستغلا
 اما اذا امكنه فلا يملك
 الاخر من بل يفتن الشراء
 كذا قاله محمد وكذا اذا
 وجد من يدفع اليه المال
 مضاربة انتاه وان اذن
 الوصي ممن لانه لا يقد
 على الاستخراج والاب
 بمنزلة الوصي في البيع
 الروايتين لوجه من
 الاستخراج وصح حكيم
 الحفصيين من صلح فاضلا
 ولا يملك بالينة والشكول
 والاقرار واجارة باقرار
 احد الحفصيين وبعد ان
 شاهد حال ولا يشترط
 لان اجاره في قائم مقام
 شهادة رجلين بخلاف ما
 اذا اخبر بالكل نقصا
 الولاية به والحكمة
 بواحد من الرعايا ولكل
 منهما ان يرجع قبل حكمه
 ولا يصح حكم الحكم
 والمولى لا يملك وفرع
 وهو لا يصح الشهادة
 لهم ولا الحكم في حقه
 وقدر ان يملك ان حكم
 الحكم بمنزلة الصلح فلا
 يجوز استنباطه بالصلح
 يجوز فيه الحكم وما لا
 فلا واستنباط الحدة
 والتود لا يجوز بالصلح
 فلا يجوز بالحكيم ودية
 على الساقطة في دم خطاء
 لانهم لم يحكموه وان
 حكم بها على النازل لا
 يصح ايضا لانه كان حكم
 الشريعة الا اذا ثبت
 القتل باقراره لان
 الساقطة لا تقبله وصح
 في سائر المجتهدين
 كما حكم في الكتاب
 بانها راحة وفسخ
 البعدين المتضادة
 وغير ذلك وذكر
 المجتهدين ليدل على
 غير ما لطريق الاكاد
 ولا بفتح في دفعا
 بجسر الوام كان
 النافذ الامام ابو علي
 السنن يؤول حكم هذا
 الفصل ولا نفي به
 كيدنا بطرق الجاهل
 اليه ذلك في يؤدي
 اليه هدم مذهبا
 واذا رجع حكمه
 لما مضى ان وافق
 مذهبه امضاء
 والا بطله اذ ليس
 حكم الحكم في
 المولى في ان
 الحكمين فيه
 بصير به جماعا
 عليه مسائل شتى
 ليس لها جسر
 سئل عليه عن ان
 يثبت في سنة
 او شعبة

ما هو الوجه في قوله
 لا يملك الاخر من اذا لم يكن
 ان يشترى بال مستغلا
 اما اذا امكنه فلا يملك
 الاخر من بل يفتن الشراء
 كذا قاله محمد وكذا اذا
 وجد من يدفع اليه المال
 مضاربة انتاه وان اذن
 الوصي ممن لانه لا يقد
 على الاستخراج والاب
 بمنزلة الوصي في البيع
 الروايتين لوجه من
 الاستخراج وصح حكيم
 الحفصيين من صلح فاضلا
 ولا يملك بالينة والشكول
 والاقرار واجارة باقرار
 احد الحفصيين وبعد ان
 شاهد حال ولا يشترط
 لان اجاره في قائم مقام
 شهادة رجلين بخلاف ما
 اذا اخبر بالكل نقصا
 الولاية به والحكمة
 بواحد من الرعايا ولكل
 منهما ان يرجع قبل حكمه
 ولا يصح حكم الحكم
 والمولى لا يملك وفرع
 وهو لا يصح الشهادة
 لهم ولا الحكم في حقه
 وقدر ان يملك ان حكم
 الحكم بمنزلة الصلح فلا
 يجوز استنباطه بالصلح
 يجوز فيه الحكم وما لا
 فلا واستنباط الحدة
 والتود لا يجوز بالصلح
 فلا يجوز بالحكيم ودية
 على الساقطة في دم خطاء
 لانهم لم يحكموه وان
 حكم بها على النازل لا
 يصح ايضا لانه كان حكم
 الشريعة الا اذا ثبت
 القتل باقراره لان
 الساقطة لا تقبله وصح
 في سائر المجتهدين
 كما حكم في الكتاب
 بانها راحة وفسخ
 البعدين المتضادة
 وغير ذلك وذكر
 المجتهدين ليدل على
 غير ما لطريق الاكاد
 ولا بفتح في دفعا
 بجسر الوام كان
 النافذ الامام ابو علي
 السنن يؤول حكم هذا
 الفصل ولا نفي به
 كيدنا بطرق الجاهل
 اليه ذلك في يؤدي
 اليه هدم مذهبا
 واذا رجع حكمه
 لما مضى ان وافق
 مذهبه امضاء
 والا بطله اذ ليس
 حكم الحكم في
 المولى في ان
 الحكمين فيه
 بصير به جماعا
 عليه مسائل شتى
 ليس لها جسر
 سئل عليه عن ان
 يثبت في سنة
 او شعبة

كثرة بزار عن الاخر هذا معناه وعندنا ذلك ولا اهل زاوية مستطيلة
 منها مستطيلة غيرنا فذة فتح باب في العنقوي اي في المنشعبة من الاول وفي
 مستطيلة لوزق طرفها اي الفضل طرفها بالمستطيلة والمراد بطرفها انها مستطيلة
 ولا يلزم ان يكون مثل نصف دائرة او اقل دل على ذلك تصوير شمس الاية
 محلو اي حيث قال في كتاب الشفعة من محيط سكة غيرنا فذة بيعت فيها دار
 فاعلمنا شفعة لانهم شركاء في حقوق المبيع فان كان فيها عطف فان كان
 مر بها فاصح العطف او لي يبيع في عطفهم لانه بسبب التزبيع يصير العطف المربع
 كما المنفصل عن السكة لان بيئات الدور في العطف المربع فالت بيئات الدور
 في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة اخرى فصار سكة في سكة ولهذا يملكهم
 نصب الدور في اعلاهم وان كان العطف مدورا فالكل سواء لان العطف المدور
 اخو حاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان بيئات الدور فيها
 لا يتغير بسبب الاطوارج فكانت سكة واحدة لم ذلك ومن ادعى حجة في ذلك
 فسئل بيته فقال قد جحد بينها فاشترت منه او لم يعل ذلك وامام بينة على الشراء
 بعد وقتها متقبل وقيل لا جواب القبول وعدمه يقتضي الصورتين اي ما اذا مال
 جحد بينها فاشترت منه وما اذا لم يعل ذلك ثم ان عدم القبول في الصورة الاولى
 لا للتناقض بين الدعويين لانه مشترك بين الوجهين وكما يملك التوفيق في احدكما
 بتوسط الجحد كذلك يملك التوفيق في الآخر بتوسط الامالة بل للتناقض بين الدعويين
 والشهادة لانه ادعى الشراء بعد الحجة وشهد الشهود على الشراء قبلها وبعبارة
 المحداه صريحة في ذلك واما عدم القبول في الصورة الثانية فلان ادعى الحجة اقرار

هذا هو الوجه في قوله
 لا يملك الاخر من اذا لم يكن
 ان يشترى بال مستغلا
 اما اذا امكنه فلا يملك
 الاخر من بل يفتن الشراء
 كذا قاله محمد وكذا اذا
 وجد من يدفع اليه المال
 مضاربة انتاه وان اذن
 الوصي ممن لانه لا يقد
 على الاستخراج والاب
 بمنزلة الوصي في البيع
 الروايتين لوجه من
 الاستخراج وصح حكيم
 الحفصيين من صلح فاضلا
 ولا يملك بالينة والشكول
 والاقرار واجارة باقرار
 احد الحفصيين وبعد ان
 شاهد حال ولا يشترط
 لان اجاره في قائم مقام
 شهادة رجلين بخلاف ما
 اذا اخبر بالكل نقصا
 الولاية به والحكمة
 بواحد من الرعايا ولكل
 منهما ان يرجع قبل حكمه
 ولا يصح حكم الحكم
 والمولى لا يملك وفرع
 وهو لا يصح الشهادة
 لهم ولا الحكم في حقه
 وقدر ان يملك ان حكم
 الحكم بمنزلة الصلح فلا
 يجوز استنباطه بالصلح
 يجوز فيه الحكم وما لا
 فلا واستنباط الحدة
 والتود لا يجوز بالصلح
 فلا يجوز بالحكيم ودية
 على الساقطة في دم خطاء
 لانهم لم يحكموه وان
 حكم بها على النازل لا
 يصح ايضا لانه كان حكم
 الشريعة الا اذا ثبت
 القتل باقراره لان
 الساقطة لا تقبله وصح
 في سائر المجتهدين
 كما حكم في الكتاب
 بانها راحة وفسخ
 البعدين المتضادة
 وغير ذلك وذكر
 المجتهدين ليدل على
 غير ما لطريق الاكاد
 ولا بفتح في دفعا
 بجسر الوام كان
 النافذ الامام ابو علي
 السنن يؤول حكم هذا
 الفصل ولا نفي به
 كيدنا بطرق الجاهل
 اليه ذلك في يؤدي
 اليه هدم مذهبا
 واذا رجع حكمه
 لما مضى ان وافق
 مذهبه امضاء
 والا بطله اذ ليس
 حكم الحكم في
 المولى في ان
 الحكمين فيه
 بصير به جماعا
 عليه مسائل شتى
 ليس لها جسر
 سئل عليه عن ان
 يثبت في سنة
 او شعبة

هذا هو الوجه في قوله
 لا يملك الاخر من اذا لم يكن
 ان يشترى بال مستغلا
 اما اذا امكنه فلا يملك
 الاخر من بل يفتن الشراء
 كذا قاله محمد وكذا اذا
 وجد من يدفع اليه المال
 مضاربة انتاه وان اذن
 الوصي ممن لانه لا يقد
 على الاستخراج والاب
 بمنزلة الوصي في البيع
 الروايتين لوجه من
 الاستخراج وصح حكيم
 الحفصيين من صلح فاضلا
 ولا يملك بالينة والشكول
 والاقرار واجارة باقرار
 احد الحفصيين وبعد ان
 شاهد حال ولا يشترط
 لان اجاره في قائم مقام
 شهادة رجلين بخلاف ما
 اذا اخبر بالكل نقصا
 الولاية به والحكمة
 بواحد من الرعايا ولكل
 منهما ان يرجع قبل حكمه
 ولا يصح حكم الحكم
 والمولى لا يملك وفرع
 وهو لا يصح الشهادة
 لهم ولا الحكم في حقه
 وقدر ان يملك ان حكم
 الحكم بمنزلة الصلح فلا
 يجوز استنباطه بالصلح
 يجوز فيه الحكم وما لا
 فلا واستنباط الحدة
 والتود لا يجوز بالصلح
 فلا يجوز بالحكيم ودية
 على الساقطة في دم خطاء
 لانهم لم يحكموه وان
 حكم بها على النازل لا
 يصح ايضا لانه كان حكم
 الشريعة الا اذا ثبت
 القتل باقراره لان
 الساقطة لا تقبله وصح
 في سائر المجتهدين
 كما حكم في الكتاب
 بانها راحة وفسخ
 البعدين المتضادة
 وغير ذلك وذكر
 المجتهدين ليدل على
 غير ما لطريق الاكاد
 ولا بفتح في دفعا
 بجسر الوام كان
 النافذ الامام ابو علي
 السنن يؤول حكم هذا
 الفصل ولا نفي به
 كيدنا بطرق الجاهل
 اليه ذلك في يؤدي
 اليه هدم مذهبا
 واذا رجع حكمه
 لما مضى ان وافق
 مذهبه امضاء
 والا بطله اذ ليس
 حكم الحكم في
 المولى في ان
 الحكمين فيه
 بصير به جماعا
 عليه مسائل شتى
 ليس لها جسر
 سئل عليه عن ان
 يثبت في سنة
 او شعبة

في قوله لا يصدق وان كان موصولا لا يصدق لان قوله

بان الموهوب ملك الواجب وقت الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبله كذا دعوى
بعده لانه يزور ملك وقت الهبة قال في التبيين ولو لم يذكر لها رجا او ذكر لها
بيني ان يقبل بينته لان التوفيق يمكن بان يجعل الشراء متاخرا ومن ادعى ان رجا
اشترى جارية وانكر وترك المدعي خصومة واقرن تركه بفعل يدل على الرضا ببيع
كاسك تجارية ونقلها اليه منزلا واستخدمها حل لم وطبها لانه تغذر للبايع حصول
التمس من المشتري فقا رضاء فبسته ينسب للمو في كتاب البيع انه عند تغذر استيفاء الثمن
بيعه الناجية ولو كان بخود التغذر مستندا بضمها لا حجة للبايع النافذة بل ما توفيقه
ان جميع العقود ينسخ بالجور اذا وافقه صاحبها بديل على الرضا به غير التكاليف
فانه لا يقبل النسخ وصدق المتوفيق عشرة دراهم لانه من ذكر جنس الثمن
في صورة المسئلة لان تمام التوفيق بين الستوة واختيارها موقوف عليه فان خروج
الستوة من جنس الدراهم لاسمها من جنس الستوة مطلقا ثم ادعى انها زبوف او نهضة
الزبوف ما زبوف بين المال لنوع قصور في جودة الا انه يحكى فيه المعاملة بين التجار
والنهضة ما زبوف بين التجار لردادة فضته وانما في باوادة التراضي للدلالة على الفصل
بين الاقرار والدعوى فانه لا بد منه في تمام الجواب في بعض صور المسئلة على ما
عليه لاسم ادعى انها ستوة لان اسم الدراهم يقع على الزبوف والنهضة دون
الستوة وهي التي وسطها خاس او رصاص ووجهها فضة وهي موصوفة بسم توفيه ولا
من اقر بعض الجباد او حقه او الثمن او بالستوة لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق
بوصفه التام ثم في قوله قبضت دراهم جبارا لا يصدق في دعواه الزبوف مطلقا سواء
كان موصولا او مفصولا وفيها اذا اقرانه قبض الثمن اذ حقه او استوفى ثم ادعى انها

كان

في قوله لا يصدق وان كان موصولا لا يصدق لان قوله
بان الموهوب ملك الواجب وقت الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبله كذا دعوى
بعده لانه يزور ملك وقت الهبة قال في التبيين ولو لم يذكر لها رجا او ذكر لها
بيني ان يقبل بينته لان التوفيق يمكن بان يجعل الشراء متاخرا ومن ادعى ان رجا
اشترى جارية وانكر وترك المدعي خصومة واقرن تركه بفعل يدل على الرضا ببيع
كاسك تجارية ونقلها اليه منزلا واستخدمها حل لم وطبها لانه تغذر للبايع حصول
التمس من المشتري فقا رضاء فبسته ينسب للمو في كتاب البيع انه عند تغذر استيفاء الثمن
بيعه الناجية ولو كان بخود التغذر مستندا بضمها لا حجة للبايع النافذة بل ما توفيقه
ان جميع العقود ينسخ بالجور اذا وافقه صاحبها بديل على الرضا به غير التكاليف
فانه لا يقبل النسخ وصدق المتوفيق عشرة دراهم لانه من ذكر جنس الثمن
في صورة المسئلة لان تمام التوفيق بين الستوة واختيارها موقوف عليه فان خروج
الستوة من جنس الدراهم لاسمها من جنس الستوة مطلقا ثم ادعى انها زبوف او نهضة
الزبوف ما زبوف بين المال لنوع قصور في جودة الا انه يحكى فيه المعاملة بين التجار
والنهضة ما زبوف بين التجار لردادة فضته وانما في باوادة التراضي للدلالة على الفصل
بين الاقرار والدعوى فانه لا بد منه في تمام الجواب في بعض صور المسئلة على ما
عليه لاسم ادعى انها ستوة لان اسم الدراهم يقع على الزبوف والنهضة دون
الستوة وهي التي وسطها خاس او رصاص ووجهها فضة وهي موصوفة بسم توفيه ولا
من اقر بعض الجباد او حقه او الثمن او بالستوة لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق
بوصفه التام ثم في قوله قبضت دراهم جبارا لا يصدق في دعواه الزبوف مطلقا سواء
كان موصولا او مفصولا وفيها اذا اقرانه قبض الثمن اذ حقه او استوفى ثم ادعى انها

كانت زبوفاً فان كان مفصولا لا يصدق وان كان موصولا لا يصدق لان قوله
جبارا منسوخا بجعل التوفيق خلفا لغيره لانه ظاهر او نص فيجوز التوفيق وقوله
ليس لي عليك شيء للمغزاة لا يبطل اقراره وبطل عليك التوفيق بل حقه او تغذر
من خصم لغو وان مال المدعي عليه غنيمت دعوى مال ما كان لك على شيء فقط فاقام المدعي
بينته على التوفيق وهو على الغنيمت او الاقرار قبلت هذه خلافا لغيره لكان التوفيق وقت
ان التوفيق يمكن لان غير الحق لا في الواقع فقط بل وفي الزم ايضا قد يقضي وبه
وان زاد على انكاره ولا اوفى ردت تغذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين قضاء
واجماع بدون الموقفة قال في السلام البندوي في شرح الجامع الصغير وذكر التغذر
في هذه المسئلة عن اصحابنا ان بينة الغنيمت لا تقبل لان الحق او المخذرة قد يام بعض
وكلاء بارضائه ولا يوفى ثم يوفى بعد ذلك فامكن التوفيق وقال في خان في
شرح الجامع الصغير فعلى هذا لو كان المدعي عليه يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينته
لانه لا يمكن التوفيق من هذا الوجه وفيه نظر لان مبني امكان التوفيق على ان
يكون احد المتضمنين لا يتولى الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعي عليه مخصوصه منهم
وتصوير التغذوري امكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح المذكور
وقلت هذه المسئلة على انه اذا امكن التوفيق بين الكلامين توفى من غير دعوى
التوفيق ومن اقام بينته على شراء واراد الرد فبطلت بينته بانه على ابرائه من
كل عيب اقامة البينة لا تكون الا بعد انكار الخصم فلا حاجة اليه ان يعالج بعد انكاره
بيعه ثم انها من مثل الجامع الصغير ومثورها فيه هذه ومن ادعى على آخره ان يلع
جارية فقال لم ابها منك فقط فاقام البينة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة فاقام

في قوله لا يصدق وان كان موصولا لا يصدق لان قوله

بان الموهوب ملك الواجب وقت الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبله كذا دعوى

بعده لانه يزور ملك وقت الهبة قال في التبيين ولو لم يذكر لها رجا او ذكر لها

البائع البينة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع ولم يذكر فيه خلافا
 بين الصحابة وذكرنا الخلاف في آخر ادب القاضي واثبت فيه الخلاف فقال لا تقبل
 بينة البائع على البراءة في قول الجاهل وقال ابو يوسف لا تقبل وجه قول ابو يوسف ان هذا
 ايضا يمكن التوفيق لانه يجوز ان يقول لم يكن بيننا بيع ولكنه لما اذني البيع سألته
 ان يبرأ من العيب فابراي فلما امكن التوفيق قبلت البينة لعدم التناقض وعلى
 هذا فالصورة التي ذكرها المص لا تصلح ان يكون موضع خلاف لابي يوسف لان
 وجه لا يمتشي فيها انما يمتشي في الصورة المتقولة عن الجامع الصغير ومن لم يفرق
 بين الصورتين لم يكن على بصيرة ومنهم من قال في تعييل خلافه لان التوفيق يمكن
 بان لم يجرها هو وانما جازها وليله وابراه عن العيب فيكون صادقا في بيع الصورة
 المذكورة وهنا ايضا ان يكون موضع خلاف واما القياس على مسئلة الدين فالا وجه
 له لا يخفى وذكرنا ان شاء الله في آخر كتابنا كتاب الافرار بالمال وغيره فرب
 جله يبطل كل هذه وهو قياس وعندها آخرة وهو آكل وجه ان الاستثناء ينصرف
 الى ما فيه لان الصك للشيخنا في وكذا الاصل في الكلام استبعاد وله ان الكل كشي
 واحد حكم العطف ولو ترك فرجة قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكوت في ثبات
 فقالت رسه سلمت بعد موته وقال ورثته لابل قبله صدقوا وعنده قول قول
 لان السلام حادث فيضاف الى اقرب الاوثان ولما ان سبب لمان ثابت في الحال فثبتت
 فيما مضى فكلما للحال وحي تصليح جهة الدفع لا للاحتمال كما في مسلم ما فمالت عرسه
 سلمت قبل موته وقالوا لابل بعده لما ذكر ومن قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له
 غيره دفعها الى الوديعة اليه ولو اقر بعهده اي بعد الاقرار المذكور بان اقر لمودعه

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في
 ما ذكرنا من ان البينة لا تقبل
 على البراءة في قول الجاهل
 لان البينة لا تقبل على
 البراءة في قول الجاهل
 لان البينة لا تقبل على
 البراءة في قول الجاهل

لا بد من هذا البند وقد اقبل
 عليه الشرع

وجه الاول في اي الاول لانه لا يمتنع اقراره الا ان تقطع يده عن المال فلا عبرة
 لا قرار الثاني لكونه على الغير ولا يكفل عليم ولا وارث في تركه قسمت من الزمان
 او الورثة بشهود لم يقولوا لا تعلم له غريبا او وارثا آخر انما قال بشهود لانها اذا كانت
 بالقرار يكفل بالاتفاق وانما قال لم يقولوا به لانهم ان قالوا ذلك لا يكفل بالاتفاق
 وهو اي التكفيل في الصورة المذكورة اجبا فاعلم اي جيل عن سواء السبيل وهذا
 عند ليحييه وقال ياخذ التكفيل نكل عنه انه شئ احاطا فاعلم اي جيل عن سواء السبيل وهذا
 كونه عن اجتهاد فلا يكسب قوله انه ظلم عن مذهبه ان المجتهد كخطي وبصير
 عتار اقام زيد حجة انه له ولا فيه الغايب ارضا فله بنفسه وترك باقية مع ذي اليد
 بلا تكفيل تجد دعواه او لا هذا عنده فان ذي اليد قد اختاره الميت فلا تنصرف يده
 ليس مدعيه حاضرا وقال ان تجد ذو اليد لا يترك الباقي في يده لان الجاحد خائن
 فيؤخذ منه ويجعل في يد امين وان لم تجد ترك في يده ولا يؤخذ منه كفيل والمنقول
 مثله اي هو ايضا على الخلاف وقيل هو يؤخذ منه بالاتفاق قال الزاوي العتلة
 ولو كان عرضا يؤخذ من يده بالاتفاق لانه يمكن تعييبه ووصيته بثلاث ماله على
 كل شئ ومالي او ما املك صدقة على مال الزكوة هذا عند ائمتنا الثلاثة وعند
 زفر بنع على كل شئ فضية اطلاق اللفظ ونحن اعتبرنا ايجاب العبد باي الله
 فان لم يجد الا ذلك امك منه فوته فاذا املك بصدق بما اخذ ولم يدر لا ضل
 احوال الناس وقيل المحترق يسك فوته ليوم وصاحب الغلة لشهر وصاحب
 الصنعة لسنة على حسب تفاوت وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة يسك
 بقدر ما يرجع اليه ماله وحق الايضا بلا علم الوجه به لا التوكيل اي من اوصى اليه ولم

في
 28

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في
 ما ذكرنا من ان البينة لا تقبل
 على البراءة في قول الجاهل
 لان البينة لا تقبل على
 البراءة في قول الجاهل
 لان البينة لا تقبل على
 البراءة في قول الجاهل

يعلم بالوصية حتى يباع شيئا من الزكاة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل
حتى يعلم وعن أبي يوسف انه لا يجوز في الفصل الاول ايضا بشرط خبر عدل او شهود
لنزل الوكيل فصد الامة من هذا التعيين لان عزل الحكمي يموت الموكل وجنونه المطبق
يثبت قبل العلم به ولعلم السيد نجابة عبده والشيخ بالبيع والبكر بالطلاق وسلم
لم يجز بالشرايح لا صحة التوكيل من اعلم من الناس بالوكالة يجوز فقرة لانه اثبت
حق الزام امر ولا يكون النفي عن الوكالة عزلا حتى يشهد شاهدان او رجل عدل هذا
عنده وقال هو الاول سواء لانه من المعاشاة ويجزى الواحد فيها كناية وله ان خبر
ملزم فيكون شهادة من وجه فيشترط احد شرطها وهو العدد والعدالة بخلاف الاول
وعلى هذا الخلاف اذا اخبر الموالي بجنابة عبده والشيخ والبكر والمسلم الذي لم يهاجر
ولا يضر فاقول ولا اعيته ان يباع عبدا لدين واخذت منه فضايع واستحق العبد
او ما قبل قبضه لان امين الفاضل فليم مقام الفاضل والمائة مقام الامام ووجه
منهم لا يلحق ضمان كباقي ائمة واعين قبول هذه الامانة فيضيق الحق فيرجع المنة
على الدين لان البيع واقعه فيرجع عليه عند تعذر الرجوع على الفاقدين وان كان احيانا
وميتا بامر الفاضل رجح المشتري على الوصي لانه عاقد نيابة عن الميت وان كان باقيا
الفاضل عنه فصار كما اذا باعه بنفسه وهو عليه لانه عاقد له ولو امره فاضل علم عدل
بفعل ففني به على هذا من ربح او قطع او ضرب وسعك فخر وصدق عدل جابر بن
فاصن تفسيره ولم يثبت قول غيرهما هذا ما اخبره الامام ابو منصور الماتريدي حيث
قال ان كان عدلا عالما بقتل قوله لانعدام نية الخطاء والنجاسة وان كان عدلا جاهلا
يستتر فان احسن التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسما او عالما

مسألة
مسألة

مسألة
مسألة

مسألة
مسألة

فاس

فاس لا يقبل الا ان يباين سبب الحكم لثبوت الخطاء او النجاسة كتاب
الشهادة والرجوع عنها هي الاخبار بالشئ عن مثله هذه وجان ولا يشك هذا
بالشهادة بالثبوت لان اعتبارها استحسانا وتوقيفا الشرح يكون على وفق التماس
وشروط فيمنهوها الشرعي ان يكون في مجلس القضاء بلفظة الشهادة ذكره في النبيين
ولا يلزم ان تكون محن للغير على اخر كما في الشهادة على الفقرة من قبلها قبل الدفول
ثم ان الاخبار اربعة لثلاثة رابعة لانكار ذكره في شرح الطحاوي وقال كل من
ادعى ما في نفسه لنفسه فهو منكرو وجب بطلب المدعي بغيره ان يوقوف على طلبه فلا يجزى
الا بانه يجب به البتة ثم ان في عبارة المدعي اشارة الى ان الكلام فيما يتوقف
على الدوى اعلم ان الدوى ليس بشرط لا في صحة الشهادة ولا في وجوبها مطلقا
ثم ان كلام من الوجوب والطلب يوجد دون الآخر اما الاول ففي الطلاق البين وحق
الامانة والوقف واما الثاني ففي صورة ذكرها في فهارست النوازل بقوله ان كان في الصلح
من يثبت شهادته نعم يسعه ان يمتنع منها وكذا اذا خاف على نفسه من جور جابر او غيره
او لم يترك الشهادة على وجهها او كان اشهد على باطل وشرا في الحدود واداري
افضل الا في السرفة فان فيها يقول اخذ لاسرق يمين ان السرة افضل
في جميع ما يوجب الحد الا في السرفة فان فيها يجب الكشف لكن على وجه لا يجب الحد
ولا يضيع المال فعليه ان يقول اخذ فانه يثبت المال ولا يجب الحد لاسرق او يجب
الحد ويضيع المال لان القطع والضمان لا يثبتان ونصابها اي ادب ما يكفي لم يثبت
وشروطها سبابة ان المرأة ليست بشرط في الولادة واجبتها للزنا اربعة حال
ولا تود وباقى الحدود رجلا وللبيكار والاستهلال لم يثبت والولادة لان

مسألة
مسألة

مسألة

مسألة

فاس

فالشهادة بهذا المذنب منقطع من الشهادة
بخلاف ما اعتبره في غيره الذكاء فان اثنائها
منه يحفظ

مسألة

مسألة

مسألة

شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تلحق عند ما خلاها على ما ترقى باب ثبوت النسب
 واما شهادتها على الاستئصال فتقبل بالاجماع في حق الصلوة انما قلنا في حق
 الصلوة لان في حق الارث لا تقبل عنده ظاهرا لمحا وجوب النساء فيما لا يطلع
 عليه الرجال لم يقبل الرجل كمالا ينضم ان الشرط عدم اطلاق لجنس المرأة وتقبل
 فيها شهادة رجل واحد ايضا لانه لا قبل فيها شهادة المرأة كان الرجل بالطريق
 الاولى ولغيره ما لا كان او غير ما لا وفي الثاني خلاف الثاني في كساح ورضاع
 وطلاق ووكالة ووصية رجلان او رجل وامرأتان وشرط لكل العدالة قال
 المحقق انها شرط القبول للشهادة وجودا على الاطلاق ووجوبها شرط اصل
 القبول حتى يثبت القبول بدونه وقال الثاني في اصل القبول كذا في البراءة
 ونقطة الشهادة اعلم ان كل موضع لا يشترط فيه نقطة الشهادة كطهارة الماء
 والموت ورؤية حلال مضان لا يكون الواقع فيه من قبيل الشهادة الشرعية
 بل من قبيل الاخبار فلا يقبل ان قال اعلم وابتغى والاصل ما مضى عن شهادته
 اي لا يستغنى عن عدالة بلا طعن لخصم فيه الا في حد واما بالاصل في الكل
 سرا وعلنا وببغني في زماننا وبكفي سرا في زماننا قل محمد تركية الملاء
 بلا وقتنة وكفي للتركبة هو عدل في الاصح قبل لا بد ان يقول هو عدل جابر الشهادة
 اذا العبد والمجود اذا اتاب قد يعدل والاصح ان يكفي بقوله هو عدل ثبوت كونه
 بالدار كذا في الكافي قوله ثبوت كونه بالدار يعني ان الاصل فيمن كان في دار الاسلام
 الحرة فهو بجارته جواب عن النقص بالعبد وبدايته عن النقص بالمجود ولا يصح
 تعديل خصم بقوله هو عدل سواء زاد عليه قوله اخطا او نسي او لم يزد كونه في الكافي

سبيل الاستدلال

في قوله لا يقبل من قبله
 في قوله لا يقبل من قبله
 في قوله لا يقبل من قبله
 في قوله لا يقبل من قبله

لأنه لا يقبل من قبله

فان لا يقبل من قبله
 فان لا يقبل من قبله
 فان لا يقبل من قبله
 فان لا يقبل من قبله

فان قال عدل عند قسح التعديل لم يقبل ثبوت الحق لانه امر اخر واما التعديل قد
 يثبت عليه وقد يثبت عنه وكفي واحد للتركبة السر لا بد من هذا التعديل ان العبد
 شرطا في تركبة العلانية اجماعا ذكره الحنفية ونزعة الشاهد والرسالة الى المذنب
 والاثان احوط هذا عندنا وعند محمد بن الاثنان ولمن سمع بيعة ينفذ
 الايجاب والقبول او اقرار او حكم قاض او راي غصبا او قسما ان يشهد به
 وان لم يشهد عليه ويقول فيما اذا لم يشهد اشهد ولا يشهد على الشهادة
 فلم يشهد عليها فلا يشهد عليها من سمع شهادة شاهد او لا شاهد على الشهادة
 لانه ما حكمه وانما قل غيره ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر شهادة قال حبيب
 المنوقومة في مسألة النحان لا يعمل الشهود والقضاة بالخط اذ ينسون والرواية
 وقال انه ان يعفى ويشهد ويروي اذا علم انه خطه على الحقيقة قال في العون بغير
 بقوله من الخطاين وفي شرح التبيين هذا عنده لان الخطاين خطاين
 يجوز لكل واحد منهم ان يعمل بالكتاب ان يثبت به وان لم يذكر الواقعة توبة
 للامر على الناس وقال ابو يوسف يجوز للراوي ان يعمل به لدلالة الظاهر
 وكذا القاضي لانه عاجز عن حفظ كل حادثة لكثرة اشتغاله وليس ان
 يشهد برؤية خطه فلم يذكر الشهادة ولا بالتسامع بلا عيان الا في النسب
 وطريق معرفة النسب ان يسمع انه فلان بن فلان من جماعة لا يتصور توطأهم
 على الكذب عند ليحتمل رده وعند ما اذا اخبره عدلان انه ابن فلان نحل الشهادة
 على النسب والفقهاء ابو بكر الاسكاف كان يفتي بتوطأ وهو اختيار النسبي
 كذا ذكره القاضي الامام ظهير الدين والنور وي ابن سماعة عن محمد اذا اخبرك

في قوله لا يقبل من قبله

في قوله لا يقبل من قبله

في نسخة
الاصحاح

واحد عدل بالموت وسلك ان يشهد به والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح
وغیره لا يكتفي فيه بشهادة الواحد ذكره فاضى فان والنكاح والدخول وولا
التمتع واسل الوقف بيان المصرف داخل في اصل الوقف وانما قال ال الوقف
لان شرطه لخل فيه الشهادة بالتسليم اذا شهد عند لم يخل اذا اخرج لان
من قال بكنابة السماع من العدلين بشرط ان يكون الاخبار بلفظة الشهادة
كذا ذكره كخصاف رجلان او رجل واحد ان من العدول لم يخل عدلان ورجل
واحد ان لان الظاهر منه تخصيص شرط العدالة بالصنف الاول ولا في
فساده ثم قصر الاستثناء على ما ذكره بنى اعتبار التسليم في الولا وعند ابو يوسف
يعتبر فيه ايضا لانه بمنزلة النسب ويشهد راي جالس مجلس القضاء ويدخل
عليه الخصوم انه فاض ورجل واحد اذ يسكنان بيتا بينهما انساب الازواج
انما عطف على قوله ورجل واحد عطف على قوله جالس وقوله انما عطف
عطف على قوله انه فاض فمما من باب العطف على معمولي عاملين فمكتبين و
والجور مقدم فان جالس معمول راي وانه فاض معمول يشهد بشئ سوى الولاية
انما استثنى الولاية لان له يد اعلى نفسه في دفع به الغير عن نفسه والمراد من
يعتبر عن نفسه ولم يوف بالدق ذكره صاحب الهداية في يد شخص انه له
فال فاضى فان في شرح الجامع الصغير ولا يشترط النظام التصرف اليها
لا يد التصرف قد يكون بغير ملك ايضا فيجعل نفس اليد دليلا فان في للمنفعة
شهادة بالتسليم او حكم اليد بطلت لان اليد مع انها محتملة جعلت بشهادة
لما كان الضرورة فاذا نسب ثبت الشهادة اليه اليد والشهادة محتملة ايضا زاد

في نسخة
الاصحاح

في نسخة
الاصحاح

في نسخة
الاصحاح

صدر الترتيب
الاصحاح
فانظر ما قبله في رد المحتار
للصنفين لا يخل بها
الشهادة والاصحاح
لغيره انما يثبت به

صدر الترتيب

ان حتم فلما قبل كذا في شرح الجامع الصغير لانه فان ومن شهد
شهادة من زيد او علي عليه قبلت لان ان معاينة الموت لا يكون ان من
واحد او اثنين لان علة جواز الشهادة بالتسليم على الموتى لانه لا يجري
في مثل ذلك التلبس عادة حضور الدفن وكذا الصلوة معاينة على ما في
عنه قوله وهو بيان باب القبول وعدمه تقبل الشهادة من
اهل الايهاء وقال الشافعي لا تقبل لانه اغلظ وجوه النسخ ولنا انه فسق
من حيث الاعتقاد وما وقع فيه الا تدبته به الا الخطابية ثم قوم من غلاة
الروافض يعتقدون الشهادة لكل من خلف عندهم وقيل يرون الشهادة
لشيعتهم واجبة والذي على مثل وان خالفنا ذلك وعلى المستأمن والمستأمن
على مثل دون العكس خلافا لشافعي وما لك في الصور المذكورة وان كانا
دار وان كانا من دارين كالترك والروم لا تقبل اتفا وعد وبسبب
الدين ومن اجتنب الكبار قال في الفتاوى الصغرى ذكر الشيخ الامام
خاير زاده في شرح الشهادة احدى الكبيرة ما كان اما محضا يسمى فاحشة
في الشرع كاللواط او لم يستم في الشرع فاحشة لكن شرب عليها عقوبة
محضه بنقض مائع اما في الدنيا بالحدة كالسرقة والزنا وفل نفس بغير حق
او الوعيد بالنار في الاخرة كاكل مال اليتيم ولم يقر على الصغائر لان الصغير
ناخذ حكم الكبيرة بالاصرار عليها وكذا بالغلبة على ما افصح عنه في الفتاوى
الصغرى حيث قال العدل من يجنب عن الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة
تستقل عدالتهم وفي الصغائر العبرة للغلبة او الدوام على الصغيرة

وفي الهداية
ان هذا تفسير
ما هو منه

والشهادة او بياح بالشك او بنبوة الصلوة به او بطلب بالزوجه واللفظ بالشك
ليس ينسب لان لاجتها فيه مساعا بخلاف الزد فان في الذخيرة من يلعب بالزود
فمورد ود الشهادة على كل حال او يقول على الطريق او بكل فيه او بطلب سبب
يعني الصالحين منهم وهم الصالحون والناجون والعلما المجتهدون كالمجتهدين
واصحابه ولو شهد اثنان ان الاب او من له زبواي جعله وصيا في الزكة وهو حي
صحت الشهادة وانما شرط الدخول لانه لو انكر لا تقبل الشهادة كشرادة ابنه الميت
ومد بونه والموصى لهما وصيته على الايصاء اي صح شهادته هو لا اذا ادعى زبوا
انه وصي ولا شهد ان اباهما الغائب وكله يتبع دينه وادعى الوكيل وجده
رأت لان النافذ لا يملك نصب الوكيل عن الغائب فلو ثبت ثبت بشهادتهما
ولا يمكن ثبوتها بها لكان التهمة بخلاف الايصاء لان النافذ ولاية نصب الوصي
اذا كان طالبا والموت معروف فيلزم النافذ بهذه الشهادة مؤنة التعيين
لان يثبت بها شئ فصا كالقوة كالشهادة على وجه جرد وهو ما ينسب
ان شهد ولا يوجب صا للشك او العبد مثل هو فاسق او اكل ربوا او اذناه
انما لا يقبل البيعة على وجه الجرد لانه لا بد فل تحت الحكم والبيعة انما تقبل على ما يدل
تحت الحكم وفيه وسع النافذ الزام وهذا لا يثبت بكونه قبل اقامة البيعة على العدة
وكونه بعد فان قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البيعة على عدتهم
ينع النافذ عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم ولكن ذلك للظن في عدتهم
لا لثبوت اربسظلم عن جبر القبول ولذلك لو عدوا بعد هذا تقبل شهادتهم
ولو كان الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن جبر الشهادة ولم يبق لهم مجال

القبول

في البيعة انما يقبل على وجه الجرد لانه لا بد فل تحت الحكم والبيعة انما تقبل على ما يدل تحت الحكم وفيه وسع النافذ الزام وهذا لا يثبت بكونه قبل اقامة البيعة على العدة وكونه بعد فان قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البيعة على عدتهم ينع النافذ عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم ولكن ذلك للظن في عدتهم لا لثبوت اربسظلم عن جبر القبول ولذلك لو عدوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كان الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن جبر الشهادة ولم يبق لهم مجال

القبول وتقبل على اقرار المدعي بنسبهم لان الاقرار قابض تحت الحكم وعلى نعم مجيد
او قد دون في قذف او قد قوا قتلانا وهو بغيره او شربوا خمر او لم يتقدم قال
في الكافي لا تقبل الشهادة على انهم شربة خمر وتقبل على انهم شربوا خمر ولم يتقدم
او شربوا الخمر او اذنه استأجرتم بكذا لها واعطاهم ذلك فاما كان لي عنده او اني
صالحهم على كذا او دفعة اليهم على ان لا يشهدوا علي وشهدوا فان في هذه الصور
توجب الجرح صا للشك او للعبد على الشهود فيدخل تحت حكم النافذ فيقبل ولو شهد
عدل ولم يشك حتى قال او تمت بعض شهادته قيل مخف فوله او تمت اخطات بنسبان
ما كان يخفى على ذكره او بزيادة كانت باطلة وان قال ذلك بعد ما زال عن المجلس
تقبل شهادته هذا اذا كان موضع شبهة والالم يكن موضع شبهة فلا بأس باعادة
الكلام مثل ان يدعي لفظ الشهادة او اسم المدعي او المدعي عليه وهو ذلك وان
زال عن المجلس بعد ان يكون عدلا ما ثبوتنا وشرط موافقة الشهادة الدخول مخف
والموافقة بين الشهادتين لفظا ايضا عنده وما لا يمكن الموافقة المعنوية في الكافي
ايضا فيرد ان يشهد احد بما بالف والاخر بالنسب او طلبة وطلعتين وعندهما
يقبل على الاقل اذا ادعى المدعي الاكثر لافي العكس تكذيب المدعي شاهد الاكثر
وقبلت على الف في بالف والف ومائة ان ادعى المدعي الاكثر انما قال هذا لانه
ان ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الف او سكنت عن دعوى المائة الزائدة لم تقبل
شهادته مثبت الزيادة واما ان قال كان اهل حتى الف ومائة لكنني استوفيت المائة
او ابرائة عنها قبلت للتوفيق كطلقة وطلقة وبعض فان الشهادة مقبولة انما قال
على الف وعلى المطلقة لفظا مخف والمراد من اتفاق الشهادتين لفظا تطابق لفظا
على اعادة المخف بطريق الوضع لا بطريق النقص فالزود بين الصلوة

ماه الشهادة

في البيعة انما يقبل على وجه الجرد لانه لا بد فل تحت الحكم والبيعة انما تقبل على ما يدل تحت الحكم وفيه وسع النافذ الزام وهذا لا يثبت بكونه قبل اقامة البيعة على العدة وكونه بعد فان قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البيعة على عدتهم ينع النافذ عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم ولكن ذلك للظن في عدتهم لا لثبوت اربسظلم عن جبر القبول ولذلك لو عدوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كان الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن جبر الشهادة ولم يبق لهم مجال

ماه الشهادة

ماه الشهادة

ماه الشهادة

الرجل الواحد وغيره رجلا لا يشهد امرأة ثم رجلا لا يشهد بشهادة تهاشئ ولا يعين
راجع في من يشهد عليه او عليها يعني سواء كان المدعى زوجا او زوجة الاما زاد على غيرها
لما عدم الغنا في موقوف الواء فلا تلاف بعوض اذ من دفع البعوض مستوف حال الدخول واما
عدم صورة النقصان فلا تلاف غير مستوف عند التلاف واما الغنا في صورة الزيادة فلا تلاف
من غير عوض وهذا اذا كانت على المدعية النكاح وهو ينكر ولذلك قال والدعوى بها لانها التلاف
على الزوج قدر الزيادة بلا عوض وفي بيع الامانة عن قيمة المبيع ان كانت اي الشهادة على
البائع لانها التلاف قدر النقصان عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يكون النقصان
برمي البائع ولذلك قال ان كانت على البائع وما زاد عليها ان كانت على المشتري لانها التلاف قدر الزيادة
عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على البائع اذ يكون الشهادة برمي المشتري وفي طلاق
قبل الدخول الا نصف مبرأ اذا قال قبل الدخول لانه لا يملك بالادخل للشهادة فلا
اتلاف ومن في الحق القيمة وفي القضا من الدية وعندنا في يفتون ومن الفرع بالرجوع
لا اصل بقوله كالتهدية على شهادتي او اشهدته وخلطت وفي الاخير خلافة محمد ولو رجعا
اي لا اصل والفرع معاخر الفرع فقط لان القضا وقع بشهادة وقال محمد ان شاء مني الامور وان
شاء مني الفرع لان القضا وقع بشهادة الفرع من وجه وبشهادة الامور من وجه وقول الفرع كذب
اصل وخلطت باليسر شي يعني بعد الحكم بشهادتهم لانها التلاف لا يقع بعد الحكم ولا يلزم القضاة
عليهم لانهم ما جعلوا من شهادتهم اياهم شهداء على غيرهم ومن المذكي بالكذب خلافا لما لا شهد
الا حصان لان شرطه حصان الا حصان كما مضى شاهد البين الا شرط اذا رجعوا لانها صاحب العدة
كتاب الوكالة

نحوه

فيمنع من رجوعه في شهادته

فلا يفتونكم بالرجوع
التوكيد فانها جعلت الشهادة
شهادة ومعاقلا المذكي
على شاهد مع

كتاب الوكالة جاز التوكيل وهو تفويض التعرف الى غيره
ويشترط ان يملك الموكل علم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يمكن التعرف لان التوكيل يستفيد
ولاية التعرف منه وقد روي عن قبله ومن لا يقدر عليه غير وقيل هذا قولهما فاما قوله
فالشرط ان يكون التوكيل مالا بما يملكه الوكيل فاما كونه الموكل مالا كماله فليس بشرط يجوز
عند توكيل المسلم الذي يشترط ان يكون مالا كماله ان يكون مالا كماله نظر الى اصل التعرف
وان امتنع في بعض الاشياء بما هو النهي ويجعله الوكيل ويقصد المراد ان يعرف ان الشراء جالب
للبيع وسالب للتمنع والبيع على عكس ويعرف الغبن ان حش من البير ويقصد بذلك ثبوت
أكله والرجوع لا الرهن ففتح توكيل المبرأ والمأذون عبدا كان او مملوكا عاقلا كلامهم لم يقل
مثله لان جواز الوكالة غير مشروط بالثبوت في الحرية والرق وميتا لم يقل بجعله لانه شرط من وزع
عنه وعبدان محجورين ويرجع حقوقه الى موكله ما دام بها بأكمل ما يعقد بنفسه متعلق بغيره
فتح توكيل المبرأ الى آخره ولا يلزم بلاد مني خصم خلافا لهما وان في قول خلاف في العدة
والعاجل انه في الزوم من لا يلزم انهم حصون في جواب خصوصية الوكيل بقوله اخذوا باليث وابو
الصغار وقال فينا وى العتاني وهو المختار للموكل من بين المملوك حصون مجلسكم بتقديم ذكره
في حقنا في اوجاب سيرة سفار ومريد السفار اذا قال انها اريد بالسفر يلزم منه التوكيل بلا ريب
كذا في الحافي او محذرة قال في التوقيف وكذا من المحذرة وى التي لا تخالط الرجال بكونا او ثيبا
مقام الغير في ذكر من قرب بشبهة كذا في العناية وما قيل في حد القذف شبهة ان يصدق
القاذف وفي حد السرقة شبهة ان يدعى المال دون السرقة انما يعنى في خلاف ابو يوسف

فيمنع من رجوعه في شهادته

فيمنع من رجوعه في شهادته

فيمنع من رجوعه في شهادته

فيمنع من رجوعه في شهادته

فيمنع من رجوعه في شهادته

في حق الوكيل لا يثبت له القذف وحده السرقة والكلام من هذا الاستثناء بعد الشك في احتمال
 ما ذكر وقوله بغيره موكل عن المجلس وقال الشافعي يستحق العقوبة لا تحقق العبد ولنا
 ان عقوبة القذف بالثبوت وشبهة العقد ثابتة في حال غيبة الموكل وحقوق عقد يضيفه الموكل
 الى نفسه بغير الذي لا يحتاج فيه الى اضافة الى الموكل ويكتفي بالامانة الى نفسه كببيع واجارة
 وصالح عن اقرار يتعلق به اي بالوكيل وقال الشافعي يتعلق بالموكل فيسلم المبيع في الوكالة بالبيع
 ويقبضه في الوكالة بالشراء وثمن مبيع ويطلب بغيره بغيره ويخام في عيب وشبهة ما
 بيع وهو في يده وان سلم الى امره فلا ردة بالعيب الا باذنه ويرجع بغيره بغيره يستحق العلم
 ان الحق في نوعان حق يكون للوكيل وصح يكون عليه والاول كقبض المبيع المطالب بغيره
 المشتري والمخامنة في العيب والرجوع بغيره المستحق في هذا النوع للوكيل ولا يثبت له هذه
 الامور ولكن لا يجب عليه فان امتنع لا يجبره الموكل عليها لا شتمه في العمل بل يملك الموكل
 لها وان مات الوكيل فلا يثبت له الورثة فان امتنعوا وكلوا موكل موثمين وعند الشافعي للموكل
 ولاية هذه الافعال بلا توكيل من الوكيل او وادته وفي النوع الآخر الوكيل مدعي عليه فلم يثبت
 ان يجبره على تسليم المبيع وتسلم الثمن واخواتهما ويثبت للموكل المبدأ فلا يعتق
 قريب وكيل بشراء قال الكرخي المكل بالشراء يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل ولهذا
 خلاف يلزم المشتري وقال ابو طاهر الدباس بل يثبت للموكل ابتداء ولهذا المشتري قريب المحرم
 لا يعتق عليه قال في الهداية وهو المبيع وعق قول الكرخي ايضا لا يعتق قريب لعدم تقرر
 ملكه وحقوق عقد يضيفه الى موكل مراده انه لا يستغنى عن اضافة الموكل الى نفسه لا يبيع
 والمراد من قوله

والمراد من قوله السابق ان يبيع امانة الى نفسه ويستغنى عن اضافة الى الموكل لا ان شرط ولهذا
 لعل اضاف الوكيل بالشراء الى موكل متج بالاجماع فلفظ الامانة واحد والمراد مختلف ككساح
 وقيل وصح عن انكار هذا الصالح لا يبيع امانة الى الوكيل بل لا بد من اضافة الى الموكل بخلاف الصالح
 عن اقرار فانه يبيع امانة الى كل منهما وقد عرفت اختلاف المراد من الامانة في الموضعين فافترق الصالح
 في الامانة او دم عمد وعق على مال وكساح وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقرار
 يتعلق بالموكل لا به فلا يطلب وكيل مزاج بالمهد ولا وكيل عرس بتسليمها ويبدل بغيره
 للمشتري من الثمن من موكل بائع فاذا دفع المبيع ولم يطلبه بائع تانيا **باب الوكالة**
بالبيع والشراء الامر بشراء الطعام على البئر في دراهم كثيرة وعلى الخبز في طلبة وعلى الدقيق في
 متوسطة وعلى الزيت في البصرة على حال الطعام يقع على كل ما يعلم لئلا ان الورق خفص
 مرقونا بالشراء بالانواع الثلاثة المذكورة وقال بعض مشايخنا وراه النهر الطعام في عرفاين
 الى الميثاء لاكل كاللحم المطبوخ والشوي ونحوه وقال القدر الشريد وعلى الفتور ولا يبيع
 بشراء مضمون فحل اهل في حقه كالدقيق والذات والنوب وان بين عنه اعلم ان احواله
 انواع ثلثة فاحشة وهي ما كانت في اجنس كاذب النوب والذات يبيع الوكالة وان يتن
 الفن لا يبيع ما لم يبين النوع وبسببه وهي ما كانت في النوع المجمع كما في ابحار
 والعندس يبيع وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي ما يكون بين اجنس
 والنوع كما في العبد واجارة ان بين الثمن او النصف بان قال نركبها مثلاً هذه الوكالة
 والذات ملحقه بالجنس من وجه لانه مختلف بقله المرافق وكثرتها فاف بين الثمن

منه كالمشتري في احواله
 وفي الاخرى بغيره
 ومنه ان لا يبيع
 فقد روي عنه

وهو خمسة عشر وليس للوكيل بشراء عين شراؤه لنفسه فلو شري بخلاف جنس ثمن متع او
 بغير النقود اى لم يكن الثمن متع فاشترى بغير النقود او غيره بامر بغيره وقع له
 في هذه الوجوه لانه مخالف امر الامر وبجمله له لانه حفر رأيه فلم يكن مخالفا وفي غير هذه
 للوكيل الا اذا اصاب العقد الى حال امره او اطلق ونفى له اى قال الوكيل اشترى بهذا الامر
 وهو ممكن الموكل او اطلقه لكن نوى الشراء للامر وبطل العرف والسلم بخارفة الوكيل
 دون امره يعني يجوز التوكيل بعقد العرف والسلم وبطل بما ذكر والمراد التوكيل بالاسلام
 دون قبول السلم لانه لا يجوز فاة الوكيل في شئ طعاما في ذمتك ان يكون الثمن لغيره وهذا
 لا يجوز وانما لا يعتبر بخارفة الامر لانه ليس بمعاقد والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل
 وان قال بغير هذا الزيد فباعه ثم انكر الامر اى انكر المشتري ان زيدا امره بالشراء اخذه زيد
 لان قومه بغير لزوم اقراره بقبول البيع لا يكون له الا بامره فلا يصدق في مكانه فان
 صدق اى صدق زيد المشتري ان لم يأمره لا يأخذه لانه اقرار المشتري او قد برده انما قال
 جبر لانه المشتري ان سلم الى زيد طوعا يكون بيعا بالتعاطي لان التسليم على وجه البيع يكفي
 في البيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن ومن وكل بشراء من لم يدرهم فشري من يدرهم
 لزوم موكله بنصف درهم هذا عند وعند ما يلزمه عنوان بدرهم لان الموكل امره بعرف
 الدرهم في العلم وطق ان امره من فاذا اشترى بمن يدرهم فقد فاده خيرا اليه انه امره بشراء من لم يأمره
 بشراء الزيادة فينفذ شراؤه عليه وشراء الزيادة على الوكيل وانما قال ما يبيع من يدرهم لانه لو اشترى
 لما لا يبيع من يدرهم بل اقول يكون الشراء واقعا للوكيل بالاجماع من يدرهم لا باقل وان امره بشراء عبد
 لم يساوي

لانه قد يبيع

لانه قد يبيع

لانه قد يبيع

لانه قد يبيع

عشرين بلا ذكر

ولا يلزم ان يكون ما يباي

عشرين بلا ذكر ثمن فشري واحد ما متع في هذه الصورة عن الامر ان التوكيل مطلق وقد يتفق اجماع
 بينهما او بشراهما بالف وقيمتها سواء فشري احدهما بنصف او باقل صح عن الامر وبلا ذكر لاي لا
 يقع على الامر بل يقع على الوكيل الا اذا اشري الاخر باقى الثمن قبل الخصومة لان المقصود حصول العبد
 بالف وعند سماع ان اشترى احدهما بكثر من النصف قد يمتنع بالناس فيه وقد بقي من الثمن ما
 يشري به الثاني يقع على الامر وان قال شريته بالف وقال امره باقل منه فان كان اعطاه الالف صدق
 هو ان ساواه لانه امين فيه وقد راعى كونه عن الامانة والامر يدعى عليه ثمان خسمائة وهو يتخير
 والالف لانه مخالف حيث اشترى بالف مالا يساويه والامر ثمان ولا ما يساويه وان لم يكن اعطاه
 الالف وساوي اقل منه صدق الامر لظهور المخالفة لان الامر وقع بشراء ما يساوي الف
 بالف والاراد بقومه صدق في جميع ما ذكره الصدوق بغير كلف وان ساواه مخالفا لان الوكيل
 والموكل بمنزلة البايع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد
 الذي جرى بينهما فيلزم المبيع المأمور وكذا في معين لم يتم له ثمن فاشترى واختلفا
 بان قال الوكيل اشترى به بالف وقال الامر بل باقل منه وان صدق البايع المأمور في
 الاظهر قيل لا تحالف هنا لارتفاع اختلاف بقصد البايع اذ هو حاضر فيجعل تضادهما
 بخبره انشاء العقد وفي المسئلة الاولى هو غايب فاعتبر الاختلاف والى هذا مال الفقيه
 ابو جعفر وقال قاضي خان وهو اصح وقيل يتحالفان لان البايع ان استوفى الثمن فهو
 اجنبي عنهما وان لم يستوف فهو اجنبي عن الآخر فلا مدخل له وهذا قول الامام ابن منظور
 في الهداية وهو الظاهر في الكافي هو الصحيح **فصل** لا يبيع مع الوكيل وشراؤه

عامة البايع ما يبيع

لانه قد يبيع

لانه قد يبيع

من يرد شهادته ولا يجوز ان كان بمنزلة القيمة التي من عبداً ومكاتبه هذا على وفق ما في النسخة
وفي تيمم الفناوى نقلاً عن سبوت الخسنى بيع الوكيل ممن لا يقبل شهادته له باقل من ثمنه
لا يجوز عندنا بيعه وبالكثير من قيمته يجوز وبمثل القيمة في رواية البيهقي والوكالة لا يجوز
وفي رواية المنار بن جيزانما اختلف في البيع بغير وجه بيع الوكيل بما قبل او كثر والعرف
والنسخة اي بالنحو المثل هذا عندنا وعندنا وهو قول الشافعي لا يجوز بيعه بنقصان لا يتعارف
الناس في مثله ولا يجوز الا بالنقد حاله الى اجل متعارف لان المطلق يعرف الى المتعارف
ويعتد شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتعارف فيها وهو ما يقوم به مفهوم ان لم يعرف سعره
انما قال هذا لانه اذا كان سعره معروفاً بين الناس لا يقع فيه الغش وان كان فلساً واحداً وانما فرق
ابو حنيفة بين البيع والشراء لان في عبارة الاطلاق في الشراء رخصة انه يشترى بجميع ما يملك الموكل
وبزيادة وفيه عظيم وجه بيع نصف فن وكل بيع لان الاطلاق عن قيد الاجتماع فيجوز مطلقاً
كما لو وكل بيع الكليل والموزون هذا عندنا وقال لا يجوز لان فيه من الشركة ان يبيع الباقي ان يكتفيا
فان يجوز لا بدافع الفرور بما قرناه تبين وجه اختصاص اختلافه بما يتبع الشركة وفي الشراء يتوقف على
شراء الباقي اي في الوكيل يشترى العبد اذا اشترى نصفه يتوقف شراؤه فان اشترى باقية قبل ان يكتفيا
لزم الموكل والالزام للوكيل واختلف ابو حنيفة بين البيع والشراء لان الامر في البيع مما داف ملكه فاعتبر
في الاطلاق بخلاف الامر في الشراء وانما قيل ان في الشراء تيمم ان يشترى لنفسه ثم يملكه على المالك ولا يقع في
البيع فيه عليه ان الوكيل يشترى بشيء بعينه لا يملك ان يشترى لنفسه لا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
ولا يملك ان يبيع اي لا يبيع في يد غيره او يبيع في يد المالك لا يملك ان يبيع في يد غيره او يبيع في يد المالك
ولا يملك ان يبيع اي لا يبيع في يد غيره او يبيع في يد المالك لا يملك ان يبيع في يد غيره او يبيع في يد المالك

فان كان البيع في يد غيره
فان كان البيع في يد المالك
فان كان البيع في يد غيره
فان كان البيع في يد المالك

فان كان البيع في يد غيره

وهو ما يكون بالرافعة الى حكم ما لم يكن يري براءة الاصيل عن الدين بالكلية او لا يري الرجوع على
الاصيل بوجه مفلسا ويحكم بتم يورث الكفيل مفلسا ولو رجع مبيع على وكيله عيب يحدث مثله
انما قال يحدث مثله لان في رد ما لا يحدث مثله اصلاً كما صرح زائياً للحاجة الى التيمم ببيئته او كقول
رد على الامر وكذا باقراره لا يحدث مثله ان رد بغيره انما قال في لا يحدث مثله لانه اذا
كان فيما يحدث لزمه الا ان له ان يخاصم الموكل فيلزمه ببيئته او كقول ان كافة الرد عليه بغيره و
الا فلا وانما قال ان رد بغيره لانه ان كان بغيره ففناء ليس له الرد على الموكل ولا الخصومة
مع في عامة الروايات والتفصيل يطلب من الهداية ثم ان اشترط البيئته او الكول او الاقرار
فيما يحدث مطلقاً ظاهر وفيما يحدث في الجملة لكن لا يحدث في هذه المدة اذا كان تارة في البيع شتمها
على التاكاوة العيب مما لا يعرف الا بالاشارة والاطباء فان قولهم وقول الطبيب تجتم في توجه
الخصومة لا في الرد فيستغنى الى احدي هذه النسخة للرد في قولهم القاض تارة في البيع والعيب ظاهر
لا يحتاج الى شيء منها كما اذا كان العيب مما يحدث اصلاً فان باع نساً فقال امره امرتك بغيره وقال
الوكيل اطلق صدق الامر لا امر بغيره ومنه ولا لا في الاطلاق وفي المنازعة المضارب لان الاصل
فيها العموم فطلعت دلالة الاطلاق ولا يقع تعرف احد الوكيلين وحدهما وكلاهما دفعة واحدة بان قال
وتكلمنا بفلان وانما اذا وكلهما على التعاقد جاز لاحدهما ان ينفرد بالتعرف ذكره في غاية البيان التي هي
وفي خلاف زفرورد ودية وعارية ومكاتب وكاتب وكافر وميتا كان او حياً لا خلاف في ان يبيع
عقود ببيعها اما في الخصومة فلان الاجتماع فيها ينفذ الى الشفيع الراي يحتاج اليها بقا النقد في الخصومة و
انما في الامور الاخر فلهذا الحاجة الى الراي ولا يقع بيع عبداً ومكاتب وكافر ميتا كان او حياً لا خلاف في ان يبيع

فان كان البيع في يد غيره
فان كان البيع في يد المالك
فان كان البيع في يد غيره
فان كان البيع في يد المالك

فان كان البيع في يد غيره

أما خلافه في حنفية في المرتد أو لمات عاودة نص على ذلك الفقيه أبو الليث في شرح إجماع
 الصغير مال صغيره المسم وشراؤه به أي بال لآن الرقة والكف يقطعان الولاية **باب الوكالة**
المقصود القبض للوكيل بقبضه القبض عينا كان أو دينيا هذا ظاهر الرواية ذكره قاضي خان في شرح
 إجماع الصغير وفيه خلاف في زمن الفقيه اليوم على وجه ظهور ايجابة في الوكالة كالوكيل
 بالقبض على أصل الرواية لانه في معناه وضعا لآن الوفاء بخلافه وهو قاض على الوضع والقبض
 على ان لا يملك كذا في الهداية وقال في غاية البيان يعني ان الوكيل يتعاضد الدين بقبضه القبض اتفاقا
 في جواب كتاب الوكالة لكن فتوى المشايخ على ان لا يملك لفاد الزمان وللوكيل بقبض الدين
 انقصه خلافا لما لا الذي بقبض العين هذا بالاجماع فلو قام ان ياداة التطريح لتوقع على ما
 تقدم من ان الوكيل بقبض العين لا يكون وكيل بقبض عبدا ان موكل باع منه بقرده ولا
 يثبت البيع هذا استحسان والقياس ان يدفع الى الوكيل لان البينة قامت لا على ختم فلم يعتبر
 وجه الاستحسان ان ختم في فريد لقيام مقام الموكل في القبض فيقترن في مقام تأليف البيع
 اذا ختم لهم لم يبق اذا ختم الغائب لان حضوره ليس شرط كما يقدر ويكيل على المرأة والعبد
 بلا طلاق وعق اي بلا نكاح واحدهما لو طقت حجة ما من جهة المرأة والعبد عليه ختم ختم
 يقوم عليه اي لا يقع الطلاق والعق ختم ختمهم وقدم حجة ما عليه وصح اقرار الوكيل بقبضه
 بقبض حال ان كان وكيل من جانب المدعي ووجد ان كان من جانب المدعي عليه عند القاضي وعند
 غيره لا احتسابا ولا كونه يخرج به عن الوكالة هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف مع عند غير القائلين
 ايضا وعند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف او لا يقع اصلا وهو القياس لان ما مورنا بقبضه
 وهي مازعة

هذا هو الوجه في
 القبض للوكيل

هذا هو الوجه في
 القبض للوكيل

بقبضه حجة في اليد
 على

على تقدير ذلك القائلين
 على ما دللنا من قبيل انهم من جعل
 كالحق في المسئلة كما ان اولي خلا
 جاز في ذلك القائلين

وهي مازعة والافراد ايضا ذلة لانهم لا يثبتون هذه وجه الاستحسان ان التوكيل
 صحيح فيدخل تحت ما يملك الموكل وهو المثل وهو المثل مطلقا دون احد ما عينا اذ لا يجوز له ان يتكبر اذا كان ختم
 محققا وقبضه يراه با اجواب عرفا بما ذلالتها سبب فيعرف اليه بخلافه كوكيل رتب المال
 اي كما لا يمتنع توكيله بقبضه ماله على المكفول عنه لان الوكيل بقبضه ولو صحنا باصا
 عاملا لنفسه ومصدق في التوكيل بقبضه ان كان ختم يدفع دينه الى الوكيل لانه اقرار على نفسه
 لان ما يقبضه خالص حقه اذ الدينون تقف بامثالها ثم ان كذب الغائب دفع الغريم اليه ثانيا لانه
 لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكان والقول في ذلك قوله مع عينة فيند الاداء ورجع به على الوكيل
 فيما بقي من ماله من غير ان يدفع برأيه فتمت ولم يحصل فله ان يتعقب قبضه وفيما ضاع لانه بتصديقه
 اعترف انه محق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمطلوب لا يظلم غيره الا اذا كان ماله عند دفعه
 يجوز في قوله ضمنه التمديد والتخفيف وما ضمنه ما اخذ الطالب ثانيا لاما اخذ الوكيل لانه امانة
 في دين لصداقة فاعا على انه وكيل والامانة لا تجوز بها الكفالة ذكر في التبيين او دفع اليه على
 ادعاء غير مصدق وكالته في هاتين الصورتين ان انكر الغائب فالغريم بقبض الوكيل ان ضاع
 المال وان كان اي اذ كان مصدق في التوكيل مودعا لم يبرأ بدفعها اليه اي بدفع الدفعة الى مدعي
 الوكالة لان تصديقه اقرار بالغير بخلاف الدين على ملته ولو قال تركها المودع ميراثا الى الوكيل لم يبرأ
 اي ادعى ان المودع مات وتركه المودع ميراثا ومصدق المودع امر بالدفع اليه ولو ادعى ان الميراث
 لم يبرأ لانه اقرار بالغير بخلافه فاقدم لانها اتفاقا صوت المودع فكان هذا اتفاقا على ان يملك الميراث
 ومن ذلك بقبضه المودع في قبضه دابة ولا بينة له دفع اليه واستحلف دابة على قبضه او احفر

هذا هو الوجه في
 القبض للوكيل

مخرج بذكر في الهداية حيث قال لا
 الماخذ تأنيها موقوف عليه في نظرها
 هذا القيد في
 في الهداية وقد ذكره في
 الشريعة

هذا هو الحق لا الوكيل على العالم بقبض الموكل الدين لانه نائب والنيابة لا تجري في الایمان قال القدوري
في كتاب التوقيف وقال رضى خلفه على علمه فان ابي ان يخلف خرج من الوكالة وجه قول زفران
البيته لما جاز ان تسمع على الوكيل لما فيه من اسقاطه في خصوصه جاز ان يتخلف ليشكل
فيثبت هذا المعنى ولا يرد الوكيل بعيب قبل خلع المشتري لو قال البائع رضى هو بى اى رضى
المشتري بالحب والفرق بين هذا المسئلة وما تقدم من مسئلة الدين اذ التوارك يمكن هناك
باستدلال ما فيه الوكيل اذ اظهر اخطاء عند كونه وهو لا يغير يمكن لان القضاء بالبيع ماض على الصحة
وان ظهر اخطاء عند ابي كما هو مذهب في العقود والفتوح ولا يتخلف المشتري عند بعد ذلك لانه
لا يبيد ولا يفسد مما يجب ان يتحجب بواب في الفعليين ولا يؤول لانه التوارك يمكن عند سلطان القضاء
قال الشيخ عند ابي يوسف ان يوفى في الفعليين ومن دفع الى اخر عشرة بنفقها على اهلها فانفق عليهم عشرة
فري لان الوكيل لا ينفق وكيله بالشراء والحكم فيه اذ قبل هذا التحاين وفي القياس ليس له ذلك في غير
وقيل القياس والاختصاص في قضاء الدين لا يشترط فاما الاتفاق فيعفى الشراء فلا خلاف **باب**
على الوكيل الموكل على وكيله ووقف على علمه وبطلان الوكالة يموت احد ما وجوه مطبقة الى سبعة اقسام المطبق
شبه عند ابي يوسف وعنه ان اكثر من يوم وليلة وعند محمد قول كل من فخر به احتياطا وطاعة بدو بربها
فالمراد بلحاظ شوبه حكم الحاكم وكذا يجوز كل ما كتابا وجمعا ما ذواتا وافتراق الشركين ايا احد الشركين وكل
ثالثه التفرق في الشراكة فافترقا بطلان الوكالة وان لم يعلم وكيلهم الفير الثلثة المذكورة اتفاقا وتفرقا ولو اختلفا
وكل لانه لا تفرق بنفس تعدد على الوكيل التفرق بطلان الوكالة ضرورة وفي الكافي ان الموكل اذا اطلق اواحدة والعدة
فانما بقيت الوكالة قسرا لا في البين لبقاء المحل وبهذا التفرق فاما ما قيل هو ان لم يبق محل التفرق او بقي محله
كتاب الدعوى

كتاب الدعوى هي اسم على فعلى والفرق الثاني فلا يتون وجمعا
دعوى بفتح الواو لا غير كفتوى وقناوى هي اضافة الشئ الى نفسه حالة المنازعة الوكيل
لغة عيان عن اضافة الشئ الى نفسه حالة المسئلة والمنازعة جميعا ما خلفه من قولهم ادعى
اذا اضاف الشئ الى نفسه بان قال لي ومنه دعوى الولد لانه بضعه الى نفسه وفي الشرع برادى
امانة الشئ الى نفسه حالة المنازعة لا غير من بسوط حواهر زاده فان قلت لا يلزم ان يكون
بعض المنكر مدعى قلت بل اللازم ان يتحقق حقيقة الدعوى الشرعى في جانب بعض المنكر
ومع ذلك لا يطلق عليه المدعى شرعا لاعتبار الشرع في المدعى شرطا زائدا اذ غاية ما يترتب على
هذا ان لا يكون الوضع العرفي في الغنى المدعى والمدعى عليه نوعيا بل شخصيا ولا بالاسم فيه
كانهم اشاروا الى هذا بعدم توسيطهم اداة التفعيل بين تفعيل الدعوى وتفعيل المدعى و
المدعى عليه والمدعى من لا يجبر على خصوصية لم يقل اذ تركها كما قال القدوري ومن تابع لانه
غير مجبور حالى التركة والفعل والقياد المذكور يوجب الاختصاص والمدعى عليه مجبر عليهم ومنهم
من قال المدعى من يملك خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون امر احادنا والمدعى عليه من يملك
بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصلها وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح
كمن الشان في حرفة المنكر والاعتبار في هذا المعنى حتى ان المودع اذا قال رد من الودعة يكون
القول له مع اليمين لانه ينكر النعمان وان ادعى الرد مودعه على ما يجمع في الدين بذكره ومنه وقد
قيل ان كان وزنيا لا بد من ذكر الصفة بان جدد اوردت ومن ذكر النوع نحو جاري القرب او نيا بوري
القرب هذا اذا كان في البلد نفوذ مختلفة كلها في الزواج سواء اما اذا كان نفوذ واحد او نفوذ احدها

هذا هو الحق لا الوكيل على العالم بقبض الموكل الدين لانه نائب والنيابة لا تجري في الایمان قال القدوري
في كتاب التوقيف وقال رضى خلفه على علمه فان ابي ان يخلف خرج من الوكالة وجه قول زفران
البيته لما جاز ان تسمع على الوكيل لما فيه من اسقاطه في خصوصه جاز ان يتخلف ليشكل
فيثبت هذا المعنى ولا يرد الوكيل بعيب قبل خلع المشتري لو قال البائع رضى هو بى اى رضى
المشتري بالحب والفرق بين هذا المسئلة وما تقدم من مسئلة الدين اذ التوارك يمكن هناك
باستدلال ما فيه الوكيل اذ اظهر اخطاء عند كونه وهو لا يغير يمكن لان القضاء بالبيع ماض على الصحة
وان ظهر اخطاء عند ابي كما هو مذهب في العقود والفتوح ولا يتخلف المشتري عند بعد ذلك لانه
لا يبيد ولا يفسد مما يجب ان يتحجب بواب في الفعليين ولا يؤول لانه التوارك يمكن عند سلطان القضاء
قال الشيخ عند ابي يوسف ان يوفى في الفعليين ومن دفع الى اخر عشرة بنفقها على اهلها فانفق عليهم عشرة
فري لان الوكيل لا ينفق وكيله بالشراء والحكم فيه اذ قبل هذا التحاين وفي القياس ليس له ذلك في غير
وقيل القياس والاختصاص في قضاء الدين لا يشترط فاما الاتفاق فيعفى الشراء فلا خلاف **باب**
على الوكيل الموكل على وكيله ووقف على علمه وبطلان الوكالة يموت احد ما وجوه مطبقة الى سبعة اقسام المطبق
شبه عند ابي يوسف وعنه ان اكثر من يوم وليلة وعند محمد قول كل من فخر به احتياطا وطاعة بدو بربها
فالمراد بلحاظ شوبه حكم الحاكم وكذا يجوز كل ما كتابا وجمعا ما ذواتا وافتراق الشركين ايا احد الشركين وكل
ثالثه التفرق في الشراكة فافترقا بطلان الوكالة وان لم يعلم وكيلهم الفير الثلثة المذكورة اتفاقا وتفرقا ولو اختلفا
وكل لانه لا تفرق بنفس تعدد على الوكيل التفرق بطلان الوكالة ضرورة وفي الكافي ان الموكل اذا اطلق اواحدة والعدة
فانما بقيت الوكالة قسرا لا في البين لبقاء المحل وبهذا التفرق فاما ما قيل هو ان لم يبق محل التفرق او بقي محله
كتاب الدعوى

هذا هو الحق لا الوكيل على العالم بقبض الموكل الدين لانه نائب والنيابة لا تجري في الایمان قال القدوري
في كتاب التوقيف وقال رضى خلفه على علمه فان ابي ان يخلف خرج من الوكالة وجه قول زفران
البيته لما جاز ان تسمع على الوكيل لما فيه من اسقاطه في خصوصه جاز ان يتخلف ليشكل
فيثبت هذا المعنى ولا يرد الوكيل بعيب قبل خلع المشتري لو قال البائع رضى هو بى اى رضى
المشتري بالحب والفرق بين هذا المسئلة وما تقدم من مسئلة الدين اذ التوارك يمكن هناك
باستدلال ما فيه الوكيل اذ اظهر اخطاء عند كونه وهو لا يغير يمكن لان القضاء بالبيع ماض على الصحة
وان ظهر اخطاء عند ابي كما هو مذهب في العقود والفتوح ولا يتخلف المشتري عند بعد ذلك لانه
لا يبيد ولا يفسد مما يجب ان يتحجب بواب في الفعليين ولا يؤول لانه التوارك يمكن عند سلطان القضاء
قال الشيخ عند ابي يوسف ان يوفى في الفعليين ومن دفع الى اخر عشرة بنفقها على اهلها فانفق عليهم عشرة
فري لان الوكيل لا ينفق وكيله بالشراء والحكم فيه اذ قبل هذا التحاين وفي القياس ليس له ذلك في غير
وقيل القياس والاختصاص في قضاء الدين لا يشترط فاما الاتفاق فيعفى الشراء فلا خلاف **باب**
على الوكيل الموكل على وكيله ووقف على علمه وبطلان الوكالة يموت احد ما وجوه مطبقة الى سبعة اقسام المطبق
شبه عند ابي يوسف وعنه ان اكثر من يوم وليلة وعند محمد قول كل من فخر به احتياطا وطاعة بدو بربها
فالمراد بلحاظ شوبه حكم الحاكم وكذا يجوز كل ما كتابا وجمعا ما ذواتا وافتراق الشركين ايا احد الشركين وكل
ثالثه التفرق في الشراكة فافترقا بطلان الوكالة وان لم يعلم وكيلهم الفير الثلثة المذكورة اتفاقا وتفرقا ولو اختلفا
وكل لانه لا تفرق بنفس تعدد على الوكيل التفرق بطلان الوكالة ضرورة وفي الكافي ان الموكل اذا اطلق اواحدة والعدة
فانما بقيت الوكالة قسرا لا في البين لبقاء المحل وبهذا التفرق فاما ما قيل هو ان لم يبق محل التفرق او بقي محله
كتاب الدعوى

اروج فلا فانه يصير ذلك كالمخوف في الدعوى فلا يحتاج الى البيان فذكر في النهاية وفي العين المنقول
اي الذي يحمل النقل بالاشارة اليه فخر العزم احصاه في مجلس القاض الا اذا عسر بان كان في نقل
مؤنة وان قلت ذكر في آخره حصر احكام عند او بعث امينا او تعدد بان كان هالكا او هالكا بان
كان غائبا ذكر قيمته كغير معلوما ولا عسرة في ذلك للتوضيف لانه لا يجدى بدون ذكر القيمة وعند
ذكر الحاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية ويقول انه في دين عطف عاقبه بالاشارة اليه في حق
دفع الاحمال فان يكون موهونا او مجوسا بالنفن في دين وفي غير المنقول وهو العقار بذكر كدود
في الدار وكذا في النجعة لا بد من التحدد وان كانت مشروطة عنده وعند ما لا يشترط لان الشبهة
مغنية عنه الاربعة او الثلثة لا خلاف في اية لا يكتفي فيه بذكر حصة واحد وكذا بذكر حصة من عند ما
خلا فلا يري يوصف وهل يقع بذكر ثلثه حدود وقال على اونا الثلثة نعم وقال زفر لا يوصى مسئلة
كتاب الشروط من البدائع واسماء اصحابها ونسبهم الى اجد لان قيام التوفيق به عند ابي ج
ولو كان الرجل مشهورا يكتفي بذكره وبات في دين لا بد منه لانه اذا شئتم جميعا اذا كان في يده
ولا يثبت اليد فيه الا بيمين لم يقل بحجة لانها يتناول الاقرار او علم القاضي ولا يكتفي بقصد يدي المدعي
عليه ان في دين لا فيمن تهمة المواقعة ولا يخفى ما فيها من الغرر لما حث اليد واذا ثبت اليد باليمين
او علم القاضي برزق هذه التهمة وليس من قبلها ما قيل ان الدار اذا كانت في يد رجل امانة فتواضع
للمدعي وذو اليد على ان ذال اليد لا يقول انها امانة في دين حتى يقيم المدعي بيمينه على انها في يده
فان ساء على مواضع التحمين وشاهد زور ولا مدفع لها والمطالبة به عطف على قوله وانه
في دين وهذا يندفع في دعوى العقار ما اندفع في المنقول بزيادة قوله بغير حق واذا امتحنت
سأل القاضي

هذا هو الوجه في دعوى العقار ما اندفع في المنقول بزيادة قوله بغير حق واذا امتحنت
سأل القاضي

هذا هو الوجه في دعوى العقار ما اندفع في المنقول بزيادة قوله بغير حق واذا امتحنت
سأل القاضي

سأل القاضي احصاه عنهما فان اقره او انكر وسأل المدعي البينة فان اقام قضي عليه وان لم يقيم هذا
يتنظم صورتين احدهما ان يقول لا انكر ولا اعترف والاخرى ان لا يقول ذلك بل يسكت وفي الاولى
لا يتخلف عنده وعند ما يستخلف كما في السكوت لتساوق قوله بالتعاضد ثم عنده بحسب مح
يقول او ينكر ذكره العنابي في فتاواه وفي الثانية يستخلف بلا خلاف والمراد بقوله حلفا ان حلف
ختم هذه الصورة فان نكل مرة اي قال لا احلف او سكوت بلا افة قضي عليه بالكول ولم يقل في
بالكول مع عدم دلالة على ان حقه ان يقضي فكم شئ ليس حقا ان يقع ويصح بعد الوقوع كقبول
شهادة الفاسق والقضاة بها وعرض اليمين ثلثا ثم القضاة احوط ولا يرد اليمين على مدع
وان نكل ختم خلافا لثاني فان عنده اذا نكل احصى برة اليمين على المدعي فان حلف قضي له
وان ابي انقطعت الملائمة وعند ما يستخلف المدعي عليه لا غير قيل رد اليمين على المدعي بدعة
واول من قضى به معاوية ومي مخالفة للحديث المشهور بيمين بدعة مودة بدلالة قوله وهي
مخالفة للحديث المشهور فلا يحمل التأويل بان ليس المراد ان ذلك امر ابتدعه معاوية في الدين
بناء على خطائه بل المراد انه امر مبتدع لم يقع العمل به الى زمن معاوية لعدم الحاجة اليه ولا يحلف
عنده خلافا لها والفتوى على قولها في المكاح من التهمة والنجاسة في مكاح صورتهما ان يدعي
رجل على امرأة او يبي عليه نكاحا والاخر ينكره ورجعة صورتهما ان تدعي المرأة في العدة او
بعدها او هو عليها انه راجعها فيها وانكر الآخر وفي بلاء صورتهما ان يدعي المولي عليها بعد
الحقة او هي عليه بعد الحقة او قبلها انه فاء فيها وانكر الآخر واستبلا صورتهما ان يدعي امة
على مولاهما او ولدت منه ولدا قدما تسقط سقطا للقبين اخلق وانكر المولي ولا يجري في

رد لما حث اليه

تدري

بعد العدة

تدري

انما قال ولا اقدميات ولم يقل كما قال صاحب السدانة
بأن الاول كذا يتحقق ثبوت الاستبلا بثبوت التهمة
بأنهم ان عدم التحليف له دالة على صحة

هذه المسئلة العكس لان الولي اذا ادعى ذلك عليه ما يكون اقرارا منه ولا يعتبر مجرد تأمل ورق
 صورته ان يدعى رجل على رجل رقا او يدعى المجهول عليه اني رقيقه وانكر الآخر والمراد به
 الحال مخرج به في الفصول العادية لا يجهول النسب كما تقدم ونسب وفي المنظومة وولاد قال
 في احتياق لم يقبل ونسب لانه انما يستلزم في النسب المخرج عندها اذا كان يثبت باقراره كالا
 والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة وولا صورته ان يدعى على رجل معروف انه حقه
 وهو لاه او ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولاء الموالات ذكر قيد الموقوف في احتياق
 وانما يتحقق عندها لان النكول اقرار والظاهر انما يتحقق به صدقة فاذا امتنع عنه نظر برأيه
 غير صادق في انكاره اذ لو كان صادقا لقدم عليه اذ كان النكول اقرارا والاقرار يجري في
 هذه الامور فيحلف حتى اذا انكر بغير النكول ولا يبيح ان المراد كثيرا ما يحترز عن اليمين العا
 فيبذل شيئا ولا يحلف فلذا المكن حمل على البذل لا يثبت الاقرار بالشك فيحمل على البذل لانه
 انزاله باذله او لي كليا يميز كاذبا في الانكار والبذل لا يجري في هذه الاشياء ومخاضه من انكر
 والاعراض من المنازعة لا الهبة والقليل مخرج بذلك في الهبة وشروطه فمع عدم جريانها في
 الصور المذكورة انه لا يعمل فيها فان هذا الحق لا يستباح تناولها بالاذن بخلاف الاموال
 وفي حمل النكول على البذل يكتفي ان كان معناه ولا يلزم ان يترتب عليه فائدة فانه في ما قيل لما
 لم يحزر البذل في هذه الاشياء لا يجعل البذل نكولا فيحمل على الاقرار وحده سواء كان حذ الزنا او
 حذ القذف او حذ الشرب ولعان هذا بالاتفاق وجه الفرق عندها ان الاقرار يجري فيها
 لكن النكول اقرار فيه شبهة واحده تندرى بالقبضات واللعان في دفع احد وحلف الشارح
 ومن ان نكل

سجد
 و...
 ...

ومن ان نكل ولم يقطع لان العنان يجعل فيه النكول دون القطع فصار كما اذا شهد عليه باجل
 وامرأتان وكذا الزوج اذا ادعت طلاقا لانه يحلف في الطلاق بالاتفاق فان نكل بقيت الطلاق
 ويعين المهر وكذا في النكاح اذا ادعت في المال اي ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المال كله
 والنفقة فانكر الزوج يحلف فانه نكل يلزم المال ولا يثبت حمل عنه لان المال يثبت بالبذل
 لا الحمل وفي النسب اذا ادعى حقا ما لا كان كالمشقة او غير مال كحق احسان في القبط والعق بسبب المك
 وامتنع الرجوع في الهبة وكذا منكر القود فانه يستحلف بالاجماع فان نكل في النفس
 من يثبت او يحلف وفيما دونها يقتض فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجري فيها البذل بخلاف
 فان نكل في النفس هذا عن وعندها يلزم الارش في النفس وما دونها لان النكول اقرار في شبهة فيثبت
 به المال دون القصاص فان قال لي بينة صافية اي في المراءاة ذكر هذا القيد لانه لو قال لي
 شهدت عليك يحلف ولا يكتفى كما اذا قال لا بينة لي وطلب حلف احكم لا يحلف وقال
 يحلف ويحتمل اي في رواية من احتياق ويكفل بنفس ثلثة ايام فان ابي ان ابي
 احكم عن الكفيل لانه اي داره حيث دار ثلثة ايام والغريب عطف على الغريب المنصوص
 في لانه قد يحل احكم اي لازم المدعى الغريب الى ان يقدم القايض عن مجلس احكم ولا يكتفى بالغريب
 الا الى المجلس فان ابي البينة فيها او يحلف ان شاء او يدعه ويحلف بانه لا بالطلاق والعق
 فان احكم قيل مخرج بها في زمانا لكن لا يقض عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منه في شرع عا ولو
 قضى عليه بالنكول لا ينفذ ويغلب بمفاته اي بذكره ولكن يحترز عن العطف كليا ينكر اليمين
 عليه بالزمان والمكان خلافا لفتح فانه يغلب بها عن ان كان اليمين في قسامة او لعان
 منه شرعية

...

...

...

...

...

...

...

...

او في مال عظيم وحلف اليهود بالله الذي انزل التوراة على موسى دم والنفاق بالله الذي
 انزل الانجيل على عيسى دم والجوسى بالله الذي خلق النار والوثني بالله الذي لا انكسرت باسهم
 يعتقدون الله في فان الدهر يمتلئ منهم لا يعتقدون ولا الله في قومه في ولين سلمتهم
 عاذ كل بل لان الوثني يعبد غير الله في ويعتقد انه يخالف ولا يخالفون في معادهم وحلف
 على الحامل في البيع والنكاح بالله ما بينك بيع قائم او نكاح قائم في اكمال وفي الطلاق ما بيني
 من الان وفي الغيب ما يجب عليك رده لا على السبب بالله ما بينت ونحو ايها النكاح ما
 ما طلقها وما غيبته لان هذه الاسباب قد تقع ثم ترتفع برفع كمال الطلاق والاقالة والنكاح
 الجدي واليه فيحلف على الحامل لانه لو حلف على السبب يتردد المدعي عليه وهذا لانه لو
 حلف على نفي السبب كالبيع ونحوه يكون كاذبا ولو لم يحلف يجب تسليم البيع العايد اليه
 بالاقالة لانه لو ادعى المني الطاري لم يقبل قومه واذا حلف على الحامل فدا وفي المدعي و
 المدعي عليه حتمها لعلمنا ان مقصود المدعي من دعوى البيع ونحو ثبوت الحكم ومتى امكن
 ايقاع حتمها كاه اولي من ايقاع حق احدهما واتوا الآخر هذا عندنا وعند ابي يوسف على
 السبب في جميع ذلك الا عند تعين المدعي عليه بان يقول القاض قد يبيع الانسان شيئا ثم
 يقبله فيحلف القاض على الحامل وهذا ينظر القاض الى انكار المدعي عليه ان انكر السبب يحلف
 على السبب وان انكر الحكم يحلف على الحامل وعليه اكثر القضاة وقال فيخر الاسلام يفرض الي
 رأي القاض كذا في الكافي الا اذا ترك النظر اي يلزم من حلف على الحامل ترك النظر للمدعي
 فيحلف على السبب بالاجماع كدعوى شفعة باجوار ونفقة مبتوتة وانهم لا يراها بان كان
 شافيا

قد مر في حاشية
 في حاشية
 في حاشية

شافيا اذ لو حلف على الحامل بالله ما هو مستحق للشفعة او ما لها عليك النفقة يصدق في
 يمينه في معتقد فيفوت النظر في حق المدعي وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي غنقه
 فانه لا غنوة الى حلف على الحامل لان السبب لا يمكن ارتفاعه فان العبد المسلم اذا اعتق لا يترق
 ولقائل ان يقول نعم اذا اعتق مسلما لا يترق لكن يجوز ان يعتق حال كونه فيكتر رقه
 بهذا الاعتبار وفي الله والعبد الكافر على الحامل لانه يترق الرق عليها بالردة والحقاق
 والسبي وعليه بنقل العهد والحقاق والسبي فيرتفع السبب فيها ويحلف على العلم من
 ورث شيئا فادعاه اخذ لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف على البسات وفي البسات
 اي على القطع ان وهب له او اشتراه لوجود المطلق للعين اذا اشتراه سبب لثبوت الملك
 وضاع وكذا الهبة وفيه فداء الحلف والصلح منه ولا يحلف بعد ابرائه لانه اسقط حقه
باب التحالف ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع حكم بينهما
 ان برهنوا حكم لمشت الزيادة وهو البايع في الاول والمشتري في الثاني وان اختلفا فيهما كما اذا
 قال البايع بعت هذا بالدين وقال المشتري بعت مع الاخر بالف فحجة البايع في الثمن وحجة
 المشتري في المبيع اولي وان عجزا عن اقامة الحجة في اتي صورة كانت من الصور المذكورة ولم يبرهن
 واحدهما بما قاله الآخر بعد ما قيل لكل واحد منهما ان ترضى بما قاله ما جعل والافسح
 في البيع عليك تحالف لم يقدر في كل زيادة يدعيه الآخر والاتحالف لان شرط التحالف عدم
 رضا واحد منهما بما قاله الآخر لا عدم رضا كل منهما بما قاله الآخر وحلف المشتري او لا في الصور
 الثلاث هذا قول محمد واذا في يوسف آخر وهو رواية عن ابي ج وهو الصحيح لان المشتري

والنفقة وانما
 في حاشية

اشتهى انكار الالباب اولاً بالتمسك اولاً بتجمل فائدة النكول وهو الزام الثمن ولو بدى بين
 البائع متأخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء الثمن وفي المقابلته والعرف بداء القايها
 شأناً لاستوائها ويختلف كل على ما يذهب اليه الآخر ولا حاجة الى تم اثبات ما يدعيه هو وفي
 الزيادةات يختلف بغير الاثبات الى النفي تأكيداً والافصح الاقتصار على النفي لان الالباب ومنعت على ذلك
وفسخ الفسخ اي بعد التحالف بطلب منها او من احد مما قيل يفسخ بنفس التحالف والفسخ
هو الاول ذكره في الكافي ومن نكل لزمه دعوى الاخر بفسخ العقد اذ بدونه لا يجب
 شيئاً اما على اعتبار ان النكول بذل فظاهر واما على اعتبار انه اقرار فلا فانه اقرار فيفسخه البطل
 فلا يكون موجباً بانفراده ثم اعلم ان التحالف اذا كان قبل قبض احد البدين فظاً وهو قياس وان
 كان بعد التحالف للقياس لان القابض منهما لا يدعي شيئاً على صاحبه وانما ينكر ما ادعاه الآخر ولكن
 عرفناه بالنقض وموقفه عدم اذا اختلف المتبايعان والتسعة قائمة بعينها تحالفوا وترادى ذكر
 في التبيين ولا تحالف في الاجل سواء اختلفا في امله او في وصفه خلافاً للفرق والشافعي و
 شرطهما رسوا اختلفا في امله او في مدته وقبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك
 المبيع وحلف المشتري ان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم تحالفا عندهما والقول للمشتري وعند
 محمد والشافعي يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه وتغير
 وصار بحال لا يقدر على رده بالعيب له ان كلاً منهما يدعي عقد ايكره الآخر ولهما ان التحالف بعد
 قبض المبيع على خلاف القياس ورد الشرع به في حال قيام التسعة ولا بعد هلاك بعضه الا ان
 يرضى البائع بترك حصة الهالك فيتحالفان هذا عندنا وقال ابو يوسف يتحالفان في الباقي ويفسخ
 العقد فيه

العقد فيه ولا يتحالفان في الهالك والقول في ثمنه للمشتري وقال محمد بن جعفر يتحالفان عليها ويفسخ
 العقد فيها ويرد الباقى وقيمة الهالك هذا على تخريج عامة المناجح طاه الاستثناء ينصرف الى
 التحالف وقال المناجح يلزم يعرف الى عين المشتري والمخ لا يتحالفان عندنا ويكون القول
 قول المشتري مع عينة الا ان يأخذ البائع الباقي ولا يأخذ شيئاً آخر في لا يحلف المشتري
 لانه انما يحلف اذا كان منكراً ما يدعيه البائع فاذا اخذ البائع الباقي صلحاً عن جميع ما ادعاه
 على المشتري فلا حاجة الى تخليفه وبه عليه ان الاخذ ملحق بمشيئة البائع ولو كان اخذ الباقي بطريق
 الصلح كان ملحقاً بمشيئته ما ولا في بدل الكفاية هذا عندنا وقال يتحالفان ويفسخ الكتاب وهو
 قول الشافعي ولا في رأس المال بعد اقالته ومصدق المسلم اليه ان حلف لان الاقالة في باب السلم
 ليس ببيع بل هو ابطال من كل وجه فان رتب السلم لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل يسقط فلم يكن فيها
 بيع البيع يتحالفان في اعتبار فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو المنكر حقيقة فكان القول له
 ولا يعود السلم بخلاف البيع فانه يفسخ الاقالة بعد التحالف ويعود البيع اذا اختلفا في قدر
 الثمن بعد اقالته ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة قبل القبض اي قبل قبض بدل الاجارة
 في احدي القورتين وقبل قبض المنفعة في الاخرى تحالفا وحلف المساجر اولاً ان اختلفا
 في الاجرة فالموجران اختلفا في المنفعة وان كل ثبت قول صاحبه واي برهن قبل وان
 برهنا جهة الموجر اولى ان اختلفا في الاجرة وجهة المساجر ان اختلفا في المنفعة اعتباراً
 لمثبت الزيادة وجهة كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيها واقامها ولا تحالف ان اختلفا
 في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة والقول للمساجر لا ينكر الزيادة وهذا عندنا ظاهر لان

صدر الشرح

اوارخ احد مملوذي وقت ان وقت احد مملو ولا يد له ما ان ارضا السابق احق وان لم يورثا او
 ارج احد مملو كان في يد احد مملو واليد اولى وان لم يكن في يد احد مملو فان وقت احد مملو احق
 وان لم يورثا وقت واحد مملو فقد مر ان لكل نصف بنصف الثمن او تركه والشراء احق من هبة ومدة
 مع قبض اي قال احد مملو شريته من زيد وقال الآخر وهب لي زيد وقبضته او قبضته على زيد
 وقبضته فبرهنا فذ في الشراء احق والشراء والمهر سواء وورهن مع قبض احق من هبة مع
 فان برهن خارجا على مملو مودع او شرا مودع من واحد او خارج على مملو مودع ود ويد على
 مملو اقدم فالسابق احق وان برهن على شرا متفق تارخهما من احراري قال احد مملو شريته من
 زيد وقال الآخر اشريته من عمرو او وقت احد مملو فقط استويا فاكمل اياه اذا وقت احد مملو
 فقط وتلقيان واحد فصاحب الوقت احق وان تلقيا من اثنين فمساواة وان برهن خارج
 على المملو ولا يد على الشراء منه او برهن على سبب مملو لا يتكرركا لشرا وجلب لبن واتخاذ
 جبن او لب او جز صوف فذ واليد احق ولو برهن كل على الشراء من الآخر بلا وقت واغا
 قال بلا وقت اذ لو ارضا لا يكون اجواب على ما ذكر بل على التفصيل الذي ذكر في الهداية سقطا
 وترك المال في يدين مع لا على وجه القضاء هذا عندنا وقال محمد ان ذكر الشراء القبط قبل
 البيئته ويقبض يجوز الشرايين ويجعل القبط الموجود لآخر العقد من قبض به لذي اليد
 ويجعل كان ذ اليد باع وسلم ثم خارج باع وسلم وان لم يذكر والقبط قبض به للخارج
 ويجعل كان باع وسلم فذ واليد باع ولم يسلم ويؤمر بالتسليم كذا في احتياق على وفق ملى
 مسوطا لخرجه ولهما ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبائع فصا كانا قلنا على الاقرار
 وفي التما تر

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

وفي التما تر بالايجاز كذا من ان شئت زيادة تفصيل في هذا المقام على وجه مبسط الاق م
 فاستمع هذا المنقول من النخبة ان برهن المذموم فان كان خارجا احد مملو فبرهن احق وان
 لم يكن سواء لم يورثا فارج احد مملو او ارضا ولم يكن احد مملو سابقا لزيد فمساواة وان كان
 كل منهما خارجا على المملو المطلق وكذا في المملو سبب الا اذا تلقيا من واحد وارج احد مملو فانا احق
 وان كان احد مملو ارضا والآخر خارجا فارج احق في المملو المطلق شاملا للمور المذكورة الا اذا جاء
 مع المملو فلا كذا اذا قال هو عبدي اعنته او برة فذ واليد احق بخلاف اذا قال كل واحد
 عبدي كاتبه فمساواة لانها خارجا ان اذ لا يد على المكاتب بخلاف المصنف فان في يد المولى اذا كان
 صغيرا ولو قال احد مملو عبدي كاتبه وقال الآخر برة او اعنته فهو اولى فالصاحبان كلانية
 يكون اكثر شرا فمساواة هذا في الخارج وذ في اليد في المملو المطلق اما في المملو سبب فان ذكر اسبا
 واحد فان تلقيا من واحد فذ واليد احق وان تلقيا من اثنين فارج احق شاملا للمور المذكورة
 وان ذكر السببين كالشراء والهبة وغير ذلك ينظر الى قوة السبب كذا في المتن ولا يبرح بكثرة
 الشهود لان الترجيح لقوة الدليل لا بكثرة وان ادعى احد مملو ارضا خارجا من نصف دار والآخر كلها فالدار
 للدار وقال الشافعي والباقي للدار اعتبر برهينة طريق المارعة فان صاحب النصف لا يبرح الا
 في النصف فسلم واستوت مازعتهما في النصف الاخر فيشتق بينهما واعتبر طريق القول والمضا
 فصاحب النصف يبرح بكل احد سمين ومما يجب النصف بسهم واحد فقيم ان لا تاوان كانت مملو
 في الشراء نصف يقضاء ونصف لاه فان الدار اذا كانت في يديها يكون في يد كل منهما نصف النصف الذي
 في يده في الكل لا يد لآخر فبرك في يد والنصف الذي في يده في النصف يدعي كل منهما في

فافكا كل منهما
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

خارج وبينه الخارج اولى وان برعنا على ما جاء في رواية وارضا فليس لنا وافق وقتئذ سنها ولا فرق في ذلك
 بين ان يكون الدابة في ايديها او في يد احدنا او في يد ثالث لان البيع لا يختلف بخلاف ما اذا
 كانت الدعوى في الخارج من غيرنا ربح حيث يحكم بالذي اليد ان كانت في يد احدنا اولها ان كانت
 في ايديها او في يد ثالث ذكره في التبيين وان اشكل فلها وان خالف وقتئذ بطلنا فترك الدابة في
 يدين كانت في يد وان برهن احدنا ربح على غضب شئ والآخرة على ودعت استوى لان الردع
 اذا جحد الردع ما من غاصبا واقامة الخارج بينة عند طلبه على الردع تتحقق فحذري اليد
 ابأها والابس احق من اخذ الكرم والراكب من اخذ التمام ومن في التمام من رد يمينه وذو حمله
 عن علق كونه بها اي صاحب اليد في هذه القصور هو الاولى وجالس الباط والمعلق بسوء
 كمن محذوب ورفعه آخر والقول لمعني يعتبر اي يتكلم ويعقل ما يقول في ان حركته في
 يد نفسه وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد لانه اقرب منه لا يدل حيث اقرب بالمرق كمن لا يعتبر
 لانه بمنزلة الساع فان قلت ليس الاصل في الانسان الحرية قلت ما هو الاصل اذا اخبر من عليه ما يدل
 على خلافه يبطل ذلك الاصل واليد على من هذا شأنه دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل
 المكلف فبطل ذلك الاصل كذا ذكره الفوائد الظهيرية وما يطعن جرد وعلم عليه او فمقتل بينا
 انما تبيع نفسه التبيع على ما ذكره الفوائد اذا كان كالحايط من مدر او اجتران يكون انصاف
 لمن كالحايط للتنازع فيه داخل في انصاف غير المتنازع فيه واذا كان من خشب فان يكون ساجدة مركبة
 في الاخرى وانما سعة اتصال تبيع لانه مثل هذا الاتصال يكون فيما بيني مرتجا لاني عليه هراي
 الهراي في جمع المردية وهي قصبات تقيم ملوثة بطاقات من الكرم فترسل عليها قضبان الكرم
 كذا في ديوان الادب

سبب جحد الردع
 في يد احدنا او في يد ثالث
 لان البيع لا يختلف بخلاف ما اذا
 كانت الدعوى في الخارج من غيرنا ربح

تبيع نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

كذا في ديوان الادب بل بين اجمارين لو تنازعا اي يكون اجمار بينهما اذا تنازعا ولا احدهما
 عليه هراي دون الآخر ودويت من دار كدي بيوت منها في حق ساحتها لاستواء
 في استعمالها وهو المرد فيها ارمز في شحمن تها في يد وآخر كذلك ويرى ما في يد
 وان برهن احدنا او كان ليد فيها او بيني وحفر فحق بينا لوجود التفرق والاستعمال فيها
 والله اعلم **باب** دعوى النسب بينه ولدت لافق بمقتضى حول
 منذ بيعت فادعى البايع الولد ثبت نسبه منه وامتنها ويفسخ البيع ويرد الثمن ان لم يبع
 المشتري قبل هذا عند الثلثة وعند زفر والثاني دعواه باطلة لان البيع اعتراف منه بانه
 عبد فكانا فمقتضى الدعوى والنسب بدون الدعوى ولهم ان اتصال العلوق بملكه شهادة
 ظاهرة فلو كونه منه لانه الظاهر عدم الزنا ومبني النسب على انكشاف فيعفو فيه الشافعي واذا امتحنت
 الدعوة استندت الى وقت العلوق فتبين ان باع ام ولد فيفسخ البيع ويرد الثمن لانه
 قبضه بغير حق واذا قال انه لم يترع المشتري قبل لانه ثبت منب منه لوجود المجزوء وهو المكمل
 وثبت لها الموقية الولد باقراره ثم لا يبيع دعوى البايع بعد لانه النسب لا يحتمل الا بطلان والاتصال
 ولا ينعين احمل على ان المشتري نكحها واستولدها ثم اشتراها اذ يحتمل ان يكون المشتري ما كذا
 لها قبل ذلك ويكون العلوق في ذلك ثم لو اشتراط في المسئلة ان البايع اشترى اجارية وباعها
 بعد ستين لسقط هذا الاحتمال فان قلت لا يثبت اتصال العلوق بملكه لما ذكر من الاحتمال قلت
 الان حشمن احق وتبين انه لا بد في صورة المسئلة من قيد زائد على ما مر به صاحب الخلاصة
 وكذا لو ادعاه بعد موت الام ويرد كل الثمن عندا وحقة الولد فقط عندنا بخلاف موت الولد

سبب جحد الردع
 في يد احدنا او في يد ثالث

تبيع نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

يد نفسه
 وان قال انما بعد فلا فحق لمن في يد

لان الولد اصل في ثبوت النسب ولم يثبت نسب بعد الموت لعدم الحاجة ولو ادعاه بعد موته ما ثبت
 نسب ويرد حصته من الثمن اي لو ادعى البايع الولد ولو بعد ما عتق المشتري الام وقضايا
 به لاقل من نصف حول يثبت نسب الولد ويرد البايع حصته من الثمن بان يقيم الثمن على قيمته
 يعتبر قيمة الام يوم القبض لانه دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار الفدية
 بالولادة فيعتبر قيمته عند ذلك ذكر في التبيين وبعد عتقه ردت دعواه لما ذكرنا ان الولد
 هو اصل كالولد ولو لم يولد لاكثر من نصف حول واقل من سنتين او اكثر منها الا اذا صدق المشتري
 في حكم التابة وهو ما اذا ولدت لاكثر من نصف حول واقل من سنتين كالاول وهو ما اذا ولدت
 لاقل من نصف حول وفي الثالث وهو ما اذا ولدت لاكثر من سنتين لم يبطل بيعه ولا ينعق الولد
 ولا يصير الام له ولده لان العلق حادث بعد البيع ولا يستند الى ما قبل البيع حتى يبطل ويمنع
 ولد على المنع العتق كما حاي يحمل على الاستيلاء بالكتاب خلاصا على الصلاح ولو باع من
 ولد عتق ثم ادعاه بعد بيعه بغير نسب ورد بيعه لان البيع يحتمل النقص وما من حق
 الدعوى لا يحتمل فيستحق البيع لاجله وكذا لو كاتب الولد اي اشترى امه مع ولدها وكاتب الولد
 او امه او احدهما او كاتب الام او رهنها او زوجها ثم ادعاه لانه هذه العوارض تحتمل
 النقص فينقص ذلك كله ويبيع الدعوى بخلاف الاعتاق والتدبير على ما مر ولو باع احد
 التامين قد مر تفسير التامين في مسلمة النفاس ولما عتق واعتقه مشتريه ثم ادعى البايع
 الآخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري لانه من ضرورة ثبوت نسب اهدى ما ثبت نسب
 الآخر ولو قال لعبيتي ترك فبدمه لانه ليس بشرط ذكر في التبيين هو ابن زيد ثم قال
 هو ابني

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

هو ابني لم يكن ابني وان محمد زيد بنوته هذا عتق وقال ان محمد زيد بنوته فهو ابني الذي معه
 لان الاقرار انما يرد بالبره فصار كأن لم يكن والاقرار بالنسب يرد بالبره وان كان لا يحتمل النقص لان
 النسب مما لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار بعينه لا يرد بالبره فيبقى فيمنع دعواه ولو كان
 مع مسلم وذمي فقال المسلم هو عبيدي وقال الذمي هو ابني فهو ابني الذي معه يثبت نسب
 من الذمي حتى يثبت له احرية ويكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام كذا في التحفة وانما لم يرد
 حر ابن الذمي لان المتفرع على الدعوى هو البنوة واما احرية فهو اسقطت ولو قال زوج امرأه
 لعبيتي معها هو ابني من غيرنا وقالت ابني من غيري فهو ابنيهما ان اذ عياهما والافق التفتيل
 الذي ذكر في شرح الطحاوي ولو مكمل له باي سبب كان ذكره في التبيين فلو لم يولد
 من هذا القيد واستحققت غرم الاب اي المستحق قيمة الولد يوم اخصه لانه يوم النسخ وهو
 حر لانه ولد المذخور فاق المذخور من بطاء امرأه محقدا على مكركبين او كتاب فلهما ثم يفتق
 وولد المذخور حر بالقيمة باجماع الصحابة رضي الله عنهم وانما سمي مذكورا اذ غره من مكركبومات
 الولد مذكور على نفسه ببيع اخصه قبلها لا بد من هذا القيد اذ لو مات بعد اخصه يوم النسخ
 المنع منه فلا شيء عليه وتركته لانه حر اصل في حقه فيبرئه وان قتله هو او غيره فاخذ به لا بد
 من هذا القيد غرم قيمته اتمخ الصورة الاولى فلو جبه المنع واما في الثانية فلا في سلامة بطل كسلامة
 ومنع بطل كمنه ورجع بطحا باي ان مكركب بالشرع لانه ممن له سلامة كما يرجع بقبحه لا بالعقد الذي
 اخذ منه المستحق لانه لزمه لاستيفاء ما فيها فلا يرجع به وفيه خلاف فان في كتاب
 الاقرار بطلان خبره بثبوت حق عليه قال صاحب الهداية في مختارات النوازل الاقرار هو الاثبات لانه

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

هذا القيد معتبر في منعه وما
 لم يذكر لم يصيب منه

والمفروض ان المستوفى امر
 معتمدا على ملكه عتق او نكاح على
 مستحقا بطحا بالقيمة على ان
 حر باي حال من غير تسمية في الاقرار
 هو ابو علي في غير تسمية في الاقرار
 هو ابو خاتمة البدين

هذا هو الوجه الثاني في صحة التبرع
وهو ان يكون التبرع في حصة من المال

يقال قرأت في الفقه في الشريعة هو اخبار عما كان ثابتا قبله وهو يحتمل القدر
والكذب لا انشاء حقه ان يكون هذا لا بعد قوله فكل من ظهر له فقره لان الاشتباه في
ان الاقرار نفسه انشاء لا في ان حكمه انشاء فيصح الاقرار بمجرد العلم ولو كان الاقرار
انما، وحكم البتة لما صح ذلك لانه لا يصح تملك الحق للمسلم لا بطلان او عتق مكرها ولو كان
انما، ليعلم لان طلاق المكو واعادة واقعة عندنا ولو اقر مكرها ترك قيد كونه لعدم
الحاجة اليه في صحة مطلق الاقرار انما الحاجة اليه في صحة الاقرار مطلقا والفرق واضح بحق
معلوم او مجهول لا يعرف انما اظهر ما عليه من الحق وقد يكون ما عليه مجهولا ولم يزل
بما هو مجهول بالقيمة وصحة مع حلفه ان ادعى المقر له اكثر منه بلا حجة ولا يصدق في
اقل من درهم في علي ومن النصاب في مال عظيم من الذهب ومن الفضة ومن خمس عشرين
في الابل ومن قدر النصاب قيمة في غيره مال الزكوة ومن ثلثة نصاب في اموال عظام ودرهم
ثلثة ودرهم كثر عشرة هذا عند لان العشرة اكثر ما يذكر بلفظ الجمع فكان هو اكثر
من حيث اللفظ فيقر اليه وقال لا يصدق في اقل من مائتي وكذا درهم كذا في البداية
والنقمة والحقانية لو قلنا كذا دينارا عليه ديناران لان كذا كناية عن العدد واقل العدد اثنا
ويروى عليه ان هذا هو الحد ما صطلحا واكتنيت بكذا لا يختص بكالا يصح وكذا كذا احد
عشر وكذا كذا احد عشرة لان كذا كذا كناية عن العدين واقل عدد ينكر ان
بغير واحد عشر واقل عدد ينكر ان بالواحد واحد وعشرون ولو ثلث بلا واحد
عشر محلا للواحد من غير ان يكون له نظير له سواء ومع واحد فائنة واحد وعشرون وان

هذا هو الوجه الثاني في صحة التبرع

هذا هو الوجه الثاني في صحة التبرع

هذا هو الوجه الثاني في صحة التبرع

اي مع الواو

اي مع الواو زيد الف وعلى وعلى قبل اقراره لان على صيغة الجواب وقبله يبي عن الضمان
ومع ذلك ان وصل به هو ودية وان فصل لا لان اللفظ يحتمل مجازا حيث يكون المعنوي
حفظه والمال محله فيصدق موصولا لا منفصلا كالاستثناء والتخصيص وعندنا ومعي
او في بيتي او كيسي او مندي وفي امانة وقوله لمذ على الالف انزها او انقدها او اخل
بها او قضيتها او ابرأني منها او تصدقت بها على او وهبتها لي او اخلتكم بها على زيد
افراد لان الهاء في الاول واكتناية عن المذكور في الدعوي والتأجيل انما يكون في حق
واجب والقبض يتلو الوجوب ودعوى الابراء كالقبض وكذا دعوى القدرة والدية
لان التملك يقتضي ساقية الوجوب وكذا دعوى احوالة لانها تحويل دين وبلا غير
اي لا يكون اقرار عدم انفراد المذكور فيكون كل ما يستدعي فلا يلزم شي ومائة ودرهم
كلها درهم وفي مائة وثوب ومائة وثوبان نفس المائة والمرجع في تفسير المائة اليه وهو
القياس في الاول وبه قال الشافعي لان المائة مبهمة والدرهم معطوف عليه بالواو والعاطفة
لا تفسر لاجتماع المائتين اليها ما كان في وجه الاستحسان وهو الفرق انهم يستقلون
تكرار الدرهم فيما يكثر استعماله وذكر في الاثمان والمكيل والموزون وفيما عداه بقي على
الحقيقة ومائة وثلاثة اثواب كلها ثياب لان الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانظر في التفسير
اليها الاستقراء انما في الحاجة اليه والاقرار بدائنة في اصطبل يلزمها فقط وخاتم حلقته وقوله
من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجوس مقدم وكذا قوله وسيف جفنه و
حمايله وفصله ومجمله وهي بيت من بيتين بالثياب والسرير العيدان واللسون وتم في

فكانت قالوا قد وزاها الناس او نقاد
او انتب المال او انتك الدعوى اليه كالملة
واما ما قبله فيمنع ان يبرأ من كل ملك
بغير ان العتق هو قبضه وعدم الفقه بين
من وان من والقبض والعطف قال في تذييل
ديناه الادب وزن العطف فان
اللفظ كان نقل نقد المعطوف فنقد
الاخذ مستم

هذا هو الوجه الثاني في صحة التبرع

اياها كالثوب في منديل وفي ثوب وثوب في عشرة اوثاب واحد هذا عند ابي يوسف قال
 محمد احد عشر ثوبا لان النفيس من الثياب قد يلف في عشرة اوثاب فاسكن حمله على
 الطرف ولا يبيد ان في قد يكون بين البين فلا يجيب بالشكل والاصل برائة الذم
 وحسنه في خمسة بنينة المرب خمسة وقال زفر عشرة وقال الحسن يلزم خمسة وعشرون وقوله
 في كتاب الطلاق بنينة مع عشرة وفي من درهم الى عشرة وما بين درهم الى عشرة عليه هذا
 عند لان الاصل في الغاية عدم الدخول ويدخل الاول هنا مودة وعند حامد الغافيات
 لانها لا يمان يكون موجودة وجودها بوجوبها وعند زفر لا يدخل شيء منها وهو الغياص
 وفي من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط بطلها بينهما والفرق لا يضيقة ما بين اليقطين
 بقولنا ويدخل الاول هنا مودة وهو ان لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف ما بين
 الحايطين ولو اقر بالحل متح وحمل على الوصية من غيره اي يحل هذا الاقرار على ان شخصا او
 بالحمل لاخر ومات المومي فالان يقر وارثا للمومي وكذلك اي يقع الاقرار للحمل ان بين
 سببا للحاكة رت ووصية بان قال اومي له فلاة او مات ابو فواته فان الوصية للحمل
 تقع والحمل يرث وانما قال ان بين سببا ما لا لانه ان لم يبين اصلا لا يجوز عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد على كسائي وانه بين سببا غير صلي فلا يجوز انما قال الفرق لابي يوسف انه الوصية متينة
 في الاقرار بالحمل بخلاف الاقرار له فاة فيه سببا باستعارته فانه ولدته حتى في مدة يعلم انه كاه قبا وقت
 الاقرار ولا يلزم ان يكون لاقل من نصف مول لانه اذا كانت المرأة معتقة فجلت بالولد لاقل
 من سنتين وان كان اكثر من سنة اشهد بحكم بوجوبه في البطن وقت الاقرار لانه يحكم بنسب النسب
 فيكون ذلك

في كتاب الطلاق بنينة مع عشرة وفي من درهم الى عشرة وما بين درهم الى عشرة عليه هذا
 عند لان الاصل في الغاية عدم الدخول ويدخل الاول هنا مودة وعند حامد الغافيات
 لانها لا يمان يكون موجودة وجودها بوجوبها وعند زفر لا يدخل شيء منها وهو الغياص
 وفي من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط بطلها بينهما والفرق لا يضيقة ما بين اليقطين
 بقولنا ويدخل الاول هنا مودة وهو ان لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف ما بين
 الحايطين ولو اقر بالحل متح وحمل على الوصية من غيره اي يحل هذا الاقرار على ان شخصا او
 بالحمل لاخر ومات المومي فالان يقر وارثا للمومي وكذلك اي يقع الاقرار للحمل ان بين
 سببا للحاكة رت ووصية بان قال اومي له فلاة او مات ابو فواته فان الوصية للحمل
 تقع والحمل يرث وانما قال ان بين سببا ما لا لانه ان لم يبين اصلا لا يجوز عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد على كسائي وانه بين سببا غير صلي فلا يجوز انما قال الفرق لابي يوسف انه الوصية متينة
 في الاقرار بالحمل بخلاف الاقرار له فاة فيه سببا باستعارته فانه ولدته حتى في مدة يعلم انه كاه قبا وقت
 الاقرار ولا يلزم ان يكون لاقل من نصف مول لانه اذا كانت المرأة معتقة فجلت بالولد لاقل
 من سنتين وان كان اكثر من سنة اشهد بحكم بوجوبه في البطن وقت الاقرار لانه يحكم بنسب النسب
 فيكون ذلك

فيكون ذلك كما يوجد في ذلك الوقت وهذا التعليل مذكور في المبسوط فلما اقر وان
 حين فلما وانه ولدت ميتا للمومي والموت لان في بيان السبب اقرار بكل المومي والموت
 فيقسم بين ورثته وان قد يبيع او اقرض او ابرم الاقرار لها هذا عند ابي يوسف وعند
 محمد يبيع الاقرار ويجعل على السبب الصالح وان اقر بشروط اختيار صحيح وبطل شرطه لان اختيار
 للفتح والاقراء لا يحمله ومن لم يزل المهمة اذ اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعندهما
 لا يلتفت الى قومه وقال ابو يوسف يختلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره والفتوى
 على قومه وكذا الوادعي وارث المقر فعنده البعض لا يلتفت الى قومه والامح التعليل وان كان
 الدعوى على ورثة المقر فالبين عليهم بالعلم ان لا يعلم انه كاذبا **باب**
الاستثناء من استثنى بعض ما اقر به متصلا لزمه باقيه وان استثنى كله فكله لان استثناء
 الكل لا يقع وان استثنى كليا او زائدا من دأمة متح قيمة وان استثنى غيرهما منها كما اذا قال
 الاقرار بالمبيع هذا عند ما لوجه المجاز من وجب اذا كان مكبلا او موزونا وعند محمد لا يقع
 في الكل لعدم المجازة وعند الشافعي يقع في الكل المجازة من حيث المالية ومن اقر ووصل به
 ان شاء الله بطل الاقرار ومن استثنى بقاء اقرارها كان المقر له لانه البناء داخل في هذا
 الاقرار بغير الغطاء والاستثناء نفى في الموقوف ولو قال ثوبا وهالي وعصرها اكل فكلما قال وقص
 الحاتم وغلة البستان كبناءها لا يدخل فيه بغير الغطاء وان قال له على الف من عن عبد ما
 قبضته وعينه الفمير ان للعبد فان سلم المقر له لزم الالف اي ان سلم المقر له ذلك العبد
 الى المقر لزمه الالف والا فلا يكون لم يعينه اي العبد لزمه وما قبضته اي قومه ما قبضته لغو

فيكون ذلك
 كما يوجد
 في ذلك
 الوقت

عنده وصلام فصل لانه رجوع عن وجوب فوم على فلا يصح وان كان موصولا وعند هان فصل صدق
ولم يلزم شي وان فصل لم يصدق كقولهم من غن عن اي يكون لغوا عنده وصلام فصل وعند هان
وصل صرح وان فصل لا وفي من غن شاع او فرض وجب بزوف او نهرجة او سوقة او رصاص
لانه ما يجتد عنه وصلام فصل وعند هان ان وصل يصدق لانه رجوع عنده وبيان تغيير عنده
وفي من غن ب او دية ان ادعى احدهما صدق الا فصلا في الاجير من انما يصدق في
الاولين وصلام فصل لان الفان يغيب ما يجد ويودع ما يملك فلا منقطع له في الجاد ولا تعار
فيكون بيانا للنوع فيصح وان فصل ولا يصدق في الاجير من ان فصل لانها ليسا من جنس
الدرهم الا ان الاثم يتناولها جازا فكان بيانا لمغير فلا بد من الوصل وصدق في غنبت ثوبا
وجاء بجيب وفيه على الدرهم الا انه ينقص كذا متصلا وان فصل لان الاستثناء يفتح
متصلا لا متصلا ولو قال اخذت مثل الفاو دية فهلكت وقال الآخر بل غنبتا قيمتي في
اغطينه ودية وقال الآخر غنبت لا واذكر ان في الاول فقر بوجوب الغناء وهو الاخذ وفي الثاني
لم يفت بذكر كل بل اعظم يدعي عليه الغنم وهو ينكر والقول المنكر وفي هذا كانه ودية في عنده
فأخذته وقال هو لي اخذه اي المقر لانه اقرب اليه ثم ادعى استحقا عليه وهو ينكر والقول
للمنكر وصدق من قال اجرت فريسي او ثوبي هذا افر كبه والجم وردة او خاطوبه هذا
بكذا فقبضت هذا عنده وقال القول قول الذي اخذته العين وهو القياس وجه ما
ذكر في الودية وجه الاحتسان وهو الفرق ان اليد في الاجارة فزودية تثبت فزودية استيفاء
العقد عليه وهو المنافع فيكون عدا ما فيها وراء الفزوة فلا يكون اقرارا له باليد مطالعا بخلاف
الودية لان

الوديعة لان اليد فيها مقصودة وقال في الاسرار ان خلافا لما اذا لم يكن الراجح معروفة للمقت
باب من الاقرار دين الفتح مطلقا اي سواء علم بسبب او علم بالاقرار ودين
المريض المراد من الموت بسبب فيه مالا من التبرعات وعلم بالاقرار كبدل ما ملكه وان لم
او مخرج سوءا وقدم على ما ثبت باقراره في مرضه خلافا لما في فانه يقول لا قصور في سببه
وهو الاقرار ولنا انه لا يعتبر اذا تضمن ابطال الحق الغير وفي اقرار المريض وذكرنا نحن غيرنا
العمه تعلق بهذا المال استيفاء والكل اي قدم الكل بدين العمه ودين المريض ثابت
على الارث وانه شمل ماله اي استوعبه جميع ماله ولا يصح ان يخص اي المريض مرض الموت غير ما
بقضاء دينه لانه في اثار البعض ابطال الحق الباقي ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدره البقية الا
عن الغير والمراد من البقية بقية الورثة اذ لا تأثير لقيدين بقية الغنى ودين ذلك الغني في
مقتضى قضاء نعم لقبولهم ذلك القضاة ما فيها وهو غير التقديف وهذا ظاهر من الهداية وغير
وان خفي على من قال اي بقية الغنى في الدين وبقية الورثة في الاقرار لو ارث فافدا الكلام
الشخص لفظا ومعنى وفي شرط التصديق خلافا لما في وان اقر اي المريض بشي لشخص
ثم ينفوته ثبت من حيث انه صادق شرابطه وبطل ما اقر الاجنبية ثم نكحها وهم الفرق ان
ثبوت النسب من وقت الطلاق فثبت ان اقراره فلا يصح ولا كذلك الزوجه ولو اقر
بمنوع غلام جليل وبولد مثله مثله اي حافي السن بحيث يولد المقول للفقير ومدة العلم
اعتبار هذا الشرط لثبوت نسب مطلقا والافلاحة اليه اذا كان مملوكا او حرا لا يعتبر في نفسه
ثبت نسب ولو في مرض ومثي اقرار الرجل والمرأة بالوالدين والولد والزوج والمولي وشرط

[illegible]

تصدقين هؤلاء اذ اذ كان المقر له صغيرا في يد المقر وهو لا يعتبر عن نفسه او عبد الخ حيث
نسب بمجرّد الاقرار ولو كان عبد الغير بشرط تصديق مولاه كذا في التبيين كما شرط تصديق
الزوج او شهادة امرأة في اقراره بالولد هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انهما على كتمان
اليه وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند ابي حنيفة وان لم يكن ذات زوج ولا معتدة او كان
لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها وصح التصديق بعد موت
المقر الا من الزوج بعد موتها مقرة هذا عند لان حكم النكاح انقطع بالموت لغيره فساد
بالان النكاح انقطع به ولزم الا بفتح لا غلها وعند ما يعجز تصديق الزوج بعد موتها لان
الارث من احكامه ان التصديق يستند الى اول الاقرار والارث معدوم وانما ثبت بعد
الموت فلا يفتح التصديق على اعتبار الادب ولو اقر بنسب على الغير سواء كان من ولادها بن
الابن ذكره الرازي في شرح محقق القدر في اومن غيره والا لا يفتح لما في من تحيل النسب
على الغير فلا يثبت الا عند عدم وادع معروف فربما كان او بعيدا والمراد غير الزوجين
لان وجودهما غير مانع وان اقر باح وادع ميت شارك في الارث بلا نسب لان الميراث
حقه فيقبل فيه قوه واما النسب ففي شبهة تحيل على الغير فلا يقبل فيه ولو اقر احد ابني
ميت له على الآخر من منقعة ميت بقبض ابيه نصفه فلا شيء له والنصف للآخر لان اقرار المقر
ينصرف الى نصيبه **كتاب الفصل** هو في الشرع عقد يدفع النزاع مع
مع الاقرار وسكوت وان كان ينعى اقرار المدعى عليه وسكوت وان كان وفي الاخرين خلاف في
والاول كسبح ان وقع عن مال من غير حجه انما قال هذا لانه ان كان من حجه فهو خطأ وابرأ
او قبض واستيفاء

عندنا

في

في اقراره بالولد هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انهما على كتمان اليه وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند ابي حنيفة وان لم يكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها وصح التصديق بعد موت المقر الا من الزوج بعد موتها مقرة هذا عند لان حكم النكاح انقطع بالموت لغيره فساد

الاول في اقراره بالولد هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انهما على كتمان اليه وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند ابي حنيفة وان لم يكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها وصح التصديق بعد موت المقر الا من الزوج بعد موتها مقرة هذا عند لان حكم النكاح انقطع بالموت لغيره فساد

او قبض واستيفاء او قبض وربوا فنجري فيه الشفعة ان كان عن عقار او بعقار ثم ان جريان
الشفعة لا يختص بهذه الصورة بل تجري في الآنية ايضا اذا كان المصالح عليه عقارا او ربوا فنجري
فيها ان كانت ما يعلم به انما قال هذا لان التوقيت انما يشترط اذا كان المصالح عليه عقارا او ربوا فنجري
او سكنى الدار وفيما عداه لا يشترط كما اذا اصاب على نحو صبيغ الثوب او ركوب الدابة وحمل
الطعام الى موضع ويبطل بموت احد ما وبهلاك المحل اي محل الشفعة قبل الاستيفاء وكذا اي
كالتابق فكل يكون كاللجان ان دفع عن منفعة مال او منفعة من حشر اخر قال في التبيين الا
يري ان الورثة لمصالح الموصى له باخذت على مال او منفعة جان فهذا اولى لكونه معلوما لان
لها مدة متناهية لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة اذا كانتا مختلفي الجنس والآخر ان اي المصالح
مع السكوت والقيل مع الاكثار معا ومنه في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر
فلا شفعة في صلح عن دار مع احد ما اي مع السكوت او مع الاكثار لانه ياخذ على اصل حقه
ويعطى المال دفعا للخصومة وزعم المدعى للبرء ويجب في صلح على دار لان المدعى ياخذ دعواه
عن المال فيؤخذ بزعمه وما استحق من المدعى ردة المدعى حقت من العوض ورجع بالخصومة
فيه اي يخاف من المستحق فيما استحقه وما استحق من البطل او هلك رجع الى المدعى في كل او
بعضه اي ان استحق كل البطل رجع الى دعوى اكمل وان استحق بعضه رجع الى دعوى هذا

في

في

في اقراره بالولد هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انهما على كتمان اليه وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند ابي حنيفة وان لم يكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها وصح التصديق بعد موت المقر الا من الزوج بعد موتها مقرة هذا عند لان حكم النكاح انقطع بالموت لغيره فساد

في

من المصالح عنه ولو صلح على بعض دار أو قال على بعض دار ولم يقل على بعض المدعى فخصيصا
لوضع المسئلة بالعين لأن المصلحة عن الكل في البعوضة إذا كان في الدين جاز وسببته يدعيها لم يفتح
لأن بعض الدار لا يصلح عوضا عن الكل إذ لا يتم التحليل لبقائه احتمالا آخر وهو أن يكون أخذ
البعض حقه واستقامت الكفاية في مسئلة المصلحة عن الدين ببعضه بل لأن ما فقه من غير حقه وحيلة
أن يزعم في البدل شيئا فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي أو يبرئ أن يلحق به ذكر البراءة عن
دعوى الباقي فإذ البراءة عن دعوى العيان صحيحة وإن لم تقع عن العيان كما إذا برئ بعض
الورثة عن نصيب وصح المصلحة عن دعوى المال والمنفعة كما تنجح عن المال والمنفعة على ما مر
وأجتناب في النفس وما دونهما عدا أو خطأ والرق في دعوى الزوج النكاح وكان عقدا عال
أي كان الصلح عال عن دعوى الرق عقدا عال فهذا في حق المدعى وفي حق المدعى عليه يكون
لدفء الخصومة لا يزعم أنهما لم يخالأ إلا أنه لا ولا لأن النكاح العبد لا يقع البينة فيقبل
ويثبت الولاء كذا في الهداية وهذا مخرج في اختصاص وضع المسئلة بصورة النكاح وما في
حكم من الشكوت وذكر أنه إذا أقر بأنه عبد يرفع التراجع فلا يفي للصالح قطع التراجع وظاهر
أي كاه الصلح عال عن دعوى الزوج النكاح ظاهرا لأنه يمكن تفصيله حكما في جانب بناء على أن
وفي جانبها بنى المال لدفع الخصومة وقالوا لا يجزئ له أن يأخذ المال إذا كان مطلقا في دعواه
وما قالوا لا يجزئ لها التراجع في العدة أن كان محققا فيها لأنه لا يلتزم العقد فان وجوبها مشروط
بالدخل ولم يعتبر في المسئلة ولم يجز عن دعوى النكاح هكذا في بعض نسخ القدر وفي
وهو الصحيح مخرج به الزاهدة في شرحه ولذا كان اختاره المصنف ووجه أنه بذل لها المال لتترك
الدعوى

وإذا كان المدعى على بعض الدار ولم يقل على بعض المدعى فخصيصا

وإذا كان المدعى على بعض الدار ولم يقل على بعض المدعى فخصيصا

ولما ذكره المصنف في شرحه ولذا كان اختاره المصنف ووجه أنه بذل لها المال لتترك الدعوى

الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فرقة فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة وإن لم يجعل فالحال
عما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء في قبالة العوض فلم يفتح وفي بعض نسخ ذكر جواز الصلح
ووجهه أن يجعل بذل الصلح زيادة في مهرها ولا عن دعوى حذ لا يحق الله في العوض ولا إذا
قل ما دون آخر عدا وصالح عن مهرها وإن كان الثامن عبد العجز لم يفتح وجه الفرق أن رقبته
ليست من تجارته فلا يجوز تفرقه فيها بخلاف عبد فأنه من تجارته فيجوز تفرقه فيه والصلح من محسوب
تلف بالثمن قيمة أو عرض هذا عنده وعند ما يبطل الفضل على قيمته بل تغاير الناس فيه
لأن الواجب هو القيمة ومى مقدرة فالزيادة عليها تكون ربوا بخلاف إذا صلح على عرض لأن الزيادة
لا تظهر عندا بخلاف الجس وبخلاف ما يتغاير الناس فيه لأنه يدخل تحت تقويم المتعدين فلا
تظهر الزيادة وله أن يحق في المال باقي فاعتباره بالكثر لا يكون ربوا إذا لم يجزئ بين العبد والفقير
ذكر في المسئلة ثم قال وموضع الخلاف ما إذا لم يكن القاي في قبضه بالقيمة إذ لو كان قبضه لا يجوز بالجماع
وفي موضع آخر فقال وصالح عن باقية بالكثر من نصف قيمته بطل الفضل هذا بالاتفاق وفيه الفرق
لأن القيمة منصوص عليها هنا وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاي فلا يجوز الزيادة عليها
وفي غير منصوص عليها ولو صلح بالعرض فتح وإن كان قيمة أكثر من قيمة نصف العبد وبذل الصلح
عن دم عدا وعلى بعض دين يدعيه يلزم الحوّل للوكيل لأن الصلح عن القود معها وضه باستقاط
الحق والصلح على بعض الدين استقاط بعضه فالوكيل فيه صغير ومعتد إلا أن يفهمه الاستثناء
أنه منقطع لأنه هو مؤخذ بعقد الفحمان لا بعقد الصلح وفيما هو كبيع بأنه كانه عن مال بمال
عن أقرار وأما كونه البديل من غير جبر للمصالح عنه فليس بشرط كيف والصلح عن ذم غيره جائز

وإذا كان المدعى على بعض الدار ولم يقل على بعض المدعى فخصيصا

وإذا كان المدعى على بعض الدار ولم يقل على بعض المدعى فخصيصا

وهو كبيع اذا كان عن اقرار لزم وكيله لان الوكيل اصل في المعاوضة المالية وان صلح المصطفى اي
عن جانب المدعي عليه مع المدعى ومنه البطل او اضاف اليه مال بان قال على الف من مالي
او على عبدي هذا او اشار الى نقد او عرض بان قال على هذا اللقب او على هذا العبد او
اطلق بان قال على الف درهم ونقد صح وان لم يتقد اذ اجاز المدعى عليه لئلا البطل واللا
رد لان العقد يكون موقفاً وصلياً على بعض جنس ما عليه اخذ لبعض حقه وحط لبعضه
للمعاوضة لان في حمله عليها فاد العقد للربوا فخرج عن الف حال على ما في حالة او على الف
موجب وعن الف جيا دعاء يوف بخط بعض الاصل في الاول وحط وصف في الثاني وهو
ايضا حقه وحطها في الثالث ففي هذه الصور يصح القلع ولا يشترط قبض البطل ولم
يصح عن درهم عا دنايين مؤجلة لان من له الدرهم لا يثبت حق الدنايين حتى يمكن حمله على التام
فكان معاوضة وهو عرف فلا يجوز تأجيله او عن الف موجب على نصف حال لان المجل خير من
المؤجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون بازا ما حط عنه وذلك اعتباراً من اجل وهو مرام
او عن اللقب سودا على نصف بينهما لان البيه غير مستحقة بعد المداينة وهي زيادة وصفا
فيكون معاوضة اللقب بحماية وزيادة وصف وهو ربوا ومن امر باداء نصف دين
عليه عدا ان يبرئ مما زاد ان قبل يبرئ وان لم يبرئ عاد دينه هذا عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف لا يعود دينه لانه ابراء مطلق وكلمة على وان كانت للمعاوضة لكن تدخلها
وهو اداء النصف لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً عليه فوجوها كالعدم ولها انه ابراء
مقيد بالشرط فيفوت بفواته وذلك ان كلمة على وان كانت للمعاوضة فهي محتملة للشرط
لوجوده في المقابلة

كانت في
في النصف
في النصف

في النصف

لوجوده في المقابلة فيجعل عليه عند نقذ حمله على المعاوضة نصيباً للتعرف فان قلت مدخول
على ليس بشرط بل شرط فاقيد اذ خرج في الكلام بالقرينة ووجهه ان شرط ما
يصلح ان يكون مشروطاً بالآخر سواء كان ذلك مدخولاً على الاول فانه وان لم يكن داخل في اللفظ
على الشرط كونه اذ اخذ عليه في المعنى وان لم يوقت لم يجد لانه ابراء مطلق وكذا الوصل من دينه على
يدفعه اليه عدا وهو يبرئ ما فضل عدا ان لم يدفعه عدا فالكامل عليه في هذه الصورة ان قبل
برئ من الباقي فان لم يرد في الغد فالكامل عليه ولا خلاف لهما هنا لانه ان يبرئ التقييد وانه ابراء عن
نصفه على ان يعطيه ما بقي عدا فهو يبرئ اذ بالباقي او لا فاقيد ما اذا قدم ابراءه وبين ما اذا
اخر وقال باطلاق ابراءه في الاول لانه اطلاق ابراءه بولم لا في الباقي لا يصلح عوضاً مطلقاً ولكنه
يصلح شرطاً في القيد بالشروط ولا يقيد في الثاني لان ابراءه يحصل مقروناً في حيث
انه لا يصلح عوضاً مطلقاً ومن حيث انه يصلح شرطاً لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشرط هذا
ما في الهداية وبهذا البيان انما الفرق بين الصورتين وتبين ان محال التعقيب عدم الفرق بينهما
ولو على مرجحاً كان اذ ثبت ان كذا اذا اؤتمى لا يقع فان تعليق ابراءه بالشرط مرجحاً لا يقع بخلاف
ما اذا لم يكن مرجحاً في الصور السابقة وذلك ان في ابراءه معنى التعليل حتى يرتد بالردة ومعنى الا
حتى لا يتوقف على القبول والاسقاط لا ينافي في تعليقه بالشرط والتعليل بيا فيه فراعينا المعنيين
وقلنا ان كان التعليق مرجحاً لا يقع وان لم يكن مرجحاً يقع وان قال لآخر سراً الا ان كل شيء يقره
عنه او حطه عن ففعل صح عليه ولو اعلن اخذ المال ولو صلح اخذ دينه من اشتراك الدين بان
يكون واجبا بسبب متحد كقن المبيع اذا كان صفقة واحداً بقيمة المستعمل المشتري عن نصف

في النصف

على ثوب ان يتركه غيره بنصفه او اخذ نصف الثوب من شركه الا ان ضمن ربح الدين فلا حق
 له في الثوب ولو ضمن شيئا من الدين شاركه شركه فيه ورجع على الغريم بما بقي لان ما اعطاه
 النصف اذ قد اوفيت حقه ولو اشترى بنصفه شيئا اي لو اشترى احد الشريكين بنصف
 الدين من الغريم شيئا ضمنه شركه ربح الدين لانه صار قابضا نصف الدين بالمقامه فيمنه
 شركه نصف ذلك النصف وهو ربح الكل او ابيع غريمه لان حقه في ذمته باق لا ياتي
 استوفه نصيب حقيقه كل واحد من الشريكين فله ان يشارك وفي الابرأه عن حظه انما لا يرجع في هذه
 القصوره لان الابرأه انلاف لا يقين والمقامه بدلين سبق لم يرجع الشريك لانه قاض دينه
 بالمقامه لا قابض شيئا ولو ابراء عن البعض قسم الباقي على سواه فان الدين بينهما نصيبين
 وبراء احدهما نصف نصيبه وهو التبع قسم الباقي انلا لانه بقي له ربع ولاخر نصف وبطل
 صلح احدهما من نصيبه على ما دفعه من راس المال وهذا عندنا في حقيقه ومحمد
 وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون على راس المال لانه لو كان على عينين لا يجوز
 بالاجماع لما فيه من استدلال لم فيه انه تعرف في خالفه فيجوز كما في ساير الديون ولها انه
 لو تم في نصيبه خافه لزم قسمه الدين في الذمته ولو كان في نصيبها لا يثبت اجازة الاخر ولم يوجب
 فان اخرج احد الورثة عن عرض وعقار بمال ونهض بنصفه او عكس او نقد بين بهما فمقتل
 بدله او لا انا مع من التقدين بهما سواء قل البديل او كثر لانه يفرخ الجنس الى خلاف الجنس لكن
 يشترط فيه التقابض للعرف على ما مر في موضعهم وفي نقدين وغيرهما باحد التقدين الا ان
 يكون المعطى اكثر من قسطه من ذلك الجنس ليكون ما يبا ويحقته في مقابلتها وما فضل في مقابلته
 غير الدوام

من قال ان ما كان له من المال لا يكون له في الدين نصيب
 من الدين فقد وقع في ما لا يصلح
 فقامت لانه من الدين نصيب

غير الدوام احتراز عن الربوا وذكر ان الصلح لا يجوز بطريق الابرأه لان الشريكة اعيان والبرأه
 من الاعيان لا يجوز والابرأه من الثغابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه مفقود في هذا
 المقدس وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من الشريكة يعني اذا اخرج احد الورثة وفي الشريكة ديون
 بشرط ان يكون الديون البقية الورثة بطل الصلح لانه على كل الدين من غير من عليه الدين ثم ذكر لصحة
 الصلح حيل فقال وان شرطوا براءة الغريم من هذا الولي اصيل وسي ان شرطوا الورثة ان يبرأوا
 الغريم عن نصيبه من الدين ويصالح عن اعيان الشريكة بال وفي هذا الوجه نوع من رول ابرأه الورثة حيث
 لا يكتفون التوجه على الغريم بقدر نصيب المصلح ونوع نفع لهم حيث ولا يبقى للصالح حق فيما عدا الغريم
 فتضمن ذلك الصلح يحل هذا النفع او قضا نصيب المصلح منه تبرأه ثانياً وسي ان يجعل ساير
 الورثة قضا نصيب المصلح من الدين متبرعين وهو ان يجعل لهم حصه من الدين على الغريم
 ثم يصالحون عما بقي من الشريكة وفيه من التقديرات فيمن النسيه او ارضى قدر قسطه فيكون لهم عليه
 واحالهم بالعرض على الغريم ومن يقبلون احواله ثم صالحوا عن عيس بما يصلح ان يكون بدلا من هذا النسيه
 وهي احسنها ذكره المختص في كتاب اصيل وفي صحة الصلح عن تركه جملت عن مكيل وموزون اختلاف
 قال طهير الدين المرعشي لا يجوز احوال الربوا وقال الفقيه ابو جعفر يجوز لان هذا شبيه بالشبهة
 ولا جرم لها وكل ما يجهل ان يكون في الشريكة من جنس بدل الصلح على تقدير ان يكون محتمل ان يكون زائدا على
 بدل الصلح فاحتمل الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولما قيل ان يقول حق احوال التخييل بان يقال ان كان
 في الشريكة من جنس بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن يجوز وان لم يدر حال الشريكة فعلا للاختلاف ولو جملت
 وهي غير مكيل والموزون في يد البقية مع في الاصح وجه عدم المعية ان هذا الصلح مع الابرأه لان

من دخل احد الشريكين في دينه
 انكره ولم يبرأه النصف الذي به
 وهو ان يبرأه من الدين

من قال ان ما كان له من المال لا يكون له في الدين نصيب
 من الدين فقد وقع في ما لا يصلح
 فقامت لانه من الدين نصيب

البراءة عن الاعيان لا يجوز واذا كان بيعا فاحدا للدين يجوز فلا يجوز وجه المصحة وهو الافيح ان
 للتركة اذا كانت في يد بقية الورثة فاجبة الى التفضيل الى المازعة فيجوز وبطل القليح والقصة مع دين محيط
 ولا يصح قبل القضاء في غير محيط اي ينبغي ان لا يصح قبل قضاء الدين في دين غير محيط ولو فعل قالوا
 صح لان التركة لا تجلو عن قليل دين والدين قد يكون غايبا ولو جعلت التركة موقوفة بغير الورثة و
 الدين لا ينفرد لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي استسكانا ووقف الكل
 قياسا وجه القياس لان الدين يتعلق بكل جزء من التركة وجه الاختصاص لزوم خرد الورثة له
كتاب المصاربة هي في الشئ عقد شركة في البرع مال من جانب
 وعمل اخر من نفس ابداء عند الدفع يقع دفع المال على وجه المصاربة وتكون كعقد العمل وشركة
 عند الربح واجارة فاسدة عند الف دفلا ربح له عنده اي عند الف دفلا ربح له عنده اي عند الف دفلا ربح له عنده
 ما بلغ عنده ما ذكره في المحيط وعن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية لا يترادف على شرط ويصير اي المصارب
 غاصبا ان خالف مستبعضا ان شرط كالمزج لا اكل واستقضا ان شرط للمصارب ان قال ويصير
 لا احتمال لان يكون المصاربة غصبا او بضاعة او قرضانا ولا يتحقق وجه التغليب في امثال هذا كما لا يخفى
 ولا تنفع الاعمال يصح في الشركة وتسليم الى المصارب وشيوع الربح بينهما وتعد ان شرط للعدما
 زيادة عشرة اذع لا يتحقق شيوع الربح بينهما وهو كشرط المصحة قال في الحققة ومن شرط صحة ان
 يكون الربح جزءا من اجمالي اجملة فاما اذا عين قديما فلا يقع لاحتمال ان الربح لا يكون الا ههنا
 القدر فلا يجعل الربح لرب المال ومنها النقطاع يدرب المال عن راس المال ومنها اعلام قدر الربح
 فكل شرط يؤدي الى جهالة الربح فيفسد المصاربة وان كان لا يؤدي اليها بطل الشرط ويقع العقد مثل
 ان يشترط

سواء كان المصاربة في دين
 من غير الدين او في دين
 من الدين او في دين
 من غير الدين او في دين

ان يشترط ان يكون الوضعية على المصارب او عليها فالشرط يبطل في العقد صحيحا وبطلانها
 ان يبيع بنقد ونسيئة الا باجل لم يحد مطلقا با دفع اليه بالنصف مثلا ولم يزود عليه وان يشترط ويؤكل
 بهما اي بالبيع والشراء ويسافر وعن ابي يوسف انه ليس له ان يسافر وعن ابن حنيفة انه ان
 دفع في بلد فليس له ان يسافر وان دفع في غير بلده فلا يسافر الى بلده ويبيع ولو رتب المال والاسد
 في بخلافه لم يردع ويرهن ويرهن ويرهن ويستاجر ويختار بالثمن اي يقبل الحق على
 الاسد ولا عسر وليس له ان يفسد الا باذن الكمال وبالعمل براكين لان الشئ لا يتغير مثله فلا
 بد من التصفية عليه او التفويت المطلق اليه ولا يقرض ويستدين وان قيل له ذلك اي عمل براكين
 ما لم يفسد عليه ما في على الاقرض والاستدانة وهذا لان المراد من قوله عمل براكين التعميم فيما هي عادة
 التجار وليس منها فصار كالرهن والعددة بخلاف المصاربة فانها من نظيرها الشركة والمخط
 بمال نقب لانها من فلو شري بالمال بقر او قرض او عمل بماله وقبل له ذلك اي عمل براكين فقد تعلق له
 استدانة عاربت المال فلا يستظهر هذا المقال وان صبغة امر خصة بالذكر اعدم اختلاف في كونه زيادة
 بخلاف السواد فانه نعمان عنده فهو شريك بما زاد ودخل في الصبيح تحت العمل براكين كما مخط اي
 كما مخط بماله بخلاف القمار لانه لا يخلط بشئ من المال فلا يضمن اي يصبغه امر ويخلط بماله اذا قال
 العمل براكين وله حصة صبغه ان يبيع وحقة الثوب في المصاربة اي في مالها ولا اية تجاوز بلدا او سعة
 او وقفا او شخص عينة رتب المال فان تجاوز عنه فمن وله ربحه ولا يزودع عبدا او امته من مالها
 اي يهن مال المصاربة ولان يشترط من يعتق على رتب المال سواء كان بسبب القرابة او باليمين
 فلو شري كان لماله اي ان كان للمصارب للمصاربة ولان يعتق عليه ان كان ربح ولو فعل فمن

سواء كان المصاربة في دين
 من غير الدين او في دين
 من الدين او في دين
 من غير الدين او في دين

سواء كان المصاربة في دين
 من غير الدين او في دين
 من الدين او في دين
 من غير الدين او في دين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

هذا هو النص
الذي ذكره
في المتن

ما تقدم من مال المضاربة وان لم يكن ربح صح فان زادت قيمة عقد حقه ولم يمتد شيئا اذا صنع له
في زيادة القيمة وسعى العبد في قيمة حقه من اي حصة ربح المال من العبد مضارب بالنصف شري
بالقها المة فولدت اي وطهرها فولدت ولدا مساويا للقافاد عامه موثرا فصارت قيمة اي قيمة الولد
القافا ونصف سعي ربح المال في الف وربعه او اعتقه ورثت المال بعد فسخ نصفين المدعى
نصف قيمته با وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر حملها على ان النكاح كونه لم ينفذ لفقد شرطه
وهو الكمال لعدم ظهور الربح لان مال المضاربة اذا صار اعيانا مختلفة الاجناس حقيقة او حكما كالأول
منها ما وى رأس المال لا يظهر الربح بل كل واحد يصلح ان يكون رأس المال لا يمكن ان يملك ما
سواء ويبقى هو فقط فلا رجحان لواحد منهما ككونه رأس مال او رجحا فاذا زادت القيمة بعد
الدعوة حتى صار قيمة الولد القافا وحصة مائة ظهر الربح فنفذت الدعوة السابقة وثبت النسب
وعنى الولد لقيامه بملكه في البعض ولا يمتد ربح المال شيئا من قيمة الولد لان اعتقه بالنسب في
الملك اخرها فيضنا في اليد ولا وضع له فيه وهذا ضمان اعتاق فلا بد من التعدي ولم يجد ولم ان
يسعى الولد في رأس المال ونفذ الربح لانه احتسب ما ليد منه ولم ان يمتد لان المستضي
كالكتاب عند اي حصة ثم اذا فسخ ربح المال الف لم ان يمتد المدعى نصف قيمة الام لا الف
الماخوذ لما استحق برأس المال لتقدمه استيفاء فظهر ان ايجار ربحه يكون بينهما وقد تقدمت
دعوة صحيحة لاحتمال الفرض لثابت بالكتاب وتوقف فاعادة العقد للكل فاذا ظهر للكل نفذت
لكل المدعى وصارت ام ولد فيضمن نصيب ربح المال لان هذا ضمان عمل فلا يشترط الصنع ولا يمتد
للمضارب بدفعه مضاربة بلا اذلة الى ان يعمل كما في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو قولهما
والي ان يربح

هذا هو النص
الذي ذكره
في المتن

هذا هو النص
الذي ذكره
في المتن

هذا هو النص
الذي ذكره
في المتن

هذا هو النص
الذي ذكره
في المتن

هذا هو النص
الذي ذكره
في المتن

طه

والي ان يربح في رواية الحسن وقال فرب يضمن بالدفع تعرف او لم يتعرف وهو رواية عن ابي يوسف
لان بالدفع متعدها ليس للمضارب ان يمتد بوجه الظاهر ان الدفع قبل العمل بدفع وهو يملك
فاذا عمل اثنين اتم مضاربة فيضمن ووجه الاخر ان الدفع قبل العمل بدفع وبعد الصانع وهو يملكها
فاذا ربح ثبث الشريك في يضمن كالمضاربة بغية ولو اذن بالدفع فذبح بالثلث وقد قيل ان اي
وكان ربح المال قل للمضارب الاول ما رزق الله به بيننا نصفان ففصب ربحه للمالك وركب
للاول وثلاثة للثاني لان الدفع الى المضاربة قد تمت لوجود الامر من جهة المالك ورتب المال شرط
لنصف نصف جميع ما رزق الله به فلم يبق للاول الا النصف فيعرف تعرفه الى نصيبه وقد جعل
من ذلك بقدر ثلث اجمع لك فيكون له فليبقى الا لثلاثين وان قيل ما رزق الله به فكل ثلث
لان للمضارب الثلث كالمضاربة وهو الثلث فيكون الثلثان بين المضارب الاول ورب المال نصفين
فصبب كل منهما اية الثلث ولو قيل ما ربح ابي حنيفة من شيء فيبني وينسب نصف
ودفع بالنصف اريد وقع المال الى المضارب كمال بالنصف فللثاني نصف ولهما نصف
لان الاول شرط كمال ونصف الربح وذلك لغرض اليقين جهة ربح المال فيستحقه وقد جعل ربح
المال لنصف نصف ما ربح الاول ولم يربح الا النصف فيكون بينهما ولو قيل ما رزق في نصف
او ما فعلت فصفان اي او كان قال له ما رزق الله به فلي نصف او قال فاكاه من فضل فيبني ف
ينسب نصفين وقد دفع بالنصف ففصب للمالك ونصف لك ولا شيء للاول لان جعل النصف
نصف مطلق الفضل فيعرف شرط الاول النصف لك الى جميع نصيب فيكون لك بالشرط ويخرج
الاول بغير شيء ولو شرط لك الثلث فللك والاول لاسدس بغيره لك من مال

في كل ما شرط له وصح شرط المالك ثلثا وللعبد ثلثا ليعول مع المضارب وثلثه ثلثا و
 يبطل بغير احد مما ولحق المالك ثلثا بخلاف لحاق المضارب بداد احرب من ثلث احب لا يبطل
 المضاربة به لان له عيادة صحيحة ولا ينحل اي ان عزل رب المال المضارب لا ينحل حتى يعلم بعزمه
 فلو علم بغير عزمه باغم لا يتعرف في ثمنه ولا في نقد الحاجة الى قيد نفس بل لا وجه له لان النقد لا يغير
 نقشا الا بالانقلاب من المتاع ولا وجه لاعتبار هذا القيد هنا لا يخفى من جنس ماله و
 يبدل خلافا به اي يبدل نقد خلافا من المال بان كان احد ماله من والآخر دانا يبدل بغير الجنس
 استحسانا والقياس ان لا يبدل به لوجود العزل واللاكان بيع عزمها ايضا استحسانا ولا وجه
 للاحتراز بقوله ولا ضرورة لانه لا يتحقق بل لان النقد بغير جنس واحد من حيث القيمة ذكر في التبيين
 وجه الاستحسان الرجوع لا يغير الا عند اتحاد الجنس فحققت المفروقة ولو اختلفا في المال دين لم
 اقتضاء دينه ان كان ربح اذح بالاجرة والا فلا لانه مشتري في العمل ويملك المالك به اي بالاقتضاء
 لانه لا يفتقر ترجع الى الوكيل فلا بد من توكيل المضارب المالك اذا امتنع عن الاقتضاء لعدم الترجع
 وكذا ما بر الوكلاء فانهم يكونون المالك اذا امتنعوا عن الاقتضاء والبيع هو الدال والتمسار
 هو ما لم يعمل للغير بالاجرة ببيع او شراء ذكر في المبسوط يجب ان عليه اي على الاقتضاء لانهما
 يعلان بالاجرة وما هلكا من الى الترجع او لا فان زاد على الترجع لم يضمنه المضارب لانه أمين
 وان قسم الترجع وضع عقدا والمال في المضارب ثم عقدت فملك المال او بعثه لم يتردا
 الترجع وان لم يفسخ ثم هلك ترادا واخذ المالك ماله وما فضل قسم وما نقص ما لم يضمنه المضارب
 لما تم وثقة مضارب عمله في ماله كدوانه في قوله كدوانه انما لا يترادف النقص
 وهذا على ظاهر الرواية

منه بغيره لا يجوز ان يبيع
 في كل ما شرط له وصح شرط المالك ثلثا وللعبد ثلثا ليعول مع المضارب وثلثه ثلثا و
 يبطل بغير احد مما ولحق المالك ثلثا بخلاف لحاق المضارب بداد احرب من ثلث احب لا يبطل
 المضاربة به لان له عيادة صحيحة ولا ينحل اي ان عزل رب المال المضارب لا ينحل حتى يعلم بعزمه
 فلو علم بغير عزمه باغم لا يتعرف في ثمنه ولا في نقد الحاجة الى قيد نفس بل لا وجه له لان النقد لا يغير
 نقشا الا بالانقلاب من المتاع ولا وجه لاعتبار هذا القيد هنا لا يخفى من جنس ماله و
 يبدل خلافا به اي يبدل نقد خلافا من المال بان كان احد ماله من والآخر دانا يبدل بغير الجنس
 استحسانا والقياس ان لا يبدل به لوجود العزل واللاكان بيع عزمها ايضا استحسانا ولا وجه
 للاحتراز بقوله ولا ضرورة لانه لا يتحقق بل لان النقد بغير جنس واحد من حيث القيمة ذكر في التبيين
 وجه الاستحسان الرجوع لا يغير الا عند اتحاد الجنس فحققت المفروقة ولو اختلفا في المال دين لم
 اقتضاء دينه ان كان ربح اذح بالاجرة والا فلا لانه مشتري في العمل ويملك المالك به اي بالاقتضاء
 لانه لا يفتقر ترجع الى الوكيل فلا بد من توكيل المضارب المالك اذا امتنع عن الاقتضاء لعدم الترجع
 وكذا ما بر الوكلاء فانهم يكونون المالك اذا امتنعوا عن الاقتضاء والبيع هو الدال والتمسار
 هو ما لم يعمل للغير بالاجرة ببيع او شراء ذكر في المبسوط يجب ان عليه اي على الاقتضاء لانهما
 يعلان بالاجرة وما هلكا من الى الترجع او لا فان زاد على الترجع لم يضمنه المضارب لانه أمين
 وان قسم الترجع وضع عقدا والمال في المضارب ثم عقدت فملك المال او بعثه لم يتردا
 الترجع وان لم يفسخ ثم هلك ترادا واخذ المالك ماله وما فضل قسم وما نقص ما لم يضمنه المضارب
 لما تم وثقة مضارب عمله في ماله كدوانه في قوله كدوانه انما لا يترادف النقص
 وهذا على ظاهر الرواية

وهذا على ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل فيها وفي سفره طعمه وشراؤه وكسوته واجرة خادمه و
 غسل ثيابه والقهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز وركوبه شراء وكراؤه وعلفه في مالها بالموت
 ضمن المضارب اي ان النقص زاد على الموقوف ضمن الزيادة ورد ما بقي في يد بعد دفعه ومعه الى مالها
 اي ما بقي مما ذكر وما دون سفر يغزو اليه ولا يبيت باهلك كالسفر وان باقتهم كسوته
 فان ربح اخذ رب المال ما النقص من رأس ماله اي اخذ من الترجع ما انقص المضارب من رأس المال حتى
 يتم رأس المال فان فضل شيء قسم مضارب بالنصف شري بالزيادة او باعه بالعين وان شري بها
 عبدا فضا على دين اي ضاع اللان في يد المضارب قبل التسليم للبايع غم المضارب ربحا لان ملك
 المضارب والمالك المالك ورجع العبد المضارب وباقيها ورأس المال الفاء وحمايته لان رب المال
 دفع أولا الثا ثم دفع الفاء وحمايته وراجع على العين اي ان باعه من ربحه يقول قام على بالعين فقط
 اي لا يذكر حمايته لان الشراء وقع بالعين فلا يفيء الرضعة التي وقعت بسبب الملك في يد المضارب
 ولو بيع بضعة ما لم يفسد ثلثة الف والرجع منها نصف الف بينهما لان ربح العبد والالف ملك المضارب
 ولان العين وحمايته رأس المال ولو شري من رب المال بالف عبدا فضا به بنصفه اي شري رب
 المال ذكر العبد بنصف الف ربح بنصفه لان شري المضارب من رب المال وأن كان جائزا فبشره
 العدم ومبني المراجعة على الامانة فيعتبر أقل الثمنين وكذا لو كان بالعكس على ما تفرع باب المراجعة
 ولو شري بالثمن الجاهل بعد نصفه فقل رجلا خطا ربح الفداء عليه وباقيها على المالك اي اذا اشتراها
 من الذوق واختار الفداء بغيره ارشأ بزيادة بعد ملكه والعبد ربحه الفداء لان رأس المال
 الف والعبد ياد في العين واذا قد يخرج عنها اي يخرج العبد عن المضاربة اما نصيب المضارب لانه

استحقاقه للسلطة انما في احوالها
 حسب نفقة نفسه لانها من مالها بالبايع
 وقد اندمجت في نفقة من قسم
 ربح احوال الفاضل

مفتون عليه وما للمضاربة امانة وبينهما شافاة واما نصيب رتب المال فلقطنا ان في الاقضاء
 القلي بانقام الغدا عليها لما انه يمتنع قسمة العبد بينهما والمضاربة ينتهي بالقسمة فيخدم المضارب
 يوما وللاكل ثلثة ايام ولو شري عبدا بالنها وهكذا الف قبل نقد دفع رتب المال عنه الى المضارب
 مرة اخرى ثم وثم اي هكذا ان هكذا في الدفعة الثانية والثالثة وجميع ما دفع راس ماله وصدق
 مضارب قال في الف دفعة الى والف رجب للمالك قال الكل دفعت كان ابو حنيفة يقول ولا
 القول قول رتب المال وهو قول رلان المضارب يدعي عليه الشركة في الربح وهو يترك القول
 قول المتكلم رجع اليه اذ كذا لان الاختلاف في حقيقة في قدام المقبوض وما كل اي صدق ما كان اختلاف
 معه اي مع الاختلاف السابق في مقدار الربح لان الربح تحقق بالشرط وهو مستحق حصة وايضا
 اقام حجة اي على ما اذعي من فضل قبلت لانه البيئات للانباء ولو قال من معه الف هو مضاربة
 زيد وقدر ربح صدق زيد اي مع العيين ان قال بضاعة لار المضارب يدعي عليه تقوم علم
 او شرط من جهة او يدعي الشركة في الربح وهو يترك كما لو قال قرض وقال زيد بضاعة او ودية
 او مضاربة لان المضارب يدعي عليه التملك وهو يترك ولو قال المالك عتقت فوعا صدق المضارب
 اي مع العيين ان كذا لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق والتخصيص بغير شرط وعلا
 الوكالة فان الاصل فيها الخصوص ولو اذعي كل نوعا صدق المالك لانها انفاقا التخصيص والاذن
 يستفاد من جهة كتاب **الودعة** هي في الشريعة امانة تركت للحفظ
 في اللقمة متقنين الودع وهو مطلق التملك فلا يضمنها المودع ان هلكت اي بلا تعدي وكما
 حفظا بنفسه وامينة لم يقد وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعند عتقه
 لا حاجة الى كون عيالا قال في الذخيرة لو دفعها الى امين من امانة وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى
 والسفور بها

في المضاربة

هذه المسئلة منكم في العدة
 وقد اتمت تاج الشريعة

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

زوال

والسور بها السور يخرج الى السفر وهو قطع المسافة كذا في التراجع فكلما صعد وانما افتار
 الاول لانه اراد بيان جواز خروج عن موضع دفع الودعة اليد في كل الموضع عند عدم النسي في
 اخوف فان نسي عنه او كان الطريق مخوفا فافترضا للمالك فمن واعتبرا بويوسف وعبد شطا
 آخر وهو ان لا يكون لها عمل ومونة غير ان عند محمد هذا اذا بعثت المسافة اما اذا قربت
 فلان يسافر بها ذكر في احتياق وقال الشافعي ليس له ذلك على كل حال ولو حفظ بغير ما فمن
 الا اذا خاف الحق او الفرق فوضعها عند جاره او في مكان آخر وان حبسها بعد طلب رتبها
 قادرا على التسليم او حذرا بعد اي بعد طلب لم يقبل به لان التاثير للبحر بعد طلب لا يجوز
 اذ يجوز ان يكون بحره عند بعد طلب الظالم ثم اقربها او لا وان جهل المودع الودعة عند الموت
 يصير غاصبا او ظلم بالمال او مال آخر حتى يقتل ولا سبيل للمودع عليه عند وكذا عند ما
 لان خلفها بخلاف جنسها وان خلفها بجنسها وهو غير ما يشتركه ان شاء عند ما وان كان
 ما يباع فحذرا اي يفسد بغير الاول نابع لاكثر اعتبارا للغير الجراء وعند محمد يشتركه بكل حال
 لان الجسر لا يعلم الجسر ونقدي فليس ثوبها او ركب دابتها وانفق بعينها ثم خلفها بما بقي او
 حفظ في دار ابو يوب في غير ما ضمن وان اخلطت بلا فعله لشره او لوانزال التعدي زال ضمانه
 خلافا لنافي ومنع الضمان زوال ما يؤذي اليه عند هلاكها وانما قلنا هذا لان زوال الحقيقة لا يمكن
 لان حقيقة العنان بعد الملاك وبعد لا يمكن الازالة ولا يدفع الى احد المودعين حط بغيبه
 الاخر خلفا لها قال في المحيط من من حقق اختلاف في المكبل والموزون خاتمة وقبل اختلاف في الكل
 والاو اربعة بالتصويب واختار في الهداية ولا احد المودعين دفعها الى اخر في لا يقسم ودفع

في المضاربة

في المضاربة

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

نعمها فقط فيما يقسم اي ان كانت الواحدة مما لا يقسم يحفظها احدهما باذن الآخر وان كانت مما
 يقسم لا يجوز لاحدهما ان يدفعها الى الآخر للحفظ بل يقسمها فيحفظ كل واحد نصفه هذا عند
 وعند ما يجوز الدفع الى الآخر فيما يقسم ايضا ومن دفع الكل النصف لا قبضه لان مودع
 المودع لا يقبض ولو دفع الى غيره فليس له ان يدفعه الى من لا يقبضه من قبله من دفع
 الدابة الى عبد وشي يحفظ النساء الى عرسه للكل الواسع يحفظها في بيت معين من داره يحفظ
 في اخرها هذا اذا لم يكن بين البيتين تفاوت ظاهر بان كان في احداهما عور ظاهر ولذلك قال
 ان لم يكن لخلل ظاهر ولو اودع المودع في ملكه ضمن الاول فقط وقال بعض المالك ايا شاء
 وان ضمن الآخر وجع الى الاول لهما ان المالك لم يرض بما تة غير فيكون الاول متعذرا بالتسليم
 والى بالقبض فخير بينهما وله ان يقبض المالك من يد امين لانه بالدفع لا يقبض بالم فارقا لمضمر
 رايه فلا تعذري منهما فاذا فارق فقد تم الاحتفاظ للمضمر فيفرض بذلك واما ان كانت في حاله
 الاول ولم يوجد منه منيع فلا يفرضه كما اذا اذقت الرجح في وجه ثوب غير ولو اودع الغائب
 ضمن اياها وهذا لا تفاق ولو اذعت على كل من رجلين الفاع فالثالث له اودعه اياه فنكل
 لهما اي عجزا على البينة فحلف الفاع لكل واحد منهما فنكل عن التحليف لهما واليها بدأ الفاع في
 بالتخفيف جاز والاولي عند الشرح ان يقرب منها نفيا لهمة الميل وعند الكلول للاول
 لا يقرب به حتى يحلف الكاشف وجه القضا هل هو لهما او لاحدهما بخلاف ما اذا اقر لاحدهما
 فانه يحكم به لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والكلول لا يكون حجة الا بالقضا ولهذا الوكل
 ثم حلف لا يلزم شي فهذا والآخر عليه لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما سواء كان بيده
 او باقرار

ولو دفع الفاع لاول من رجلين فحلف لهما فالثالث له اودعه اياه فنكل
 لهما اي عجزا على البينة فحلف الفاع لكل واحد منهما فنكل عن التحليف لهما واليها بدأ الفاع في
 بالتخفيف جاز والاولي عند الشرح ان يقرب منها نفيا لهمة الميل وعند الكلول للاول
 لا يقرب به حتى يحلف الكاشف وجه القضا هل هو لهما او لاحدهما بخلاف ما اذا اقر لاحدهما
 فانه يحكم به لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والكلول لا يكون حجة الا بالقضا ولهذا الوكل
 ثم حلف لا يلزم شي فهذا والآخر عليه لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما سواء كان بيده
 او باقرار

الاولي هو الذي لا يملكه غيره
 والآخر هو الذي يملكه غيره
 والفاعل هو الذي دفعه
 والامان هو الذي قبضه

او باقراره وذلك حجة في حقه ويعبر في الاصل لير ما صار قاضيا نصف حق كل واحد بنصف الآخر
كتاب العامر هي في الشروع عليك منفعة بلا بدل وقال الكوفي والشافعي
 هي باذن الانتفاع بكل الغير وعنى بقول انها تنبى على التملك لانها ما خوقة من العورة وهي العطية
 في الثمار بالتملك من غير عوض ثم استعمل في المنفعة لذلك فاقضت عليك ولها تنقذ باللفظ
 المنافع قابلة للتملك كالوصية بحصة العبد وتقع باعترك ومحتك المنحة اسم للعطية التي ينتفع
 الانسان بها زمانا ثم يرد على صاحبه كذا في البدايع واذا اريد به الهبة اخذ مكل العين والافق على
 اصل وضعه فحل على العامر واطهر من الرمي ومحتك على دأبتي واخذ مكل عبدي وداري
 كل سكني هو محل سكني الدار لمن غير عوض وسكني الدار منفعته المطلوبة منها عاده فقد
 اتى بعض العامة وعمري سكني اي داري كل عمري سكني فعمرى بفعل مطلق لفعل محذوف تقديره
 اعمرها كل عمري والعمرى جعل الدار لاحد من عو وسكني عين ويرجع المعبر فيها في شأ
 ولا يقبض بلا تعذر ان هلك خلا للثالث في محل اختلاف ان يملك في غير حاله الانتفاع اذ لو هلك
 في حاله الانتفاع بالانتفاع لا يقبض بالاجماع وكذا لو هلك فيها لا بالانتفاع في احد قوليه وفي
 قوله الآخر يقبض كذا في كفاي ولا يجوز لان الشئ لا يقبض ما فوقه فان اجرا فغطت منه المعبر
 ولا يرجع على احد او المستأجر عطف على الغير المنسوب في فقه ويرجع على موجه ان لم يعلم ان
 عارية دفعا لفر الغرور بخلاف ما اذا علم ويعار ما اختلف استعماله او لان لم يعين ختفعا
 اي ان اعار شيئا ولم يعين من ينتفع به فلم يعبر ان يعبر سواء اختلف استعماله كركوب
 الدابة او لم يختلف كما يحل عليها وما لا يختلف ان عين اي ان عين من ينتفع به فان لم يختلف

العامر هي التي لا يملكها المالك
 بل هي التي يملكها غيره

العامر هي التي لا يملكها المالك
 بل هي التي يملكها غيره

بغيره وان اختلف لا وكذا المجري المستجران بغيره مطلقا ان لم يتعين المجرى من يتفق به وان
 بغيره لا يختلف استعماله فقط ان عتبه وعند من قال العارية اباحة الانتفاع بكل الخير ليس بغير
 الاعارة لان المباح له لا يمكن اباحة بخلاف من امكن الانتفاع فان لم يكن يملكه بغيره في استعارة
 او استاجر مطلقا ان يحمل ويغير له اي التحمل ويركب ويركب واي فعل يتعين وبغيره
 وان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع بما شاء اي وقت شاء وان قيد ضمن بخلاف
 الى شرط فقط التقييد اما ان يكون في الوقت فقط او في النوع فقط او فيهما فان عمل على ما افق القيد
 فظاهر وان خالف فان كان اختلف الى مثل او الى خير لا يضمن والى شر يضمن وكذا التقييد العارية
 بنوع او قدر اي ان وافق او خالف الى مثل او خير لا يضمن والى شر يضمن ووردت في اصطبل ماكلها
 او مع عبدة او اجير مساندة او مشاهرة بخلاف اجيره مياومة اذ ليس في عمل الفحص بالتسليم
 اليه فدل على المسئلة على ان المستجير لا يملك الايداع او مع اجيره مياومة او بعد يقوم على ائنه او لا
 هذا على الاصح تسليمه فبالهلاك بعده لا يضمن كونه مستعارة غير نفيس الى دار ما كذا فان هذا تسليم
 بخلاف النفيس كاجور حيث لا يرد الى المجرى بخلاف ردة الودعة والمفصوب الى دار ما كذا فان
 هذا لا يكون تسليمه بل ائنه من الركة الى المالك وعارية النقد من التحليل والموزون والمعدول
 فرض فيضمن لو هلك في دين قبل الانتفاع وان كان فضا لا العارية عليك الانتفاع ولا يملك الانتفاع
 بها الا بغيره كذا عن افاقته عليك العين فزوره وذلك بالهبة او بالقرض والقرض اذا سماه فبنته فلو
 هذا اذا اطلق الاعارة اما اذا عتق اجرة بان يستعار دراع لم يعب بها ميزانا او يزين بها كما ان لم يكن
 فرضا ولا يكون له الا المنفعة المحضة ومع اعارة الارض للبناء والفرس وله ان يرجع عنها ويكلف
 قلمها

بغيره

بغيره
 كونه مستعارة
 كونه مستعارة

قلمها ولا يضمن ان اطلق اي لا يضمن المجرى من انقص من البناء والفرس بالقطع ان كانت الاعارة مطلقة اي
 غير موقفة وضمن ما نقص بالقلم ان وقت اي وقت الاعارة ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما
 يضمن للفرس وفي صورة الاطلاق ما عتبه بل انما المستجير حيث اعتمد على الاطلاق وكذا الرجوع قبل
 اي قبل الوقت المهود لان فيه خلف الوعد ولو اعاد للزرع لا يوجب جحد وقت اوله لان للزرع
 نهابة معلومة وفي الزرع اعارة بخلاف الفرس اذ ليس له نهابة معلومة واجرة رعي المسار والمقصود
 والمتأخر على المستجير والغاصب والمجرب لان الرد واجب على الاولين والاجر مئة الرد وكذا المعار
 قد اطلق في رعيه لا اعارة في اذا اعيرت للزراعة من اعاد او ضايعا للزراعة يكتب اكل الطعنه عنده
 لان لفظ الطعام اذن على المطرد لانما تخلف الزراعة والاعارة تستلزمها وغيرهما كالبناء ونحوه فلا
 يكتب اكثر من لفظ الاعارة موضوعا له والمكانة بل الموضوع اولى وانه اعلم
كتاب المحبة هي في الشرع عليك مال بلا عوض لم يقل عليك عين
 لان العين قد لا يكون مالا وانما زاد قيد الحال احترازا عن الوصية وتنفذ لم يقل وتنفذ لان
 الصحة امر آخر وراء انعقاد لها شرايط ان صادفها تفصح والانعقد فاسدة والكلام متهافت في بيان
 انعقادها بالفاظ مخصوصة بوهبت وحلت واعطيت واطعتم هذا الطعام فان الطعام
 اذا نسب الى ما يطعم عينه كان هبة والى ما يطعم عينه كالارض يكون عارية وجعلت هذا لك لان
 حرف اللام للتكليف واجتمعت وجعلت لك عري لقوم من امر عري في الجمل ولو زنت من جعل
 بخلاف ما اذا قل ادري كذا عري سكني لان قوله سكني يجعل عارية على ما عتق وجعلت على هذه الوجة
 بنيتها وكذا عن الشرب وداري لك هبة تسكني لان قوله تسكني مشورة وليس بغيره

بغيره
 كونه مستعارة
 كونه مستعارة

للمحال
 تاج الشرب
 صريح

عبدالرشید

مجلسی
مجلسی
مجلسی

۱۱۱

وفاقیب ای الیغینی ان بر جمع الیغینی
ان چ جمع الیغینی ان الیغینی ان چ جمع الیغینی
وفاقیب ای الیغینی ان بر جمع الیغینی

كولد والرش وعقر وموت احد العاقدين وعوض اصيل اليها ولو من اجنبي يجوز هذا عوض هبتك
 او عقابها فقبض ولو وهب ولم ينفذ رجع كل هبة فيه اشارة الى ان ليس بعوض حقيقة
 بل هو عين مبتدأ ولهذا يشترط فيه القبض ويجوز باقل من الموهوب من حيث المقدرات
 وزوجها من مكر الموهوب له والزوجة وقت الهبة فلو وهب لها ثم نكحها رجع ولو وهب
 لها ثم ابان لا وقرابة المحرمية خلا فالتا في في الوالد على ما مر وهذا لا الموهوب وضابطها
 حروف ذم حرفة فالزال الزيادة والموت والعين العوض وانما يخرج والزاء
 الزوجية والناف القرابة والهاء الهلاك ورجع في استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها لا في
 استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي وقال زفر مرجع بالنصف اعتبارا بالعوض الآخر ولنا
 انه يصح عوضا للكل من الابداء وبالاستحقاق فلهذا انما للعوض له الا هو الا انه يتخير لانه لا يملكه
 في الرجوع الا يسلم له كل العوض ولم يسلم فلان يرد ولو عوض نصف رجع ما لم يعوض فلو باع
 نصفها او لم يبع شيئا رجع في النصف لان الرجوع في الكل في النصف اولى ولا يقع الا بتراض
 او حكم فاض فلو اعتق اي الموهوب له الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء مع ولو منه اي
 منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعدما رجع قبل القضاء او بعد فملك المبيع لان
 يد غير ممنونة الا اذا طلب بعد القضاء فمنع من القدرة على التسليم لانه تعذر وهو مع احد
 اي الرجوع مع التراضي او قضاء القاضي فمنع من الاصل لاهية الواهب فلم يشترط قبضه ومنع
 في الشارع فان تلف الموهوب اي في يد الموهوب له فاستحق فتمن الموهوب له لم يرجع على الواهب
 لانه عقد فلا يستحق فيها التامة وهو غير ملزم والغور في ضمن عقد المعاوضة في الرجوع
 لا في غيره

لا في غيره وهي بشرط العوض هبة ابتداء بشرط قبضها اي قبض العوضين وبطل بالتبوع
 بيع انتهاء اي عند القبض فبشرط بالبيع وخيار الرقبة ويشترط الشفعة وقال زفر والشاقي هو
 بيع ابتداء وانتهاء لان فيه بيع البيع والعبرة في العقود بالمعنى ولنا انه اشتمل على جهتين فيجب انهما ما امكن
 عللا بالشبه بين فيكون ابتداء معتبرا بلغة فبشرط في احكام الهبة وانها مع معتبرا بعنا
 فيجوز فيه احكام البيع ولا تنافي بين حكمها لان الهبة من حكمها تاسر للكل الى القبض وقد تراضى
 عن البيع الفاسد والبيع من حكمه القويم وقد ينقلب الهبة لازمة بالتعويض **فصل**
 من وهب امة الاصلها او على ان يرد فاعلى او يعتقها او يستولده او وهب دارا او تصدق
 بها فان يرد عليه منها شيئا صح وبطل استثنائي بشرط لان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد
 فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها قيل فيه اشكال فان اراد به العوض في الشرط وجاز ان فلا
 يستقيم فيه بطل الشرط وان اراد به ان يعتق منها شيئا من العين للموهوب فهو كراخي لان
 ذكره بقية فان يرد عليه شيئا منها ونحن نقول المراد هو الكراخي لان في عبان العوض
 مظنة الصبي كما لا يخفى ثم انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي بشرط رده او كونه عوضا قد املوا
 او لم يملوا لان كلاهما يخالفان مقتضى العقد ولو اعتق اعمل ثم وهبها صححت اي الهبة لان لم يبق
 اجنبين على ملكه فاشبه الاستثناء ولو دبره ثم وهبها لان اعمل بقى على ملكه فلم يكن شيئا لاستثناء
 ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لكان التدبير فيبقى هبة الشارع او هبة شيء هو شعول يمكن التاكس
 ومن قال لغيره اذا جاء غدا فمولى او انت منه بري فهو باطل لما مر ان التعليق القوي في
 الابرأ لا يصح وجاز للعري المولى حال حيوة ولورثته بعد وهي جعله له مدة عه واذ كان

الهبة بشرط
 في البيع
 فبشرط
 فبشرط

برة عليه هذا الشوط باطل عامداً عليه الحديث المأثور وبطل الرقبي الرقبي سم من الرقوب وهو
 الانتظار كان ينتظر موتاً وموتاً قبل موتاً فكل من وكل لانه تعليق التعليل بخبر وقال ابو يوسف يمتح لانهما
 تعليل الحال والمستمر لا يستردا بعد موتاً فخرج الاختلاف التفسير والمدة كالبينة لانتم
 الابنفة ولا في شاي يقيم لانها متبرج كالبينة فيلزم فيها ما يلزم في البينة ولا يعود فيها لان المقصود
 هو الثواب وقد حصل وكذا اذا صدق على غنى الشخص لانه قد يقصد بالقدرة على الغنى
 الثواب وكذا اذا ذهب للفقير لمحصل المقصود **كتاب الاجارة**
 قال الواحدية قال الاخص من الرب من يقول اجرت غلامي اجراً فاجور وأجرة اجاراً
 فهو موصى وأجرة على فاعله فهو موصى وقال المبرد يقال اجرت داري ومملوكي غير ممدود
 واجرت ممدود او الاول اكثر ايجاراً واجارة الى هناك كلام الواحدية ذكر النوي في تهذيب
 الاسماء وهي اللغة اسم الاجارة تنظم الى سد دين او عين او منفعة قال في باب
 اجارة المنافع المنافع من البر بد المنفعة اذا قولت بغيرها لم يمتح العقد عنوان يستاجر او
 بغير دار وان قولت بغير جنسها جاز كما اذا استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي
 يجوز في الفصيلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكنى الدار وزراعة الارض مدة كذا طالت او قصرت
 لكن في الوقف لا يمتح فوق ثلث سنين في المختار ذكر بعض شافعية شرح جيل المنافع اجملة
 لجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقد واعقود استغنى كل عقد عا سنة فيكون العقد
 الاول لازماً والباقي غيماً لانهم مناف وقال صاحب الذخيرة هذه اجملة عند من يفتي

قاله
 صاحب
 التهذيب
 في
 التهذيب

ايجاراً
 بغير
 دار

ما اذا ذكره في
 ما عطف به

لان من لم يمتح

لان من لم يمتح الاجارة الطويلة على الوقف اعلم يجوز صيانة الوقف من البطلان فان الوقف اذا
 بقي في يد المستأجر مدة طويلة والناس يرونه يتعرف فيه تعرف الملاك في قلوبهم انه ملكه يردونه
 لو ادعاه يوماً من الدهر في بطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان يكون الاجارة معقودة
 بعقد واحد وبين ان يكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك ان الغن قبضتها واضمح فانها اذا كانت
 الاجارة بعقود متفرقة لم تنحل الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة ما
 ذكر لانها غير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف
 الفهم وبذلك العمل كصنع الثوب وحياطة وحمل قد معلوم على دابة مسافة علمت وبلاشارة كقول
 هذا الي غن ولا تملك الاجارة بالعقد خلافاً لشافعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب العقد كما ان
 وجوب تسليم المنفعة بسبب نعم انكرا احكاماً وجوبها عقيب العقد وظلوا انها تجب بالعقد متولداً
 موقوف على تحقق احد الامور الآتي ذكرها وفي عبارة الهداية اشارة الى ان المراد من الوجوب المنعني
 منها منع المالك ومن غفل عنه تقتف في وجوب قفله بل بتجديدها او بشرطه هذا اذا لم يكن مضافاً
 ذكره في وقف الخانية واجمعوا على ان الاجارة لا يملك في الاجارة المضافة باستمرار التجميل او بالتمكن
 من الاستيفاء النفع فهم منه بطريق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء بل نقول لما وجب بالتكمين من الاستيفاء
 وهو يتقدم على الاستيفاء لم يجز ان يجز به كيلاً يلزم تكرار الوجوب فيجب لدار قبضت ولم يسكنها
 ويسقط بالغيب بقدر فوات تمكنه وللوجوب طلب الاجر للدار والار من كل يوم الا ان يمتن
 وقت الاستيفاء بالعقد لانه بمنزلة التاجيل والدابة لكل من حلة وقال زفر لا يجب الا بعد انتهائ
 الثمن والفقارة والحياطة اذا تمت وان عمل في بيت المستاجر انما قال هذا لانه اذا عمل في بيت

قاله
 صاحب
 التهذيب
 في
 التهذيب

المتاجر في سوق الثوب بعد ما خلط بعضها فله الاجرة بقدر ما خلط بها خا طه فكان هذا مظنة ان يتوهم ان
 الاجرة تجب بقدر العمل الذي كان في بيت المتاجر مطلقا فذهب عما ذكره وجه الفرق انه بالسوق انتهى
 عمله على البعض وهو معلوم بالنسبة الى الكل فيجب اجرا مما عمل بخلاف ما اذا المبهة الواحدة البعض
 فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا تقدير للبعض فيتوقف الطلب على كل العمل والقيمة
 بعد اخر اجري الثوب فان احترق بعض من غير فعله بعد ما اخرج وهو في بيت المتاجر فله
 الاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا غرم لانه لم توجد له اجرة فله الاجر مثل دقية ولا
 اجر له لانه مفعول عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شاء فممنه اخبر واعطاه الاجر
 وقبل لا ويعزم ذكره غاية البيان اذا احترق قبل الاخراج فعليه في قول اصحابنا جميعا قال في
 شرح الطحاوي قال ابو حنيفة في هذا هو من ان لا حاجته يداه بتقنين في القطع في الثوب
 فانه من قيمة مخبوز اعطاه الاجر وان منته دقية لم يكن له اجر وللطبخ بعد العرف اعتبارا
 للعرف ولغير اللبن بعد قامة وقال لا يستحق من يشتره لان الترخيص وهو تقنين
 وفهم بعضه الى بعض من قام عمله وعند هذا يدك النقل ويغني بقوله ما ذكر في العرف وهذا
 اذا غلب اللبن في مكر المتاجر اما اذا غلب الاجير في مكره لا يجب الاجر عند الا بالعد
 عليه بعد قامة وعند ما بالعد عليه بعد الترخيص ذكر في احتيايق ومن عمل اثر في العين سواء
 كان ذلك لاشمالا كالتشاة والبيض في عمل قصار يقمر بها او لم يكن مالا كالنسيج والصنع
 وهذا لان القام بالثوب لون الصنع لا عينه في البسوط والمصن او رد لكل من النوعين
 مثلا فقال كصباغ وقصار يقمر بالثاء والبيض اجبرها للاجر قال في البسوط ومما

في

من اجرة اجير في بيت المتاجر

في

ان كل اجير
 من الواضع الى اخطا في
 صدر الشريعة في قوله ان في مودال
 الى قوله

ان كل اجير يكون اثر عمله قايما في الممول كالنسيج والقمار والصباغ والفتال فله حق الاجر
 لان المعقود عليه الوصف الذي احده في الثوب وهو قايما فيكون له ان يجبر به له وكل من ليس
 له اثر في الممول كالتحليل فانه لا يستوجب اجرا لان المعقود عليه نفس العمل ولم يبق بعد الفراغ
 منه فلا يكون له ان يجبر فان جبر فضاخ فلا غرم ولا جرم وقال العيين اذا كانت مفعولة قبل
 اجبر فله اجرا لانه كان له اثر في الممول وان شاء فممنه اخبر ولا اجر له ولا اجر له ولا اجر له
 وله ان غير مفعولة في اجبر فبقي اما عند كذا كان ولا اجر له لان المعقود عليه قبل التسليم ومن
 لا اثر له كالتحليل والملاح وغسل الثوب لا جبر له الا اذا كان له اثر في الممول لا يستحق الاجر
 ولا اثر له لانه كان على شرف الملك وقد احياه فكان له باع منه فله حق الاجر وقال زفر ليس
 حق اجير سواء كان له اثر ام لا ولكن اطلق له العمل ان يستعمل غير الا اذا قيد بين كذا اذا آجره
 ان يجلبه بين ولا جبر له في بيعه ان مات بعضهم وجاء من بقي اجبر بحكمه ومراة اذا
 كانوا معلومين وحكي عن الفقيه ان جعفر ان تاتي بالمسئلة اذا كانت المؤنة نقل بنقصان العدد
 اما اذا كانت الكل ومؤنة البعض سواء فانه يجب الاجر كاملا كذا في الجميع الصغير بهما ولا
 اجر له لانه كان له اثر في الممول لا جبر له الا اذا كان له اثر في الممول لا جبر له الا اذا كان له اثر في الممول
 عند لانه او في بعض المعقود عليه وهو قطع الى فقه ولهما ان المعقود عليه نقل الكتاب
 وقد نفض ولو ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر بالذهب بالاجماع لان العمل
 لم ينتقص ولزفره ان كان عند له الاجر في الطعام دون الكتاب وصح استيجار دار او
 دكان بلذا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها التكن فيعرف اليه اذا المتعارف كالمشروط

فان قيل العمل في الممول كالتحليل
 فله حق الاجر لان المعقود عليه
 وصفه الذي احده في الثوب وهو
 قايما فيكون له ان يجبر به له

من اجرة اجير في بيت المتاجر

صدر الشريعة ومما

وانه لا ينفذ ويتحقق العقد لان لا يتحقق فيه ولم كل عمل سوى موطن البناء كالتقار بل لان
الامانة كل عمل لا ينفذ البناء يستحقه بطلان العقد ولو عيّن السكن لم ان يستحقه غير لا التقييد
غير مفيد لعدم التوافق بخلاف ما لو عيّن اللابس والراكب عند استئجار الثوب او الدابة
فانه ليس له ان يلبس غيره ويركب غير التوافق في التمسك والركوب ولذا كان عزمه بان قال
على ان يلبس او يركب من شاء وان اجمعت بان لم يذكر شيئا يدل على واحد من العموم والخصوص
لان ليس بمعنى الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا ليعرف مطلق العقد اليه بل الكل
متعارف ومما يتحقق فيه التوافق فالحال بين لا يصير المعقود عليه معلوما فلا
يحكم باجواز من الذخيرة وان سمي نوعا وقد رجع الدابة نحو كونه فله حمل مثله
فرا او اقل كالشمير لا اقل كالمخ وضمن باردا في رجله و قد ذكر ركوبه اي
ركوب المستاجر من غير ذكر الردف نصف قيمة بلا اعتبار الثقل لان الدابة يعقدها
حمل الراكب الخفيف لجهله بالفرسية ويخفف عليها ركوب الثقل لجهلها وبالزيادة
على حمل ذكر ما زاد الثقل لانه عطف بما هو ما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب
الثقل فانقسم عليها ان اطاقته يعني ان اطاق الدابة حمل الاثنين في المسئلة الاولى و
حمل الشوط وما زاد في الثانية والاكل فتمتها اي ان لم يطبق الدابة ما ذكره بعض المستاجر
كل قيمتها كعطها بغيره وكيفية يقال كيج الدابة بما هي الي جذها الى نفسه لتنفذ
لا تجرى يعني يضمن ببلال الدابة بسبب الفرب او الكبح كل قيمتها وهذا عند
وقالا اذا فعل فعلا متعارفا بلا اذن الموجه ذكر في التحايق وجوازها على استصحاب
اليه ولو ذاهبا

والتقار

والتقار
والتقار
والتقار

والتقار
والتقار
والتقار

اليه ولو ذاهبا وجائيا وردها اليه بالجر عطف على جوازها اي يضمن بجواز الدابة عن موضع
استاجرت اليه ثم ردها الى ذلك الموضع وان كان الاستئجار ذاهبا وجائيا وانما قال هذا ليعني
لما قيل انه انما يضمن اذا استاجر ذاهبا فقط لان الاجارة قد انتهت بالموسم الى ذلك الموضع
فيضمن باجواز عهده اما اذا استاجر ذاهبا وجائيا فجاز عن ذلك الموضع ثم ردها اليه لا يضمن
كالمودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وقال صاحب الهداية الامح عدم الفرق ثم ان العنان
اذا كان العطب باجواز وان لم يكن به فلا ضمان وقد افصح عن ذلك عطف قوله جوازنا على
ضربه في قوله كعطها بغيره ونزع سرج حمار مكتمري وايكاف اي ان اكثرى حمارا متجافرت
السرج واوكفه وركبه فتملك ضمن كل قيمة عطف في رواية اجمع الصغير وقد مرهاذا
في رواية الامل وهو قولنا هذا اذا كان الحمار يوكف بمثله وان كان لا يوكف اصلا او لا يوكف
بمثله ضمن كل القيمة عندئذ كذا في التحايق واسراجها باليسر بمثله دون ما يسهل بمثله
اي ان نزع السرج واسره به بغيره اخرها فان كان هذا السرج مما لا يسهل بهذا الحمار عليه
يعني وان كان لا يسهل بمثله لا يضمن الا اذا كان في الوردان اذ اعلى الاول خفيين بحسب
وسلوكل احوال طريقا غير ما عتبه المالك وتفاوتا بان كان المسلوك او عرا وبعده او اخوف
بحيث لا يسلكه الناس كذا في التبيين وبهذا تبين عدم الحاجة الى ان يقال او لا يسلكه
الناس وحمله في البحر وله الاجران بلغ اي الحال الاجر في جميع ما ذكر ان بلغ المنزل المحصور
المقصود ولو استاجر من البناء او غرس متج واذا انتفعت المدة سلمها فارغة الا ان يغرم
الموجر قيمة مقلوعا ويملكه بالنفس عطف على ان يغرم بلارضى المستاجر ان ينفق القلع
الارض ولا اي وان لم ينفق القلع الارض فيه مناه او يرضى عطف على ان يغرم بتركه
فيكون البناء والغرس لهذا والارض لذلك وتفصيل ذلك انما يجب على المستاجر ان يسلمها

والتقار
والتقار
والتقار

والتقار
والتقار
والتقار

والتقار
والتقار
والتقار

فادعته الا ان يوجد احد الامرين الاول ان يعطى الموجه قيمة البناء او الفوس مقلوعا ويملكه
 ومزايا الاعطاء والتملك يكون جبره اعلى تقدير ان ينقص القلع الارض ويكون برضى المستاجر
 على تقدير ان لا ينقص وان كان برضى الموجه بترك البناء او الفوس في أرضه هذا الذي ذكر في وجوب
 القلع وعدم وجوبه وفيهم من ولاية القلع للمستاجر وعدمها فانه قد ذكر انه ينقص القلع الارض
 بملكه بلا رضى المستاجر في لا يكون للمستاجر القلع وفي غير هذا يكون والرطوبة كالشجر لان
 الرطاب لا نهاية لها فاشبه الشجر بخلاف الزرع فانه اذا انقضت المدة قبل او ان انحصار
 لا يجبر على القلع بل ينترك باجر المثل الى ان يدرك ومن المستاجر لزرع بر فزرع رطبة منجبا
 منقصة لان الرطاب اقر بالارض من ان ينقطع فكان خلافه الى شرب بلا اجر لان غاصب الارض
 ومن دفع ثوبا ليخطه فيصا في طابقه ضمنه قيمة ثوبه او اخذ الثوب باجر مثله ولم يرد
 على ما يستحق لانه لا يرد على المستحق عند نافي الاجارة الفاسدة **باب الاجارة الفاسدة**
 الشرط بعد هذا المراد شرط تنفيذ البيع وفيها اجر المثل يعني اذا كان المستحق معلوما كما بينهم من
 قوله لا يرد على المستحق وقال نهر والنفق يجب بالغاما ببلغ كما ان في البيع الفاسد يجب قيمة
 العين بالغاما ببلغ ولنا ان المتأخر غير متقومة بنفسها بل بالعقد وقد اسقط الرزادة
 فيه واذا انقضى اجر المثل لم يجب زيادة المستحق لف والتسمية وصح اجارة دار كل شهر
 بكذا في واحد فقط الا ان يستحق جملة شهر معلومة وفي كل شهر سكن ساعة في اقله
 هذا فقهاء بعض المتأخر وهو القياس وفي ظاهر الرواية لكل واحد منها اختيار في الليلة
 الاولى من الشهر ويومها وبه يعني لان في اعتبار الساعة حرجا عظيما والمقصود هو الترخيص
 في راس الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها فكذا في التبيين وفي كل علم مدة
 بان قيل اجرت ستة اشهر كل شهر بكذا واجر ثمانية بكذا وان لم يستحق قط كل شهر
 و اقل المتأخر اجازتها

مستحقه من اجارة دار في شهرين او اكثر
 في كل شهر سكن ساعة في اقله
 في كل شهر سكن ساعة في اقله

مستحقه من اجارة دار في شهرين او اكثر
 في كل شهر سكن ساعة في اقله
 في كل شهر سكن ساعة في اقله

مستحقه من اجارة دار في شهرين او اكثر
 في كل شهر سكن ساعة في اقله
 في كل شهر سكن ساعة في اقله

و اقل المدة ما يستحقه والا فوقت العقد وان كان حين يجهل يعتبر الالة والاف لا يام
 كالمدة اي ان كان عقد الاجارة عند الاهلال يعتبر الالة وان كان في اثنا الشهر فعند
 وهو رواية عن ابي يوسف يعتبر الكل بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند محمد وهو رواية
 اخرى عن ابي يوسف يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر الباقي بالالة فان
 اجر في عاشر ذي الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلثين يوما فالسنة تم عند محمد على عشرة
 ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على احدى عشر من ذي الحجة فان قلت هلا
 يلزم ان ينكر عيد الاضحى في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قد ربهما من الاجارة
 لاني السنة الموقوفة فالمحذور غير لازم واللازم غير محذور واجارة اتمام وانجام والظن
 باجر معين ويطعما وكوتها وقال لا يجوز للجمالة وهو القياس وله ان اجماله لا تنفي
 الى المنازعة لان العادة التوسعة على الاطراف شفقة على الاولاد وهو احسان وللزوج
 وطرفه لا في بيت المستاجر لان البيت في يده فله المنع عن الوطء فيه وله في كساح ظاهر فسخها
 ان لم ياذن بها وان اقرت بنكاحه لا اي ان كان النكاح ظاهرا بين الناس او يكون عليه
 شهرة فله فسخ فسخ الاجارة صيانة لحقه اما ان علم النكاح باقرارها لا ولاهل المصبي
 فسخها ان مرضت او حبلت لان لبنها يقر بالولد وعليها غسل المصبي وثيابه واصلاح
 طعامه وهذه لا تمن شي منها وهو واجره على ابيه وان ارصفت بلبن سنة او غدت
 بطعام ومغنت المدة فلا اجر ولم يمتح للاذان والاقامة واجح وتعليم القرآن والفقه
 والفتاء والنوح والملاهي وعسب التيس ويغني اليوم بعلمها تعليم القرآن والفقه
 الاصل عندنا انه لا يجوز الاجارة على الطاعة وعلى الكفاي لكن لما وقع الفتور في امور الدينية
 يغني بعلمها في تعليم القرآن والفقه تحريزا عن الانداس ويجبر المستاجر على دفع ما قيل وجس

به وعلى كل من المرسومة حلوة بفتح الحاء الخ المجره هدية تهدي الى العليين عاروس
بعض سور الزمان سميت بها لان العادة جرت باهداء حلوى وهي لغة يستعملها ما وراء
النهر ولا اجارة المانع الا من الشريك وقال لا يصح اجارة المانع من الشريك وغيره وهو
فقد ان فني ثم عدم المصلحة عند محتمل من البطلان لا يجب بالاستعمال شي وهو
اختيار البعض ويحتمل الفدح يجب اجر المثل وهو المصحح والفتوي عاقبه ذكره
اكتاف ولود فني الى اخره لا يشجع بنصفه او استاجر حمارا ليعمل عليه زاد ابي جعفر
او ثور اليطن به له بيعه دقيقه هذا يستحق فنين الطين وقد نفي الفتوى عنه و
الصورتان الاوليان في معنى فنين الطين لان جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله او جلا
اي استاجر رجلا ليعمل له كذا اليوم بكذا وقال المحكيه ويقع العقد على العمل وذكر
الوقت للتجمل يقتضي للعقد عند تعذر اجمع بينهما فيرفع اجماله ان المعقود عليه
مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون تسليم النفس في ذلك اليوم معقودا عليها وذكر
العمل يوجب كونه معقودا عليه ولا ترجيح ونفع المستاجر في الكا ونفع الاجير في
الاول فليضع الى المنازعة هذا اذا اخر الاجر واما اذا وسطه فذكر الاول عملا كان او
وقتا وذكر الاجر بعد يتم العقد فكان ذكر الكا بعد ذلك ان كان وقتا للتجمل وان
كان عملا فليبان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد ذكره في الخاتمة او ارضا بشرط
ان يتبين بالان يبق اثره بعد انقضاء المدة وانه ليس من مقتضيات العقد وفيه منفعة
للاحد المتعاقدين وما هذا حاله يوجب الفاد ثم قيل المراد بالتثنية ان يرد تأمكروية
ولاشبهة في فاده وقيل ان يكرها مرتين وهذا في موضع تخرج الارض الربيع بالكراب
مرة والمدة سنة واحدة وان كانت ثلث سنين لا تبقى لتثنيته منفعة كذا في الهداية
او يكرها

منه ان يكرها مرة واحدة وان كانت ثلث سنين لا تبقى لتثنيته منفعة كذا في الهداية

منه ان يكرها مرة واحدة وان كانت ثلث سنين لا تبقى لتثنيته منفعة كذا في الهداية

او يكرها مرة واحدة وان كانت ثلث سنين لا تبقى لتثنيته منفعة كذا في الهداية
في العام القابل او يسرقها لان منفعة تبقى بعد انقضاء العقد الا اذا كانت المدة طويلة فلا
يبقى لفعله اثر بعد المدة او كان الربيع لا يحصل الا اذا دخل تحت مقتضى العقد او يزرعها بزرعة
ارض اخرى فذات خلافا فني لان المنافع بمنزلة الاعيان عند فيكون بيع اجنس باجنس بدا
بيد وعندنا ليس كذلك فيكون بيع اجنس باجنس نساء بخلاف استجارا على ان يكرها بزرعة
او يبيعها بزرعة لان هذا استمر مقتضى العقد وان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يبيع
ان لم يزرع بان قال ازرع فيها ما شئت بخلاف الاركان استجارا بزرعة على السكن على حائمه
فان استاجر ما ومن اجل عاد محكيه هذا استحسان ووجهه ان اجماله ارتفعت قبل تمام العقد
وعنده لم يجرى محكيه لانه رقة فاسد فلا ينقلب جائزا وهو القياس ومن استاجر
بجلا الى مصر ولم يسم حمله وحمل المعقود فتنقح لا يضمن لان العين المتاجر امانة في يده وان
كانت الاجارة فاسدة وان بلغ فله المصلحة استحسانا كما ذكرنا في المسئلة السابقة وان خاصا قبل
الزرع او اقبل نقص اي ينقض الفدية العقد دفعا للفاد لانه يتحقق العقد بلا نقص
كما يتبادر الى الوجود من عبارة الهداية **باب من الاجارة الاجير**
المشرك يستحق الاجرة بالعمل فله ان يعمل للعامة فزير على ما سبق فان استحقاقه لما كان بالعمل
لا بتسليم النفس كان له ان يعمل لغيره فتح هذا اي لما كان له العمل للعامة سمي بالاجير المشترك
كالحياط ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده الاجير المشترك اذا هلك العين في يده من غير
فعله لا ضمان عليه عند وهو فقه من فرغوا وحسنوا وهلكت بامر يمكن التمسك عنه كالقوة
والغصب ولا يمكن كالحريق الخالب او العدة والكاهن ولا يضمن في القسم الاول دون الكا
لها ان احفظ مسحق عليه ولا يمكن العمل بدونه فاذا هلك بسبب يمكن الاحترار عنه

منه ان يكرها مرة واحدة وان كانت ثلث سنين لا تبقى لتثنيته منفعة كذا في الهداية

في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع

كان التقدير من جهة فيمنه كالوديعة اذا كانت باجر بخلاف ما لا يمكن الاحتراز عنه لعدم التقدير
من جهة وكذا ان العين امانة في يد لان القبض حصل باذنه واكتفى مستحق عليه بقبولها
مقصود اول هذا الايقاع الام بخلاف المودع باجر وان شرط عليه العنان ان كان الشرط فيها
لا يمكن الترخض عنه فلا يجوز بالاتفاق وان كان فيما يمكن الترخض عنه فله اختلاف وبقول ما يقع
اليوم لتغير احوال الناس وبم يحصل مساواة اموالهم كذا في التبيين وبفتح ذكر في الحاشية
والحيط والعتمة ان الفتوى في الاجرة المستحقة على المودع بشرط العنان عليه او لم بشرط
بل ما تلف بطل كذا في الفقار ويصح كذا في الحال اذا لم يكن من من المنة الناس ذكره في سطر
الطريق وانقطاع الحمل وعرق السفينة من مدة اذا لم يكن صاحب المنة او وكيل فيها ذكره
في المنثور وقال في لا يضمن اذا لم يجرى واخذ المعتاد لانه يعمل باذنه المالك ولك في قولان
ولكن ان المادونة العمل الصالح وما قيل ينبغي ان يكون المراد بقبضه ما تلف بطل عملا جاز
فيه القدر المعتاد لا ينبغي ان يصدر عن تحقيق ان المسئلة خلافه لما عرفت ان خلافه من عمل
تقديم الاطلاق عن هذا القيد وقدم في المبسوط ولا يضمن به ادما عاى عنده من السفينة فنه
او شرط من دابة اي عند سوفة او قوف لان الواجب ضمان الادنى وان لا يجب بالعقد وانما
يجب بحاشية ولهذا يجب على العاقلة وضمان العتق لا يتحمل العاقلة ولا تجام او يزرع
او يبيع لم يجر المعتاد وان انكسر في طريق الفرات ضمن الحمل فقيمة في مكان حمل بلا اجر
او منع كسر مع حقة اجره اما العنان فلا في القوط والآنكاد بانقطاع الحمل او بالجار
وكل ذلك من منقته وانما اختياره فلا ان انكسر في الطريق والحمل سئ واحد يتبين انه وقع
تعدا من الابتداء من هذا الوجه وهو ان ابتداء الحمل حصل باذنه فلم
يكن تعدا وانما صار تعدا عند انكسر فيميل الى اني اجهتين ثا وفي اجهة التام الام بعدد
مكثرو في

في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع
في البيع والرجوع

ما استوفى وفي الاول لاجله لانه مكثرو في اصلا والاجير انما من يستحق الاجر بتسلم
نفسه مدة وان لم يعمل كالاجير للخدمة سنة او لمر على الغنم وسمى اجير وعد لانه لا يعمل لغيره
ولا يضمن ما تلف في يد هذا اذا كانت الاغنام لواحد وان كانت لاثنتين او ثلثة يضمن ذكره
في الذخيرة او يحمله اذا لم يتعد الف ذكره في الحاشية وفتح توريد الاجر بالتمديد في خطا
الثوب فارسيا او روميا اي قبل ان خطه فارسيا فبذره وروميا فبذره هين وصبة بعض
اورعمران وفي اسكان البيت عطارا او حذا او في حمل الدابة الى الكوفة او واسط او في هذا
الار او هذه اي اجرة تك هذه الدار شهرا بدينهم او هذه الشهر بدينهم وهكذا اذا كان
ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء لا كما في البيع غير انه يشترط خيار التعيين في البيع دون الكارة
لان في الاجارة الاجرة تجب بالعمل وعند يتعين بخلاف البيع فانه التمتع يجب بنفس العقد
والبيع مجهول وفي عمل كثره او غير عليها ويجب اجر ما وجد ذكره في الهداية في مسألة العطار
واخذ ادو كثر التبر والشعر خلاف ابي يوسف ومحمد وفي الدابة الى الكوفة او واسط احتمال
اختلاف ومسئلة الحياطة والصبي متفق عليها ولو رد في خطا طمة اليوم او غدا اي قال
ان خطا طمة اليوم فبذره وفي غدا بنصف درهم فلما سمي ان خطا طمة اليوم واجره مثله ان
خطا طمة غدا عند وعند ما الشرطان جائزا وعند زفر وهو قول في فاسدا
لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتمتع في كل يوم تسميتان لهما ان كل واحد
من التجديد والتأخير مقصود فصار كاختلاف النوعين وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت
لان اجتماع الوقت والعمل يوجب كذا بل ذكره للتجديد فيجمع في الغد تسميتان فيفتح
الشرط الاول دون الثاني ولا يجاوز به المستحق اي ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لا يجب
الزيادة هذا ما في الاصل وفي اجمع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم

من هذا طمة في فقه صاحب القضاة
ويصح اجير خامسا واخذ الواحد
ان اجير واحد لانه ما يفقد
مسئلة لواحد بحيث ليس
ان يجر لغيره من العمل
فما لم يمت

لكن الصحيح هو الاول لان المستحق في الغد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يرد
 على المستحق وان خالف في اليوم الثالث فاجر المثل لا يرد على نصف درهم عند المستحق واما
 عندما فالصحيح انه ينقص من نصف درهم ولا يرد عليه ذكره في العناية ولا يسافر بعبد
 مستاجر للخدمة الا بشرط ولا يستره مستاجر ما عمله عبد محجور لان هذه الاجارة
 بعد الفراغ صحيحة السحتان لان الفدية على حق المولى وبعد الفراغ رعاية حق في الصحة
 ووجوب الاجرة ولا يضمن اكل غلة عبد غصب فاجر هو نصف غصب عبد اقام العبد نصف
 فاخذ الغاصب الاجر واكله فلا ضمان عنده وقالوا هو من لانه اكل مال المالك بغير اذنه
 وله اذنه الفداء انما يجب بالتلاف مال محرز لان التقويم به وهذا غير محرز في حق الغاصب
 لان العبد لا يجوز ان يملكه فليس يجر ما في يده وضع للعبد قيمتها وياخذها مولاه قائمة لانه وجد
 قيمته العبد عنده لانه ما يؤمنه في التلف على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد شهرين
 شهرين اربعة وشهر اربعة مع والاول اربعة وحكم اكمال ان قال مستاجر لعبد من هو او
 ابق في اول السنة وقال الموهوب في اخرها اصل الاختلاف في جريان ما اذا طاحونة وانقطاعه وقد
 اى مع اليقين رب الثوب في امره ان تولد بقاء او يقبضه احر لا اجير قال امرتني بما عملت
 لان الاذن يستفاد من رب الثوب وفي عملت لي مجازا لا يصح قال بل باجره لانه ينكر تقويم
 عمله اذ هو يتقويم بالعقد ينكر الفمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريه لم يخلط له
 فله الاجر والا فلا لان سبق ما بينهما يعين جهة الطالب باجره باع معا ومعا وقال محمدان
 كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قام
 ابو حنيفة واجوبه في استحقاقهما ان الظاهر للدفع والحاجة الى الاحتياط **باب**
فسخ الاجارة في فسخ بعيب فوات النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض والري واحل
 كرم العبد

واغاصح

من يملكه العبد لا يملكه المولى

كرم العبد ودور الدابة انما قال فسخ لانه اختيار ففسخ عامة المباح وهو عدم الفسخ
 العقد بالعذر وهو المصحح ينقض عليه في الذخيرة وانما لا يفسخ لالاكراه الاستقلال به اخر
 لانه غير لازم بل لان المانع فانتهى عنه ويقتصر على ما ذكره في الهداية فلو انتفع بالمعيب
 او ازال الموهوب والعيب سقط جازا اي جاز المستاجر وبجواز الشرط والبرؤية وبالعذر
 وقالوا ان فسخ لا يفسخ بالاجيرين وهو لزم فمزم لم يفسخ بالعقد ان ابقى كافي سكون ومع
 مرض استوجب لقلعه لانه في الحق عليه التزام فمزم لم يفسخ بالعقد وموت عرض استوجب
 من يطبخ ولينها لمانعة انما ولحق دين لا يفسخ الا بغير ما اجر لانه يلزمه فمزم لا يفسخ
 انه قد لا يفسخ على عدم مال اخر وسفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا او في المحر فان قال الموهوب
 لالت فمزم على الاجارة فللمستاجر ان يفسخ وان اراد المستاجر ان يخرج العبد فله الخروج
 الفسخ اما اذا رضى الموهوب بخبر وجه فليس للمستاجر حق الفسخ واغلا من ساجر وكان لبيته
 وحيث استاجر عبد ليخيط فترك عمله اى للافلاس وهذا في حياطة يجعل برأس مال اما
 الذي ليس له ويعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه العذر فان رأس مال ابنة ومفراغين وبدء
 مكتمه الدابة من سفره بخلاف بدء المكاري والفرق بينهما ان العقد من طرف الكتمه
 تابع لمصلحة السفر فمما ينفوت لكلا المصلحة فلا يمكن الزامه لاجل الاتراء ومن طرف
 المكاري ليس كذلك فبداءه بدء من العقد ففسخا فلا اعتبار له وترك حياطة مستاجر
 عبد ليخيطه متعلق بمساجر ليعمل في العرف متعلق بترك وانما لم يكن عذرا اذ يمكنه ان يعقد
 احتياط في ناحية من الدكان ويعمل العرف في ناحية اخرى ويبع ما احب ويتفخ بموت
 احد عاقدين عقدها لنفسه وان عقد لغيره فلا كالوكيل والوحي ومتولى الوقف
مسائل شتى من احرق حصايد ارض مستأجرة او مستأجرة فاحرقه سلع

او يملكه المولى
 وانما لا يفسخ
 لان المستاجر
 وبجواز الشرط
 وبالعذر
 وقالوا ان فسخ
 وهو لزم فمزم
 لم يفسخ بالعقد
 وموت عرض
 استوجب من
 يطبخ ولينها
 لمانعة انما
 ولحق دين لا
 يفسخ الا بغير
 ما اجر لانه
 يلزمه فمزم
 لا يفسخ

لم يذكره المحقق وقد ذكره صاحب الهداية
 لانه يختلف باختلاف الوقف
 عليه في الموقوف

في ارض جاره لم يضمن لان هذا تسييب وشروط الفهم فيه التعدي وقال ثمر الاية السرخية
 هذا اذا كانت الترخيص ساكنة حين اوقد النار ثم تحركت لانه لا يصنع لم في تحريكها واما اذا كانت
 مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا تستقر فلا يعذر بضمن وان اقد حيا او
 صباغ في دكانه من يطرق عليه العمل بالنعف مع هذا شركة المنايع ومما يجب الهداية
 اطلاق عليه شركة الوجوه الا انه عتيق المراد حيث قال في هذا بوجاهة يعقل وهذا بخلافه
 يعقل فستظهر بذلك المصلحة ولا تفر اجماله فمما يحصل وهذا العقد غير جائز قياسا عليه
 مال الخواوي لان احدهما يعقل العمل ويتاجر الآخر بنصف ما يخرج من عمله وهو محمول
 جائز استحقاقا ووجه ما ذكره انفا كما استيجار رجل يحمل عليه محملا وراكبين ومحملا
 معتادا وعندك فغني لا يجوز للجمالة ولو اراه اجمالا فاجوز وان استاجر لرجل قدرا
 من زاده فكل من رد عوضه ومن قال لغيب داره فزغها والافاجر بها كل شئ وكذا
 فلم يفرغ فعمله المستحق لانه عين الاجارة والغائب التزم فان فقد بينهما عقدا جاز
 الا اذا ائتمن اي الغائب ملكه وان اقام بينة من بعد فانه لما ائتمن ملكه لم يكن ملتزما
 بالاجارة واقامة البينة بعد ذلك لا يجري واقر بالملك له عطف على قوله اذا ائتمن
 لكن قال لا اريد بهذا الاجارة فانه لا يكون ملتزما بالاجارة وصحت الاجارة وصحتها
 والخارعة والمصلحة اي المساقاة والوكالة والكفالة والمضاربة والعقضاء والامارة
 اي تفويضها والامانة اي جعل لعين ومثا والوصية والطلاق والعقاق والوقف
 معنافة اي الرهن المستقبل كما يقال في المحرم اجرت هذه الدار من غرة رمضان
 الى سنة لا البيع واجارة وصحة والعقمة والشركة والرهبة والنكاح والرجعة
 والصلى عن حال وام آء الدين لا يملكه وقد امكن تجنيزه للحال فلا حاجة الى الاضافة
 بخلاف

في ارض جاره لم يضمن لان هذا تسييب وشروط الفهم فيه التعدي وقال ثمر الاية السرخية
 هذا اذا كانت الترخيص ساكنة حين اوقد النار ثم تحركت لانه لا يصنع لم في تحريكها واما اذا كانت
 مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا تستقر فلا يعذر بضمن وان اقد حيا او
 صباغ في دكانه من يطرق عليه العمل بالنعف مع هذا شركة المنايع ومما يجب الهداية
 اطلاق عليه شركة الوجوه الا انه عتيق المراد حيث قال في هذا بوجاهة يعقل وهذا بخلافه
 يعقل فستظهر بذلك المصلحة ولا تفر اجماله فمما يحصل وهذا العقد غير جائز قياسا عليه
 مال الخواوي لان احدهما يعقل العمل ويتاجر الآخر بنصف ما يخرج من عمله وهو محمول
 جائز استحقاقا ووجه ما ذكره انفا كما استيجار رجل يحمل عليه محملا وراكبين ومحملا
 معتادا وعندك فغني لا يجوز للجمالة ولو اراه اجمالا فاجوز وان استاجر لرجل قدرا
 من زاده فكل من رد عوضه ومن قال لغيب داره فزغها والافاجر بها كل شئ وكذا
 فلم يفرغ فعمله المستحق لانه عين الاجارة والغائب التزم فان فقد بينهما عقدا جاز
 الا اذا ائتمن اي الغائب ملكه وان اقام بينة من بعد فانه لما ائتمن ملكه لم يكن ملتزما
 بالاجارة واقامة البينة بعد ذلك لا يجري واقر بالملك له عطف على قوله اذا ائتمن
 لكن قال لا اريد بهذا الاجارة فانه لا يكون ملتزما بالاجارة وصحت الاجارة وصحتها
 والخارعة والمصلحة اي المساقاة والوكالة والكفالة والمضاربة والعقضاء والامارة
 اي تفويضها والامانة اي جعل لعين ومثا والوصية والطلاق والعقاق والوقف
 معنافة اي الرهن المستقبل كما يقال في المحرم اجرت هذه الدار من غرة رمضان
 الى سنة لا البيع واجارة وصحة والعقمة والشركة والرهبة والنكاح والرجعة
 والصلى عن حال وام آء الدين لا يملكه وقد امكن تجنيزه للحال فلا حاجة الى الاضافة
 بخلاف

بخلاف الفصل الاول كتاب **المكاتب** الكتابة في الشرع عقد
 بين المولى وقته ويكون من المولى رقبته ومن العن العوض سيج به لان كلاهما كاتب
 على نفسه الايداء في هذا الوفاء كذا في الحقيق ولما ذكر من اعتاق المملوك يدا حالا ورقبة
 مالا فاشترى بيب عليه ولا يلزم لان اعتاقه رقبته ايضا قد يوجد حالا كما اذا اذني البذل
 حالا فان كاتبه ولو صغيرا يعقل حال حال قال الشافعي لا يجوز حالا ولا بدين نجمن
 اي شهرين لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل فلما عتيق ان يستقر من او مؤجل او نجمن
 اي موزع حصما يؤخذ بها دفعة في النجمن في الاصل للوكب ثم نقل الى وقت المظروب
 المعين اذ يعرفون الاوقات بالنجوم ففيل نجوم الكتابة للاوقات المعينة الاداء حصما
 ثم استقل في تلك الحصص الموداة في تلك الاوقات ثم استق منه الفل ففيل نجمن
 الكتابة او الدية اي وزع حصما فاذا كذا في حاشية الكافي او قال جعلت عليك
 الف تودي نجوما اولها كذا واخرها كذا فان ادية فانت حر وان عتقت ففيل وقيل القن صح
 اصح هذا العقد سواء كان بلفظ الكتابة او بلفظ اخرى بية معنافة فخرج من يد اي اذا
 صحت الكتابة يخرج المكاتب من يد المولى دون ملكه فان الكاتب عبد متى ما بقي عليه
 درم وعق فاما ان اعقب وعزم السيد ان يطئ مكاتبه او حبي عليها او عيل ولدها
 او مالها اي العتق او ارش اجابة او مثل المال او قيمة وان كاتب على قيمة او عين
 بغير تعيين بالتعيين احترمه عن الكتابة على ارام الغرو دنا فيه فانها جائزة ثم ان ما
 ذكره ظاهر الرواية وعن الحنفية انها تفتح او مائة ليرة تسين عبد غير عين هذا عندنا
 وعند ابن يوسف يفتح الكتابة ويقسم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسطا فاما ما
 العبد يقطع عنه ويكون مكاتبه باقيا قال غير عين لانه لو شرط ان يموت عبد اعينا

في ارض جاره لم يضمن لان هذا تسييب وشروط الفهم فيه التعدي وقال ثمر الاية السرخية
 هذا اذا كانت الترخيص ساكنة حين اوقد النار ثم تحركت لانه لا يصنع لم في تحريكها واما اذا كانت
 مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا تستقر فلا يعذر بضمن وان اقد حيا او
 صباغ في دكانه من يطرق عليه العمل بالنعف مع هذا شركة المنايع ومما يجب الهداية
 اطلاق عليه شركة الوجوه الا انه عتيق المراد حيث قال في هذا بوجاهة يعقل وهذا بخلافه
 يعقل فستظهر بذلك المصلحة ولا تفر اجماله فمما يحصل وهذا العقد غير جائز قياسا عليه
 مال الخواوي لان احدهما يعقل العمل ويتاجر الآخر بنصف ما يخرج من عمله وهو محمول
 جائز استحقاقا ووجه ما ذكره انفا كما استيجار رجل يحمل عليه محملا وراكبين ومحملا
 معتادا وعندك فغني لا يجوز للجمالة ولو اراه اجمالا فاجوز وان استاجر لرجل قدرا
 من زاده فكل من رد عوضه ومن قال لغيب داره فزغها والافاجر بها كل شئ وكذا
 فلم يفرغ فعمله المستحق لانه عين الاجارة والغائب التزم فان فقد بينهما عقدا جاز
 الا اذا ائتمن اي الغائب ملكه وان اقام بينة من بعد فانه لما ائتمن ملكه لم يكن ملتزما
 بالاجارة واقامة البينة بعد ذلك لا يجري واقر بالملك له عطف على قوله اذا ائتمن
 لكن قال لا اريد بهذا الاجارة فانه لا يكون ملتزما بالاجارة وصحت الاجارة وصحتها
 والخارعة والمصلحة اي المساقاة والوكالة والكفالة والمضاربة والعقضاء والامارة
 اي تفويضها والامانة اي جعل لعين ومثا والوصية والطلاق والعقاق والوقف
 معنافة اي الرهن المستقبل كما يقال في المحرم اجرت هذه الدار من غرة رمضان
 الى سنة لا البيع واجارة وصحة والعقمة والشركة والرهبة والنكاح والرجعة
 والصلى عن حال وام آء الدين لا يملكه وقد امكن تجنيزه للحال فلا حاجة الى الاضافة
 بخلاف

يبيع عندها ايضا او على خمر او خنزير وما او احدهما مسلم قد وعق فيهما وسعى في قيمته
 ان ادى ما سعى يبيع قبل ان يترافعا الى القاضي في ظاهر الرواية وروي عن ابي حنيفة ومحمد
 وهو قول اخر انه يبيع باء القيمة نفسه ولا يبيع باء ما سعى وعند ابي يوسف يبيع
 باء القيمة و باء ما سعى ايضا كذا في الخيارات وعن ابي حنيفة انه اذا يبيع باء ما سعى اذا
 قال ان اديتها فانت من كذا في الهداية ثم انها اذا تفردا كان المولى والعبد مسلمين او المولى
 مسلم والعبد ذمى او على عكسهما لو كانا ذميين يجوز ان يكتن به ذكراه في الميسر ولا يبيع
 سعى وزيد عليه مسئلة مبتداه معناها ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المستحق
 فان كانت ناقصة عن المستحق لا يبيع عنه وان كانت زائدة زبوت عليه وصحت على حيوان ذكر
 جنسه فقط اى لم يذكر نوعه وصفته ويؤدى الوسط او قيمة اما يختير لان كل واحد اصل
 من وجه اما الوسط فظاهر واما قيمة فلا يعرف بها ففارت املا فذبح القيمة قصدا
 في معنى الاداء وفي كافر كاتب عبد امثلة بغير مقدرة مئة واى اسم السيد قيمتها وعق يبيع
 احر لان عقده معلق بقبضها لكن مع ذلك يجب القيمة كالمتر باب تقريف المكاتب
 مبيع ببيع وشراى وسفه وان شرط من اى ان شرط ان لا يفرق الفرس استحقاقا لانه
 شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ملكية اليد فبطل الشرط ومضى العقد لانه شرط لم يتحقق في صلب
 العقد وعلم لا يفسد الكتابة وهذا لان الكتابة تنجم البيع وتجب الكساح فالحقناه بالبيع في
 شرط يمكن في صلب العقد وبالكساح في شرط لم يتحقق في صلبه هذا هو الاصل وانكاح امته وكتابة
 رقيقه عبدا كان او امة وعند فرعيه وان دفع لا يجوز الكتابة وهو القياس لانها العتق و
 المكاتب ليس من اهل وجب الاكساح انما عقد كسب المالك فملكه وقد يكون هو المبيع لمن البيع
 لانه لا يملك الا بعد وصوله اليه والبيع يزول قبله وله ولاؤه ان ادى بعد عقده وليست

مائة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم

ان ادى قبله

مائة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 مائة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم

ان ادى قبله اى المكاتب الاول ولاء الكا ان ادى الكس بعد عتق الاول وليست ان ادى قبله من
 ان عتقه مطلقا مضاف الى المولى فقد ومم لا هبة ولو يبعوض ولا تصدق الا ببيع وتكفله
 وامر امته واعناق عبده ولو مال لانه فوق الكتابة وبيع نفس عبده وانكاحه فان الاول اعاق
 وكتب اطلاق مال ووقف تزوجه على الاذن اى على اذنه المولى قال في الذخيرة تزوجه بنفسه بلا
 اذن من مولاه ليس بفاسد بل موقوف على اجازة مولاه فان عتق المكاتب قبل اجازة المولى
 نفذ ذلك النكاح على المكاتب ولا يحتاج الى الاجازة والاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب
 اى كل تعرف بملك المكاتب في رقيقه عيلا كانه في رقيق الصغير وما لا فلا فانها عيلا كانه تعرف يحصل
 به المال للصغير كالمكاتب عيلا كسب المال فيمكن ان كتابة عبدا لا اعتاقه على مال وبيع عبد من نفسه
 وسعى من ذل لا يبيع من ما ذن ومصارف وشرب كى الاسترة الى ما نفي محبة بدليل قوله ايضا
 ويتكاتب عليه بالشراء ولد وابواه لامن لا ولاد بينهما ولا يدخل في مكاتبته بالشراء
 كل ذى رحم محرم منه كما يعتق عليه وله ان المكاتب كسبا لا ملكا ولا كسب يكف للمولى في الولاد
 حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكفى في غير محاجة لا تحجب نفقة الاخ
 الاعلى الموسر ومضى بيع ام ولد بشرائه بدونه وان شترى معه فلا ولا يبيع بغيرها في
 الصورتين لانها ام ولد وله ان القياس ان يجوز بيعها في صورتين لان كسب المكاتب موقوف
 فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ الا ان ثبت هذا الحق فيما اذا كان معه ولد تبعا لثبوت في الولد
 بناء عليه وبدونه لو ثبت ثبت ابتداء والقياس يفيقه كولد ولد له من امته اى ان ولد
 ولد من امته فادعاه دخل في كتابته وكسبه له اى كسب ولد المكاتب يكون للمكاتب لان
 الولد كسب فكسب المولى كسب وان كاتب زوجين اى كاتب قنين لم احد سدا زوج الآخر
 فولدت دخل في كتابتها وكسب لها لانه تبعية الام ارجح ولهذا يتبعها في الرق واخرية

وانكاح المكاتب قبل اجازة المولى
 وانكاح المكاتب قبل اجازة المولى

فان ولدت حرة في زعمها من مكاتب او عبد كجها باذن فاستحققت فولد ما عبد اي تزوج
مكاتب باذن مولاه امرأة قالت ان حرة فولدت منه فاستحققت فولد ما عبد عندها وعند
محدث حر بالقيمة لانه ولد الحرة ولها ان القياس ان يكون عبد الكون مولودا من الامة
وخالفنا القياس فيما اذا كان ابو حرة ابا جماع العصابة رضى وهذا ليس في معناه لان حرة المولى
هناك يجوز بقيمة نادرة وهذا بقيمة متأنفة الى بعد العتاق فلا يلحق به فيبقى على الاصل
وان وطئ امه لملكه اي وطئ المكاتب امه بغير اذن المولى بناء على انها ملكه بان استمر اياها او
وهبت له فاستحققت اول شري فاسد فرددت اخذ عقرها في حال كماله وذا في التجارة يعني
انه مثل المكاتب في حكم المذكور ولو نكح فوطئ اخذ حين عتق اي ان نكح بغير اذن المولى
فوطئ بجوارح العتق ووجه الوقوف ان في الاول ظاهر الدين في حق المولى لان التجارة
وتوابعها داخل تحت الكفاية وهذا العتق من توابعها لانه لا يشرع له ما وجب العتق لان
وجوبه بعبودية وهو بالشرع وما يجب بسبب الشراء من نكاح التجارة ولم يظهر
في الكتاب لان النكاح ليس من الاكساب في شيء فلا ينظم الكفاية ووجه تدبير مكاتبه وعجز
نفسه فكان مدممة او مضمي عليها اي لم اكملها اما ان عجز نفسه فكان مدممة او مضمي على الكفاية
وسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل ان مات سيد فقيرا اي ان مات المولى والمال له
سواه وقداختا والمضى على الكفاية او لم يختر شيئا فهو باختيار بين العائيتين المذكورتين
وان كان ثلثا بدل الكفاية اكثر من ثلثي قيمته لقاعدة في هذا التخيير فانه ثلثي بدل الكفاية
مؤجل والاخر مفضل على مذهب وعسي بخيار لاكثر المؤجل على الاقل المؤجل وعلى قولها
كلا المالين حال وهو مخرج لعدم تجزى الاعناق فيلزم اقامه لعدم الفايده في التخيير و
استيلاء مكاتبته اي ان ولدت المكاتبه فاذعى المولى الولد تصير ام ولد ومضت عليها
او عجزت

مرتبته ليس له من ثمنه ما يوجب
في التخيير فانه ثلثي قيمته لقاعدة في هذا التخيير فانه ثلثي بدل الكفاية
مؤجل والاخر مفضل على مذهب وعسي بخيار لاكثر المؤجل على الاقل المؤجل وعلى قولها
كلا المالين حال وهو مخرج لعدم تجزى الاعناق فيلزم اقامه لعدم الفايده في التخيير و
استيلاء مكاتبته اي ان ولدت المكاتبه فاذعى المولى الولد تصير ام ولد ومضت عليها
او عجزت

فان ولدت حرة في زعمها من مكاتب او عبد كجها باذن فاستحققت فولد ما عبد اي تزوج
مكاتب باذن مولاه امرأة قالت ان حرة فولدت منه فاستحققت فولد ما عبد عندها وعند
محدث حر بالقيمة لانه ولد الحرة ولها ان القياس ان يكون عبد الكون مولودا من الامة
وخالفنا القياس فيما اذا كان ابو حرة ابا جماع العصابة رضى وهذا ليس في معناه لان حرة المولى
هناك يجوز بقيمة نادرة وهذا بقيمة متأنفة الى بعد العتاق فلا يلحق به فيبقى على الاصل
وان وطئ امه لملكه اي وطئ المكاتب امه بغير اذن المولى بناء على انها ملكه بان استمر اياها او
وهبت له فاستحققت اول شري فاسد فرددت اخذ عقرها في حال كماله وذا في التجارة يعني
انه مثل المكاتب في حكم المذكور ولو نكح فوطئ اخذ حين عتق اي ان نكح بغير اذن المولى
فوطئ بجوارح العتق ووجه الوقوف ان في الاول ظاهر الدين في حق المولى لان التجارة
وتوابعها داخل تحت الكفاية وهذا العتق من توابعها لانه لا يشرع له ما وجب العتق لان
وجوبه بعبودية وهو بالشرع وما يجب بسبب الشراء من نكاح التجارة ولم يظهر
في الكتاب لان النكاح ليس من الاكساب في شيء فلا ينظم الكفاية ووجه تدبير مكاتبه وعجز
نفسه فكان مدممة او مضمي عليها اي لم اكملها اما ان عجز نفسه فكان مدممة او مضمي على الكفاية
وسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل ان مات سيد فقيرا اي ان مات المولى والمال له
سواه وقداختا والمضى على الكفاية او لم يختر شيئا فهو باختيار بين العائيتين المذكورتين
وان كان ثلثا بدل الكفاية اكثر من ثلثي قيمته لقاعدة في هذا التخيير فانه ثلثي بدل الكفاية
مؤجل والاخر مفضل على مذهب وعسي بخيار لاكثر المؤجل على الاقل المؤجل وعلى قولها
كلا المالين حال وهو مخرج لعدم تجزى الاعناق فيلزم اقامه لعدم الفايده في التخيير و
استيلاء مكاتبته اي ان ولدت المكاتبه فاذعى المولى الولد تصير ام ولد ومضت عليها
او عجزت

او عجزت وصار ام ولداي تخيير بين ان عتق على الكفاية وتؤدي الكفاية فلها ان ياخذ العتق
من سيدته وكفاية ام ولده وعتقت بموته بجانا ومدة برة فسخ في ثلثي قيمته او كل البدل في
موت سيدته معسر اهذا عند وعند ابى يوسف يسعي في الاقل منها وعند محمد في الاقل من
ثلثي القيمة وثلثي البدل اما اختيار عند ففرع الجزى وقدمه في موصفه واما المقدار فيقول
انه قابل البدل بالكل وقد سلم لها الثلث بالتدبير وبما يقدر على جميع البدل وقع في مقابلة
الثلثين لان الظاهر ان الاثني لا يلزم المال في مقابلة ما يوجب حرية ومصلحة مع مكاتبته على
نصف حال من بدل مؤجل والقياس ان لا يصلح لانه اعتيا من عن الاجل بالمال ووجه الاحسان
ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقد على الاداء الا به وبدل الكفاية ليس بالمال
من وجهه لا يقع الكفاية فاعند لا وان مات مريض كات عبد فيه اي في مرض الموت
على اكثر من قيمته قال في احتياق التقديم ليس بلازم بل المراد ان بدل الكفاية اكثر من قيمته
باجل والمال له غير ورد ورثته اذى ثلثي البدل حالا وباقيته مؤجلا او اسرق اي
خير العبد بين الامر من المذكورين وهذا عند محمد وعند محمد خير بين ان يؤدي ثلثي القيمة
حالا والباقي الى تمام البدل مؤجلا وبين ان يعتق فيسرق لان المربع لم التاجيل في ثلثي
القيمة اما فيما وراه يصح له الترك فيصح التاخير ولها ان جميع المستحق بدل الرقبة وحق الورثة
معلق بالبدل فلا يصح التاخير في ثلثيه وفي نصف قيمته اي فيما اذا كان البدل نصف القيمة
هنا اي في مثله موت المربع الذي كات عبد على بدل مؤجل اذى ثلثه باحالا او اسرق
لان الحاباة وقع في المقدار وفي التاخير فاعتبر الثلث فيما وان قال حر سيد كات عبد
على كذا او شرط العتق باداة او لاى سواء قال ان اذيت فهو حر ولم يقل بفعل واذا
اخر عتق اما في صورة الشرط فظاهر واما في الاخرى فالقياس ان لا يعتق وفي الاستحسان

البدل فيعتق قبل موت المولى
وبين ان يخرج نفسه فاعتق بعد
موت المولى وان مضت على

رجع الشرع

رجع الشرع

يعتق لانه يتوقف على قبض العبد الغائب فيما يفتقر وهو وجوب البدل عليه لا فيما يفتقر
وهو مسمى اداء القابل البدل ولم يرجع الى ما يرجع المؤدى الى العبد لانه متبرع في الاداء
وان قبل العبد فهو مكاتب وان كويت حاضرا غائبا وقبل احافرا فآدى قبل جبر او عتقا
صورتها ان يعقدها كائني بالغ على نفسه وعلى فلان ففعل وقبل احافرا فالتقاسم ان يعقدها
في حقته احافرا وفي حقته الغائب يتوقف على قبضه ووجه الاختصاص ان احافرا ف العقد الى نفسه
فجعل نفسه اميلا والغائب تبعه فيصنع كما يصنع الاولاد بالتبعية فآدى قبل جبر اما
احافرا فلان كل البدل عليه واما الغائب فلا ضمان به شرف اكرهه وان لم يكن البدل عليه فصار
مكعبير الرهن اذا آدى الدين بحسب المرتبة على القبول المحتمل الى استخلاص رهنه وان لم يكن
الدين عليه ولم يرجع على الآخر لانه متبرع في حق الآخر فعليه الرهن فانه يرجع المستعير وان
آدى بغير امره لانه مضطر في الاداء لانه يخاف تلف ماله في يد المرتبة ولا يمكن من تحصيل
العين عنه الا باداء الدين وفتقوا الغائب لغو لان العقد نفذ على احافرا وان كويت امة و
طفلا فلها وقيل فآدى لم يرجع وعتقوا كما في المسئلة الاولى **باب كتابت**
العبد المشترك احد شركتي عبد اذن لآخر بكتابة حصته اى حصته الآخر بالغ وقبض ففعل
قبض بعضهم فذاته اى القابض ان يحجز هذا عندنا واسمها ان الكتابة متجزئة عاقبة فيكون مقرا
على نصيبه وفائق الاذنه ان لم ياذن فله حق الفسخ قبل الاذن لا يبقى ذلك واذا شرى العبد
اذ للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له وعند ما الكتابة غير متجزئة فالاذن
لكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اميل في البعض وكيل في البعض والقابض مشترك
بينهما فبقي كذلك بعد العجز كما تية (رحم الله) جاءت بولد فاذناه احد سماه ثانيا بآخر فاذناه
الآخر فبقيت فمات ولد الاول ومن نصف قيمتها وعقوبها وشريك عقرها وقيمة الولد هو
نصفه

ولده بيان لما ادعى احد الوالد محبة دعوة لقيام المالك له فيه وصارت نصيبه ام ولد له لان
المكاتب لا يقبل النحل من ملك الى ملك فتقتصر امومية الولد على نصيبه كما في المدبرة المشتركة واذا
ادعى النكاح ولدها الاخير محبة ودعوى ايضا لقيام ملكه ظاهر اثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت
الكتابة كأن لم تكن وتبين ان اجابة كلها ام ولد للاول لانه لا مانع من الانتقال وله سابق
ويضمن نصف قيمته لانه على نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف عقرها لو طه جارية مشتركة
ويضمن شركه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون له لانه بمنزلة المهرور لان حين وطئها
كان ملكه قائما ظاهرا ولدا لمهور ثابت النسب منه قربا لقيمة ولكنه وطئ ام ولد الغير حقيقة
فليس له كمال العقرة وهذا حق وقالا من ام ولد للاول ولا يجوز وطئ الآخر لانه لما ادعى
الاول الولد كلها ام ولد له لان امومية الولد يجب تكميلها بالاجماع ما لم تكن وقد امكن بفسخ
الكتابة لانها قابلة للفسخ فيما لا يفرز به المكاتب وتبقى الكتابة فيها وراه بخلاف التدبير
لانه لا يقبل الفسخ واذا صارت كلها ام ولد له فالثاني وطئ ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد
منه ولا يكون خرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب احدى الشبهة ويلزمه جميع العقرة لان الوطئ لا يعبر
عن احدى الغرامتين ويضمن الاول لشركه نصف قيمته كما تبين على قيس قول ابي يوسف
والاول من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة على قيس قوله مخدو
اذا انفخت الكتابة في حصة الشريك عند ما قبل العجز فكلها مكاتب للاول بنصف البدل
عند الترخيب مفسور وبكل البدل عند عامة الشارع واي دفع العقرة اليها صح اي قبل
العجز لان الكتابة ما دامت باقية فحق القبول لها لا حصصها فيها فعواها وان لم يطأ
النكاح ودفعت بطل تدبيره ومن ام ولد للاول والولد ومن لشركه نصف عقرها
ونصف قيمته لانه يتبين بالعجز انه على نصيب الشريك وقت الاستيلاء في التدبير وفتح

وغير ملكة بخلاف النسب لانه بعد الغرور وان حررنا أي المكاتب المستركة احدا منا فنجرت
ضمن نصف قيمته الشريكة ورجع به عليها هذا عند وعند ما لا يرجع وهذا مبني على ان السالك
اذا ضمن المعتق يرجع عند لا عند ما عبد له جليل ودينه احدهما حرر الآخر مليا او
عكسا أي حرره احدهما ثم دينه الآخر اعتق المدين او استسعى فلهما اي في الصورتين
او ضمن شريكه في الاول فقط هذا عند وجهه ان التدبير يتجزئ عند قد يبرأ احدنا
يقتر على نصيبه لكن يفد به نصيب الآخر فيثبت حين الاعاق والتفنين والاستسعاء
كما هو مذهبهم فان اعتق لم يبق له خيار التفنين والاستسعاء واعاقه يقتر على نصيبه
لانه يتجزئ عن وكن يفد به نصيب شريكه فله ان يفمنه قيمة نصيبه ولم خيار الاعاق
والاستسعاء ايضا كما هو مذهبهم ويفمنه قيمة نصيبه مدينه لان الاعاق مبادى المدين
وقد مر في باب عتق البعض الاختلاف في قيمة المدين فقد ذكر واذا فنده لا يملكه بالعراق
لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك اما في المسئلة الثانية فلما اخرجنا رات الثلث عند
فاذا دينه لم يكن له خيار التفنين وبقى خيار الاعاق والاستسعاء لان المدين يعتق و
يستسعى وقالوا اذا دين احدهما عتق الآخر باطل لان التدبير لا يتجزئ عند ما يملك
نصيب صاحبه بالتدبير ويفمن نصف قيمته فقاموسه اكان او محسرا لانه فان ملك
فلا يختلف بالياد والعار وان اعتقه احدهما فقد يبرأ الآخر باطل لان الاعاق لا يتجزئ
عندهما فيفمن نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى المعبدان كان معسرا لان هذا مما ن
اعاق فيختلف بالعار والياد باب الموت والبيع كتاب محمد بن محمد

حيث يوالي عليه بخان وصهرها بطلب سبت او سبتا به مناه وعاد رقه وما في يد السبتين
وان مات من وفاء اى عن مال بنى ببذل الكتابة لم تنسخ وقال ان فتي تنسخ ويوت
عبد الاله لا يج اما ان يثبت بعد المات مقصود او يثبت قبله او بعد مستند ولا وجه
للاول لعدم المحلية ولا الى الكتابة لفقد الشط وهو الاداء ولا الى الكتابة لفقد الشبوت
في اكمال والنع يثبت ثم يستند ولنا انه عقد معاوضة فلا يبطل بموت احد المتعاقدين
وهو المولى فكذا بموت الآخر واجماع بينهما حاجة الى ابقاء العقد لاهياء الحق فيتمثل
حيث تغذي الاستنداحية باستناد سبب الاداء الى ما قبل الموت ويكون اداء خلفه كادائه
وقضى البدل من ماله وحكم بموت حتر والارث منه وعق من ولد منه في كتابته انا قال هذا
لان من ولد قبل كتابته لا يتبعه واسترا ام او كوت هو ولد صغير او كبير اتم اى بكتابة
واحدة فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جلا كتحضر واحد وان لم يتبرك وفاء من ولد
في كتابته سعى على نجوهم واذا ادى حكم يعق ابيه قبل موته ويعتقه ومن شره ادى البدل
حالا او رقيقا هذا اعتد وعندي الولد المشرى ايضا يعصى على نجوهم الاب لانه كوت
ببعية الاب وان ترك ولدا من حرة ودينا بنى ببذلها بنح الولد وفقى اى بموجب
اجنية على عاقلة اتم لم يكن ذلك تجيزا لايه لان هذا القضاء يقر حكم الكتابة لان من
قضيتها الى الحق الولد مجزى الى الام واجاب العقل عليهم لكن على وجه تجيز لان يعق فينجر
الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يقر حكمه لا يكون تجيزا وانما قال ودينا لانه لو كان
عينا لاتباني القضاء بالحق بالام للمكانة الوفاء في اكمال وان اختم قوم امه او ابيه
في ولاته ففقط به لقوم امه فهو تجيز لان القضاء بكونه الولاء لموالى الام معناه ان الاب
مات رقيقا وانفسح عقد الكتابة وهذا افضل مجتهد فيه فينفذ ما يليه من القضاء فلهذا كافة

من فقر في التعليل يطرقهم لعدم الحال
فقد فقر حية
في حال
لا وجه لتخصيص المذكور بالذكور والذكور
أولئك فقد افعلوا كذا
ما في الشرع

211/100

مكتبة
الشيخ
الشيخ

تجيزه او طاب سيد ما ادي اليه من صدقة فحجز لتبذل اكله فان العبد يملكه صدقة والمولى
عوضا عن العتق واليه الارث النبوية في حديث بريدة رضي الله عنه ولنا هدية وان
جنى عبد فكتبه سيد جاهل بها اي باجنية فحجز او مكاتب اي جنى مكاتب فلم يقين به اي
موجب اجنية فحجز دفع او فدي افا خبز بين دفعه واداء ارش اجنية لان هذا موجب
جناية العبد لكن الكتابة كانت مانعة عن الدفع ثم زال المانع بالبيع فداد الحكم الاصل وان
قضى به عليه مكاتب فحجز بيع فيه لانه دين يباع فيه لان انتقال الحق من الرقبة الى القيمة بالقيمة
ولا ينفذ بموت السيد وادى البذل الى ورثته عما يحوز فان اعتقه بعضهم لا يفتح لانه لم يملكه
فان المكاتب لا يملك سائر اسباب اكله فكذا بسبب الورثة وان اعتق عتق حيا لانه
يصير اياه عن بدل الكتابة فان حقه وقدره يفيده الارث واذ ايمى المكاتب عن بدل
الكتابة يفتق وهذا الابداء اقتضاء لقياس العتق والاعتاق لا يثبت ببراءة البعض فلذا
لم يفتق في الصورة الاولى **كتاب الولاء** هو نوعان ولواء
العتاق وهو قرابة حكية اي ثابتة بحكم الشرع بسبب الارث والعقل ومن ومم انه نفس
الارث فقد ومم وكذا من زعم انه عبارة عن تمام يوجب بغيره عن ذلك حقيقة بدون
الارث والتمام كما اذا اعتق كافر مسلما قال في الميسر ولواء المسلم يثبت لمولاه وان كان
كافرا لان الولاء كالنسب ونسب الكافر قد يكون ثابتا من المسلم فكذا كل الولاء ولكنه لا يرث
كونه مخالفا في الملة ولا يعقل عنه لانه باعتبار النعمة والافعة بين المسلم والكافر ولواء المولى
وهو ان والاه على ان يمتد اذ مات ويعقل عنه اذ احيا واصله عقديته بالايجاب والعقل
من الطرفين ابتداء بالنوع الاول فقال من عتق باعانة او بغيره له من الكتابة والتدبير
والاستيلاء اعلم ان ثبوت الولاء بواحد منها لا يتوقف على العتق على كليهما لان في تفرقة
لا بد من عدم

فانما هو من
العتاق

لابد من عدم بطلان ما هو السبب وكل منها في معرض البطلان ولذا كثر من العتق او بغيره
ايه اي بطريق الارث لانه اذا كاه بالشرع ويحجز يدخل في الاول فولاى السيد وان شرط
عدمه لان الشرائع مخالف للنفق فينفذ العتق ويبطل الشرط لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير
والاستيلاء للسيد والمقدم وام الولد انما يعتقان بعد موت السيد لما عرفت ان الولاء
ليس نفس الميراث بل قرابة حكية يقبل سببها وثبوتها بالتدبير والاستيلاء ولا يتوقف
على العتق بموت المدة والمستولد مخرج بذلك في الميسر حيث قال وكذلك الحكم في ولأه المدة
وميراثه وولاء ام الولد والمكاتب وميراثهما لان المدة والمكاتب والمستولد
استحق ولأهم لما يشر بالسبب ولو سلم انه ميراث فمع كونه للمولى انه يستوفى
منه ديونه وينفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررناه تبين ان
ما ذكرناه في دفع ما ذكر من فرض ارث المولى مستثناة فله التدبير بل عدم التدبير
ومن اعتق امه زوجها فحق تولدت لاقول من نصف حول اي من وقت الاعتاق
فله ولأه الولد بلا نقل عنه اي ان اعتق ابوه لا يستقل ولأه الولد من مولا الام
اي مولا الاب لان الحمل كان موجودا وقت الاعتاق فوقع اعتاقه فله نقل
من معتقه وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقول من ذلك لان احدهما كان
موجودا وقت الاعتاق فله الآخر بناء على ان التوأمين ولدان بين ولأه
اقول من نصف حول وان ولدت لكثر منه فولأه الولد لسيدها قد عرفت ان
الولاء ليس ميراث فصح ثبوته اولا لمولى الام ثم لمولى الاب فان اعتق الاب
جز ولأه ولأه المومة يعني ان اعتق الاب قبل موت المولى لانه انما قبل عتقه
لا يستقل ولأه من مولا الام واما فرض موت المدة بعد موت الاب فلا حاجة اليه

فانما هو من
العتاق

فانما هو من
العتاق

فانما هو من

فانما هو من

فانما هو من

غير مرة ان الولاء المحنة الكلية النسب لنفس الميراث بل السبب له محجة له مواليه موالة
الحق معتقة فولدت فولاد ولد له مولودا هذا قولهما وقال ابو يوسف ولاؤه لمواليه
موالة ترجع الى جانب الاب وحارجه ولا العتاقة وان كان من جانب الام وانما
وضع المسئلة في البعج ولا الموالة لا يكون في العوب لان لهم شعوبا وقبائل فظاهرهم
بها فاخت عن الولاء ذكره في الهداية وانما ما قيل في تعجيله لان لهم شعوبا وقبائل
فطارت لمواليه الموالة لتأخره عن الوارث النسبي فليس شيء لان وجود الوارث
المقدم عليه لا يضر وكان هذا التباين غايل حاسبا في من قوله واخر عن ذي الرحم
والمعتق عصبة العصبه من يارضه باق من صاحب الفرض وكل الميراث عند عدمه
قدم النسبية الى العصبه النسبية من اى صنف كان من الاصناف الثلاثة المذكورة
في كتب الفرائض عليه وهو على ذي الرحم وهو من لا فرض له ويدخل في نسبه الى
الميت انتم فان مات السيد نعم المعتق فولاد له لم يغل فانه لانه قد لا يرث كما اذا كان
للمعتق عصبه نسبية او احباب فرائض لا ياتي منهم شيء فان قلت اذا لم يكن له ارث
فانما ثبت الولاء قلت اخره بظهر في اولاد المعتق ومواليه فان من ثبت له الولاء
برئهم عند عدم الحجاب ومن هنا اتضح فساد القول بان الولاء هو الميراث حق الانصاف
لاقرب عصبه الى عصبه السيد النسبية على الترتيب الذي ذكر في موضعه وانما لم
يوجد فلمعصبه النسبية بشرط المذكورة وانما لم يذكره كثرة بانها من قوله ولا
ولا النسب وانما اعتنق كما في الحديث بغير قوله عليه السلام بالنسب من الولاء
انما اعتنق او اعتنق من اعتنق او كاتب او كاتب من كاتب او تبرن او تبر
من تبرن او جرد ولا معتنق او معتنق معتنق اى بالنسب من الولاء والاولاد

من اعتقته او ولا من اعتقته من اعتقته واما ولا المدبر فقد نهى عليه فقهه ومن لم
وفي مدبر المدبر لغرض ذلك يعني ارادة المولى مرتين فقد اخطا مرتين اما الاولي فقد
فيما سبق واما الثانية فلان ارادة المولى الاول يعني اذ بعدا اثنى المدبر الاول بارزاده
بوزان يعني مدبره يكون مدبره ثم يكون مولى مدبره حتى وقد عاد سما **فصل** هذا
الفصل بيان ثلثة نوعي الولاء **الحجج** واليه خبره لم يقل ان اسلم رجل على يد رجل لانه ليس بشرط
انما الشرط كونه نجيبا على ما روي عن علي بن ابي طالب وبعقل عنه صح فقهه اي دية المولى الاكمل ان جنة
عليه اي على المولى الاكمل وانه له وان شرط الارث من اجدانيس كان كذلك كونه في النجيبين
وعند مالك والشافعي لا برة لهذا النوع من الولاء واخر عن ذي الرحم وله اي للمولى الاكمل
النقل عنه اي عن المولى الاكمل محضه وكذا النسخ اي للمولى الاكمل النجيب عن ولا ياتي ولا
المولى الاكمل محضه ان لم يعقل عنه وان عقل عنه او عن ولده فلا اي ليس لواحد منهما
ان يتحول وشرط ان يكون حرا غير عبيد وينضم هذا عدم كونه معتقا ولذلك الكافي صاحب
الحمد اية ذكره وان لا يكون ممن عقل عنه بيت المال واما كونه مجهول النسب في اشراطه
المتابع ذكره في كتاب **كتاب** **الاکراه** هو في الشرع فعل بوقوعه بخبره بقال
او وقع فلان بظان ما بسوء يقوت به رضاه ولا يشد اختياره مع بقاء اهل بيته الاكراه نوعان
احد ما يقوت الرضا وذلك من غير السطو بهندير اجس والضرر وانما قلنا من غير السطو
اذ يكفي منه مجرد الادب والتدبير ووجه ذكره في الثانية وان في منشد الاختيار وذلك بهندير النقل
او قطع العضو او ضرب يخاف منه النفس او العضو اعلم ان الاكراه اذا بلغ حد الاجبر لم يشد
الاختيار وذلك عند خوف تلف النفس او العضو فان قلنا فيه هذا الخوف فلا متناع عنه
مجهول في طبيعة جميع الحيوان وان لم يبلغ حد اجبر لا يشد الاختيار لكن قد بنيت الرضا او

والله اعلم
لانا نريد ولا نع
والله اعلم

20

عبد الشكور

الشرط الاتفاقي عدم كونه معلوماً النسب
أو يفيد اختياراً م

٥١

بهدا اظاهم بقرينة المعادلة فيكون ان
فيه جعل قسم الشئ قسمين لا قد و هم
هدى الشئ

[illegible]

قال في غايه السار اليه فسماعه
ناقد و حووظه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

كان هذا الطائر طرعا من النخلة
وقال الموقوف والى يكون
ان هذا يكون موقفا فينبغي
واكره معلقا فينبغي

لأنها فيها فسخ العقد وقد تعلق بالبيع السابق الحق العبد وحده مقدم لحاجة فان قبض
للمنه أو سلم طوعا تنزع على ما فهم من التجيز السابق وهو ان تمام البيع انقلب صحيحا ولو
على رضى البائع واجازة بناء على ان الف كان له الحق الشرع فكانه يقول لما توفقت
انقلاب صحيحا على رضى البائع واجازة فقبضه الثمن أو تسليمه المبيع طوعا ينتقل صحيحا
لذاتها على الرضا والاجازة لزوم لم يقل نفذ لما عرفت ان البيع المكروه نافذ عندنا والمعلق
على الرضا والاجازة لزومه لاننا قد قلنا في شرح الطحاوى ولو ان المشتري من المكروه
باعه من اخر ثم باعه للثالث من اخر فحدثا والله الا يدى فله ان ينسخ العهود كلها واتى
عقد اجازة جازت العهود كلها لان العهود كلها كانت نافذة الا انه كان له حق النسخ لعدم
الرضا وان قبض مكرها لا ورده ان بقى قال في البدائع اما اذا باع مكرها وسلم مكرها
كان البيع فاسدا لان حقيقته البيع المبادىء والا كراه يؤثر فيها بالسفاد وقال بعضهم
لم يذكر في المهداية حكم التسليم مكرها لكن ذكر في اصول الفقه ان الاكراه اذا كان على البيع
والتسليم يكون التسليم مقصرا على التام ولا يجبل التام على التام بل في التسليم لانه فله
على تسليم المبيع ولو جعل التام بصير تسليم المضموب وينقلب البيع غصبا واذا كان التسليم
مقصرا على التام على ينبغي ان ينقذ وتجب القيمة انتهى وكان هذا التام غافل عن نقض
الرضا من التام على فانه لا يلزم من اقتصار التسليم عليه ان يكون ارضاء له فما ذكره
لا ينبغي ان يصدر عن تميز فغفلا عن متميز مثله ثم انه لم يصعب في قوله وتجب القيمة فانه على
تقدير ما ذكره ينبغي ان يجب الثمن لا وجوب القيمة حكم فاد العتد و مراده انه لا يفسد
ولذلك قال ينبغي ان ينقذ بناء على زعمه ان البيع المكروه على تقدير فاده غير نافذ ولو
اكراه البائع لا المشتري وحكم المبيع في يده اى به المشتري ضمن قيمته للبائع ان يجب

فمنى ضنى فتمت الباع اية كماله ذلك
والاستطاف عن عهد الاباء انا
له المكره ان فتمت الباع

مجلس

۴۰۰

24 الحادي عشر

مجله دانش

الحمد لله

الضمان عليه وذلك لاني في كون المكره مخيرا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم يكن
 من قبيل ذلك فلا حاجة اليه بل بان قرار الضمان عليه وله ان يضمن ابتداء من المكره
 بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بعينه وان ضمن المشتري جاز انما فاعل
 جاز دون تنفيذ لما عرفت انما كل شراء بعين لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون مشتريا
 او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تيسرت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني القيمة يصير
 ملكا له فيجوز كل شراء بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضمان
 بالثمن على بائعه وهذا اختلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث يجوز الجمع لانه استندت
 وهو مانع فغاد لكل الى الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند اليه جبن القبط لا قبله
 وان اكره على اكل ميتة او لحم خنزير او شرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكرهه ملجئا بان
 لم يكن خوف على النفس او العضو لم يكل وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف سوارا كان مثل
 او قطع او ضرب فان في الضرب ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا كان مبرقا لسان حده
 الاشياء مستثناة عن حرمته في حال الضرورة والاحتشاء عن حرمته حل ولا ضرورة في اكرهه
 غير ملجئ فان صبر وقيل انم اغا بائم اذا علم بالا باحة لانه في انكشاف حرمته خفاء لانه قد دخل
 اختلاف العلماء فيعذر بالجلوس فيه كما في المحضصة وعلى الكفد ملجئا رخص لان بظهور احواله
 وقبله مطمئن بالايمان وبالصبر اجر روى ان خبيبا وقارا اسكيا بذلك فصرخ خبيبا رضى عنه
 صلبت سماته النبي عليه السلام سبعة الشهداء واطهر عار رضى وكان قبله مطمئنا بالايمان فقال
 عليه السلام فان عاد واخذت اى ان عاد الكفار لا الاكره فقد انت لا مثل ما ثبت به او لا من
 اجرا الحية الكفر على الاسلام وفبك مطمئن بالايمان قال في البدائع فقد رخص رسول الله
 السلام في اتيان كلمة الكفر بشرطه المظنون ان التلب بالايمان حيث اكره عليه السلام بالعود

۷.

انما زكوا الفاضل الندي بقله والمراد بالفاضل
 انه تجاوز له الفضل كمن لم يصيب
 قتل يدعي بالافعال
 عليكم ولا يا باصمدا
 جامع هو من يجمع
 النصارى
 ١٠

وما قبله في الافعال بصير الفاعل الى
المحال فيه وعليه انه الماروان الافعال
كلها كذلك فلا يصح له ان من الافعال
ما لا يصير الفاعل الى المحال فيه كالأكل
كالأكل والعمى وما ارادوا ان يذهب
الافعال المذكورة كذلك فلا يصح ان يذهب
او يحتمل ان يكون ما نحن فيه من الخف
الباقى

ويعاد المكره فقط اي ان كان موجب القتل القصاص لان القاتل كالاتي هذا عند ما وجد
 اليه يوسف لا يجب على احد للشبهة وعند زفر كجب على القاتل فقط لانه مبستر ولا يخل بالقتل وعند
 الشافعي يجب عليهما على القاتل بالمشقة على القاتل بالتسبب فان التسبب خبذه كالمبشرة وخرج
 نكاحه وطلاقه واعتاقه قياسا على صحته مع الخول وفي خلاف الشافعي قوله انما فيه لانه
 اذا كان فاعلا كما اذا اشترى ذراحم ثم من منه لا يرجع المكره على المكره بالقيمة ذكره صاحب
 البدائع وعلمه بانه حصل له عوض وهو صلة الرحم ورجع بتمتع المعتق بعينه في صورة الاكراه
 على الاعتاق لانه صلح له انه فيه من حيث الاتفاق فانضاف اليه ولا يرجع به هو اي المكره بالضم
 عليه اي على المعتق لانه مواضع بالثقة ولا سعة اي على المعتق لانه لا يخرج الى حرة او تعلق
 حق الغير ولم يوجد واحد منهما ونصف المستحق ان لم يطأ بعينه في صورة الاكراه على الطلاق
 وان لم يكن في العقد مستحق يرجع بالزمن من المنة لانه عليه كان على شرف السقوط في الزمة
 من قبلها وانما يتأكد بالطلاق فكان اتفاقا للمال من هذا الوجه فيصاف الى المالك من حيث
 انه انما في خلاف ما اذا دخل بمسالا لا المدة فتزول بالطلاق وتقبل المدة كجب بالعقد
 والطلاق شرط وحكم لا يصاف اليه مثله عدم السائل في وجه التفتيش وانما قيل سئل
 بالزفة جرد وهم فلا اعتبار له فليس شيء لانه قد منع وقد اعتبره الشرح وبين حكمه فالتزوا بان جردة
 وهم من سؤا لنهم وقوله فلا اعتبار له جردة خارجة عن حد الادب كالاخفى ونذره وبينة
 وطهارة ورجعته وابطاؤه وفيه فيه اي في الجلاء سواء كان بالزوال او بخلع وسلامه المثل
 عندنا ان كل عند بطلان النسخ فالاكراه لا يمنع محنة وكذلك كل ما يصح مع الخول يصح مع الاكراه
 والسلام مما يصح بالاكراه لانه لما احتل او احتل رجعت الاسلام في محالين لانه يملو ولا يخل
 عليه بل قيل لو رجع فغسل الشبهة وسي دابة للقتل لا ابر او مديونة او كندوة ردة فلا يمين

هذا هو الوجه في
 انما لا يرجع به
 المكره على المكره
 صدر الشرح

هذا هو الوجه في
 انما لا يرجع به
 المكره على المكره
 صدر الشرح

وس لو زني لحد الا اذا اكرهه سلطان هذا عنده وعند مالكية
 فان قلت قد اخبر قولها فيما سبق حيث قال ونظره قدرة المكره على
 ايقاع ما عهد به سلطانا كان اولها فبعد ذلك لا وجه لتفويض هذه
 المسئلة على خلاف ذلك قلت ليس تفويضها على خلاف ذلك فان مدار
 الجواب ههنا ليس على ذلك الاصل لحد ذاته كما ذهب اليه كثير من الساطرين
 فيها بل على اخر قدره الزاحدي في شرح القندوري حيث قال لان
 الاكراه لا يتصور فيه لان الوطى لا يحصل الا بانثرا لانه لا يتصور
 الاكراه في الانتشار فكان طابعا فيجب الحد الا ان يكرهه السلطان
 لان امانة الحد اليه وهو الذي حله عليه انتهى فمن قال كون الاكراه
 مستقلا لم يتحقق عليه فيما بينهم لكن هذا الاضطرار انما هو في تحقق
 الاكراه من غير السلطان فان عنده الاكراه لا يتحقق من غير السلطان
 فالزنا لا يكون مع الاكراه فيحد فاذا اكرهه السلطان فزنا لا يحد
 لوجود الاكراه هنا وعند ما الاكراه يتحقق من السلطان وغيره
 فلا يحد في العورتين فقد اخطا اما اولها فانه نسب اليه ابعده
 ما لا يرصاه لما عرفت انه لم يمس الجواب ههنا على عدم تحقق الاكراه
 من غير السلطان وانما ثانيا فانه نسب اليه المص قبول الفروج ههنا
 مع رد الاصل فيما سبق وحل هذا الامن فله التدبير وقصور
 الدرية في هذا النص وبعد التنبأ والتي تبي عليه ان يقال ان ابا
 لا ينكر وقوع الاكراه من غير السلطان مطلقا انما ينكره في المص
 والاكراه على الزنا لا يختص بالامصار فلا وجه لبناء الجواب المذكور
 على ذلك الاصل **كتاب** الحجر هو في الشرع منع عاقل
 او وصفي كما ان الاكراه على نوعين تام وهو المبلج وناقض وهو
 غير المبلج كذلك الحجر على نوعين تام وهو المنع عن اصل التصرف وناقض

صدر الشرح

صدر الشرح

وهو المنع عن وصفه فمن قرره على الاول وقال هو المنع عن التصرف
او على الثاني وقال هو المنع عن نفاذ التصرف فقد قرروا علم ان الحق في
المنع مطلقا وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع شخص من شخص
مختص من تصرف مخصص او عن نفاذه وتفصيل انه منع حكم للربيع
عن نفاذ تصرف النعم الفاضل واقراره بالحال في الحال وللصغير
والمجنون عن اصل التصرف القوي ان كان ضرا محضا وعن وصف
نفاذه ان كان دابرا بين الضرر والنفع ومن زعم ان ما في الربيع
ليس بحق في الحقيقة فلم يحقق معناه وانما قلنا ان الربيع يمنع عن نفاذ
تصرف النعم الفاضل في الحال لانه اذا تلف مال الغير لا يؤخذ به
في الحال انما يؤخذ به بعد العتق حتى يرد في البدائع واذا تحققت
هذا فقد وقفت على ان من قال هو منع نفاذ تصرف قوي لم يصيب
حيث لفتح منع الربيع عن نفاذ تصرف النعم في الحال عن حد الحق
وكذا من وجهه قايلا ان الحق لا يتحقق في افعال الجوارح فالصبي اذا
تلف مال الغير يجب الفضان وكذا المجنون وسبب الصور والمجنون
والرق ما هو سبب الحق مطلق المجنون الشامل للقوى والضعيف
كما في المعنوية فلا يصح طلاق صبي ومجنون غلب اي صار مغلوبا للمجنون
حيث لا يفيق اي لا يزول عنه ما به من المجنون قويا كان او ضعيفا
احترز به عن الذي يفتن ويغيب لانه كالنوم نص عليه ابو الحسن
الكوفي ومن وجه انه احترز به عن المعنوية فقد وسم لان طلاقه
ايضا لا يصح والغلبة بالتفسير المذكور مخالفة له نعم قد ذكرنا هذا القيد
ويراد به الغلبة على المعنى فيحترز به عن المعنوية كما وقع في الهداية
حيث قال ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال فالواضح المذكور
استنبه عليه المعنيان وظن ان المراد في الكلامين والحد فوقع

فما

لا بد من هذه القضية في حال الخطي
وقد اجمعت على ان المنع في
المنع مطلقا وفي اصطلاح الفقهاء
عبارة عن منع شخص من شخص
مختص من تصرف مخصص او عن نفاذه
وتفصيل انه منع حكم للربيع عن نفاذ
تصرف النعم الفاضل واقراره بالحال
في الحال وللصغير والمجنون عن اصل
التصرف القوي ان كان ضرا محضا وعن
وصف نفاذه ان كان دابرا بين الضرر
والنفع ومن زعم ان ما في الربيع ليس
بحق في الحقيقة فلم يحقق معناه
وانما قلنا ان الربيع يمنع عن نفاذ
تصرف النعم الفاضل في الحال لانه
اذا تلف مال الغير لا يؤخذ به في الحال
انما يؤخذ به بعد العتق حتى يرد في
البدائع واذا تحققت هذا فقد وقفت
على ان من قال هو منع نفاذ تصرف قوي
لم يصيب حيث لفتح منع الربيع عن نفاذ
تصرف النعم في الحال عن حد الحق وكذا
من وجهه قايلا ان الحق لا يتحقق في
افعال الجوارح فالصبي اذا تلف مال
الغير يجب الفضان وكذا المجنون
وسبب الصور والمجنون والرق ما هو
سبب الحق مطلق المجنون الشامل
للقوى والضعيف كما في المعنوية
فلا يصح طلاق صبي ومجنون غلب اي
صار مغلوبا للمجنون حيث لا يفيق اي
لا يزول عنه ما به من المجنون قويا
كان او ضعيفا احترز به عن الذي يفتن
ويغيب لانه كالنوم نص عليه ابو الحسن
الكوفي ومن وجه انه احترز به عن
المعنوية فقد وسم لان طلاقه ايضا
لا يصح والغلبة بالتفسير المذكور
مخالفة له نعم قد ذكرنا هذا القيد
ويراد به الغلبة على المعنى فيحترز
به عن المعنوية كما وقع في الهداية
حيث قال ولا يجوز تصرف المجنون
المغلوب بحال فالواضح المذكور
استنبه عليه المعنيان وظن ان المراد
في الكلامين والحد فوقع

فيما وقع واعاها واقرارها وصح طلاق العبد واقراره في حق نفسه
لا في حق سببه فلو اقر اي العبد المحرر بحال آخر الحق وكذا وقود
تجلى لانه في حق دمه والجب ان عليه بمنفى على اصل الادب حيث
لا يصح اقرار مولاه بذلك عليه ومن عقد منهم يعني عقدا يدورين
النفع والضرر لان الذي يتحقق نفعه كقبول نافذة والذي يتحقق
ضرر الكاهنة لا يتعقد اصلا وهو يعقل اجاز ولية اورد المجنون
الذي يعمل هو المعنوية الذي يخطئ كلامه في شبهة تارة كلام العقلاء
واخرى لا وان ابلغوا ما لا يحقوا ممنوا الا ان ضمان العبد بعد العتق
على ما تر فالج فيه ان في تاخير النفاذ لا في اصله فمن قال ان الصغير
والمجنون والرق بوجوب الحق في الاقوال دون الافعال اراد الحق
عن اصل النفاذ ولا يجوز تركه كلف بغيره وفي دين وقال لا يجوز
عليه بسبب السفه والدين في تصرفات لا يصح مع الهزل كالبيع
والهبة والاجارة والصدقة ولا يجوز عليه في غيرها كالطلاق ودخول
وقال ان الفسخ لا يجوز عليه بالكل كذا في التبيين فالج بسبب الفسخ في قول
ان الفسخ لا في قولها وهذا ظاهر من الهداية ايضا وعقده وعندنا
وهو قول ان الفسخ لا يجوز عليه بسبب الغفلة ومنع لم يقل ويجوز
لان هؤلاء لا يجوزون جوا امصطحا بل يجوزون بمعنى المنع المحسوس
صاحب البدائع حيث قال وليس المراد به حقيقة الحق وهو المعنى
الشعبي الذي يمنع نفوذ التصرف الا يرى ان المفتي لو افق بعد
واصاب في الفتوى جاز ولو افق قبل الحق واخطا لا يجوز وكذا
الطبيب لو بلغ الادوية بعد الحق نفذ بغيره فدل انه ما اراد به
حقيقة وانما اراد به المنع المحسوس اي يمنع هؤلاء الثلاثة عن عملهم

لا بد من هذه القضية في حال الخطي
وقد اجمعت على ان المنع في

صاحب البدائع

صدر الشرح

فبين القولين فرق ومن لم
يقول لم يكن عابثا بغيره

مذكور في الهداية قد اجمعت
على ان الشريعة

حلال المنع عن ذلك من باب الاحبال معروف والنهي عن المنكر
 فلا يلزم التناقض يعني بين قوله اسباب الحج ثلثة وبين قوله ان
 هؤلاء الثلثة بحج مفقوت ما جرت به العادة الذي يعلم الناس كجبل قال
 في الجملة بحج الشيء بحج مجونا اذا صلب وغلظ وقولهم رجل احج
 كأنه اخذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس يوجب محض وتنطبق حال
 ومكان مفلس هو الذي يكرى الدابة وبأخذ الكراة فاذا جاز
 او ان السفر لا دابة له ولا مال له لم يشترى به الدابة فانقطع المكثري
 عن الرفقة فان بلغ اى الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله انما
 لقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء اموالكم اليه قوله فان استم منهم شدا
 حتى يبلغ فما وعشرين سنة هذا عنده وعند عماله لا يدفع ماله اليه
 اذ اخذ يونس منه الرش ولا يجوز تصرفه فيه لظاهر النص المذكور
 انما دل ان هذا السن مظنة الرش لانه حال كماله في دور الحكم
 معها ومع تصرفه ولو كان من التصرفات المنخفضة ضررا قبله اى قبل
 الحج وبعده اى بعد البلوغ السن المذكور يسلم اليه ولو بلا رش لان العبرة
 لدليل الرش لا الحقيقة وجس القضيحة المدعيون حتى يبيع
 ماله لدينه لم يعقل لبيع ماله لدينه لان ابا حنيفة لا يقول بالجس
 للبيع حتى قال في رد قوله حتى يجس لاجل الجس لقضاء الدين لا
 للبيع والتفصيل يطلب من الهداية وشروطه وفيه دراهم دينه
 من دراهم وباع دنانيره لدراهم دينه وبالعكس استبان
 لانها متى ان في التمنية والقياس ان لا يبيع احد مالا للاف لانها
 مختلفة لآخرته ولا عفاؤه وقالوا اذا امتنع المدعيون بعد ما كس
 باحاطة الديون بماله حتى يحتاج اليه تقسيم الغرامة عن بيع الوض

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

مجلس اول در روز پنجشنبه ۱۳۰۴

ماحولیات

والعقار للدين فالقاضي يبيعها ويقضي دينه بالمخصص ومن أس
ومع أي في قبضة باذن البائع عين شراء ولم يؤد منه لم يذكر
هذا القيد اكتفاء بما فهم من قوله فبايعة أسوة للتواري وقال
ان فعي يحجر القاض المشتري بطلبه ثم للبائع خيار الفسخ **فصل**
بطلان الظلم بالانزال لم يذكر الاحتلام والاجال لان البكوع عند
الحقوق الانزال والجارية بالحيف والحبل فان لم يوجد مخني يتم له
لثلاثة عشرة سنة ولخمس عشرة سنة وقال فيها تمام خمس
عشرة وبه يفتي قال صدر الاسلام والغنوي في زماننا يجب ان
يكون على قولها لقصور اعمار اهل زماننا وادلة مدته لم اثبتنا
عشرة سنة ولها تسع سنين فان راعها فعلا بلغنا صدقها وبها
كالبايع **كتاب** المأذون الاذن المعبر عنها
في التجارة لابد من هذا القيد لان الحق لا ينفك عن العبد المأذون
في غير باب التجارة واسقاط الحق يعني حتى المنع لاصح المولى لان
اختصاص باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالمأذون ولكن
ياخذ من كسبه جبرا على ما سبانه والمقط هو المولى ان كان المأذون
رقبها والمولى ان كان صتبا وعند زفر والشافعي هو وكيل وانابة
فينصرف العبد عطف على المعنى فكان قال اذا اذن المولى بنفسك
العبد من الحق فينصرف له وانما خص البيان به لبقاء الحال فيه والآ
فالكم مشترك لتقف باهليته ولهذا لا يرجع على المولى بالحق من
العهدة ومن قال فانه ليس بوكيل والوكيل هو الذي يتصرف
لغيره لم يدرا انه ان قصد لغيره لا يصح الكلام والا فلا يتم المرام كما لا يخفى
على ذوي الافهام فلم يرجع بالعهدة على سببه ولم يوقت عليه فموجب
المعطوفين متوقع على مجموع جزئي التوفيق على التوزيع فان عدم

سنة يبيع ويشتري وما اراد بالبيع قال بعد ذلك كنت ببالي فان كان حين الغدير عن سنة علمي البلوغ بان كان سنة التي غدير
سنة لا يعتبر جهود بعد ذلك لانه لغدير باخر فحقل فان ادرك الوقت الذي يبلغ فيه الغيبى ويكتم انشا عشرة سنة فذا هم اصبوا به سنة
لا يعتبر جهود ما بعد ذلك
لا يعتبر جهود ما بعد ذلك

ما في الشدة
عد الشدة
كانوا هم من هذا العلم ان الاصل

و من و هم از عطف علی طوفان نقد و هم

كان الغافق والوجه ايضا يتفرعان للغير

الرجوع لكون الاذن فكلم وعدم التوقيت لكونه اسقاطا فان
الاسقاط لا يتوقف الا انه اذ هذا عن قوله فيستصرف العبد لنفسه
بأهليته لان ظهور التفويض الاول بواسطة فبعد اذن يوما ما ذون
من تجر عليه تفويض على قوله ولم يوقت وقوله ولم يخص ببيع
عطف على قوله لم يوقت فبشاركة في التفويض على انه اسقاطا حقا
المنع المطلق عن ذلك القيد فلا يخصص بتصرف والمراد ان اذا
اذن في بيع من التجارة يتم اذنه في الانواع وفيه خلاف الشافعي
ويثبت دلالة فبعد رآه سيده يبيع وبشري انما اطلقها اذ لا فرق
بين ان يبيع عنها فلو كان للمولى او للاجنبي باذنه او بغير اذنه ببيع
صحى او فاسدا وسكت ما ذون دفعا للفرق واما لفرقوا والحق
وصحى فلو اذن مطلقا مع كل تجارة منه بين حكم في صورة الاذن
المطلق عن قيد العموم وكفوض ليعلم الحكم في صورة الاذن المقيد
بقيد العموم بطريق الدلالة واما حكم الاذن المقيد بقيد مخصوص قد
بين فيما سبق فلا يذهب اليه اليوم المتفق الحكم عنه بطريق المفهوم فان
العبارة للمفهوم عند عدم التفرع بخلافه ومن ذهب عليه هذا قال
ما قال وماذا بعد كذا الا الضمان فيبيع وبشري ولو غلب فاحسن
لانه من باب التجارة وقال لا يصح بالغبن الناحس لانه تبيع وبوكل
بها وبرهن وبرهن ويتقبل الارض اى ياخذ ما قبله بالاشترى
وللساكنة ياخذ ما رزقه وبشري به رزقه وبشرا رزقا انما
قال عننا امر ازاعن المأخوذة ويدفع المال وياخذ مضافه و
يستأجر اى يستأجر شيئا كالاجر والبنت وغيرها ويؤجر نفسه فلا
لشافعي وبغيره ودية وعصب ودين ويهدل طعاما يسيرا في قوله
طعاما اشارة الى انه لا يجوز ان يهدى من غير المأكول اصلا ويضيف

منه

في قوله لا يجوز ان يهدى من غير المأكول اصلا ويضيف
في قوله لا يجوز ان يهدى من غير المأكول اصلا ويضيف
في قوله لا يجوز ان يهدى من غير المأكول اصلا ويضيف

من يطعم ويكس عن النعم لعيب قدر عهد ولا يزوج ولا يزوج
رفيقه وقال ابو يوسف يزوج الامة لانه تحصيل المال منها فها كان
الامانة ولها انه ليس في التجارة ولا يكاتبه ولا يعقب اصلا
ولا يوقض ولا يهب ولو يوقض وقال لا يابس للمرأة بقتل غيب
يسير من بيت زوجها للاذن عادة هذه المسئلة ليس من هذا
الباب لكنها ذكرت للمناسبة وكل دين وجب تجارته او بما هو في
معناه كبيع وشراء واجارة واستئجار وخم ودية وعصب وامانة
محمدا وعقد وجب بوطى مشرية بعد الاستحقاق يتعلق بكسبه الذي
حصل قبل الدين او بعده وبما اذهب اى وهب له فقبل الحبيبة
ثم برقبته قال في التبيين يبدار بالكتب لانه احسن على المولى مع ايقاع
حق الخلاء وعند انعدام يستوفى من الرقبة دفعا للفرق عن
الخلاء يباع فيه ويقسم ثمنه بالخصص الا ان يقضى المولى وقال
زفر والى في لا يبيع هو في الدين كمن يبيع كسبه لان غرض الكسب
حصول ما لم يكن لا تقويت مال فذلكان وقدرة الاشارة الى وجه قوله
لا باخذ سيده منه قبل الدين وللمولى بما بقي اى لمولى العبد
بما بقي من الدين زائدا عن كسبه وثلثه بعد غنقه وثلثه اخذ على
مقدم وجه دين وما زاد للفرق وتجر ان ابقا وقال زفر والى
لا ينج لان الابا لا يبا في ابتداء الاذن فلان لا يمنع ثمانية وهو دونه
اولا ولما ان دلالة الجواز لانه المولى لا يرفع باسقاط صفه حال
لمزده اما اذا اذنه صحى فهو يوقض دلالة الجواز او مان سيده او حن
مطبا او كسب بدار كسب ورتدا او حجب عليه بشرط ان يعلم هو
اكثر احد سوقا اما شرط الادل فلدفع الضرر عنه فانه يلزم قضاء
الدين من خالص ماله بعد العتق ومارفجه واما شرط الثاني فلدفع

منه

صدر الشريعة

الغور من الناس وانما بشرط ان اذا كان الاذن شايها والامة
 اذ استولوا وكلا زفر لا ينجي الامة بالاعتقاد لانه يجوز اذن المستولون
 ولهم ان فيه دلالة ليجوز ان اذا اذناهم كما هو يوافق دلالة الحق
 لا ان دبر ومن قيمتها للقول الى صورة الاستعداد والتدبير ان كان
 عليها دين محبط عن السيد قيمتها ولا يغرم ما زاد على القيمة لانهم ليس
 الا الرقبة فعليه قيمتها ولو جوفوا قران مائة او عصب او دين
 عليه مع وقال لا يبيع لان المصحح لا يقره ان كان هو الاذن فقد زال
 بالحق وان كان السيد بالحق ابطالها وله ان المصحح السيد وسمى باقية وكامل
 دينه ماله ورقبته لم يملك سيده مائة وقال لا يملك لان الرقبة ملكه فكذا
 الاك بوله ان ملك المولى انما بقيت ظفارة عن العبد عند فراغه من
 حاجته لملك الوارث ومنها مشغول بالباقي منها بشئ وهو انه لا يملك
 فيه ما ذكر في كون الرقبة مائة من الارث فلم يعتق عبد كسب باعنا
 سيده ففوج على كسبه وقال لا يعتق لانه ملكه ويعتق السيد قيمته
 للزوم ان كان موسرا وان كان معسرا فلم ان يعتق العبد
 المعتق ويرجع العبد بملك المولى ذكره الكرخي في مختصره وعق
 ان لم يحط دينه اي برقبته وكسبه ويبيع اي الماذون المديون
 من سيده بمنزلة القيمة لعدم التهمة لا باقل لان فيه تهمة فلا يجوز
 وهذا لان حق الزوم يتعلق بالمالية فليس له ان يبطل حقهم
 وقال ان باء من المولى جاز البيع فاحتمل ان الغنم او سيرا
 ولكن يخبر بين ان يزيل الغنم وبين ان ينقص البيع لان في
 ابطال حق الزوم في المالية وسيده منه بمنزلة لا بالكثر لان المولى
 اجنبي من كسبه هذه اذا كان عليه دين والكلام فيه وعندنا
 جواز البيع بعقد الغيبة وقد وجدت فان المولى يستحق اخذ

بسم الله

من اذن له
 من اذن له
 من اذن له

الغنم

بسم الله

الغنم والعبد المبيع فثبت لكل منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك فاذا دقرو
 حابيه اي بالكثر حظ الفضل او نقص البيع اي يؤخر السيد ان يفعل
 واحدا منها وبطل منه لو سلم مبيعه قبل قبضه وله حبس مبيعه لثمنه
 اي للسيد ولاية حبس المبيع لقبض الثمن فان سلم المبيع قبل قبض
 الثمن ابطال حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين والمواكب يستوفى
 على عبده دينه فيبطل الثمن ومع اعناق مديونا اي اعناق المواكب العبد
 الماذون حال كونه مديونا سواء كان الدين محبطا او لم يكن لان
 ملكه فيه باق ومن السيد الاقل من دينه وقيمتهم قال في شرح الكفا
 والزوم بالخيار ان شاء اباستقوا العبد بالدين وان شاء اباستقوا
 المولى بالاكل من قيمته ومن الدين انتهى ثم ان تعينهم الدين اذا
 كان هو الاقل لان حقهم ليس الا فيه وتعينهم القيمة اذا كانت
 اي الاقل لانه يتعلق حقهم بالرقبة وهو اقلها وهو فضل دينه اي
 ضمن الماذون الذي عتق ما زاد على القيمة من الدين فان بيع عبده
 زودين محبط برقبته وغيبة المشتري انما قيد بهذا لان الزوم اذا
 قد رواه على العبد كان لهم ان يبطلوا البيع الا ان يعق المولى ديونهم
 لان حقهم يتعلق برقبته اجاز الزوم ببيعه وله ثمنه او ضمن المشتري او
 البايع قيمته فان ضمنه اي البايع ورد بعيب رجع على الزوم اي رجع
 البايع على الزوم بقيمة وعاد حقه اي حق الزوم في العبد فان باعه سيده
 مع ما يدينه فابية هذا العبد نظره في المسئلة الاربعة العاكة ولا يحكم
 المشتري منكر افانه دل بمخونه علم ان يحكم موقفا فلابد في المسئلة
 فرض العلم حتى يتبين تصوير الانكار مرة والاقدر اخرى فلو لم
 رد بيه ان لم يصل ثمنه اليه انما اعتبر هذا الشرط لانه اذا وصل
 اليه الثمن لا يكون له حق الرد للبيع لان قبضه الثمن دليل الرضا

من اذن له
 من اذن له
 من اذن له

للبيع الا اذا كان فيه محاباة اذ قد لا ان يقول انما قبضت الثمن
 لا اعتقادى انه تمام القيمة ولذلك قال وان وصل ولا محاباة لاجب
 لم يكتف بجود وصول الثمن بل ضم اليه عدم المحاباة في البيع هكذا
 ينبغي ان يلاحظ الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما في النسخ
 وكذا شئ من حشاى الا واما ان كانت فيه محاباة فاما ان ترفع
 المحاباة او ينقض البيع ولا يلزم المشتري منكرا وبه ان غاب بابه
 لانه ليس خصاله وقال ابو يوسف هو خصم ويقطع للفرق بينه لانه
 يدعى الملك لنفسه فيكون خصالا لكل من يتارعه ولها ان الدعوى ينقض
 فسخ العقد وفي الفسخ قصدا على الغايب ولو اشترى عبد وباع
 ساكن عن اذنه ووجه فهو ما دون عبد قدم مبرا وبيع واشترى فهو
 ما دون سوار قال انما ما دون في التجارة او سكنت عن الاذن وكج
 لان تفرقه دليل الاذن بل لان المقام مقام الضرورة والى المسلم
 محمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد في
 المسئلة من تقييد العبد بالمسلم ولا يبيع لدينه الا اذا اقر سيده باذنه
 اذ الدين لا يظهر في حقه اذ لم يقر بالاذن والمعاملون لم يؤمنوا
 وانما نفرد والاعتماد على ظاهر الحال ونعرف العبد ان نفعه كالاسلام
 والا فغاب صلا اذن وان ضرر كالطلاق والاعاقا لان اذن
 وما نفع وضرر كالبيع والشراء على باذن ولتة التمسك بالاصح والقاهرة
 في النافع واشترطنا للكلية في الضار ودفعنا للضرر بان نضم راسي
 الولي في المزددين بينهما وعندنا في لا يبيع تفرقه باجازه الولي وكذا
 لا يبيع اسلاء وشرط ان يعقل البيع سلبا للملك والشرى جابالا
 ووليت ابوه ثم وصية بعد موته ثم جدته اي ان لم يكن الاب ولا وصية
 ثم وصية بعد موته ثم القاضى او وصية ابها تعرف يبيع واضافة الوصي

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

يا

الى القاضى باعتبار ان وصاية للاب او جد فابنة من جهة والافالا ايضا
 الاستحسان بعد الموت وهو يتصرف حال حيوة القاضى ولذلك لم يقل انما
 ثم وصية ولو اقر الى العبد المأذون بالتجارة بامره من كسبه لانه
 من تمام التجارة ولو لم يبيع لا يعامل الناس او اذنه صحيح لان الحجر ارتفع
 بالاذن فصار كالبايع فصح اقراره بالارث ابعث هذا في ظاهر الرواية
 وعن ابي حنيفة انه لا يبيع في الارث لان صحته في الكسب لما ذكرناه من
 توابع التجارة والارث ليس منها **كتاب** **العصب** هو لغة
 اخذ الشيء مالا كان او غير من الغير على سبيل التغلب وشرعا اخذ
 مال فلا يتحقق في الميتة والحجر مستقوم فلا يتحقق في غير المسلم محرم فلا يتحقق
 في مال الحنة بلا اذن من له الاذن احترز به عن الودية والعالم يعلم بلا اذن
 فانه لان كون المأذون ملكا ليس بشرط لوجوب الضمان فان الموقوف
 مضمون بالاتلاف وليس يملك اصله صرح به في البدائع بمنزلة فعل
 في العين لا بد من هذا القيد على اصل الشيعيين وبدونه ينطبق كذا
 على قول محمد على ما استشف عليه فان قلت هذا القيد لا يتحقق في الغصب
 عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل ملحق به في اجراء
 احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشيعة اعتبر في الغصب
 ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله بفعل في العين ومعد الكسب بازالة
 اليد المحقة مطلقا والث في الكسب باثبات اليد المبطله ويتفرع على هذا
 مسائل منها ان زوايد المقتصب لا يكون مضمونة عندنا خلافا لث في
 لتحقق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العمار
 لا يغصب عندنا لعدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزول
 الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لا في العمار خلافا لمحمد والث في تحقق
 مطلق ازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستخدام القن

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

منه ان كان في الاولين انما كان في الثانيين
ان كان في الاولين انما كان في الثانيين

وحل الدابة غصب لا يجوز على الباطن اذ في الاولين اثبت فيه اليد
المتصرف ومن ضرورة ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان الحارس عليه
ليس يتصرف فيه فان قلت ليس يصدق كذا المذكور على السرقة
قلت نعم الا ان في السرقة خصوصية بها كانت من جهة اسباب الحد فظهر
مسائلها باعتبار تلك الخصوصية في حدود ذلك لا ينافي وظهر لها باعتبار
اصلها في الغصب كالشراء من الفضولي فانه غصب مع انه مذكور في باب
الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية لها صارت من
مسائلها ومن ذهب عليه هذه الدققة نقض الى اخر اجاب عن الحد المذكور
بزيادة قوله لا على سبيل تخفيف ولم يدركه فيخرج عنه بعض افراد الغصب
كما قد مال غير محذور على سبيل تخفيف وحكمه الا ان علم ورد العين فاجبه
في مكان غصب لتفاوت القيم باختلاف الاماكن والوزن بما لا يعلم علم اوله
لانه صحت العبد فلا يتوقف على العلم ويجب المثل في المثل فان قلت ينقل
هنا بما اذا غصب المسلم من الذي وانكف فان الواجب قيمتها
مع انها من ذوات الامثال قلت بل الواجب فيه ايضا المثل
قال الناطقي في الاجناس لو اسلم على النصارى ثم اعلية قيمتها ومناه
بالقيمة يسقط ما وجب عليه بالانكاف فالسليم اذا اتلف على الذبح فما
الواجب هو المثل كالمكيل والموزون والعددي المتقارب المراد
بالموزون ما لا يخرج من الصفة عن بنية كعب الوزن بان يكون مما يثبت
بالثمن مبنيا على الوزن فمثل القمح والقد ليس منه ومن قال
ان الحال في المكيل والعددي ايضا كذلك فقد اركب بالاجابة اليه
ولم يدركه في يضيع قيد المتقارب لان ما يكون مقابلة بالثمن مبنيا على
العد لا يكون متقاربا فان انقطع المثل بقيمته يوم يتحقق لان القيمة
تجب يوم الحصة هذا عنده وعند ابو يوسف يوم تحقق السبب وهو

ان كان في الاولين انما كان في الثانيين
ان كان في الاولين انما كان في الثانيين

ان كان في الاولين انما كان في الثانيين
ان كان في الاولين انما كان في الثانيين

الغصب

ان كان في الاولين انما كان في الثانيين
ان كان في الاولين انما كان في الثانيين

الغصب فانه اذا انقطع المثل التحق لما لا مثله وعند محمد يوم الانقطاع
لانه لا ينتقل الى القيمة قبيل في تضعيف قول ابا حنيفة انه لم يبق شيء
من نوعه في يوم الحصة والقيمة تغبر بكثرة الرغبات وقلتها وهذا في المعدم
متقدرا او متصرفا ولكنه ضعيف لان حد الانقطاع علم ما ذكر في سلم الذخيرة
ان لا يوجد في السوق الذي يبيع فيه وان كان يوجد في البيوت وانما
ما قيل لم ينتقل الى القيمة في يوم الانقطاع اذ لم يوجد من المالك
فوجب ابا حنيفة غاصبها في يومه مذكور في المحدثات وفي غير المثل قيمته
يوم غصبه كالعدي الى الذي بعد ويكون افراده متقاربات لا الذي يتأكل
بالثمن مبنيا على القدر لان قيد المتقاربات باجابه على ما نهت عليه فيما جاز
لم انه لم يزل وهو العددي لانه غير متصرف فيه فان المذكور في ايضا منها فان
ادعى الملاك وشبه لما تقدم من وجوب رد العين فاجبه حتى يعلم
انه لو بقي لظهر في قف عليه بالبدل من المثل والقيمة وشروط كون المقتضى
نقلها فلو غصب عمارا او ملكا في يده لم يضمن قدر اصل هذا او ما فيه
من خلاف قيد والثاني في الاشارة الى منشاء الخلاف وضمن ما نقص
بغيره ككناه وزرعه لانه اختلف والعار يضمن به وان لم يضمن بالغصب
عندنا وباجارة عبيد غصب عطف على قوله ينعزل اي ان استغل المقتضى
بان كان عبدا مثلا فاجره فنقصه الاستغلال ضمن النقصا ونقصه
باجره واجر مستفاده من حرج حصل بالتصرف في مودعه او مقتضى
منعها بالاشارة او بالشراء عطف على قوله بالتصرف بدراهم الودعية
او الغصب ونقصا ينع يصدق الزرع كالحاصل فيها اذا كانا في يدين
بالاشارة وان لم يكونا منه فانما يصدق ان لو اشترى البها ونقصا
وان اشترى البها ونقصا غير ما او بالغير ما او اطلق ونقصا اي
لم يشتر الى شيء بل قال اشترى بالب الف درهم ونقصا من درهم

فان في البداية معناه العدديات
المتفاوتة ليس بذلك

ان كان في الاولين انما كان في الثانيين

الوديعة او الغصب لا اى في هذه الصور الثالث فبطيب النسخ له
ولا يتصدق هذا على قول الكرخي وبه يفتى وفي التبيين قال شاذي
بطيب بكل حال وهو المختار والمطابق الجواب في الجامعين والمضاربة
يدل على ذلك واختيار بعضهم النسخ على قول الكرخي في زماننا لكثرة الاحرام
هذا كله على قولها وعند ابو يوسف لا يتصدق بشئ منه وان غصب
وغيره فزال اسم واعلم منافعه منه ومكده بلا حل قبل ادا بدله الى
لاجل الانتفاع حتى يودي بدلها استحقاقا والقياس انه لا ذلك وهو قول
الحسن وزفر ثبوت الملك من كفايت كذبح شاة وبلتها او غيرها او من
بروز زره وجعل حدب سبعا وصنفا والبناء على ساجدة خشبة عظيمة
صلبة تطلب من بلاد الهند وتستعمل في ابواب الدور وبنائها واساسها
ذكره في غاية البيان ولين لانه احدث صنف متفردة صيرها الى المالك
صالحا من وجه وقال ان نفعه لا ينقطع حتى المالك عنه لان العين باقية
ولا يعتبر فعل الناصب لانه مظهر ظاهر سببا للملك واعلم ان هذا الحكم
الذي ذكره الساجدة فيما اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الساجدة
واما اذا كانت قيمة الساجدة اكثر من قيمة البناء فاعلم ان ملكها كذا
في الذخيرة وان ضرب الجوين درهما وديارا او انا لم يملك وهو لما ملكه
بلا شئ هذا عنده وعند ما يملكها الناصب وعليه مظهرها قياسا على غيرها
ولان العين باقية من كل وجه الا يرى ان الاسم باق ومعناه الاصل
الثمنية وكونه موزونا وان باق حتى يودي فيه الربوا باعتبارها واداء
ذبح شاة غيره طرحتها المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها ومنه نقصانها
وكذا لو جرد ثوبا وقوت بعض العين وبعض نفعه لا كذا فانه لو قوت كل
النفع من كل القيمة وفي سيرة نفعه ولم يثبت شيئا منها ضمن ما تنقص
ومن بني في ارض غيره او غرس امر بالنتع والردة قال الزاهد

بسم الله

هذا الحكم لا يثبت الا في هذه الصور الثلاثة
ولا يثبت في غيرها ولا يثبت في غيرها
ولا يثبت في غيرها ولا يثبت في غيرها

نسخ

شرح التدويرى بعلامة صاحب المحيط عن فتاوى خواهر زاده اذا كانت
قيمة الساجدة اقل من قيمة البناء ليس له ان ياخذها وان كانت اكثر
فله ذلك وكذا في الساجدة وزعم ان هذا هو المذهب قال شاذي هذا عند الشدة
قريب لما ذكره محمد ان وجبة ان انبتت له لوة الغير ينظر الى
قيمتهما ويخير صاحب الاكثر وللمالك ان يعين له قيمة بناد وشجار يتلقوه
ان نقصت به الى ان نقصت الارض بالقطع ثم بين طريقتين في قيمة
ذلك فيما يتعلق بلباها وشجره ويقوم مع احداهما من النفع قيمة
القطع بناءا كان او شجرا اقل من قيمته مفكوما مقدار ارجوة النفع به
فيضمن النفع وان حر الثوب او صفا اولت السوي بسمن ثمنه
قيمة ابيض ومثل سويته لانه مثلي بخلاف الثوب فيأخذ فيه القيمة او
اخذها وغرم ما زاد الصنع والسمن وان سود ثمنه ابيض او اخذه
ولا يثبت للمالك هذا عنده وقال السويدي كالتيمر وقبل هذا اختلاف
عمر وزمان وقبل ان كان ثوبا ينقصه السواد فهو نقصان وان كان
ثوبا يزيد فيه السواد فهو كالحبرة وقال النافع في الثوب لصاحبه ان
وبار الناصب بقطع الصنع بالقدرك يمكن اعتبار انقص الساجدة لان
التمييز يمكن بخلاف السمن في السوي لان التمييز متعذر ولنا ان
فيه رعاية الجانبيين ولحجة لصاحب الثوب كونه حسب الاصل بخلاف السجدة
لان النقص له بعد النقص انا الصنع يتكلى **فصل** لو غيب
ما غصب وضمن للمالك قيمته ملكه خلافا لما في لاضر ان الغصب
مظهور فلا يكون سببا للملك كما في المدبر ولنا انه ملك البدن كماله
والمبدل قبل للنقل من ملك الي ملك فملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر
لانه غير قابل للنقل وصدق الناصب في قيمته مع حلفه ان لم يقع في
الزيادة فان ظهر وقيمته اكثر وقد ضمن الناصب بقوله اخذه المالك

اساعة فساد بين دورى كذا قال الامام
المزنى في نفع الملك

هذا الحكم لا يثبت الا في هذه الصور الثلاثة
ولا يثبت في غيرها ولا يثبت في غيرها

هذا الحكم لا يثبت الا في هذه الصور الثلاثة
ولا يثبت في غيرها ولا يثبت في غيرها

عنه النجاشي وغيره باقية بل صارت حقيقة أخرى وانما لا يضمن الجلد عنده
 اذا التفتل لانه غصب جلد غير مدبوغ ولا قيمته والضمائم يتبع التقوم
 لكن العين اذا كان باقية لا يشترط فقد اخطا في مواضع من كلامه الاول
 في قوله يصير ملكا للغاصب وذلك ان الجلد لا يصير ملكا للغاصب بالباقة
 صرح به في المحيط حيث قال ان الغاصب وان احدث وصف المالكية في الجلد
 لكن لم يستهلك جلد من دم فلم يملك الجلد والثاني في قوله بل صار حقيقة
 اخرى فانه لو كان كذلك لكان الغاصب مالكا له سواء اخطا بالقيمة او
 بالقيمة لوليس كذلك فانه صرح في الهداية بان التكميل يظهر له بمنزلة
 غل الثوب النفس فيبقى على ملكه وانما ان العين باقية بعد التكميل
 على انفس عليه في باب الوكالة من اصل الكفر من المبسوط والثالث
 في قوله لانه غصب جلد غير مدبوغ وذلك ان ما ذكره من العلة فائدة
 بعينها فيما اذا التفتل بعد ما دبره بالقيمة لانه ان الحكم خلف عنها فيه
 لوجود الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه في كتاب
 ونحن بمكة معترف الموقوف نفع من الضمان يتخذ اصل المدين والمخالف
 هي الآت اللهم التي يغرب بها واداء التوف ذكره في الموقوف اراهم
 ضمان قيمته خشنا منحتا وذكره المستفي خشنا الواحدة في البديع وقال
 لا يضمن اصلا وما طبل النواة والدف الذي يباح ضرب في العرس
 فممنون بالاتفاق وانما لم يعمل لمسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق
 بين كونه له وكونه لغيره قال في سيرة المحيط وكذلك المزايمير والطنابير
 ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم
 يعودوا عليها واراثة سلم ومصف وصرح بها خطا له في هذه المواضع
 وفي ام ولد غصبت وهلك لا يضمن بخلاف المدبر لان المدبر يقوم
 لام الولد هذا عنده وقال لا يضمنها لتفويتها ومن حل قيد عبد غيره

سواء كان المدبر مدبرا او غير مدبر
 فممنون بالاتفاق وانما لم يعمل لمسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق
 بين كونه له وكونه لغيره قال في سيرة المحيط وكذلك المزايمير والطنابير
 ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم
 يعودوا عليها واراثة سلم ومصف وصرح بها خطا له في هذه المواضع
 وفي ام ولد غصبت وهلك لا يضمن بخلاف المدبر لان المدبر يقوم
 لام الولد هذا عنده وقال لا يضمنها لتفويتها ومن حل قيد عبد غيره

او رباط دابته وقع اصلها او نقص طائره فذهب خلاص الجمل ان
 الطائر مجبول على التفار ولها ان توسط فعل المجرر او سعى السلطان
 من يوزبه ولا يرفع بل ارفع او من يفتق عطف على من يوزبه ولا يفتح
 بهنبة او قال مع سلطان فديهم وقد لانه وجد مالا فوزه شيئا لا يضمن
 ولو خرم البتة ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محمد رجا له وبه يفتق وعنده
 لا يضمن الساعي لانه توسط فعل فاعل في كتاب **الشفعة**
 في الشريعة ملك مبيع عفا راقده به وهو كل مال اصل وقدره من
 ضيق ودار لان الشفعة اصله انما ثبت فيه وما في معناه كالعلو ذكره
 في التحفة جبرائيل لا يعتبر اختياره لانه يعتبر عدم اختياره لم يعل على
 مشتربه لانه قد يكون على بايعه كما اذا اقد البائع بالبيع وانكر المشتري قال
 في الفتاوى الصغرى ان الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لا على
 ثبوت للمشتري وطحا اثبت اذا باع بشرط التجار للمشتري بثلث ثمنه
 اي ما ياتل في المالك وان كان متاخر الرفع الصورة فبيع القيمة قال في
 المحيط واذا وجبت الشفعة فان كان الثمن من زوات الامثال
 وجبت بمثل وان لم يكن منها كالعبد والثوب وجبت بقيمة وقال في
 والثاقبي وما لك باخذ بقيمة وجب اي ثبت بعد البيع لم يعمل بالبيع
 لانه شرط والسبب هو الاتصال **ونستقر بالاشهاد** اذ بالاشهاد
 طلب الموافقة وانما قال نستقر لان حق الشفعة قبل هذا منزل
 بحيث لو اخرجت بطل واذا لم يوافق استقر اي لا يطل بعد ذلك **بالحكم**
 بالرافع او بغيره والقاضي قال في التحفة قالوا ان حق الشفعة يجب
 عند البيع ويترك بالطلب وثبت الملك بقضاء القاضي او بالترتيب من الخصمين
 بقدر رؤس الشفعة لا الملك خلاصا لك في المحيط في نفس المبيع ثم
 للمشتري به حقه من قال ثم له في حق المبيع اضم فيما حقه الاطلا والظاهر

في الشريعة
 صدر الشريعة

فيها يكفي فيه الاضمار كالشرب والطريق خاصين كشرابهم لا يجري فيه
 صفة السفن وطريق لا يتخذ في الجار لا ضابط وعند القاضي لا تثبت الشفعة
 على حائط انما ذكره ليحتمل انه جار لا ضابط وعند القاضي لا تثبت الشفعة
 الا لاول ذكره في التفتة والمحيط والاسرار والايضاح وبطلانها الشفعة
 في مجلس اخبر فيه بالبيع قال مشايخنا والعصم ان يقول القائل للشفيع
 من اخبرك بالشراء ولا يقول من علمت به ثم ان اعتبر المجلس على اختياره
 وفي الاصل عن محمد اشارة الى ذلك وعند عامة علماء على الفور كذا في كلامه
 بلفظ يفهم طلبا كطلب الشفعة ونحوه مثل انما طالب للشفعة او اطلبها
 وهو طلب موافقة اخذوا من قوله عليه السلام الشفعة لمن واثرها الى
 طلبها على سبيل المبادرة والمسارعة ثم يشترط هذا اذا لم يكن طلب
 الموافقة عند احد العاقلين ولا عند الدار واما اذا كان عند احد عاقل
 عند الدار واشترط على ذلك فذلك يكفي ويقوم مقام الطلبين عند
 القار او على من له الملك او اليد قال في التفتة ان كان المبيع لم يقبض
 بعد فالشفيع بالحي ر بين مطالبة البايع والمشتري والطلب عند
 المبيع او الاشهاد عليه لان المشتري مالك والبايع صاحب يدفع
 من الشفعة التي صمة موقفا لينقل الملك واليد فاق المبيع يتعلق الشفعة
 بقبض المطلب عنده مقام الطلب منها باعتبار الحاجة من مشتري او
 بايع فيقول اشترى فلان بهذا الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت
 الشفعة واطلها الآن فاشهد واعليه وهو طلبه شهادة هذا الطلب
 انما يجب عند التمكن من الاشهاد عند الدار او عند صاحب الملك
 او صاحب اليد حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت شفيعته واذا كان في
 مصر آخره الاجل بمقدار المسافة التي بينه وبين المهر الذي وضع
 فيه البيع من المتعاقدين في يذهب اليه بنفسه او يبعث وكيل
 لطلب

لطلب الشفعة والاشهاد عليه وذلك الاجل من وقت العلم بالبيع
 وطلب الموافقة فاذا مضى الاجل ولم يذهب بنفسه ولا يبعث وكيله لمطالبة
 الشفعة تبطل شفيعته كذا في التفتة وفي الذخيرة ان لم يجد وكيله لم يسل
 رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفيعته في طلب عند فاض فيقول
 اشترى فلان دارا كذا وانا شفيعها به اركذا الى هذا اذا لم يكن
 الشفع شريكا في نفس المبيع وان كان شريكا فيه فصوره طلبه
 غير هذه فمرة يستلم اليه هذا اذا قبض المشتري المبيع وطلب اخفى
 لا يتوقف عليه وهو طلب عليك وحصة وبما خيرة لا تبطل الشفعة
 وقال محمد وزفر معه ذكره في الهداية والمحيط اذا اخذ شرايعة من
 غير عذر بطلت وبمعنى ذكره قاضي خان في الجامع الصغير وصاحب
 المحيط ونقل صاحب النهاية عن شيخ الاسلام وفي الهداية الفتوى
 على قول ابي حنيفة وهو ظاهر المذهب واذا طلب سال القاضي نعم
 اى عن مالكية الشفع الدار المشفوع بها فان اقره او برهن الشفع
 او لكل الخصم عن الكلف على العلم بانه مالك كذا سأل عن الشراء
 قال اقره او نكل عن الكلف على انما حصل او السبب قد مر في كتاب
 الدعوى ان في دعوى شفعة احوار الكلف على السبب او برهن الشفع
 حتى له بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة واذا انكر
 قال قول قول مع يمينه وان لم يجز الثمن وقت الدعوى واذا قطع
 لزمه احضاره والمشتري جس الدار لقبض منه فلو قيل للشفيع
 اذ الثمن فاقولا يبطل والخصم اى خصم الشفع البايع والمشتري
 ان لم يسل احد ما بيده والاخر بملكه مع ذلك في المحيط والنفق والمهر
 فلا شفيع البينة عليه اى على البايع حتى يجز المشتري فيقبض بالشفعة
 ويغني جصوره وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع

ماه الشراء

ماه الشراء

ماه الشراء
ماه الشراء

لزوال الملك والبدعة والعهدة على البايع حتى يجب تسليم الدار
عليه وعند الاستحقاق يرجع بالثمن عليه وللشفيع خيار الرجوع
والقيس وان شرط المشتري البراءة عنه وان اختلف الشفيع
والمشتري في الثمن صدق المشتري الى مع يمينه لان الشفيع يدعي
استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو برهان فالشفيع
اخر لما روي ان صدق البينين يجريان العقد من بين قباضة الشفيع
بالاقل هذا عند ما وعدت يوسف بينه المشتري احدى الاكثر اثباتا
وان ادعى المشتري ثمنه وما يبيع اقل منه فلا قبضة اي بلا قبض الثمن
فالقول له ومع قبضة المشتري واخذ في حط الكل بالكل مسك حط البعض
فذكر في باب المراجعة وفي الشراء ثمن مثلي حقيقة وحكما وذلك لان
من المثلي ما انتهى بغير المثلي كالمزج في حيا المسلم بمثل من غيره بالقيمة ففي
عقار بعتار اخذ كل بغير الاخر وفي ثمن مؤجل كالحال وطلب في الحال واخذ
بعد الاجل قال زفر والشافعي في قوله القديم لان باخذه في الحال بالثمن
المؤجل ولو سكت عنه بطلت اي ان سكت عن الطلب وصبر حتى
يطلب عند الاجل بطلت الشفعة وفي شراء ذبي من ذبي لانه ان يكون
البايع ايضا ذميا والابعد البيع فلا يثبت الشفعة صرح به في المبسوط
في او غير ذمير والشفيع ذمي بمثل ثمنه وقيمة المختبر والشفيع المسلم بغيره
كل قيمة المختبر حاشا تقدم مقام الدار لا مقام المختبر فلهذا لا يجرم عليه
وفي براء المشتري وغرسه بالثمن وقيمتها مذكورين اي مستحق القطع
كأنه الغصب او كلف المشتري ثمنها ومن اياه يوسف انه لا يكلف بالقطع
ولكنه بالجوار ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس وان شاء
ترك وبه قال الشافعي وما لك لانه ليس بمصدق في البناء والغرس لثبوت
ملكه بالشراء فلا يعامل باحكام العدوان وجه ظاهر الرواية انه يبي

او يترك

او غرس في كل ثمنين به حتى يملكه للغير من غير تسليم من جهة من له الحق
فينتقض ويرجع الشفيع بالثمن فقط ان يبي او غرس يبيع بعد اخذه بالثمن
ثم استحققت انما لا يرجع بغيره البناء او الغرس على احد لانه اخذ جبرا
لانه يمشي فيما اخذ بالتراضي بل لانه ليس بمؤور والمشتري انما يرجع
على البايع لانه مؤور من جهة وبكل الثمن ان خربت او جفت الشجر
اي اشترى دارا فخرت من غير صنيع احد او بستانا فحقت الشجر فالشفيع
ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الثمن واخذ العوض لا النقص
بجسمتها ان هدم المشتري البناء انما ياخذ بالقيمة لان المشتري صدق الاكف
وفي الاول ثلث بانه سماوية ولا ياخذ النقص لانه لم يبيع تبعا وفيه شبهة
ارض مع ترخيل فيها وذلك بذكر الثمن اذ بدونه لا يدخل في البيع او لا يتر
عليها فان مرر مع اخذ ثمنها في الفصلين وبجسمتها اي ياخذ الشفيع الارض
بجسمتها من الثمن ان جده المشتري في الاول وبالكمل في الثاني لان الثمن
لم يكن موجودا وقت العقد فلا يباع بغيره من الثمن **باب** ما يبي فيه اولا
وما يبطلها اي باب ما يكون فيه الشفعة او لا يكون وما يبطل الشفعة انما
يجب قصد انما قال قصد لانه يجب تبعا في غير العمار كالنخل والشجر وعقار
ملك بغير موهال فائدة هذين القيدين نظير ما ذكر بعينه هذا ان لم يقسم
خلقا لثا فني لان الشفعة لدفع مونة القسمة عنده وعند دفع ضرر الجوار
كرد في وقام وبغيره لا يجرى عرض وذلك وبناء هذا اذا بيع للقطع لانه اذا بيع
مع حق القوار ياتي بالعمارة وكل بيا قصدا انما قال قصد لانه اذا بيا تبعا
لارض تجب فيها الشفعة وارث وصدقة وحبية الا بعوض في دار قسمت
لان في القسمة معنى الاقرار او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او بيع
من دم عبيد او مهر لانه ليس باموال ولا مثل لما حقه ياخذ الشفيع به
فلا يكون مراعاة الشرط وعند الشافعي تجب فيها الشفعة لان هذه الاصول

صدر الشرح

صدر الشرح
في عبارة المصنف اشارة
الى هذا المعنى

منقولة عنده فيدخذ بقيتها عند تعذر الاخذ بمثلها ولنا ان تقوم المناقصة
 من زوري فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعقود وان قول بعض اهل المال
 كما اذا تزوجها على دار على ان ترد عليه الف وقال لا يجب الشفعة في حصص
 الالف او فيها مبادلة مالية ولا ان معنى البيع مانع فيه ولهذا ينبغي ان لا يفتقر
 النكاح ولا يفتقر بشرط النكاح ولا شفعة في الاصل فكذا في البيع او
 بيعت بخيار للبائع وما سقط خياره انما قال هذا لانه اذا سقط خيار
 تثبت الشفعة وقس على هذا قوله او يباعا فسادا وما سقط فسخ
 اسباب سقوط كثيرة منها بقاء المشتري فيها او ردت بخيار ردية
 او شرط او عيب بفساد متعلق بالآخر فقط بعد ما سلمت الى بيع وسلمت
 الشفعة ثم ردت البيع بخيار ردية او شرط كيف كان او لعيب بفساد القفا
 فلا شفعة لانه فسخ لا بيع وجب برودة القفا يعني اذا ردت بخيار العيب
 بفساد وجب الشفعة وبالقالة لان الامانة بيع في حق الثالث والشفعة
 فالشفا وللعبد الماذون اي تجب الشفعة له مدبونا احاطة الدين برقبته
 وكسبه غير شرط وقد نهيت على هذا فيما سبق في مبيع سببه وسببه
 في مبيع بئار على ان ياتي به ليس ملك المولى اذا كان مدبونا ولم يشرى
 او اشترى له اي تجب الشفعة للمشتري سواء اشترى امانة
 او وكالة ولمن اشترى له اي للموكل بالشراء وما يدينه انه لو كان المشتري
 او الموكل بالشراء شريكا ولدار شريكا اخر فلها الشفعة ولو كان هو شريكا
 ولدار جاره فلا شفعة للمجاري وجوده للمن باع سوار كان اصلا
 او وكيل او بيع له اي وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل
 باظهار الرغبة عن الدار لا باظهار الرغبة فيها ثم ان البائع لغيره في حكم
 العقد كالبائع لنفسه فلذلك لا يبارى الوكيل الاصيل او ضمن العقد
 لان الاختصاص عليه ولا فيما بيع الا قدر ادراكه كان او دونه من

في مبيع سببه وسببه
 في مبيع بئار على ان ياتي به ليس ملك المولى اذا كان مدبونا ولم يشرى
 او اشترى له اي تجب الشفعة للمشتري سواء اشترى امانة
 او وكالة ولمن اشترى له اي للموكل بالشراء وما يدينه انه لو كان المشتري
 او الموكل بالشراء شريكا ولدار شريكا اخر فلها الشفعة ولو كان هو شريكا
 ولدار جاره فلا شفعة للمجاري وجوده للمن باع سوار كان اصلا
 او وكيل او بيع له اي وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل
 باظهار الرغبة عن الدار لا باظهار الرغبة فيها ثم ان البائع لغيره في حكم
 العقد كالبائع لنفسه فلذلك لا يبارى الوكيل الاصيل او ضمن العقد
 لان الاختصاص عليه ولا فيما بيع الا قدر ادراكه كان او دونه من

طول
 في الزمان

طول مدة الشفع اي يكون طول ذلك القدر تمام ما لا يصح المدين
 هذه حيلة لا سقط شفعة الجوار او شري سها منها بمن ثم باقية
 الالف السهم الاول هذه حيلة اخرى لا سقط شفعة الجوار وهي ان
 يشتري سقيا قبلها منها كسهم واحد من الف سهم مثقالا الف الادراج
 ثم يشتري الباقي ب درهم فاشفع لا يقدر على اخذ الشفعة الالف السهم
 الاول بثمنه ولا يرغب فيه كثرة الثمن وانما لا يقدر على اخذها في الباقي
 لان المشتري صار شريكا في الباقي وهو احد من الجوار او شري بمن
 ثم دفع عنه الباقي هذه حيلة اخرى تتم الجوار وغيره وهي ما اذا
 اريد بيع الدار بما في فبشترى الدار بالالف ثم يدفع ثوبا ب ومائة
 في مقابل الالف فليس للشفعة اخذها الا بالالف ولا يرغب فيه
 ولان هذه حيلة اسقاط الشفعة والذكرة عند ابي يوسف خلافا لما
 هذا الا خلافا قبل الوجوب واما بعده فمكرهه بل انما ذكره شيخ الاسلام
 وبقي في الاول بقول الاول وفي الثاني بقول الثاني انما قال في كتاب
 اكمل لا بأس بالجيل فيما يجل ويجوز وانما اكمله يعني يختص به الرجل
 من احوام ويخرج به الى اكمال في كان من هذا لا بأس به وانما يكره
 من ذلك ان يجل الرجل في حق لرجل حتى يبطل او يجل في باطل حتى
 يموت او يجل في شيء حتى يبطل فيه شبهة وتبطل بترك طلب المواتبة
 تركه بان لا يطلب في مجلس اخر فيه بالبيع او الاشهاد اذ انما ياد
 عند العقار او عند من له اليد لا الاشهاد عند طلب المواتبة لانه
 غير لازم وتسليمها بعد البيع فقط اي لا تبطل بتسليم قبل البيع
 ولو من الاب او الوصي بعدا عند ما خلافا لما ذكره لان هذا
 ابطال الحق العيني فلا يصح ولما ان الاخذ بالشفعة تجارة فترك الاخذ
 بها ترك التجارة فبطل او الوكيل بالشراء تسليم الشفعة صحيح بالاتفاق

من قال انما شرفت الشفعة للمدين
 فالمشتري ان كان وقت شرفه
 في الجارية لا يجل بها طمها فقد اخطأ
 حيث عطل بالجله ولا بأس به
 كما لا يخفى على من له دراية
 في الاصول
 في التصديق
 في الصور التي ذكرنا من احوال
 في التصديق
 في الصور التي ذكرنا من احوال

حقه بالوكيل التا ولا وجه لان المذكور
 لا يلزم ان يكون خلافا بينه وبين
 الوكيل في هذه الزمان

الاجزاء في خمسة اجزاء في كل اربعة
 اجزاء في خمسة اجزاء في كل اربعة
 اجزاء في خمسة اجزاء في كل اربعة
 اجزاء في خمسة اجزاء في كل اربعة

وفي القياس لا يستقيم لانه في معنى القار ذكره في المبسوط والاول
 لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا اي يصور الدار المقسومة
 على قريظ من لبنك حفظه وبعد لها اي يسويها سهام القسمة وبذلك
 يصور الذرعان على ذلك القياس بتم الجدول فيكون كل ذراع
 في ذراع بشكل لبنك ويقدّر البيوت والصفه وغيرهما بتلك الذرعان
 ويقسم البناء ويبدأ القسمة من اي طرف كان فان جعل الجانب النوبي
 اولا يجعل الجانب ثانيا ثم الجانب ثالثا وهكذا ويكتب اصحاب السهام اما على
 القسمة او غيرهما فمن خرج اسمه اولا يعطى نصيبه من الجانب النوبي جزء
 من الوصه والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه
 متصلا بالاول وهكذا الى ان يتم سواها كانت الانصاف منها وية
 او متعاقبة ولا يدخل الدراع في القسمة اي في قسمة العمار
 الا برضاهم حتى اذا كان ارض وبناء يقسم بوضع بطون القيمة فيما
 روي عن ابي يوسف ومن ابي حنيفة انه يقسم الارض بالمساحة فانه
 وقع البناء في نصيبه بترد على الاخر دراهم حتى يساوي فيدخل الدراع
 مزدرة ومن محمد انه يترد على شريكه من الوصه في مقابلة البناء فاذا
 بقي فضل ولا يمكن التسوية في يرد في مقابلة الفضل دراهم لان الضرورة
 في هذا القدر فان وقع سبل قسمة او طريقتين قسم اخر لما شرط
 فيها صرف ان يمكن والافسحت شغل ذو علو وسفل وعلو وسفل
 ان قسم كل وصه وقسم بها الى بالقيمة عند محمد وبه يعنى وعند ابي
 حنيفة يقسم بالذرع كل ذراع من السفل في مقابلة ذراعين من السفل
 وعند

صدر الشرح

وعند ابي يوسف ايضا يقسم بالذرع لكن العلو والسفل من اربع
 قال في شرح الطحاوي والاختلاف في الساحة واما البناء فيقسم بالقيمة
 اثنا عشر ان اقتراعه المتساويين بالاكستيا ثم ادعى ان بعض
 حصته وقع في يد صاحب غلط لا يصح الا بحجة من بينة المدعى و
 اقرار الخصم ونكوله قال لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصح
 الا بالحق قال صاحب المهادنة ينبغي ان لا يقبل دعواه اصل الشك في
 وفي المبسوط والحقانية ما يؤيد هذا وما ذكره انما يرد على ما رواه
 حيث قال لا يصح الا ببينة واما ما ذكره في المتن فيمكن توفيقه
 لانه المبسوط والحقيقة محل الجح على الاقرار ووجه ما رواه وفي المتن
 على تقدير تعميم حجة للبينة ايضا كما وقع في الكاكة هو انه اعتمد على فعل
 القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما لم يحج التامل ظهر الغلط في فعل
 فلا يوافق ذلك الاقرار عند ظهور الحق وشهادة القاسمين حجة
 عند الاختلاف اي اذا اختلف المتساويون وشهد
 القاسمان قبلت شهادتهما لم يزل في القسمة اذا لا وجه له
 فانه لا حاجة الى الشهادة عليها بل نقول انه لا يصح مشهودا بها
 لانه غير لازم ذكره في المهادنة هذا عندنا وعند محمد والشافعي
 ليست بحجة لانها شهادة على فعل انفسها وقال لا بل شهادة
 على فعل غيرهما وهو الاكستيا وان قال ففضله ثم اخذ بعضه حلفا
 خصمه لانه يدعى عليه انضم الغصب وهو منكروان قال قبل
 اقراره احابني كذا ولم يسلم الى مخالفه فسحنت لانه اختلف

مرقة بهذا التفصيل في الكاكة من حلق
 على البينة ما يجب به
 صدر الشرح

ما الشرح
 صدر الشرح

في مقدار ما حصل له بالقسمه فصار كالاضطلاف في مقدار المبيع
 وان استحق بعض حصته احد ما شاع اولاً لم تنسخ يعني جبراً
 ورجع بقسط في حصته شريكه او نقصها يعني ان شاء رجع وان شاع
 نقص القسمه دفعا لعيب التفتيش ونسخ في بعض شاع
 في الكل اعلم انه اذا استحق بعض شاع في نصيب احد ما لم تنسخ
 القسمه عند ابن حنبله ويرجع بحصة ذلك في نصيب صاحبه وقال ابو
 يوسف نسخ القسمه ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع اب
 يوسف وابو حنبله مع ابن حنبله وهذا لا يصح ولو استحق بعض شاع
 في الكل نسخ بالانفاق ولو استحق بعض حصتين لا تنسخ بالانفاق
 بقي منها احوال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد
 فان كان شاعياً فسخت القسمه لانه لو بقيت القسمه لتضر
 المستحق بتقوى نصيبه في العيبين بخلاف ما اذا كان الاستحقاق
 في نصيب احد ما كذا في المهادية وان كان معيناً فاما ان يكون
 متساوياً بين فالامر ظاهر وان كان في احد ما زائداً فالعبرة لذلك
 الذاب فيرجع الى المسئلة السابقة وهذا هو السر لعدم اقدام
 هذه الصورة بالذكر وصحت المهادية هي معاملة من الهيئة
 وهي الحارة الظاهرة للتمتعي للنسي والتباين وتماثل منها وهو
 لا يتواصفوا على امر فيزاحموا به وحقيقته ان كل ما منهم يرضى
 لهية واحدة ويختارها وهي في الشئ عبارة عن قسمه الممنوع
 وهي جائزة استحقاق والقياس ان لا يجوز لانا ما بدلة

سبب
سبب

فيما كان
فيما كان
فيما كان

المنفعة

المنفعة بحسبها ولكن ترك ذلك بالكتاب والسنة والاطاع في
 يكون هذا بعضا من دار وهذا بعضا وهذا علوما وهذا سقلا
 وخدمة عبد هذا يوما وهذا يوما كسني ببيع صغير بان يكون في
 زيد يوما وعمر يوما وعبدان هذا هذا العبد والآخر الآخر...
كتاب المزارعة هي معاملة من الزراعة
 في اللغة وفي الشرع معاملة دفع الارض ببعض الحراج عنها ولا يصح
 عنده لما روي انه عليه السلام نهى عن المزارعة هي المزارعة على لغة اهل
 المدينة ولانها في معنى قفيز الطمان قال في الكفاية كان ابو حنبله يعقني
 بفساد ما من غير ملة وكان لا ينهي عنها اشقة النهي قال محمد بن الحسن
 لمير ابو حنبله المطاوعة والمزاينة جازيا ولكن فترع عليها وقال ابو حنبله
 لكان يجوز في كذا واما فيها مارس ولم تجوز الوقت ولم يرفع عليه
 واما فيه راجل وصحت عندهما وبه يفتي لتعامل الناس للاختصاص
 اليها بشرط صلاحية الارض للزراعة وصلاحية المالكين وذكر المدة
 ورب البذر وحسنه وقسط الاخر والتخلف بين الارض والمالك
 والشركة في التي ربح فتبطل ان شرط لاصحهما ففرا من مسماة
 او ما يجمع من موضع معين او ربح رب البذر ببدرة او ربح
 الحراج وتنصيف الباقي اراد الحراج الموقوف اما اذا كان
 حراج مباحة كالبيع وانتمس فلا يفسد شرط رفعه كشرط
 رفع العشر لانه لا يحتمل ان يؤدي لا قطع الشركة او تحب
 لاصحهما والتبين للاخر اولها على السواء لتقطع الشركة فيما هو
 المقصود او تنصيف الحجب والتبين لغير رب البذر لانه خلاف

ما في الشريعة

واما القياس فلا يصح وجها لكون الشئ
 عليه ولذلك لم يذكره صاحب الهداية

الموقوف

مقتضى العقد وان شرط تصيب الحب والتبن لصاحب البذر
 او سكنت عنه ^{بغيره} صحت لان في الاول الشرط على موجب العقد
 فان التبن غار ملكه وفي الثاني الشركة فيها هو المقصود حاصله وفي
 التبن لصاحب البذر وعند البعض مشترك تبعاً للحث وكذا لو كان
 الارض والبذر لزيد والبقر والعجل لآخر والارض والعجل والبقر
 لآخر وبطلت لو كان الارض والبقر لزيد او البذر والبقر والآخر
 لآخر والبذر لآخر ^{بغيره} والباقي لا يعلم انها بالتقسيم العملي على سبعة
 اوجم لانه اما ان يكون الواحد من احداهما والثلاثة من آخر وهذا على رتبة
 اوجم وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احداهما
 والباقي من الآخر والاولان جائزان والثالث لا الاحتمال الربوا
 لان ما باخذ ربه البذر غار ملكه فلا بد له اصلاً انما في جانبه فقط
 وانما في جانب شريكه فلا ان ما باخذ الاجرة فلا احتمال للربوا بل لان
 الشئ لم يرد بتقسيم الشركة بين البذر والعمل والرابع غير
 مذكور في الهداية وهو غير جائز لانه استنجا البقر باجر محمول وانما
 ان يكون اثنان من احداهما واثنان من الآخر وهو على ثلاثة
 اوجم وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل
 من احداهما والباقيان من الآخر والاول جائز دون الاخرين اذ لا
 مناسبة بين الارض والبقر وكذا بين الارض والعمل وعن الجيوش
 جواز هذا واذا صحت فالخارج على الشرط ولا ينبغي للعامل ان
 لم يخرج ويجبر من ابد عن المضي الآت البذر لان المضي عليه لا يخرج
 عن حرره وهو اهلاك البذر ومتى فدت فالخارج لرب البذر

انما في جانب شريكه فلا ان ما باخذ الاجرة فلا احتمال للربوا بل لان الشئ لم يرد بتقسيم الشركة بين البذر والعمل والرابع غير مذكور في الهداية وهو غير جائز لانه استنجا البقر باجر محمول وانما ان يكون اثنان من احداهما واثنان من الآخر وهو على ثلاثة اوجم وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احداهما والباقيان من الآخر والاول جائز دون الاخرين اذ لا مناسبة بين الارض والبقر وكذا بين الارض والعمل وعن الجيوش جواز هذا واذا صحت فالخارج على الشرط ولا ينبغي للعامل ان لم يخرج ويجبر من ابد عن المضي الآت البذر لان المضي عليه لا يخرج عن حرره وهو اهلاك البذر ومتى فدت فالخارج لرب البذر

واللفظ

والآخر اجر مثل ارضه او عمله ولا يزا اد على ما شرط وعند محمد نزار
 بالتمام بلوغ ولو ابدى رب الارض والبذر وقد رتب العامل بماله كونه
 الارض اذا قبلتها للحث فلا شئ له حكم واسترعى ديانته وتبطل
 بموت احداهما خلافاً للشافعي ذكره في التحفة وتفسخ به بين صحيح الياسين
 هذا قبل ان ينبت الذرع ولا يجب له شئ لانه لا يقفه للمنفعة
 وعما قوماً بالخارج وقد بطل بسبب الاحتكاك بالفسخ هذا في
 الحكم ويجب ديانة ان يسترضى العامل اما ان ينبت الذرع ولا يتخذ
 لا يتابع الارض لتعلق حق المزارع وان مضت الحق ولم يدرك
 الذرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه اي اجر مثل ما فيه نصيبه من
 الارض حتى يدرك ونفقة الذرع مثل اجرة السقي وغيره من العمل
 عليها بالمحصن اي بقدر حصته كل واحد منها كاجر اخصاد والرتع
 والدوس والتذرية فان شرط على العامل فسدته لانه شرط مخالف
 لمقتضى العقد فان الذرع اذا ادرك ينتهي العقد وعن الجيوش
 انه اي الشرط يقع وعليه التمسك ذكره في التتمه ولزمه للمعامل
 قال الامام الخنسي في المبسوط هذا هو الصحيح في ديارنا وفي
 الكوفة وهو اختيار من يبيع بالخ للوف وان كان التبن من باباه
 والاصل ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل وما يقفه فعليها
 بالمحصن **كتاب** المساقاة هي عبارة عن المعاملة
 بلفظة اصل المدينة وفي الشرح عقد على دفع الشجر حصته بالذكربناء
 على انه اصل في هذا الباب فان النصف انما ورد فيه وغيره
 معلق به الحاجة الى من فلا يخالف لما سببنا من التعميم

فقد لما القوي اع من الشرع لا يبيح
 كما تولى صاحب الغاية
 فاق الذم

ولا مجال له بزيادة قوله وغيره اذ ياباه قوله الى من يملكه
بجز من عمره ولو بدل الثمر بالخارج لآذى الى دخول المزارعة
 في حد المساقاة وهي كالمزارعة حكما وخلافه فان حكم المساقاة
 حكم المزارعة في ان النوى على صحتها وفي انها باطلة عند خلافها
 وشروطا اراد الشروط التي يكتفى وجودها في المساقاة كاهلية
 العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلف بين الاشجار وبين
 العامل والشركة في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يكتفى في
 المساقاة وعند الشافعي ومالك المساقاة جائزة والمزارعة انما
 تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة شبه
 بها لان الشركة في الزرع فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في جز الزرع
 وهو ما زاد على البذر الا المدة فانها تقع بلا ذكرها استحيان لان
 لا دراك الثمر وقتا معلوما عادة والثابت عادة كالثابت شرطا
 وتنع على اول ثم يخرج وادراك بذر الرطبة كادراك الثمر
 الرطبة بالفارسية سبست تربع اذا دفعها مساقاة لا يشترط
 بيان المدة فيمتد الى ادراك بذرها لانه كادراك الثمر في الشجر
 قال في العناية بهذا اذا كان البذر مما يرغب فيه وحده لانه
 يصير في معنى الثمر للشجر وفي الكافي لو دفع اليه اصول
 رطبة ثابتة في الارض معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد
 لان الرطبة ليست لها غاية ينتهي اليها نموها ولكنها تنمو ما لم
 يفسد الارض بخلاف الثمر واذا تحققت بهذا فقد وقفت على فساد

من المالك انما يملك ما يملكه
 من المالك انما يملك ما يملكه
 من المالك انما يملك ما يملكه

ما قبل الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل قصد في كل سنة
 ست حرات او اكثر وان اريد البذر كقصد مرة وترك
 في المرة الثانية الى ان يدرك البذر ففيها لا يؤخذ البذر
 ينبغي ان يقع على السنة الاولى وذكر مدة لا يؤخذ الثمر فيها ينفذ
 ومدة اي ذكر مدة يبلغ فيها وقد لا يصح فلو خرج في مسعى
 فعل الشرط والا فلعامل اجر المثل ليعمل اي اجر مثل العامل
 المستاجر ليعمل اي ادراك الثمر لا اجر مثل العامل المستاجر
 الى زمان ظهور فساد العقد فان اجر المثل يتفاوت بفترة المدة
 وكثرتها فافهم هذا فانه دقيق ونعم في الكرم والشجر والوطا
 المراد منها جميع البقول واصول البادجان والنخل ذكر الشجر
 مع انها مما سبق في ذكر النخل مع دخوله في الشجر لان الشافعي
 ينكر صحتها فيما عدا الكرم والنخل لانه انما يقع فيها طبع
 خبير ففي غيرهما بنى على القياس وعندنا تقع في جميع ما ذكر
 حاجة الناس وان كان فيه ثمر الامد كما لانه يحتاج
 الى العمل قبل الادراك لابعده كالمزارعة تقع اذا
 كان الذرع بطلا ولا تقع اذا ادرك فان مات احد
 او مضت مدتها والثرى يقع العامل عليه او وارثه
 استخانا دفعا للضرر وان كره الدافع هذا على تقدير

آجر السرم

الرجوع الى المسألة
 في المزارعة

استخف حان له لم يقصد
 ذكره في المستقضى فليقل
 ادرك او ياتى من نفسه
 صدر الزرع

قيام ورثة العامل عليه او ورثته هذا على تقدير قيام
العامل نفسه فحق نشر على ترتيب اللف ثم انه مخصوص
بصورة الموت لا ينشئ في صورة انقضاء المدة ولا
تقضى الا بعدد وكفى العامل ايضا لا يقدر على العمل
او سار ما يخاف على سعته السعة غرض التخل ولجميع
سقف ذكره في المذهب او غيره عذر ودفع قضاء مدة
معلومة على لمن يؤمن ويكون الارض والشر بينهما لا يمتنع
لاشراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والنزول والنس
لرب الارض لانه غرس برضاه ورضا صاحب الارض
فصار تبعا للارض وللآخر قيمة غرسه واجر عمله لانه في معنى
تغير الطين لانه كسبجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف
وحيلة الجواز لمن يبيع نصف الاغراس بنصف الارض
وينسب صاحب الارض العامل ثلث سنين مثلا
بشر قليل يعمل في نصيبه كتاب الذبايح

وهي اسم ما يذبح كالذبح بالكسر والذبح بالفتح مصدر ذبح
اذا قطع الاوداج حرم ذبيحة اى مذبح لم يذك اى لم يذبح
ذبحا شرعيا اختيارا كان او اضطراريا فان قلت فلا يتناول
الذبيحة المترتبة والنطيحة وكونها قلت نعم الا انه حكمها يعلم
فما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا حرم ما لم يذك حال كونه
مذبوحا فلان يحرم حال عدم كونه مذبوحا احقا وحكمه الى التمام
اسبق. وذكاة العذرة جرح ايمن كان من جحد الراس
والاطاف داخلان في الجحد دون البدن ولذلك لم يتل
من البدن والاختيار ذبح بين الخلق واللبنة هي المنزهة العذرة
وعروة الخلق والمرئى والودجان ان في اقصى الغم نقاء
هو الخلق وفيه مجريان الاول موضوع من قدام وهو الخلق
ويسمى المشتركون مقبلة الدية وهي مجرى النفس والكا
موضوع من خلف ناحية القفا على عجز العنق ويسمى المرئى
وفيه ينفذ الطعام والشراب هذا ما في كتب الطب ويوافقه
ما في المغرب والجمرة وديوان الادب من كتب اللغة وما في شرح
مختصر الكرخي للقدوري وقال صاحب المهداية الخلق مجرى
العلق والماء والمرئى مجرى النفس ويوافقه ما في مبسوط
شيخ الاسلام من ان المرئى عرف اخر هو مجرى النفس

فمن صدر الشريعة
من اذ سجد من الجانب
او غير فذوه
سجد

وما في تفسير سورة الاحزاب من الكشاف من انه الحلقم مدخل الطعام
والشراب فلم يجز فوق العقدة وافق بعضهم بالجواز لقوله
الذكون بين اللبنة والخبين ويساعد رواية المبسوط
عبارة الجلع الصغير وهي لا بأس بالذبح في الحلق كسطه
واعلاه واسفله وحل ينفع ان تلت منها اقية لاكثر مما
الكل وهو بكل ما افرى الاوداج وانهر الدم ولو لم يلبس
هي قشر الثقب وروية هي جرابين كالسكين يذبح بها كذا
في المستفي ويساعد ما في العوارح الا سنا وظفا فاعين
اما اذا كان منزوعين بكل الذبيحة عندنا ويكره الذبح
ذكره في الحارثا وعند الشيخ الذبيحة ميتة لقوله
كل ما انهر الدم وافرى الاوداج الا السن والظفر
فانه

الذبح على ما ذكره في الاحزاب
والذبح على ما ذكره في الاحزاب
والذبح على ما ذكره في الاحزاب
والذبح على ما ذكره في الاحزاب

فانه ما دى اجسته ومن لا يلقون الاظفار ويحدون الاسنان ويقاوتون بالخش والعش
فهو محمول على غير المتروك وندب احداه شفرة قبل الامتجاع وكره بعد ارفاقا للذبح واجت
بالرفع عطف على الصغير في كره برجلها الى المذبح وذبحها من قفاها والفتح اي الذبح الشديد
من يبلغ النجاع وهو بالفارسية مرام مغز والسبح قبل ان تبرد اي تسكن عن الاضطراب
وسطر طكون الذابح مسلما او كتابيا او حريتا قال الله تعالى وطعام الذين حل لكم وذكر لا يذبح
يذكره وانا اسم الله عليها فحل ذبيحتها ولو لم يجزنا وامرأة او ميتا يعقل التسمية اي يعلم
ان حل الذبيحة بها والذبيحة اي شرايطها من فري الاوداج ويضبط اي يعذر على فري الاو
ويحسن القيام بذكره في الكافي وعبارة الهداية ظاهر فيه انما قال هذا لانه لو كان لا يعقل
ولا يضبط لا يجز ذبيحة او اقل من ذبيحة وشي ويجوز شي ومرة وتارة تسمية
عند القوم تع ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلافا للشافعي واقوى حجة في تع قال لا احد
فيما اوجي الى محتمل الى قومه او فسقا اهل لغير الله به فيجوز قومه ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه وانه لفسق على اهل لغير الله به بقرينة قومه تع وانه لفسق وايضا اذا لم يوجد هذا
في الحرم يكون حلالا قلنا لا ضرورة في اكل بل لا وجه له اذ يلزم ان يعتبر عن من يذكر اسم
غير الله عليه ميتة فلا يذكر اسم الله عليه ولا يخفى ما فيمن القصور المحلل لكال الفصاحة فاذا لم يحل
فيكون فلا احد نازل قبل ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان تركها ناسيا حل بعد النسيان
وقال ما كل في احدى الروايتين عنه لا يحل في النسيان ايضا لظاهر ما ذكرنا في الهداية لافضل
فيه وكلنا نقول في اعتبار ذلك من اخرج ما لا يخفى لانه لا ينافي كثرة النسيان واخرج مدفوع
والنقل المذكور غير مجرى على ظاهره اذ لو اريد به ظاهره لجرى المجامعة وظهر الانقياد وارتفع
اختلاف في المصدر الاول واما قومه تع لانه قد ذكرنا ان نسيانا فليقتدر بدلالة على عدم المؤاخاة

ما في الاحزاب
ذكره القائل النسيان في ذبح
من ذبحه اهل بيته الشافعي ذكره
ما في الاحزاب والشافعي

لا يلزم منه اكل في متروك التسمية تاسيا كما لا يلزم من عدم المواظبة على تقديم ترك الواجب في
 الصلوة تاسيا عام الصلوة وما يقال ففهمه م تسمية الله في قلب كل امرء مسلم بحول على حاله
 النسيان انما يكتفي في وجوبه عن تشكك ان في الامتناع على ما ذكرنا لا يخفى وكره ان يذكر
 مع اسم الله تعالى غير وصلا لا عطا لغيرهم بسم الله اللهم تقبل من فلان وحرره الذبيحة ان عطف
 بحرف بسم الله واسم فلان او و فلان اي بسم الله و فلان وان فصل صيغة ومعنى كالذماء قبل
 الامتناع وقبل التسمية لا باس به وجبت بخر الابل وكره ذبحها وفي البقر والغنم عكس وقا
 ان ذبح الابل او نحو البقر والغنم لا يحل ولزم ذبح صيد استانس وكفى جرح نعم وهو واحد
 الانعام وسي المال الراعية توحش او سقط في بئر ولم يمكن ذبحه وقال ما كل لا يحل الا
 بالذكية الاختيارية ولا يحل جنين ميت وجد في بطن امه وعند ما هو قدامه في اذ
 تم خلقه اكل وذكوة الامم ذكوة له ولا ذناب او حلب المراد من ذي ناب الذي يعيد
 بنابه ومن يحلب الذي يعيد بحلبه لا كل ذي ناب ولا كل ذي مخالب فان اتممت لها مخالب
 والبعير له ناب والبقر كذلك كذا في مبسوط البزدوي من سبع او طير السبع كل يختلف
 منتهى جريح قاتل عاده عادة ذكره في الهداية ولا حشرات من صغار دواب الارض
 واحدها حشرة واحمر الاصلية فيه خلاف ما كل والبعل والحيث فيه خلافها وخلاف
 ان في قومه نية والحيث والبغال والحمير قبل الكراهية في اكل عند تنهيتي وقبل تحريمي
 وهو الامتناع والتمنع كفار وفيه خلاف ان في الزنبور والسحفات سكر كسبت
 والابقع الذي ياكل الجيف الابقع كلاغ ييبه والغداف كلاغ سياه بزر ك والفيل و
 اليربوع موش دشت وهو حلال عند ان في ابن عرس راسه ولا حيوان مائي سوى
 سمك لم يطف من طفاي خف وعلا والمصدر الطفوء على وزن الفعول ذكره في الطلبة
 وفي خلاف

هذا هو الوجه
 في قوله
 لا يلزم منه اكل

منه في قوله
 لا يلزم منه اكل
 في قوله
 لا يلزم منه اكل

وفيه خلاف ان في قوله في التحفة ثم عندنا الطائي على وجهين ما مات بسبب حادث فانه يزول
 وما مات خفا فانه لا يزول واجمعت والمارة هي اجمة يث نوع من السمك غير المارة هي
 كذا في المغرب وانما افردهما بالذكر لكانا اخفا في كونهما من جنس السمك ولما كان احدهما فيها
 لمحمد ذكر ما حب المغرب وحل اجماده وانواع السمك بلاد كوة وغراب الزرع والعقن
 والارب معا اي مع الذكوة **كتاب** **الافحية** افحية تجمع
 على اصنافي تشديد اليا في الشرع ما يذبح في يوم الاضحية بنية التوبة ومي شاة من فرد
 وبقرة او بعير منه الى سبعة ان لم يكن اقل من سبع انما قال هذا لانه لو كان لاحد من اهل البيت
 لا يجوز من احد لان وصف التوبة لا يتجزى وعند ما كل يجوز عن اهل بيت واحد وان كانوا
 اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل منها ويقسم اللحم وزنا الاجزاء اذا
 ضم معه اي مع اللحم من الكارعة او حلبة سواء كان في كل جانب شئ من اللحم وخشي من الكارعة
 او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض اكله او يكون في جانب لحم والكارعة وفي آخر لحم وحلده
 وانما يجوز من اللحم الى خلاف اجنس ومخ استمر الاستمر في بقرة مشربة لافحية استسما
 وفي القياس لا يجوز وهو قوه زفر لانه اعدا للقرية فلا يجوز بيعها وحده الا ان كان قد
 يجد بقره سمينة ولا يجد الشراكا وقت البيع فالحاجة ماسة الى هذا والاشراك قبل
 الشراء احب وعن ابي حنيفة يكره الاشراك بعد الشراء وبه اختلف فان مات احد سبعة
 وقال واره اذ يجوز اعه وعلم مخ وعن ابي يوسف انه لا يصح وهو القياس لانه يتبع بالاناء
 فلا يجوز من الغير كالاتاق عن الميت وجه الاحتجاج ان القرية قد تتبع عن الميت كالتصدق
 بخلاف الاتاق فان فيه الزام الولاء على الميت كبقرة عن الضحية ومثله وقراه وان كان
 احدهم كافرا او مريدا للحم لان البعض ليس بقرية وسي لا يتجزى ولا يجب الاتاق عليه العطرة

منه في قوله
 لا يلزم منه اكل
 في قوله
 لا يلزم منه اكل

ورثته

تفسير في بيان حكم الفطرة عند الولادة

لقد علم من وجد سنة ولم يفتح فلا يقر بن مملانا وعندنا ان في سنة غير ما افادنا
بهذا لانها لا تجب على المسافر ذكر في الهداية لنفسه للطفلة في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى
تجب للطفلة كما في الفطرة وجه الظاهر سبب الفطرة راس يونه ويلى عليه بل يعمى عنه ابي او
ومتى من ماله واكله الطفل وما بقي يبدل بل يدخره حاجته ثم يبدل بما ينفع بعينه كالغوب
واخت لا بما ينفع به بالاستهلاك كالحبر ونحو ذلك لان الواجب هو الاراقة واما السقطة
بالحم شرب وما في العصب لا يحتمل التبرع فينبغي ان يطعم الصغير ويدخله ويستبدل لحمه بالاشياء
التي ينفع به الصغير مع بقاء اعضائها كما في جلد الاضحية كذا في التحفة واول وقتها بعد طلوع
فجر يوم النحر واخر قبل غروب اليوم الثالث وعندنا ان في يجوز في اربعة ايام وشروط
تقديم الملوحة اى ملوحة العبد عليها ان دبح في ممره وعندما كل وان في شرطا اخر وهو
ان يكون بعد غروب الامام وان دبح في غير لا المعصية وهذا مكان الفعل لا مكان من عليه قال في
الكافي يدخل وقتها بطلوع الفجر من يوم النحر الا انه يستمر بتقديم الملوحة على التغمية في حق
اهل الامم حتى لا يجوز للمهرق الذبح حتى يصلي العام العبد لعدم الشرط لعدم الوقت
فلما اهل السواد فيذبحون بعد الجلاء لا مملون عليهم ويعتبر الاخر للفقر وعندنا والولادة و
الموت اى اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وفي عكس تجب وان ولد في
اليوم الاخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه وكره الذبح ليلا وان تركت اى التغمية وعندنا
ايامها بعد في النذر وقيل سنة اما للاضحية بها حية ما كانت او غيرا والغنى بغيرها
شرا اما لاولان وجوبها على النذر بالنذر وعلى الفقير بالشراء بنيتها فاما الغنى فالواجب
يتعلق بذمة شرا والاضحية اولا ومع اجتزاع من الغنى لا خلاف في انا اجتزاع من المعز
لا يجوز واجتزاع من الغنى الذي اتي عليه اكثر اكله عند الاكثر وذكر في المبسوط اذا تم سبعة
اشهر فوجز

تفسير في بيان حكم الفطرة عند الولادة

تفسير في بيان حكم الفطرة عند الولادة

اشهر فوجز بعد ذلك كذا في الكافي والتشي فماعد من الثلثة اى من الابل والبقر والاراة
منا ما كان او مزا او هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر وحول من الالة كالجاء
التي لا قرن لها واكتفى بالتولاه من المجنونة دون العباء والعوراء والعجاء التي لا تنقي
من ما يكون معجها الى حد لا يكون في عظامها في اى مخ والعجاء التي لا تنقي الى المنكر ومقطوع
يد او رجلها وما ذهب اكثر من ثلث اذنها او ذنبها او عينها او البتة في تقديره عن
ابى حنيفة اربع روايات ففي ظاهر الرواية عنه ومن رواية هشام عن محمد الزائد على
الثلث وفي رواية عنه الثلث وفي رواية ابن شجاع عنه الربع وفي رواية الزائد على
النصف وهو قولهما وفي كون النصف ما نفا روايتان عنهما كذا في الكافي وطريقة موفقة
فما تب ثلث العين ان ثلث العين الموفقة بعد ان كانت جاشعة فيقرب اليها العلف فينظر
انها من اتي مكان راث العلف ثم ثلث العين الصحيحة ويقرب اليها العلف فينظر انها
من اتي مكان راث العلف فينظر الى تفاوت ما بين المكانين **كتاب**
الكرامة اغايعون الكتاب بها لتعلق ما فيه من المسائل لها اشياء ونفيا ما كره حرام عندنا
ولم يلفظ لعدم القاطع فعندنا ما لم نكره ان ثبت كيد ليل قطعي يستحق حراما والاي يستحق
كرامة التحريم كان ما لم نكره الايتان به ان ثبت ذلك بدليل قطعي يستحق فرضا والا واجبا وعندنا
الى احرام ارب قال في التبيين وهو المختار وهذا هو اكثر كراهة تحريم واما الكره
كرامة تنسب فالى ارب **فصل** الاكل فمن ان دبح به هلاكه وما جوزه
ان مكنته من مملو فاما ومن صومه ومباح الى الشعب ليزيد قوة الا لقصه في صوم
الغد او ثلثا يستحب صيفه او نحو ذلك وكره لبن الاثان فان حكم حكمه وبعده الابل
وعند ابي يوسف يحل شربه للداوي لحدوث الغريبتين وعند محمد يحل مطلقا لانه لو كان

تفسير في بيان حكم الفطرة عند الولادة

تفسير في بيان حكم الفطرة عند الولادة

تفسير في بيان حكم الفطرة عند الولادة

حراما لا يحل به اللذائى ما وضع الله شفاكه فيها حرم و ابو يوسف يعقوب لا يبيح حراما
 للضرورة ولكن هذا التاويل انما يناسب ان لو قيل ما حرم عليكم ما وضع شفاكه فيه وابو
 يعقوب الاصل في البول الحريم وهو عليه السلام قد علم شفاء العوريتين وحيا واما الفرع
 ثم فالشفاك غير معلوم فلا يحل والاكل والشرب والادهاق والتطيب من انا ذهب
 وفقته للرجل والمرأة لقوله ع ما يخرج من بطنه نار جهنم النقص ورد في الشرب وعلم
 دلالة غيره وحل من انا رصاص ورجاج وبلور وعقيق خلا فالت ففى ومن انا
 معقن خلا فلابي يوسف وجلوس عطف على الفميد في حل على معقن كرسى كان او
 سرب او سرجا متقيا موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع اجلوس وكذا الاكل
 والشرب من انا المعقن اذا كان متقيا موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الغم
 هذا عند وعند ابى يوسف يكره مطلقا ويحرم قبل ان مع الاول وقيل مع الكس وقبل
 قول وقد كافر خالف في المعاملات مقبول بالاجماع الحاجة الى قوله كثر المعاملات وكثر
 من اهل الشهادة في الجملة او انى او فاسق او عبدا وصنفا في المعاملات كالتركيب كما اذا
 اخبر اى وكيل خلا ففى بيع هذا يجوز الشراء منه وشراء ذكته فان قال سرت اللحم
 من مسلم او كنانى حل وان قال سرت من مجوسى حرم وقوله الرقيق والصبي في الهدية
 والاذن كما اذا جاء بهدية وقال فلان اهدى اليك يحل قبوله او قال فلان اهدى فى التجارة
 يقبل فيه وشروط العدل في الديارات كالتجارة عن نجاسة الماء فيقيم ان اخبر بها مسلم عدل
 ولو عبدا او مجوسى في الفاسق والمستور ثم يحل بغالب رايه ولو اراقه فتيمة في غلبة
 صدق وتومتا فتيمة في كذب فاحوط ومقتدى دعى الى وليمة فوجدتم لعلبا او
 غشاء الوليمة طعام الكرس والعب اللهو والغشاء بالمد التسماع لا يقدر على منع يخرج
 البتة

قال عليه السلام
 هذه المعادلة
 هذه المعادلة

البتة لئلا يقتدى به الناس وغيره ان فقد غير فاكى ر على المنع انما قال هذا لانه اذا كان
 قادرا عليه لا يجوز له ان يتعد ويأكل الا بعد المنع وكل جاز لان اجابة الدعوى سنة
 فلا يترك بسبب بوجته كصلوة اجابة بحضرة النياحة لانه ان اراد مطلق الدعوى فلا
 ان اجابته سنة وان اراد الدعوى على وجه السنة فلا يتم التقريب بل لان حق الدعوى
 يلزم بعد الحضور لا قبل ولا يحضر ان علم من قبل وقال ابو حنيفة اقليت بهذا امره فقصر
 وذا قبل ان يقتدى به ودل قوله على حرمه كل الملقى لان الابتلاء يكون كذا قالوا وفيه نظر
 فان الابتلاء يستعمل فيها هو محظور العواقب ولو كان مباحا ومنه قوله ع من ابتلى بالفضاء
 احديث ثم ان العبرة على الاحرام رعاية لحق الدعوى لا يجوز لان السنة تترك هذا عن ارتكاب
 المحظور فالخامس ان جلس مواضع ذلك اللهم منك الرغبة مستع ل فلم يتحقق منه اجلوس
 على اللهم فعلى هذا لا يكون مبتلى بجرام **فصل** لا يلبس رجل الا قدرا ربة
 اصابع اى في الوضوء اراد مقدار العلم روى انه ع لم يلبس حبة مكفوفة باخرية وعند
 لافرق بين حالة الحرب وغيره وعندنا يحل في الحرب وله الفروى متدفع بالحاجة
 اليهم وسداه غير ويتوسد ويفترش لما روى انه ع جلس على منقعة من حريم
 هذا عندنا وكرهه محمد وذكر القدر روى قوله ابو يوسف معه والفقهاء ابو الليث
 مع الى حنيفة وقال الامام احمد وانى ان اكثر مثايضا اخذوا بقوله محمد لان مثاله النجاسة
 ذكره في اجماع المجبوتى ويلبس حذاءه اليهم ولحنه غير لان الحكم اذا تعلق بعلية ذات
 وصفيين يضاف الى آخرهما وجبوا واللعنة كذلك وعلمه في حرب فقط للفروى وهو
 ايقاع الريبة ودفع معة السلح ولا يتجلى بدقوب ولا فنة الاجانم ومنطقة وحلية
 سيفها وسما رذهب الثقب فحق وحل للمرأة كلها ولا ينضم باجر واحد والعصر

صدر الشريعة
 بالحرمة
 بالحرمة
 بالحرمة
 بالحرمة
 بالحرمة
 بالحرمة
 بالحرمة
 بالحرمة

لكن يجوز ان لم يكن احلقه من احوه وتركه اي ترك التحنن لغيره احكم احب واحكم سلطانا
 كان او قاضيا او غيرهما يحتاج الى احكم ولا بد من بل بعمته هذا عندنا
 قال محمد لا بأس بالذهب ايضا وذكر فقد اني يوسف مع كل من ما وكره الباس الصبي ذهبها
 او حرم الكان في احرام كذلك فانما حرم شره حرم اشرايه لآخره لوصفه بفتح الواو
 بقية البق من الوضوء على الاعضاء او محاط وعند البعض بكبره ذلك لانه نوع تجبر
 والصحيح انها اذا كانت للحاجة لا يكون وان كانت للكتابة بكبره ولا الرثم وهو احتياط الذي
 يعقد على الامسج او على اقماع لتذكر الله فعقد لا يكون لان فيه غرضا مما لا يكون
 عينا جله في شد الخيوط والتلاسل وغيرهما على بعض الاعضاء كما هو عادة بعض
 الناس فانهم يكرهون لا يعبت بعض **فصل** ينظر الرجل من الرجل سوى ما بين
 سرة الى ركبته السرة ليست بمعونة جله في الركبة وعند الناس فتن على العكس
 ومن يوسه وامنه احل لاحتراز بقيد احلال عن احرام كما اذا كانت مجوسية او مشكوة
 للغير او محرمة بالمصاهرة لان اباحة النظر الى الفرج مبنية على حل الوطى فتستفي
 باستقاء الى فرجها ومن محرم الى الراس والوجه والصدر والساق والعقد ان امن
 شهوته وشهوتها لا بد من هذا ايضا فترج في البداية فمن قرع على الاول فقد فسر
 والا فلا لا الى الظهر والبطن والخذ كانه غره فان حكم الله الفرج حكم المحرم لغزوه
 رؤيتها في ثياب المهنة وما حل نظرا منها حل مشا ولم من ذلك ان اراد سراها
 ان خاف الشبهة هذا اما ذكر في اجماع الصغير وبأخذ القدور وفي التحفة وذكر في
 المبوط كل ما يلح النظر منها يباح متهم منها اذا امن الشهوة على نفسه وعليها وامنه
 لم يفت لا تفر من في ازار واحد ومن الاجنبية الى وجهها وكيفية فقط هذا في ظاهر الرواية
 وعن ابي حنيفة

من يوسه وامنه احل
 من يوسه وامنه احل
 من يوسه وامنه احل

من يوسه وامنه احل
 من يوسه وامنه احل
 من يوسه وامنه احل

وعن ابي حنيفة انه يحل النظر الى قدمها اذا لم يكن النظر عن شئ من المارة في كتاب العلوق ان
 القدم ليس بحدوث ووجه الفهران في العلوق مرون ولا مرون في نظر الاجنبى الى
 القدم بخلاف الوجه والكف وكذا السيد فانها في النظر الى قدمها كالاجنبية في حق
 عبدها فان خاف اي الشهوة لا ينظر الى وجهها الا للحاجة كما من يحكم وشاهد يشهد عليها
 ومن يريد مكاح امارة او سراء امته ورجل يد او يها طبيا كان او غيرا فان هو لا يحل
 لهم النظر من خوف الشهوة للحاجة فينظر الى موضع مرضها بعد الغزوة وينظر المرأة من
 المرأة كالرجل من الرجل وكذا امن الرجل ان امنته شهوتها واكفحت والمحبوب والمخت
 في النظر الى الاجنبية كالخجل ويجوز عن امته بل اذا نها وعن عرسه بان يطاء فاذا
 قرب الى الاثر ال اخرج ولا ينزل في الفرج ومن مكح استمتع امته بشرا او خجوا
 اغار اذا قيد الاثمل احترازا عن امته كانت تحت مكاح المشتري قبل الشراء فانه لا يجب
 الاستبراء اذا استراها فان سبب وجوبه حدوث مكح الاثمل عكس العيني ذكره
 في التحفة ولو بكر او مشرقة من امارة او عبد لانه لا عليك استماع مشرقة وان مكح
 رقبة اذا كافا ذونا مديونا مستغفرا او محرما اي محرم الامه لكن غير ذي رحم حتى
 لا يعق عليه او من مال صبي اضاف الشراء الى مال اقدم محتمة حرم عليه وطها
 ودوا عية حتى تستبرأ بحقيقة فحين تحيض وبشهر في ذوات شهيد وبوضع الحمل
 في الحمل فان احل في الاستبراء تعرف براءة الرحم مسانة للماء المحترمة عن الاختلاط
 وذلك عند حقيقة الشغل او بقاء محترمة **تم** لكنه امر خفي فادبر الحكم على امرها
 وهو احتكاك الملك وان كاه عدم الوطى معلوما كما في بعض القنود التي عدتها
 بقوله ولو بكر اجم فان احل ترائي في جنس لاني كل فرد وير عليه انهم يتكلمون

صدر الشريعة

صدر الشريعة

العقل

كالوصية والارث

تأخر الشريعة

اعاد منها عبارة المحرم
والاجابة اليها

صدر الشريعة

الحكم العقل والشرع
بالافاضة الى العقل والشرع
لا يوجب بيقين
المرادة

نقطة

انما كان في بعض الصولطان في بعضه غير معلوم
فان في البكر احتراز وصور الماء بال
الدم فام ذكره في الخلد

صدر الشريعة

من يوسه وامنه احل
من يوسه وامنه احل
من يوسه وامنه احل

عدد الشدة

كبيع السرقين قال في احتياق يجوز بيع السرقين عندنا وكروها ببيع العذرة اذا كانت
مقلوبا بالقراب وعندنا ان في لا يجوز بيع شئ من الانجاس والاستفاح بمخلوطها لا
بجاءها قال في التبيين والصحيح عن ابي حنيفة ان الاستفاح بالعذرة انما لفته جائز وجاز
اخذه من على كافر من غير حره بخلاف المسلم اي خلاف دين على المسلم فانه لا يؤخذ
من غير حره لا لا يبيعه باطل فالشئ الذي اخذه حرام الا اذا وكله ذميا فانه يجوز تركه
المسلم ذميا ببيع حره عنده خلافا لما وعليه المعنى بالرفع عطف على اخذه من ودخل
الذي لم يمسح ابي مسجده كان وقال مالك بكرة ذلك في كل مسجد وقال الشافعي بكرة في
المسجد واما نزول في انما لم يمسحوا بغير فلا يجوز المسح واما بعد علمهم هذا ولما
انه عليه السلام انزل وقد ثبت في المسجد وضرب في حجة فيه فقلت انما لم يمسحوا
بغير فقال عليه السلام ليس على الاذن من جاستهم شئ وانما جاستهم على انفسهم والمراد
بالمنع عن قربانهم المسجد واما المذكور في الآية منهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفون
بالبيت حرة وقبل الاذن من المسلمين بان الكفار لا يمسحون من الدخول بعد علمهم
هذا ولا يذهب عليك انه بانه من هذا من الوجهين ترتيب النهي عن التراب على كونهم
بغيره فان قلت البسبب بتدبر بعد علمهم هذا بانه عن تعميل النهي المذكور بجاستهم
لان موجب المنع عقيب النزول لا بعد زمان قلت لان موجب المنع عن الدخول عند القدوم
على المنع وي بعد العلم بالثواب وتعد الا اجابا حصل البتة بفتح مكة وعبادة
احصاء البهايم وانزال حجر على جبل ومحنة ورزق النامي اي من بيت المال انما
بيت المال حلالا في كل وفي التفسير بالرد في اشارة الى انه مقدم بتدبر حاجته في كل
زمان ثم انه ان كان مستظرا كالبقرة في ام لان النصف اعظم الطاعة فاذا بطل الاستنجاء

ذكر في التبيين في البيع والارباب في بيعه

ذكر في التبيين في البيع والارباب في بيعه

وعدد الشدة في كل ما ذكره في الشدة

على سائر ما فعل هذا الحق وان كان كناية وموتة كالشدة فلا بأس به لانه يجوز
تخفيف المسلمين وتجنس من اسباب الشدة كما في النكاح والعدة من الكافة وسفر
الامة واما الولد لما حرم فان من اعضائها في ان ركاب كسب اعضاء الحرام قالوا
هذا في زمانهم لغلبة اهل الصلاح فاما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي
وسنار ما لا بد منه للطفل وبيعه لا يحرم واما وحلقه فهو في حرم واجازته لا
فقط فان الام تملك انما في منافعها بغير حرم بالاستخدام فلا تملك انما في بيعها بالاجارة
او لا ولا كذلك غير ما يبيع العبيد من بيعه انه يتخذ طرا الا ان العبيد بعينه ليس بالآلة
الفساد وانما يكون بعد تفرقه بخلاف الصلاح فاما بعينه لغيره فغيره بغيره من اهل
الشدة ومن في ذم لا يجوز ولا يخل الابو واجارة بيت في السواد ببيت
نار او كنية او بيمه الاول معبد اليهود والكنيسة معبد النصارى ذكره في الصالح ومن ظهر
هذا فقد سأل او يباع فيه ثم لا يخل فعل النكاح والخمار وما لا يخل في البكره من ذلك
لان اجازته على المعصية وانما قيد بالسواد لان الاجارة المذكورة لا يجوز في الامصار
انتهاج كاتوبم بل لانهم لا يملكون من اخذ البيع والكنائس وانما يبيعون في الامصار
لظهور شعائر الاسلام فيها بخلاف السواد وفي سوادنا لا يملكون فيها في ان صح قالوا
ما ذكره ابو حنيفة كانا في سواد الكوفة لان غالب اهل الذمة فاما في سوادنا
فان علم الاسلام فيها ظاهرة فلا يملكون فيها ايضا وهو الصحيح وتقبل انه اشترى بها
حره بالاذن اي باذن المالك انما قيد به اذ لا بكرة لاحواها اذ لم يكن باذنه بالولي
والاولى ان يملكها بالتص او العلم اي بغير شوب او قلم فخرنا وبيع بنا ببيت مكة وتبين
العبد وقبول حدينه باجر او اجابة ودخول واستفارة وابنه وفي التماس لا يجوز

ذكر في التبيين في البيع والارباب في بيعه

ذكر في التبيين في البيع والارباب في بيعه

ذكر في التبيين في البيع والارباب في بيعه

انه عليه السلام قبل هجرة المسلمين وهو جريح وبربره ومي مكاتبته وكره كسوة ثوبا واما
 بعد هجرته من اى كره ان يكره الجسد بغير ثوبا وان يهدى النعمين واستخدم لخصي لانه
 حث على خضار الان وهو غير جائز واقرض بقال شيئا على ان يأخذ منه ما شاء يعنى
 اقرضه بهذا الشرط لانه قرض بقرض وانما قلنا بهذا الشرط لانه لو لا ان كان لكان قد
 في لا يكره على ما ذكره في الهداية والعقب بالشرط والرد وكل لهو وعند الفج سباح جرد
 اللعب بالشرط لانه لا فيه تشجيع على طر لكن بشرط ان لا يكره عليه بل يلج بباله
 ذكره في العدة وكتابي ظاهر ومثل هو مظنة قوت الصلوة وتضييع العز واستبدال النمل
 ابطال حتى لا يجتس بالجمع والعطش فليكن بغيرها وجعل العقل في عني عبده ونسخ
 ارض ملكه واجارته لان ملكه وامه لا يجوز ان ارضها لملوكه وقوله في دعائه بمقعد النور
 من يوشك في المسك عبارات معقدة ومعقدة ولا شك في كرا حبه الثانية لانه من التهود
 وكذا الاول لا يهاجمه عقل عزة تكا بالورش وعند يوسف بن زوال اول الدعاء المأثور
 ونحو رسك وانباك اذ لا حق لاصد على الله تعالى وتفسير المصحف ونقطة الالبوعانة
 حسن لهم واحتكا قوت البشر واليهام في بلد بضر باعده الاحتكاك المنهي في الكتاب
 التي هي قوت الناس واليهام قول لا يرم ويحد عليه الفتوى كذا في الكافي وعند ابي
 كل كان اخرا بالعانة جبهه فواحتكاك ومن محلا احتكاك في الثياب وعدة الجبس
 قبل متدرة باربعين يوما وقبل بالشره وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن بانهم ولا
 فلت العدة وجب ان يامر الناصي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهل قارام بفعل عز
 والصحيح ان الناصي ببيع ان امسح التناقا لعدة ارضه ومجوب من بلد آخر وهذا عند
 وعند يوسف كل ذلك ملووه وعند محمد كل ما يلج منه الى مصر عابا فهو في حكم المهر

هذا هو الصحيح في قوله
 لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله

ولا يسوق حاكم هو من سوان راذا رفقها ان السوي وصف بالاتباع من
 التابع الا اذا تعدى الارباب عن القيمة فاحت فبست بمشورة اهل الرأي
 وقال مالك على الواجب المنع عام الفلاد ولم بشرط الشرط المذكور **كتاب**
اجارة الموات كجوة نومان حسانه ونامية والمراد منها النامية من قوا
 خواهر زاده وفي الخلاصة وتفسير اجارة الموات ان يبنى عليها او يونس او غيرها
 او يبقها في ارض بلا منع لا ينقطع ما بها او يبنيه عليها ووطها كما اذا نزلت
 او صارت سني عادية اى قديم خواهرها كانت اخرجت في عهد عاد او ملوكة في
 الاسلام لا يعرف مالها بعبدة من العام لا يسمع صوت من اقصاد وعند محمد
 ما كان ملوكا لمسلم او ذى لا يكون مواتا فاذا لم يعرف مالها يكون ملكا للمسلمين
 ولو ظهر مالها من ذاب وبغيره نفع الارض والبعد من العاد شرط ابو
 خلافا لمحمد من اجابه ملكه ان اذنه الامام ولو ذمها والاى ان لم ياذن الامام
 فلا وعند ما اذن الامام ليس بشرط ولم يجر اجارة ما عدل فيه الماء وجاز عوده
 وان لم يجر اى عود الماء جاز ومن جاز ارضا النخيل الا اعلام سمي بانهم كانوا يعلمونه
 بوضع الاجارة حوله او يعلمونه بغيرهم عن اجارتها ولم يجرها ثلث سنين وفيها
 الامام الى غيره عن محمد ان كزها وسماها فهو تغير واجارة وان فعل احد هاتين
 تجر لا تغير من خبره في موات بالاذن فله جوبها للعطن والناصح العطن منافع
 الابل وبه كها حول اليز وبير العطن التي ينسخ الما منها باليد والناصح البعير الذي
 ينسخ به وبير الناصح التي ينسخ الما منها بالبعير كذا في المذهب اربعون ذراعا
 وعند محمد ان كان للعطن فاربون ذراعا وان كانت للناصح فستون ذراعا

هذا هو الصحيح في قوله
 لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله

هذا هو الصحيح في قوله
 لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله

هذا هو الصحيح في قوله
 لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله
 في قوله لا يكره عليه بل يلج بباله

في المسوا انه ينظر بكم بشرى لو كان بيد جابر او قال امام الموفى جابر زاده
 لا يقصر عليه الفتوى كذا في **الطائفة كتاب** **الاشربة** **المشربة** في اللغة
 اسم لكل ما يشرب من المائعات وفي اصطلاح الفقهاء ما حرم شربه وكان مسكرا
 حرم في حرمه من ما عنب غلا واشتد هذا الاسم فحق بهذا الشرع باجماع
 اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه مشتق من غامرة العقل
 وهو موجود في كل مسكر قلنا انما يسمى في اللغة لا غامرة العقل ولو سلم انها لغزوة
 ولكن ومنها شخصي لا نوعي كما نعلم فانه اسم خاص بالكل بالظاهر وان كان
 التسمية باعتبار معنى الظهور وهذا ما هو الظاهر من الهداية واما قيل ان اللغة
 لا تجوز فيها التباس فلا يجزى لنا هنا لما عرفت ان مسمى الخمر غير هذا وقد
 بالزبد وعندنا اذا اشتد صار مسكرا لا بشرط قدف الزبد ثم ان عنها حرام وان
 ومن الناس من قال الكرم منها حرام لا جنبها وهو مردود بان الله تعالى سماها
 حراما عليه اجماع الامة ثم انها بحسب نجاسة غليظة كالبول ويكره استعمالها
 نوتها في حق المسلم لا ما ينها عنها ويوم الاحتياج بها ووجه شاربا وان لم يسكر ولا
 يؤثر فيها الطبخ ويجوز تخليطها خلطا لا ينافي هذه عشرة احكام كالطعام وهو ماء
 عنب طبخ قد ذهب اقل من ثلثه هذا على وفق ما في الهداية وقال صاحب النخبة انه
 اسم للثلاث وهو المطبوخ من ماء العنب بعد ما ذهب ثلثاه وبني الثلث وصار
 مسكرا وما طبخ من ماء العنب وذهب منه اقل من الثلثين وصار مسكرا اسم الباقى
 وبوافق هذا ما في كتابي وغلفا نجاسة ونشيع الزهر لم يبق اي السكر لان السكر هو
 الذي من ماء الرطب بعد ما غلا واشتد وقدف بالزبد عنده وعندنا اذا غلا وان لم يكن

في حرمه من ما عنب غلا واشتد هذا الاسم فحق بهذا الشرع باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه مشتق من غامرة العقل وهو موجود في كل مسكر قلنا انما يسمى في اللغة لا غامرة العقل ولو سلم انها لغزوة ولكن ومنها شخصي لا نوعي كما نعلم فانه اسم خاص بالكل بالظاهر وان كان التسمية باعتبار معنى الظهور وهذا ما هو الظاهر من الهداية واما قيل ان اللغة لا تجوز فيها التباس فلا يجزى لنا هنا لما عرفت ان مسمى الخمر غير هذا وقد بالزبد وعندنا اذا اشتد صار مسكرا لا بشرط قدف الزبد ثم ان عنها حرام وان

في حرمه من ما عنب غلا واشتد هذا الاسم فحق بهذا الشرع باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه مشتق من غامرة العقل وهو موجود في كل مسكر قلنا انما يسمى في اللغة لا غامرة العقل ولو سلم انها لغزوة ولكن ومنها شخصي لا نوعي كما نعلم فانه اسم خاص بالكل بالظاهر وان كان التسمية باعتبار معنى الظهور وهذا ما هو الظاهر من الهداية واما قيل ان اللغة لا تجوز فيها التباس فلا يجزى لنا هنا لما عرفت ان مسمى الخمر غير هذا وقد بالزبد وعندنا اذا اشتد صار مسكرا لا بشرط قدف الزبد ثم ان عنها حرام وان

في حرمه من ما عنب غلا واشتد هذا الاسم فحق بهذا الشرع باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه مشتق من غامرة العقل وهو موجود في كل مسكر قلنا انما يسمى في اللغة لا غامرة العقل ولو سلم انها لغزوة ولكن ومنها شخصي لا نوعي كما نعلم فانه اسم خاص بالكل بالظاهر وان كان التسمية باعتبار معنى الظهور وهذا ما هو الظاهر من الهداية واما قيل ان اللغة لا تجوز فيها التباس فلا يجزى لنا هنا لما عرفت ان مسمى الخمر غير هذا وقد بالزبد وعندنا اذا اشتد صار مسكرا لا بشرط قدف الزبد ثم ان عنها حرام وان

في حرمه من ما عنب غلا واشتد هذا الاسم فحق بهذا الشرع باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه مشتق من غامرة العقل وهو موجود في كل مسكر قلنا انما يسمى في اللغة لا غامرة العقل ولو سلم انها لغزوة ولكن ومنها شخصي لا نوعي كما نعلم فانه اسم خاص بالكل بالظاهر وان كان التسمية باعتبار معنى الظهور وهذا ما هو الظاهر من الهداية واما قيل ان اللغة لا تجوز فيها التباس فلا يجزى لنا هنا لما عرفت ان مسمى الخمر غير هذا وقد بالزبد وعندنا اذا اشتد صار مسكرا لا بشرط قدف الزبد ثم ان عنها حرام وان

غليظة ذكره في النخبة ونشيع الزبيب يتيقن اذا غلت واشتد الصبر يرجع الى الطلاء
 ونشيع الزهر ونشيع الزبيب وعند الاوزاعي الطلاء مباح وكذا انشيع الزبيب وعند
 السكر مباح لقوله تعالى لا تأخذون منه سكرا ورزقا حسنا قلنا لو صيف المعطوف بالجنس
 لا يخفى عن الدلالة على ان في المعطوف عليه فيجاءون لا علينا فان قلت البس في
 احتسابنا قلت نعم الا انه مشوب بالتوخي ثم ان الخلاف بينه وبين صاحبه كالخلاف
 في حرمه ومنه في قطبته فيكون مستحبا فقط وحل المثلث العنبى مشددا وهو ما يطبخ
 من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه وبني الثلث وهو حلال عند الكل ما دام حلو فادخلوا
 واشتد وقدف بالزبد فكذا عند الشجيين وقال في فقيه وكثيره حرام وهو قول
 ان في التوخي المسكر منه يتيقن او غالب الراي حرام عندنا وهذا الخلاف فيما اذا
 قصد به استمراء الطعام والشراب والتوى على طاعة الله تعالى اما السكر منه حرام
 سئل ابو حنيفة الكبير عن هذا فقال لا يكره شربه فيقبل له خالف الشجيين فقال لا لانها
 يحلان للاستمراء والناس في زماننا يشربون الخمر والسكى وشربه للهو لا يكره
 اجماعا كذا في كتابي وبني الزهر والزبيب مطبوخا اذ في طيبه وان اشتد اذا شرب
 لم يسكر بل هو وطرب اي انما يكره هذه الكثرة اذا شرب لا قصد التهو والطرب بل
 للتوى ولم يبلغ حد السكر وخطبته هو ان يجمع بين ماء الزهر والزبيب ويطبخ اذ يطبخ
 ويرك الى ان يغلي ويشد هذا ايضا يكره بل هو وطرب وبني العسل والبن والبر
 والشعير والذرة وان لم يطبخ بل هو وطرب وقيل في حرمه ولو بطبخ بالنار شي في كماله
 وقيل وقال الشيخ ان التخليل اذا كان بالنار شي فيها لا يكره فلي قول واحد وان كان
 بدون فيه قولان والابتداء في الدباء هو النزع والتميم هو حرقه فخره والمزقة هو

صدر الزهر

صدر الزهر

ماح السكر

المطلبي بالرفق والتقدير هو الطرف الذي يكون من الخشب المستور اعلم ان هذه الظروف
 مختصة بالمرء فلا حرج في حرقه النبي عليه السلام استحالة هذه الظروف لان فيه تشبيها
 بشرب الخمر وانما ايج بعد زمان ولا لانه كان فيها اثم خمر والكان الحكم مخصوصا بما دخل
 فيه خمر بل تشديدا وتعليقا في باب خمر في الاستدلال بترك الناس مدة فلا معنى
 مدة اباح النبي عليه السلام استحالة هذه الظروف لان الناس تركوا شرب الخمر واستنوا
 الامم فزال التشديد بعد حصول المقصود وكره شرب دوى الخمر والاشابة وكره
 الاستماع به مطلقا وانما خص الامتناع بالذكر لان له تحيين الشؤ والادراك لانه
 الحجة لان فيه اجزاء فلهذا هو المفهوم من الهداية وقيل ذكر لغة الكراهية
 لاجل عدم النص التام ولم يدرك هذا النافي انه اذا تحقق وجود بعض اجزاء الخمر فيه
 يمتنع فيه النص التام لان الوارد فيه من النص والاباح لا يوفق بين قليل وكثيره
 ولا يشترط به بل هو خلاف ذلك لانه شرب جزء من الخمر ولو كان في خمر غايصة بشرب
 القليل لان قليل الخمر يدنو الى الكثير ولا كذلك في الدردي فاشبهه بغير الخمر من الكثرة
 المسكرة ولا حرج فيها الا بالسكر **باب** الصيد هو الممنوع بقوائمه او بحاجته
 بكل صيد كل ذي ناب ومخالب قدر في الذبائح معنى ذي الناب وذي المخالب من كلب
 وباز وكونها ومختر من مستثنى لانه نجس العين فلا يجوز الاستماع به وعن ابي يوسف
 انه استثنى من ذلك الكسد والذب لانها لا يجهلان للغير الكسد لعدم تيممه والذب
 طئاسة والحق بما بعضهم كذا ان كسسته فان قلت في لا يوجد في واحد منها شرط
 التعليم فلا حاجة الى الاستثناء قلت بل الحاجة قائمة اذا وجه لان يقال بكل صيد كل ذي
 ناب ومخالب بشرط التعليم مع عدم الاحتمال لمتحقق ذلك الشرط في بعضه كالوجه لان

سنة

سنة

سنة

سنة

فان

يقال كل حيوان طائر بشرط انه يترك جناحيه مع عدم الاحتمال لمتحقق ذلك
 الشرط في بعضه بشرط علمها وجرها اي موضع منه لا بد من الجرح
 في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يشترط ذلك **باب** ارسال
 مسلم او كنانة اياها مستثنا المراد من التسمية ما يعم الحكمة بشرط
 عدم كسرها عمدا عما يمنع متوجس بوجوب كل بشرط في تحقيق الحكم المذكور
 لانه يمكن متفقا اي قادر اعلى الامتناع بالقوايع او الجناحين متوجس
 فان لم يوق في الشك او سقط في البئر او استأنس لا يتحقق فيه
 الحكم المذكور ولنه لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يملك صيده
 ككلب غير معلم وكلب المحسني وكلب لم يرسل للصيد او ارسل له
 وترك التسمية عمدا ولا يطول وقفته بعد ارساله لانه اذا
 طار وقفته بعد الارسال لا يكون الا صطيادا مضافا الى الاكل
 ويعلم العلم بترك اكل ذي ناب ثلث مرات ورجوع ذي غلب
 بعد عاكة ولكن اكل منه ذو غلب اكل لان اكل ذوناب ولا
 ما اكل منه بعد ترك ثلث مرات ولا ما صاد بعده اي بعد ما اكل
 حتى يتعلم اي بترك الاكل ثلث مرات او قبله وبعثي في ملكه
 اي لا يجل ما صاد قبل الاكل اذا بقي في ملكه فان الكلب مثلا
 اذا اكل علم منه انه لم يكن محلا فكل ما صاد قبل ذلك الاكل
 فهو صيد كلب جاهل فيجوز اذا بقي في ملكه الصياد ومن شرط
 اكل بالمرء في التسمية حقيقة او حكما بان لا يتركها عمدا ولو
 وان لا يعقد عن طلبه ان غاب بمظلمة سهم اذا وقع السهم
 بالصيد فتعامل مع غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل
 وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يترك لان في وسعه لانه
 يطلبه لانه يدركه قبل ان يموت وفي الخاتمة من شرط

اشارة الى ان تفرغ المسئلة الثانية
 على ما تقدم وان كان ظاهر الحكم تفرغ
 المسئلة الاولى عليه غير ظاهر

سنة

حل الصيد له لا ينوارى عنه بصره لانه اذا غاب عنه بصره ربما يكون
 موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقوله ابن عباس رضي الله عنهما ما اعميت
 دوى ما اعميت والاصحاب ما رايتهم والافاض ما نوارى عنك وقدرى عن
 النبي عليه السلام انه كره اكل الصيد اذا غاب عنه الراى وقال لعل
 هو ان الارض قتلته وهو حية على مالك في قوله ان ما نوارى
 عنه اذا لم يمت يحل فاذا بان ليله لا يحل فان ادركه المرسل
 او الراى حيا المراد انه ادركه وفيه من الحيوة فاما ما يحل
 في المذبوح ذكاه اى يجب تذكيته حتى لو تركها يحرم فان تركها اى ترك
 التذكية مع القدرة عليها عند القات اما لم يتمكّن منها ففي المتن إشارة
 الى حله كما روى عنه ابيه وكذا عنه ابن يوسف وهو قول الشافعي وفي
 ظاهر الرواية انه يحرم وان كانت حيوة مثل حيوة المذبوح فلا
 اعتبار لها فلا يجب تذكيته واما في المتردية واخواتها في اثناء
 الترميم فالتفصيل على انه الحيوة ولم تلت معتبرة حتى لو ذكاه وفيها
 حيوة قليلة يحل لقوله تعالى الا ما ذكبت او ارسل بجوسي كلبه فزجره
 سلم فانه زجر يجر الكلب فانزجر اى يتجه فهاج وهذا لان
 الذم دون الارسل ولهذا لم يثبت به شبهة الحيوة على ما سبقت
 فاما ما لا يثبت به الحل او قتل مواضع بعوضه المواضع السهم
 الذي لا يثبت له ستم مواضع لانه يعيب الشئ بعوضه ولو كان
 في راسه حده فاصاب بجره يحل او بندقة ثقيلة ذات عدة انما كان
 لانه يحتمل انه قتلته بنفسه حتى لو كان خفيفا به حدة يحل لثبوت الموت
 بالجر او رمى صيدا موقعا في ماء فانه يحتمل ان الماء قتلته فيجرم
 او على سطر او جبل فتردى منه الى الارض حرم لان الاضرار
 عنه مثل هذا ممكن وان وقع على الاض ابتداء فان الاضرار عن

هذا غير ممكن فيحمل او ارسل سلم كلبه فزجره بجوسي فانزجر وهذا
 لان الفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كشيء الحديث والذم دون
 الارسل لكونه بناء عليه فلا يرفع به بخلاف على اى لو ارسل
 بجوسي او من غير حكمه ممن لا يجوز ذكوة فزجره سلم فانزجر لا يوكل
 او لم ير سلم اقد فزجره سلم فانزجر وهذا لان الزجر مثل
 الانقلاط لانه وان كان دون من حيث انه بناء عليه فهو
 فوقه من حيث انه فعل المكلف فاستويا ففعل ما سخر له او اقد
 غير ما ارسل عليه اكله لا يمكن التعليم بحيث لا يافد ما عينه وعند
 مالك لا يوكل ولنه ارسله فقتل صيدا ثم قتل صيدا آخر
 اكله كالورى سهما الى صيد فاصاب واصاب آخر وكذا لو
 ارسل على صيد وكثرة وسمى مرة واحدة بخلاف ذبح ان يثنى
 تسمية واحدة كصيد رمى فقطع منه عضوا لا العضو وعند
 الشافعي اكله مات الصيد منه وان لم يمت من ذلك واجتنب
 الى ذكوة اخرى كان المبان لا يحل ويحل المبان منه ذكره
 في الحاقين ولنا قوله رم ما بين من الى فهو ميت وان قطع
 اظلالا او اكثره مع بخره اى قطع قطعين بحيث يكون الثلث
 في طرف الداس والثلثان في طرف البحر او قطع نصف الداس
 او اكثره او قد ينصفين اكل كله لان في هذه الصور لا يمكن
 حيوة فورا حيوة المذبوح فلم يثا وله قوله ما بين من
 الى فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الداس والثلث
 في طرف البحر لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبوح و
 بخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الداس لا مكان حيوة فورا
 حيوة المذبوح وان رمى صيدا فراه آخر فقتله فهو الاول

لم يبق كشيء الاى كانه صاحب الحيوة
 لانه لا يصلح مثالا للصورة الا ان
 بين المسئلة مذكرة في الهداية
 وقد تركها تاج الشريعة
 بيان الهداية كان
 وانه بدون الدواعي
 وقد كان يحتمل
 في ذكر ما اورد
 من المتن
 قبل قوله
 في المتن

الحاشية

وخرج ويضمن الكمال قيمته بحد ما ان كان الاول ائتمنه اي اخرج
 من جزر الامتناع اما ان ملكه بالدمى المتخلف واما ان يكون حراما فلا ضمان
 الموت بملكه وهو ليس بذكوة للقدرة على ذكوة الاختيار واما ان
 ملكه يضمنه للاول فلا بد بالدمى اتلف صيدا مملوكا له واما المضمون
 قيمته بحد ما فلا بد منقوض بوجاهته وقيمة المتلف تعتبر يوم الاطلاق
 والا فلتأخذ اي ان لم يكن الاول اخرج عن جزر الامتناع فهو ملك
 ملكه لانه قد صاده وحل لان ذكوة اضطرارية ويصاد ما يؤول
 لحمه وما لا يؤكل لا طلاق النقص والعيد لا يخص بما كوله اللحم ولان صيده
 سبب لا انتفاع بجلده او شعره او ريشه او لانه نافع شره وكل
 ذلك مشروع فما لا يؤكل لحمه يظهر لحمه وجلده بالذكوة الاضطرارية
 في الاصطلاح **قوله** الدين هو في اللغة حبس الشيء
 باني سبب كان وفي الشريعة جعل الشيء محبوسا نحو ولم يقل
 حبس الشيء نحو لان الحبس هو المرتبة لا الرأب من خلاف
 الجاعل اياه محبوسا يمكن اخذه منه كلاً او بعضا كما اذا كان
 قيمة المرهون اقل من الدين ومن يتبين اصابته في العود
 عن الاستيفاء الواقع في الهداية الى الاخذ كالدين كاف التمثيل
 وما في لفظ المحبوس من العموم بشرط عدم انحصار ما يصح الرهن به
 في الدين وسبب التفرع به في قبيل المص بان الدين يقع بالعين
 فمن قال فانه يمكن اخذه من المرهون بان يباع بخلاف العين
 فان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل صورة عين من شيء
 آخر لم يصب وينفذ بايجاب وقبوله ولو الركن هو الكتاب
 بحوزة لانه عقد تبرع فيتم بالمتبرع كالهبة وذكر في المحيط ما يدل
 على انه القبول داخل فيه والعين شرط اللزوم ومنه قوله ولو لم يوجب

فلا بد ملكه

ميم

مستحب

لا بد من جواز الرهن به

مستحب

وقبول

وقبول فلم يصب لان ما ذكره مذهب مالك وقد روي المص عليه بقبوله
 غير لازم اي يتعقد حال كونه غير لازم فلهذا من اعطاء لم يقل
 تسليم حذراً عن تفكيك الضامير والاحتياط لا يتناسب انقال هذا
 المقام والرجوع عنه واذا سلم بقبول محض اي مجموعاً احذر
 به عن المتفرق كالثمار على رؤوس الاشجار ذكره الزاهد في شرح
 القدوري موقفاً اي غير مشغول بحمل الباهن حتى لا يجوز رهن
 الارض بدون النخل والشجر بدون الثمر واما رهن دار فيها
 مناع الراهن بدون المناع فممايز اذا اودع ما فيها او لا ثم
 يسلمها اليه ذكره في النجاسة فممايز سواء كان بتميزه كقوله او بتميز
 العبد احذر به عن المناع ذكره الزاهد وحاصل النجاسة
 عن المتصل بما ليس برهن خلفه كالشجر ومنها ان يكون منفصلاً
 عن غيره غير متعلق بما لم يقع عليه عقد الرهن وبما هذا قلنا
 ان رهن المناع لا يقع وقال الشافعي يقع لزوم والتخلية
 وهو لم يضمنه الراهن في موضع يمكن المرحل من اخذه
 تسليم الكف بالتخلية لانها غايبة ما يقدر عليه والعين متعلقه فلا
 يكلف به وهذا في ظاهر الرواية ومن انه يوسف انه لا يثبت
 في المنقول الا بالنقل وعند مالك يلزم بدون التسليم ومنه
 بالاتفاق من قيمة يوم القبض ومن الدين لو قال وصفتي باقل
 من قيمته ومن الدين لم يصب لان معنى المعنى تقتضي ان يكون
 من التبيين وذلك على تقدير التعريف واعتبر بهذا بقول القائل
 مررت باعلم من زيد وعمرو يكون الا علم غيرهما ولو قال بالا علم
 من زيد وعمرو يكون الا علم واحداً منهما وذلك لانه كلي من
 اداة للتفصيل على الاول لفقدان التعريف والاضافة فيكون

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

منه ما لا يملكه من الدين ولا يملكه من الدين ولا يملكه من الدين

أكثر المشايخ وهو دين ولو صنفه بالمعقود مع ان الدين لا يكون الا كذلك
 لاشارة الى السبب المحوز للدين على ما ذكر في شرح الزايدى كالمعقود
 وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم عمد لان الضمان متوقفا
 ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هائلا وجب مثله او قيمته فكان
 رهنا بما هو معقود فيصير وبالدين ولو هو عودا بان رهن بقوته
 كذا فتركك في يد المرتها عليه بما وعد اي ان يملك في يد المرتها
 فلم ايسر على المرتها المقدار الذي وعد اقراضه بهذا اذ لم يكن الدين
 اكثر من القيمة وان كان اكثر فلا يكون معقودا بالدين بل بالقيمة وانما
 لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن
 وان كان على سبيل النذرة تحكمه على قاسمها فاعقد على ذلك وبراس
 مال السلم ومن الصرف والمسلم فيه خلافا لفرق فان يملك بغيره قبل
 الافتراق احد الاوليين انما قال بهذا لان التفصيل الا انه لا ينافي
 في الرهن بالمسلم فيه فيصير مطلقا فان يملك الرهن بغيره مستوفيا
 للمسلم فيه فلا يبقى السلم في المجلس فقد افقد اي قد استوفى المرتها
 حقه وان افتراقا قبل نقد ذلك اي قبل نقد المرهون به وقبل
 هلاك المرهون بطلا اي بطل السلم والصرف ورهن السلم فيه
 رهن ببدله اذا فسخ اي يكون رتب السلم لنه يحبس الرهن حتى يكتفي
 راس المال ويملك رهنه بعد الفسخ يملك به اي لو هلك الرهن بطل
 فيه بعد انتفاخ بملكه بالطعام المسلم فيه اي يكون على رتب السلم
 له برت على المسلم اليه مقدار الطعام المسلم فيه لانه رهن به وان كان
 محبوسا بغيره كمن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقابلا
 المبيع له ان يبيعه لا فسخ المبيع لان الثمن بدله وبدين عليه عبدا
 فملكه اي صح الرهن بدين على الاب عبدا فملكه وقال ابو يوسف

منه ما لا يملكه من الدين ولا يملكه من الدين ولا يملكه من الدين

وزفر لا يبيع اعتبارا لحقيقة الايحاء وهو العيال ووجه الاستحسان ان في
 حصة الايحاء ازالة ملك الصغير بلا عوض في الحال وفي هذا الفصل
 لانه مع بقاء ملكه ويحق عبدا او غلا او ذكيا وان ظهر العبد حرا
 والحل حرا والذكية مينة فالرهن معقود في هذه الصورة اي لانه يملك
 وقيمة مثل الدين او اكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن و
 لانه كانت اقل منه يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب
 ظاهرا وبديل صلح عن النكار وان اقر ان لا دين صالح مع النكار
 ورهن بديل الصلح شيئا ثم تصادقا على ان لا دين فالرهن معقود كما ذكره
 ورهن الجدين والمكبل والموزون فان رهنه بدينه فملكه بدينه
 فيغيره من مثله اي يعتبر المائنة في القدر وهو الوزن والكيل من
 دينه هذا اذا كان الدين زائدا فاذا علم الحكم في هذه الصورة
 يعلم في صورة المداوة وصورة الزيادة لما عرف ان الفضل
 امانة ولا عبرة للجهة لانه يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون
 القيمة هذا عنده وعندنا ينفى القيمة من خلاف جنه فيكون رهنا
 وقنه شرا على ان يرهن شيئا او يعطى كفيلا بعينه انما قال بهذا
 لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل معينا بغير البيع منه فانه
 مع استحسانا والقياس ان لا يجوز لانه صنفه في صنفه ووجه
 الاستحسان انه شرط بلاء لان الكفالة والرهن للاستيناف وهو
 بلاء الوجوب ولا يجزى على الوفاء لانه لا جبر على التبرعات وقال
 زفر يجزى لان الرهن اذا شرط في البيع صار من صفته كالوكالة
 المشروطة في الرهن فيلزم بلزومه وللبايع فسخ لانه وصف
 مرغوب فيه وما رضى البايع الا به فيغيره بغيره الا اذا سلم
 منه حالا لمحصل المقصود او قيمة الرهن رهنا لان بد الاستيناف

منه ما لا يملكه من الدين ولا يملكه من الدين ولا يملكه من الدين

يثبت على المعنى وهو القيمة وان قال بانه اسك هذا اى اعطى
المشترى البايع شيئا غير مبيع وقال اسك هذا حتى اعطى ثمنك
فليس رهن لانه يلقط بما هو يثنى عن معنى الرهن وهو حبس
الى وقت الاعطاء والعبرة للمعاني وقال زقد لا يكون رهننا
وهو رواية عن ابي يوسف وان رهن عننا من رجلين يدين
لكل منهما مئة وكلها رهن عن كل منهما اى يغير كل مئة بمئة
كل واحد منهما لا ان لنفسه يكون رهننا عند هذا ونفسه عند
ذلك وهذا بخلاف الحصة من رجلين حيث لا يجوز عند ابي
لان الاول لا يقبل الوصف بالتوى بخلاف الحصة فان وقع رهن
احدهما فكل رهن للآخر فزعم على ما سبق واذا رهننا بيا فكل في ثوبه
كالعدل في صفا الآخر ولو بهك فمن كل حصة فان عند الهالك
يغير كل متوفيا حصة ولا يستيفانها بتوى وان رهننا بيا
بدين عليها حتى بكل الدين يمسك ايا قبض الكل لان قبض الرهن
يحصل في الكل من غير شيوخ وبطل حجة كل منهما انه رهن بهذا
منه وقبضه لانه لا يمكن القضاء لكل واحد منهما ولا لاحدهما لعدم
الاولوية ولا القضاء لكل بالنصف لانه يؤدى الى الشيوخ
فيقتل الزمان ولومات رهنه والرهون موهما فبرهن كل
كذلك كان مع كل نصف رهننا فكم هذا عندهما وهو آحاد عند
ابي يوسف هذا باطل اعتبارا بما في الحيوة وجه الاتقان ان
حكم في الحيوة اكسب والشيوخ بقره وبعد الحلات الاستيفاء
بالبيع في الدين والشيوخ لا بقره باعه وصيته اى باع وصية الرهن
بعد موته باذن المرتهن وقفع دية كما اذا كان المرتهن حيا
فله البيع باذن المرتهن فكذا هذا باب رهن عند العدل

مستحب

فان رهننا بيا فكل في ثوبه

فان رهننا بيا فكل في ثوبه

بم الرهن بقبض عدل شرط وضعه عنده وقال زقد وابن ابي ليلى لا يبرهن
لان العدل يد المالك ولهذا يرجع عليه اذا احتج الرهن فاعلم
القبض ولما ان يده يد المالك في الحفظ لكون العين امانة ويد المرتهن
في صفا المالية لان يده يد القفان والمقصود هو المالية فتشمل
منزلة شخصين ولا اخذ لاحدهما منه ومنه يد فعه الى احدهما
وهلك مع بهك رهن فان وكل العدل او غيره ببيع اذ اصل
اجله حتى فان شرط اى التوكيل في الرهن لا ينزل بالغول ولا
يموت المرتهن او المرتهن وينتقض بموت الوكيل سواء كان
الوكيل المرتهن او العدل او غيره واذ امانات الوكيل للفقير
وارثه ولا وصيه مقامه وعن ابي يوسف ان وصي الوكيل
ملك ببيع ولم يبيع بغيره ورثة اى للوكيل بيع الموصون بغيره
ورثة الراس وان حل اجله ورايته غايب اجبر الوكيل
على بيعه كوكيل بالخصومة غاب موكله واباها اى ان كان يخاصم
فانه يجبر عليها والجامع بينهما ان في الاختلاف فيها ابطال حقا
وكيفية الاجبار ان يجب ايا ما يبيع فان لم يبع ذلك
فالتام ببيع عليه كذا في التبيين وكذا لو شرط بعد الرهن
في الاصح ولو لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن وشرط
بعده قبل لا يجبر لان التوكيل لم يصر وصفا من اوصاف
الرهن فكانت مفردة كسائر الوكالات وقيل يجبر كبايوكف
وهذا رواية ودراية اما الاول فلانه روى عن ابي يوسف
ان الجواب في الفضلين واحد نقلا ويؤيده اطلاق الجواب
في الجامع الصغير والاصل واما دراية فلان مبني القول
الاخر على التعليل بالعدم وهو غير مقبول فان باعه العدل

فان رهننا بيا فكل في ثوبه

مستحب

فان التمس دهن ملك كرهلك فان اوفى ثمنه المرتهن فاستحق
 اي الرهن فحق الرهاك اي اذا ملك الرهن في يد المشتري
 ضمن المستحق الراهن فثمنه الرهن لانه غاصب وصح البيع والتبني
 لان الراهن ملك باء الفقان او العدل لانه متعد بالبيع والتبني
 ثم هو الراهن وصح او المرتهن ثمنه وهو له اي العدل بالخيار
 اما ان يضمن الراهن القيمة وصح البيع وقبض الثمن واما ان
 يضمن المرتهن الثمن الذي اراه اليه ويكون ذلك الثمن له
 ورجع المرتهن على رايته بدينه وفي القايم افذه اي المستحق
 المرهون من مشريه ورجع هو على العدل بثمنه ثم هو على الراهن
 وصح القبض اي قبض المرتهن الثمن او على المرتهن ثمنه ثم هو
 على الراهن بدينه اي العدل بالخيار اما ان يرجع على الراهن
 بالثمن وصح قبض المرتهن الثمن واما ان يرجع على المرتهن
 ثم المرتهن يرجع على الراهن بدينه ولت لم يشترط التوكيل في
 الرهن رجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه
 اولاً كما اذا باع العدل باء الراهن وقناع الثمن في يده بلا
 تعدنه ثم استحق المرهون وضمن العدل **باب** التقف
 والحناية في الرهن وقف بيع الراهن رهنه فان اجاز
 مرتهن او وقف دينة نقد وصار ثمنه رهنا في الاول وان لم تجز
 وقف لا ينفخ في الاصح اذا فسخ المرتهن ينفخ في رواية
 ابو يوسف وفي ظاهر الرواية لا ينفخ لان الرهن فعلق به صح
 المرتهن وفي البيع ابطال حقه فلا ينفذ وهو الاصح وصبر المشتري
 بعه هو مخير ان شاء صبر اليك الرهن او رفع الي القاضي لينسخ
 اي البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن وصح اعاقه وتبنيه

في بيع الرهن
 في بيع الرهن
 في بيع الرهن

واستبلا

واستبلا ده رهنه فان فعلها غنيا ففي دينة حالا افذه دينة
 وفي مؤجله قيمته للرهن بدله الى محل اجله اي افذه قيمته لاجل له
 يكون رهنا عوضا عنه المرهون اي زمان طول الاجل لان سبب
 الضمان متحقق وفي التقنين فابده فاذا حل الدين اقتضاه بوجه اذا
 كان جنس حقه ودر الفصل وان فعلها معسرا ففي العتق سعى العبد
 في الاقل من قيمته ومن الدين لانه لما تعدد المرتهن استنفذ حقه من الراهن
 بأفذه ممن يمتنع بالعتق والعبد انما يمتنع بمقدار ماليته فلا يبيع فيها
 زاد على قيمته من الدين ورجع على سيده غنيا لانه قفح دينة و
 هو مضطر حكم الشراء فرجع عليه بما كمل عنه وفي اخيه اي في التبذير
 والاستبلا سعى كل في كل الدين ولا رجوع لان كسب المذروم
 الولد ملك المولى واثلافة اي ائلاف الراهن رهنه كاعاقه غنيا
 اي ان كان الدين حالا اخذ منه كل الدين وان كان مؤجلا افذه
 قيمته ليكون رهنا اي زمان حلول الاجل واجنبي ائلفه ضمنه مرتهن
 وكان اي ما ضمنه رهنا معه و رهين اعاقه مرتهن رايته الاعارة
 في الآتية على حقيقتها دون رهنا لانها تملك المنافع بغير عوض ولم يجر
 ذلك من المرتهن فلا بد من المصير اليه محرم المجاز او اعهدها باذن
 صاحبه لفر سقط ضمانه فملكه مع مستعير ملك بلا شئ وكل منهما
 انه برده رهنا ولت مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق من
 الغرماء لان حكم الرهن باق فيه لانه يد العارية ليست بلازمة وكونه
 غير مضمونه لا يدل على انه غير مرهون فان ولد المرهون مرهون
 غير مضمون ومرتهن اذن باستعمال رهنه او استغاره من رايته
 لعمل له ملك قبل علمه او بعده اي بعد الفراغ عن العمل فحق كالمشتري
 ولو ملك حال علمه لا وجه استغاره شئ ليرهن فيرهين بما شاء

في بيع الرهن
 في بيع الرهن
 في بيع الرهن

في بيع الرهن

ولكن قيد بقيه باعين من قدر وجنس ومرتبه وبلد فان كان ضمن
 المعير مستعيره وبيع رهنه وبين مرتبه او اياه الضمير راجع الى المرتبه
 ومعتوف على المستعير ورجع هو باقنين وبيده علم رايته وان
 وانفق وهلك مع مرتبه صار مستوفيا لكل دينه ان كانت قيمته مثل
 الدين او اكثر ومن مستعيره في الصورتين ما اوفاه منه الا القيمة
 لانه قد وافق فليس بمقتدا او بعض دينه ان كانت وباقيه على رايته
 ويضمن المستعير ايضا قدر ما اوفاه ولا يمنع المرتبه اذا فسخ المعير دينه
 ذلك رهنه لانه ساع في حلقه كله ويرجع على الراهن بما ادى لانه غير
 متبرع لما ذكرنا ولو هلك مع الراهن قبل رهنه او بعد حكمه لا يضمن ولنه
 اخذته او ركبته من قبل لانه امين حالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن
 خلافا للثاني وجناية الراهن على الراهن مضمونه وجناية المرتبه
 عليه يسقط من دينه بقدر ما وجناية الراهن عليها وعلى مالها بهدر
 وقال بجناية الراهن على المرتبه معتبرا لانها حصلت على غير ماله وفي
 الاعتبار فائدة وهو الدفع بالجناية فان شاء الراهن والمرتبه
 ابطلا الراهن ودفع بالجناية الى المرتبه ولنه قال المرتبه
 لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله له لنه الجناية حصلت في ضمان
 المرتبه فعليه تخليصه فلا يفيده وجوب الضمان له مع وجوب التخليص
 عليه وصاحب الجنايتين وضع المسئلة في رهون جميع مضمون
 ثم قال واجمعوا ان العبد اذا كان نصف مضمونا ونصف امانة
 بان كانت قيمته ضعف الدين فان جنايته على المرتبه معتبرة فيقال
 للراهن لنه شئت فادفع ولنه شئت فافده فان دفعه وقبل
 المرتبه بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتبه وان اختار فداؤه
 فنصف الفداء على الراهن ونصف على المرتبه فان كان نصف المرتبه

يمينه
 من الدين
 من الدين
 من الدين

ينظر

تبطل وما كان حصه الراهن قدي والعبد رهن على حاله ومن رهن
 بالعبد اعدل القابل موقل قصارت قيمته مائة فقتله رجل غم مائة
 وحل اجله قبض مرتبه المائة من حصه وسقط باقيه لانه نقصان
 التو لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لرفد فاذا كان الدين
 باقيا ويد المرتبه يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابدان
 وان باعه باوره اي باع المرتبه الراهن باع الراهن بالمانه به
 ان صار قيمته مائة وقبض ثمنه رجوع عما بيع لانه لم يسقط بنقصان
 التو لان نقصانه ليس بهلاكه لاحتمال العود على ما كان واذا كان الدين
 باقيا وقد اراد الراهن ان يبيع مائة يكون الباقي في ذمته وان
 قتله عبيد بعد مائة فذفع به فك كل دينه اي يجر الراهن
 على اخفكاكه بالدين لانه التغير لم يظهر في نفس العبد لانه القابل
 فام مقام الاول فكانه تراجع سعه ابا مائة هذا قولها وما
 محمد هو بالخيار لنه مشاء افكته بجميع الدين وان شاء تركه
 على المرتبه بالدين لانه تغير في ضمان المرتبه فوجب الفسخ ومطر
 زفر بصير رهنا بجائته لان يد المرتبه يد الاستيفاء وقد تغير بالهلاك
 الا انه اخطأ بدلا بقدر العشر فيبقى الدين بعذره وان جنى الراهن
 خطاء فداه مرتبه ولم يرجع اي على الراهن لان الجناية حصلت
 في ضمان المرتبه ولا يملك الدفع لانه المرتبه غير ماله فان ائنه
 دفعه الراهن او فداه اي ان ائنه المرتبه ان يفتدي قبل الامن
 ادفع العبد او افد عنه وسقط الدين اي بكل منهما ثم ان الدين
 انما يسقط بتمامه اذا كان اقل من قيمة الراهن او مساويا واما اذا
 كان اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي
 وانما لم يذكر في المتن هذا لانه الظاهر انه لا يكون الدين اكثر من قيمة

الدين

فقبيل عصير قيمته عشرة رهن بها فتخرج وتخلل وهو يساوي اي
 ساوي الخلل العصير في المقدار لم يقل يعدلها اي يعدل العشرة لانه على
 ما ذكر في التبيين ينبر الى ان المعتر فيه في الزيادة والنقصان القيمة
 وليس كذلك بل المعتر فيه المقدار لان العصير والخل من المقدرات
 لانهما كليل او موزون وبنها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء
 من الدين وانما يوجب الخیار لان الغايب فيه مجرد الوصف و
 فوات شيء من الوصف في الكليل والموزون لا يوجب سقوط شيء
 من الدين باجماع بين الصحابة رضي الله عنهم فيكون الحكم فيه ان انتقص شيء من
 المقدار سقط بقدره من الدين والا فلا يبقى رهنت بها الاصل انه ما هو على البيع
 محل للرهن وليس محلا للبيع ليس محلا للمبيع ولا للرهن محلا للمبيع
 ليس محلا للرهن والمحل ليس محلا للمبيع ابتداء كمن محل له بناء فكذا
 للرهن وشاة قيمتها عشرة رهنت بها فانت فدين جلد بها فعدل
 درهما فدرهم به وغاء الدين كولد له ولينه وصوفه وعشرة
 لراهنه وهو رهن مع اصله وبذلك بلا شيء لانه لم يدخل تحت
 المقدار مقصودا ولم يملك اصله وبقي هو فكيف يقطع بغير الدين على قيمة
 يوم فله وقيمة اصله يوم قبضه ويحفظ حصته اصله وفك يقطع
 كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة
 وقيمة الغناء يوم الفك خمسة فنلتنا العشرة الاصل فيحفظ وثالث
 العشرة حصته الغناء فيملك به والزيادة في الدين تعيم وفي الدين
 لا معناه لا يصير الدين رهنا بالدين المزيد هذا عندهما
 وعندنا يوصف يجوز الزيادة في الدين ايضا لان الدين بمنزلة
 الثمن والزيادة في الثمن كجوز وكما لم الزيادة في الدين كجوز
 الشبوع في الرهن فلا يجوز وقال زفر والسامعي لا يجوز فيها

سواء كان

منه في الدين

حقت

كما لا

بما يشترط

كما لا يجوز في البيع والثمن عندهما وقد مر في البيوع وان رهن عبدا
 بعول الغنا بالف فدين عبدا كذلك رهنا بدل الاول فهو اي الاول
 رهن حتى يرد اليه رهنه وحرته امين في الآخر حتى يحل مكانه
 الاول بان يرد الاول الى الراهن في يصير الثاني مقبولا
 ولو ابراء المرتهن رهنه ثمن دينه او وبيعه منه فملك
 الرهن اي في يد المرتهن يملك بلا شيء بهذا استحقاق وفي
 القياس يملك بالدين وهو قول زفر ولو قبض المرتهن دينه او
 بعضه من رهنه او غيره اي بائنا غيره متطوعا او شرا بالدين
 عينا او صلاح عنه على شيء لانه استيفاء او احوال الراهن
 مرتهن به دينه على آخر ثم يملك رهنه معه يملك بالدين ورد ما يملك
 الى من اذى وبطلت الخوالة لانه في معنى الابدان بطريق الاداء
 الا انه يزول به عن ملك المحل مثل ما كان له على المحل عليه
 او ما يرجع عليه لن لم يكن للمحل على المحل عليه دين لانه
 بمنزلة الوكيل وكذا لو تصادف على لئلا دين ثم يملك يملك
 بالدين لقولهم وجوب الدين بالتصادف على عدم قيام فيكون
 الجهة باقية بخلاف الابرار وما من زفر المسئلة الخلافية على هذه
 الصورة ووجه الوجوب الاستحسان هو الفرق بينهما وهو ان
 الابرار يعطى الدين اصلا وبالا استيفاء لا يستطع لقيام
 الموجب الا انه يتقدر الاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب
 مطالبة مثله فاما ما هو في نفسه فايمن فاذا يملك تقوى الاستيفاء
 الاول فانتقص الاستيفاء **الثاني** **الثالث** الجنايات الجناية
 في اللغة اسم لما يجنيه المرء من شر الكسبه وفي الشرع اسم لفعل محرم
 سواء كان في مال او نفس لكنه في عرف الفقهاء يراد باطلاق اسم

الجناية

فعل محرم في النفس والاطراف ذكره في التبيين اعلم ان القتل على
 خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما يجرى مجرى الخطا والقتل
 بسبب والمراد به قتل يتعلق به الاحكام من القصاص والدية
 والكفارة وحرمان الارث والاثم هذا قسم الشيخ الى بكر
 الرازي وذكر محمد في الاصل انه على ثلاثة اوجه عمد وشبه
 وخطا القتل العمد ضربان فصدأ بما يوقع الاجزاء كسلح وقطعة
 من خشب وجر ولبطة ونار هذا عنده وعندها وعند الشافعي
 ضرب فصدأ بما لا يطيقه البنية حتى ان ضربه بحجر عظيم او خشب
 عظيم فهو عمد وبه ياتى ويجب القود عيننا وعند الشافعي في اصفى
 موجب العمد شيان القصاص والدية وولي القتل بالخيار يستوفي
 اتهما شاء وعلى هذا القول اذا قال عفوتك عن القصاص كان له
 المطالبة بالدية وفي قوله الاخر موجب القصاص لا غير الا انه لو لم يكن له
 ان يستوفى بالدية رضى به العاقل او لم يرض وعلى هذا القول يكون الدية
 بدلا عن القصاص فلو قال عفوتك عن القصاص ولم يقبل بالدية سقطت
 ولا يكون له المطالبة بالدية وعندنا موجب القصاص لا غير ولا يصح
 الا بالراض من الجانبين ولا يكون صلي سوا كان بمنزلة الدية
 او اكثر كذا في الحمايين لا الكفارة خلافا للشافعي فانه يقول لما جبت
 في الخطا فادى ان يجب في العمد ونحن نقول ان القتل العمد
 كبيرة محض وفي الكفارة معنى العباد فلا يناط بها وشبه العمد ضربان
 فصدأ بغير ما ذكر في غير ما يملكه ولا في معناه في توزيع الاجزاء مما كان
 او خشا صغرا كان او كبيرا وعندنا ضرب فصدأ بما يطيقه البنية
 وفيه الاثم والكفارة ودية مغلطة على العاقلة سببا في تغير الدية
 المغلطة وتغير العاقلة باذن الله تعالى فلا فائدة وهو اي ضرب فصدأ

بغير ما ذكر

لنف

بغير ما ذكر فيما دون النفس عمد موجب للقصاص فليس فيما دون النفس
 شبه عمد وفي الخطا ولو على عمد انما قال بهذا لان المتبادر الى الوجود
 من كون العمد مالا انه يكون ما ذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون
 على العاقلة قصد الكرمية الى القتل بريمه مسلما فله صيدا او حربيا
 وفعل الكرمية غرضا فاصاب آدميا اخطا على نوعين خطا في القصد
 كما اذا رمى صيدا شتفا بطلته صيدا فاذا هو آدمي او بطلته حربيا
 فاذا هو مسلم وخطا في الفعل كما اذا رمى غرضا فاصاب
 آدميا كذا في الهداية وقال في المحيط لورمي رجلا فاصاب حايطة
 ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه اخطا في اصابة
 الحايطة ورجوع السهم مبني على اصابة الحايطة لا على اصابة الرجل
 لانه آخر السنين والحكم يضاف الى آخر الاسباب وجودا ولا يخفى
 ولا يذهب عليك انه هذا من قبيل الخطا في الفعل فلا بد من تمييز
 لمنزل هذا ومن قال والخطا في الفعل له لا يصدر عنه الفعل الذي
 قصده بل يصدر فعل آخر فكان زعم انه شرط في الخطا في الفعل
 له لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر وليس كذلك
 فانه اذا رمى غرضا فاصاب ثم رجع عنه او تجا وزعم الى
 ما وراءه فاصاب رجلا يخفق الخطا في الفعل والشرط المذكور
 مفقود في الصورتين ثم انه اخطا من وجه آخر حيث اعتبر
 القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط من يده خنجر او لبنة
 فقتل رجلا يخفق الخطا في الفعل ولا قصد فيه وما جرى مجراه
 كناية سقط على آخر فقتله اي قتل نائم سقط على آخر فقتل ذلك الشخص
 بسبب سقوطه عليه كفارة ودية على عاقلة لا اثم في وجهي الخطا
 قالوا المراد اثم القتل فاما في نفسه فلا يجرى عنه الاثم حيث ترك

بغير ما ذكر فيما دون النفس عمد موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد وفي الخطا ولو على عمد انما قال بهذا لان المتبادر الى الوجود من كون العمد مالا انه يكون ما ذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون على العاقلة قصد الكرمية الى القتل بريمه مسلما فله صيدا او حربيا وفعل الكرمية غرضا فاصاب آدميا اخطا على نوعين خطا في القصد كما اذا رمى صيدا شتفا بطلته صيدا فاذا هو آدمي او بطلته حربيا فاذا هو مسلم وخطا في الفعل كما اذا رمى غرضا فاصاب آدميا كذا في الهداية وقال في المحيط لورمي رجلا فاصاب حايطة ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه اخطا في اصابة الحايطة ورجوع السهم مبني على اصابة الحايطة لا على اصابة الرجل لانه آخر السنين والحكم يضاف الى آخر الاسباب وجودا ولا يخفى ولا يذهب عليك انه هذا من قبيل الخطا في الفعل فلا بد من تمييز لمنزل هذا ومن قال والخطا في الفعل له لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر فكان زعم انه شرط في الخطا في الفعل له لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر وليس كذلك فانه اذا رمى غرضا فاصاب ثم رجع عنه او تجا وزعم الى ما وراءه فاصاب رجلا يخفق الخطا في الفعل والشرط المذكور مفقود في الصورتين ثم انه اخطا من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط من يده خنجر او لبنة فقتل رجلا يخفق الخطا في الفعل ولا قصد فيه وما جرى مجراه كناية سقط على آخر فقتله اي قتل نائم سقط على آخر فقتل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه كفارة ودية على عاقلة لا اثم في وجهي الخطا قالوا المراد اثم القتل فاما في نفسه فلا يجرى عنه الاثم حيث ترك

بغير ما ذكر

بغير ما ذكر

بالوعية والمبالغة في التفتت اذ شرع الكفارة بوزن باعتبار هذا
 الحق كذا في الهداية وانما قال بوزن ولم يقل يدل لان ستر الامر
 حكم الكفارة وليس من شرط الحكم الاطراد بحسب الافراد على ما ذكره
 الاستبرار وفي القتل سبب كسب كذا في تلاف بوضع ج او حوبير
 في غير ملكه بغير اذن من السلطان ذكره في شرح الطحاوي دية على
 العاقلة بلاكفارة ولا ضمان ارض خص نفي ضمان بهذا النوع
 لان في سائر الانواع يوجد ضمان اذا كان الجاني مكلفا وقال
 الشافعي يجب الكفارة وينبت ضمان هنا ايضا الحاقه بالخطا
 وقتل القتل معدوم حقيقة وانما الحكم بالخطا في حق الضمان
 فبقى في غيره على اصله **باب** ما يوجب القود وما لا
 يوجب هو يجب بقتل ما حصل له ابداء عدا وهو المسلم والذمي
 بخلاف المتأخر فان حفظ دم موقت الى رجوعه فيقتل الحر
 بالحر وبالعبد خلافا للشافعي فانه يقول لا يقتل الحر بالعبد لقوله
 الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه الحجة انه لا يقتل
 حر بعبد وكذا قوله ان النفس بالنفس وقوله في الحر بالحر
 لا يدل على النفي فيما عداه لانه تحقير بالذكر فلا ينفى ما عداه كيف
 ولو حجة بهذه الدلالة لدل قوله في والانثى بالانثى على انه لا يقتل
 الذكرا بالانثى مع انه يقتل بها بالاجماع واما النقص بان موجب
 ما ذكره من العمل بالمفهوم انه لا يقتل العبد بالحر لقوله في العبد
 بالعبد فغير وارد لانه ثبت ذلك بدلالة قوله في الحر بالحر وقوله
 والعبد بالعبد والعمل بالمفهوم مشروط عند القائلين به بعدم
 معارضة دلالة نفي المسلم بالذمي خلافا للشافعي لا بما يقتضيه
 هذا اقرح بما دل عليه قوله ابداء على ما انتهت عليه بل هو نبذة اي يقتل

المستأخر

في القتل
 في القتل
 في القتل

في القتل
 في القتل
 في القتل

المتأخر بمثلته وهو المتأخر تباث للمساواة لا سيما في المقام
 المبيح والعاقلة بالمجنون والبالغة بالصبي والسالم بالاعمى لم يقتل والعقوبة
 بالاعمى لان المفهوم في الاعمى هو السلامة دون الصحة ولذلك اوجب
 في ذكر سلامة العين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة والزمن ونافس
 الاطراف والرجل بالاراة والفوق باصله لا بعكسه ولا سيما بعدد ومدة
 وحكاته وعبد ولده وعبد بعينه له ولا بعبد الرهن حتى ينجيه عاقده
 لان الرهن لا ملك له فلا يملكه والداهن لو تولاه لبطل ضمان الرهن
 في الدين فشرط اجتماعها ليسقط ضمان الرهن برضاه ولا بحكاته
 قتل لا حاجة لذكر قيد العهد لما علم انه شرط في القصاص مطلقا عن وفاة
 ووارث وسيد وله اجتماعا لانه اشبه من له لانه المولى ان مات عبدا
 والوارث ان مات حرا اذ ظهر الاختلاف بين الصبي في موته على
 نعت الحرية او الرق وان لم يدع وارثا غير سيد سواء ترك وفاء او
 لا ولم يدع وفاء اقا دسيده خلافا لمحمد في اولى الصور الاربع
 ويسقط قود ورثة على اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة
 على اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اخا لحرته وليس
 له وارث غير ما مات احرته قبل له يقتل منه فان ابنها من مائرت
 القصاص الذي على ابيه فقط لما ذكرنا ولا يبا دالا بسيف خلافا
 للشافعي والخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما انه القود يدل
 بكونه بدونه ام لا والثاني هل يفعل بالعاتل مثل ما فعله بالمعتق ام لا
 والثاني يفرق الاول فيما اذا قطع يده فمات منه فانه يجز رقبته
 القاتل عندها وعنده يقطع يده فان لم يمت منه تجز رقبته فان
 في هذه الصورة تحققت الخلافات في الاول والمذكور في المتن هو
 الاول ومن لم يفرق بين الخلافين ذكر الخلاف الثاني في مقام الاول

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل
 في القتل
 في القتل

ثم ذكره وليتنا على الخلافة الاولى وهو قوله لا قود الا بالسيف فقد
 رسا على كنف المظالم في الموضوعين ويتبداه المعنوه فاطع يده وقابل
 مؤثره ويصالح هذا اذا صالح على قدر الدية او اكثر منه وله صالح
 على اقل منه لا يجب ويجب الدية كاملة ولا يعفو لان فيه ابطال حق
 وللوصح الصلح فقط اي ليس له العفو لما ولا القتل لان المقصود
 النشئ وهو محقق بالاب لا سبانه ان للعاقب ولاية القتل بل لانه
 ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيل ما استثناء العفوان
 في الطلاق فقالوا القياس له لا يملك الوصح وفي الاستحسان يملكه
 لان الاطراف يسكن بها ملك الاموال والصبي كالمعنوه والقاص
 كالاب في الصبي الا يرى ان من قتل ولاولى له يستوفيه السلطان
 والقاص بمنزلة فيه ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما
 قال ليس له ذلك حتى يدرك الصغير لان النقصان مشترك بينهما
 ولا يمكن استيناف البعض لعدم التوقي وفي استيناف الكل ابطال
 حق الصغير فيؤخر ايا ادر اكما اذا كان بين كبيرين واحد هما
 غائب ولم انه حق لا يتقوى لثبوت بسبب لا يتقوى وهو القواة
 فثبت لكل كلا في ولاية الانكاح واحكام العفو عن الصغير منقطع
 بخلاف الكبير الغائب ويتفق في جرح جعل الجرح ذافرا
 حتى مات وثبت ذلك اي اصل الجرح وصفه عيانا او بحجة
 وفي قتل جرح المزة بالفارسية كذلك او بظلمه ان جرح
 في الاصح في رواية الاصل وهو ظاهر الدواية جرحا لا ذافرا
 بين حده وظلمه وهو قولهما وفي رواية الطحاوي وهو
 اعتبر الجرح في وجوب القود اذا اصابه بظلمه واما ان لا قود
 له اصابه بظلمه وله جرحه فليس عروى عنه لانه قتل بعودة

هذا

في الجرح ذافرا

في الجرح ذافرا

قيل

قيل هو بمنزلة العصا الكبيرة وفيه خلافتها وقيل هو بمنزلة السوط وفيه
 خلاف الشافعي او حنن او حنن او توفيق خلافا لهما والشافعي اوسط
 والي في ضرب خلافا للشافعي ولا في قتل سلم مسلما فله مشركا عند النفا
 العفوين انما ذكره مع انذاره لما تقدم من قوله كرمه مسلما فله حربيا
 لبيان موجب وهو الذي ذكره بقوله بل يكفر ويدين اي يعطى الدية
 قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في صف المشركين لا يجب شئ
 لسقوط عصمته بتكثير سوادهم وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع
 وجه ثلث الدية على زيد لان فعل الاسد والحية جنس واحد لكونه
 يهدرا في الدنيا والآخرة وفعله بنفسه جنس آخر لكونه يهدرا في الدنيا
 معتبرا في الآخرة حتى ياتم به وفعله زيد معتبرا في الدنيا والآخرة فصارت ثلثة
 اجناس فيكونه الثالث بفعل زيد ثلثة ولا يذهب عليك له موجب هذا
 التطليل له يعتبر في المقتول فيه التكليف حتى يكون فله جنسا آخر غير جنس
 فعل الاسد والحية ثم ان مقتضاه ان لا يزيد على الثلث ما يجب على القاتل
 ولو كان مقتدرا لان فعل الكل جنس واحد ويجب دفع من شهر
 سينا على المسلمين ولو يقتله لم يمكن دفع مزره الآب قال في المحرر
 قوله وعليهم وقول محمد في اصل لجامع الصغير حتى على المسلمين
 ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمغن وجوب دفع العز فاذا
 لم يكن عين القتل واجبا كان محتملا ان يكون القتل موجبا للضم
 فتناه بقوله ولا شئ يقتله ان كان مكلفا ولا في من شهر سلاحا على
 رجل ليلا او نهارا في مصر او غيره لان السلاح غير ملتبث او شهر
 عليه عصا ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه لان العصا
 وان كان ملتبثا ففي الليل لا يلحق الفوت ولو في المصر وكذا في النهار
 في غير المصر ولا على من يتبع سارقه المحرز سرقته ليلا فقتله مقتضا بان لم يمكن

والجرح ذافرا

في الجرح ذافرا

في الجرح ذافرا

في الجرح ذافرا

من الا سترداد الابه لوكه مع قاتل دون مالك وكذا اذا قتل قبل الاخذ
 اذا قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل
 وارجل بالسلاح فغلب على ظن صاحب الدار انه جار لقتله على قتل
 وقتل بقتل من شهر عصا بخارا في مصر لان العصا ملية والظاهر
 لكون القوت نارا في المص فلا يفتن الى القتل غالبا ويقتل من شهر
 سيفا فحرب ولم يقتل فجميع ثم قتل سواء قتل المشهور عليه او
 غيره لانه اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصيته فاذا قتل بعد ذلك
 فقد قتل مضمونا فعليه القصاص ويجب الدية بقتل مجنون او صبي
 شهر سيفا على رجل فقتله هو اي المشهور عليه عداية ماله اي يجب
 الدية في ماله لان العاقلة لا يقتل العمد والقيمة اي يجب القيمة في قتل
 رجل ماله عليه لانه قتل شخص مضمونا او تلف مالا مضمونا حقا مالك
 مضموم وفعل الدابة لا يبعث مضمونا وكذا فعلها وله ان كان عصيتها
 حقا لعدم اختيار ربيح الا انه لا يجب القصاص لوجود البيع وهو
 دفع الشر فوجب الدية وعنه ان يوسف انه يجب القصاص في الدابة
 لانه الصبي والمجنون لان عصيتها لحقها فيسقط بفعلها وعصية الدابة
 لحق صاحبها ولا يسقط بفعلها وقد مر الاشارة الى جواب عن هذا
 وعند الشافعي لا يجب القصاص في شئ اصلا لانه قتل لدفع الشر كما في
 العاقل البالغ **باب** القود فيما دون النفس هو
 فيما يمكن حفظ الممانلة فقط فيقتضى ما طع اليد عدا من المفصل اذا
 قال هذا احترازا عما اذا قطع من نصف الساعد اذا لم يكن حفظ
 الممانلة وان كانت يده اكبر مما قطع كالرجل وما رن الانف فان الرجل
 اذا قطعت من المفصل يجب القصاص وفي ما رن الانف يجب القصاص
 لانه نسيبة الانف لعدم امكن حفظ الممانلة فيها والاذن والعين اذا

لو كان في اليد
 ولو كان في اليد
 ولو كان في اليد
 ولو كان في اليد
 ولو كان في اليد

لو كان في اليد
 ولو كان في اليد
 ولو كان في اليد
 ولو كان في اليد

ضربت قد ذهب ضوؤها وهي مائة اراد قياها غير مخسفة قال الزاهد
 في شرح القدوري اذا فقتل العبد عدا فذهب نورها ولم تخسف
 ففيها القصاص بخلاف ماله وانفخت لتقدر الممانلة فيجعل على وجهه
 قطن رطب ويغسل عينه بماء محارة ولو تلعت لا اذ لا يمكن
 رعاية الممانلة وكل شجرة تراعى فيها الممانلة كما لو وضعت وهي ان يظفر
 العظم ولا قود في عظم الا السن فتقطع ان تلعت نقتل على هذا في
 في الزيادات واشار اليه في جامع الصغير وبه اخذ صاحب الهداية
 وقال القدوري يبرء الى له ينهي الى الله ويسقط ما سواه وبه
 اخذ صاحب الكافي ويبرء ان كسر ولا بين رجل واخوة وبين
 حر وعبد وبين عبيد في الطرف لان الاطراف بسك بها مسك
 الاموال فيندم الممانلة بالتفاوت في القيمة وقال الشافعي يجب القصاص
 الا اذا قطع الحرف طرف العبد فانه لا قصاص عنده ايضا ولا في
 جايئة بزاز فان الجايئة اذا برأت لا يجرى فيها القصاص لان
 البر فيها نادر فالظاهر ان الثاني يفتن الى الهلاك اما اذا لم
 يبرأ فان كانت سارية يجب القصاص وان لم تشر بعد ينظر
 الى ان يظفر لكال من البر او السراية واللسان والذراع
 الا ان يقطع الحنفة لان الانقباض والانبطا يجرى فيها فلا يراعى
 الممانلة وعنه ان يوسف ان كان القطع من الاصل يقتضى وطرف
 الحنك والذراع سواء وخير المجني عليه ان كانت يد العاقل مثلا او
 ناقصة الا جميع او الشجرة لا يستوعب ما بين قرني الشجر وان
 ما بين قرني الشجر اي شجرة رجل رجلا موقوفة حتى وجب القصاص
 والشجرة طولها مقدار شبر مثلا ورأس الشجر صغير استوعبت
 الشجرة ما بين قدنيه ورأس الشجر عظيم لا يستوعب الشجرة وهي

لو كان في اليد
 ولو كان في اليد
 ولو كان في اليد
 ولو كان في اليد

شربا بين قريته فالتبين الذي يلحق المشجوع اكثر قابلية الشاة فالمشجوع
 بالطيناء لم يشاء اقتتق وان شاء اخذ الارش ويسقط القوديت
 القاتل ويعفو الماولياء ويصلوهم على مال قل او جل وتجب حالا
 اى عند الاطلاق ولا يكون كالدية مؤقلا ويصلح امدهم ويعفوه ولو
 بقى اى من الورثة حصته من الدية فان القصاص والدية حقا جميع الورثة
 عندنا خلافا للشافعي وماك في الزوجين وان صالح بالف وكيل
 سيد عبد حر قتل بالصلح عن دمه لا يقتل اى ان كان القاتل
 حرا وعبد افاد حر ومولى العبد رجلا بان يصالح من دمه على الف
 ففعل فالان على حر ومولى القاتل فقتل جمع يعود وباللعن
 القتل ان حضر ولهم اى يقتل فرد جمع ويكتفى بقتله ولا تجب الدية
 خلافا للشافعي فان عنده يقتل بالاول وتجب الدية للباقيين
 ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا يورع بين اولياء المقتولين
 وذكر في العون ان في قوله الاخير يقتل بهم وينقسم باغ الديات بينهم
 كذا في الحاشية وان حضر اى ولي لو امد قتل له وسقط حق الباقيين
 عندنا ولا ينقطع يدان بيد وان اقر اسكتنا فقتلعت فمنا ديتها
 وقال الشافعي يورع بينهما ويكون القصاص لمن خرجت قرعته والآل
 للآخر كذا في المبسوط والمحيط وكثير من الكتب ولنا ان الانقطاع وقع
 باعقار دمه يد بها على السكتين عند الاراء والمحل متوجه فيضاني الى
 كل واحد البعض بخلاف النفس فان زهوق الروح غير متوجه وان
 قطع رجل يميني رجلين فلهما يمين ودية يد فان حضر احداهما وقطع
 ظمائر الدية سوار قطعها على التعاقب او معا وعند الشافعي ان
 قطعها على التعاقب ينقطع بالاول منها وللشافعي ان قطعها معا
 يورع بينهما ويكون القصاص لمن خرجت قرعته والارش للآخر وياد عبد

ان

اقد بقود لانه غير متهم فيه لانه مضرب ولانه سبق على اصل الحوتية في حق الدم
 وما زال زخرا لبيعة اقراره لانه يؤدى الى ابطال حق المولى فعصار كالاوار
 بالقتل خطأ او بالمال ومن رمى رجلا عدا فقتل الى آخر فاما يقتنق
 لاول وعلمنا قلته الدية للثانية لان الاول عمد والثاني خطأ ومن قطع
 يد رجل ثم قتله اخذ بها في عمدين ومختلفين برء بينهما اذلا وخطاين
 بينهما برء وكنت دية ان لم يبرأ بين يدين بهذه ثمانية مسائل لان
 القطع اما عمد او خطأ ثم القتل كذلك صارا ربعة ثم اما ان يكون بينهما برء
 او لا يكون صارا ثمانية فان كان كل منهما عدا فان برأ بينهما يقتنق بالخط
 ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده لان القطع ثم القتل هو المثل صورة
 ومعنى وعندنا يقتل ولا ينقطع فيقتل جزاء القطع في جزاء القتل ولو
 كان كل منهما خطأ فان برأ بينهما اخذ بها اى يجب دية القطع والقتل
 وان لم يبرأ بينهما كفت دية القتل لان دية القطع انما تجب عند احكام
 اثر القتل وهو ان يعلم عدم السراية والفرق بين هذه الصور وبين
 عمدين لا يبرأ بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها
 بخلاف القصاص فانه مثل معقول وان قطع عدا ثم قتل خطأ سواء
 برأ بينهما او لم يبرأ اخذ بالقطع والقتل اى يقتنق بالقتل ويؤخذ
 دية النفس بالقتل وان قطع خطا ثم قتل عدا سوار برأ بينهما او
 لم يبرأ يؤخذ الدية للقطع ويقتنق للقتل لاختلاف الجنابيين لان
 اهد بها عمد والآخر خطأ كما في ضرب مائة سوط برأ من تسعين واثنا
 من عشرة لانه لما برأ منها لم تنبأ معتبرة في حق الارش ولنه بقيت
 في حق التوزيع فيبقى الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة اندملت
 ولم يبق لها اثر على اصل البدن وعجز اليه يوسف في مثله حكومة عدل
 وعنه محمد انه يجب اجرة الطبيب وغنم الادوية ويجب حكومة عدل

مطلق
 ثمانية مسائل

سنان في كتاب الديارات تغير حكومة العدل في مائة سوط جرحه وبقي اثره
 لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس ومن قطع
 عن القطع ثم مات منه فمن فاعله دية ولا لا يجب شيء لان
 العفو عن القطع عفو عن موجب وموجب القطع لو اقيم والقتل اذا
 سري له ان عفا عن القطع وهو غير القتل وبالسراية يتبين ان
 الواقع قتل وحقه فيه وانما لم يجب القصاص لان صورة العفو
 اورثت شبهة ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو
 عن النفس اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان الجناية اسم
 جنس يتناول الساري والمقتل والخطأ من ثلث ماله اي اذا
 كانت الجناية خطأ وقد عفا عنها فوعفو عن الدية فيعتبر من الثلث
 لان حق الورثة متعلق به والعهد من كله لان موجب العهد الفود ولم
 يتعلق به حق الورثة لانه ليس بمال والفود وان كان وجوبه بعد
 الموت لكنه سببه قد انعقد في حقه فيعتبر عفو وسببه كيفية وجوبه ان
 شاء الله وكذا الشبهة اي لو كان مقام القطع شبهة فهو على خلاف
 المذكور ولما قطع اداة يد رجل فكلها على يده ثم مات يجب ماله
 ودية في ماله ان نعت وعفا فلها ان اصطلت بهذا عندنا
 لان العفو عن اليد اذا لم يكن عفو عما يحدث منه فالترجوع على اليد
 لا يكون ترجوعا عما يحدث منه ثم القطع اذا كان عدا يكون هذا ترجوعا
 على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح حرا لاسيما على تقدير
 السقوط فيجب لها ماله المثل لا يعال القصاص لا يجوز بين الرجل والمرأة
 في الطرف فكيف يكون ترجوعا عليه لانا نقول الموجب الاصل للقطعة
 للعهد القصاص لا طلاق قوله في وجوب قصاص وانما سقط للتعذر ثم
 عليها الدية في ماله لان التزويج وان كان بتعذر العفو لكنه عن القصاص

هذا قدر من ... وهو من ...
 في التبيين ...
 هذا قدر من ... وهو من ...

في الطوار

في الطرف واذا سري يتبين انه قتل النفس ولم يتناول اسم العفو فيجب
 الدية ويجب في ماله لانه عهد ثم تقع المقامته بين المهر والدية ان كانا
 على السوار ولم كان في الدية ففضل شرده على الورثة وان كان في المهر
 ففضل شرده الورثة عليها وان كان القطع خطأ يكون هذا ترجوعا على
 ارش اليد واذا سري الى النفس يتبين انه لا ارش لليد وان
 المسقط معدوم فيجب ماله المثل ولا يتقاصان لان الدية تجب على العاقلة
 في الخطأ والمهر لها وان نكحها على اليد وما يحدث منها او على الجناية
 ثم مات ففي العهد المثل لان هذا ترجوع على القصاص وهو لا يصلح
 ماله فيجب ماله المثل على ما يتناه ولا شيء عليها لانه لما جعل القصاص ماله
 فقد رخص بسقوط الجية المهر فيسقط اصلا وفي الخطأ رفع عن العاقلة
 ماله مثلها والباقي وصية لهم فان خرج عن الثلث سقط والاسقط
 ثلث المال اي ان كان القطع خطأ يرفع عن العاقلة مقدار ماله
 مثلها ولم تملك ما ترك الميت وصية لان هذا ترجوع على الدية وهي تقبل
 ماله الا انه يعتبر بعد ذلك ماله المثل من جميع المال لانه وان كان
 حريضا ومن الموت لكن التزويج من الحوايج الاصلية ولا يصح حلا
 الزيادة على ماله المثل لانه عاقبة فيكون وصية والدية تجب على العاقلة
 وقد صارت حرا فسقط كلها عنهم ان كان ماله مثلها مثل الدية او اكثر
 ولا ترجع عليهم بشئ لانهم كانوا يتخلون عنها بسبب جنايتها فاذا صار
 ذلك ملكا لها سقط عنهم فلا يؤمنون لها وان كان ماله مثلها اقل من الدية
 يسقط عنهم قدر ماله المثل لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من
 الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لهم وبهم اجانب فيقع وان كان
 من الثلث سقط قدر الثلث عنهم واذا الزيادة الى الحولي لان الوصية
 لانفاذ لها الا من الثلث وما رابو يوسف ومحمد كذلك لاجاب فيها اذا
 تزوجها

عنهم

في التبيين

ذكر قدر من ... وهو من ...
 في العدة لانه يرفع عن الميت
 وانما قتل لا تجب الزيادة لانه رخص
 بالانفصال كما قال صدر الزيادة لان العاقلة
 على تقدير رخصه بالمتى وما ذكره في القصاص
 انفاذا عنهم واسما ذلك في

بما يراه لا يخرج

على اليد لان العضو عن اليد عفو عما يحدث منه عند ما فاتفق جوابهما في الفصل
 فان كانت المقتول لم يقطع قتل المقتول منه لانه ثبت ان لجناية كانت قتل
 قبل عدو المقتول لعدو القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود
 ويمن ان يوسف انه يسقط حقه في القصاص لانه لما اقدم على القطع فقد ابراه
 عما وراءه ونحن نقول انما اقدم على القطع ظنا منه ان حقه فيه وبعد السراية
 ثبت ان في القود فلم يكن مبررا عنه بدون العلم به كذا في الهداية وفيه
 اشكال لما ان صورة العفو يكفي في سقوط القود لانه تورث شبهة
 وبذلك تمسكوا في سقوطه فيما اذا عفا عن القطع ثم مات منه ولم يلتفتوا
 ثم ايا المقدمة الثالثة انه لا يكون مبررا عنه بدون العلم به وضمن في
 النفس من قطع قودا فسرى اى استوفى حقه من له القصاص في الطرف
 فسرى ايا النفس بفن دية النفس لان حقه في القطع وقد قتل وما لا
 لا يفهم شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوصف السراية
 لما فيه من سد باب القصاص اذ الاحتراز عن السراية ليس في رسم
 وارضى اليد من قطع يد من عليه قود نفس فعفا عنه اى قطع ولي
 القاتل يد القاتل ثم عفا عن القاتل فمن دية اليد لانه استوفى غير
 حقه لكنه لا يجب القصاص للشبهة وما لا لا يفهم شيئا لانه استوفى حقه
 وهذا لانه استوفى اطلاق النفس بجميع اجزاها فالتلف البعض فاذا عفا
 فهو عفو عما وراء هذا البعض فلا يفهم شيئا **الشهادة**
 في القتل واعتبار حالة القود يثبت بدلا للورثة لا ارضا اى يثبت القصاص
 للورثة ابتداء لانه يثبت بعد الموت والحيت ليس من اهلته بخلاف الذين
 والدية لانه من اهل الملك في الاموال كما اذا نصب شيعة وتعلق بها عبيد
 بعد موته فانه يملكه فطريق ثبوت الطلانة وما لا طريق طريق الورثة كالدين
 لانه عوض نفسه فيكون الملك فيه لمن له الملك في عوض كما في الدية وطحا

لو انقلب ما لا يكون للميت ويستقط بعفو بعد خروج قبل الموت فلا يصير احدهم
 خصما عن البقية تفريع على الاصل المذكور اعلم ان احد الورثة ينتصب خصما
 عن نفسه وعن شركائه فيما يدعى للميت وعلى الميت حتى ان ادعى احد الورثة
 شيئا من الزكاة على احد وان ثبت يثبت حقه الجميع فلا يحتاج الباقيون الى تجديد
 الدعوى وكذا اذا ادعى احد على احد منهم شيئا من الزكاة وانما البينة
 عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج المدعى اليه ان يدعى على الباقيين وفيما لا يدعى
 له او عليه بل يدعى على الورثة او لهم فلا ينتصب احدهم خصما عن الباقيين
 ولما كان القصاص من قبيل اکتا عنه لم ينتصب احدهم خصما عن البقية
 عنده خلافا لها فلما اقام حجة على قتل ابيه عمدا غايبا اخوه حضر يعيدها
 تفريع على ما تقدم اذا اقام احد الورثة بينة واخوه غايب ان فلانا
 قتل اياه عمدا يريد القصاص لا يقتضى ثم حضر اخوه يحتاج الى اعادة
 البينة ليعتلاء عنده خلافا لها وفي الخطا لا يحتاج الى اعادة البينة
 اذا كان القتل خطا لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث والدين
 لا لما قران احدهم ينتصب خصما عن البقية فيما يدعى للميت ولعم
 برهن القاتل على عفو الغائب فاحضر خصم لانه يدعى عليه سقوط
 حقه في القصاص وانتقاله ايا المال فيكون خصما ويسقط القود وكذا
 لو قتل عبد عمدا بين رجلين اى مشترك بينهما **احدهما غائب اى اذا**
 ادعى القاتل على الحاضر من الشريكين ان شريكه الغائب قد عفا فاحضر
 خصم وسقط القود لما ذكرنا آتفا وان شهد وليا قود بعفو القاتل
 لغت اى شهادتهما لم تقبل لانها يجوز ان ايا نفسها نفقا وهو انقلا
 القود مال وهي اى تلك الشهادة عفو منها لانها زعمت له القصاص
 قد سقط وزعمها في حقه انفسها معتبر فان صدقها القاتل وحده
 فلكل منهم ثلث الدية لانه بتصدية اياها اقرت لهما بثلثي الدية فيلزم

لو انقلب

لو انقلب ما لا يكون للميت ويستقط بعفو بعد خروج قبل الموت فلا يصير احدهم
 خصما عن البقية تفريع على الاصل المذكور اعلم ان احد الورثة ينتصب خصما
 عن نفسه وعن شركائه فيما يدعى للميت وعلى الميت حتى ان ادعى احد الورثة
 شيئا من الزكاة على احد وان ثبت يثبت حقه الجميع فلا يحتاج الباقيون الى تجديد
 الدعوى وكذا اذا ادعى احد على احد منهم شيئا من الزكاة وانما البينة
 عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج المدعى اليه ان يدعى على الباقيين وفيما لا يدعى
 له او عليه بل يدعى على الورثة او لهم فلا ينتصب احدهم خصما عن الباقيين
 ولما كان القصاص من قبيل اکتا عنه لم ينتصب احدهم خصما عن البقية
 عنده خلافا لها فلما اقام حجة على قتل ابيه عمدا غايبا اخوه حضر يعيدها
 تفريع على ما تقدم اذا اقام احد الورثة بينة واخوه غايب ان فلانا
 قتل اياه عمدا يريد القصاص لا يقتضى ثم حضر اخوه يحتاج الى اعادة
 البينة ليعتلاء عنده خلافا لها وفي الخطا لا يحتاج الى اعادة البينة
 اذا كان القتل خطا لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث والدين
 لا لما قران احدهم ينتصب خصما عن البقية فيما يدعى للميت ولعم
 برهن القاتل على عفو الغائب فاحضر خصم لانه يدعى عليه سقوط
 حقه في القصاص وانتقاله ايا المال فيكون خصما ويسقط القود وكذا
 لو قتل عبد عمدا بين رجلين اى مشترك بينهما **احدهما غائب اى اذا**
 ادعى القاتل على الحاضر من الشريكين ان شريكه الغائب قد عفا فاحضر
 خصم وسقط القود لما ذكرنا آتفا وان شهد وليا قود بعفو القاتل
 لغت اى شهادتهما لم تقبل لانها يجوز ان ايا نفسها نفقا وهو انقلا
 القود مال وهي اى تلك الشهادة عفو منها لانها زعمت له القصاص
 قد سقط وزعمها في حقه انفسها معتبر فان صدقها القاتل وحده
 فلكل منهم ثلث الدية لانه بتصدية اياها اقرت لهما بثلثي الدية فيلزم

لو انقلب ما لا يكون للميت ويستقط بعفو بعد خروج قبل الموت فلا يصير احدهم
 خصما عن البقية تفريع على الاصل المذكور اعلم ان احد الورثة ينتصب خصما
 عن نفسه وعن شركائه فيما يدعى للميت وعلى الميت حتى ان ادعى احد الورثة
 شيئا من الزكاة على احد وان ثبت يثبت حقه الجميع فلا يحتاج الباقيون الى تجديد
 الدعوى وكذا اذا ادعى احد على احد منهم شيئا من الزكاة وانما البينة
 عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج المدعى اليه ان يدعى على الباقيين وفيما لا يدعى
 له او عليه بل يدعى على الورثة او لهم فلا ينتصب احدهم خصما عن الباقيين
 ولما كان القصاص من قبيل اکتا عنه لم ينتصب احدهم خصما عن البقية
 عنده خلافا لها فلما اقام حجة على قتل ابيه عمدا غايبا اخوه حضر يعيدها
 تفريع على ما تقدم اذا اقام احد الورثة بينة واخوه غايب ان فلانا
 قتل اياه عمدا يريد القصاص لا يقتضى ثم حضر اخوه يحتاج الى اعادة
 البينة ليعتلاء عنده خلافا لها وفي الخطا لا يحتاج الى اعادة البينة
 اذا كان القتل خطا لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث والدين
 لا لما قران احدهم ينتصب خصما عن البقية فيما يدعى للميت ولعم
 برهن القاتل على عفو الغائب فاحضر خصم لانه يدعى عليه سقوط
 حقه في القصاص وانتقاله ايا المال فيكون خصما ويسقط القود وكذا
 لو قتل عبد عمدا بين رجلين اى مشترك بينهما **احدهما غائب اى اذا**
 ادعى القاتل على الحاضر من الشريكين ان شريكه الغائب قد عفا فاحضر
 خصم وسقط القود لما ذكرنا آتفا وان شهد وليا قود بعفو القاتل
 لغت اى شهادتهما لم تقبل لانها يجوز ان ايا نفسها نفقا وهو انقلا
 القود مال وهي اى تلك الشهادة عفو منها لانها زعمت له القصاص
 قد سقط وزعمها في حقه انفسها معتبر فان صدقها القاتل وحده
 فلكل منهم ثلث الدية لانه بتصدية اياها اقرت لهما بثلثي الدية فيلزم

لكنه يزعمون كلهم ان نصيب الولي المشهود عليه قد سقط لعفوه وهو
 منكر فلا يقبل قولهم عليه ويحول نصيبه ايضا مالا فوجب كل الدية وان
 كذبها ايضا فلا يثنى لهما ولما خلت الدية اي ان كذبها القاتل ايضا
 بعد ان كذبها الولي المشهود عليه بالعفو فلا يثنى للولييتين الشاهدين
 لانها بشهادتهما عليه بالعفو اقدرا يبطلان حقهما في العقاص فصح
 اقرارهما في حق انفسهما وادعيا انقلابه مالا فلا يصدق دعواهما الابيئة
 والمشهود عليه ثلث الدية لان دعواهما العفو وهو ينكر بمنزلة ابتداء العفو
 منها في حق فينقلب نصيبه مالا وان صدقهما الآخر فقط فله الثلث اي ان
 صدقهما الولي المشهود عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية لانه
 اقر له بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد اقر انه لا يستحق علم القاتل شيئا
 بدعواه العفو قلنا ارتداد اقراره بكذب القاتل آياه فوجب له ثلث الدية وهرنا
 احتمال لغو وهو ان يصدقها القاتل والولي المشهود عليه وانما يذكره لانها
 حكم وهو ان لا يكون له شئ مما ذكر فانه قد فهم منه ان استحقاق الثلث
 باحد لا يوجب بكتابه او بكذب القاتل ثم ان الشهادة حقيقة في اولى
 الصورة المذكورة وفي الآخرين دعوى او اخبار وكأنه عبارة الاضمار
 ينتظم الكل وانما اختار عبارة الشهادة رعاية لحق الصورة الاولى
 وان اختلفت شهادته القتل في زمان او مكان او اقامته او قال شاهد
 قتله بعضا والآخر جهلته انه قتله وان شهدا بقتله وقال جهلنا انه
 يجب الدية في ماله استحقاقا والقياس له لا تقبل هذه الشهادة لان الفعل
 يختلف باختلاف الالة فجهل المشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل
 مطلق والمطلوب ليس بجمل فيجب اقل موجب وهو الدية وانما يجب
 في ماله لان الاصل في الفعل العود فلا يلزم العاقلة وان اقر كل من
 رجلين بقتل زيد وقال الولي قتلناه فله قتلها ولو كان مكان الاقرين

كذبها

لقت

يجب

يجب

منها وان

شهادتان لغتان لان في الثانية تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به
 وهو انفراد في القتل وهذا يبطل شهادته لان التكذيب نصيبا وفي الاول
 المقول في بعض ما اقر به وهذا لا يبطل الاقرار والعبرة بحال الذي لا يجوز
 فوجب الدية على من ربح مسلما فارتد فوصل ومالا لا يجب شئ اذ بالارتداد
 سقطت نفقته فصار مبرئا الداعي عن موجب كما اذا ابراه بعد الجرح
 قبل الموت ولم الفحاشية يجب بغيره وهو الرمي والحرم اليه منقوض
 في تلك الحالة والقيمة لسيد عبد رمي اليه فاعتقه فوصل بهذا عندنا
 وقال محمد عليه فضل ما بين قيمته مرتين الى غير حرم وان ضربت امه فقتلت
 فالتقت لجنين فمات يجب قيمته حيا لانه لا يثبت له ثلثه بالقرن السابق
 وقد كان في حالة الدعاء والحجاء على محرم رمي صيدا فحمل فوصل لا على طلبة
 رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي مقتنيا عليه بدمج فوضع شاهده
 فوصل وحل صيد رماه مسلم فقتله فوصل لا رماه مجوسي فاسلم
 فوصل لما عرفت له المختبر حالة الرمي كما في الديات الدية
 في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس لا تسمية للمنفعة بالمصدر
 لانه من المنقولات الشرعية وهي من الذهب الف دينار ومن الورق
 عشرة الاف درهم وقال الشافعي اثني عشر الفا ومن الابل مائة وهذه
 في شبه العمد اربع من بنت مخاض وبنت لبون وحقه وجعرة وهي
 المخططة وفي الخطاء احماس منها ومن ابن مخاض الدية عنده لا يكون
 الا في هذه الانواع الثلاثة وقال لا منها ومن البقرة مائتا بقرة ومن الغنم
 المائتة ومن الحمر مائتا حلة كل حلة ثوبان لان عمره يهلك اذا جعل
 على اهل كل مال منها وله له هذه الاشياء بمحولة المالية فلا يقع
 بها التقدير والتقدير بالابل عرف بالانوار المشهورة قد منها ما في غيرها
 ثم الدية المخططة عند الشيعين خمس وعشرون بنت مخاض وهي التي

تكذيب

في هذه المسئلة انما يكون في قولنا
 ما كان الشاهد في ابيات
 من قوله

ما الشاهد

قد عرفت

تمت عليها حول وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها حولان خمس
وعشرون حقة وهي التي تمت عليها ثلث سنين وخمس وعشرون جذعة
وهي التي تمت عليها اربع سنين وعند حرة والثاني ثلثون حقة وثلثون
جذعة ولا يسمون ثنية كلها خلقات وتختلف الحامل والفتية ما دخل في السنة
السادسة والتقليط يختلف فيه بين الهاربة رمة والشيخان اخذا يقول ابن
سعود رمة وحرة والثاني اخذا يقول عمر وزيد بن ثابت والمغيرة والاسود
ودية الخطاء عندنا عشرون ابن مخاض وهو ذكر تمت عليه حول ومن الاصل
الاربعة المذكورة عشرون عشرون وعند الشافعي عشرون ابن لبون مكان
ابن مخاض وكفارتهما ثنية فان عجز عنه صام شهرين ولا يؤ
اطعام فيها اذ لم يرد بالنقص ومج ربيع احد ابويه مسلم لانه مسلم تعالى
الجنين والوراثة نصف ما للرجل في دية النفس وما دونها وقال الشافعي
الثلث وما دون الثلث لا ينقص كذا في التبيين وللكوفي ما للمسلم وما
لغيره دية الكفارة ثلث دية المسلم ودية المجوسي والوثني ثلث خمس
دية المسلم وقال مالك دية الذي نصف دية المسلم ودية المسلم اثني عشر الفا
كذا في الصحاح وفي النفس والائف والذكر والحفنة والعقل والشم والذوق
والسمع والبر واللسان ان من ادا اكثر حروف ولحية خلقت
فلتمت وشعر الراس الدية اي الكاملة وعند مالك والثاقبي يجب
في النجبة وشعر الراس حكومة العدل كما في اثنين فاف الدين اثنين
ودية لهدمها نفسها وكذا في استنار العينين وفي لهدمها ربهما وفي كل
اصبع يد او رجل عشرين وفي مفصل من اصبع فيها مائة ثلث عشرين
وفيما فيه مفصلان نصف عشرين كما في كل سنة لقوله في كل سنة خمس
من الابل فان قلت يزيد دية الاسنائة كلها علم دية النفس ثلثه
اذا سها قلت نعم والاباس فيه لانه ثابت بالنقص على خلاف القياس

الذي ذكره في هذه النسخة
هو الذي ذكره في النسخة
التي هي في يد صاحبها

منها

في غاية البيان فاذا لم يكن معقول المعنى فليس علينا ان نطلب له الوجه
المعقول ومن غفل عن هذا فقد اخطى في الوجه ولم يدرك ما هو
ما ذكره ان يختلف دية السن بان يكون دية السن التي سبقت ما بها قتلها
ذلك انقص من دية السن التي لم تستطع ما بها قتلها وكل عفتة
نفس بعزب فدية دية كبد شلت وعين عميت ولا قود في النجاسات
الموضحة هي ما توضح العظم اي تظهره عدا هذا رواية لكن عن ابن
وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب التقاص فيما قبل الموضحة
لانه يمكن اعتبار المداواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف بهلكة غالب
فيسير عوارها بمسبار ثم يقتل حديدة بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع
فيقتل استيفاء التقاص كذا في المهداية وفي التبيين وهو الاصح
وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي المهادنة هي التي تكسر العظم عشرين
المنقلة هي التي تحول العظم بعد الكسر عشرين ونصف عشر ما والا
هي التي تقطع اليه ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ والجافية هي
الجراحة التي وصلت اليها الجوف تلتها وفي جافية نفذت ثلثها لانها بمنزلة
حافيتين والحارضة هي التي تحرس الجلد اي تحذشه والداجنة هي
التي تظهر الدم كالدمع في العين ولا تسيل والدامية هي التي تسيل الدم
والباصعة هي التي تبضع الجلد اي تقطعه والمتلاحمة هي تافذ في الدم
والسحابة هي التي تقطع اليها السحابة اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم
الراس حكومة العدل اراد تفسير حكومة العدل فقال فيقتل عشرين
هذا الاثر ثم مع قدر التفاوت بين القيمتين من الدية هو اي ذلك
القدر هي اي حكومة العدل هذا ما قاله الطحاوي وبه ينبغي ذكره في
الخاتمة وقال الكوفي انه ينظر كم مقدار هذه النجاسة من الموضحة يجب
بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقار شيخ الاسلام قول الكوفي اصح

طلب
ما تشرح طهارة العدل

وبنى كل اصابع يدك الكف ومنها نصف الدية لان الكف تابع فلا تؤثر زياتها و
 لا المصفاة فيها ومن نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل لان الساعد ليست
 تقا بمدة فلو انما على اليد نصف ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى
 الكف اصل الموضع هو ربع لان الشارع اوجب في الواحدة منها نصف
 في الدية التي هي كمن هذه جارة اليه المكعب والرجل اليه اصل النخلة فلا يزداد
 على النخلة الا ربع وفي كف فيها اصبع غيرها وان كانت اصبعا في غيرها ولا
 سوى في الكف ولا ينظر الى ارض الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويقل
 التليل في الكثير وان كانت في الكف ثلث اصابع يجب ارض الاصابع
 ولا يجب في الكف شيء بالاجزاء لان الاصابع اصل والاكثر حكم الكل فاستبعدت
 الكف وفي اصبع زائدة وجن مبيد وذكره وسأله لو لم يعلم القوم بما دل
 على نظره ونحو ذكره وكلام حكومة عدل وقال الشافعي يجب دية كاملة
 لان الغالب القوم اما ان علم حية هذه الاعضاء فالواجب الدية الكاملة
 اتفاما ودخل ارض موصية اذ هبت عقله او شعر راسه في الدية لانه
 بنوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء فعاد كذا اذا اوصفه فمات
 وارث الموصية يجب بنوات جزء من الشريعة لو ثبت سقط والدية بنوات
 كل الشعر وقد قلنا بسبب واحد فدخل الجزء في الجملة ولا زفر لا يدخل
 لان كل واحد جنانية فيما دون النفس فلا يتداخلان كسائر الجنائيات
 وجواب ما ذكرنا قوله ذهب سمي او بعيره او نطقه لا فلو بهذا قول
 ابيه وعزاه يوسف ان الشجر تدخل في دية السمع والنطق ولا تدخل
 في دية البهر ولا فلو لم ذهب عيناه بل الدية فيها اي في الموصية
 والعينين الدية وما لا في الموصية القصاص وفي العينين الدية
 ولا يقطع اصبع مثل جاره وعندنا وعند زفر يقتض في الاول وفي
 الثاني ارضها واصبع قطع مفصلة الاعلى وشكل ما بقي بل دية المفصل وحكومة

فيما بقي

فيما بقي ولا يكسر نصف سنن اسود ياميتها بل كل دية الميت ويجب الاكثر
 على من اقاد سننه ثم ثبت اي ثبت سن من ايد وفعلم ان ايد وبغير هذا القدر
 الموجب فساد الميت ولم يند حيث ثبتت مكانها لولا فاهيه حيث
 الحناية ولهذا ايتنا في حولا فكانه ينبغي له ينظر اليها في ذلك الموضع
 الا انه في اعتبار ذلك نضيع الحقوق فاكفينا بالحوول لانه يثبت لغيره
 فاذا بقي الحول ولم يثبت قفينا بالقصاص واذل ثبتت بيمين ايد
 اخطانا فيه والاستيناء كان بغير هذا الا انه لا يجب القصاص للميت
 فوجب المال او قلعها فرددت اي ردتها حاجتها الى مكانها ونبت عليها الم
 لان هذا لا يعتد به اذ العود لا يعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام
 هذا اذا لم تعد اليها حالها الاولي بعد النبات في المنفعة والجمال لان قلعها
 فثبتت لغيره لان الجنانية انعدمت مع حيث لم تقف عليه منفعة ولا زينة و
 فالاعية الارض كالملا لان الجنانية وقعت موجبة له والى ثبتت نعمة مستداة
 في اسن وفي الهداية وغيره ان خلاها في سنن الرجل لاني سنن العبيد ويرد
 ان نية تخصيص الحكم مع اشتراك الدليل او التعم شجرة او جرح بغير فمراء
 ولم يبق اثر لزال الشين الموجب وقال ابو يوسف عليه ارض الم وهو حكومة
 عدل قيل ينظر ان الانسان يجر جرح نفسه مثل هذه لخاصة فاما بعض الناس
 يجر جرح نفسه وبأخذ على ذلك سننا لان الشين الموجب لم زال فالالم الحاصل
 لم ينزل وقال محمد عليه لجرة الطبيب وعمل الدواء وفي شرح الطحاوي
 فسر قول ابو يوسف ارض الم باجرة الطبيب والمداواة فقول هذا الاطلاق
 بينهما ولا يبعد جرح الأبعد بره وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصاص
 في النفس وعمد العبي والمجنون خطار وعلى ما قلته الدية ولا كفارة فيه
 ولا حرمان ارض ومن ضرب بطن اداة تجب غرة خمسمائة درهم على ما قلته
 في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين كالدية وما لم يملك في طلبة ولنا انه لم يفتن

لم يقل بالاجزاء كما قال صاحب القصد
 لانه لا يشاء ان يفتن في غابة ايد
 اصابع وتفصيل في غابة ايد

من خاتمتين ان صدره اخطا حيث
 ان ذلك ليس الواجب وهو ان يشاء
 فلا يتم يقتض في غابة ايد
 تخفيف جرح باادكان
 ان يرد على من يجر جرح
 وفائدة في

بالقوة علم العاقلة في سنة ابن العتق ميتة ودية اي تجب الدية الكاملة ان كان
حياتيا لان موته بسبب القرب وعرة ودية ان كان ميتا فانت الام ودية
الام فقط لم ياتت فالتقت ميتا لان موت الام سبب لموته ظاهر فانه يحتجب
بميتتها وقال ان متى تجب العرة مع الدية ودينان ان ماتت فالتقت حيا
فان لم يجز فيه اي في الجنين يورث عنه ولا يرث الفارب لانه قاتل ميتة
كلما لا ميراث للماتل هذه العنة وفي جنين الامة نصف عشر قيمة لو ذكر او
نحوه قيمة لو انثى لا تقاوت في عرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حيا
ونشأ وت اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة فما يدر من دية الحر
يذكر من قيمة الرقيق ولا يلزم له يكون الواجب في الاثني اكثر من الواجب
في الذكر لان في العادة قيمة الفلام تزيد على قيمة الجارية وقال ابو يوسف يجب
ضمان النقصان لو انتقصت الام اعتبارا بالجنين البهائم وهذا لان الفلانة
في قتل الرقيق ضمان مال عنده فصح الاعتبار على اصله وقال الشافعي في عسر
قيمة الام لا يجر من وجه ومما في الاثني تؤخذ بمقدار ما من الامل ولا كفارة
في الجنين خلافا للشافعي وما استبان بعض خلقة كالنم فيما ذكره وفي العرة
عاقلة عرة في سنة واحدة وان لم تكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا
استقلت ميتة عدا بداء او فعل بلا اذن زوجها وان اذن لا لعدم
التفقد **باب** ما يحدث في الطريق من احدث في طريق العادة كنفقة
او ميراثا او جرحا او دكنا او كفيف المستر او الميزاب جرح الماء
وجرح البرج وقيل جرح ما يركب في الحايطة وعن ابن زياد جرح
من الحايطة ليبنى عليه وسعه ذلك لم يعرف بالناس انما قال لان اذا امر
لا يكل له لقوله دم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وكل نفقة وكذا منعه
ابتداء سواء كان فيه ضرر او لم يكن لانه تعرف خاص في الحق المشترك فلا يجوز
كان في الملك المشترك وفي غير نافذ لا يسه بلا اذن الشريك وان لم يعرف ومما

في جنين الامة

عاقلة

عاقلة دية من مات بسقوط اي سقوط ما احدث في طريق العامة كالوفاة
جرح او جرح بغيرا في الطريق فقتل نفس وان اختلف فيه بهيمة فمن هو
لانه لم ياذن به الامام فان الضمان في جميع ما ذكرنا كما لا اذا لم ياذن به
الامام وان اذن او مات واقع بغير طريق جوعا او عطشا او حرا او قرا
بما الاختناق من هواء البئر فلا لانه مات بمعنى في نفسه والقتل انما يجزى
اذا مات من الوقوع وقال ابو يوسف في الجوع والعطش كذلك ولنه
مات غايجا الضمان على الحافر لانه لا سبب للنفس سوى الوقوع فيه اما
الجوع والعطش فلا يثبت بالبئر وقال محمد هو ضمان في الوقوع كلها
لان ذلك حصل له بسبب الوقوع ولو لا ذلك لتناول الحفر والماء ومن
نحى جرحا وضعه لغيره فمطب به رجل ممن لا لان فعل الاول انتسخ
بفعل الثاني والا لما شرط التثنية بل لان حكم فعله قد انتسخ لقواغ
ما سفله وانما اشتغل بالفعل الثاني موضع كقول من حمل شيئا في الطريق
فسقط منه على لفر او دخل بحجر او قذيل او عصاة في مسجد غيره
اذا كان المسجد للفترة فعلق واحد منهم قذيل او جعل فيه بوارى
او حتى فمطب به شخص لم يضمنه وان كان الذي فعل ذلك من غير الفترة
ضمن قالوا بهذا عنده وقال لا يضمن في الوجين لان القوية لا يتقيد
بشرط السلامة وله ان تدبر المسجد لا يملكه دون غيره فكل من فعلهم
مباحا مطلقا وفعل غيره ممن قد تيا او مقيد بشرط السلامة وقد
القوية لا ينافي الوامة اذا اخطأ الطريق كما اذا انزله بالشهادة
على الزنا او جلس فيه غير مهمل فمطب به احد طائفتين لا من سقط
منه رد آله بس وعنه محمد انه اذا لبس مالا يلبس عادة كجوارق القلندر
فسقط على افسان فذلك يضمن لان هذا اللبس بمنزلة الحذر وفي كل
بغض او ا دخل هذه في مسجد حية او جلس فيه مصليا ورت حايطة مال الطريق

في جنين الامة

في جنين الامة

في جنين الامة

في جنين الامة

وذكر من ان المذنب اذا اذن في
في حصة فقد دم

في جنين الامة

من يكون في مال الرابطة فقد ومع كما لا يخفى على من له درية في هذا الفن
والاولى منها ان يربط والتظار في السير لانه ما ذون في القود دالة
الطائر يربط في غير حالة السير فالقمان يتوزع على عاقلة القايه ولا يجوز
على عاقلة الرابطة لانه قد يغير غيره بغير اذنه لاصريحا ولا دالة ومن
ارسل كلبا او طيرا وساقه فاصاب في فوره فمن في الكلب لا في الطير
ولانه كلب لم يسق قال القدر الشريف وغيره من شراح لمجامع الصغار اراد
تكونه سابقا ان يكون خلفه وذلك لان الكلب يحمل السواق كسير الدقا
فانصف اليه اما البازي فلا يحمل السواق لان سابق الطائر لا يكون الا
الطائر الا انه انصف اليه المرسل في حق حل القيد ضرورة اباحن
الاصطفا د بالبازي والكلب ولا ضرورة في حق القمان وعما اريد
انه اوجب القمان في هذا كله احتياطا لاموال الناس والمصلحة افندا
بقوله ولا في دابة منقطة اصابت نسا او مالا ليلادونها راو من صرة
دابة عليها راكب او تحنها فتحت او مزيت بيدها اخر او نوت فهدمت
فتحت فمن هو لا راكب وقال ابو يوسف ان القمان على راكب
والناخن لفتين وهذا اذا تحنها بغير اذن راكب اما اذا تحنها
بأذنه فلا ضمان لانه احره بما يملكه اذ النخس في معنى السوق فانتقل الى
الراكب فلا ضمان بالنخس كما اذا نخس راكب فتحت وفي معا عين شاه
شرك اضافتها الى القصاب لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملاحظة
التعليل الآتي ذكره وليس بجواب ما فيها لان المقصود من الناة التي فلا يثبتها
الا النقصان ويحسب بوزة الجزار وجزوة فائدة الاضافة بيان ان حكم
التفاوت لا يبطل باعداد اللحم كما يومم التعليل الآتي ذكره والحال والنقل
والنفس ربع القيمة لانه انما يمكن اقامة العمل بها باربعة اعيان عينها
وعينا المستعمل لها فصارت كأنها ذات اعيان اربع فيجب البيع بنوات

في كلبه يربط في غير حالة السير

في كلبه يربط في غير حالة السير

اصها

اصها وقال الشافعي يجب التقصا كما في الناة قلنا في الناة المقصود
الحكم فقط باب جنابة الرقيق وعليه لم يجمع عبد خطار
وقد سبده بها اي بالجنابة ويملكه ولها اذلة في رتبها حال الاصل
اشافعي جنابة في رقبته يباع فيها الا ان يفتق الجوالي الارش وقابضة
الاختلاف في ابتاع الجاني بعد العتق والمصلحة مختلفة بين القمان
وان خدام رقيق في كالاويا لانه اذا فدى طر عن الاول نصارت
الاولى كان لم تكن فوجب بالتأنيبة الدفع او الفداء وان جن جنابها
دفع بها اليه ولها بثمانية بنسبة حقيقتها او فداء بارشها فان فاسه
او باعه او اعنته او دبره او اسولها ام الامه الحانية ولم يباعها
فمنه الاقل من قيمته ومن الارش وان علم بها غرم الارش لانه الاول
قوت حقه فيعتق في حقه في اقلها ولا يصير غنا را للفداء لانه لا اختيار بعد
العلم وفي الثاني صار غنا را لان الرهبة وسابرها ذكر بمنعه من الدفع
فالاقدام عليه اختيار منه للآخر كما لو على عتق يقتل زيد او رمية او شحة
ففعول اغاغم الارش في هذه الصور لانه صار غنا را للفداء حيث غنت
على تقدير وجوه جنابة كما اذا قال لها اذا رضيت فانت طالق فلما فرض
وطلقت ومات من ذلك المرض بغير فارة لانه بغير مطلقا بعد وجوه المرض
وقال زفر لا يصير غنا را لان وقت تكلم لا جنابة ولا علم له بوجوده وبعد
جنابة لم يوجد منه فعل بغير غنا را وان قطع عبد بحد حنك او دفع اليه
فاعتقه فمركي فالعبد صليح بها لانه لما اعتقه دل على ان قصد نفي العسل اذ
لا حول له الا وان يكون صليحا عن جنابة وما يحدث منها وان لم يعتقه يرد
على صاحبه فيقتل او يعق لانه لما سري تبين ان المال غير واجب ولم التوا
هو القود فكان الصليح باطلا فيرد ويعال للاولياء اقلوه او اغفوه
وان جن ما ذون مديون خطار فاعنته سيده بلا علم بها غرم لرب الدين

في كلبه يربط في غير حالة السير

في كلبه يربط في غير حالة السير

في كلبه يربط في غير حالة السير

في كلبه يربط في غير حالة السير

هذا هو الحق في القتل
 من قبل المولى
 في القتل
 من قبل المولى
 في القتل
 من قبل المولى

فإنما بعد العتق بهذا نقل القيمة إلى الميت من الزيادة بالاقبل من قيمة
 وعنه الدية ثمان القيمة إذا كانت أقل من القداء فالجواب غير معتد بالإعطاء
 الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في العبدان كان العبد القاتل
 جبراً لأن عقد العتق كالحطاء ولأنه كان كبيراً أعتق وإن قتل قتل عمداً
 فمقتل لكل وليان فعتقاً أحد وليتي كل منهما دفع لقتله إلى الآخرين
 أو فدى بدية لأنه لما عفا أحد وليتي كل منهما سقط القصاص وانقلب
 بالآ وقد سقط نصيب العائنين وهو النصف وبقي النصف فماله يدفع
 نفسه أو الدية الواحدة ولم يقتل أحد مما عدا والآخر خطأ وعفا أحد
 وليتي العمد فدى بدية لولي الخطأ وبقيتها لأحد وليي العمد ودفع
 إليهم وقسم الثلثين عولاً عنه لأن ولي الخطأ بدعيان الكل وأحد وليي
 العمد بدعي النصف فيقرب بهذا بالكل وذلك بالنصف وأصل التركة
 المستوفى بالديون وأرباعاً منازعة عند ثلثه أرباعاً لولي الخطأ
 وربع لولي العمد وإنما فالمنازعة لأنه سلم النصف لولي الخطأ بلامنازعة
 واستوت منازعة الفريقين في النصف الآخر فتتقصف فلهذا قسم أرباعاً
 وأن قتل عبدين فبهرهما وعفا أحدهما بطل كله أي قتل عبدين جليين قريباً
 لهما فعتق أحدهما بطل الكل وهذا عنه وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه إلى الآخر
 أو يدفع بربع الدية **فصل** دية العبد قيمة فان بلغت مائة دينار
 وقيمة الامة دية لحواة نفس من كل عشرة أظهرها بالخطا ورتبة الرقيق عشر
 وربعين العشرة بآخر عبد ابن سعود ومال ابويوسف وإن لم
 تجب قيمة بالغة ما بلغت وفي الغصب قيمة كانت هذا ما لا جاء لأن
 المعسر في الغصب المالتية لا الآدمية وما قدر من دية لحواة قدر من قيمة
 أي قيمة العبد ففي يده نصف قيمة عبده قطع يده عداً فاعتق فسر في اقتيدان
 ورثة سيده فقط أي لئلا كان وارث المعتق السيد فقط استوفى القود

ظان

ظاناً لمجرد أن سبب الولاية قد اختلف لأنه الملك على اعتبار روح والوراثة
 بالولاية على اعتبار حالة الموت فتنزل اختلاف السبب منزلة اختلاف السبب
 فيما لا يثبت بالقيمة أو فيما يحاط فيه ولهذا أتت بقية الولاية للمولى
 فيستوفيه وهذا لأن المقتول له معلوم والمكتمل ولا يعتبر باختلاف السبب
 لأن الحكم لا يختلف والألا لا يملكه لم يكن الوارث السيد فقط بل يكون له
 وارث آخر لا يباد بالاتفق لأنه اعتبر حالة الروح فالجواب السيد فقط
 وإن اعتبر حالة الموت فالورثة فيحقق الاستنباه فيقتدر فلا يجب على
 وجه يستوفي وأن اعتق أحد عبدين فقتل فعتق أحد أي قال العبد
 أحد كما حرر ثم شكا دفعة فبقي السيد إن المراد بأحد مما هذا المقتول فارتفع
 للسيد لما عرف أن للبيان أظهر من وجه وإنشاء من وجه وبعد الشك
 يبقى محلاً لإنشاء فاعتبر إنشاء فكانه اعتق وقت البيان فإن قتلها رجل
 أي قتلها رجل واحد في وقت واحد معاً يجب دية حر وقيمة عبداً لهما
 بعد الموت لم يبق محلاً للبيان فاعتبر أظهرهما رافعاً فيكون الكل نصفين بين
 المولى والورثة لعدم الأولوية وإن اختلفت قيمتهما يجب نصفين قيمة كل
 واحد منهما ودية حر وإن قتل كل رجل قيمة العبدين لأن لم يتحقق بقتل
 واحد منهما حرًا وكل منهما ينكر ذلك وفي فعتق عيني عبده دفعه سيده وأخذ
 قيمته أو أسكه بلا أخذ النقصان وما لا يجزئ بين الدفع والامساك
 مع أخذ النقصان وقال الشافعي منته القيمة وأمسك الجنة العليا هو كحل
 الفخاخ في مقابلته الثابت فبقى الباقى على ملكه كما إذا فعتق أحد عبدين لهما
 إن المالتية معتبرة في حق الأطراف وإنما سقط في حق الذات فقط وحكم
 الاموال ما ذكر كما في الحق الفاضل وله المالتية ولم كانت معتبرة فالأدوية
 غير مودة والتحل بالشبهين أو يجب ما ذكر **فصل** أن جن مبرأ أو أم
 ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومنه الآخر إذا حاص لولي الجنانية في أكثر

هذا هو الحق في القتل

هذا هو الحق في القتل

هذا هو الحق في القتل

هذا هو الحق في القتل

منه

منه الا ان من من المولى في الكثر من العيون وقبعتها تنقم معاها وان جنة
 المولى يشارك في الثانية المولى الاول في قيمة دفعت اليه بنقضاء اذ ليس في
 جنة الثانية واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع وانما البند
 يعود الى المولى ان دفعت بلا قضاء هذا عنده وقال لا شيء على المولى لان من
 دفع لم تكن الجانية الثانية موجودة وقد دفع كل كفى الى سجنه ومباركا
 اذا دفع بالقضاء وله ان الثانية مقارنة للاولى منه وجه ولهم ان يشارك
 في الاولى فالمولى جاز بدفع حقا وفي الثانية طوعا وفي الاولى قسرا
 يقتض حقا فلا يفتقر ومن غصب عبدا قطع سيده بده فسر من قيمته اقطع
 لان قطع سيده في بد غاصب فسر في بده اي في بد الغاصب لم يفتقر والزوا
 ان الغصب فاطع للسراية لانه سبب للملك كالباع فيفسد كانه ملك باقية سعادته
 فيجب قيمته اقطع ولم يوجد الفاعل في النقص لكانت السراية مضافة الى البدنة
 فنصار المولى متلفا فيفسد مستردا فكيف وان استولى عليه وهو مسترد
 فيز الغاصب عن الفناخ ومن عبد مجور غصب مثله فمات مع لان المجور
 موافق بافعاله فان كان الغاصب ظاهرا يباع فيه ولزم لم يكن ظاهرا بل اقر
 به لا يوافق بالفعل بل يوافق بعد العتق وان جنى مذبذبا غاصبه ثم غصب
 سيده او عكس فمن قيمته لها ويرجع بنقصها على الغاصب ودفع الى الاول
 اي الى المولى الثانية الاولى دون الثانية لانه حقه لم يجب الا والحرام
 فابم فلم يجب ثم في الاولى يرجع به على الغاصب وفي الثانية لا يذاعند كما
 وما لم ينفق القيمة التي يرجع به على الغاصب يستلم المولى ولا يدفعه الي
 وفي الجانية الاولى لانه عوض ما اخذه وفي الجانية الاولى فلا يدفع اليه
 لئلا يجمع البدل والجبدل في ملك شخص واحد ولها ان حقا الاول في جميع
 القيمة لانه حين جنى في حقه لا يزايم احد وانما التقى باعتبار رزاقه
 لكان فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارضا باخذه منه لئتم حقه

فاذا اخذ

فاذا اخذ منه يرجع به المولى على المالك صحت الاشارة منه بوجوب كل من عند الغاصب
 ولا يرجع به في صورة العكس لان الجانية الاولى كانت في يد المالك والعق
 في الفصلين كالمدير لكن السيد يدفع القن وقيمة العبد المولى الجواب في الغصب
 كالجواب في المدير في جميع ما ذكر الا ان مقتضا يدفع المولى العبد وفي الاول
 يدفع القيمة مدير غصب مرتين جنى في كل مرة ضمن سيده قيمة له او غيره
 بقيته على الغاصب ودفع بنقصها الى الاول ويرجع به اي غصب مذبذبا جنى
 عنده ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده مرة اخرى فعلى المولى قيمته
 بينما نفسين لانه من رقبته واحدة بالتدبير فيجب عليه قيمة واحدة ثم
 يرجع بتلك القيمة على الغاصب لان الجانيتين كانتا في يده فيدفع نقصها
 الى الاول ويرجع به على الغاصب ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف
 كالاولي وقيل على الاتفاق والفرق لحد ان في الاول الذي يرجع به
 عوض ما سلم لولى الجانية الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو
 دفع اليه ثانيا بكثر الاستحالة اما في هذه المسئلة يمكن له يجعل عوضا عن
 الجانية الثانية لحصولها في يد الغاصب فلا يؤدى اليه ما ذكر ومن
 غصب مبيعا حر فمات مع مجاة او جنى لم يضمن وان بضاعته او مبيعا
 حرة ضمن عاقلة الدية والقياس له لا يضمن في الوجهين وهو قول آخر
 وانما في لان الغصب في الحر لا يفتقر وجه الاستحالة انه لا يضمن بالغصب
 ولكنه يضمن بالانلاف وهذا انلاف شبيها لانه نقله الى مكان السواغة
 وكليات وهذا لان السواغة والحيات لا تكون في كل مكان بخلاف
 الموت مجاة او جنى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى
 موضع تغلب فيه الحر والاراض منقول انه يضمن فنجيب الدية على العاقلة
 لكونه نقل شبيها كذا في الهداية كما في صبي او دغ عبدا الا بداع يفتقر
 الى منقولين والفعل المجهول كذا في المفعول الاول وهو العقب ففتلكه وان

مات

ع

بالحق لا يلا ايديهم وان طلب بعده لا يلوذ به ان كان عبداً صفتة
 بالغير وان كان مالا لا يفتنه عند ماله ويعين عند ان يوسف وانما
 لم يكن ماله مضموناً ولا يفتنه ولا يفتنه ولا يفتنه ولا يفتنه ولا يفتنه
 ومن حيث وضع يده الصبي واما العبد فحتمه الحق اذ هو مبني على
 اصل الحرية في حق الدم باب القسامة قال في البداية هي في
 اللغة جمع القسم وهو اليمين مطلقاً وفي عرف المشرع اليمين بالله
 عز وجل بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص وهو المدعى عليه
 او احد اركان او مقتداً على وجه مخصوص ببناء بيانه مثبت به جرح او امر
 من اوصاف او خروج دم من اذنه او عينه وجد في حلقه او الكره
 اغنى هذا قوله او نفسه مع رأسه لا يعلم حاله وادعى ولته القتل
 على اهلها او بعضهم طفت خمسون رجلاً منهم بخمارهم الولي بانه ما قتلناه ولا
 علمنا ما تلاه الولي ثم قطع على اهلها بدية ويتحمل عنهم عاقبتهم وانما قلنا
 هكذا لان ذكره في المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل الحلة والدية
 على عواقبهم وقال الشافعي اذا كان هناك لوث استخلف الاولياء الخمسين
 بيتاً وينفق بالدية على المدعى عليه لو كان حلزهم على القتل خطأ وان كان على
 القتل خطأ ففيه قولان في قول التمام وهو قول مالك وفي قول الدية
 وان نكل المدعون عن اليمين يكلف المدعى عليهم فان طعنوا برئوا وان
 نكلوا فان كان المدعى عليه واحداً يفتن في قول وجب الدية في قول وان
 كانوا اكثر من قول يفتن من جميعهم وفي قول يفتن من واحد بقرعة في قول
 وباختبار الولي في كفو ويعين الباؤون الدية واللوث وجعد سبب وجب
 نظية الظن ان الامر كما يقول المدعى مثل ان يوجد بوز القتل رجل شلوخ
 الدم او ابصر رجل يحرك يديه كالضارب فلما دنوا منه وجد بقرعة قتل
 او جادت شهاداً متفرقة من رجال وشاة وصبيان او شهد عدل واحد

الابن

ان هذا قتل او بؤلاً قتلوه او يوجد قتل بين جماعة لهم اعداء ولا يعلم
 غيرهم او يدخل جماعة بيتاً فلا يتفقون الا وقيل بينهم لا يوجد قتل رجلان بيتاً
 ثم وجد اعدا قتلوا والاخر خارج ولخ لم يوجد لوث على المتغير الذي في قوله
 مثل قولنا فالاصناف في موضعين اهلها ان المدعى لا يكلف عذراً وعنده
 يكلف والثاني في براءة اهل الحلة باليمين كذا في الحلة بيتاً فان لم يكن فيها
 ان لم يوجد الحون في الحلة كثر الحلف عليهم الى ان يتبين ومنه نكل منهم حتى
 حتى يكلف هذا في دعوى القتل العمد اما في خطأ فيقتض بالدية على عاقبتهم ولا
 يجعون ذكره في الثانية وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم
 ولا قسامة على مبي وجنون وامراه وعبد ولا قسامة ولا دية في مثبت لا
 اثر به او خرج دم من فم او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه
 المواضع بلا فعل من احد بخلاف الاذن والعين وما تم خلفه كالليبراي
 وجد سقط تام فلولاً به اثر الضرب فهو كالليبراي وفي قتل وجد على دابة
 بسوقها رجل عن عاقلة دية لا اهل الحلة وكذا لو اداها او ركبها
 فان اجتمعوا ممنوا الى السابق والفايد والراكب وفي دابة بين فتيق
 عليها قتل على اقرها كنه اذا كان بحيث ~~يسمى الصوت منها اما اذا~~
 كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجب على واحد منها ذكره في التهمة وان وجد
 في دار رجل فعليه القسامة ويدي عاقلة ان ثبت اثرها له بالحق وعاقلة
 ورثة ان وجد في دار نفسه هذا عنده وعندنا وهو قول زفر لاشي
 فيه لان الدار في يده حين وجد لوح فيجعل كانه قتل نفسه فيكون هذا
 وله ان القسامة انما تجب بناء على ظهور القتل ولهذا لا بد من الدية
 من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل الدار للورثة فيجب على عاقلة لايال
 العاقلة انما يملكون ما يجب على الورثة تخفيفاً لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة
 بل للمقتول حتى تفق منه ديونه وينفذ وصاياه ثم تخلف الوارث فيه وهو نظير

فقد ان يقيم دابة في الشارع

باب القسامة
 قال صاحب الشرح في القتل
 ولم يجب على المدعى

لان الايجاب ليس للورثة

البقي والمعتوه انما قتل لانه يجب الدية على عاقلة ويكون ميراثا له ولنه
 اهدى قتيلا في بيت ثلاثين ممن الآخر دية عند ابي يوسف لان الظاهر
 ان المقتول لا يقتل نفسه خلافا لما هو يعمل كقول انه قتل نفسه والقامة
 على اهل الخط دون السكان والمشتري فان باع كلم فعلى المشتري هذا عند
 ابي حنيفة ومحمد لان نكحة البقرة على اهل الخط وقال ابو يوسف عليهم جميعا
 لان ولادة المتبصر كالولادة بالملك يكون بالسكن والمشتري واهل الخط سواء
 في التدبير وقيل ابو حنيفة بهذا عما شاهد بالكوفة وان وجد في دار بين
 قوم لبعض الكثر على الروس لان صاحب القليل والكثير سواء في حفظ
 والتقصير وان بيعت ولم ينعفن فعلى عاقلة البائع وفي البيع خيار عاقلة
 ذي اليد وقالوا ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة
 من يبيع له سواء كان خيار للبائع او المشتري وفي النكاح على من فيه وفي
 مسجد خط على اهلها وبين الزوجين على اقربهما هذا اذا كان في غلاة من
 الارض لا ملك لاحد ولا يد والا فعلى صاحب الملك او صاحب اليد ذكره في
 البدائع ثم ان ههنا نزاعا في قدر نكاح وهو ان هذا اذا كانا بحيث يسمع
 الصوت في سورا فلوك على المالك هذا عند ابي حنيفة ومحمد وعنده ابو يوسف
 على السكان وفي غير ذلك والشارع الاعظم لابد من هذا القيد المذكور في الهدية
 وغيره لانه اذا كان في شارع المحلة يكون على اهلها قال في النافذ وفي مسيطة
 على اهلها كالو وجد في شارع المحلة والمراد من طريق المحلة وبقاها ما هو
 خاص باهلها كما هو الظاهر من البدائع حيث قال ومنها اي من شرايط وجوب
 القامة والدية لانه يكون الموضع الذي وجد فيه القتل ملكا لاحد او في يد احد
 يد شخصين وان كان في يد احد يد عموم لا يد شخصين وهو لانه يكون التعريف
 فيه لخاصة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة ينفسون لاجب القامة ولا الدية
 على احد والسجن وعلى قول ابي يوسف الدية والقامة على اهل السبي

في الدية على من يبيع
 في الدية على من يبيع

في الدية على من يبيع

في الدية على من يبيع

في الدية على من يبيع

في الدية على من يبيع

في الدية

ولجامع القامة والدية على بيت المال وفي قول النفا بالسيوف والبطون اي
 انكشفوا عن قتل اهل المحلة الا ان يدعى الولي على القوم او على مدين منهم فان
 وجد فيما لا ملك فيه لاحد ولا يد ولا عاقلة بقره ولا خيار او مضطاط لوجه
 القتل خارج محلة فعلى اقرب الاخيصة ذكره في الهدايا ويزيد كغيره من
 عن الصغير وهو ما يقع به بالشفعة للشركة في الشرب فان فيه القامة والقامة
 على اهل سوار كان القتل محبثا او مربوطا على الشط او كان النهر يجري
 ذكره في البدائع يرب به قدر انما قال يرب به لانه ان كان محبثا في الشط او مربوطا
 او ملحق على الشط فعلى اقرب المواضع اليه من الامصار والقرى من حيث
 يسمع الصوت القامة والدية ولو كان محبثا في جزيرة ذكره في البدائع وذكر
 الكرخي وشيخ الاسلام ان النهر العظيم اذا كان موضع انبعاث ما فيه دار
 الاسلام تجب الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين بخلاف ما اذا كان
 موضع انبعاث في دار كحب لانه يحتمل ان يكون قتل اهل كحب ومثل
 قال قتله زيد حلف من هنا نبت ما فيها تقدم من قوله ومن نكل منهم حسن
 حتى يحلف من الحاجة الى التفصيل بانه ما قتلت ولا عرفت له ما خلا غير زيد
 وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم او واحد منهم ومن جرح
 في حق من قتل فبقي اذا فرأى حاتم فالقامة والدية على الحي وفي قتل
 حرة او امة كثر حلف عليها ويدي عاقلة هذا عند ابي حنيفة وعنده ابو يوسف
 القامة على العاقلة ايضا لانها على اهل النمرة والمرأة ليست منها ولها
 ان القامة لنفي التهمة وتهم القتل من المرأة متقدمة **كتاب المعاقلة**
 جميع معقلة بالضم وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تنكح اي تنكح
 هي دية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة لجماعة الذين يعقلون
 العقل يقال عقلت القتل اي اعطيت دية وعقلت عن القتل اي اذبت
 عنه فالزمه من الدية وهي اهل الديوان اي الجيش الذين كتب اسمهم

في الدية

في الدية على من يبيع

في الدية

في اربعين قطب كل بقدر رومية وان كان زائدا على الثلث والدرهم
 المرسلة صورتها اوضح من الثلثين درهما والاخرين درهما وماله
 تكون بقدر الاول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال
 والمراد بالمرسلة المخطئة التي غير مقيدة بانها ثلث او نصف او نحوها
 وانما قد اوضح بين هذه الصور وبين غيرها لان الوصية اذا كانت
 مقيدة بما زاد على الثلث من غير ان يكون الثلثين وغيرهما والشيء
 انظر الوصية في الزايد يكون ذكره لغيره فلا يعتبر في حق القرب بخلاف ما اذا لم يكن
 مقيدة بانه ان لم يكن من المال كما في الصور المذكورة فانه ليس في العبارة
 يكون مطلقا للوصية كما اذا اوضح تخمين درهما وانما ان ماله مائة درهم
 فان الوصية لا تكون باطله بالكلية لا مكان ان يترك له مال فوق المائة
 واذا لم تكن باطله بالكلية تكون معتبرة في حق القرب وهذا قد اوضحنا
 ايضا وبمثل نصيب ابنه صحت ونصيب ابنه لا سواء كان له ابن ام
 لا لان الثاني وصية بمال الغير لان نصيب الابن ما يقبضه بعد الموت والاول
 وصية بمثل نصيب الابن ومثل الشيء غيره وان كان يتقدر به فيجوز وما
 زفره في الوصيتين وله ثلث مع ابنتين اي للموصي في الصورة الاولى ثلث
 ان كان للموصي اثنان وهو من ماله بثلث الورثة اي بمال الورثة اعطوه
 ما شئتم لانه مجهول في الجملة لا تمنع صورة الوصية قابليتها الى الورثة لانهم
 لم يموتوا مع الموصي وبسهم السدس وماله مثل نصيب احد الورثة
 ولا يزد على الثلث الا ان يجزئه الورثة له ان السهم هو السدس
 هو المروى عن ابن مسعود رضى وقد رفته الى النبي وم في روى وقال
 المشايخ هذا غرضهم وهو كالمعروف في عرفنا وان قال سدس مالي له ثم
 قال ثلثه له واجازوا له ثلث ويدخل السدس في الثلث اخذوا بالمتيقن
 وبهذا اندفع ما قبل ان قوله ثلث مالي لا يعطى اخيرا رافعين الاشياء

يقرب كل بقدر رومية

لا بد من معرفة ما يقبضه بعد الموت

ينبغي

فينبغي ان يكون له النصف بغير الدفع سلتها ان قوله ثلث مالي له انما
 الا انه بعد قوله سدس مالي له محتمل بخلافه يكون مراده بهذا زيادة
 سدس ثمنه ويجوز له يكون مراده بثلث ثمنه غير السدس فبعد الاصل
 يحل على المتقين وفي سدس مالي حركته الى سدس لان المعرفة اذا اعيد
 معرفة كان الثاني عين الاول الا اذا دل الدليل على خلافه وهو مقفود
 ومنها وثلث درهم او غنم او ثياب او عبيد ان تلك لثلاثة فلا ياتي
 في الاول وثلث الباقي في الآخرين وقال زفر له ثلث الباقي في كل
 الصور لان حق الموصي له شايع في جميعها فاذا ملك ثلث المال ملك
 ثلثا حق الموصي له ولهم ان في كل من الواحد يمكن جمع حق اقدمهم في
 الواحد ولهذا جرى فيه كغيره على القسمة وفيه جمع غير المختلف في الوصية
 مقدمة فخصنا ما في الواحد الباقي ومارت الودائع كالدرهم بخلاف
 الاجناس المختلفة لانه لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذا نقدها وبالفعل
 عين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين والاول ثلث العين
 وثلث ما يوقف من الدين وبعين لوارث واجتنب له نصف وحق
 الوارث انما يكون له النصف دون الكل كما في المسئلة الآتية لان
 الوارث اهل للوصية بخلاف الميت وثلث لزيد وعمر والميت
 كله لزيد لان الميت لا يرثهم الحق كما لو قال هو لزيد وصدا وعمر
 ان يوصف انه ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث لان الوصية صحيحة
 له ولم يرث الحق الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية
 لميت لغو فيكون رافعيها بنجام الثلث للحق وان قال بينهما فبعضه
 اي قال ثلث مالي بين زيد وعمر وهو ميت فله نصف الثلث
 لان كلمة بين توجب التخصيص فلا يتكامل لعدم المراجعة وثلث ماله
 او غنم وهو فقير له ثلث ماله او ثلث غنم عند موته اي قال ثلث

مقارنة

فقدان ما يقبضه بعد الموت

مع الشك

فيقول له او قلت غني لم ولا مال ارجو لا غني الوصية وقت الوصية كان له ثلث
 فيملك من المال او الغني عند الموت لان الوصية عقد اختلاف مصنف
 المالك بعد الموت فينفذ حكمه فيشرط وجود المال عند الموت سواء
 بالثمن بعد الوصية او قبله فلو مال بعد ان لم يكن الموصي غنيا هو
 ان يشرط الغني وجود الغني عند الموت ان لم تكن الغني موجودة وقت
 الوصية فلا فرق بينهما وبين المال على تقدير الشرط المذكور وانما قلنا
 اذا لم تكن الغني موجودة وقت الوصية لانها اذا كانت موجودة
 وقت الوصية فملك لا نفي الوصية وان اكتب غنيا آخر قبل الموت وهذا
 ما ذكره بقرينه وبطلت عنه فملك قبل موته بطلت صريح بهذا كذا الهدي
 وبشارة من مال انا قال بهذا احتراز اعني على اختلاف فانه لو اوحي بشارة
 ولم ينفذها الا بالمال ولا غني لم يقبل لا بغيره وقيل بغيره او غني ولا شاة له
 فيقال لا شاة له ولم يقبل ولا غني له كما قال صاحب الهداية لان الشاة
 في ذمة الموصي فلا بد ان يكون له شاة لا يكون له غني بدون العكس والشرط
 عدم كسب الغني لا عدم كسبه لو وجد الغني الوصية يفعف عن ذلك قول
 في كسبه في الكافي ولو مال شاة من غني او فقير من حنطتي فان
 حنطته اسم جنس لا اسم جمع له فممنها مال لانه لما اضافها الى المال
 علمنا ان مراده الوصية بما ليتها اذا ما ليتها توجه في مطلق الحال وبطل
 في غني لانه لما اضافها الى الغني علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها
 من اجز الغني وبطلت ماله لا اقرات اولاده وهن ثلث والفقراء واليتامى
 لهذا ثلثه اخصا بهذا عندنا وعند محمد انه يتم الثلث على سبعة اشهر
 فلو اقرات الاولاد ثلثه منها لانا المذكور في الفقهاء والمالكين لفظ الجمع
 واخره في الميراث اثنان والوصية لفت الميراث واقربات الاولاد ثلثه

فيقول له او قلت غني لم ولا مال ارجو لا غني الوصية وقت الوصية كان له ثلث
 فيملك من المال او الغني عند الموت لان الوصية عقد اختلاف مصنف
 المالك بعد الموت فينفذ حكمه فيشرط وجود المال عند الموت سواء
 بالثمن بعد الوصية او قبله فلو مال بعد ان لم يكن الموصي غنيا هو
 ان يشرط الغني وجود الغني عند الموت ان لم تكن الغني موجودة وقت
 الوصية فلا فرق بينهما وبين المال على تقدير الشرط المذكور وانما قلنا
 اذا لم تكن الغني موجودة وقت الوصية لانها اذا كانت موجودة
 وقت الوصية فملك لا نفي الوصية وان اكتب غنيا آخر قبل الموت وهذا
 ما ذكره بقرينه وبطلت عنه فملك قبل موته بطلت صريح بهذا كذا الهدي
 وبشارة من مال انا قال بهذا احتراز اعني على اختلاف فانه لو اوحي بشارة
 ولم ينفذها الا بالمال ولا غني لم يقبل لا بغيره وقيل بغيره او غني ولا شاة له
 فيقال لا شاة له ولم يقبل ولا غني له كما قال صاحب الهداية لان الشاة
 في ذمة الموصي فلا بد ان يكون له شاة لا يكون له غني بدون العكس والشرط
 عدم كسب الغني لا عدم كسبه لو وجد الغني الوصية يفعف عن ذلك قول
 في كسبه في الكافي ولو مال شاة من غني او فقير من حنطتي فان
 حنطته اسم جنس لا اسم جمع له فممنها مال لانه لما اضافها الى المال
 علمنا ان مراده الوصية بما ليتها اذا ما ليتها توجه في مطلق الحال وبطل
 في غني لانه لما اضافها الى الغني علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها
 من اجز الغني وبطلت ماله لا اقرات اولاده وهن ثلث والفقراء واليتامى
 لهذا ثلثه اخصا بهذا عندنا وعند محمد انه يتم الثلث على سبعة اشهر
 فلو اقرات الاولاد ثلثه منها لانا المذكور في الفقهاء والمالكين لفظ الجمع
 واخره في الميراث اثنان والوصية لفت الميراث واقربات الاولاد ثلثه

والها

فويلها ان الجمع المطلق قبل التام غير اذ به لجنس الاولاد لم يكن قد تم وهو قسطل الحية
 كما في قوله لا تجل لك الشاة فلو اقرت بالواحد فنصف على خمسة او لثمن الثلث
 لهما وبطلت له والفقراء نصف له ونصف لهما وهذا ايضا عندنا
 وعند محمد يتم الثلث اطلاقا ومما في كسبه ومما في كسبه لا في كسبه لم يرد
 حسين لآخر ان اشترى ثلث موهما علم ثلث في الكسبة الا قال لان بينهما
 متساويان واشترى ثلث موهما علم ما لكل واحد منهما ونصف الثلث
 لتفاوت نفسيهما فهو شريك لكل واحد فله نصف ما لكل واحد منهما وفيه
 على دين يصدقوه اي ارباب يصدقوا الدارين في مقدار الدين فلو
 اي يجب عليهم ان يصدقوا ايا الثلث وهذا استبان وفيه للفقهاء
 لا يصدق لان المدعى لا يصدق الا بالحق وجه الاختلاف ان المدعى
 دين ومقداره يثبت بطريق الوصية وان اوصى مع ذلك ايا
 اوصى مع الدين الذي امر بتقديري الدارين في مقداره بوصايا
 عزل ثلث لهما اي للوصية وثلثاه للورثة وقيل لكل من الوصية
 صدقه فيما شئتم ويؤخذ ذو الثلث بثلث ما اقرتوا به وما بين فلهم
 اي اذا اقرتوا بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث
 المال وما بين من الثلث فله الوصية له والورثة بثلثي ما اقرتوا به اي
 يقال للورثة صدقوه فيما شئتم فاذا اقرتوا بثلثي فله الثلثين
 يكون في حقهم وهو ثلثا المال والباقي للورثة وبطل كل اي كذا
 من الوصية له والورثة على العلم بدعوى الزمارة لانه تخلف على
 فعل الغير قبل هذا مشكل من حيث لث الورثة كما انوا يصدقونه
 الى الثلث ولا يلزم لث يصدقوه في الثلث وثلثا الثلث لث
 يصدقوه في الثلث لان اصاب الوصايا اخذوا الثلثين
 على تقدير ان يكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايدي الورثة

فيقول له

فيقول له

يحيى

من الثلث يقع فوجبه ان لا يلزم تصديقه وجعله اذاب متقاربة جيدة
 ومتوسطا وورد في كل رجل ان ضاع ثوب ولم يدرك اى هو والمورثة
 طول بكل من الموصى له ثوب حقل بطلت اى بطلت الوصية لكن لم يسلط
 ما بقي اى ان ساجوا وملا الثوبين الباقيين اخذ ذو الجيد ثلثه
 يود والردى ثلثى الردى وذو المتوسط ثلث كل اى كل واحد منهما
 وبقيت معين مع دار مشتركة قسم اى يجب ان يقسم الدار فان اصاب
 الموصى اى ان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له والا اى ان
 وقع في نصيب الشريك فله قدره اى للموصى له مثل ذراع ذلك البيت
 من نصيب الموصى هذا عندما وعند محمد لم مثل ذراع نصف ذلك البيت
 كانه الاقرار اى ان كان مكان الوصية الاقرار فالحكم كذلك قبل هذا
 بالاجماع وقيل فيه اختلفا محمد وبالف عيسى من مال غيره له الاجارة
 بعد موت الموصى والمنع بعد اى بعد الاجارة فانه ان اجاز فاجازته
 بشرط فله ان يمنع من التسليم وان اقر احد الابنين بعد التسمية بوصية
 لم يبره بالثالث وقع ثلث نصيب هذا استحقاق والقياس ان يعطيه نصف ما في
 يده وهو قول زفر لان اقراره بالثالث يقتضي اقراره بما وانه اياه
 والتوبة في اعطائه النصف ليقبى له النصف وجه الاصح ان اقر له بثلث
 مشايخ في التركة ومعنى في ايديها فيكون مقابلا ثلث ما في يده وان ولدت
 الموصى بها بعد موته فماله اى الامة الموصى بها وولدها ان خرج من
 الثلث والا اقر الثلث منها ثم من اى ياخذ الثلث من الام فان نضل
 شئ اخذه من الولد لان التبعية لا يراعى الاصل ولا لا ياخذ من كل واحد
 بالصفة فان كان له ستمائة درهم وامة تساوى ثلثها فولدت ولدا يساوى
 ثلثها فدرهم قبل القسمة فله الموصى له الام وثلث الولد عنده وعند مالك ثلثا
 كل واحد منهما **باب** العتق في المرض العبرة بحال العتق في

مستحب
 مستحب
 مستحب
 مستحب

السوق

العتق المتجر هو الذي انوصبه حكمه في الحال فان في الصحة فمن كل مال والا
 فمن ثلثه والمراد بالعتق الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع
 ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والكنز فيه ينفذ من
 كل المال من كل المال والمضاف الى الموت هو ما لو جيب حكم بعتقه
 كانت حر بعد موتى او هذا لزيد بعد موته من الثلث وان كان في الصحة
 ومرض صح منه كالفه واعقابه وبيته وضيافته وصية فان حاله وعقابه
 في احق صورة الحياة ثم الاعاقا باع عبد اقيمة مائة فان جازت ثم عتقا
 عبد اقيمة مائة ولا مال سواهما يصرف الثلث الى الحياة ويسعى المعتق
 في كل قيمته وبها في عكس سواء صورة العكس اعقبا العبد الذي قيمته
 مائة ثم باع العبد الذي قيمته مائة بمانعة يضمن الثلث وهو المائة بينهما
 ضمين فاعبد المعتق يعقوب نفسه بمانعة ويسعى في نصف قيمته وحسب
 الحياة ياخذ العبد الاخر بمانعة وخمين وقالا عتقه اولى فيها لمانته لا
 بلحقة الفسخ وله ان الحياة اولى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان
 وجد العتق اولا وهو لا يكتمل الدفع يزاحم الحياة وفي عتق بين
 الحياتين نصف للادلى ونصف للاخيرين وفي الحياة بين عتقين
 لهما نصف ولهما نصف والعتق اولى عند ما فيها وصية بمانعة يعقبا
 عبد بهذه المائة لا ينفذ بما بقي ان يملك درهم بخلاف الخ وعند ما ينفذ
 العتق بما بقي كما في الخ لانه ان القرينة تتفاوت قيمة العبد بخلاف الخ وتبطل
 الوصية بعقبة عبده ان جنى بعد موته فدفع لان الدفع هو خرج فله
 ملكه فبطلت الوصية وان فدى لا اى لا تبطل الوصية ان فداه للورثة
 وكان الفداء في مالهم لانهم هم الذين التزموه بخازن الوصية لانه ظاهر من
 الجناية وان اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة
 والوارث في مرضه اى اذا اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد واقر الموصى له

كان
 لم نقل وانما هو المتكلم في المال
 لان قوله بمانعة ليس بمانعة
 بان لا يرد عليه بل هو اقل
 من ان نقل فبطلت
 في الموضع المذكور
 في اقرار غايه ابي

بتفاوت

والوارث ان الميراث اعقبا هذا العبد فمال الموصي له اعتق في العتق
الوارث اعقبا في الميراث وهذا الميراث وضمه لانه الموصي له يدعي
ثالثا ما سوى العبد لان العتق في العتق ليس بوصية فيقتض من جميع المال
والوارث ينكر استحقاقه ثلث باله غير العبد لان العتق في المرض وصية
معتد على غيره من الوصايا فذهب الثلث بالعتق الا ان يفضل عن ثلثه
شيء من قيمة العبد لانه لا فراغ له فيه فيسلم له ذلك او يبرهن علم دعواه
فان الموصي له قيم لانه يثبت حقه وكذا العبد وان ادعى رجل ديناً على
وعبد اعقبا في ماله ولا مال له غيره وقد قضا وارثه سعي في قيمته و
فالا يعتق ولا يسق في شيء لان الدين والعتق في العتق ظاهر ما يقتضيه
الوارث في كلام واحد فكانها وقفا معا والعتق في العتق لا يوجب السعاية
كان على المعتق دين وله من الاقدار بالدين اقوى من الاقدار بالعتق
ولهذا يعتق اقراره في المرض بالدين من جميع المال وبالعتق من الثلث
والاقوى يدفع الادب الا انه بعد وقوعه لا يكتمل البطلان فيه دفع من
المعتق بايجاب السعاية عليه باب الوصية للقارب وغيرهم
بجارة من لصف به هذا عنده وهو القياس وفي الاحتياط وهو قولهما جارة
الرجل من يكتن في محلة وتجمع مسجد المحلة وقال الشافعي جارة اياها بعينها
دارا من كل جانب ومعه كل ذي رحم محرم من عرس وختمه كل زوج
ذات رحم محرم منه واهله عرس وعند مالك من يعولهم ويعيبرهم
نفقة غير مالكة اعتبارا للوف وهو مؤيد بالنص قال تعالى فجنباة و
اهله الا احرانه والاراد من كان في عياله وله انه حقيقه للزوجة يشهد
بذلك النص والوف قال ابنه وسار باهله ويقال ناهل اذا تزوج
والمطلقة ينصرف اليه حقيقه المستقلة وفيه نظر اذ لا دلالة فيما ذكر على
الاختصاص واهل بيته وابوه وجدته منهم واقارب واقرباؤه

وذكر في

وذكر في وراثته وان باب جواره فصاعدا انما قال هذا لان اقل جميع
اثنتان كما في الميراث من ذوي رحمه الاقرب فالاقرب غير الوالد من
والولد وفي الوصية لكل من ينسب اليه اقله ايا له اذكره الاسلام
ولنه لم يسل وعنده بعضهم بشرط الاسلام ويدخل الاب بعد مع وجود
الاقرب وان في بقية بالاب الادب ثم لا يدخل وانه الولد وقد قيل
منه قال للوالد ذنباً فهو عاق وان كان له عتق وخالف لان قد العتق
وقا لا يقيم بينهم ارباعا لعدم الاعتبار بالاقربية وفي عم وخالين
نفقة بينه وبينها لان اللفظ جميع فلا بد من اعتباره من هو في
واقله الاثنتان في الوصية فيقيم اياهم الى لان العتق حقا فها هو
النفقة لانه اقرب وعنده مما يقيم اثلاثا بينهم وفي عم له نفقة الى
اذا اوصى للقارب وله عم واحد فله النصف طائفة انفا والعم والعم
سوار فيها وفي ولد زيد الذكر والاثنى سوار وفي وريثه ذكر كاخيه
لانه اعتبر الورثة وحكم الارث بهذا وفي ايتام بينه وبينهم ذرية
وارا طهم دخل فقبرهم وغنيم وذكرهم وانما هم ان اوصوا فانه
يجوز ان يكون مملوكا لهم والا فليقتلوا فانه لا يكون مملوكا بل يكره اذ بالقرابة
دفع الحاجة فيصرف اياهم القواء منهم اى من الاصناف المذكورة وفي
بني فلان الاثني منهم وبطلت الوصية لموا اليه من لم يعتقدوا واعتقوا
لان اللفظ منكر ولا عموم له عندنا ولا ذنبه نزل على اقدمها وفي بعض
كتب ان فعل ان الوصية لكل لانه يقول يقول بمحم المخشك باب النفقة
من الوصية لعم الوصية كخدمة عبده وسكنه داره مدة معينة وابدأ
وبخلتها فان خرجت الرقية من الثلث سلمت اليه لهما اى الى الموصي
لاجل الوصية والا فسميت ثلث الدار ونها بناء في العبد اى يقيم الدار
ويسلم الى الموصي له مقدار ثلث المال ليسكن فيه والعبد كخدم الموصي له

باب الشرع

بها من اليد الى يده القاضى اليه غيره وبين ما بين يده اي اذا كان
 الوصي امينا قادرا على التصرف لا يجوز للمبايع اخراجه بل يجب تبعه والى
 انفس لا يجوز اخذها الا بشراء كنفه وكفله والحضرة في حقوقه وقضاء
 دينه وطلبه وشرايحه الطفل والاتهاب له واعتاقا عبدا عين له
 الحاجة الى الراي بخلاف ائمة فلول المعين ورد ودية وتنفيذ وصية
 معشقين وجمع اموال ضاربة وبيع ما يخاف تلفه فان في بعضها لا حاجة
 الى الراي وفي بعضها يعز التوقف والاجتماع في القضية شغب هذا
 عندهما وعند ابو يوسف ينز كل بالتصرف في جميع الامور ووصي الوصي
 اوصى اليه في ماله او مال موصيه وصى فيها وقسم الوصي عن الورثة
 مع الموصى له فلا يرجع عليه ان ضاع قطعه مع اي قسم الوصي التركة
 مع الموصى له عن الورثة المحضار والكبار الغائبين نعم حتى لو قبض
 الوصي نصيب الورثة وضاع في يده لا يكون لهم الرجوع على الموصى له بشئ
 وقسمه عن الموصى له موصى لا يرجع بثالث ما بقي اي لا يصح قسم الموصى
 عن الموصى له الغائب مع الورثة الكبار الحاضرين حتى لو قبض نصيب الموصى
 الغائب وهلك في يده يرجع الموصى له بثالث ما بقي واما عن الموصى له الحاضر
 قبض الموصى له نصيبه ان كان باذنه فهو وكيل عن الموصى له بالغيب
 فلا يكون له حق الرجوع وله لم يكن باذنه فلم الرجوع وصحت للقاتل
 بيع قسم التركة عن الموصى له مع الورثة واخذ عطف على القسم في
 صحت قسط اي نصيب الموصى له وان قاسم في الوصية بغير
 بثالث مال بقي ان هلك في يده او يد من يجر هذا عنده وقال ابو يوسف
 ان كان المفز مشتقاً للثالث بطلت الوصية وان لم يكن مشتقاً لم يجر
 عنه بما بقي من الثلث وقال محمد لا يجر عنه بشئ في الفصلين لان اقرار
 الوصي كاذب المقت فانه لو اقر من ماله شيئاً للرجع فضايع بعد موته

لا يجر

لا يجر من الباقي ولا يورث ان محل الوصية الثلث فينفذ ان بقي من
 الثلث شئ ولا يورث ان تمام القسم بالتسليم الى جهة المسماة فاذا
 لم يصر الى تلك الجهة صار كماله قبل القسمة او يجر بيع الوصي اي يجوز
 للوصي ان يبيع لتقضاء الدين عبداً من التركة بعينه الثوباء ومن يجر
 باع ما اوصى ببيعه ونفذ ما عنه فاستحق اي المبيع بعد هلك ثمنه مع
 رجع اي الوصي في التركة لانه عامل للميت وكان ابو يعقوب اولاً يرجع في
 التركة لانه ضمن بقبضه ثم رجع اليها ذكر وعند محمد يرجع في الثلث لان
 محل الوصية الثلث كما رجع في مال الطفل وصحت باع ما اوصى به التركة
 اي قسم الميراث فاصاب الطفل عين فباعها الوصي وقبض ثمنها و
 هلك معه ثمنه فاستحق اي المبيع واخذ المشرى الثمن من الوصي رجع
 الوصي في مال الطفل لانه عامل له والطفل اي يرجع الطفل على الورثة
 بقبضه لانتفاء القسم باستحقاق ما اصابه ولا يبيع وصى ولا يشرى
 الا بالقيمة او بما يتقارب اي يتقارب الناس في مثله وهو على ما ذكر
 من في كتاب الوكالة ما يدخل تحت تعويم المعقولين لان الولاية بظهور
 ولا نظر في الغيب الفاضل بخلاف البير لانه لا يمكن التجر عنه هذا اذا
 باعه من الاجنبى واما اذا باعه من نفسه او اشترى له شيئاً من
 مال نفسه جاز عند ولدهى الدوايين عن ابو يوسف اذا كان
 للثمن فيه منفعة ظاهرة وتبهره ان يبيع ما يابى خمسة عشر بعشرة
 عشرة القصير او يشتري ما يابى خمسة عشر بعشرة للقصير من نفسه
 عم قول محمد واخذ الدوايات عن ابو يوسف لا يجوز على كل حال هذا
 في وصى الاب واما وصى القاضى فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال وهذا
 اذا كان المبيع منقولا وان كان عقاراً فان باعه من اجنبى بمثل القيمة
 يجوز بهذا جواب المتقدمين واختيار المتأخرين انه انما يجوز

لا يجر

ان رغبنا المشتري بضع القيمة او يكون للتصغير حاجة الى ثمنه او يكون
 دين على الميت لا يقف الا بتمنه قال الصدر الشهيد وبه يعني وقولهم
 الاجنبي يؤذن ان يبيع لا يجوز منه نفسه لان العاقد من انفس الاموال
 فاذا باع من نفسه فالتهمه ظاهرة بهذا اذا كان البايع وصيلا له
 قبل الام او الاخ ولنه كان ابا فان كان محمدا عند الناس ومستورا
 كمال يجوز ويدفع ماله مقاربه وشركة وبضاعة وكما ان الاموال
 الاموال لا على المعسر ولا يوصى ويبيع على الكبر الغائب الا العاقد
 لان بيع ماله انما يجوز للحفاظ والعاقد محض بنفسه ولا يتجوز ماله
 لان المحفوظ اليه لا يحفظ لا الترة ووصي اب الطفل احق بماله
 من جده وان لم يكن وصية فالحج ولعن شهادة الوصيتين للتصغير
 بما لا ينفك عن ولاية النصف لا بغیرها في ذلك المال فصار امتن
 او خصمين او كبره بمال الميت لانها يفتان ولاية الحفاظ وولاية بيع
 المتقول لا تغیرها عند غيبة الوارث وصحة بغيره اي بغير مال الميت
 لا انقطاع ولا ينفك عنه وهذا عنده وقال اذا شهد الوارث كبير
 يجوز في الوجهين لعدم ولاية النصف وقد مر الجواب عنه كشرادة
 رجلين الآخرين بدین الف على ميت والاخرين بمثل خلاف
 شهادة بوصية الف هذا عند محمد وقال ابو يوسف لا يقبل في
 الدين ايضا ويروى ابو ج مع محمد ويروى مع انه يوسف
 وعنه ابو يوسف مثل قول محمد وروى الحسن عنه انه اذا
 جاءوا معا وشهدوا فاشهادة باطله وان شهد اثنان لا يثبت
 فقبلت شهادتهما ثم ادعى الشاهد ان بعد ذلك علم الميت فشهد
 النويان الاولان تقبل او الاولين بعبد والآخرين بثلث ماله
 او بالدرهم المرسل لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة

ان رغبنا المشتري بضع القيمة او يكون للتصغير حاجة الى ثمنه او يكون دين على الميت لا يقف الا بتمنه قال الصدر الشهيد وبه يعني وقولهم الاجنبي يؤذن ان يبيع لا يجوز منه نفسه لان العاقد من انفس الاموال فاذا باع من نفسه فالتهمه ظاهرة بهذا اذا كان البايع وصيلا له قبل الام او الاخ ولنه كان ابا فان كان محمدا عند الناس ومستورا كمال يجوز ويدفع ماله مقاربه وشركة وبضاعة وكما ان الاموال الاموال لا على المعسر ولا يوصى ويبيع على الكبر الغائب الا العاقد لان بيع ماله انما يجوز للحفاظ والعاقد محض بنفسه ولا يتجوز ماله لان المحفوظ اليه لا يحفظ لا الترة ووصي اب الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصية فالحج ولعن شهادة الوصيتين للتصغير بما لا ينفك عن ولاية النصف لا بغیرها في ذلك المال فصار امتن او خصمين او كبره بمال الميت لانها يفتان ولاية الحفاظ وولاية بيع المتقول لا تغیرها عند غيبة الوارث وصحة بغيره اي بغير مال الميت لا انقطاع ولا ينفك عنه وهذا عنده وقال اذا شهد الوارث كبير يجوز في الوجهين لعدم ولاية النصف وقد مر الجواب عنه كشرادة رجلين الآخرين بدین الف على ميت والاخرين بمثل خلاف شهادة بوصية الف هذا عند محمد وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا ويروى ابو ج مع محمد ويروى مع انه يوسف وعنه ابو يوسف مثل قول محمد وروى الحسن عنه انه اذا جاءوا معا وشهدوا فاشهادة باطله وان شهد اثنان لا يثبت فقبلت شهادتهما ثم ادعى الشاهد ان بعد ذلك علم الميت فشهد النويان الاولان تقبل او الاولين بعبد والآخرين بثلث ماله او بالدرهم المرسل لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة

لدار

كذا
 فتنى هو ذو فرج وذكره في الحديث من عرس من الالبين
 جميعا ذكره في التبيين فان بال من ذكره فذكره وان بال من فرجه فافق وان
 بال منها حكم بالاسبق وان استويا فشكل ولا يعتبر الكثرة خلافا لهما
 بهذا قبل الكيلوغ فان بلغ وخرج لحية او وطي اذراة او احمل كالحمل
 الرجل فدخل وقوله فيه مقبول فانه لا يقف عليه غيره وان ظلمه فذلك
 او نزل لبس او حاض او حبلى او وطي فافق وان لم تظهر له علامة
 او تعارضت فشكل من قال والا فشكل فقد قصر ومن دام التميم
 بالتقويم فقد تقسفت كما لا يخفى على من انصف فان قام في صفوة اعادها
 ان كان بالغا ونذبا ان كان حرا يقر وفي صفوة بعيد من جنيته ومن
 خلفه مخداتة ونذبا صلوة بقتاع وكبره ان يلبس حبرا او عجلي وان
 يكشف عند رجل او اذراة وان يخلو به غير محرم رجل او اذراة ولنه يبا
 بلا محرم وان يخنه رجل او اذراة ويباع له امة يخنه ان ملكه مالا
 والا فمن بيت المال ثم نباع وان مات قبل ظهور حاله لم يقبل وقسم من
 التميم وهو جعل الغير ذائما قبل انما لا يشتري له جارية تقبل لان الجارية
 لا تكون مملوكة بعد الموت كان هذا القائل شيئا قد مر في كتاب القسمة من
 ان ملك الموروث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت ولا يخفى مراعاة
 غسل ميت ونذبا بجمية فبزه قد مر معنى التجمية في باب الجنائز ويوضع
 الرجل بوق الامام ثم يوضع المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق الترتيب
 ذكره في المخداتة ولنه تركه ابوه وابنا فله سهم وللابن سهمان وقال له
 نصف النصيبين اي يجمع بين نصيبه لانه كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى
 وله نصف ذلك المجموع وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله فذا
 ثلثة من سبعة عند ابو يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد له ان يخنه
 لو كان ذكر اليك المال بينها نصيبين وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا

من عرس من الالبين
 جميعا ذكره في التبيين
 فان بال من ذكره فذكره
 وان بال من فرجه فافق
 وان بال منها حكم بالاسبق
 وان استويا فشكل
 ولا يعتبر الكثرة
 خلافا لهما
 بهذا قبل الكيلوغ
 فان بلغ وخرج
 لحية او وطي
 اذراة او احمل
 كالحمل
 الرجل فدخل
 وقوله فيه
 مقبول فانه
 لا يقف عليه
 غيره وان
 ظلمه فذلك
 او نزل لبس
 او حاض او
 حبلى او وطي
 فافق وان
 لم تظهر له
 علامة او
 تعارضت
 فشكل من
 قال والا
 فشكل فقد
 قصر ومن
 دام التميم
 بالتقويم
 فقد تقسفت
 كما لا يخفى
 على من انصف
 فان قام
 في صفوة
 اعادها ان
 كان بالغا
 ونذبا ان
 كان حرا
 يقر وفي
 صفوة
 بعيد من
 جنيته ومن
 خلفه
 مخداتة
 ونذبا
 صلوة
 بقتاع
 وكبره ان
 يلبس
 حبرا او
 عجلي وان
 يكشف
 عند رجل
 او اذراة
 وان يخلو
 به غير
 محرم رجل
 او اذراة
 ولنه يبا
 بلا محرم
 وان يخنه
 رجل او
 اذراة
 ويباع له
 امة يخنه
 ان ملكه
 مالا والا
 فمن بيت
 المال ثم
 نباع وان
 مات قبل
 ظهور
 حاله لم
 يقبل وقسم
 من التميم
 وهو جعل
 الغير
 ذائما قبل
 انما لا
 يشتري له
 جارية
 تقبل لان
 الجارية
 لا تكون
 مملوكة
 بعد الموت
 كان هذا
 القائل شيئا
 قد مر في
 كتاب
 القسمة من
 ان ملك
 الموروث
 باق بعد
 موته
 فالقسمة
 قضاء على
 الميت ولا
 يخفى مراعاة
 غسل ميت
 ونذبا
 بجمية
 فبزه قد
 مر معنى
 التجمية
 في باب
 الجنائز
 ويوضع
 الرجل
 بوق
 الامام
 ثم يوضع
 المرأة
 اذا صلى
 عليهم
 رعاية
 لحق
 الترتيب
 ذكره في
 المخداتة
 ولنه تركه
 ابوه
 وابنا
 فله سهم
 وللابن
 سهمان
 وقال له
 نصف
 النصيبين
 اي يجمع
 بين
 نصيبه
 لانه كان
 ذكرا
 ونصيبه
 ان كان
 انثى وله
 نصف
 ذلك
 المجموع
 وهو قول
 الشعبي
 واختلفا
 في قياس
 قوله فذا
 ثلثة من
 سبعة
 عند ابو
 يوسف
 وخمسة من
 اثني عشر
 عند محمد
 له ان يخنه
 لو كان
 ذكر اليك
 المال
 بينها
 نصيبين
 وان كان
 انثى يكون
 المال
 بينها
 اثلاثا

فانما الماحاب له نصف وثلث وامل ذلك ستة ففي حال المال بينهما نصفين
وفي حال اثنان للختن سهران وللأبن أربعة فسهران للختن ثابتهان بيمين
ووقع الشك في السهم الزايد فينصف فيكون له سهران ونصف فانكسر فتنصف
ليزول الكسر فصار له ارباع من اثني عشر للختن خمسة وللأبن سبعة وللأب
ان الأبن يستحق كل الميراث عند الأتقاء والختن يستحق ثلثه الأرباع فعند
الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيقتها هذا يقرب بثلاثة وذلك يقرب بأربعة
فيكون سبعة وللأب ان الأقل وهو ميراث الأنثى متيقن به وفيما زاد
عليه شك فاجبنا المتيقن قصر عليه لان المال لا يجب بالشك الا ان يكون
نصيبه الأقل لو قدرنا ذكرنا في يعطى نصيب الأبن في تلك الصورة لكونه متيقنا
به وهو ان يكون الوارث زوجا واما واختا لأب وأم هي خنتي او احواة
واخوين لام واختا لأب وأم هي خنتي فعنده في الاول للزوج النصف و
للام الثلث والباقي للختن وفي الثانية للزوجة الربع وللأخوين لام الثلث
والباقي للختن لانه اقل النصيبين فيها **س** سئل كتابه الأخر
الكتابة على ثلث مراتب غير مستبين كالكتابة على الهواء او الماء وهو منزلة
كلام غير مجموع فلا يثبت به شيء من الأحكام وان نوى ومستبين غير رسوم
كالكتابة على حجر او اوراق الاشجار او على الكاغد لا على وجه الرسم
فان هذا يكون لغوا اذ لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة
الا بانتهاء شيء آخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى
يكتبه وقبل الاملاء من غير اشهاد فلا يكون حجة والاول اظهر ومجيبين
رسوم وهو ان يكون معنونا اي مقصدا بال عنوان وهو ان يكتب في
صدره من فلان المقلان على ما جرت به العادة فيكون بهذا كالنطق فيلزم
حجة واما قوله بما يعرف منه نكاحه وطلقاته وبيعه وشراؤه وقوده
كالبيا ولا يحج أي لا يكون اشارة وكلمته كالبيا في كونه لانها تندر

بالشبهة

بالشبهة وما لو في معتقل النكاح اعتقل ثلثه بغير التبريد اذا احتبس
الكلام ولم يقدر عليه ان اعتقد ذلك وقدره المتناهي سنة وعلم اشارة
فكذا أي حكم الأخرس والأفلام في الحكم باعتبار اشارة عند القاضي
وعندنا لا تعتبر لان احتمال ان يحق ما به من المرض فينطق لانه قائم
فلا ضرورة الى قيام الاشارة معام العبارة وروى عن الامام انه قال
ان دامت العقلية الى وقت الموت يجوز لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يرجع زواله
فكان كالأخرس قالوا وعليه الفتوى وفي غنم مذبوحة فيها ميتة هي اقل
نحو واكل في الاختيار وقال الشافعي لا يباح تناول لان النوى دليل
ضروري ولا ضرورة هنا ولنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة
الاباحة الا يري ان اسواق المسلمين لا يخ عن الحرم والمسروقات والمفقت
ومنع ذلك يباح تناول اعتمادا على الغالب وهذا لان القليل
لا يلحق التوزع عنه فقط اعتباره دفعا للحرج بخلاف ما اذا كانا اثنين
او كانت الميتة اغلب لانه لا ضرورة
وانما قال في الاختيار لانه لكل الميتة
في الاضطرار والله اعلم
بالصواب واليه المرجع
والجواب

باعتقال

Sulaym
Haddad
396